

الرواية

في شرح الشاطبية

الجزء الأول

الأصول وفرش سورة البقرة

تأليف

د. صبري سيلامة

مراجعة

أ. ياسر السبيعي

مقرئ القرآنة العشرة



شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير للفريق الذي راجع معي هذا الكتاب،
ولولا دقة المراجعة لما خرج الكتاب بهذه الصورة الطيبة:

- م. ءامال عبد السلام محمد راشد (مصر).
- أ. حليلة محمد الإدريسي منديلي (المغرب).
- أ. سهام علي القارب (مصر).
- د. شيماء المتولي الباز (بريطانيا).
- أ. غالب رشيد الفاعل (سوريا).
- د. مريم أحمد الإمام (مصر).
- د. منى نور إبراهيم (مصر).

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

الطبعة الأولى: ذي القعدة ١٤٤٤هـ/ يونيو ٢٠٢٣م

رقم الإيداع: ٢٠٢٢/٢٢٧٤٢

الترقيم الدولي: ٣-٤٨٧-٩٩٧-٩٧٧-٩٧٨

يرجى عند وجود سهوٍ أو خطأٍ التواصل مع المؤلف للتصويب.

واتساب: ٠٠٩٦٦٥٧٢١٩٠٤٦٦

الوَسِيلَةُ

فِي تَرْجُومَةِ الشَّاطِطِيَّةِ

الجزء الأول

الأصول وفرش سورة البقرة

تأليف

د. صبري سلامة

مراجعة

أ. ياسر السبيعي

مقرئ القراءات العشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة المؤلف

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آله وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد طلب مِنِّي بعض الإخوة الكرام أن أُفَرِّغَ لهم ما سجلتُه من دروس مرئية في شرح الشاطبية، حتى يكون لديهم نسخة مكتوبة لتيسير المراجعة والاستذكار، فقمتم بذلك مع بعض من الترتيب والتهذيب، والتحقيق والتدقيق، وزيادة بعض الفوائد، وجمعت ذلك في هذا الكتاب الذي سميتُه: **الموسيقى في شرح الشاطبية**.

وقد اعتمدتُ في هذه الدروس بصفة كبرى على شرح الإمام أبي شامة **رحمَهُ اللهُ** إِمَّا اقْتِبَاسًا وَإِمَّا اسْتِثْنَاءً، وهو الشرح المعروف بإيراز المعاني من حرز الأمان، ثم على شرح السَّمِين الحلبي، المعروف بالعقد النضيد في شرح القصيد، ثم على شرح شيخنا عبد الفتاح القاضي، المعروف بالوافي في شرح الشاطبية، ثم على متن إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية لشيخنا حسن خلف الحسيني، واعتمدت بصفة كبيرة في الأوجه المقدمة في الأداء على كتاب الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء لشيخنا علي محمد توفيق النحاس.

وهذا هو الجزء الخاص بالأصول، ويتبعه الفرش إن شاء الله، وأسأل الله أن يمن بإكمال شرح القصيدة، وأن يتقبلنا بقبول حسن.

كتبه

صبري عز الدين سلامة

طبيب ومقرئ القراءات العشر

ليلة عيد الفطر لعام ١٤٤٤هـ

اصطلاحات الضبط في هذا الكتاب

- إذا كتبتُ الكلمة القرائية باللون الأحمر فهي على رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.
- وإذا كتبتُها باللون الأزرق الفاتح فهذا يعني أني ضبطتها على غير رواية حفص، نحو ﴿وَإِذَا أَلْفُوسٌ زُوِّجَتْ ﴿٧﴾ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ على رواية السوسي.
- وإذا كتبتُها باللون الأسود فهذا لا يعني سوى التنبيه على أنها هي المقصودة بالحكم، وتكون مضبوطة على رواية حفص.
- إذا كتبتُ الكلمة القرائية بين قوسين مزخرفين فهذا يعني أني التزمت بضبط المصاحف نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.
- وإذا كتبتُها بين قوسين غير مزخرفين فهذا يعني أني خالفت ضبط المصاحف لأغراض، كبيان كيفية نطق الكلمة، فمثلاً حين أردتُ بيان كيفية نطق الإدغام الكامل في ﴿لِبَعْضِ شَانِهِمْ﴾ للسوسي كتبتُ هكذا (لِبَعْشَانِهِمْ).
- الدائرة المطموسة لها عدة معانٍ:
 - إذا وضعتها مكان همزة فهي علامة على تسهيل الهمزة بين بين نحو ﴿عَأَنْدَرْتَهُمْ﴾.
 - وإذا وضعتها تحت حرف بلون أزرق فهي علامة الإمالة نحو ﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿الْبَارِ﴾.
 - وإذا وضعتها تحت حرف ولوّنته بالأسود فهي علامة التقليل نحو ﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿الْبَارِ﴾.
- علامة المد (~) تدل على زيادة المد عن الطبيعي توسطاً أو إشباعاً، وعند إدغام السوسي تعني جواز ثلاثة العارض للإدغام نحو ﴿وَإِذَا أَلْفُوسٌ زُوِّجَتْ﴾، وعند مد البدل تعني جواز ثلاثة البدل لورش نحو ﴿فَعَامَّتْ﴾ وعند اللين المهموز تعني توسطه أو إشباعه نحو ﴿شَيْءٌ﴾.
- وضع هاء صغيرة فوق الميم في نحو ﴿فِيمَ هَ أَنْتَ﴾ يعني الوقف للبري بهاء السكت بخلف عنه.



الرحلة القرائية المباركة

(مدخل مختصر عن القراءان الكريم والقراءات)

القراءان الكريم هو كلامُ الله تعالى المُنزَّل على نبيه مُحَمَّدٍ ﷺ، المُعْجَز بلفظه ومعناه، المُتَعَبَّد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أوَّل سورة الفاتحة إلى آخرِ سورة الناس.

واعلم أخي الكريم أن أحد الأصول الهامة في علاقتنا بالقراءان الكريم هو **الإيمان به**، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

ومن صور الإيمان بالقراءان أن نؤمن بأن الله تعالى تكفل بحفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وعليه فلا بد من الإيمان بأن الرحلة القرائية المباركة منذ نزول القراءان الكريم من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزوله منجماً على قلب سيد الخلق ﷺ، ثم انتقاله من الفم النبوي الشريف إلى الصحابة الكرام ﷺ، ثم من الصحابة إلى من بعدهم، مروراً بكتابه في المصاحف وما تواتر من قراءاته ورواياته وأوجهه حتى وصل إلينا، لا بد أن نؤمن بأن كل ذلك تمَّ وما زال يتم تحت عناية ربانية، وسيظل الأمر على ذلك إلى يوم الدين.

أقول هذه المقدمة نظراً لما يدور -أحياناً- في ذهن بعض المشتغلين بالقراءان وعلومه مما يلقيه الشيطان في نفوسهم من شبهات، وكثير من هذه الشبهات متعلق بالقراءات، كيف نزلت الأحرف على النبي ﷺ؟ وهل أقرأه جبريل بكل الأحرف؟ وهل قرأ النبي ﷺ بها جميعاً؟ وكيف ذلك؟ وهل نُسخ بعضها أم لا؟ وما الدليل على ذلك؟ وهل كل ما نقرأ به الآن من عُنٍّ ومدود وتفخيم وترقيق وأوجه وروايات قد قرأ به النبي ﷺ؟



وللتعامل مع كل هذه الأسئلة - التي قد لا تجد لها إجابة شافية متفقاً عليها أحياناً - يجب تقديم الإيمان التام بأن الله هو الحافظ لكتابه.

كذلك يجب تقديم الثقة الكاملة في صحابة النبي ﷺ، وذلك لأنهم ما كانوا لينقلوا لفظاً أو حركةً أو غنةً أو مدّاً لم يعلمهم إياه رسول الله ﷺ أو يأذن لهم به، وما كانوا يسمحوا بأي مخالفة أو تقصير أثناء عملية جمع القرآن سواء في عهد الصديق أبي بكر رضي الله عنه، أو في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، وما كانوا ليرضوا بضياح حرف واحد من كتاب الله.

وإن هؤلاء الصحابة الكرام هم أعلم الناس بما يجوز وما لا يجوز، وبما يُقرأ به وما لا يُقرأ به، وكيف لا؟! وهم قد تلقوا القرآن غصّاً طرئاً من الفم النبوي الشريف، وجالسوا النبي ﷺ وتعلموا منه مشافهةً.

فإن ادعى مدّع أن فلاناً من الصحابة ترك كذا أو زاد كذا أو قرأ بكذا فليكن الجواب حاسماً: وهل أنت أكثر أمانة منهم؟! وهل أنت أكثر غيراً على القرآن منهم؟! وهل أنت أعلم بما يجوز وبما لا يجوز منهم؟! هل شافهت النبي ﷺ وتعلمت منه مباشرةً مثلهم؟! وإني لأشعر بالفخر والعزة حين أفتح المصحف فيجول في خاطري أنه لم يصل إليّ إلا بعد أن مرّ على الصحابة الكرام حين كتبوا القرآن بين يدي النبي ﷺ، ثم مرّ على الصديق أبي بكر ومن معه من الصحابة الكرام رضي الله عنهم حين جُمع في عهده، ثم مرّ على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاحتفظ بالمصحف بعد وفاة أبي بكر، ثم انتقلت الصحف إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب بعد وفاة أبيها، ثم جاء الخليفة عثمان رضي الله عنه فنسخ المصاحف وأرسل بها إلى الأمصار، ثم تلقف المصاحفَ أشرفَ الأمة من حملة القرآن وأئمة القراءات الأولياء الأتقياء الذين اتفقت الأمة على عدلهم وفضلهم فحافظوا عليه



وتولّوا خدمته جيلاً بعد جيل حتى وصل إلينا مكرّماً محصّناً من أي يد تمسه بسوء، وما كل ذلك إلا تصديقٌ لقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولقد بدأت الرحلة القرآنية المباركة الخالدة في ليلة القدر حين أنزل الله تعالى القرآن من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا - على أرجح أقوال أهل العلم - ثم تولى الأمين جبريل عليه السلام إنزاله من السماء الدنيا على قلب النبي صلى الله عليه وآله، وذلك مُنَجِّمًا مُفَرِّقًا ليكون أدعى لتثبيت القلوب وتحقيق الإيمان، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

فكانت الآية الكريمة أو السورة إذا نزلت دعا النبي صلى الله عليه وآله كَتَبَةَ الوحي لتدوينها، وقام بتبليغها للصحابة الكرام رضي الله عنهم، فيحفظون ويكتبون ويعملون، قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: "كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَهُوَ يُمْلِي، فَإِذَا فَرَعْتُ قَالَ: اقْرَأْ، فَأَقْرُؤْهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِهِ إِلَى النَّاسِ."^(١)

ثم إن الصحابة الكرام رضي الله عنهم كان يُعَلِّمُ بعضهم بعضًا، وذلك بتوجيه نبوي شريف، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ."^(٢)

فمن الذين تصدّوا لتعليم المسلمين القرآن الكريم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله: مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ، وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنهم.

ثم ظهرت طائفة من الصحابة يحفظون ويتدارسون كتاب الله صلى الله عليه وآله يسمّون بالقراء، وهو بداية نشوء هذا المصطلح، وهم الذين قُتِلَ منهم سبعون في غزوة بدرٍ مَعُونَةٍ.

(١) رواه الطبراني بسندٍ رجاله ثقات.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

ومن الذين حفظوا القرآن عن ظهر قلب في زمن النبي ﷺ: أبو بكر الصديق، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، قال الذهبي عنهم: "فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ، وأخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة." اهـ، وهذا لا يعني أن غيرهم من الصحابة لم يحفظوا القرآن، ولكن هؤلاء هم الذين اشتهروا في الأخذ عن النبي ﷺ.

وبعد وفاته ﷺ تلمذ جماعة من الصحابة والتابعين على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فقد قرأ أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش وأبو العالية الرياحي، قرؤوا على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي على عثمان بن عفان، وقرأ الأسود بن يزيد النخعي على عبد الله بن مسعود.

ثم انتشر الصحابة والتابعون في الآفاق، يعلمون الناس القرآن، يتلونه حق تلاوته، ثم تتابعت الأجيال المعلمة والمتعلمة، وما زال القرآن ينتقل من فم لأذن، ومن عالم لمتعلم حتى يومنا هذا، وسيظل إلى أن يشاء الله.

قال الشيخ محمد عبد الله دراز في النبا العظيم: "روعي في تسميته قرآنا كونه متلوًا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدونًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعًا؛ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجتمع عليه من الأصحاب المنقول إلينا جيلًا بعد جيل على هيئته التي وُضع عليها أول مرة، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر.



وبهذه العناية المزدوجة التي بعثها الله في نفوس الأمة اقتداءً بنبيه ﷺ بقي القرآن محفوظاً في حرز إنجازاً لوعده الله الذي تكفل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ﴾، فلم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التبديل والتحريف وانقطاع السند. "اهـ.

جمع أبي بكر للقرآن خشية موت القراء

في عهد النبي ﷺ كان الوحي يُكتب، ولكن كان الاعتماد الأكبر في تعليم القراء وتعلمه على الحفظ عن ظهر قلب، وكانت المجموعة المسماة بالقراء لهم دور كبير في ذلك. وبعد وفاته ﷺ وبداية حروب الردة كان هؤلاء القراء في مقدمة المجاهدين في سبيل الله، واستشهد من المسلمين عدد كبير في معركة اليمامة ضد مُسَيِّمَةَ الكذاب ومن معه من المرتدين، وهنا خاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه على القراء، فاقترح على الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن يُجمع القراء في مكان واحد.

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه: "أرسل إليّ أبو بكرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِالنَّاسِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ فِي الْمَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا أَنْ تَجْمَعُوهُ، وَإِنِّي لَأَرَى أَنْ تَجْمَعَ الْقُرَّاءَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَرَا جُعْبِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لِدَلِكِ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ، وَلَا نَتَهَمُكَ، كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبِعِ الْقُرَّاءَ فَاجْمَعُهُ. فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرَّاءِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، فَلَمْ أَزَلْ أَرَا جُعْبِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ

أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقُمْتُ فَتَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرَّقَاعِ وَالْأَكْتَاكِفِ، وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرَّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُرَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إِلَى آخِرِهِمَا، وَكَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ. ^(١)

* * *

جمع عثمان للقرآن خشية وقوع الأمة في العداوة

وفي عهد سيدنا عثمان ابن عفان رضي الله عنه اتسعت الرقعة الإسلامية إلى حد كبير، ودخل في الإسلام مختلف القبائل والبلاد العربية والأعجمية، وبدأ بعض الحفاظ يدعي أن ما لديه من القرآن خير وأصح مما لدى غيره، وهنا أراد سيدنا عثمان ابن عفان رضي الله عنه أن يجمع الأمة على مصحف واحد، ثم ينشر المصاحف في البلاد والأمصار ليلتزم كل المسلمين بما في هذه المصاحف بجانب حفظ الحفاظين.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَّةٍ وَأَذْرَبِيجَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْرَعَ حُدَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبِعُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّمَا نَزَلَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٦٧٩).



بِلِسَانِهِمْ. فَعَلُّوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عَثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفْقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْءَانِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ، أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ. (١)

وبعد أن تم العمل بنسخ المصاحف، أعاد عثمان بن عفان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة أم المؤمنين، وأمر بتوزيع المصاحف على الأمصار؛ ليقضي على التنازع والاختلاف في قراءة القرءان الكريم، فأرسل إلى كل مصر من الأمصار بمصحف، واحتفظ عنده بمصحف. وقد وقع الاختلاف في عدد هذه المصاحف، فذكر ذلك ابن الجزري أنها ثمان نسخ، وذكر الداني أنها أربع نسخ، والأرجح أنها خمس نسخ على ما ذكره ابن حَجَرٍ والسيوطي، وهي: المصحف الكوفي، والبصري، والشامي، والمدني العام، والمدني الخاص -الذي حبسه عثمان لنفسه- وهو المسمى بالمصحف الإمام.

ولم يكتف عثمان رضي الله عنه بتوجيه هذه المصاحف إلى تلك الأمصار، وإنما اختار حُفَظًا يثق بهم فأرسلهم إليها ليُقرئوا أهل البلد المرسل إليهم، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمصحف المدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المصحف المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع المصحف الشامي، وبعث أبا عبد الرحمن السلمي مع المصحف الكوفي، وبعث عامر بن قيس مع المصحف البصري.

وبعد أن أرسل عثمان رضي الله عنه المصاحف التي تم نسخها إلى الأمصار، أمر بما سواها مما كان بأيدي الناس أن يحرق، وقد جاء في كتاب المصاحف لابن أبي داوود عن سُويد بن غَفَلَةَ أنه قال: "والله لا أحدثكم إلا شيئاً سمعته من عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، سمعته يقول: "يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله

(١) رواه البخاري في صحيحه (٤٩٨٧).

ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملاٍ منا جميعاً. " ثم قال: " قال عَلِيٌّ: والله لو وُلِّيت لفعلت مثل الذي فعل. " اهـ.

ونقل أبو شامة عن البيهقي في جمع عثمان: " وذلك كله بمشورة من حضرة من علماء الصحابة رضي الله عنهم وارتضاه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحمد أثره فيه. " اهـ.

وهكذا استطاع عثمان بن عفان رضي الله عنه بهذا العمل الجبار أن يزيل جذور الخلاف، ويجمع الأمة عبر كل العصور - منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم وحتى عصرنا الحاضر - على التزام المصحف الذي أجمعوا عليه، وحمد له المسلمون ذلك العمل. قال الزركشي: " ولقد وفق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة. " اهـ.

لكن المصاحف التي كتبها سيدنا عثمان رضي الله عنه لم تمنع الأمة من القراءة بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، بل إن غاية الأمر أنها قننت الأمر، وأغلقت الطريق على أصحاب البدع والأهواء.

وأتفقت الأمة على أن تقرأ بكل ما تواتر إليها من قرآن بشرط موافقته لخط المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً -، فكان كل إمام يقرأ ويُقرئ بما تعلمه من أحرف في حدود ما رُسم في المصاحف واتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم.

بل إن الأكثر من ذلك أن بعض الكلمات القرآنية قد تواترت فأخذت الأمة بها رغم مخالفتها للرسم العثماني، ومن ذلك أن ابن عامر الشامي قرأ بحذف الياء من ﴿لَا يَلْفُ﴾ رغم ثبوتها في الرسم العثماني، واتفق السبعة على إثبات ياء ﴿إِذْ لَفَّ﴾ رغم عدم رسمها في المصحف العثماني، قال أبو شامة معلقاً على هذين الموضعين: " فأجمعوا على قراءة الثاني بالياء وهو بغير ياء في الرسم، واختلفوا في الأول وهو بالياء، وهذا مما يقوي أمر هؤلاء القراء في اتباعهم - فيما يقرؤونه - النقل الصحيح دون مجرد الرسم وما يجوز في العربية. " اهـ.

نزول القرآن على سبعة أحرف

اعلم أن الأمة قد أجمعت على أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وبذلك وردت الأحاديث الصحيحة وتواترت الأخبار وعليه جرى العمل.

فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أقرأني جبريل القرآن على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده فيزيديني، حتى انتهى إلي سبعة أحرف." (١).

وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة^(٢) بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على سبعة أحرف، فأيمًا حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا. (٣).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، فكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلتني حتى انصرف، ثم لبتني برأيه^(٤)، فجننت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله إنني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله^(٥)، اقرأ، فقرأ القراءة التي

(١) أخرجه البخاري (٤١٩٩)، ومسلم (٨١٩).

(٢) الأضاة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، أو الغدير الصغير، وجمعها: أضي مثل: حصة وخصي.

(٣) رواه مسلم (٨٢١).

(٤) جمعت الرداء في موضع لبتيه - أي في عنقه - وأمسكته وجذبت به.

(٥) أي أطلقه ولا تمسكه من رداءه.

سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا أَنْزَلْتُ، ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا أَنْزَلْتُ،
إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ^(١).

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى
أُمَّةٍ أُمِّيئَةٍ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ. قَالَ
يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ^(٢)، فِي رِوَايَةٍ "لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ".

وعن شُعْبَةَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنْ آلِ حِمٍ - يَعْنِي الْأَحْقَافَ - قَالَ:
وَكَانَتْ السُّورَةُ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً سُمِّيَتْ الثَّلَاثِينَ، قَالَ: فَرُحْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا
رَجُلٌ يَقْرُؤُهَا عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَنِي، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَقُلْتُ لِأَخْر:
اقْرَأْهَا فَقَرَأَهَا عَلَى غَيْرِ قِرَائَتِي وَقِرَاءَةِ صَاحِبِي، فَأَنْطَلَقْتُ بِهِمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِنَّ هَذَيْنِ يَخَالِفَانِي فِي الْقِرَاءَةِ، قَالَ: فَعَضِبَ وَتَمَعَّرَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ الْإِخْتِلَافُ. قَالَ: قَالَ زُرٌّ - وَعِنْدَهُ رَجُلٌ - قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ
أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا أُقْرِئُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْإِخْتِلَافُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَا
أَدْرِي أَشَيْئًا أَسْرَهُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ عَلِمَ مَا فِي نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالرَّجُلُ هُوَ عَلِيٌّ
بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٣).

(١) أي من الأحرف المنزل بها.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٩٢)، ومسلم (٨١٨) في صحيحيهما.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٤٤) واللفظ له، وقال: حسن صحيح، وأحمد (٢١٢٠٤).

(٤) مسند الإمام أحمد (٣٩٨١)، وأخرجه أبو يعلى (٥٠٥٧)، والطبري في "التفسير"، قال الحاكم: هذا حديث صحيح

الإسناد، ولم يخْرِجْه بهذه السِّيَاقَةِ، ووافقه الذهبي.



ورغم هذه الآثار فإنه -لحكمة لا يعلمها إلا الله- لا يوجد اتفاق على معنى الأحرف السبعة، فإن كانت أحاديث الأحرف السبعة -كلها أو أغلبها- قطعية الثبوت، فإنها ظنية الدلالة، لأنها كلها جاءت على سبيل الإجمال، وليس فيها تفصيل لمعنى الأحرف. وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة اختلافاً كثيراً، وذهبوا فيه مذاهب شتى، حتى ذكر السيوطي والقرطبي وغيرهما ما يقارب أربعين قولاً.

ولعل أقرب هذه الأقوال إلى الصواب -إن شاء الله- مذهبان هما: مذهب أبي الفضل الرازي، ومذهب ابن الجزري.

أولاً مذهب أبي الفضل الرازي: وخلاصته أن الأوجه التي يقع بها هذا التغير والاختلاف لا تخرج عن سبعة:

الأول: اختلاف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو:

- قوله تعالى ﴿طَعَامٌ مِّسْكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قرئ لفظ ﴿مِسْكِينَ﴾ هكذا بالإفراد، وقرئ ﴿مَسْكِينَ﴾ بالجمع.
- وقوله تعالى ﴿بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، قرئ لفظ ﴿أَخْوَيْكُمْ﴾ هكذا على أنه مُثَنَّى، وقرئ: ﴿إِخْوَيْكُمْ﴾ على أنه جمع.
- قوله تعالى ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، قرئ ﴿يُقْبَلُ﴾ بياء التذكير، و﴿تُقْبَلُ﴾ بياء التأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال، من ماضٍ ومضارع وأمر، نحو:

- قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]، قرئ ﴿تَطَوَّعَ﴾ على أنه فعل ماضٍ، وقرئ ﴿يَطَوَّعَ﴾ على أنه فعل مضارع مجزوم.

- وقوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، قرئ ﴿قَالَ﴾ على أنه فعل ماضٍ، وقرئ ﴿قُلْ رَبِّ﴾ على أنه فعل أمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾

- [البقرة: ١١٩]، قرئ ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ بضم التاء ورفع اللام على أن (لا) نافية والمضارع بعدها مرفوع، وقرئ ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ بفتح التاء وجزم اللام على أن (لا) ناهية والمضارع مجزوم.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة، نحو:

- قوله تعالى ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠] قرئ بحذف ﴿مِنْ﴾، وقرئ بإثباتها: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وقوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، قرئ بإثبات ﴿هُوَ﴾ وقرئ بحذفها: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾، وهذان الموضعان هما اللذان وردت فيهما الزيادة والنقص بكلمة.

- وقوله تعالى ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، قرئ بزيادة الواو قبل السين، وقرئ بحذفها: ﴿سَارِعُوا﴾، وهو من الزيادة والنقص بحرف، وهو كثير في القرآن.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو:

- قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]، قرئ هكذا، وقرئ: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾.
- قوله تعالى ﴿حَتَّمَهُو مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، قرئ بكسر الخاء وتقديم التاء المفتوحة على الألف، وقرئ بفتح الخاء وتقديم الألف على التاء المفتوحة: ﴿حَتَّمَهُو مِسْكٌ﴾.

السادس: الاختلاف بالإبدال، أي جعل حرف مكان آخر، نحو:

- قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلَّ نَفْسٍ﴾ [يونس: ٣٠]، قرئ ﴿تَبْلُغُوا﴾ بتاء مفتوحة فباء ساكنة، وقرئ ﴿تَبْلُغُوا﴾ بتاءين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة.
- وقوله تعالى ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَتَهَا﴾ [الشمس: ١٥]، قرئ ﴿وَلَا﴾ بالواو، وقرئ ﴿فَلَا﴾ بالفاء.

السابع: الاختلاف في اللهجات: كالفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والتسهيل والتحقيق، والتفخيم والترقيق وهكذا، ويدخل في هذا النوع الكلمات التي اختلفت فيها لغة القبائل وتباينت ألسنتهم في النطق بها نحو:

- ﴿حُطَّوَاتٍ﴾ و﴿حُطَّوَاتٍ﴾ بضم الطاء وسكونها.
- ﴿يُبُوتٍ﴾ و﴿يُبُوتٍ﴾ بضم الباء وكسرها.
- ﴿زُبُورًا﴾ و﴿زُبُورًا﴾ بفتح الزاي وضمها.

ثانيًا مذهب ابن الجزري: وهو قريب من مذهب الرازي، وخلاصته أن الأوجه السبعة هي:

١. اختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة: نحو ﴿بِالْبُخْلِ﴾ و﴿بِالْبُخْلِ﴾، ﴿يَحْسَبُ﴾ و﴿يَحْسَبُ﴾.
٢. اختلاف في الحركات مع تغير في المعنى فقط دون تغيير الصورة، نحو ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ و﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.
٣. اختلاف في الحروف مع تغير المعنى لا الصورة نحو ﴿تَبَلَّوْا﴾، ﴿تَتْلُوْا﴾.
٤. اختلاف في الحروف مع تغير الصورة لا المعنى نحو ﴿صِرَاطٌ﴾ بالصاد، ﴿صِرَاطٌ﴾ بالسين.
٥. اختلاف في الحروف مع تغير الصورة والمعنى نحو ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١]، ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾.
٦. اختلاف في التقديم والتأخير نحو ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾، ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾.
٧. اختلاف في الزيادة والنقصان نحو ﴿وَوَصَّى﴾، ﴿وَأَوْصَى﴾.

ثم قال **رحمته**: "فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والرّوم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل مما يعبر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، ولئن فرض فيكون من الأول." اهـ.

* * *

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

اجتهد العلماء في بيان الحكمة التي من أجلها نزل القرآن على سبعة أحرف، وجدير بنا أن نذكر بعضًا من ذلك:

١- قيل إن العرب الذي نزل القرآن بلغتهم، ألسنتهم مختلفة، ولهجاتهم متباينة، ويتعذر على الواحد منهم أن يتقل من لهجته التي درج عليها إلى غيرها، خصوصًا الشيخ الكبير والمرأة العجوز والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط، فلو كلفهم الله تعالى مخالفة لهجاتهم والعدول عنها لشق ذلك عليهم.

٢- ومن ذلك أيضًا تيسير قراءة القرآن على المسلمين جميعًا في كل عصر، وبناءً على ذلك فإن علينا أن نتجاوز عن بعض الخلافات الصوتية اليسيرة لدى جميع المسلمين في بقاع الأرض، خاصة الأعاجم، ما دام كل واحد منهم يبذل غاية جهده في النطق الصحيح، ولا يقدر على غيره، دون إخلال جوهرى باللفظ العربى، أو لحن فاحش لا يغتفر.

٣- ومن الحكمة أيضًا أن الأحرف السبعة حفظت لغة العرب من الضياع والاندثار، فقد تضمنت خلاصة ما في لغات القبائل العربية من فصيح وأفصح.



٤- ومن الحكمة أيضاً أن في اختلاف القراءات زيادة في المعنى، وفيه دلالة على الأحكام التي يستنبطها الفقهاء وأهل اللغة وغيرهم، ومن ذلك:

- ترجيح حكم اختلف فيه، كقراءة: **وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ** في كفارة اليمين، بزيادة: **مُؤْمِنَةٍ**، وهي قراءة شاذة، في قوله تعالى: **﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾** [المائدة: ٨٩]، فكان فيها ترجيح لاشتراط الإيمان، كما ذهب إليه الشافعي وغيره.

- ومنها أن يكون الاختلاف لأجل اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة: **﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾** في قوله تعالى: **﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجَلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾** [المائدة: ٦]، ففيها قراءتان صحيحتان: الأولى: **﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾** بنصب اللام، والثانية: **﴿وَأَرْجَلِكُمْ﴾** بخفض اللام، وذلك عطفًا على **﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾** لفظًا ومعنى، أي المسح على الخفين.

وعليه فإن قراءة الخفض تقتضي مشروعية المسح على الخفين، وقراءة الفتح تقتضي فرض الغسل للأرجل في الوضوء، وقد فرّق النبي ﷺ بين الغسل فجعله للرجلين في الوضوء، وبين المسح فجعله على الخفين.

- ومنها أن يكون حجة بترجيح قول بعض العلماء، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة في **﴿لَمَسْتُمْ﴾** و**﴿لَمَسْتُمْ﴾**، وكذلك هل النقض بمجرد مس البشرة للبشرة أم يقتضي المبالغة في اللمس، وغير ذلك.

- ومنها أن يكون حجة لقول بعض أهل العربية، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾** [النساء: ١]، فقراءة حمزة: **﴿وَالْأَرْحَامَ﴾** بالخفض حجة لأهل العربية على جواز أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور، والمعنى: تساءلون به وبالأرحام، وهذا العطف غير جائز عند بعض أهل العربية، وقراءة الباقيين: **﴿وَالْأَرْحَامَ﴾** والمعنى: اتقوا الأرحام أن تقطعوها.

- ٥- ومن الحكمة أيضًا أن في الأحرف السبعة برهانًا واضحًا على صدق القرآن، فمع كثرة وجوه الاختلاف والتنوع لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، بل كله يصدّق بعضه بعضًا، ويبيّن بعضه بعضًا، وهذا دليل قاطع على أنه من عند الله ﷻ نزل على قلب النبي ﷺ.
- ٦- ومنها أن نزول القرآن على سبعة أحرف فيه بيان لفضل الأمة المحمدية بتلقيها كتاب ربها هذا التلقي، والاعتناء به هذه العناية، وفيه إعظام لأجور الأمة المحمدية، ذلك أنهم يفرغون جهدهم في حفظ القرآن الكريم، وتتبع معانيه، واستنباط الحكّم والأحكام من دلالة كل لفظ من ألفاظ الأحرف السبعة، وإمعانهم النظر في الكشف عن التوجيه والتعليل والتخريج للروايات القرآنية، وبيان وجهها في العربية، وكشف وجه الفصاحة فيها، ولا ريب في أن هذه أجور عظيمة لهذه الأمة في خدمة كتاب الله ﷻ.

* * *

علاقة القراءات السبع بالأحرف السبعة

يرى بعض الناس -خطأ- أن قراءة أي قارئ من القراء السبعة هي أحد الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، فيزعمون أن قراءة نافع هي حرف، وقراءة ابن كثير هي حرف آخر، وهكذا قراءات باقي القراء السبعة، كل قراءة منها حرف من الأحرف السبعة.

والصواب أن قراءات الأئمة السبعة بل العشرة التي يقرأ الناس بها اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وأن بعض الأحرف السبعة متغلغل فيها جميعًا، فقراءة نافع مثلًا فيها بعض الأحرف، لأن الصحابة لم يكونوا يفصلون بين الأحرف عند التلقي من الفم النبوي الشريف، فكانت قراءة كل صحابي تحتوي على أكثر من حرف.

خلاصة الأمر أن ما نقرأ به الآن من القراءات السبعة أو العشرة هو ما وصل إلينا متواترًا من الفم النبوي الشريف مرورًا بالصحابة الكرام ثم التابعين ثم الحاذقين من القراء والرواة



المهرة، ولا يمكن أن نفصل بين حرف وحرف من الأحرف السبعة، علماً بأن بعض الأحرف السبعة لم يصل إلينا إما لنسخه بالعرضة الأخيرة، أو لفقدان شرط التواتر، وليس في ذلك بأس، فإن تنوع الأحرف هو من باب الرخصة، ففي الباقي كفاية إن شاء الله.

* * *

تعريفات مختصرة

- **علم القراءات:** هو علم يُعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزّواً (أي منسوباً) إلى ناقله.
- **القراءة:** هي ما ينسب إلى أحد الأئمة السبعة أو العشرة، مثل قراءة نافع وعاصم.
- **الرواية:** هي ما ينسب للراوي عن الإمام القارئ، مثل رواية قالون عن نافع، وحفص عن عاصم.
- **الطريق:** هو ما ينسب للأخذ من الراوي وإن نزل، كطريق الأزرق عن ورش، أو عبّيد بن الصبّاح عن حفص، ومثل طريق الشاطبية، والدرّة المضية، وطريق طيبة النشر، فيقال مثلاً: قراءة نافع برواية ورش من طريق الأزرق أو من طريق الشاطبية.
- **الأصول (أصول القراءات):** ويقصد بها القواعد المطردة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها ويتحد حكمها، ومثالها: الاستعاذة، البسملة، الإدغام الكبير، هاء الكناية، المد والقصر، الهمزتين من كلمة ومن كلمتين، الإمالة، إلخ.
- **الفرش (الكلمات الفرشية):** هي الكلمات التي يقل دورها وتكرارها، ولا يتحد حكمها، مثل كلمة ﴿فَأَرْزَلَهُمَا﴾ و﴿فَأَرْزَلَهُمَا﴾.
- **التحريرات:** تنقيح القراءة من أي تركيب أو تلفيق بين الطرق وبعضها، وربط كل مجموعة أحكام بالطرق التي أتت منها، فمثلاً من يقرأ لورش من الشاطبية بتوسط البدل

عليه أن يلتزم بتقليل ذات الياء، لأن الطرق التي روت توسط البدل لم يُقرأ من خلالها إلا بتقليل ذات الياء، ومن يُقرأ للسوسي من الشاطبية فعليه أن يُقرأ بالإدغام الكبير وقصر المنفصل وإبدال الهمزات الساكنة، وهكذا.

• **القراءات السبع:** هي كل ما أودعه الشاطبي في الشاطبية والداني في التيسير، وهي قراءات الأئمة: نافع وابن كثير وأبي عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم وحمزة والكسائي، وعن كل قارئ من هؤلاء راويان.

• **القراءات الثلاث:** هي قراءات الأئمة أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر، وهي التي حَبَّرَ بها ابن الجزري كتاب التيسير، ونظمها في الدرّة.

• **القراءات العشر الصغرى:** هي القراءات السبع المعروفة في الشاطبية والتيسير مع الثلاث المُودَعَة في الدرّة والتحبير، مع راويين عن كل قارئ، فالقراء عشرة، والرواة عشرون، وسُميت صغرى لاشتمالها على عشرين طريق فقط، أي طريق عن كل راوٍ.

• **القراءات العشر الكبرى:** هي كل ما أودعه ابن الجزري في النشر ثم اختصره في الطيبة، وهي قراءات الأئمة العشرة مع راويين عن كل إمام منهم، وقد بلغ عدد الطرق عنهم حوالي ألف طريق.

• **الأوجه الجائزة (الخلاف الجائز):** هو الخلاف الذي يكتفي الطالب بوجه واحد فقط منه عند القراءة، ولا يلزمه الإتيان بكل الأوجه، كأوجه المد في العارض للسكون.

• **الأوجه الواجبة (الخلاف الواجب):** هو الذي يلتزم الطالب فيه بالإتيان بكل الأوجه، وإن ترك وجهًا يكون مقصرًا في الرواية، نحو أوجه البدل وذات الياء لورش.

* * *

تعريف بالمنظومة والناظم

الشاطبية هي قصيدة مكونة من ١١٧٣ بيتاً، وقد سمّاها ناظمها **حزراً الأمانى ووجه التّهاني**، وإنما أطلق عليها (الشاطبية) اختصاراً ونسبة إلى الناظم.

وقد ألفت لتلخص قراءات سبعة من الأئمة هم نافع وابن كثير وأبو عمرو والبصري وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي، وهي اختصار لكتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ، وقد لخص فيه هذه القراءات السبع نثراً.

والقراءات السبع المنظومة في الشاطبية ليست هي كل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وإنما هي جزء كبير منها، وتوجد قراءات متواترة أخرى كقراءة أبي جعفر. وقد تلتق الأئمة الشاطبية بالقبول، وتسارع أهل القرآن في حفظها، وتسابق الشراح في شرحها، وذلك لجودة سبكها، وبراعة نظمها، وإخلاص ناظمها.

والشاطبي هو الإمام التقي الولي العابد الزاهد **القاسم بن فيره** ^(١) **بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي**، وسمي (الشاطبي) نسبة إلى بلدته شاطبة إحدى مدن الأندلس التي اشتهرت بالعلم والعلماء، وقد احتلها الأسبان سنة ٦٤٥ هـ.

وُلد الشاطبي سنة ٥٣٨ هـ، وكان كفيف البصر، وتعلم القرآن والحديث والفقه واللغة، ثم اهتم بالقراءات فقرأ القراءات السبع على أبي عبد الله محمد بن علي النُّفزي في شاطبة، ثم رحل إلى بَلَنْسِيَة - وهي بلدة قريبة من شاطبة - فقرأ على عدد من شيوخها أشهرهم أبو الحسن بن هُذَيْلِ الْبَلَنْسِيّ.

ثم انتقل لمصر وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص، ثم نقله الفاضل: عبد الرحيم البيساني إلى مدرسته التي بناها داخل القاهرة، وجعله شيخاً لها، وأفرد له فيها حجرة خاصة

(١) الهاء من (فيره) ساكنة وإنما كسرتُها لالتقاء الساكنين.

كان يقرئ بها ويُدرّس، وأفرد لأهله دارًا أخرى خارج المدرسة، وفي مصر تزوج وأنجب وألّف هذه القصيدة المعروفة بالشاطبية، وفي آخر حياته ترك الإقراء وتفرغ للتدريس.

ولما فُتح بيت المقدس (في معركة حطين سنة ٥٨٣هـ بقيادة صلاح الدين الأيوبي) توجه للمسجد الأقصى فصلى به وصام رمضان واعتكف سنة ٥٨٧هـ.

قال عنه تلميذه السخاوي: "كان عالمًا بكتاب الله، بقراءته وتفسيره، عالمًا بحديث رسول الله ﷺ مبرزًا فيه، وكان إذا قرئ عليه البخاريّ ومسلمٌ والموطأُ يصحّحُ النسخَ من حفظه، ويُملي النُكتَ على المواضع المُحتاجِ إلى ذلك فيها ... وكان مُبرزًا في علم النحو والعربية، عارفًا بعلم الرؤيا، حَسَنَ المقاصد، مخلصًا فيما يقول ويفعل ... وكان يجتنب فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه ضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة، في هيئة حسنة وخضوع واستكانة، ويمنع جُلساءه من الخوض والحديث في شيء إلا في العلم والقراءان، وكان يعتلُّ العلةَ الشديدة فلا يشتكي ولا يتأوّه، وإذا سئل عن حاله قال: (العافية) لا يزيد على ذلك، وذكرتُ له يوماً جامع مصر -يقصد جامع عمرو بن العاص- وقلتُ: قد قيل إنَّ الأذان يُسمَع فيه من غير المؤذنين ولا يُدرى ما هو؟ فقال: قد سمعته مرارًا لا أحصيها عند الزوال ... وكان رحمه الله يَعِدُّلُ -أي يلوم- أصحابه في السّر على أشياء لا يعلمها منهم إلا الله ﷻ، وكان يجلس إليه من لم يعرفه فلا يرتاب في أنه يُبصر لأنه لذكائه لا يظهر منه ما يظهر من الأعمى في حركاته." اهـ.

توفي رحمه الله سنة ٥٩٠هـ، ودفن بالقرب من سفح جبل المقطم بالقاهرة بالقراءة الصغرى، وما زال قبره معروفًا يقصده عموم المسلمين لزيارته والدعاء له، فرحمه الله رحمة واسعة وعفا عنه ونفعنا بعلمه وعلوم مشايخه وتلاميذه في الدارين ... آمين.



خطبة الكتاب

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

١- بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوْلَا ... تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

بدأ الناظم رَحِمَهُ اللهُ قصيدته الميمونة بقوله: (بِسْمِ اللَّهِ)، وفي ذلك اقتداء بالكتاب العزيز المبدوء بالبسملة، واتباع لما صح في السنة النبوية من استحباب بدء الأعمال بذكر الله.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (أَوْلَا) نعت لمصدر محذوف، أي بدأت بيسم الله في أن نظمت نظماً أول، أي أنه نظم مُبتَكِرٌ لم يُسبق إليه، وهو نظم قصيدة في مذاهب القراء السبعة، مستخدماً الرموز التي ساعدت كثيراً في تيسير القصيدة واختصارها.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (تَبَارَكَ) من البركة، وهي زيادة الخير وكثرته، وهذا الفعل بهذا اللفظ لا يوصف به إلا الله ﷻ، وهو مما أثنى به المولى على نفسه في القراءان الكريم.

وأما قوله: (رَحْمَانًا رَحِيمًا) فهو زيادة في الثناء على المولى سبحانه، وقد اختار الناظم هذين الاسمين من الأسماء الحسنی لتكتمل بهما البسملة، فقد قال في الشطر الأول (بِسْمِ اللَّهِ)، وفي الثاني (رَحْمَانًا رَحِيمًا)، فكأنه قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وقوله: (مَوْئِلًا) أي مرجعاً وملجأً، ولفظ (مَوْئِل) لم يثبت إطلاقه على المولى سبحانه في القراءان أو في السنة فيما نعلم، ولكن معناه ثابت كما في نحو قوله سبحانه ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وفي قوله ﷻ: "لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ." (١)

* * *

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٢٤) في الوضوء، فضل من بات على وضوء.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢- وَثَبَّتْ صَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا ... مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا

قوله: (ثَبَّتْ) مأخوذ من الرقم (اثنين)، فبعد أن جعل البسملة أول شيء في القصيدة، جعل الصلاة على النبي ﷺ الشيء الثاني.

و(الرُّضَا) بمعنى ذي الرضا، وذلك يحتمل اسم الفاعل الراضي، أو اسم المفعول المرصِيّ، فهو راضٍ بما أعطاه الله، مرضيٌّ قد أرضاه الله، وقد قرئ قوله تعالى ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠]، بفتح التاء وضمها جمعاً بين المعنيين.

و(الرُّضَا) مصدر، والوصف بالمصدر هو من باب المبالغة، وهو دليل على تمكن الصفة من صاحبها، فقولك (رجلٌ عدلٌ) أبلغ من قولك (رجلٌ عادلٌ)، وفي القرآن الكريم: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، فقد جيء بالمصدر للدلالة على المبالغة في بُعد الماء وذهابه، ولو كان قيل: غائراً، لَمَا أفاد نفس المعنى.

و(المُهْدَى) اسم مفعول من أَهْدَيْتُ الشيء فهو مُهْدَى، لأن الله تعالى أهداه إلى خلقه فأنقذه السعداء من النار، وأدخلهم الجنة مع الأبرار، وقد ورد عن الأعمش عن أبي صالح أن النبي ﷺ كان يناديهم: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَنَا رَحِمَةٌ مُهْدَاةٌ."^(١)

و(مُرْسَلًا) حال، أي المُهْدَى حال كونه مرسلًا من عند الله، فإن نزول الرسالة عليه سبب في عِظَم هذه الهدية.

* * *

(١) أخرجه الدارمي في مسنده (٩/١)، باب: كيف كان أول شأن النبي ﷺ، والبيهقي في دلائل النبوة (١/١٥٧).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣- وَعِترته ۞ ثم الصحابة ثم من ... تلاهم على الإحسان بالخير وبلا

بعد أن صلى الناظم على النبي ﷺ عطف بالصلاة على عترته، وعرة النبي ﷺ هم أهله الأذنون وعشيرته الأقربون، كأزواجه والمؤمنين من أقاربه.

ثم عطف بالصلاة على الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، و(الصحابة): جمع صحابي وهو من لقي النبي ﷺ وءامن به ومات على ذلك، ولو تخلل ذلك ردة (على الأصح).

وقوله (ثم من تلاهم) أي من تبعهم، وقوله (على الإحسان) أي على طلب الإحسان، أو على ما فيهم من الإحسان، وقد يكون حرف الجر (على) بمعنى الباء، أي: من تبعهم بإحسان، واقتدى بهم.

قال البغوي رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]: "وقيل هم الذين سلكوا سبيلهم - أي سبيل الصحابة - في الإيمان والهجرة والنصرة إلى يوم القيامة" اهـ.

وأما في قوله (بالخير وبلا) فالوَبَل جمع وابل وهو المطر الغزير، وهو هنا يُشَبَّه الصحابة والتابعين بالمطر الغزير القادم بالخير الذي لا ضرر فيه، وذلك كناية عن كثرة خيرهم وعموم نفعهم.

* * *

قال الناظم رحمه الله:

٤- وَتَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا ... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

بعد أن جعل البسملة أول شيء، والصلاة على النبي ﷺ الشيء الثاني، جعل حمد الله تعالى الشيء الثالث، وهو حمدٌ دائمٌ لا ينقطع.

وقوله (وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا) أي ما ليس مبدوءًا بحمد الله، وفي ذلك إشارة إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) فَهُوَ أَجْذَمٌ"^(١). وهذا الحديث وإن كان ضعيفًا إلا أن معناه صحيح من حيث استحباب بدء الكلام بحمد الله، وقد كان ذلك من أفعال النبي ﷺ وصحابته.

وقد يكون الضمير في (بِهِ) عائداً على اسم الجلال، ويكون التقدير: وما ليس مبدوءاً بذكر الله أو باسم الله فهو أجزم، وهذا المعنى أشمل وأعم، ووردت بمعناه بعض الأحاديث الصحيحة.

و(أَجْذَمُ) أي مقطوع أو ناقص، و(الْعَلَا) هو العلاء، وحُذفت الهمزة إما لضرورة الشعر، وإما اقتداءً بقراءة الإمام حمزة حين يقف على مثل هذه الكلمة، والعلاء هو الرفة والشرف، و(أَجْذَمُ الْعَلَا) أي ناقص الرفة والشرف. وقد يُقصد بالعلاء المكان المرتفع كناية عن الرأس، فيكون المعنى: مقطوع الرأس، والشيء المقطوع الرأس لا حياة فيه.

* * *

(١) أخرجه أبو داود في الأدب، باب: الهدي في الكلام (٤٨٤٠).



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

هـ- وَبَعْدُ فَحَبْلُ اللهِ فِينَا كِتَابُهُ ... فَجَاهِدْ بِهِءِ حَبْلِ الْعِدَا مُتَحَبِّلاً

بعد المقدمة السابقة بدأ الناظم في ذكر بعض ما جاء في فضائل القرآن العزيز وفضل قُرَّائِهِ.

والعرب تستعير لفظ الحبل للدلالة على العهد والصلة والمودة، فلذلك استعير هذا اللفظ للقرآن العزيز لأنه صلة بين الله تعالى وبين خلقه، من تمسك به وصل إلى دار كرامته، وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره في تفسير قوله عَلَيْكُمْ ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] أنه القرآن.

والحَبْلُ (بفتح الحاء) يعني -لغة- السبب الموصّل للُبغية والحاجة، وأطلق هنا على القرآن لأنه سبب في نجاة كل من تمسك به من أهوال الآخرة، وفي الحديث الشريف: "كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ".^(١)

وقوله **(فَجَاهِدْ بِهِ)** أي بالقرآن العزيز كما قال تعالى ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِءِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

وَالْحَبْلُ (بكسر الحاء): الداهية، **وَالْعِدَا**: الأعداء، **وَالْمُتَحَبِّلُ**: من تحبّل الصيد إذا أخذه بالحبال وهي الشبّكة.

والمعنى: فإذا علمت يا حامل القرآن أنك موصول بالله بما معك من كتابه، فلا تألّ جهداً في نصر الحق وقمع الباطل ومواجهة أعداء الإسلام، واستعمل آيات القرآن وما

(١) أخرجه الترمذي في المناقب، باب: في مناقب أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله (٣٧٨٨)، وقال: هذا حديث حسن

غريب.



تضمنته من أدلة وبراهين لمواجهة مكائدهم، واجعل من القرآن حِباله -أي شَبَكَة- تصيدهم بها إلى رحاب الإيمان والحق.

واعلم أن في هذا القرآن من القوة والتأثير والجادبية ما لا يقاوم، فلقد كان النبي ﷺ يتلو الآية والآيتين، والسورة والسورتين، فتنقاد له النفوس، وتهوى إليه الأفتدة.

وإن في القرآن كما يصل القلب مباشرة بالله، وإن فيه من مشاهد القيامة، ومن القصص، ومن مشاهد الكون الناطقة، ومن مصارع الغابرين، كما يهز القلوب هزاً لا تملك معه إلا التسليم للخالق.

وإن السورة الواحدة لتهز الكيان الإنساني في بعض الأحيان، وتأخذ على النفس أقطارها ما لا يأخذه جيش ذو عدة وعتاد، فمن جاهد بالقرآن فإنما يجاهد بسلاح موصول بالله، فلا يقف له كيان، ولا يعترضه عارض، ولا تثبت أمامه قوة.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦- وَأَخْلِقَ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً ... جَدِيدًا مُؤَلِّهٍ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا

(أَخْلِقَ بِهِ): فعل تعجب، أي ما أخلق القرآن بالمجاهدة وما أحقه وما أجدره، يقال: فلان خليق بكذا أي: جدير به.

و(إِذْ) للتعليل بمعنى (لأنه)، و(يَخْلُقُ) جاءت هنا بمعنى يبلَى، و(جِدَّةً) تمييز وهي ضد البلى، يقال بلي الثوب أي رثَّ وتلف.

والمعنى: ما أخلق القرآن بالمجاهدة لأنه لا يبلى ولا يتلف بسبب كثرة تردادته ومرور الزمان عليه، وهذه حقيقة يدركها كل من ارتبط بالقرآن قراءةً أو إقراءً أو تفسيرًا أو نحو ذلك،



فهو مهما تكرر لا يُمل منه، بل تزداد لذته، وقوة الارتباط به، وكلما كررته أعطاك من كنوزه وأسراره ما لا حصر له ولا عدد.

و(جَدِيدًا) حال، من الجَدِّ وهو العظمة والعزة والشرف، و(مُوَالِيَه) بمعنى ملازمه العامل بما فيه، وهو مبتدأ، و(عَلَى الْجِدِّ) خبر، أي حصل على الجد واستقر عليه، والْجِدُّ ضد الهزل.

و(مُقْبِلًا) حال، والإقبال على الشيء التوجه إليه والاهتمام به، أي أن مواليه استقر على الجِدِّ في حال إقباله عليه عالمًا به عاملاً بما فيه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٧- وَقَارِئُهُ الْمَرَضِيُّ قَرَّ مِثْلَهُ ... كَالْأْتْرَجِّ حَالِيَهُ مَرِيحًا وَمُوكِلًا

كلمة (الْمَرَضِيُّ) صفة لقارئ القرآن الذي سيأتي مدحه والثناء عليه الآن، فالمدح ليس لأي قارئ، بل هو للقارئ الْمَرَضِيُّ، أي الْمَرَضِيُّ الطريقة، العامل بالقرآن، السائر على نهجه. وكلمة (قَرَّ) قد تكون دعاءً جاء بصيغة الخبر، أي قرت عينه أو استقر أمره بنيل درجات الأبرار، وعليه تكون (مِثْلَهُ كَالْأْتْرَجِّ) جملة استثنائية جديدة، فبعد أن دعا له بأن تقر عينه، ذكر أنه يشبه الأترج.

ويصح أن تكون (قَرَّ مِثْلَهُ كَالْأْتْرَجِّ) جملة واحدة، أي استقر في الآثار الثابتة أنه يشبه الأترج، وفي ذلك إشارة لقوله ﷺ: "مِثْلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مِثْلُ الْأْتْرَجِّ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ..." (١) الحديث.

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب: فضل القرآن على سائر الكلام (٤٧٣٢).

وقوله **(مُرِيحًا)** أي ذورائحة طيبة، و**(وَمُوكِلًا)** من أكل الزرع إذا أطعم أي صار ذا طعم.
 وقوله **(حَالِيَه)** أي في الحالين، أي أن قارئ القرآن كالأترج الناضج، حال كونه
مُرِيحًا، وحال كونه **مُوكِلًا**، والرائحة الطيبة كناية عن الظاهر، والطعم الطيب كناية عن
 الباطن، فقارئ القرآن العامل بما فيه طيب الظاهر والباطن.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٨- هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً ... وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرَّزَانَةِ قَنَقَلًا

الضمير **(هُوَ)** عائد على القارئ المرضي، و**(أُمَّةً)** تمييز، والأُمَّ هو القصد، أي هو
 المرتضى قصده، المحمودُ طريقه.

ثم ذكر الناظم شرطاً لهذا الارتضاء، ولهذا الحمد، وهو أن قارئ القرآن المحمود
 المرتضى يجب أن يكون **(أُمَّةً)**، والأمة: الجماعة، وتطلق على الرجل الذي اجتمع فيه
 صفات الخير والبر، ومنه قوله تعالى **﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾** [النحل: ١٢٠].

وقوله **(وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرَّزَانَةِ قَنَقَلًا)** معطوف على **(كَانَ أُمَّةً)**، أي أن قارئ
 القرآن إنما يُرتضى للاقتداء به، ويُقصد للانتفاع به إذا كان أُمَّةً جامعاً للخير وكان رزينا.
 و**(يَمَّمُهُ)** أي قصده، و**(الرَّزَانَةِ)** رجاحة العقل والسكينة والوقار، و**القَنَقُلُ** الكثيب
 العظيم من الرمال، أو التاج العظيم.

وقد شبه الرزانة بالجبل الذي له ظلٌ كبير، وجعل الرزانة هي التي تقصد القارئ، كأنها
 تفتخر به، وتحرص على أن يكون تحت ظلها.



و(قَنَّالًا) حال من الظل، أي هذا الظل قد امتد واتسع حتى صار حاله كالقنقل أي الكثيب العظيم من الرمال، وإذا كان الظل هكذا، فما ظنك بالجبل صاحب الظل، وهذا إذا فسرنا القنقل بأنه الكثيب العظيم من الرمال.

وإذا فسرناه بالتاج العظيم فذلك كناية عما يعلو قارئ القرآن من الوقار، ومن كلامهم: جلس فلان وعليه السكينة والوقار.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩- هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِّيَّ حَوَارِيًّا ... لَهُ بِتَحْرِيهِهِ إِلَى أَنْ تَنْبَلًا

(الْحُرُّ) هو الذي لم يلحقه الرقُّ، و(الْحَرِّيُّ) الخليق والجدير، والحواريُّ هو صاحب الناصر الخالص في ولائه، والتحرِّيُّ هو الاجتهاد في قصد الحق، والتَّنبُّلُ هو الرفعة أو الموت، يقال تَنَبَّلَ الرجلُ أي عَظُم شأنه، وتَنَبَّلَ البعيرُ أي مات.

وما زال الناظم يمدح ذلك القارئ المرتضى قصده، الذي هو أمة وافر العقل، وقد وَصَفَهُ هنا بأنه الحر الذي لم يستعبده الهوى، ولم تسترقه الدنيا، ولكن لهذه الصفة شرطان، فقارئ القرآن لن يكون حرًّا إلا إذا كان:

- حرًّا بتحري القرآن: أي خليقًا جديرًا بالاجتهاد فيه، حفظًا وفهمًا وعملاً وتعليمًا.
- حوارياً للقرآن: أي مصاحبًا له طول حياته، وفي كل أحواله.

ثم يبقى على هذه الحال إلى أن يَتَنَبَّلَ، أي إلى أن يصير نبيلًا عليَّ الشأن والمقام بما لديه من كلام ربه، أو أن يموت على هذا الطريق.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠- وَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ ... وَأَغْنَى غِنَاءٍ وَاهِبًا مُتَفَضِّلًا

هذا حثٌ على التمسك بالقرآن وتحريه والعمل بما فيه، ليكون القرآن شافعاً لقارئه، كافياً إياه كل ما يحذر، واهباً له متفضلاً عليه بما يلقاه من ثواب قراءته والعمل به. وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: "أَقْرُؤُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، أَقْرُؤُوا الزَّهْرَ أَوْ يَنْبَغُ الْقُرْآنَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا عَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَاتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا"^(١).

و(أَوْثَقُ) من قولهم شيء وثيق أي محكم متين، وإنما وصفه بذلك لأن شفاعته القرآن مانعة لصاحبه من وقوعه في العذاب، وشفاعته غيره مخرجة للعبد من العذاب بعد وقوعه فيه.

والغناء بفتح الغين أي الكفاية، و(أغنى) هنا ليس فعلاً ماضياً ولكنه أفعال التفضيل، والتقدير: أشد غناءً أو أتم غناءً، ويجوز أن يقال إنَّ (أغنى) من غني إذا استغنى، فيكون المعنى أنه غنيٌّ بكل خير، فهو يكفي صاحبه كل ما يحذر.

ويجوز أن يكون من غني بالمكان إذا أقام به، ومنه ﴿كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [هود: ٩٥]، أي كأن لم يقيموا فيها، أي أنه دائم الكفاية مقيم عليها لا يسأم منها ولا يمل.

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤).



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١١- وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يُمَلُّ حَدِيثُهُ ... وَتَرْدَادُهُ يَزِدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً

اعلم أن كلَّ قولٍ مكرَّرٍ مملولٍ إلا القراءان، فإنه كلما كرَّر حلاً، وكلما رُدَّد اقتبس من فوائده ومعانيه ما لا يدخل تحت الحصر، وقد استقر ذلك، وأجمع عليه أولو الألباب، وفوق الحلاوة والفوائد عشر حسنات على كل حرف مهما تكرر، أفلا يكون ذلك خير جليس؟! وكيف يُمل حديثه وهو أحسن الحديث؟! قال سبحانه ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣].
والجَلِيسُ هو الصاحب، والمَلَلُ السَّامة، والتردادُ بفتح التاء مصدر رُدَّد ترديداً وترداداً، بمعنى كرَّر، والهَاءُ فِي (وَتَرْدَادُهُ) تعود على القارئ أو على القراءان العزيز، والتَّجَمُّلُ من الجمال وهو الزينة.

ومعنى البيت: يزداد القراءان بالترداد تجملاً لما يظهر من تلاوته ونوره وحلاوته وفصاحته، أو يزداد القارئ بالترداد تجملاً لما يقتبس من فوائده وآدابه وجزيل ثوابه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢- وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلْمَاتِهِ ... مِنَ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلاً

كُنَى عن القارئ بالفتى وصفًا له بالفتوة، وهي خلق يجمع أنواعاً من مكارم الأخلاق. و(يَرْتَاعُ) أي يفزع، والهَاءُ فِي (ظُلْمَاتِهِ) عائدة على الفتى، أي في ظلماته التي يكون فيها في القبر، ويجوز أن يكون قد كُنَى بالظلمات عن أعماله السيئة، فبينما هو خائف من أعماله السيئة إذا بالقراءان (يَلْقَاهُ).

و(سَنًا) أي ضياءً، و(مُتَهَلَّلًا) أي بأشًا مسرورًا، وكلاهما حال من القراءن، أي يلقي القراءن الفتى مضيئًا بأشًا مسرورًا.

والمعنى: إذا كان قارئ القراءن يخشى من أعماله السيئة المظلمة أو من ظلمات القبر فإن القراءن يلقاه مشرقًا بأشً الوجه، فيأنس به، ويتبدل خوفه أمانًا وطمأنينة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣- هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً ... وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَى

قوله (يَهْنِيهِ) من هَنَأْتُ الرجل إذا أعطيته طعامًا ونحوه، وهَنَأَ فلانًا ولدّه أي سرّه، وهَنَأَ الرجلُ جارَه أي نصره، وهَنَأَ الطعامُ فلانًا أي لذّه وساغ، والأصل أن (يَهْنِيهِ) بالهمزة هكذا: (يَهْنِيئُهُ)، ثم أبدل الهمز ضرورة.

والمَقِيلُ موضع القائلة وهي الاستراحة في وسط النهار، ولا يشترط فيها نوم، والرَّوْضَةُ الجنة المزدهرة.

والمعنى: في القبر يعطي القراءن قارئه مَقِيلًا وَرَوْضَةً يستريح بهما من عناء الدنيا انتظارًا لقيام الساعة، أي يصير له القبر كالمقيل وكالروضة بثواب قراءة القراءن والعمل به، عبر بذلك عن الراحة الحاصلة له حينئذ.

والهاء في (وَمِنْ أَجْلِهِ) للقراءن، و(يُجْتَلَى) أي يُنظر إليه بارزًا، والضمير عائد على القارئ، من قولهم اجْتَلَيْتُ العروسَ إذا نظرتُ إليها بادية في زينتها، وعبر بذلك عن عظم أمر القارئ فهو سالم من كل آفة، ومجْتَلَى في سنام المجد والشرف، وكل ذلك ببركة القراءن.

و(ذُرْوَةَ الْعِزِّ) أعلى درجات المجد والشرف والكرامة يوم القيامة، أي أن هذا المقييل وهذه الرّوضة يصاحبهما أعلى درجات العز، فجمع بين الراحة الحسية والمعنوية.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤- يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيْبِهِ... وَأَجْدِرُ بِهِ سَوْلاً إِلَيْهِ مَوْصَلاً

(يُنَاشِدُ) أي يسأل ربه، وقيل يُكثِرُ المسألة مُلِحًا فيها، والفاعل ضمير عائد على القراءان. والهاء في (لِحَبِيْبِهِ) تعود على القراءان العزيز، وحبیبُ القراءان هو قارئه العامل بما فيه، والهاء في (إِرْضَائِهِ) يعود إلى الله تعالى.

أي أن القراءان يناشد الله تعالى في أن يُرضي القارئ، أي يعطيه من الأجر والثواب ما تقر به عينه.

وعند الترمذي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: "يَجِيءُ صَاحِبُ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فيَقُولُ الْقُرْآنُ: يَا رَبِّ حُلَّةٌ، فيَلْبَسُ تَاجَ الْكِرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ، فيَلْبَسُ حُلَّةَ الْكِرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ ارْضَ عَنْهُ، فيَرْضَى عَنْهُ، فيَقَالُ لَهُ: اقْرَأْ، وَازِقْ، وَيَزَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً"^(١).

وقوله (وَأَجْدِرُ بِهِ) تعجب، أي ما أجدره بذلك وما أحقّه به، والسؤالُ المسئول أو المطلوب، و(سَوْلاً) تمييز، و(مَوْصَلاً) اسم مفعول نعت لـ (سَوْلاً)، أي: سؤالاً مستجاباً، ثم توصل هذه الإجابة إلي القراءان أو إلى القارئ.

* * *

(١) أخرجه الترمذي في فضائل القراءان (٢٩١٥)، وقال هذا حديث صحيح.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٥- فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُمْسِكًا ... مُجَلًّا لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجَّلًا

ما زال الناظم يؤكد على أن قارئ القرآن المحمود له صفات محددة، فليس كلُّ القراء محمودين، وهنا نادى قارئ القرآن بالصفات المذكورة في هذا البيت وبشَّره بما ذكره في البيت الآتي والذي بعده.

والهاء في (به) للقرآن، والتقدير: فيا أيها القارئ للقرآن متمسكًا به، أي عاملًا بما فيه، وإجلال القرآن العزيز هو تعظيمه، وتبجيله هو توقيره، وهما متقاربان، ومن إجلال القرآن حسن الاستماع له، والإنصات لتلاوته، وتوقير حملته، وصيانة القارئ نفسه مما يشين دينه، جعلنا الله كذلك.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٦- هَنِئًا مَرِيئًا وَالدَّكَ عَلَيْهِمَا ... مَلَابِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلَى

الهنيء هو الطيب المستلذ الخالي من المنغصات الحاصل من غير تعب الذي لا آفة فيه، والمريء هو المأمون الشر المحمود العاقبة المستساغ في الحلق، والمعنى: ثبت لك ثواب تمسكك بالقرآن وإجلالك له هنيئًا مريئًا، أو صادفت أمرًا هنيئًا مريئًا. وقوله (وَالدَّكَ عَلَيْهِمَا مَلَابِسُ أَنْوَارٍ)، أي عليهما ملابس من أنوار أو ملابس مضيئة كناية عن بهائها وجمالها.

و(التَّاج) هو ما يوضع على رؤوس الملوك من المعادن النفيسة والجواهر.



و(الحُلَى) جمع حَلِيَّة، وهي ما يُتزين به من المصوغات، ويجوز أن تكون جمع حُلَّة، وهي الثوب الجيد الجديد الذي تختص به بعض المناسبات، كملابس الأعياد.

وقد نظم الناظم في هذا البيت حديثاً أخرجه أبو داود وغيره من حديث سهل بن معاذ الجهني عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أُلْبَسَ وَالِدَاهُ تَابِجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَوَّءُهُ أَحْسَنُ مِنْ صَوَّءِ الشَّمْسِ فِي يَوْمِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا؟"^(١).

فقوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ) نُظِمَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، وَقَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: (فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا) مَنْظُومٌ فِي الْبَيْتِ الْقَادِمِ، وَالْبَاقِي مَنْظُومٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ.

* * *

قال الناظم رحمته الله:

١٧- فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ... أَوْلِيكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَا

هذا استفهامٌ تفخيمٌ للأمر وتعظيمٌ لشأنه كقوله سبحانه وتعالى ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ٨٧]، وقوله (فَمَا ظَنُّكُمْ) مبتدأ وخبر، وفيه معنى الأمر، أي ظنوا ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذي يُكرّم والداه من أجله.

والتَّجْلُ هو النسل كالولد، يقع على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، فحمل على اللفظ قوله (عِنْدَ جَزَائِهِ)، ثم حمل على المعنى قوله (أَوْلِيكَ).

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في ثواب القراءة (١٤٥٣).

وقوله **(أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ)** إشارة إلى حديث أخرجه أبو عبيد والبخاري وابن ماجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ"^(١).

والإشارة بالأهلية إلى قرب المنزلة من رحمته وكرامته، و**(الصفوة)** الخالص من كل شيء، وأشار بالصفوة إلى الخاصة المذكورة في الحديث، و**(المال)** الأشراف والرؤساء، وأبدل من همزته ألفاً للوقف.

* * *

قال الناظم رحمته الله:

١٨- أولو البرِّ والإحسانِ والصَّبْرِ والتَّقَى ... حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا

(أولو) بمعنى أصحاب، وهو خبر بعد أخبار لقوله **(أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ)** أي هم المتصفون بهذه الصفات الجليلة من البر والإحسان والصبر والتقى، و**(حلاهم)** مبتدأ ومعناه صفاتهم، و**(بها جاء القرآن)** خبر.

و**(مفصلاً)** حال من القرآن، ومنه قوله تعالى ﴿كَتَبْنَا فُصَّلَاتٍ لَهَا آيَاتُهَا﴾ [فصلت: ٣]، ويجوز أن تكون بفتح الصاد على أنها اسم مفعول، أو بكسرها على أنها اسم فاعل.

وكانه رحمته الله لما أطال الحديث عن صفات أهل القرآن، ولما لم يسعه المجال لذكر باقي صفات أهل القرآن، أو لشرح معاني هذه الصفات المذكورة، أحال القارئ إلى القرآن لمزيد من التفصيل.

(١) سنن ابن ماجه، باب: فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١١).

وصفات أهل القراءان في القراءان هي صفات المتقين عموماً، فالقراءان لم يأت بصفات خاصة للقراء وأخرى للفقهاء وغيرها للمحدثين، وإنما هي صفات المتقين في نحو قوله سبحانه ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البقرة: ٣-٤]، وفي نحو ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقُنُوتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾ [آل عمران: ١٧]، نسأل الله أن يحشرنا معهم بفضله وكرمه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٩- عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُنَافِسًا ... وَبِعَ نَفْسِكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَى

(عَلَيْكَ بِهَا) أسلوب إغراء وحثّ، أي الزم هذه الصفات، وبادر إليها (مَا عِشْتَ فِيهَا) أي طول حياتك (مُنَافِسًا) فيها غيرك، والمنافسة المزاحمة في الشيء رغبة فيه. وقوله (وَبِعَ نَفْسِكَ الدُّنْيَا) أي تنازل عن صفات نفسك الدنيئة من حقد وحسد ولهو ولعب ونحوها مقابل حصولك على هذه الصفات العليا التي عبر عنها بقوله (حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا).

والأنفاس جمع نَفْس وهو هواء الزفير والشهيق، ويأتي بمعنى النسيم، ويأتي بمعنى السَّعة كقولك هو في نَفْسٍ من أمره، أي في سعة، فكأن هذه الصفات العليا روضة غناء واسعة قد طاب نسيمها، حتى إن النفوس لتبذل من أجلها.

وهذا الكلام وإن كان على سبيل البلاغة، إلا أن له من الحقيقة والواقع مكاناً، فالقارئ حين يتحلّى بهذه الصفات من بر وإحسان وصبر وحسن خلق ونحوها، تنعكس هذه الصفات

عليه وعلى من حوله، فيصير حقًا كالنسيم العليل، هادئ النفس، مطمئن القلب، متوكلاً على ربه، إن رُزق شكر، وإن ابتلي صبر، هيناً لينا، رفيقاً رقيقاً.

واسألوا الطلاب حين يجلسون مع شيوخ هذه صفاتهم، أسألوهم عن أخلاق وطباع شيوخهم، وعن مدى الراحة النفسية والطمأنينة التي يشعرون بها وهم بين يدي الشيخ، أسألوهم كيف تمر اللحظات.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٢٠- **جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أئِمَّةً ... لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا**

هذا شروع من الناظم للدخول في صلب موضوع القصيدة، فهو الآن سيتكلم عن أئمة القراءات، وسيدعو أولاً لجميع أئمة القراءات الذين تحملوا نشر القرآن وساعدوا في الحفاظ على تواتره، ثم في الأبيات القادمة سيتحدث عن السبعة الذين اختصت بهم الشاطبية ورواتهم وأسمائهم ورموزهم ونحو ذلك.

وقوله **(جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أئِمَّةً)** دعاء لأئمة القراءان الفضلاء، وسبب هذا الدعاء أنهم **(لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا)**، **وَالْعَذْبُ** هو الماء الحلو الطيب الذي هو على حالته عند نزوله من السماء، **وَالسَّلْسَلُ** هو السهل الدخول في الحلق.

فهؤلاء الأئمة الكرام حين نقلوا لنا القرآن نقلوه بألفاظه وحروفه التي تلقوها عن غيرهم بالسند الموصول إلى النبي **ﷺ**، دون زيادة أو نقصان، وهذا معنى قوله **(عَذْبًا)**.

وأما قوله **(سَلْسَلًا)** فهذا كناية عما بذله هؤلاء الأئمة من جهود في تيسير قراءته وتعليم أحكامه، حتى صار سهل القراءة، يترنم به الأممي، ويتعلمه الأعجمي، ويحفظه الصبي.



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢١- فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ ... سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدَلِ زُهْرًا وَكَمَلًا

فمن هؤلاء الأئمة الناقلين للقرآن على الوجه المرصّي، سبعة رجال، هم كالبدر في علو منزلتهم، واتساع علمهم، وكثرة الانتفاع بهم وشهرتهم.

و(الْعُلَى) أي العلاء، وهو الرفعة والشرف، أو جمع عُلَيَا - على حذف الموصوف - أي سماء المناقب العُلَى، وقد استعار للعلى والعدل سماءً، وجعل هذه البدر متوسطة لتلك السماء، في حال كونها زَاهِرَةً أي مضيئة، كَامِلَةٌ من غير نقص، مبالغَةً في وصفهم، لأن القمر إذا توسط السماء في حال كماله وتمامه وقوة نوره سالمًا مما يستر ضوءه كان ذلك أشرف أحواله وأعظم لانتفاع الخلق به، فهم أتم نورًا وأعم ضوءًا.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢- لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ ... سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَأَنْجَلَى

كُنِيَ بِالشُّهْبِ عن الأصحاب الذين أخذوا العلم عن البدر السبعة، ولما كانوا دونهم في العلم والشهرة كُنِيَ عنهم بما إنارته دون إنارة البدر، و(الدُّجَى) الظلمات، وهي هنا كناية عن الجهل، و(أَنْجَلَى) أي انكشف.

والشُّهْبُ جمع شهاب، والشهاب في أصل اللغة اسم للشعلة الساطعة من النار، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْءَاتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل:٧]، ثم سُمِيَ به الكوكب المضيء المرصد لرجم من استرق السمع من الجن.

والمعنى أن للقراء السبعة جماعة من الرواة أشبهت الشهب في الهداية والعلو، أخذت القراءة عنهم وعلمتها الناس بعدهم فأماطت عنهم ظلمة الجهل، وأبستهم أنوار العلم. وقد جرت العادة على تسمية الأئمة المنسوب إليهم القراءة بـ (القراء)، وتسمية الناقلين عنهم بـ (الرواة)، فمثلاً الإمام نافع هو قارئ، وأما قالون وورش فهما راويان، وسيأتي في القصيدة مواضع يعمم فيها لفظ قارئ على الجميع، وسيفهم ذلك من السياق.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣- وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ... مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ، مُتَمَثِّلًا

أي وسوف ترى هؤلاء البدور السبعة مرتين (وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ) في هذه القصيدة، أي واحداً تلو الآخر، وسترى مع كل واحد منهم (اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ)، وأصحاب الإنسان أتباعه ومن أخذ بقوله، كقولك أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة، فقوله (مِنْ أَصْحَابِهِ) أي من الرواة الناقلين عنه.

وقد اتفق علماء القراءات على اختيار راويين اثنين عن كل قارئ، ولا أدري من أول من حدد ذلك، فإن الإمام أبا بكر ابن مجاهد حين ألّف كتاب السبعة ذكر أكثر من راويين عن كل قارئ، ولكن الإمام الداني في التيسير اقتصر على راويين فقط، وكذلك بعض الكتب السابقة له مثل كتاب الهادي في القراءات السبع لمحمد بن سفيان القيرواني المتوفى سنة ٤١٣هـ؟ والأمر يحتاج مزيداً من البحث.

و(مُتَمَثِّلًا) في النظم، أي متشخصاً فيه، أي واضحاً متميزاً عن غيره.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤- تَخَيَّرَهُمْ نَقَّادُهُمْ كُلُّ بَارِعٍ ... وَلَيْسَ عَلَى قُرَّانِهِ مَتَأَكَّلًا

هؤلاء البدور السبعة والشهب الأربعة عشر قد اختارهم النقاد بشروط، والنقاد: جمع ناقد وهو الذي يميز الجيد من الرديء، يقصد علماء القراءات الذين اعتنوا بتحقيق الأسانيد واختيار القراء والرؤاة بناءً على معايير دقيقة، مثل الإمام ابن مجاهد والداني.

وقوله (كُلُّ بَارِعٍ) إما أنه بدل من مفعول (تَخَيَّرَهُمْ)، أو هو نصب على المدح، والبارع هو الحاذق المتمن الذي يفوق أقرانه، وهذه هي الصفة الأولى التي اجتمعت في هؤلاء القراء والرؤاة، وكانت الشرط الأول في اختيارهم من بين غيرهم.

ثم ذكر الشرط الثاني لاختيارهم فقال (وَلَيْسَ عَلَى قُرَّانِهِ مَتَأَكَّلًا) أي لم يجعلوا القراء سبباً للأكل وموردًا للرزق، والأكل هنا كناية عن كل ما يُحْصَل عليه بسبب القراء من متاع الدنيا، فلم نعرف من هؤلاء القراء من ارتضى على أعتاب الملوك بُغية المناصب، ولا مَنْ جَمَعَ المال وكنَّزَه وأرهب الطلاب تحت مُسَمَّى التعليم وعلو الإسناد، ولا مَنْ تنقل به بين المحافل والسرادات مُلَحَّنًا ومغِيرًا المخارج والأحكام من أجل حفنة من المال، ونحو ذلك مما ابتلينا به في عصرنا، والله المستعان.

ولا يعني هذا حرمة التكبسب من تعليم القراء، فالأمر فيه خلاف بين الفقهاء، والجواز أرجح، والتعفف أسمى، وحسبنا في هذا الشأن أعمال قاعدة: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦٠]، فمن استطاع أن يُقْرئ بلا أجر فهو خير، وإن كان ولا بد - لصعوبة الحياة - فليكن بالمعروف.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥- فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرِّي الطَّيِّبِ نَافِعٌ ... فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا

شرح الناظم في ذكر الدور السبعة واحداً بعد واحدٍ، وبدأ بذكر الإمام نافع تفضيلاً له عِلْمًا ومحلاً، وكذلك بدأ به ابن مجاهد في كتاب السبعة، وقال: "أول من أبتدىء بذكره من أئمة الأمصار مَنْ قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ، وإنما بدأتُ بذكر أهل المدينة لأنها مهاجر رسول الله ﷺ ومعدنُ الأكابر من صحابته، وبها حُفظ عنه الآخر من أمره." اهـ، وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم، وكنيته أبو رُوَيْم، أصفهاني الأصل، أسود اللون، كان عالماً بوجوه القراءات والعربية.

وكان إذا تكلم يُشم من فيه (أي من فمه) رائحة المسك، فقيل له: أتطيب كلما جلست للإقراء؟! فقال: لا أَمَسُّ طيباً، ولكني رأيت النبي ﷺ في المنام يقرأ في فيّ، فهذا هو السر الكريم لنافع في الطيب، وقد أشار الناظم إلى هذا بقوله: (فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرِّي الطَّيِّبِ نَافِعٌ)، و(الكَرِيمُ السَّرِّي) أي الشريف الباطن.

وقد أثنى عليه الناظم أيضاً بقوله (فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا) لأنه اختار مدينة الرسول ﷺ منزلاً له، فأقام في جواره ﷺ إلى أن صار إمام المدينة في القراءة بعد أبي جعفر، أسأل الله لي ولكل من يقرأ هذه الكلمات إقامةً دائمةً بجوار الحبيب المصطفى ﷺ في مدينته، ومدفنًا في بقيعه.

وقد قرأ نافع على سبعين من التابعين منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وقد وُلد نافع سنة ٧٠ هـ، وتوفي بالمدينة سنة ١٦٩ هـ عن ٩٩ عامًا.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦- وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عَثْمَانُ وَرُشَهُمْ ... بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

بعد أن ذكر في البيت السابق القارئ الأول وهو نافع، ذكر بعده الراويين المعتمدين عنه، وهما:

- **قالون:** وهو عيسى بن مينا، ويكنى أبا موسى، ولقبه شيخه نافع بقالون لجودة قراءته، فإن قالون بلغة الرومية الشيء الجيد، وكان أصم^(١) لا يسمع البوق، وإذا قرئ عليه القراءان سمعه، وقد ولد سنة ١٢٠ هـ، ومات بالمدينة سنة ٢٢٠ هـ، وقيل غير ذلك.
 - **ورش:** وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، ولقبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه -وقيل غير ذلك-، ولد بمصر سنة ١١٠ هـ، ثم رحل إلى نافع بالمدينة فقرأ عليه عدة ختمات، ثم رجع إلى مصر وأقرأ الناس مدة طويلة، ثم توفي بها سنة ١٩٧ هـ.
- و(المجد) الشرف، والتأئل** الارتقاء إلى أعلى الشيء، والألف في (تأئلا) للتشنية، أي أن قالون وورشًا تأئلا المجد بسبب صحبتتهما نافعًا.

* * *

(١) قلت: ربما كان هذا الصمم بعد طعنه في العمر، فقد عاش مائة عام، وقد وردت آثار لقالون فيها أنه يكلم الناس ويكلمونه، وقد رأينا بعض القراء قد تأثر سمعهم في آخر حياتهم، ولكنهم يسمعون القراءان، إما لبركته، وإما لغلبة الصنعة على حياته، فهو يسمع ويفهم القراءان مهما كان الصوت الواصل إليه ضعيفًا، بل قد يفهم من حركة شفاه المتكلم، وربما يكون هذا الصمم معنويًا، بسبب أن القراءان قد ملك عليه حياته وأوصاله، وأخذ كل تركيزه واهتمامه، فكثير منا إذا شغله أمر واستحوذ عليه ربما لا يسمع كلام المتكلمين حوله، وربما كلمت شخصًا مشغولًا بأمر ما فلا يسمعك ولا يعي ما تقول، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧- وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ ... هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى

وهذا هو البدر الثاني عبد الله بن كثير المكي، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ، وتوفي سنة ١٢٠ هـ عن ٧٥ عامًا، ولقي بمكة من الصحابة أبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وغيرهما رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فهو من التابعين، وكان فصيحًا بليغًا مفوِّهًا، عليه السكينة والوقار. و(كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَى) أي غالب القوم اعتلاءً بعلمه وفضله، و(كَاثِرٌ) اسم فاعل من كَثُرَ، يقال كاثرتني فكثرته أي غلبته بالكثرة، وكذلك فاخرتني ففخرته، وعنى بـ (الْقَوْمِ) القراء السبعة.

وسبب اعتلائه أنه لزم مكة، وهي أفضل البقاع عند أكثر العلماء، ثم قراءته على صحابي وهو عبد الله بن السائب المخزومي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو الذي بعث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ معه بمصحف إلى أهل مكة لَمَّا كَتَبَ المصاحف وسيرها إلى الأمصار، وأمره أن يقرئ الناس بمصحفه، فكان ممن قرأ عليه عبد الله بن كثير على ما حكاه غير واحد من المصنِّفين.

فإن قلت أن ابن عامر قرأ على جماعة من الصحابة، ونافعًا لزم المدينة وهي أفضل البقاع عند الإمام مالك وغيره وهو مذهب ناظم القصيدة، قلت: لكن المجموع لم يحصل إلا لابن كثير، فهو قرأ على الصحابي ولزم مكة معًا، ولعل الناظم كان يرى مذهب الجمهور في تفضيل مكة، ومات ابن كثير بمكة سنة عشرين ومائة من الهجرة.



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨- رَوَى أَحْمَدُ الْبَزِّيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ ... عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلَقَّبُ قُنْبَلًا

هذان هما الراويان عن ابن كثير، وكلاهما لم يلتق ابن كثير، وإنما بينهما وبينه سند، والراويان هما:

- البزِّيُّ: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، وإنما قيل له البزي لأنه منسوب إلى جدّه أبي بزة، وخفف الشاطبي ياء النسب ضرورة، وهو جائز، ومثله يأتي في البصري والمكي والدوري وغيرها، وقرأ البزي على جماعة منهم عكرمة بن سليمان، وقرأ عكرمة على شبل والقسط، وهما قد قرءا على ابن كثير، وقد ولد البزي بمكة سنة ١٧٠هـ، ومات سنة ٢٥٥هـ عن ٨٥ عامًا، وقيل غير ذلك.
- قُنْبِل: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي، ويلقب بقنبل، يقال رجل قنبل وقنابل أي غليظ شديد، وقرأ قنبل على أبي الحسن القواس، وقرأ على أصحاب القسط عن ابن كثير، ورُوي أن قنبلًا قرأ أيضًا على البزِّي، ولد قنبل بمكة سنة ١٩٥هـ، ومات سنة ٢٩١هـ، وقيل غير ذلك.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٩- وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ

وهذا البدر الثالث أبو عمرو بن العلاء البصري المازني، من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، توفي سنة ١٥٥هـ أو قبلها عن ٨٦ عاماً، وقرأ بالبصرة والكوفة ومكة والمدينة، وهو أكثر القراء السبعة شيوعاً، ومن شيوخه عبد الله بن كثير، وسمع أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره. والصريح هو صاحب النسب العربي الخالص، فليس في نسبه أعاجم، وكان لوالده (العلاء) قدر وشرف، فلهذا صار أبو عمرو يعرف بابن العلاء، فهذا معنى قول الشاطبي (فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ) أي الرجل المشهور المتقدم في زمانه المعروف بـ (العلاء)، وقد مات أبو عمرو سنة ثمان وأربعين ومائة وقيل غير ذلك، ونقل قراءته خلق كثير أضبطهم لها اليزيدي الذي يذكره الناظم في البيت التالي.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠- أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيْبَهُ ... فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلاً

يحيى اليزيدي هو أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي التميمي، وعرف باليزيدي لأنه كان منقطعاً إلى يزيد بن منصور يؤدب ولده فنسب إليه، ثم اتصل بالرشيد فجعل المأمون في حجره يؤدبه، ومات في أيامه ٢٠٢هـ عن ٧٤ عاماً.

ومعنى (أَفَاضَ) أفرغ، والسَّيْبُ هو العطاء، والعذب هو الماء الطيب، و(الْفُرَاتِ) هو العذب، وجمع بينهما للتأكيد والمبالغة، والمُعَلَّلُ الذي سُقي مرة بعد مرة، وهو أبلغ في الرِّي.

ومعنى البيت أن أبا عمرو أفاض عطاءه على اليزيدي، وكنتى بالسيب عن العلم الذي علمه إياه، فأصبح اليزيدي مرتويًا من العلم الحسن النافع، ويحيى اليزيدي هذا هو السند المتوسط بين أبي عمرو وراوييه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١- أَبُو عَمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو... شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

- هذان اثنان ممن قرؤوا على اليزيدي، وهما الراويان المعتمدان عن البصري:
- الدوري: أبو عمر حفص بن عمر الأزدي الدوري الضري، نسبة إلى الدُّورِ موضع ببغداد، وتسمى الآن الدُّورة، وُلد فيها سنة ١٥٠ هـ، ومات سنة ٢٤٦ هـ، وقيل إنه أول من جمع القراءات.
 - والسوسي: أبو شعيب صالح بن زياد السوسي، نسبة إلى السوس موضع بالأهواز، مات سنة ٢٦١ هـ.
- وقوله (وَصَالِحُهُمْ) مثل قوله (وَرَشُهُمْ)، أي هو الذي من بينهم اسمه صالح والذي من بينهم اسمه ورش، والضمير عائد على القراء والرواة، فلم يُرد وصفه بالصلاح دونهم، والهاء في (عَنَّهُ) لليزيدي، أي تقبلا عنه القراءة التي أفاضها أبو عمرو البصري عليه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٢- وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ ... فَتَلِكْ بَعْدَ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا
٣٣- هِشَامٌ وَعَبْدُ اللهِ وَهُوَ انْتِسَابُهُ ... لِذِكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقَّلًا

البدر الرابع هو الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، أحد الأئمة من التابعين، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالشام، كان إمامًا كبيرًا وتابعيًا جليلاً، جمع بين الإمامة بالجامع الأموي بدمشق والقضاء ومشيخة الإقراء، وصفه الناظم بأن دمشق طابت به محللاً، أي طاب الحلول فيها من أجله، أي قصدتها طلاب العلم للرواية عنه والقراءة عليه، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وقيل سنة ثمان، وتوفي بدمشق سنة ١١٨ هـ.

والراويان المعتمدان عنه هما هشام وابن ذكوان، وكل واحد منهما بينه وبين ابن عامر واسطتان، وهذا معنى قوله (بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقَّلًا)، أي نقلنا القراءة عنه بالإسناد شيئاً بعد شيء.

- أما هشام فهو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمي، خطيب دمشق، وأحد علمائها الثقات، ولد سنة ١٥٣ هـ، ومات سنة ٢٤٦ هـ، قرأ على أيوب بن تميم التميمي وعراك بن خالد المُرِّي، وقرأ على يحيى بن الحارث الدَّمَارِيِّ، وقرأ يحيى على ابن عامر .
- وأما ابن ذكوان فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، قرأ على أيوب بن تميم أيضاً، ولد سنة ١٧٣ هـ، ومات سنة ٢٤٢ هـ عن ٦٩ عاماً.

وقوله (وَهُوَ انْتِسَابُهُ لِذِكْوَانَ) جملة معترضة، يعني لا تظن أن ذكوان والد هو عبد الله، وإنما هو منتسب إليه كما ذكرنا، والله أعلم.



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤- وَبِالْكُوفَةِ الْغُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ ... أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًا وَقَرْنُفُلًا

(الْغُرَاءِ) يعني المشهورة البيضاء المنيرة بكثرة العلماء بها، و(مِنْهُمْ) يعني من القراء السبعة، و(ثَلَاثَةٌ) يقصد عاصمًا وحمزة والكسائي، و(أَذَاعُوا) أي أفسدوا العلم بها، وشهروه ونشروه، والضمير في (ضَاعَتْ) للكوفة أو للقراءة، أي فاحت رائحة العلم بها، والشذ العود أو المسك، والقَرْنُفُل معروف بطيب رائحته، وهما منصوبان على التمييز أي ضاع شذاها وقرنفلها.

والمعنى أن في الكوفة المشهورة ثلاثة من الأئمة السبعة بثوا علمهم فيها، فتعطر بها ذكركم، ورفع من شأنها علمهم.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥- فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ ... فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا

٣٦- وَذَلِكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَا ... وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا

البدر الخامس وهو الإمام الأول من أئمة الكوفة، أبو بكر عاصم بن أبي النجود، أحد أئمة القراءة والحديث، شيخ الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان، وكان من أحسن الناس صوتًا بالقراءة، مات ١٢٠هـ - وقيل غير ذلك - بالسماوة وهو موضع بالبادية بين الشام والعراق، وقيل مات بالكوفة.

وقد أثنى الشيخ الشاطبي على عاصم بأن من جملة الرواة عنه **شعبة بن عياش**، الذي برز في الفضل، وهو باب من أبواب المدح معروف، فكم من تابع قد زان متبوعه، وكم من فرع قد شرف أصله، وكم من تلميذ رفع رأس أستاذه، وتوفي شعبة بالكوفة سنة ١٩٣ هـ عن ٩٩ عامًا، في الشهر الذي توفي فيه هارون الرشيد.

وقوله (**فَشُعْبَةُ**) مبتدأ، و(**رَاوِيَهُ**) خبره، و(**الْمُبْرَزُ**) صفة، و(**أَفْضَالًا**) حال بمعنى فاضلاً، وفيه زيادة مبالغة، ويقال برز الرجل أي فاق أصحابه فضلاً أو علماً أو شجاعة، وبرز الفرس على الخيل أي سبقها.

وقوله (**وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرَّضَا**) تمييز لشعبة بن عياش الراوي الأول عن عاصم، لأن (**شُعْبَةَ**) اسمٌ مشتركٌ بينه وبين أبي بسطام شعبة بن الحجاج، عالم الحديث، فأكد هنا بأن المقصود (**شُعْبَةَ ابْنِ عِيَّاشٍ**) الذي كنيته (**أَبُو بَكْرٍ**)، فلتمييز نقول هذا أبو بكر، وذاك أبو بسطام، أو هذا ابن عياش، وذاك ابن الحجاج، و(**الرَّضَا**) صفة له أي المرضي، وكان من العباد.

وأما الراوي الثاني عن عاصم فهو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، ولد سنة ٩٠ هـ، ومات ١٨٠ هـ عن ٩٠ عامًا، ويقال: كان حفص أعلم الناس بقراءة عاصم، قال أبو بكر الخطيب: "كان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم." اهـ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧- وَحَمْزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ ... إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا

وهذا هو البدر السادس، وهو الإمام الثاني من أئمة الكوفة، أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات، شيخ القراء بالكوفة بعد عاصم، ولد سنة ٨٠ هـ، وأدرك بعض الصحابة بالسنن، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم، ومات سنة ١٥٦ هـ عن ٧٦ عامًا، وقيل غير ذلك. وقوله (وَحَمْزَةٌ) مبتدأ وخبره ما بعده من الجملة التعجيبة، كقولك زيد ما أكرمه، و(مِنْ مُتَوَرِّعٍ) في موضع نصب على التمييز، كقولك ما أكرمه رجلاً، وما أكرمه من رجل، والتورُّع الخشية والتُّقى وترك الشبهات.

والمعنى: وحمزة ما أزكى ورعه وإمامته وصبره وترتيله للقرآن، ولعل وصفه بالصبر فيه تلميح لهتمته وجهده في باب الوقف على الهمزات والنقل والسكت ونحوها مما تميزت به قراءته، فلا يعتني بهذا الأمر وبهذه الدقائق إلا من له صفة الصبر.

و(أَزْكَاهُ) من (زكا) إذا طهر ونما صلاحه، أي ما أجمعه لخصال الخير، قال عنه محمد بن فضيل: "ما أحسب أن الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة"، وكان إمام أهل الكوفة في القراءة بعد عاصم، وكان الأعمش إذا رآه مقبلاً قال: "هذا حبر القراء"، وقال فيه سفيان الثوري: "هذا أقرؤنا لكتاب الله".

ولقد بالغ الناظم في الثناء على حمزة نظراً لما تعرضت له قراءته من انتقادات من البعض، مع إجماع الأمة على صحة قراءته.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨- رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي ... رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنَّاً وَمُحَصَّلاً

الراوي الأول عن حمزة هو أبو محمد خلف بن هشام البزار، وُلد سنة ١٥٠ هـ، ومات ببغداد سنة ٢٢٩ هـ، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين وبدأ طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، كان ثقة كبيراً زاهداً عالمًا عابداً، روي عنه أنه قال: أشكل عليَّ باب في النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حفظته ووعيته، وهنا في الشاطئية روايته عن حمزة، ثم إنه بعد ذلك صار له اختياره وقراءته المعروفة بقراءة خلف العاشر من القراءات الثلاث المتواترة المتممة للعشرة.

والراوي الثاني هو أبو عيسى، ويقال أبو عبد الله، خلاد بن خالد الأحول الصيرفي الكوفي، ويقال خلاد ابن خلود، ويقال ابن عيسى، توفي سنة ٢٢٠ هـ.

وكلاً من الراويين لم يلق حمزة، وإنما أخذوا القراءة عن تلميذ حمزة سليم بن عيسى مولى بني حنيفة، المتوفى سنة ١٨٩ هـ عن ٧٠ عاماً.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٩- وَأَمَّا عَلِيُّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ ... لِمَا كَانَ فِي الْأَحْرَامِ فِيهِ تَسْرَبَالًا

وهذا هو البدر السابع، والإمام الثالث من أئمة الكوفة، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن النحوي المعروف بالكسائي، مات سنة ١٨٩ هـ عن ٧٠ عاماً، وقيل قبل ذلك انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة.

وقد ذكر الشاطبي في هذا البيت سبب نعتة بالكسائي وهو أنه أحرم في كساء، فقليل في هذا أنه سها عند الإحرام، ولم يتجرد من المخيط، وارتدى كساءً مخيطاً، قلت: وليس شرطاً في الكساء أن يكون مخيطاً، ولكنه ربما ارتدى في الإحرام لباساً غير مخيط لكنه غير مألوف في الإحرام، كأن يكون له لون أو سُمك غير المشهور.

والسربال القميص، وقيل كل ما يلبس كالدرع وغيره، واللام في **(لِمَا)** للتعليل، و(ما) مصدرية، أي لكونه تسربل الكساء في وقت إحرامه بنسك الحج أو العمرة.

وقيل سمي الكسائي لأنه كان في حدائته يبيع الأكسية، وقيل لكونه كان من قرية يقال لها باكسايا، وقيل كان يتشح بكساء ويجلس مجلس حمزة فكان حمزة يقول: اعرضوا على صاحب الكساء، قال الأهوازي: وهذا القول أشبه بالصواب عندي.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٠- رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا ... وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَالَ

الراوي الأول عن الكسائي هو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، مات سنة ٢٤٠هـ ببغداد، والراوي الثاني هو أبو عمر حفص بن عمر الدوري^(١)، وهو نفسه الراوي الأول عن البصري، فقد روى حفص الدوري عن أبي عمرو البصري وعن الكسائي، ولهذا قال الناظم **(وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَالَ)** أي سبق ذكره فيما ذكرناه من النظم.

* * *

(١) الدوري يروي عن البصري وعن الكسائي، فجرت العادة أنه حين نقصد روايته عن البصري نقول: دوري البصري، وحين نقصد روايته عن الكسائي نقول دوري الكسائي.

ملخص بأسماء القراء السبعة ورواتهم			
القارئ	الراوي الأول	الراوي الثاني	التلقي
١ نافع	قالون	ورش	بلا واسطة
٢ ابن كثير	البيزي	قنبل	بأكثر من واسطة
٣ أبو عمرو البصري	الدوري	السوسي	بواسطة اليزيدي
٤ ابن عامر الشامي	هشام	ابن ذكوان	بأكثر من واسطة
٥ عاصم	شعبة	حفص	بلا واسطة
٦ حمزة	خلف	خلاد	بواسطة سليم
٧ الكسائي	أبو الحارث الليث	الدوري	بلا واسطة

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤١- أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ ... صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

(الْيَحْصَبِيُّ) المنسوب إلى يحصب، وهو حي من اليمن، وفي الصاد الحركات الثلاث:

(الْيَحْصَبِيُّ)، (الْيَحْصَبِيُّ)، (الْيَحْصَبِيُّ).

وقد تقدم أن معنى الصريح هو الخالص النسب، فمعنى البيت أن أبا عمرو وابن عامر

خالصا النسب العربي، فهما من صميم العرب، وهذا على قول الأكثر، ومنهم من زعم أن

ابن عامر ليس كذلك، ومنهم من زعم أن ابن كثير وحمزة من صميم العرب أيضاً، ولم

يختلف في نافع وعاصم والكسائي أنهم ليسوا من العرب الخُصّص.

وغلب على ذرية العجم لفظ المَوالي، يقال فلان من العرب وفلان من المَوالي، فهذا معنى قوله (أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا).

وهذا البيت لا يعني أبداً إعلاء شأن بعض القراء فوق البعض بسبب النسب، فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

فإما أن يُحمل البيت على مجرد توضيح أنساب الأئمة، وهو أمر مقبول، فلا حرج في قول أن هذا عربي وهذا أعجمي إذا كان المقصود مجرد التعريف، كقولنا صهيب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي.

وإما أن يُحمل البيت على أنه بيان لعالمية القراء، فهذه القراءات السبع التي هي من أخص خصوصيات هذا القراءان العربي، قد خدمها وقام على شأنها وبرع فيها قراء أغلبهم من غير العرب.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٢- لَهُمْ طُرُقٌ يَهْدِي بِهَا كُلُّ طَارِقٍ ... وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلاً

(طُرُقٌ) جمع طريق، ويكنى به عن الإسناد الذي وصلت لنا من خلاله الرواية، أو قد يكون جمع طريقة مثل صحف وصحيفة، ويكنى به عن مذاهب هؤلاء القراء في القراءات، فلكل منهم مذهبه، وما أقيمت هذه القصيدة إلا لبيان هذه المذاهب.

وَالطَّارِقُ هنا هو الذي يسلك السبيل أو الطريق، كناية عن من يتعلم القراءات السبع، والباء في (بِهَا) بمعنى (في) كقولك فلان بالبيت أي في البيت، أي كل سائر في هذه الطرق يهتدي ويصل لغايته.

والشطر الأول من هذا البيت قد اختلف الشراح في فهمه، فاجتهدتُ فيه وقلتُ مستعيناً بالله: الطريق الجيد لا بد أن تتوافر فيه شروط، ومن أهم شروطه: وضوح المعالم والأمان من اللصوص ونحوهم، فأنت حين تختار طريقاً لتصل إلى هدف ما فغالباً ما تحرص على هذين الشرطين، كذلك سبيل العلم - ومنه علم القراءات - من يسلكه يريد طريقاً سهلاً مُعبداً آمناً.

والناظم هنا يبين لك أن الأسانيد التي رُويت منها هذه القراءات السبع برواياتها الأربع عشرة، أو المذاهب التي اختارها هؤلاء الأئمة في قراءاتهم، هي أسانيد ومذاهب واضحة متواترة لا خلاف عليها، من يلج علم القراءات من خلالها يصل بسهولة إلى هدفه، وهو إتقان علم القراءات.

وسوف تدرك ذلك جيداً حين تدخل في بحر القراءات، وتطلع على طرق أخرى غير الشاطبية - وغير ما أثبتته ابن الجزري في النشر - ، فربما تتوه في غمار الأسانيد، فلا تعرف قويتها من ضعفها، ولا متواترها من أحادها من شاذها، بل وربما يصعب عليك نطق الحرف القرائي على بعض هذه المذاهب كما سيشير الناظم هنا في القصيدة لبعض المذاهب المعضلة التي يصعب معها نطق الحرف نفسه.

وأيضاً فالطرق التي رويت منها هذه القراءات السبع هي طرق آمنة، وهذا ما قصده الناظم بقوله **(وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحَّلًا)**، أي أن هذه المذاهب لا يخشى عليها مضلل ولا مدلس، فالمراد **بالطارق** هنا: المضلل والمدلس من قولهم: طرق يطرق طرقاً إذا جاء بليل، والليل محل الآفات، **والمتمحل**: الماكر، أي لا يخشى على هذه المذاهب من

مدلس يمكر بها ويحاول تغييرها والعبث فيها، وذلك لتواترها ولقوتها ووضوحها وقوة علمائها التي سرعان ما يتبينون لعب اللاعبين ومكر الماكرين.

قال أبو شامة في شرحه للبيت: "أي لهؤلاء القراء مذاهب منسوبة إليهم في القراءة، **(يُهْدَى بِهَا)** أي يهتدي بنفسه أو يرشد المستهدين بتلك الطرق **(كُلُّ طَارِقٍ)** أي كل من يقصدها ويسلك سبيلها، جعل تلك الطرق كالنجوم التي يهتدي بها، كأنه قال كل سالك وماز في هذا العلم فإنه يهتدي بهذه الطرق ويهدي بها، وقيل المراد بكل طارق أي كل نجم وكُنَى بالنجم عن العالم لاشتراكهما في الاهتداء بهما". اهـ

قلت: وقد يكون معنى قوله **(يُهْدَى بِهَا)** أن كلها قراءات وروايات صحيحة، فمن قرأ القرآن بأي من هذه الروايات فإنما يقرأ القرآن كما أنزل، إذا فهو سائر في طريق صحيح يهدي به إلى الله، مصداقاً لقوله تعالى: **﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾** [البقرة: ٢].

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٤٣- **وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمَوَاتِي نَصَبْتُهَا ... مَنَاصِبَ فَاَنْصَبَ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلاً**

(وَهُنَّ) ضمير عائد على القراءات والروايات، و**(اللَّوَاتِي)** من الأسماء الموصولة وهو جمع اللاتي جمع التي (أي جمع الجمع تعظيماً لهذه القراءات).

و**المَوَاتِي** أصله (الموآتي) بالهمز، وهو الموافق، يقال: آتاه على الأمر إذا وافقه وجاراه وطاوعه، وانظر لتواضع الشيخ **رَحِمَهُ اللهُ** وحكمته هنا، فإنه لم يفرض قصيدته على الناس، ولم يدع أنها الحق وأن ما سواها باطل، بل قال إنه نظم قصيدته لمن يوافقه، سواء وافقه في مذهبه بالقراءة بهذه القراءات السبع، أو جاراه وطاوعه في استخدامه للرموز التي ربما تصعب على

البعض، فمن كان يقرأ بقراءات أخرى، أو لم تَرُقْ له هذه الرموز فهو في حلٍّ من هذه القصيدة وما فيها.

و(نَصَبْتُهَا) أي رفعتها وأبرزتها وأصلتها، و(مَنَاصِبٌ) جمع منصب وهو العلم، والمعنى: أن هذه القراءات والروايات رفعتها وأبرزتها في هذا النظم للموافق لي على معرفتها حال كونها أعلامًا تدل على شرف العالم بها، وأثارًا ترشد إلى مذاهب هؤلاء القراء والرواة. ثم قال (فَأَنْصَبُ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلًا) أي اتعب وتجرد وشمر لتحصيلها، ونصاب الشيء أصله، أي اتعب في تحصيل بضاعة العلم الذي يصير أصلًا لك تنسب إليه إذا انتسب الناس إلى آبائهم وقبائلهم، وقيل المراد به النية أي اتعب في تخليص نيتك مما يفسدها في قراءة هذا العلم، و(مُفْضِلًا) حال، يقال أفضل الرجل إذا أتى بفاضل الأعمال كأحسن وأجمل إذا أتى بحسنها وجميلها.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٤- وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ ... يَطُوعٌ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلًا

(هَا) حرف تنبيه، و(أَنَا) ضمير المتكلم، و(ذَا) اسم إشارة، ونظير هذه العبارة قوله تعالى ﴿هَٰذَا نَتْمٌ أَوْلَآءٍ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و(أَسْعَى) بمعنى أحرص وأجتهد، أي إني مجتهد في نظم تلك الطرق راجيًا حصول ذلك وتسهيله، والضمير في (حُرُوفَهُمْ) للقراء، والمراد بالحروف قراءاتهم المختلفة، ويجوز أن يكون المراد بالحروف الرموز لأنها حروفهم الدالة عليهم، و(يَطُوعٌ) بمعنى ينقاد، و(الْقَوَافِي) جمع قافية وهي كلمات أواخر الأبيات بضابط معروف في علمها، و(مُسَهَّلًا) حال من النظم.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٥- جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ ... دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا

(أَبَا جَادٍ) يعني حروف الأبجدية المعروفة بـ: أبجد هوز، وكلمة (أبجد) كان أصلها (أبو جاد)، ثم حذفت منها الواو والألف فصارت: أبجد.

ومعنى هذا البيت أن حروف (أبجد هوز) سيجعلها الناظم (دَلِيلًا) أي رمزًا يدل على (كُلِّ قَارِيٍّ)، وكلمة (قَارِيٍّ) هنا يقصد بها القراء والرواة.

وقوله (عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا) أي أن توزيع الرموز على القراء والرواة سيكون مرتبًا على ما نظمه في الأبيات السابقة.

فالحرف الأول من (أبجد هوز) وهو الهمزة سيكون رمزًا للشيخ المذكور أولاً وهو نافع.

والحرف الثاني من (أبجد هوز) وهو الباء سيكون رمزًا للشيخ المذكور ثانيًا وهو قالون، وهكذا.

والناظم لن يستعمل حرف الواو كرمز، وسيأتي استخدام الواو في البيت التالي. وللتيسير دعنا نستبعد الواو، ثم ننطق (أبجد هوز) في صورة ثلاثيات، يعني كل ثلاثة أحرف في كلمة، فتصير هكذا: أبج دهن حطي كلم نصع فضق رست تخذ ظغش.

ثم هيّا بنا نوزع الرموز على الشيوخ، فنعطي لكل قارئ مع راويّه كلمة ثلاثية، هكذا:

القارئ ورمزه	الراوي الأول ورمزه	الراوي الثاني ورمزه	
نافع (أ)	قالون (ب)	ورش (ج)	أبج
ابن كثير (د)	البيزي (هـ)	قنبل (ز)	دهز
البصري (ح)	دوري البصري (ط)	السوسي (ي)	حطي
الشامي (ك)	هشام (ل)	ابن ذكوان (م)	كلم
عاصم (ن)	شعبة (ص)	حفص (ع)	نصع
حمزة (ف)	خلف (ض)	خلاد (ق)	فضق
الكسائي (ر)	الليث (س)	دوري الكسائي (ت)	رست

ويتبقى كلمتان هما (ثخذ) و (ظغش) وسيأتي استعمالهما.

استطراد: من توفيق الله ﷻ لناظم أن هداه لاستعمال هذه الرموز التي يسرت الأمر كثيراً، ولا أعلم أحداً سبقه في هذا الابتكار في أي مجال، ولقد جاء العلم الحديث فاعتمد بشكل كبير على الرموز في كل دقائقه.

فانظر مثلاً لعلم الكيمياء وكيف وُضعت الرموز للعناصر والجزيئات والمركبات لتيسير الدراسة والحفظ والمعادلات، وكذلك علم الرياضيات والفيزياء والفلك والطب، لدرجة أن كثيراً من موضوعات هذه العلوم أصبحت مختصرة في رمز من حرف أو حرفين يصطلح عليه أهل كل علم.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٦- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ ... مَتَى تَنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

في الشطر الأول من هذا البيت يشرح الناظم طريقة استعمال الرموز التي أشار إليها في البيت السابق، وهو أنه سيذكر (الْحَرْفَ)، أي سيذكر اللفظ القراءني المختلف فيه بين القراء، ثم يسمي (رِجَالَهُ)، أي يأتي بالرموز الدالة على من يقرأ بهذا الحكم، وسيأتي بهذه الرموز في بداية كلمات تتضمن معانٍ طيبة، وإليك بعض الأمثلة:

• قال الناظم: (١١٢٠- وَهَاءَ أَبِي لَهَبٍ بِالْإِسْكَانِ ذَوْنُوا)، وهو يقصد قوله سبحانه ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، فتلاحظ أنه:

- جاء بالحكم وهو إسكان الهاء في كلمة ﴿لَهَبٍ﴾.
- ثم جاء بكلمة تبدأ بحرف **الذال** التي هي رمز لابن كثير.
- فنفهم أن ابن كثير يقرأ كلمة ﴿لَهَبٍ﴾ بسكون الهاء هكذا: ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾.
- وقال الناظم في نفس البيت السابق: (وَحَمَّالَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ نَزْلًا)، وهو يقصد قوله سبحانه ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، فتلاحظ أنه:
 - جاء بالحكم وهو نصب كلمة ﴿حَمَّالَةَ﴾.
 - ثم جاء بكلمة تبدأ بحرف **النون** التي هي رمز لعاصم.
 - فنفهم من ذلك أن عاصمًا يقرأ كلمة ﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب.
 - فكانه قال: ولفظ (حمالة) المرفوع في قراءة الجمهور قرأه عاصم بالنصب.
 - إذا فهذه الكلمة قرأها عاصم هكذا ﴿حَمَّالَةَ﴾، وقرأها باقي القراء هكذا ﴿حَمَّالَةَ﴾.

• قال الناظم: (١١١٦- وَمَطَّلَعِ كَسْرُ اللَّامِ رَحْبٌ)، وهو يقصد قوله سبحانه ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى

مَطَّلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فتلاحظ أنه:

- ذكر الحكم وهو كسر اللام في كلمة ﴿مَطَّلَعِ﴾.
- ثم جاء بكلمة أولها حرف الراء التي هي رمز للكسائي.
- فنفهم أن الكسائي يقرأ بكسر اللام هكذا: ﴿مَطَّلَعِ﴾.
- وقد يأتي الناظم بأكثر من رمز في نفس الحكم، فمثلاً قال (١٠١٨- وَيَعْلَمَ اِرْفَعُ كَمَا اَعْتَلَى)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجْدِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الشورى: ٣٥]، فتلاحظ أنه:

- ذكر الحكم وهو قراءة ﴿وَيَعْلَمَ﴾ بالرفع.
- ثم جاء بكلمتين، الأولى تبدأ بالكاف رمز الشامي (كَمَا)، والثانية تبدأ بالهمزة رمز نافع (اَعْتَلَى).
- فنفهم أن الشامي ونافعاً يقرءان الكلمة بالرفع هكذا ﴿وَيَعْلَمَ﴾.

تنبيه: رمز نافع هو أول حرف من (أبجد)، فهو همزة لفظاً، وألف خطأ:

• فالناظم أحياناً يأتي بهمزة الوصل كرمز لنافع كما في المثال السابق، والتي تسمى مجازاً الألف.

• وأحياناً يأتي بهمزة القطع كرمز لنافع، كما في قوله (١٠٩٢- وَرَا بَرَقَ اَفْتَحَ اَمِينًا)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿فَإِذَا بَرَقَ﴾ [القيامة: ٧]، أي أن نافعاً المرموز له بهمزة القطع من كلمة (ءَامِينًا) يقرأ بفتح الراء هكذا ﴿فَإِذَا بَرَقَ﴾.

تنبيه: إذا اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر، كما سبق في قوله **(وَحَمَّالَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ نَزْلًا)**، فقد جاء هنا **بالنون** كرمز لعاصم، ولم يأت برمز لشعبة ثم رمز لحفص، لأن شعبة وحفص يقرءان نفس القراءة عن نفس الإمام.

لكن الناظم في بعض المواضع رَمَزَ للراويين عن نفس الإمام بكلمتين، لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن وتممة البيت، كقوله في أحد الأحكام (٤٩٢- **وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَلًا**)، فقد جاء هنا **بالزاي** رمز قنبل **وبالهاء** رمز البزي لضبط القافية، وكان يمكن أن يأتي بكلمة تبدأ بحرف **الذال** رمزًا لابن كثير.

وأما قوله رَحْمَةً: (مَتَى تَنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا) فمعناه أن رموز القراء في الحكم حين تنتهي فإن الناظم سوف يأتي بحرف **الواو**، لتؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى، ولهذا استبعد الناظم حرف **الواو** عندما حدد رموز القراء، حيث إنها ستكون فاصلة.

وحرف الواو هذا إما أن يكون زائدًا (مثل الواو العاطفة)، أو يكون من أصل الكلمة وأولها نحو (وعى، وجهًا، ولًا، وُصَلَا).

وقوله **(فَيَصَلَا)** أي فاصلاً بين الحكم وبين ما بعده، فإذا رأيت كلمة تبدأ بحرف الواو فاعلم أن الحكم قد انتهى ليبدأ كلام جديد.

فمثلاً: في قول الناظم (١١٢٠- **وَهَاءَ أَبِي لَهَبٍ بِالْإِسْكَانِ دَوْنُوا ... وَحَمَّالَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ نَزْلًا**)، لاحظ الواو في كلمة **(وَهَاءَ)** فقد جاء بها الناظم لتفصل بين الحكم الأخير في البيت السابق، وبين الحكم الأول في هذا البيت، وكذلك الواو في كلمة **(وَحَمَّالَةَ)** فقد جاء بها الناظم لتفصل بين الحكمين في هذا البيت، ليقول إن حكمًا قد انتهى وبدأ حكم جديد.

ومثلاً في قول الناظم (٧٠٥- وَخَفَّفَ يُمَسِّكُونَ صَفَاً وَلَا)، الصاد رمز لشعبة، يعني أن شعبة قرأ بالتخفيف في كلمة ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] هكذا: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾، ثم جاء الناظم بكلمة تبدأ بحرف الواو وهي (وَلَا) ليؤذن بانتهاء الحكم، وليتم القافية. ولا يشترط أن يكون ما بعد الواو حكماً جديداً، بل قد يأتي الناظم بعد الواو بكلمة لتتميم القافية فقط.

فمثلاً في قول الناظم (١٠٠- وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةٍ... رِجَالٌ نَمَوْهَا دَرِيَّةً وَتَحْمَلًا)، هذا حكم البسمة بين السورتين، فالذي يسمل بين السورتين هم قالون ورمزه الباء من (بِسْنَةٍ)، والكسائي ورمزه الراء من (رِجَالٌ)، وعاصم ورمزه النون من (نَمَوْهَا)، وابن كثير ورمزه الدال من (دَرِيَّةً)، ثم جاء الناظم بحرف الواو وبعده كلمة لتتميم القافية، ولولا هذه الواو لقلنا أن التاء في (تَحْمَلًا) رمز لدوري الكسائي.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٧- سِوَى أَحْرَفٍ لَا رِبِيَّةٌ فِي اتِّصَالِهَا... وَبِاللَّفْظِ أُسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

قوله (سِوَى أَحْرَفٍ لَا رِبِيَّةٌ فِي اتِّصَالِهَا) استثناء من قوله في البيت السابق (مَتَى تَنْقُضِي عَاتِيكَ بِالْوَاوِ فَيُصَلَا).

فالناظم هنا ينبه على أنه إنما جعل الواو فاصلة لترتفع الريبة واللبس بسبب اختلاط الحروف، لكنه قد لا يأتي بالواو الفاصلة إذا أمن اللبس والاختلاط.

فانظر مثلاً في قوله: (٨٠٨- وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ)^(١)، ستجد أنه ذكر حكَمين بدون واو فاصلة بينهما، فقوله (وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ) حكم، وقوله (يَدْعُونَ عَاصِمٌ) حكم آخر، وإنما استغنى عن الواو بينهما لوضوح الأحكام وعدم الخوف من اللبس.

فالحاصل أنه يلتزم الواو في مواضع الريبة، وفيما عداها قد يأتي بالواو، وقد لا يأتي بها للاستغناء عنها.

وأما عن قوله رَحَلَهُ: (وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا) فاعلم أولاً أن الناظم في أغلب القصيدة سَيُفِيدُ الأحكام، فيذكر الكلمة المختلف فيها مع شرحٍ للحكم، كرفع حرف أو نصب آخر، أو مد حرف أو قصر آخر.

فمثلاً في قوله (وَحَمَالَةٌ مَرْفُوعٌ بِالنَّصْبِ نَزْلًا) تلاحظ أنه ذكر الكلمة المختلف فيها، ثم قيد قراءة الجمهور بأنها بالرفع، ثم ذكر أن عاصمًا المرموز له بالنون من (نَزْلًا) يقرأ بالنصب، فكأنه قال: وكلمة (حمالة) المرفوعة عند جمهور القراء قرئت بالنصب عند عاصم.

ومعنى قوله (وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا) أنه أحياناً ينطق بالكلمة المختلف فيها بدون تقييد للحكم كمد أو قصر أو غيبة أو خطاب أو نحو ذلك، وذلك إذا كان التللفظ بالكلمة كاشفاً عن ذلك الحكم، ويكون الحكم واضحاً جلياً آمناً من اللبس والاختلاط.

(١) في قوله (وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ) الصاد رمز لشعبة، والموضع المقصود قوله تعالى ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾ [النحل: ١١]، فقد قرأ شعبة بالنون هكذا ﴿نُنْبِتُ﴾.

وقوله (يَدْعُونَ عَاصِمٌ) يقصد قوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٢٠]، والمعنى أن عاصمًا قرأ هذه الكلمة بياء الغيب كما لفظ بها الناظم، ولعلك لاحظت أن الناظم صرح باسم عاصم ولم يأت له برمز، وسيأتي توضيح هذه المسألة بعد قليل عند قول الناظم: ٦٥- وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ ...

فمثلاً سترى قول الناظم (٧٤٦- يُسَيِّرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، ومعنى الحكم أن المرموز له بالكاف من (كَفَى) وهو ابن عامر يقرأ هكذا: ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾، فتلاحظ أن الناظم نطق بالكلمتين معاً دون أن يشرح الحكم، فلم يقل أن ابن عامر قرأ بياء مفتوحة ثم نون ساكنة ثم شين مضمومة، وقرأ الباقون بياء مضمومة ثم سين مفتوحة ثم ياء مكسورة مشددة، لم يقل ذلك، وإنما استغنى باللفظ عن القيد.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨- وَرَبِّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا ... لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوُولًا

قوله (وَرَبِّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ) يعني أنه أحياناً، في بعض المواضع بالقصيدة، قد يكرر رمز القارئ أكثر من مرة، وهذا لأمر عارض كضبط القافية أو تزيين اللفظ، وهذا التكرار يأتي على ضربين:

- الأول أن يكرر نفس رمز القارئ أو الراوي، فمثلاً قال: (١٠٩٢- يُمْنَى عَلَا عَلَا)، أي أن حفصاً قرأ ﴿يُمْنَى﴾ [القيامة: ٣٧] بياء التذكير، فتلاحظ أنه جاء برمز حفص وهو العين في كلمة (عَلَا)، ثم كرر الرمز في الكلمة التالية وهي (عَلَا) لإتمام القافية وللتأكيد على علو هذه الرواية وثبوتها.
- الثاني أن يأتي برمز جماعي، ثم يأتي بكلمة بها رمز لأحد المشمولين في الرمز الجماعي، فمثلاً سيرمز في أحد الأحكام بقوله (سَمَا الْعَلَا) فتلاحظ أنه أتى بكلمة (سَمَا) التي هي رمز لنافع وابن كثير والبصري معاً (كما ستعرف بعد قليل)، ثم أتى بكلمة (الْعَلَا) التي



تبدأ بالهمزة رمز نافع، رغم أنه مشمول في الرمز الأول، وهذا التكرار هو لضبط القافية وتحسين اللفظ.

ثم سهل هذا الأمر على الطالب وهونه بقوله (وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوًى) أي ليس مفزعاً، أي لا يجزئ لبساً، ولا يؤدي إلى إشكال.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٩- وَمِنْهُنَّ لِلْكَوْفِيِّ نَاءٌ مُثَلَّثٌ ... وَسِتُّهُمُ بِالْحَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَالًا
٥٠- عَيْنُتِ الْأُولَى أَثْبَتُهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ ... وَكَوْفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَالًا

في الأبيات السابقة فهمنا أن لكل قارئ وراوٍ رمزاً من حروف (أبجد هوز)، فمثلاً لنافع الهمزة، ولقالون الباء وهكذا.

وفي هذا البيت سيبدأ الناظم في ذكر الرموز الجماعية، فإن اجتمع أكثر من قارئ في حكم ما، فإنه يرمز لهم برمز واحد يدل عليهم جميعاً بدلاً من الإتيان بكلمة لكل قارئ.

ولعلك تذكر أنه استخدم (أبج دهب حطي كلم نصع فضق رست) للرموز الفردية، وتبقي (ثخذ ظغش)، وها هو الآن يستخدم حروف (ثخذ ظغش) للرموز الجماعية.

وقوله (وَمِنْهُنَّ) أي ومن حروف (أبجد هوز)، وقوله (لِلْكَوْفِيِّ) أي للقراء الكوفيين وهم عاصم وحمزة والكسائي حين يجتمعون على قراءة.

فنفهم من قوله (وَمِنْهُنَّ لِلْكَوْفِيِّ نَاءٌ مُثَلَّثٌ) أنه سيرمز لقراء الكوفة بحرف الناء، وكلمة (مُثَلَّثٌ) لتمييز الناء عن أختيها: التاء ذات النقطتين أعلاها والباء ذات النقطة أسفلها،

لتشابه الثلاثة في الرسم، فإن جردت من النقاط صارت هكذا (الساء)، وهذه من عادة المؤلفين قديماً لأن الكتابة كانت يدوية بالحبر، فربما سقطت نقطة من الحبر فزادت نقطة، أو حُذفت نقطة من الحرف فاستشكل الأمر، وكذلك حين يقولون مثلاً الظاء المعجمة والطاء المهملة، أي الظاء ذات النقطة والطاء المهملة من النقط، وكل ذلك مخافة الأخطاء اليدوية من زيادة نقطة أو مسحها أو نحو ذلك.

إذا فُقرأ الكوفة رمزهم **الناء**، فمثلاً في قوله (٥٩٩ - **وَفِي عَاقَدَتٍ قَصْرٍ ثَوِيٍّ**) يعني أن قراء الكوفة عاصماً وحمزة والكسائي قرؤوا بقصر كلمة **عَقَدَتٌ** من قوله تعالى **﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾** [النساء: ٣٣]، أي بدون ألف بعد العين.

وأما قوله (**وَسِتِّهِمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا، عَنَيْتُ الْأَلَى أَثْبَتُهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ**) أي جعلت **الخاء** رمزاً لسته من القراء، وأعني بهم القراء الستة الذين ذكرتهم بعد نافع في الآيات السابقة وهم: ابن كثير والبصري والشامي وعاصم وحمزة والكسائي، أي الكل عدا نافع.

فمثلاً في قوله (٥٤٧ - **وَتَرَوْنَ الْغَيْبَ حُصَّ وَخُلَلًا**) يعني أن الستة الذين بعد نافع قرؤوا بياء الغيب في قوله تعالى **﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ﴾** [آل عمران: ١٣].

وقوله (**لَيْسَ بِأَغْفَلًا**) أي أنه يقصد **الخاء** التي ليست مُغفلة، أي ذات النقطة فوقها، تمييزاً لها عن **الحاء** المغفلة أي العارية من النقطة.

وقوله (**وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالَهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا**) أي أن حرف الذال سيكون رمزاً للشامي والكوفيين، وقوله (**لَيْسَ مُغْفَلًا**) تمييز للذال ذات النقطة عن الدال المغفلة بدون النقطة.

فمثلاً في قوله (٧٩٦ - **وَفِي الْكَافِرِ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذُلَّلًا**) يعني أن الشامي والكوفيين (عاصماً وحمزة والكسائي) قرؤوا بالجمع في قوله تعالى **﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ﴾** [الرعد: ٤٢].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٥١- وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمًا ... وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا
٥٢- وَذُو النَّقْطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ ... وَقُلٌ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةَ صُحْبَةٌ تَلَا

المُعْجَمُ من الحروف ما نُقِط، من قولهم أعجمتُ الكتاب أي أزلت عجمته،
والمُهْمَلُ ما لم يُنْقَط.

والمعنى أن الظاء رمزٌ لابن كثير والكوفيين.

وأن الغين رمزٌ لأبي عمرو البصري والكوفيين.

وأن الشين رمزٌ لحمزة والكسائي، وبذلك انتهت حروف (تخذ طغش).

ولما انتهت الحروف الأبجدية ورأى الناظم أنه ما زال في حاجة لبعض الرموز،
اختار ثماني كلمات، كل كلمة ترمز لعدد من القراء.

فقوله (وَقُلٌ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةَ صُحْبَةٌ تَلَا) أي أن كلمة (صُحْبَةٌ) ترمز لشعبة وحمزة
والكسائي، فالضمير في (فِيهِمَا) عائد على حمزة والكسائي.

فمثلاً في قوله (٩٨٧ - وَمَا عَمِلْتَهُ يَحْذِفُ الْهَاءَ صُحْبَةٌ) يقصد قوله تعالى ﴿وَمَا

عَمِلْتَهُ أَيَدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥]، والمعنى أن شعبة وحمزة والكسائي المرموز لهم بكلمة

(صُحْبَةٌ) قرؤوا بحذف الهاء من الكلمة المذكورة هكذا: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيَدِيهِمْ﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣- صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ عَمَّ نَافِعٌ ... وَشَامٍ سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا
٥٤- وَمَكٌّ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ قُلٌّ ... وَقُلٌّ فِيهِمَا وَالْيَحْصَبِيُّ نَفَرٌ حَلَا

(هُمَا) يعني حمزة والكسائي المذكورين في البيت السابق، وقوله (صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ) أي أن كلمة (صِحَابٌ) ترمز لحفص وحمزة والكسائي.
وقوله (عَمَّ نَافِعٌ ... وَشَامٍ) أي أن كلمة (عَمَّ) ترمز لنافع والشامي.
وقوله (سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا وَمَكٌّ) أي أن كلمة (سَمَا) ترمز لنافع وفتى العلا (البصري) وابن كثير (المكي).
وقوله (وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ قُلٌّ) أي أن كلمة (حَقٌّ) ترمز لابن كثير -صاحب ضمير (فيه)- ومعها ابن العلاء (البصري).
وقوله (وَقُلٌّ فِيهِمَا وَالْيَحْصَبِيُّ نَفَرٌ حَلَا) أي أن كلمة (نَفَرٌ) ترمز لابن كثير والبصري -صاحبي ضمير (فيهِمَا)- ومعهما اليحصبي أي ابن عامر الشامي.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٥- وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ ... وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعِهِمْ عَلَا

(وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ) أي أن كلمة (حِرْمِيٌّ) ترمز لابن كثير المكِّي ونافع، وفيها إشارة لكونهما من أئمة الحرمين الشريفين، وقوله (وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعِهِمْ عَلَا) أي أن كلمة (حِصْنٌ) ترمز للكوفيين الثلاثة حين يجتمعون مع نافع.



ملخص الرموز الجماعية			
ث	الكوفيون.	صُحْبَةٌ	شعبة وحمزة والكسائي.
خ	الكل عدا نافع.	صِحَابٌ	حفص وحمزة والكسائي.
ذ	الشامي والكوفيون.	عَمَّ	نافع والشامي.
ظ	المكي والكوفيون.	سَمَا	نافع وابن كثير وأبو عمرو.
غ	البصري والكوفيون.	حَقٌّ	ابن كثير وأبو عمرو.
ش	حمزة والكسائي.	نَفَرٌ	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر.
		حِرْمِيٌّ	نافع وابن كثير.
		حِصْنٌ	نافع والكوفيون.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٦- وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ ... فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

فهنا حتى الآن أن لدينا رموزاً حرفية وهي حروف (أبج دهز)، ولدينا رموزاً كلمية وهي الكلمات الثمان: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمي، حصن).

ورأينا نماذج قد أتى فيها الرمز الحرفي منفرداً نحو (وَهَاءٌ أَبِي لَهَبٍ بِالْإِسْكَانِ دَوْنُوا).

ورأينا نماذج قد أتى فيها الرمز الكلمي منفرداً نحو (وَمَا عَمَلَتَهُ يَحْذِفُ الْهَاءَ صُحْبَةٌ).

وفي هذا البيت يوضح الناظم أنه قد يأتي برمز كلمي مع رمز حرفي في نفس الحكم، وقد

يقدم أحدهما ويؤخر الثاني، وإليك بعض الأمثلة:

• قال الناظم : (٩٥٤ - وَمَوْحِدٌ ... هُنَا آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ صُحْبَةٌ دَلَالًا)، وفي هذا المثال جاء برمز كلمي ثم رمز حرفي، وهو يقصد قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّنْ رَبِّهِ ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي المرموز لهم بكلمة (صُحْبَةٌ)، والمكي المرموز له بالدال من كلمة (دَلَالًا)، قرؤوا الكلمة المذكورة بالتوحيد أي بالإفراد هكذا: ﴿ آيَاتٌ ﴾، (وترسم بتاء مبسوطة مثل نِعَمَت وَرَحْمَت).

• قال الناظم : (٩٢٥ - وَوَحَدٌ ذُرِّيَّتِنَا حِفْظٌ صُحْبَةٌ)، وفي هذا المثال جاء برمز حرفي ثم رمز كلمي، وهو يقصد قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا ﴾ [الفرقان: ٧٤]، فقد قرأ البصري المرموز له بالحاء من كلمة (حِفْظٌ)، وشعبة وحمزة والكسائي المرموز لهم بكلمة (صُحْبَةٌ)، قرؤوا بتوحيد الكلمة المذكورة أي بالإفراد هكذا: ﴿ وَذُرِّيَّتِنَا ﴾ .

• قال الناظم : (٥١٤ - وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رِضَى)، وفي هذا المثال جاء برمز كلمي بين رمزين حرفيين، وهو يقصد قوله تعالى ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فقد قرأ شعبة المرموز له بالصاد في (صَفْوُ)، ونافع والمكي المرموز لهما بكلمة (حَرَمِيَّةِ)، والكسائي المرموز له بالراء في (رِضَى)، قرؤوا الكلمة المذكورة بالرفع هكذا: ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ .

فنفهم من ذلك أن مدلول الرمز الحرفي والكلمي باقٍ على حاله لا يتغير بالاجتماع، فهذا معنى قوله (فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي) أي على ما شرطته واصطلحت عليه من دلالة كل

واحد منهما، (وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصَلًا) عند انتهاء كل مسألة، سواء كان رمزها بالحروف أو بالكلمات أو بهما معًا، إلا حيث لا ريبة في الاتصال كما سبق وأشرنا.

فتكون خلاصة البيت: مهما أتت من قبل الرمز الحرفي أو من بعده كلمة من الكلمات الثمان السابقة التي يرمز بها لأكثر من قارئ، فكن على ما شرطته واصطلحت عليه من إبقاء كل واحد من الرمز الحرفي والرمز الكلمي دالًّا على ما وُضع له، واقض بالواو فيصلاً عند انتهاء كل مسألة.

تنبيه: إذا كانت الواو من أصل الكلمة فإن الحرف الذي بعدها لا يمكن أن يكون رمزًا، ولا يمكن أن يكون داخلًا في الحكم الجديد، فمثلًا في قول الناظم (١٦٦- وَعَى نَفَرٌ أَرْجَيْتُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا)، الواو تفصل الحكم عما قبله، والعين لا يمكن أن تكون رمزًا لحفص، وإنما الحكم الجديد يبدأ من الكلمة التالية وهي (نَفَرٌ).

أما إذا كانت الواو عاطفة فإن الحرف الذي بعدها قد يكون داخلًا في الحكم الجديد، وقد يكون لتتميم القافية أو غير ذلك حسب السياق.

فمثلًا في قوله (٧٩١- وَدُونَ عِنَادٍ عَمَّ فِي الْعَنْكَبُوتِ) الحكم يبدأ من الحرف التالي للواو، وهو **الدال** رمز ابن كثير.

ولكن في قوله (٩٨٧- وَوَالْقَمَرَ اَرْفَعُهُ سَمًا وَلَقَدْ حَلَا) كلمة (لَقَدْ) ليس بها رمز، ولا هي داخلية في الحكم الجديد، وإنما هي وما بعدها لتتميم القافية.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٧- وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ... غَنِّي فَرَأِحِمَ بِالذِّكَاءِ لِنَفْضِ أَلَا

من الأمور التي وفق الله الناظم إليها، استعماله للأضداد، وقد ساعد ذلك في اختصار القصيدة، لاستغنائه بالشيء عن ضده.

فمثلاً إذا قال لك إن فلاناً يقرأ هذه الكلمة بالمد، فاعلم أن غيره يقرأها بالقصر، ولا داعي لأن يذكر قراءة الغير.

وإن قال لك إن فلاناً يقرأ هذه الكلمة بالتذكير فاعلم أن غيره يقرأها بالتأنيث، ولا داعي لأن يذكر قراءة الغير، وهكذا، وهو في كل ذلك معتمد على ذكاء الطالب وفطنته، وهذا معنى قوله (فَرَأِحِمَ بِالذِّكَاءِ لِنَفْضِ أَلَا).

وليس هذا الاستغناء بلازم فإنه قد يذكر القراءتين معاً لعارض ما كضبط القافية، ولكن الأصل هو الاستغناء عن الضد.

وأحياناً لا تكون القراءتان متضادتين، وهنا يلزمه النص على القراءتين، نحو (٤٨٦- **أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَا**) فالمعنى هنا أن ابن عامر المرموز له بالكاف من (كَمَا)، ونافعاً المرموز له بألف الوصل من (اعْتَلَا) يقرأان هكذا: ﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، والباقون يقرؤون هكذا: ﴿وَوَصَّى﴾.

واعلم أن بعض الأضداد مفهومة كالتذكير وضده التأنيث، وبعضها لا يمكن معرفتها بالعقل، كالكسر مثلاً، هل ضده الفتح أم الضم؟! وهذه الأضداد غير المعروفة سوف يصطلح الناظم على أضدادها ويوضحها في الآيات التالية.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٥٨- كَمَدٌ وَإِثْبَاتٌ وَفَتْحٌ وَمُدْغَمٌ ... وَهَمْزٌ وَنَقْلٌ وَاخْتِلَاسٌ تَحْصَلًا

شرح الناظم في ذكر أمثلة على الأحكام التي يستغني بها عن ضدها، أو بضدها عنها، وإليك بيانها مع أمثلة عليها.

المُدُّ، وضده القصر

- فمثلاً في قوله (٩٢٧- وَفِي حَذِرُونَ الْمُدَّ مَا نُثِّلَ) يقصد قوله تعالى ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، فإن ابن ذكوان المرموز له بميم (مَا) والكوفيين المرموز لهم بثناء (نُثِّلَ)، قرؤوا الكلمة المذكورة بمد الحاء، فيفهم من ضد ذلك أن الباقيين وهم جماعة سما وهشام قرؤوا بالقصر هكذا: ﴿حَذِرُونَ﴾.

- وفي قوله (١٠٩٩- وَقُلْ لَابِئِنَّ الْقَصْرُ فَاشٍ) يقصد قوله تعالى ﴿الْبَيْتَيْنِ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣]، فقد قرأ حمزة صاحب فاء (فَاشٍ) بقصر لام الكلمة المذكورة هكذا: ﴿الْبَيْتَيْنِ﴾، فيفهم من الضد أن الباقيين (وهم الكل عدا حمزة) يقرؤون بالمد.

* * *

الإثبات، وضده الحذف

ولا يلزم استعمال هاتين الكلمتين بهذا اللفظ، بل قد يأتي بما في معناهما كما يلي:

- في قوله (١٠٦٤- وَقُلْ هُوَ أَل... غَنِيٌّ هُوَ أَحْدِفُ عَمَّ وَصَلًا مَوْصَلًا) يقصد قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، فقد قرأ نافع والشامي المرموز لهما بكلمة

(عَمَّ) بحذف كلمة ﴿هُوَ﴾ هكذا: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾، فيُفهم من الضد أن الباقيين يُثبتون هذه الكلمة.

- وفي قوله (٦٩١- وَالْوَاوَ زِدْ بَعْدَ مُفْسِدِيهِ ... سَنَ كُفْوًا) يقصد قوله تعالى ﴿فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ﴿٧٤﴾ قَالَ الْمَلَأُ ﴿الأعراف: ٧٤-٧٥﴾، فقد قرأ الشامي صاحب كاف (كُفْوًا) بزيادة واو بعد الكلمة المذكورة هكذا: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ ﴿٧٤﴾ وَقَالَ﴾، فيفهم من الضد أن الباقيين يُنقصون أو يحذفون هذه الواو.
- وفي قوله (٦٨٥- وَمَا الْوَاوُ دَعَّ كَفَى) يقصد قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ ﴿الأعراف: ٤٣﴾، فقد قرأ الشامي صاحب كاف (كَفَى) بترك الواو من ﴿وَمَا﴾ هكذا: ﴿مَا كُنَّا﴾، فيُفهم من الضد أن الباقيين يُثبتون هذه الواو.

* * *

الفتح، والمقصود به هنا الفتح أخو الإمالة والتقليل

وليس المقصود هنا الفتح أخوا الكسر والضم، فإذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالإمالة، وفلاناً يقرأ بالتقليل، فاعلم أن الباقيين يقرؤون بالفتح.

- فمثلاً قال (٣٢٦- وَإِضْجَاعُ ذِي رَأَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ ... كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ جَادَلٌ فَيَصَلَا)، والإضجاع هنا مقصود به الإمالة، والمعنى أن الكلمات التي تنتهي بـ (راء مفتوحة ثم ألف ثم راء مكسورة) نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾:
 - قد أمالها البصري والكسائي المرموز لهما بـ (حَجَّ رُوَاتُهُ).
 - وقللها ورش وحمزة المرموز لهما بـ (جَادَلٌ فَيَصَلَا).
 - ثم سكت الناظم عن الباقيين، فنفهم أن المسكوت عنهم يقرؤون بالفتح.

* * *

الإدغام، و ضده الإظهار

- فمثلاً في قوله (٢٧٩- وَعُدْتُ عَلَىٰ إِدْغَامِهِ وَبَدْتُهَا ... شَوَاهِدُ حَمَادٍ) يقصد كلمة ﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠]، وكلمة ﴿فَبَدْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]، فحمزة والكسائي صاحبا شين (شَوَاهِدُ)، والبصري صاحب حاء (حَمَادٍ)، قرؤوا بإدغام الذال في التاء هكذا: ﴿عُدْتُ﴾ و﴿فَبَدْتُهَا﴾، فيفهم من ذلك أن الباقيين قرؤوا بالإظهار.
- ومثلاً في قوله (٢٨١- وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَن فِتْي حَقُّهُ بَدَا) يقصد قوله تعالى ﴿يَسَّ ١﴾ و﴿الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١-٢]، فقد قرأ جماعة (عَن فِتْي حَقُّهُ بَدَا) بإظهار نون ﴿يَسَّ﴾ عند وصلها بواو ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، فيفهم من ذلك أن الباقيين يقرؤون بالإدغام.

* * *

الهمز، و ضده قد يكون:

- حذف الهمز إذا لم تكن للهمزة صورة، في نحو قوله: (٤٦٠- وَفِي الصَّبِيِّنَ الِّهْمَزُ وَالصَّبِيُّونَ حُذُ)، والمعنى أن المرموز لهم بخاء (حُذُ) وهم (الكل عدا نافعاً) يهمزون كلمتي ﴿وَالصَّبِيِّنَ﴾ [البقرة: ٦٢، الحج: ١٧]، ﴿وَالصَّبِيُّونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فتكون قراءة نافع بحذف الهمزة هكذا: ﴿وَالصَّبِيِّنَ﴾، ﴿وَالصَّبِيُّونَ﴾. وإنما قلنا بحذف الهمز لأن الهمزة ليس لها صورة هنا، فهي ليست مرسومة على ألف، ولا على ياء (نبرة)، ولا على واو، وإنما هي موضوعة فوق (مطّة) كناية عن أنها كانت بدون صورة في مصاحف الإمام عثمان.

- الإبدال أَلِفًا إذا كانت الهمزة مرسومة على أَلِفٍ في نحو قوله: (٨٥٢- وَيَأْجُوجَ مَاْجُوجَ أَهْمِزِ الْكَلَّ نَاصِرًا) وهو يقصد ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤]، و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

فقد قرأ عاصم المرموز له بنون (ناصِرًا) بالهمز، فتكون قراءة الستة الباقيين بأَلِفٍ مديّة هكذا: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾، وإنما قلنا بأَلِفٍ لأن الهمزة مرسومة على أَلِفٍ.

- الإبدال واوًا إذا كانت الهمزة مرسومة على واو، فمثلًا عندما تكلم الناظم عن حكم كلمتي ﴿هُزُورًا﴾ [حيث وردت]، و﴿كُفُورًا﴾ [الإخلاص: ٤]، قال: (٤٦١- وَحَمَزَةٌ وَقَفُهُ ... بِوَاوٍ وَحَفْصٍ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصِّلًا).

والمعنى أن حمزة يقف بواو، وأن حفصًا يقرأ بالواو وقفًا ووصلًا، فنفهم من ذلك أن باقي القراء (عدا حمزة وحفصًا) يقرؤون وصلًا ووقفًا بهمزة هكذا: ﴿هُزُورًا﴾ و﴿كُفُورًا﴾. وستعلم لاحقًا أن حمزة يسكن الزاي فتكون قراءته في الوصل هكذا: ﴿هُزُورًا﴾ و﴿كُفُورًا﴾ وفي الوقف هكذا: ﴿هُزُورًا﴾ و﴿كُفُورًا﴾، وحفص كما علمت، (ولحمزة في الوقف وجه آخر ستعرفه لاحقًا).

- الإبدال ياءً إذا كانت مرسومة على ياء في نحو قوله: (٧٥٥- وَبَادِيِ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلَلًا)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿بَادِيِ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]، فقد قرأ البصري صاحب حاء (حُلَلًا) بهمزة بعد الدال هكذا: ﴿بَادِيِ﴾، فنفهم أن قراءة الباقيين بالياء، لأن الهمزة صورتها الياء.

النقل

ويقصد به حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها، وضده تحقيق الهمزة مع إبقاء حركة الهمز، وعدم تحريك الساكن، والناظم سوف يستعمل كلاً من **(النقل، والتسهيل بين بين)** كأضداد لـ **(التحقيق)**، وهذا لم ينص عليه وإنما يستنبط من النظم.

• فمثلاً في قوله (٥٠٢- **وَنَقُلْ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاوُنَا**) يقصد كلمة **﴿الْقُرْآنُ﴾** كيف وردت، والمعنى أن ابن كثير صاحب دال **(دَوَاوُنَا)** يحذف الهمزة وينقل فتحها للراء هكذا **﴿الْقُرْآنُ﴾**، فيفهم من الضد أن باقي القراء يحققون الهمزة دون نقل حركتها، ودون تحريك الساكن قبلها، (ولهمزة وفقاً حكم ستعرفه لاحقاً).

• وفي قوله (١٠٢٦- **ءَأَلِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا**) يقصد **﴿وَقَالُوا ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾** [الزخرف: ٥٨]، يعني أن الكوفيين (عاصماً وحمزة والكسائي) يحققون الهمزة الثانية من **﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾**، فيفهم أن الباقيين يسهلونها **بين بين**، وقد فهم ذلك من السياق ومن قواعد اللغة.

• وفي قوله (٥٠٩- **لَأَعْتَنَّكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا**) يقصد قوله تعالى **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَنَّكُمْ﴾** [البقرة: ٥٨]، والمعنى أن أحمد البزّي يسهل الهمزة في الكلمة المذكورة بخُلْفٍ عنه، أي أن له فيها وجهين أحدهما التسهيل.

وأما الوجه الثاني له - وكذلك قراءة الباقيين - فبالتحقيق، وقد فهم ذلك الضد من السياق، (ولهمزة وفقاً حكم ستعرفه لاحقاً).

الاختلاس

ويقصد به خطف الحركة والإسراع بها، أي الإتيان ببعض الحركة، وقد يعبر عنه بالإخفاء، وضده إكمال الحركة والتؤدة في النطق بها تامة كاملة، فمثلاً حين تحدث الناظم عن حركة العين في كلمة ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨]، قال (٥٣٦- وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَى)، إذا فجماعة (صِيغَ بِهِ حُلَى) وهم شعبة وقالون والبصري يخفون كسرة العين أي يختلسونها، فتكون قراءة الباقيين بإتمام هذه الكسرة، وسيأتي حكم نون هذه الكلمة في موضعها إن شاء الله.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٩- وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخِفَّةٌ ... وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَحْرِيكٌ اِعْمَالًا

في هذا البيت يستكمل الناظم بعض الأضداد التي بدأها في البيت السابق، فمنها: **الجزم**، والأنسب أن نؤجل التعليق عليه إلى أن نصل لقوله (٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّضْبِ أَقْبَلًا).

التذكير، وضده التأنيث

- فمثلاً في قوله (٧٨٨- وَذَكَرْتُسْقَى عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ) يقصد ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ [الرعد: ٤]، فقد قرأ عاصم والشامي بالتذكير، فتكون قراءة غيرهما بالتأنيث هكذا: ﴿تُسْقَى﴾.

- وفي قوله (٦٠٢- وَأَنْتَ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ) يقصد ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [النساء: ٧٣]، فقد قرأ حفص صاحب عين (عَنْ) والمكي صاحب دال (دَارِمٍ) بتأنيث الكلمة المذكورة، فتكون قراءة غيرهما بالتذكير هكذا: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ﴾.

* * *

الغَيْبَةُ، وضدها الخطاب

- فمثلاً في قوله (٨١٦- وَيَتَّخِذُوا غَيْبٌ حَلَاً) يقصد قوله تعالى ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾ [الإسراء: ٢]، فقد قرأ البصري صاحب حاء (حَلَاً) بياء الغيب هكذا: ﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾، فتكون قراءة الباقيين بالخطاب.
- وفي قوله (٨٢٠- وَخَاطَبَ فِي يُسْرِفُ شُهُودٌ) يقصد قوله تعالى ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، فقد قرأ حمزة والكسائي المرموز لهما بشين (شُهُودٌ) بالخطاب هكذا: ﴿فَلَا تُسْرِفُ﴾، وقرأ الباقيون بالغيب.

* * *

التخفيف، وضده التشديد

- فمثلاً في قوله (١٠٦٠- وَخِيفٌ قَدَرْنَا دَارَ) يقصد قوله تعالى ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، فقد قرأ المكي صاحب دال (دَارَ) بالتخفيف هكذا: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا﴾، فتكون قراءة الباقيين بالتشديد.
- وفي قوله (٩١٢- وَحَقٌّ وَفَرَضْنَا ثَقِيلًا) يقصد قوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١]، فقد قرأ المكي والبصري المرموز لهما بكلمة (حَقٌّ) بالتشديد هكذا: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾، فتكون قراءة الباقيين بالتخفيف.

الجمع، وضده التوحيد (أو الإفراد)

- فمثلاً قال الناظم: (٩٢٥ - وَوَحَدَ ذُرِّيَّاتِنَا حِفْظُ صُحْبَةٍ)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤]، فإن البصري المرموز له بحاء (حِفْظُ)، وشعبة وحمزة والكسائي المرموز لهم بكلمة (صُحْبَةٍ)، قرؤوا بتوحيد الكلمة المذكورة أي بالإفراد هكذا: ﴿وَذُرِّيَّاتِنَا﴾، فتكون قراءة الباقيين بالجمع.
- وفي قوله (٧٢٦ - عَشِيرَتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ) يقصد قوله تعالى ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أَقْتَرَفْتُمُوهَا﴾ [التوبة: ٢٤]، فقد قرأ شعبة صاحب صاد (صِدْقٌ) بالجمع هكذا: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾، فتكون قراءة الباقيين بالتوحيد.

* * *

التنوين، وضده ترك التنوين

- وقد يعبر عن التنوين بالنون، ويُفهم المقصود من السياق، فمثلاً قال (٩٣٢ - شِهَابٍ بِنُونٍ ثِقٌ)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، فقد قرأ الكوفيون المرموز لهم بشاء (ثِقٌ) بتنوين الكلمة المذكورة، فتكون قراءة الباقيين بدون تنوين هكذا: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾.

* * *

التحريك وضده الإسكان، وفيه نقاط، والأحسن أن نشرحه مع البيت القادم.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٦٠- وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ ... هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ إِخَاهُ مَنْزِلًا

المقصود بقوله (إِخَاهُ مَنْزِلًا) أي أخذ مكانًا مجاورًا له، كناية عن أنه صار ضده، ونفهم من هذا البيت وآخر البيت السابق عدة نقاط:

- التحريك ضده الإسكان، فإذا قال لك إن فلانًا يقرأ بالتحريك، فغيره يقرأ بالإسكان.
- إذا قال لك إن فلانًا يقرأ بالتحريك، ولم يقيد نوع هذا التحريك، إذا فهو يقصد التحريك بالفتح، وهذا معنى قوله (وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ)، فمثلًا في قوله (٧٧٩- دَأْبًا لِحَفْصِهِمْ ... فَحَرَّكَ) أي أن حفصًا يحرك الهمزة بالفتح في قوله تعالى ﴿سَبَعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ [يوسف: ٤٧]، وقد فهمنا أن التحريك سيكون بالفتح لأنه أطلق التحريك ولم يقيده، وتكون قراءة الباقيين بالسكون الذي هو ضد التحريك، وهذا معنى قوله (وَإِلْسْكَانُ إِخَاهُ مَنْزِلًا).
- إذا كان المقصود بالتحريك الكسر أو الضم فلا بد من التقييد، كقوله (٥٧٢- وَحَرَّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا)، أي أن الشامي صاحب كاف (كَمَا) والكسائي صاحب راء (رَسَا) يحركان بالضم عين كلمتي ﴿الرُّعْبُ﴾ و﴿رُعْبًا﴾، فيقرءان: ﴿الرُّعْبُ﴾ و﴿رُعْبًا﴾، وقد فهمنا أن التحريك يكون بالضم من قوله (وَحَرَّكَ ... ضَمًّا).

س: ماذا لو سكت الناظم في المثال السابق ولم يَقُلْ (ضَمًّا)؟

ج: كنا سنفهم أن التحريك بالفتح من الإطلاق.

س: ماذا لو حذفَ الناظم كلمة (وَحُرِّكَ)، ثم قال مثلاً (وَضَمَّ عَيْنَ الرَّعْبِ كَمَا رَسَا)؟
ج: لو لم يقل الناظم (وَحُرِّكَ) لفهمنا أن ضد الضم الفتح (كما سنعرف بعد قليل)، وإنما جاء بكلمة (وَحُرِّكَ) لينبه على أن قراءة الباقيين بالسكون عكس التحريك.

- إذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالتسكين، ولم يحدد قراءة الباقيين، فتكون قراءتهم بالفتح، لأن التسكين المطلق عكسه التحريك المطلق، كقوله (٦١٤- وَسَكَّنَ مَعًا شَتَّانٌ صَحَّاحًا كِلَاهُمَا)، أي أن شعبة صاحب صاد (صَحَّاحًا) والشامي صاحب كاف (كِلاهُمَا) يسكنان نون ﴿شَتَّانٌ﴾ [المائدة: ٢٠-٨]، فيفهم أن قراءة الباقيين بالتحريك المطلق أي الفتح.
- إذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالتسكين، وكانت قراءة الباقيين بغير الفتح فلا بد من النص، كقوله (٤٨٥- وَأَرْزَنَا وَأَرْزِي سَاكِناً الْكَسْرِ دُمٌ يَدًّا)، أي أن:

- المكي صاحب دال (دُم) والسوسي صاحب ياء (يَدًّا) يسكنان راء ﴿وَأَرْزَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿أَرْزَنَا﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿أَرْزِي﴾ [حيث وردت].
- وقوله (سَاكِناً الْكَسْرِ) أفاد أن غيرهما يكسر.

س: في المثال السابق ماذا لو حذفَ الناظم كلمة (الْكَسْرِ)؟

ج: كنا سنفهم أن الغير يفتحون.

س: ماذا لو قال فقط: الكل يكسر عدا المكي والسوسي؟

ج: لو قال ذلك لفهمنا أن المكي والسوسي يفتحان، لأن عكس الكسر الفتح، إذًا فلا بد أن يأتي بما يدل على السكون.

إذًا فالتحريك المطلق يراد به الفتح، والتحريك المقيد يراد به ما يُقيد به، وكلاهما عكسه الإسكان.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٦١- وَعَاخِيَتْ بَيْنَ النَّوْنِ وَالْيَا وَفَتَحِهِمْ ... وَكَسَّرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

يحتوي هذا البيت على ثلاثة أضداد:

١. النون وضدها الياء:

• فمثلاً في قوله (٩٢٠- وَيَأْكُلُ مِنْهَا النَّوْنُ شَاعٍ)، يقصد قوله تعالى ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُ وَجَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٨]، فقد قرأ حمزة والكسائي صاحباً شين (شاع) بالنون هكذا: ﴿تَأْكُلُ مِنْهَا﴾، فيفهم من الضد أن قراءة الغير بالياء.

• وفي قوله (١٠٥٤- نَفْرَعُ الْيَاءُ شَائِعٌ)، يقصد قوله تعالى ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، فقد قرأ حمزة والكسائي بالياء هكذا: ﴿سَيَفْرُغُ لَكُمْ﴾، فيفهم من الضد أن قراءة الغير بالنون.

٢. والفتح ضد الكسر.

٣. والنصب ضد الخفض (أو الجر).

فإن سألت: أليس الفتح والنصب مترادفين؟! وكذلك أليس الكسر والخفض

مترادفين؟!

قلتُ: الناظم في هذه القصيدة جعل (النصب والخفض والرفع والجرم) علامات للإعراب، أي خاصين بالحرف الأخير من الكلمة الذي تتغير حركته حسب موقع الكلمة الإعرابي، كحرف الدال في (زيد) والباء في (يضرب).

وجعل (الفتح والكسر والضم والسكون) علامات للبناء، وأقصد بالبناء:

• أن يكون الحرف من داخل الكلمة لا يتغير بتغير موقعها الإعرابي، كالزاي والياء من (زَيْد).

• أو يكون آخر حرف ولكنه مبني، كما في (ضرب) فعل ماض مبني على الفتح. فإذا قلت لك إن فلاناً يقرأ كلمة (وتر) بالكسر، فهل أقصد الواو أم الراء؟ أقصد الواو لأنها حرف بناء، ولو كنت أقصد الراء لقلت أنه يقرأ بالخفض أو الجر. فإذا قلت لك ارفع كلمة (فم) فالمقصود حرف الميم، ولو كنت أقصد الفاء لقلت لك اضمم.

وفي هذا الأمر تفاصيل واستثناءات تأتي في مواضعها إن شاء الله.

فمثلاً في قوله (١١١٠- وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ)، يقصد قوله تعالى ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]، فحمزة والكسائي يقرأان الكلمة المذكورة بالكسر، وقوله (بِالْكَسْرِ) أفاد أنه لا يقصد الراء، فلو كان يقصد الراء لقال (بالخفض) أو (بالجر).

إذاً فهو يقصد حرفاً آخر من داخل الكلمة، وبما أن قواعد اللغة لا تسمح في هذه الكلمة إلا بكسر الواو، إذاً فهي المقصودة، وعليه فحمزة والكسائي يقرأان بكسر الواو هكذا: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾، فيفهم من الضد أن قراءة غيرهما بالفتح.

وفي قوله (١١١٢- يُعَذِّبُ فَافْتَحْهُ وَيُوثِقُ رَاوِيًا)، يقصد قوله تعالى ﴿لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ وَأَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦]، فالكسائي صاحب راء (رَاوِيًا) يقرأ الكلمتين المذكورتين بالفتح.

والناظم لا يقصد الحرف الأخير، لأنه لو كان يقصد الحرف الأخير لقال (فانصبه)، وبما أن قواعد اللغة لا تسيغ الخلاف إلا في الحرف الثالث من هذين الفعلين، إذاً فهما المقصودان بالحكم.

فتكون قراءة الكسائي هكذا ﴿لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۖ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ﴾، فيفهم من الضد أن قراءة غيره بالكسر.

وفي قوله (٦١٥- وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضًا عَلَا)، يقصد قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٠]، فجماعة (عَمَّ رِضًا عَلَا) نافع والشامي والكسائي وحفص يقرؤون بنصب الكلمة المذكورة.

وكلمة (بِالنَّصْبِ) أفادت أنه يقصد الحرف الذي يتغير بحسب موقعه الإعرابي، إذا فهو يقصد حرف اللام، فيفهم من الضد أن الباقيين يقرؤون بالخفض هكذا: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

إذا قال إن فلاناً يقرأ بالضم، ثم سكت عن غيره، فالغير يقرأ بالفتح.
وإذا قال إن فلاناً يقرأ بالرفع، ثم سكت عن غيره، فالغير يقرأ بالنصب.
والضم حركة بناء، والرفع حركة إعراب، كما أشرنا من قبل، وقوله (سَاكِتًا) أي مقتصرًا على ذلك غير منه على قراءة الباقيين، أي أقول هذا ساكتًا عن غيره.

فمثلاً في قوله (٤٩٣- وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَأْسَ بِالضَّمِّ كُؤَلًا)، يقصد قوله تعالى ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فالشامي صاحب كاف (كُؤَلًا) يقرأ بالضم هكذا: ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾، فتكون قراءة الباقيين بالفتح.

وفي قوله (٥٠٦- وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أَوْلَا)، يقصد قوله تعالى ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فنافع صاحب همزة (أَوْلَا) يقرأ بالرفع هكذا: ﴿حَتَّى يَقُولُ﴾، فتكون قراءة الباقيين بالنصب.

فإذا كانت قراءة الباقيين بغير الفتح أو النصب فإنه لا يسكت حينئذ، بل يبين ذلك بالتقييد، كأن يقول مثلاً (ارْفَعْ جَزْمَةً) أو (خَفِّضِ الرَّفْعَ) فمثلاً في قوله (٩٤٨- يُصَدِّقُنِي ارْفَعْ جَزْمَةً فِي نُصُوصِهِ)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿رِدَاءً يُصَدِّقُنِي﴾ [النقص: ٣٤]، فإن حمزة صاحب فاء (فِي) وعاصمًا صاحب نون (نُصُوصِهِ) يرفعان، وغيرهما يجزم هكذا: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ولو لم يقل (جَزْمَةً) لقلنا أن الغير يقرأ بالنصب.

تنبيه هام

لعلك تذكر أننا أحرنا الكلام عن الجزم عند قوله (٥٩- وَجَزْمٍ وَتَذَكِيرٍ ...)، والآن أستطيع أن أقول لك بأن الجزم ضده الرفع، فإذا قال لك إن فلانًا يقرأ بالجزم، فتكون قراءة غيره بالرفع.

فمثلاً قال الناظم (٨٦٠- وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُورِضَى)، والمعنى أن البصري صاحب حاء (حُلُورِضَى) والكسائي صاحب راء (رِضَى) قد قرا بجزم الفعلين المشار إليهما هكذا ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [إبراهيم: ٦٠]، فيفهم من الضد أن الباقيين يقرؤون بالرفع هكذا: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾.

هل لاحظت شيئاً بعد التنبيه السابق؟

لعلك لاحظت أن الجزم ضده الرفع، وأن الرفع ضده النصب:

- فإذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالجزم، فتكون قراءة غيره بالرفع.
- أما إذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالرفع، فتكون قراءة غيره بالنصب لقوله (٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا).
- وإذا قال لك إن فلاناً يقرأ بالنصب، فتكون قراءة غيره بالخفض، لقوله (٦١- وَأَخِيَّتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَاءِ وَفَتْحِهِمْ ... وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا)

الخلاصة

الجزم ← الرفع ← النصب ↔ الخفض

تطبيقات

- قال الناظم (٨٦٠- وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُوُّ رِضَى)، والمعنى أن البصري صاحب حاء (حُلُوُّ) والكسائي صاحب راء (رِضَى) قد قرا بجزم الفعلين المشار إليهما هكذا ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [مرم:٦]، فيُفهم من الضد (غير المنعكس) أن الباقيين يقرؤون بالرفع هكذا: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾.

- قال الناظم (٥٧٣- وَقُلْ كُلُّهُ لِلَّهِ بِالرَّفْعِ حَامِدًا)، والمعنى أن البصري صاحب حاء (حَامِدًا) قد قرأ برفع الكلمة المشار إليها هكذا: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وبما أن ضد الرفع النصب^(١)، فإن الباقيين يقرؤون هكذا: ﴿كُلُّهُ﴾.
- قال الناظم (٦١٥- وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضًا عَلَا)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٠]، فجماعة (عَمَّ رِضًا عَلَا) نافع والشامي والكسائي وحفص يقرؤون بنصب لام الكلمة المذكورة، فيفهم من الضد^(٢) أن الباقيين يقرؤون بالخفض هكذا: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾.
- قال الناظم (٥٨٧- وَحَمَزَةٌ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ)، وهو يقصد قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فقد قرأ حمزة بخفض الكلمة المذكورة هكذا: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، فيفهم من الضد أن الباقيين يقرؤون بالنصب.

* * *

الأضداد المنعكسة وغير المنعكسة

مما سبق يمكن أن نقول أن جميع الأضداد منعكسة (↔).

ما عدا الجزم الذي عكسه ← الرفع.

والرفع الذي عكسه ← النصب.

* * *

(١) ٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا

(٢) ٦١- وَأَخِيْتُ بَيْنَ النَّوْنِ وَالْيَاءِ وَفَتْحِهِمْ ... وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

القصر	↔	المُدُّ
الحذف	↔	الإثبات
الإمالة أو التقليل	↔	الفتح
الإظهار	↔	الإدغام
الحذف أو الإبدال	↔	الهمز
التحقيق	↔	النقل أو التسهيل بين بين
إتمام الحركة	↔	الاختلاس
التأنيث	↔	التذكير
الخطاب	↔	الغَيْبة
التشديد	↔	التخفيف
التوحيد (أو الإفراد)	↔	الجمع
ترك التنوين	↔	التنوين
الإسكان غير المقيد	↔	التحريك غير المقيد وهو الفتح
الياء	↔	النون
النصب	↔	الخفض (أو الجر)
الخفض	↔	الرفع
	↔	النصب

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٦٣- وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ ... عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعُلَى

(جُمْلَةٌ) مبتدأ خبره ما قبله، وما بعد (جُمْلَةٌ) صفة لها، و(أَطْلَقْتُ) أي لم أقيد، يقال: أطلقه من عقله أي فك قيده، و(مَنْ قَيْدَ الْعُلَى) أي من حاز الرتب العليا في الفهم والذكاء لأنه لا يكاد يفهم مثل هذه الدقائق إلا من كان كذلك.

والمعنى: هناك جملة من المواضع، أي بعض الأحكام، اكتفيت فيها باللفظ، وتركت الأذكياء دون أن أقيدهم بالحكم، وهم بذكائهم يستطيعون فهم الحكم من مجرد اللفظ به، وهذه الأحكام التي أكتفي فيها باللفظ عن القيد ثلاثة هي:

١. الرفع: فالناظم قد يلفظ بكلمة مرفوعة ثم بالرمز فقط، دون أن يقيد الحكم، وعليك أن تفهم الحكم من اللفظ.

فمثلاً حين قال: (٦٨٤- وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ)، فقد لفظ بكلمة (خَالِصَةٌ) مرفوعة، ثم جاء بكلمة تبدأ بالهمزة التي هي رمز نافع، فنفهم أن نافعاً قرأها بالرفع هكذا ﴿خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فتكون قراءة الباقي بالنصب كما فهم من قوله من قبل (٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا).

٢. التذكير: فالناظم قد يلفظ بكلمة مذكرة ثم يأتي بالرمز فقط، دون أن يقيد.

فمثلاً حين قال: (٩٥٠- وَيُجَبَى خَلِيطٌ)، فقد لفظ بكلمة (يُجَبَى) بياء التذكير، ثم جاء بكلمة تبدأ بالخاء رمز الستة بعد نافع، فنفهم أن الستة بعد نافع يقرؤون

بالتذكير هكذا ﴿يُجِبِّي إِلَيْهِ﴾ [القصص: ٥٧]، فتكون قراءة نافع بالتأنيث هكذا: ﴿يُجِبِّي إِلَيْهِ﴾.

٣. الغيب: فقد يلفظ بكلمة بأسلوب الغيب، ثم يأتي بالرمز فقط، دون أن يقيد.

فمثلاً حين قال: (١١٠٨- وَبَلَّ يُوَثِّرُونَ حُزًّا)، فقد لفظ بالكلمة بأسلوب الغيب، ثم جاء بكلمة تبدأ بالحاء رمز البصري، فنفهم أن البصري يقرأ بالغيب هكذا: ﴿بَلَّ يُوَثِّرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦]، فتكون قراءة الباين بالخطاب هكذا: ﴿بَلَّ يُوَثِّرُونَ﴾.

ومن الذكاء أنك في هذه الأحكام الثلاثة تستطيع أن تحدد النص الذي ذكره الناظم، فمثلاً إن اختلط عليك الأمر هل هي (يُوَثِّرُونَ حُزًّا) أم (تُوَثِّرُونَ حُزًّا)، تقول أن هذا حكمٌ مطلق غير مقيد، إذًا فهو من الثلاثة التي اعتمد فيها على اللفظ (الرفع والتذكير والغيب)، وهذه الكلمة -بالفطنة- لا يمكن أن تدور بين الرفع والنصب، ولا بين التذكير والتأنيث، إذًا فهي دائرة بين الغيب والخطاب، والناظم في مثل هذه الحالة يلفظ بوجه الغيب ليفهم الخطاب من الضد، إذًا فلا بد أن تكون بالياء.

وكذلك إن اختلط عليك الأمر هل هي (وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ) أم (وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ) أم (وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ)؟! تقول أن هذا حكمٌ مطلق غير مقيد، إذًا فهو من الثلاثة التي اعتمد فيها على اللفظ، وهذه الكلمة -بالفطنة- لا يمكن أن تدور بين التذكير والتأنيث، ولا بين الغيب والخطاب، إذًا فهي دائرة بين الرفع والنصب، والناظم في مثل هذه الحالة يلفظ بوجه الرفع ليفهم النصب من الضد، إذًا فلا بد أن تكون مرفوعة.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٦٤- وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا ... رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا

المراد بـ (الْحَرْفِ): الكلمة القراءانية المختلف فيها، والمراد بـ (الْجَمْعِ): الكلمات الثمان التي ترمز لأكثر من شيخ (صحبة، صحاب، ...).
وقد تعلمنا من قبل أن رموز القراء نوعان: رموز حرفية وهي حروف (أبج دهب ...)، ورموز كلمية وهي كلمات (صحبة، صحاب، ...).
والرموز الحرفية منها ما يدل على قارئ واحد أو راوٍ واحد، ومنها ما يدل على أكثر من قارئ وهي حروف (تخذ ظغش).

وعند قول الناظم (٤٦- وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أَسْمِي رِجَالَهُ ... مَتَى تَنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا)، فهنا أنه يأتي بالحكم ثم الرمز ثم الواو الفاصلة، وقد التزم هذا الترتيب حتى لا يلتبس الأمر على القارئ، فالحكم أولاً ثم الرمز ثانياً.
وفي هذا البيت يوضح الناظم أنه في حالة استعماله للرموز الكلمية الثمانية (صحبة، صحاب، ...)، فإنه لن يلتزم هذا الترتيب، بل قد يقدم الرمز على الحرف المختلف فيه، وقد يؤخره، ولا حرج لأن الرموز الكلمية واضحة لا لبس فيها.

فمثلاً في قوله: (٧٣٥- وَعَمَّ بِلَا وَوِ الدِّينِ)، تلاحظ أنه جاء بالرمز الكلمي (عَمَّ) ثم بالحكم، والمعنى أن نافعاً والشامي المرموز لهما بـ (عَمَّ) يقرآن هكذا: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، بحذف الواو قبل ﴿الَّذِينَ﴾.



وفي قوله: (١٠١٩- بِمَا كَسَبَتْ لَأَفَاءَ عَمَّ)، تلاحظ أنه جاء بالحكم أولاً ثم بالرمز (عَمَّ)، والمعنى أن نافعاً والشامي يقرآن هكذا: ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، بحذف الفاء قبل ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾.

وفي قوله: (١٠٩١- وَفَا مُسْتَنْفَرَهُ عَمَّ فَتَحَهُ)، تلاحظ أنه جاء بالرمز في أثناء الحكم، فقد ذكر الكلمة المختلف فيها، ثم الرمز، ثم القيد وهو الفتح، والمعنى أن نافعاً والشامي يقرآن بفتح فاء الكلمة المذكورة هكذا ﴿كَانَتْهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفَرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

س: ماذا لو اجتمع رمز كلمي مع رمز حرفي؟

ج: الرمز الكلمي يقدم ويؤخر الرمز الحرفي معه، لأن وجود الرمز الكلمي أزال الالتباس وحدد موضع الرمز في الحكم.

فمثلاً في قوله: (٥٦٩- وَحَقُّ نَصِيرٍ كَسْرٌ وَآوِ مُسَوِّمِينَ)، تلاحظ أنه قدم الرمز الكلمي (حَقُّ)، وقدم معه الرمز الحرفي الذي هو النون رمز عاصم (نَصِيرٍ)، والمعنى أن المكّي والبصري المرموز لهما بـ (حَقُّ) وعاصمًا يقرؤون بكسر واو الكلمة المذكورة هكذا ﴿مِنَ الْمَلَكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، فتكون قراءة الباقيين بفتح الواو هكذا: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾.

وفي قوله: (٩٠٨- وَعَالِمٌ حَفْضٌ الرَّفْعِ عَنْ نَفَرٍ)، تلاحظ أن الرمز الكلمي (نَفَرٍ) ومعه الرمز الحرفي الذي هو عين (عَنْ) رمز حفص، كلاهما قد تأخر عن الحكم، والمعنى أن المكّي والبصري والشامي المرموز لهم بـ (نَفَرٍ) وحفصاً يقرؤون بخفض الكلمة المذكورة في قوله تعالى ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٢]، وقرأوا الباقيون بالرفع المأخوذ من النص هكذا: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾.

تنبيه: حروف (تخذ ظغش) رغم أنها ترمز لأكثر من قارئ، لكنها تعامل معاملة باقي حروف (أبج دهز) من حيث موضعها في الحكم، فإذا جاءت منفردة تأخرت عن الحكم، وإذا جاءت مصحوبة برمز كلي فقد تتقدم معه أو تتأخر.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ:**

٦٥- وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ ... بِهِ مُوَضِّحًا جِدًّا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا

فهمنا مما سبق أن الناظم يستعمل الرموز لاختصار القصيدة، وهنا يوضح أنه قد يستعمل اسم القارئ أو الراوي صريحًا دون رمزه، وذلك إذا سمح النظم بذلك.

والتصريح قد يكون باسم القارئ أو كنيته أو نسبه لقبيلته أو بلدته أو نحو ذلك:

- فمن التصريح بالاسم قوله: (٧١٤- **وَفِي مُرْدِفِينَ الدَّالَّ يَفْتَحُ نَافِعٌ**).
- ومن التصريح بالكنية قوله: (٧٢٥- **وَيُكْسِرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ**).
- ومن التصريح بالنسبة قوله: (٣٧٦- **وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِيَّ وَنَافِعٌ ...**) فقد ذكر عاصمًا وحمزة والكسائي منسوبين إلى بلدتهم الكوفة، وذكر أبا عمرو البصري بنسبته إلى قبيلته بني مازن، وسأترك شرح معاني هذه الأمثلة اختصارًا.

ومن عادة الناظم أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، ولم يُنَبِّه على ذلك في النظم، وإنما علم بالاستقراء، ففي قوله (٩٥٠- **وَفِي خُسَيْفَ الْفَتْحِينَ حَفْصٌ تَنَخَّلًا**) لا يمكن أن تكون التاء في (**تَنَخَّلًا**) رمزًا لدوري الكسائي، فطالما أنه صرح باسم القارئ فيكون ما معه تميمًا للكلام.



وهذا مخصوص بالقراءة الواحدة، وإلا فيجوز له في الحرف الواحد المختلف فيه أن يرمز لقراءة ويسمي للقراءة الأخرى في ذلك الحرف كما قال (١١١- وَصِلْ صَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحْرَكٍ ... دِرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا)، فهو هنا قد ذكر أن ابن كثير يقرأ بصلة ضم ميم الجمع قبل محرك قولاً واحداً بدون خلاف، وجاء برمز ابن كثير وهو **دال (دِرَاكًا)**، ثم جاء بواو فاصلة ليدخل في حكم جديد متعلق بنفس الموضوع، وهو أن قالون له الوجهان السكون والصلة في ميم الجمع، فصرح باسم قالون، وفي الأمر تفاصيل أخرى نتجاوزها اختصاراً.

وفي قوله **(بِهِ مُوَضِّحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخَوَّلًا): (مُوضِّحًا)** أي مُظهِرًا مَبِينًا، أو مُحَسِّنًا مَزِينًا، يقال واضحات الخدود أي ذوات حدود حسنة، وواضح الوجه أي ذو وجه حسن، **وَالْجِيدُ** هو العنق، **وَالْمُعَمُّ** هو الكريم الأعمام، **وَالْمُخَوَّلُ** هو الكريم الأخوال.

فالناظم يشبه القصيدة بالفتى الكريم الأعمام والأخوال، صاحب الجيد المزين بالدرر والجواهر التي أفاضها عليه أعمامه وأخواله.

وها هو الناظم ينثر أسماء القراء والرواة في القصيدة، فتتزين بهم القصيدة، كما تتزين عنق الفتى الكريم الأصل بالدرر الثمينة، وتظهر القصيدة بين أقرانها كما تظهر العنق المرصعة بالدرر بين غيرها من الأعناق المجردة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦٦- وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ ... فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيَعْقَلَا

أي ومن كان من القراء متميزاً بمذهب ما في أحد أبواب القراءات، فإن الناظم يلتزم التصريح باسمه زيادةً في البيان.

فمثلاً قد اشتهر أن حمزة متميز في باب الوقف على الهمز، فحين استفتح الناظم هذا الباب قال (٢٣٥- وَحَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمْزَةٌ)، فصرح باسم حمزة دون رمزه، ومعلوم أن الكسائي مشتهر بإمالة هاء التأنيث، فحين دخل في هذا الباب قال (٣٣٩- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا ... مُمَالُ الْكِسَائِيِّ).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦٧- أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا ... وَصُغْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْبًا مُسَلْسَلًا

الناظم هنا يشير إلى ما فتح الله به عليه في هذه القصيدة الغراء، من معانٍ جليلة، وتراكيب بليغة، وأساليب فصيحة.

وقوله (أَهَلَّتْ) تشبيه لهذه القصيدة في بداية نظمها بالمولود حين يخرج للحياة فيصرخ صرخة فيقال أهل الصبي، أو تشبيه لها بالهلال حين يظهر مؤذناً ببداية الشهر فيقال أهل الهلال، ومنه الإهلال بالحج أي رفع الصوت بالتلبية إيداناً ببدء المناسك.

والمعنى أنه رَحِمَهُ اللهُ بمجرد أن بدأ في نظم هذه القصيدة، ومع أول كلمات نُظمت منها، إذا بأجود المعاني، وأطيب التعبيرات، وأبلغ التركيبات تنهال على القصيدة.

و(لَبَّتْهَا) أي أجابتها، كأن أوائل كلمات القصيدة صرخت، فجاءتها المعاني مُلبية، وليس كل المعاني قد لبّي، بل قد جاء من المعاني (لَبَّائِهَا)، ولباب الشيء أطيب ما فيه، فإن المعاني منها الطيب ومنها الرديء.

فلما جاءته أطيب المعاني وخيارها، إذا بالناظم يأخذ منها أيسرها وأعذبها وما تسلسل منها ليصوغ بها هذه القصيدة التي جاءت غايةً في اليسر والعدوبة والبراعة.

وقوله (وَصَغْتُ) من الصياغة ويعبر بها عن إتقان الشيء وإحكامه، و(مَا سَاغَ) أي الذي ساغ استعماله من الكلمات، يقال ساغ الشراب أي سهّل مدخله في الحلق، وتَسَلَّسَلَ الْمَاءُ جرى وانساب.

وهذا الذي ذكره الناظم يدركه الشعراء والأدباء جيداً، فإن القصيدة أو الرواية أو العمل الأدبي يبدأ بفكرة وليدة محاطة ببعض الكلمات المتناثرة، ثم يكون أحد طريقتين: إما إلهامٌ وبسطٌ ومعانٍ طيبة، وتراكيب جيدة، وأفكار متناسقة، وتعبيرات راقية بليغة، فيخرج عمل قوي سائح مقبول يدوم طويلاً، وإما نقصٌ توفيقٍ وقبضٌ فيخرج عمل هزيل مردودٌ لا يرى النور، ولا تكتب له الحياة.

قال الشيخ الضباع: "وهذه القصيدة فضلاً عن أنها احتوت القراءات السبع المتواترة، فإنها تعتبر من عيون الشعر، بما اشتملت عليه من عدوبة الألفاظ، وحصانة الأسلوب، وجودة السبك، وحسن الديباجة، وجمال المطلع والمقطع، وروعة المعنى، وسمو التوجيه، وبديع الحِكم، وحسن الإرشاد." اهـ.

وقال ابن الجزري: "ومن وقف على قصيدته علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رُزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول

ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب بلدًا من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به. " اهـ.

وقال عنها الذهبي: " ولقد سارت الركبان بقصيدتيه (حز الأمانى) و(عقيلة أتراب القصائد) اللتين في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لها فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب. " اهـ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦٨- وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ ... فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

اعلم أن طلاب وعلماء القراءات قبل تأليف الشاطبية كانوا يحفظون كُتُبًا يقرؤون بمُضَمَّنَهَا، ففي العراق مثلاً كانوا يحفظون كتاب الإرشاد (إرشاد المبتدئ لأبي العزّ الواسطي)، وفي مصر كانوا يحفظون كتاب العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري، وفي الأندلس والمغرب كانوا يحفظون كتاب التيسير للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني رَحِمَهُ اللهُ المتوفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة.

وبما أن الشاطبيّ أندلسي الأصل، فكان يحفظ كتاب التيسير ويهتم به اهتماماً بالغاً، وقرأ القراءان بمُضَمَّنَه على شيوخه، ولقد كان الشاطبي مؤلّعاً بتراث الإمام الداني، مُجِبّاً له، مقتفياً أثره، ومن اللطائف أن الشاطبي جعل أصول الشاطبية أربعة وأربعين وأربعمائة بيت لتوافق سنة وفاة الداني.

وخلاصة هذا البيت أن الإمام الشاطبي في هذه القصيدة اختصر كتاب التيسير للداني، فتحول الكتاب من نثر يصعب حفظه إلى قصيدة سهلة الحفظ.

وقول الناظم (وَفِي يُسْرِهَا) أي وفيما يسره الله سبحانه، و(التَّيسِيرُ) أي كتاب التيسير في القراءات السبع، ورُمِّتُ الشَّيْءَ أي طلبت حصوله أو أردته، والاختصارُ قلة اللفظ مع كثرة معناه.

ومعنى الشطر الأول: لقد كان مطلبي ومرادي أن أختصر كتاب التيسير للداني وذلك فيما يسره الله من أبيات هذه القصيدة.

وقوله (فَأَجَنْتُ) أي كثر جناها (أي ثمرها) كناية عن كثرة الفوائد بها، وكل ذلك (بِعَوْنِ اللَّهِ)، و(مِنَّةٌ) أي من التيسير، أو من الله تعالى.

وقوله (مُؤَمَّلًا) حال من هاء (مِنَّةٌ)، ويجوز أن تكون مفعولاً به ثانيًا، أي فأجنتني مؤملي، والشيء المؤمَّل هو الشيء المتوقع أو المنتظر.

واختصار الشاطبي للتيسير جاء على عدة صور أهمها:

- ترك الكلام الذي لن يترتب عليه قراءات كالمقدمة والأسانيد ونحو ذلك.
- اختصار الألفاظ الكثيرة في ألفاظ أقل بنفس المعنى، ومن ذلك تحويل أسماء القراء والرواة لرموز، فاختصر مثلاً نافعاً والمكي والبصري في كلمة (سَمًا).
- ترك بعض أوجه القراءات التي نص عليها الداني، كوجه سكون العين في ﴿فَنِعْمًا﴾ و﴿نِعْمًا﴾ لشعبة وقالون والبصري، وهذه النقطة فيها خلاف بين المحققين والمحررين:
 - ففريق يرى عدم القراءة بما تركه الشاطبي من التيسير، لأن الشاطبي إنما تركه عامداً، ولم يكن يُقرئ بما ترك.
 - وفريق يرى أن يُقرأ بما تركه الشاطبي من التيسير، لأننا نقرأ من طريق التيسير فيجب أن نلتزم بكل ما جاء فيه، ويرون أن ما تركه الشيخ إما اجتهاداً منه أو سهوً، وفي الأمر مباحث كثيرة لا يسمح المقام بتفصيلها.

ومن أمثلة اختصار الشاطبي للتيسير:

- قال الداني: "قرأ عاصم والكسائي ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بالألف والباقون بغير ألف." اهـ،
فاختصر الشاطبي ذلك بقوله: (١٠٨- وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ).
- قال الداني في التيسير: "اعلم أن أبا عمرو لم يدغم من المثلين في كلمة إلا في موضعين لا غير أحدهما في البقرة: ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾، والثاني في المدثر: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾، وأظهر ما عداهما نحو ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ و﴿وُجُوهُهُمْ﴾ و﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ و﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ و﴿أَتَعْدَانِي﴾ وشبهه." اهـ، فاختصر الشاطبي ذلك بقوله: (١١٧- فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكِكُمْ وَمَا ... سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٦٩- وَالْأَلْفَاءُ زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ ... فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجَهَهَا أَنْ نَفْضَلَا

الألْفَاءُ الأشجار الملتف بعضها ببعض المتداخلة الأغصان، وفي الكتاب العزيز ﴿وَجَنَّتٍ أَلْفَافًا﴾ [النبا: ١٦]، أي ذوات أشجار ملتفة حول بعضها، وذلك كناية عن نماء هذه الجنات وحسن أرضها وكثرة ثمرها، وما أجمل استعارة الألفاف هنا بعد قوله (فَأَجَنَّتُ) في البيت السابق.

والناظم هنا يشبه القصيدة بالحديقة ذات الألفاف، كناية عما اشتملت عليه هذه القصيدة من فوائد وخيرات.

ومما زاد من كثافة هذه الحديقة المثمرة، وبارك في عطائها، أن الناظم رَحِمَهُ اللهُ لم يكتف بما في التيسير، بل أضاف كثيراً من الفوائد التي لم تكن في التيسير.

وقوله **(فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا)** يعني أن هذه الزيادات على كتاب التيسير جعلت القصيدة تستحيي وتدير وجهها خجلاً، وإنما عرّض بالقصيدة وأراد ناظمها، وهذا الاستحياء هو استحياء الصغير من الكبير وإن كان الصغير فائقاً، والمتأخر من المتقدم وإن كان المتأخر زائداً، والتلميذ من الأستاذ وإن كان التلميذ نابغاً.

وقوله **(أَنْ تُفَضَّلَا)** يعني خشية أن تفضل على أصلها كتاب التيسير.

والزيادات التي زادها الشاطبي على كتاب التيسير نوعان:

النوع الأول: زيادات عامة مثل بعض الحِكم والمواعظ وتعليل بعض الأحكام وزيادة باب مخارج الحروف، وهذا النوع من الزيادات تلقاه الناس من بعده بقبول حسن.

النوع الثاني: زيادات في أوجه القراءات، فلقد أضاف الشاطبي بعض الأوجه التي لم تكن موجودة في التيسير، ولم يقرأ بها الشاطبي من طريق التيسير، وإنما قرأ بها من طرق أخرى بأسانيد لا ترجع لكتاب التيسير.

وهذا النوع الثاني اختلف فيه المحققون أشد الاختلاف، وسأعرض لهذا الاختلاف باختصار، (وهذا الخلاف لا يلزم المبتدئين معرفته، والأولى لهم تجاوزه خشية الالتباس).

الفريق الأول من المحققين أخذ بكل ما زاده الشاطبي، وذلك لأن الشاطبي إمام كبير، ولا يضيره إذا قرأ بقراءة على شيوخه ثم رأى أن يضيفها لقصيدته التي يقرأ بها طلابه، وهو لم يضيفها للتيسير، وإنما أضافها لقصيدته التي نص في أولها على أن ألفافها زادت بنشر فوائده. ومثل هذا الأمر ليس غريباً ولا مستحدثاً، وقد فعل مثل ذلك كثير من الشيوخ والأئمة، فالإمام حفص مثلاً قرأ على شيخه عاصم **﴿ضَعْفٍ﴾** و**﴿ضَعْفًا﴾** في الرُّوم بفتح الضاد، ثم

اختار ضم الضاد وقرأ بها لروايةٍ حدّثه بها الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله أقرأه ذلك بالضم وَرَدَّ عليه الفتح وأباه.

فها هو حفص يخالف ما قرأه على شيخه عاصم، وعندما نقول رواية حفص عن عاصم فإننا لا نستثني فنقول ما عدا موضع كذا، لأن اسم الرواية إنما يُطلق على سبيل الأغلب، فإذا قرأ الإمام الشاطبي بوجه ما على أحد شيوخه من غير طريق التيسير، ثم بدا له أن يُقرئ به فلا حرج، وهذا لا يمنع من قولنا أن الشاطبية من طريق التيسير، فإنما تلك التسمية باعتبار الأغلب.

ومثال ذلك حكم الوقف لحمزة بالنقل على الهمز المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، فإن الشاطبي أثبتته بقوله (٢٢٧- وَعَنْ حَمَزَةَ فِي الْوَقْفِ حُلْفٌ)، رغم أن الداني لم يثبتته في التيسير ولم يقرأ به، ولكن الشاطبي قرأ به من طرق أخرى، وإنه لم يفعل ذلك عبثاً، فإنك إذا تتبعت الأسانيد والطرق المتواترة ستجد أن الوقف بالنقل أكثر تواتراً عن حمزة من طرق أخرى غير التيسير، وسيأتي تفصيل هذه الأمور في مواضعها إن شاء الله.

والفريق الثاني من المحققين يرى أن الشاطبي ليس من حقه أن يضيف للشاطبية أي قراءة أو رواية لم توجد في التيسير، حتى وإن كانت أكثر تواتراً، حتى وإن ثبت أن الشاطبي قرأ بها، وهذا الفريق جمع أكثر ما زاده الشاطبي فلم يقرؤوا به ولم يقرؤوا بحجة أن هذا خروج من الشاطبي عن طريقه.

وهذا في الحقيقة إنقاص من قدر الشاطبي وبخس لحقه، إذ كيف يُمنع مثل هذا الإمام من الاختيار من بين ما قرأ به وما ثبت لديه تواتره، فإنهم بذلك يتعاملون مع الشاطبي وكأنه مجرد ملخص للتيسير، كطالب علم يلخص كتاباً لأستاذه، وهذا مُجافٍ للحقيقة بلا شك.



وأنا أرى أن يؤخذ بكل ما زاده الشاطبي، خاصة فيما ثبت تواتره من طرق أخرى، اللهم إلا مواضع يسيرة اتفق كل المحققين على عدم العمل بها كإطلاق الشاطبي الإدغام الكبير للبصري من روايته، فاتفق الكل على تخصيص ذلك برواية السوسي.

ولا مانع من التوضيح أثناء القراءة، فعند القراءة بشيء مما زاده الشاطبي نبين ذلك فنقول: قرأنا به على اختيار الشاطبي رغم عدم وجوده في التيسير.

وقد كانت هذه إشارة سريعة أكتفي بها، وربما أتعرض لها في مواضع الزيادة، ومن أراد مزيداً من التحقيق والتفصيل في الأمر فليراجع ما كتبه شيخنا الدكتور إيهاب فكري - حفظه الله - في رسالته المسماة إنصاف الإمام الشاطبي، والتي ألقها في آخر كتابه تقريب الشاطبية.

* * *

قال الناظم **رحمته الله:**

٧٠- **وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمُنًا ... وَوَجَّهَ التَّهَانِي فَاهْنِيهِ مُتَقَبَّلًا**

الْحِرْزُ هو الوعاء الحصين الذي يحفظ فيه الشيء الثمين، كصندوق الجواهر، و**(الْأَمَانِي)** جمع أمنية، و**(التَّهَانِي)** جمع تهنئة، و**(تَيْمُنًا)** أي تبركاً، وهو مفعول لأجله، يريد أنه سماها بهذه التسمية تفاعلاً بهذا الاسم، رجاء أن تكون كذلك، كما يُسَمَّى أحدنا ولده بِاسْمٍ فيه تفاعل رجاء أن يكون كذلك، ومن السُّنة اختيار الأسماء الحسنة المبشرة.

وهذه التسمية لهذه القصيدة فيها شِقَان، شَقُّ لِرَجَاءِ الْحَالِ، وَشَقُّ لِرَجَاءِ الْمَالِ، فَأَمَّا **(حِرْزَ الْأَمَانِي)** فهو لِرَجَاءِ الْحَالِ، والمعنى أنه عندما نظمها كان يرجو ويتمنى أن تكون حال دراستها حِرْزًا تجتمع فيه كل أمني طالب العلم، فينهل الطالب منها شتى العلوم، وقد كان ما

أراد **رَحِمَهُ اللهُ**، ففيها القراءات وأبواب من النحو والصرف والبلاغة واللغة والتركية والحكم والمواعظ وغير ذلك.

وأما **(وَجَهَ التَّهَانِي)** فمعناه أنه يرجو بعد الانتهاء من حفظها وفهمها أن يهنأ بها طالب العلم، فكم من علم درسه صاحبه ثم لم يهنأ به، ولم يستفد منه شيئاً، وقد كان ما أراد **رَحِمَهُ اللهُ**، فكل من تعب في حفظ هذه القصيدة، وكل من تعب في فهمها، فرح بعد ذلك بها، وانشرح صدره، وفتح له الكثير من أبواب العلم، غير ما يرجوه في الآخرة من ثواب إن شاء الله. ووجه الشيء أول ما يواجهك منه، أو المقدم منه، أو أكرم ما فيه، ووجه القوم سيدهم والمقدم فيهم، إذا فوجه التهاني أي أكرمها وأسمهاها.

وقوله **(فَأَهْنِيهِ)** من قولهم هنأت الرجل أهنيته إذا أعطيته، أي أعط هذا الحرز أو النظم القبول منك والإقبال عليه لتنال الغرض منه، وترفق به لتنال طلبك بسهولة، ولا تنفر من الشيء قبل وقوفك على حقيقته، و**(مُتَقَبَّلًا)** حال أي في حال تقبلك إياه، وقد قيل في مدح هذه القصيدة: **(هَذِي الْقَصِيدَةُ بِالْمُرَادِ وَفِيَّ... مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لُقِّبَتْ حِرْزَ الْمُنَى)**.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٧١- **وَنَادَيْتُ أَللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ... أَعِدْنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا**

معنى **(أَللَّهُمَّ)** يا الله، والميم عوض عن حذف حرف النداء، والأصل أنها تبدأ بهمزة وصل ولكن الناظم جاء بهمزة قطع لضرورة الشعر، ثم كرر النداء بقوله **(يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِدْنِي)** أي اعصمني.

و(التَّسْمِيعِ) مصدر سَمَّعَ إذا عمل العمل يريد به السمعة في الناس والشهرة، ومثله رأى بعمله إذا عمله ليراه الناس، يقال فعل ذلك رياء وسمعة، وكلاهما خُلِقَ مذموم مُحِبَطٌ للعمل. كأن الناظم رَحِمَهُ اللهُ لما مدح نظمه بما مدحه به خاف أن يكون في ذلك تسميع فاستعاذ بالله سبحانه منه، حتى لا يحبط عمله ويضيع ثوابه.

و(قَوْلًا وَمَفْعَلًا) مصدران في موضع الحال، أي أعذني حال كوني قائلًا وفاعلًا.

وما أحوج قراء القرآن لترديد هذا الدعاء ونحوه حفاظًا على إخلاصهم، وما أحوجهم لمراجعة نياتهم بين الحين والآخر للتأكد من خلوص عملهم لوجه الله، ولصرف كل هاجس رياء أو سمعة، ففي الحديث القدسي: "أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرْكَهُ".^(١)

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٧٢- إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيْدِي تَمُدُّهَا ... أَجْرَنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرٍ فَأَخْطَلَا

(يَدِي) مفعول لفعل مضمر، أي إليك مددت يدي سائلًا الإعاذة من التسميع والإجارة من الجور، والمقصود بـ(يَدِي) اليد الحقيقية التي تُرفع في الدعاء، و(الْأَيْدِي) هي النعم. وقوله (مِنْكَ الْأَيْدِي تَمُدُّهَا) أي أن النعم الكثيرة -التي هي منك وحدك- هي التي مدَّت يدي، أي هي التي جعلتني أمدُّ يدي إليك طمعًا ورَعَبًا فيما عندك، وإلا فَمِنْ حَقِّي أَنْ لَا أَمُدَّهَا حَيَاءً مِنْ تَقْصِيرِي فِي الْقِيَامِ بِمَا يَجِبُ مِنْ طَاعَتِكَ.

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة (٢٩٨٥).

و(أَجْرِنِي) من الإجارة أي الإعادة، والجَوْر الميل عن الاستقامة ضد العدل، والخَطَل الفساد، يقال خَطَلَ في كلامه أي أتى بكلام فاسد أو فاحش، وخَطَلَ في الرأي أي أخطأ، وخَطَلَ الرَّجُل أي حَمَق، وخَطَلَ في مشيه أي تبختر وتلَوَّى. وقوله (أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرٍ) أي أعذني واعصمني حتى لا أجري بين الناس وأسارع بينهم بالجور، وعند ذلك أكون قد أخطلتُ.

ووالله ما أحوج أهل القراءان لهذا الأمر، إن حامل القراءان يجب أن يكون على صراط مستقيم، لأنه يحمل في جوفه كلام الله، فلا يصح أن يلهو مع اللاهين، ولا أن يعبث مع العابثين، ولا أن يُعرف بين الناس بظلم أو فحش أو فساد أو أمر قبيح.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٧٣- أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا ... وَإِنْ عَثَرْتَ فَهَوَ الْأُمُونُ تَحَمُّلًا

(أَمِينٌ) أي اللهم استجب، وفيه لغتان: مد الهمزة (أَمِينٌ) وهو الأشهر، وقصر الهمزة واختاره الناظم لوزن البيت.

و(أَمْنًا) مفعول به لفعل مضمر، كأنه قال اللهم استجب وهب أَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا، والأَمِينُ هو المؤمن، والسِّرُّ من كل شيء هو أكرمه، يقال هذا سرُّ الأرض أي أفضل موضع فيها، وهو سرُّ في قومه أي من أشرفهم، والباء في (بِسِرِّهَا) بمعنى (على).

و سرُّ الشاطبية -والله أعلم- هو القراءات السبع المتواترة التي بها، ثم يأتي باقي ما في القصيدة من حِكْمٍ ومواعظ وبلاغة وصرف ونحو وغيرها، وهذه يتفاوت شرفها بمقدار خدمتها وارتباطها بالقراءان.

وَالْأَمِينُ بِسِرِّهَا أي ذلك الذي حفظها، واستوعب القراءات المتواترة التي بها، واستوعب ما يلزم هذه القراءات من علوم، فصار عالمًا بما فيها، وبما أن العلم أمانة، إذ فهو مؤتمن على ما تعلمه منها، وعليه أداء هذه الأمانة، وأداء أمانة العلم هو تبليغه للناس وعدم كتمانها.

قال القرطبي في تفسير **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ...﴾** [آل عمران: ١٨٧]: "هذا متصل بذكر اليهود، فإنهم أمروا بالايمان بمحمد ﷺ وبيان أمره، فكتموا نعتَه، فالآية تويخ لهم، ثم مع ذلك هو خبرٌ عامٌّ لهم وغيرهم.

قال الحسن وقتادة: هي في كلِّ من أُوتِيَ عِلْمَ شيءٍ من الكتاب، فمن عِلِمَ شيئاً فليُعلِّمهُ، وإياكم وكتمانَ العلم فإنه هلكتة.... وقال أبو هريرة: لولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ما حدتكم بشيء، ثم تلا هذه الآية **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ...﴾** "اهـ.

إذا فمن تعلَّم هذه القصيدة ثم علَّمها لغيره، فهو **الْأَمِينُ بِسِرِّهَا**، والناظم **رَحِمَهُ اللَّهُ** دعا له بالأمن، والأمن هو الطمأنينة وعدم الخوف، وهو من أجلَّ النعم التي قد يُنعم الله بها على قوم، قال تعالى ممتنًا على قريش: **﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَعَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾** [قريش: ٤]، وزوال الأمن إما ابتلاء وإما عقوبة، قال تعالى **﴿وَلَتَبْلُوكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ﴾** [البقرة: ١٥٥]، وقال **﴿فَكَفَرْتَ بِأَنْعَمَ اللَّهُ فَآذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾** [النحل: ١١٢].

وقوله **(وَإِنْ عَثَرْتَ)** أي وإن وُجد بها زلَّةٌ أو خطأ أو اجتهاد غير صحيح.

و**(الْأَمُونُ)** الناقة القوية المأمونة التي لا تعثر ولا تفتُر، والجمع أُمُن.

والمعنى إن كان في القصيدة زلل أو خطأ فاحتمله كما تتحمل **الْأَمُونُ** الأعباء الثقيلة وتصبر عليها، أي كن بمنزلة هذه الناقة في تحمل ما تراه من زلل أو خطأ، فلا تنفر بل التمس

الأعذار، واعترف بتقصير البشر عن إدراك الكمال، ومن زل في موضع وأصاب في مواضع عديدة فهو على ما أجرى الله تعالى به العادة في حق الأكابر إلا من ثبتت عصمته.
وقوله **(تَحَمَّلًا)** تمييز، أي في تحمله، وهو من باب قولهم هو حاتم جودًا، أي في جوده، وزهير شعرًا، أي في شعره.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ:**

٧٤- **أَقُولُ لِحُرِّ وَالْمُرُوءَةِ مَرُؤُهَا ... لِإِخْوَتِهِ الْمِرْءَاءَةِ ذُو النُّورِ مِكْحَلًا**

شرح الناظم في ذكر بعض الوصايا والآداب، وهذا أمر يجب أن يتحلى به معلّمو القراءان، فالجلسات القرائية يجب أن تكون مطعمة بالآداب والمواعظ، خاصة إذا كانت الجلسات علمية بحثية، كمجالس تعليم أحكام التجويد وجمع القراءات والطرق والأسانيد والتحريرات ونحوها.

في غمار هذه المعلومات الجامدة يجب أن تُزَيَّن الجلسات بما يهذب الروح ويزكي النفس، فيخرج الطالب وقد تشبع عقله بالعلم، ورق قلبه بالمواعظ.

و**(الْحُرُّ)** هو الذي لم يلحقه الرقُّ، وقد قال الناظم **(أَقُولُ لِحُرِّ)**، ثم أَّخَّرَ المَقُول للبيت التالي، واستكمل هذا البيت بجملة اعتراضية هي **(-وَالْمُرُوءَةُ مَرُؤُهَا لِإِخْوَتِهِ الْمِرْءَاءَةِ ذُو النُّورِ مِكْحَلًا-)**، وسبب هذه الجملة الاعتراضية التنبية على سبب قيامه بالنصائح التالية، وهو أن هذه النصائح من باب أن المؤمن مرآة أخيه.

و(المُرْوَةُ) صفة نفسية تحمل الإنسان على الأخذ بحميد الأخلاق وترك رديئها، وهي مما يفرق الإنسان عن الحيوان، وهي مشتقة من لفظ المرء، كالإنسانية من لفظ الإنسان، والمرء والإنسان مترادفان.

و(مَرْوُهَا) أي مرء المروءة، أي الإنسان المتصف بالمروءة.

و(المِرْءَةُ) خبر أول لـ (مَرْوُهَا)، أي أنه مرآة لأخيه، يريه عيوبه ومحاسنه.

و(ذُو الثُّورِ) خبر ثان لـ (مَرْوُهَا)، والمِكْحَلُ هو أداة من زجاج أو معدن يوضع فيها الكحل، والكحل يستعمل إما لتزيين العين الصحيحة، أو لعلاج العين المريضة.

و(مِكْحَلًا) تمييز، كما تقول زيد ذو الجمال وجهًا، أي ذو الوجه الجميل، أي وجهه جميل.

و(ذُو الثُّورِ مِكْحَلًا) أي أن مكحله ذو نور، فشبهه بمن يحمل مكحلاً، وهذا المكحل يلازمه النور، فبمجرد أن يوضع منه على العين المريضة التي فقدت الإبصار، إذا بالنور يعود لهذه العين، وبمجرد أن يوضع منه على العين السليمة تزداد جمالاً وبهاءً وضياءً.

وكذلك الإنسان المتصف بالمروءة إذا رأى عند أخيه عيباً أصلحه بنصائحته وتوجيهاته وكلماته الطيبة وبستره عليه، وإذا رأى عند أخيه شيئاً من المحامد والمحسن أثنى عليها ونشرها فتزيد فضلاً وفائدةً.

فيكون معنى هذه الجملة الاعتراضية أن الإنسان صاحب المروءة يتميز بأمرين:

- الأول: أنه مرآة لأخيه يوضح له عيوبه ومحاسنه.
- الثاني: أنه يصلح العيوب، ويُزَيِّن المحاسن.

قال الناظم رحمه الله:

٧٥- أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِيَابِهِ... يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمَلًا

هذا أول ما يريد الناظم أن يقوله للحُرِّ الذي ذَكَرَهُ في البيت السابق.

وقوله (أَخِي) أي: يا أخي، ناداه بأخوة الإسلام.

وقوله (أَيُّهَا) تكرر للنداء من باب الاستعطف والتودد.

و(أَلْ) في قوله (الْمُجْتَازُ) بمعنى (الذي)، و(مُجْتَازُ) اسم فاعل مقصود به النظم، أي

يا أخي الذي قد اجتاز النظم بآبِهِ.

ولتقريب معنى البيت دعنا نقول:

السلعة الغالية الرائجة لا تمر أمام البيوت، بل يجلس التاجر في متجره ليأتيه المشترون،

أما السلعة الكاسدة الرخيصة فإن أصحابها -خشيّة كسادها- يحملونها ويطوفون بها أمام

البيوت منادين عليها: معي كذا، مَنْ يشتري كذا.

فلا أظن أنك رأيت بائع ذهبٍ أو بائع لحمٍ يطوف في الشوارع بسلعته، لكنك رأيت كثيرًا

من يطوفون في البلاد للنداء على سلع متواضعة.

والناس أمام هؤلاء الباعة الطوافين ما بين مُعْرِضٍ ومُقبِل، ومنهم يقول للبائع كلمة طيبة

ولو جبراً لخاطره، ومنهم من يعيب السلعة إما عن حقٍّ وإما عن حقدٍ.

فالناظم هنا شبه القصيدة بسلعة متواضعة يُخشى كسادها، وتخيل أنه يحملها ويجتاز بها

أمام البيوت، في الشوارع والطرق، ينادي عليها: هذه قصيدتي، هذا نظمي.

ومعنى البيت: يا أيها الأخ الكريم الذي رأى نظمي يمر أمام بابي، وسمع صاحبه ينادي عليه، كئى بذلك عن رؤية النظم في كتاب، أو السماع به، أو نحو ذلك، إذا رأيت هذا النظم غير مُتَنَفَّتٍ إليه، وإذا رأيت الناس قد أعرضوا عنه، فصار كالسلعة الكاسدة، فأجول أنت، أي ائت بالقول الجميل فيه، أي قل فيه كلمة طيبة.

والألف في آخر (أَجْمَلًا) بدل من نون التأكيد الخفيفة، أراد أَجْمَلَنُ، مثل ﴿وَلْيَكُونَا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾، وقد استعمل الناظم ذلك كثيرًا في القصيدة.

وقد رقق الشاطبي خطابه بقوله أخي وبقوله أجمل، وتواضع بجعله نَظْمَه كاسد السوق، ولم يكسد سوقه والحمد لله، بل راجت قصيدته رواجًا، واشتهرت شهرة لم تحصل غيرها من مصنفات هذا الفن، وذلك لأسباب عديدة منها إخلاصه لله، وقوة ألفاظ النظم وسمو معانيه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٧٦- وَظَنَّ بِهِءَ خَيْرًا وَسَامِحَ نَسِيجَهُ ... بِالْأَغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا

النَّسِيجُ هو المنسوج كالثياب ونحوها، ويستعار في بيوت الشعر تشبيهًا لها ببيوت الشعر، وبيوت الشعر هي خيام البدو المصنوعة من شعر الماعز وصوف الضأن ووبر الإبل، وكان أهل البادية يتفننون في تزيينها وحبكها.

وَالْأَغْضَاءُ هو التغافل عن الشيء، و(الْحُسْنَى) تأنيث الأحسن، أي وبالطريقة الحسنی، أو بالكلمة الحسنی، وَالْهَلْهَلُ السخيف النَّسِجُ، فالناظم كَمَا عَبَّرَ عن النظم بالنسيج عَبَّرَ عن عيبه بما يعد عيبًا في النسيج من الثياب.

فبعد أن طلب الناظم من هذا الأخ أن يُجمل القول - في البيت السابق - سرح بذهنه فتخيل أن هذا الأخ تفحص النظم وقلبه يمينًا ويسارًا فتبين له أنه نسج سخيف ضعيف، فيتودد إليه مرة أخرى ويطلب منه حسن الظن بالنظم وبالناظم، والمسامحة المتلبسة بغض الطرف عن الأخطاء، وبالطريقة الحسنى في علاج هذا الخطأ نقدًا كان أو تصويبًا.

ولعلك تلاحظ أن الناظم **رَحِمَهُ اللهُ** يتقلب بين مزاجين مختلفين، فمنذ قليل كان يمدح القصيدة، ويُعلي من شأنها بكلمات غاية في الثقة نحو (٦٧- **أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا ... وَصُعُتْ بِهَا مَا سَاعَ عَذْبًا مُسَلْسَلًا**)، ونحو (٦٩- **وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ**)، ونحو (٧٠- **وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمَنًا ... وَوَجْهَ التَّهَانِي فَأَهْنِهِ مُتَقَبَّلًا**)، ثم هو الآن يخفض من جناحه فيقول (٧٥- **يُنَادِي عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ**)، ويقول (٧٦- **وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا**).

قلتُ: هذا التردد بين هذين الحالين هو صفة أصحاب الأعمال العظيمة، إنهم يمتلكون الثقة الكبيرة والهمة العالية، فيدفعهم ذلك لإنجاز كبير الأعمال، ثم تأتي هذه الحالة من الهدوء والخشية من فشل العمل، فتدفعهم إلى مراجعة العمل جيدًا، والتدقيق في تفاصيله، وطلب العون من أهل الخبرة، وطلب المشورة من أهل الرأي ونحو ذلك.

وهذا أيضًا قريب من صفات المؤمنين، الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة، إن لديهم الهمة الكبيرة لفعل الأعمال العظيمة من جهاد وإنفاق وصيام وقيام ونحوها، ثم تأتي حالة الوجل فيخافون ألا يُقبل منهم، فيدفعهم ذلك لمراجعة الأعمال، وتخليص النوايا، والتأكد من اتباع السُنَّة وعدم الانحراف عن الجادة.

وكم من صاحب همة عالية وثقة في النفس كبيرة، دفعته همته إلى الغرور، وأودت به ثقته إلى الكبر والعجب والبطر، فهلك وأهلك، وضل وأضل، وزل وأزل.



ولقد كان ناظرنا **رَحِمَهُ اللهُ** من أولياء الله الصالحين، ممن يؤتون ما أتوا من أمور الآخرة وقلوبهم وجلة خشية ألا يقبل منهم، ثم انسحبت هذه الصفة على كل إنجازاته، فصار يعمل العمل العظيم ثم يخشى الخطأ والزلل.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٧٧- **وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسْنَيْنِ إِصَابَةً... وَالْآخَرَى اجْتِهَادُ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلًا**

ما زال الناظم مسترسلاً في افتراض أن نظمه ركيك مهلهل، وما زال يخاطب ذلك الأخ الذي اجتاز النظم ببابه، وهنا يلتبس الناظم لنفسه الأعذار، إنه قد اجتهد وعمل ما في وسعه، ومن كان هذا شأنه فإنه بين أمرين كليهما حسن، فإما إصابة، وإما اجتهد خاطئ، وعلى ذلك الأخ أن يسلم بذلك، فإن هذه من سنن الله في كونه.

وَالِإِصَابَةَ مقصود بها سلامة الاجتهاد، والظفرُ بالمقصود.

وقد عبّر عن الاجتهاد الخاطئ بقوله **(اجْتِهَادُ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلًا)**، فقد شبّه هذا الاجتهاد كأنه راعٍ للغنم، يبحث عن أماكن الصوب، أي أماكن نزول المطر حيث العشب والكأ، ولكنه للأسف بعد أن سار رحلته وبذل جهده انتهى به المطاف إلى أرضٍ ماحلة، لا مطر فيها ولا عشب، **والمحل** انقطاع المطر ويؤس الأرض، فماذا عساه أن يفعل وقد أخذ بالأسباب وبذل كل ما يمكن؟! إنه القضاء والقدر، وإنما سنة الله في خلقه.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٧٨- وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا

(كَانَ) هنا ليست ناسخة، وإنما هي تامة بمعنى (حَدَثَ أَوْ وُجِدَ)، أي وإن وُجِدَ خرق في هذا النسيج، والخَرْقُ هو الثقب، وحسَّن ذكر الخرق هنا ما تقدم من لفظ النسيج، وكُنِّي بالخرق عن الخطأ.

وقوله (فَادْرِكُهُ) أي فتداركُه، أي عليك أن تتلافاه بفضلته من الرفق والأناة، وَفَضْلَةٌ الشيء هي ما تبقى منه، ويقصد هنا قطعة القماش التي تبقى بعد حياكة الثوب، فإنها غالبًا تستعمل لترقيع العيوب في الثياب البالية، كأنه لما شَبَّه القصيدة بالنسيج، وتخيل أن هذا النسيج به خرق، دعا لترقيع هذا الثقب بقطعة من الحِلْمِ.

وليصلح الخرق من جاد مَقُولُهُ وهو لسانه، ونصب (مَقُولًا) على التمييز، وجودة اللسان كناية عن جودة القول به، وكناية عن الرسوخ في العلم.

وهذا القيد منه رَحْمَةُ اللهِ غاية في الحكمة، نعم إنه يتوقع أن يوجد في القصيدة أخطاء لأنها عمل بشري، وصاحبها ليس معصومًا، ولكن ليس لأي أحد أن يستدرك على القصيدة، ولا أن يصوب ما بداله أنه خطأ، إن هذا الاستدراك والتصويب مسموح به لمن (جَادَ مَقُولًا)، مسموح به للراسخين في العلم فقط، مسموح به لمن بلغ درجة الاجتهاد وفهم الأصل واستنبط المراد، فليست القصيدة كلاً مباحاً لكل ضعيف علمٍ مبتدئٍ ليعمل فيها بضاعته المزجاة.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٧٩- وَقَلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِثَامُ وَرَوْحُهُ... لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَا

(صَادِقًا) حال، أو أراد: وقل قولاً صادقاً، وقد نظم الشيخ في هذا البيت مثلاً مشهوراً وهو: لولا الوثام لهلك الأنام.

وما زال رَحِمَهُ اللهُ يُسدي بعض النصائح لأهل القراءان، وأظنه في هذا البيت يخاطب كل من يقرأ القصيدة وليس ذلك الأخ المخاطب في البيت السابق فقط.

و(الْوِثَامُ) هو الموافقة والانسجام في العشرة والود ونحوهما، يقال تواءم الغناء إذا توافقت ألحانه وتناسقت أصواته، والوثام في العشرة نبذ للشقاق، وتقليل للخلاف، يعني أن يدنو الأعلى، ويرتفع الأدنى، ويتنازل الكل، وأن يقترب أصحاب الأطراف من الوسط، فيلتقي الكل في منطقة وسطى، لا تشاحن فيها ولا تباغض، ولا قوي طاغ على ضعيف، ولا ضعيف حائق على قوي.

أما إذا تمادى كل في واديه، فلن يكون من الأعلى إلا الكبر والغرور، ولا من الأدنى إلا الذل والمهانة والحقد والحسد، ولا من أصحاب أقصى الأطراف إلا الشقاق والجفاء، وهنا تكون الهلكة، وما أجمل قوله رَحِمَهُ اللهُ: "لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ: لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ".^(١)

(١) أخرجه مسلم (٤٦٥٠) باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله.

وقول الناظم (وَرُوْحُهُ) أي وروح الوثام، أراد الحياة التي تحصل بسببه، لأنه سبب لبقاء الناس وتوادهم، و**طَاحَ** بمعنى هلك، و(الأنام) الإنس، وقيل الإنس والجن، وقيل كل ذي روح، و(القلا) البُغض، أي لهلك الناس في الاختلاف والتباغض.

وما أحكمه **رَضِيَ اللهُ** حين نصح أهل القراءان بهذه النصيحة، لأن غيرَ أهل القراءان على قرآنهم قد تدفع البعض لتعنيف الآخر قبل الثبوت، وما أمر عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام **رَضِيَ اللهُ** ببعيد.

وهذا الأمر هو ما دفع حذيفة ابن اليمان **رَضِيَ اللهُ** لأن يعود من أرمينية (شمال إيران) إلى المدينة المنورة، وذلك حين سمع اختلاف المسلمين في القراءة، وأن كل فريق يقول للآخر: قراءتي خير من قراءتك!، فعاد حذيفة لعثمان **رَضِيَ اللهُ** قائلاً: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القراءان اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل، فدفع ذلك عثمان لبدء رحلة نسخ المصاحف لجمع الأمة عليها.

حتى بعد أن توحدت الأمة على المصاحف العثمانية استمرت كثير من الخلافات في أوجه القراءات، وأخذ كل أهل مصرٍ يقرؤون على حرف، فهؤلاء على حرف نافع، وهؤلاء على حرف ابن كثير، وهكذا، ثم تعددت الكتب المقروءة بمصمّنها، فأهل مصر يقرؤون بمضمن كتاب العنوان، وأهل المغرب بمضمن التيسير، وهكذا، فكان لا بد من هذه الوصية الجامعة بالتوافق والانسجام والتواد وتقريب وجهات النظر، وتقليل مساحات الاختلاف.

ولا أبالغ إن قلت بحاجتنا لهذه الوصية في هذا العصر مع انتشار الخلاف حول التحريرات وكيفيات الإقراء والتحمل والتساهل والتشدد ونحو ذلك، والله أعلم.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٨٠- وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعِيبٌ ... تُحَضِّرُ حِطَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغَسَّلًا

(سَالِمًا) حال، و(صَدْرًا) تمييز، أي سالمًا صدرك من كلِّ حُلُقٍ رديء.

وَالْغَيْبَةُ ذكر الإنسان في غَيْبَتِهِ^(١) بما يكره سماعه لا لمصلحة دينية، وقوله (فَعِيبٌ) أي لا تحضر مع المغتائبين، ولا تصنع إليهم فتكون في حكمهم، وإنما اعتنى بذكر الْغَيْبَةِ من بين الأخلاق المذمومة لعلبتها على أهل العلم، ومنه قيل: الْغَيْبَةُ فاكهة القراء، وقال بِشْرُ بن الحارث: هَلَكَ القراء في هاتين الخصلتين: الْغَيْبَةُ والعُجْبُ.

وقوله (تُحَضِّرُ) من الحضور الذي هو ضد الغياب، وَالْحِطَارُ جمع الحظيرة تُعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح، فهي مكان آمن ومأوى مطمئن، وَحَظِيرَةُ الْقُدْسِ كناية عن الجنة، وَالْقُدْسُ معناها الطهر، وإنما أطلقت حَظِيرَةَ الْقُدْسِ على الجنة لأنها المكان الآمن والمُطَهَّر الذي يأوي إليه المؤمنون، حيث لا مجال للقلق والخوف والدنس والأقذار فيها.

و(أَنْقَى مُغَسَّلًا) حالان، أي نقيًا من الذنوب مُغَسَّلًا منها.

والمعنى: فكن سالم الصدر، نظيف القلب عن الأمراض المعنوية، ولا تُحَضِّرْ مجالس الغيبة، ولا تشارك فيها، يحضرك الله حطار القدس، مع الأبرار المنقيين من الذنوب، المطهرين من العيوب.

(١) الْغَيْبَةُ بكسر الغين من الاغتيال، اغتاب يغتاب غيبة، وَالْغَيْبَةُ بفتح الغين من الغياب، غاب يغيب غيبة.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٨١- وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مِنْ لَكَ بِالتِّي ... كَقَبْضٍ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ

لعله **رَحِمَهُ اللهُ** يقصد قول النبي **رَحِمَهُ اللهُ**: "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ".^(١)، وقوله **رَحِمَهُ اللهُ** لأصحابه: "إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ".^(٢)

نعم إنه زمان الصبر لقلة من يعين على الطاعة، ولغربة من يتمسك بدينه، ولانتشار المحفزات على المعاصي والمثبطات عن الطاعات، فصار الصبر ضرورة لكل ملتزم. ثم ذكر الناظم أن الصبر المطلوب في هذا الزمان ليس كأي صبر، بل إنه كصبر ذلك الإنسان الذي وُضع الجمر المتقدم في يده، ثم أمر أن يقبض عليه، إنه يتألم وإن قلبه ليكاد ينخلع من شدة ذلك العذاب، وإنه ليقبض تارة ويرخي تارة، وما يدفعه إلى الاستمرار في هذا القبض إلا ثوابٌ يرجوه أو عذابٌ يخشاه.

وقول: **مَنْ لَكَ بِكَذَا** جملة استفهامية تستعمل فيما يستبعد وقوعه، وتفيد التمني والرجاء غالبًا، وكأنه **رَحِمَهُ اللهُ** يناشدك فيقول: إنك محتاج للصبر الشديد، وإني لأعلم أنه صبر كصبر القابض على الجمر، وأعلم أن القبض على الجمر يكاد يستحيل، وكذلك الصبر المطلق يكاد يستحيل، فسدد وقارب، وابدأ القبض على دينك، فإن صرت قابضًا فاحمد الله وسله العون، وإن أرخيت قبضتك فعدّ وأحكم القبضة من جديد، لعلك تنجو من عذاب يوم القيامة الذي هو بلا شك أشد من القبض على الجمر، فتفوز بالنعيم الذي ينسبك مرارة ذلك القبض مع أول غمسة فيه.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥٨).

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٦٠).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٨٢- وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ ... سَحَابُهَا بِالذَّمْعِ دِيمًا وَهَطًّا

٨٣- وَلَكِنَّهَا عَنِ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحَطُهَا ... فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبَهْلًا

البكاء من خشية الله صفة من صفات أهل القرآن قُرَاءً ومستمعين، لقوله سبحانه ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (١٦) قُلْ ءَامِنُوا بِهِ ءَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿١٩﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٩]، ولقوله سبحانه ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مریم: ٨٥].

ومعلوم أن البكاء يصاحبه الدموع، لذا يعبر بأحدهما عن الآخر.

وإذا كان الإبصار هو أشهر وظائف العين، فإن الناظم هنا نبه على وظيفة أكبر للعين، ألا وهي بذل الدموع بكاءً من خشية الله، وهذه هي المساعدة الحقيقية التي يجب أن تقدمها العين لصاحبها، فإن الإنسان إذا ذهب نور عينه سيجد من يأخذ بيده إلى هنا وهناك، أما إن قحطت العين وقُلَّ بكاؤها فلن تجد من يبكي نيابة عنها.

ومعنى **تَوَكَّفَتْ** أي تقطر وتتصبب وتسيل، و**(سَحَابُهَا)** أي مدامعها وهي الخلايا التي تفرز الدموع، و**(دِيمًا)** جمع ديمة أي المطر الدائم، ويقال: ديمة حياتك أي عادتك التي لا تنفك منك، و**(هَطًّا)** جمع هاطلة أي المطر المتتابع كبير القطرات.

ومعنى البيت الأول أن المساعدة الحقيقية التي يجب أن تقدمها العين لصاحبها، هي أن تسيل دائماً بالدموع الغزيرة بكاءً من خشية الله، وما أجدر أهل القرآن بذلك.

وأما قوله **(وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا)** فكأنه **رَحِمَ اللَّهُ** نظر إلى حاله وحال من حوله، فوجد أن أعينهم لا تفيض من الدمع، فشخص سبب هذا **القحط** (أي الجفاف والجذب) بأنه ناتج عن قسوة القلوب.

و**(ضَيْعَةُ الْأَعْمَارِ)** مفعول لفعل مضمر، والمنادى محذوف، أي يا قوم احذروا ضيعة الأعمار، فإنه **رَحِمَ اللَّهُ** لما رأى قحط العيون، وعلم أنه سببها قسوة القلوب، نادى على الناس أن يرجعوا لربهم خاشعاً قلوبهم، فإن الأعمار تضيع في ما لا فائدة منه.

أو يكون نادى **(ضَيْعَةُ الْأَعْمَارِ)** على معنى التلهف والتأسف نحو **﴿يَحْسَرَتْنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾** [الأنعام: ٣١]، وقوله **(تَمْشَى)** حال من الأعمار، أي تمر وتذهب باطلة ضائعة يقال لكل فارغ **سَبَهَلَل**، وجاء فلان **سَبَهَلَل** أي غير محمود المجيء، أي جاء وذهب في غير شيء.

قال تعالى **﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾** [الحديد: ١٦].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٨٤- بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَحَدَهُ ... وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شِرْبًا وَمَغْسَلًا

٨٥- وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ ... بِكُلِّ عَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلًا

(بِنَفْسِي) أي أفدي بنفسي، وهذا يسمّى أسلوب التفدية، وله أكثر من صيغة نحو فداك أبي وأمي، وفداك نفسي، والأصل أن يكون على سبيل المجاز لا الحقيقة، ومنه قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "أَرَمَ سَعْدُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي".^(١) وهو أسلوب غرضه الحث والتشجيع كما في هذا الحديث، ويكون غرضه التعظيم والتبجيل كما في قول أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للنبي ﷺ: "فَدَيْنَاكَ بِأَبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا"^(٢).

ومعنى (اسْتَهْدَى) طَلَبَ الهداية، أي سلك الطريق المستقيم الموصل إلى الله تعالى، والهاء في (وَحَدَهُ) لله ﷻ، أو تعود على المستهدى، فمعناه على الأول أنه مخلص لله في استهدائه لا يريد إلا الله، وعلى الثاني هو منفرد في ذلك لأنه في زمان خمولى الحق وعلو الباطل.

والشُّرْبُ النصيب، أي إذا اقتسم الناس حظوظهم كان القرآن العزيز حظه، فيكون القرآن العزيز له (شِرْبًا) يَرْتَوِي منه، و(وَمَغْسَلًا) يتطهر به من الذنوب بدوام تلاوته والعمل بما فيه والتلذذ بمناجاة مُنْزِلِهِ به في ظلام الليل، فَمَغْسَلًا اسم مكان على التجوز أو مصدر على معنى ذي غسل.

(٢) صحيح البخاري (٣٩٠٤).

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٥٥).

فالناظم هنا يحث ويشجع ويعظم وييجل كل من سلك الطريق إلى الله، خاصة إذا كان ذلك الاستهداء عن طريق القرآن الكريم، حفظاً وفهماً وعملاً وتعليمًا.

و (طَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ) أي طابت له الأرض التي تحمله لِمَا عنده من الانسراح بسبب صلاح حاله مع الله تعالى، وكُنِيَ بقوله (فَتَفَتَّتْ بِكُلِّ عَيْبِرٍ) عن ثناء أهلها عليه واغبتابهم به، والعَيْبِرُ الزعفران، وقيل أخلاط من الطَّيِّب تُجمع بالزعفران، ومعنى (تَفَتَّتْ) أي تشققت.

أو يكون المعنى أن الأرض زكت وكثر خيرها بسبب هذا المستهدي، الذي يتلو آيات الله آناء الليل وأطراف النهار ويعمل بما فيها.

وقيل الهاء في (أَرْضُهُ) للقرآن العزيز، استعار للقرآن العزيز أرضًا، كأن القارئ - حين يقرؤه ويتدبر معانيه - كالمسالك في أرض تفتتت بكل عيبير، يشير إلى كثرة الفوائد الحاصلة له بذلك علمًا وعملاً.

ومعنى (مُخْضَصًا) أي مُبْتَلًا، وهو تعبير بليغ، فكأن هذا القارئ الذي يشرب من القرآن ويغتسل منه، كأنه صار مبلولًا، تتساقط منه القطرات في غُدُوِّه ورواحه، فإذا بالأرض التي يمشي عليها ترتوي بهذه القطرات، وإذا بها قد اهتزت وربت، وتفتتت منها أطيب الثمار.

* * *



قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٨٦- فَطُوبَى لَهٗ وَالشَّوْقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ ... وَزَنْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعِلًا

(طُوبَى لَهٗ) خبر أو دعاء، والطُّوبَى هي الغبطة والسعادة والخير الدائم في الدنيا، وهي في الآخرة كل مستطاب في الجنة من نعيم لا يزول وبقاء لا يفنى، والواو في (وَالشَّوْقُ) للحال، أي (طُوبَى لَهٗ) في هذه الحالة.

وَالهَمُّ هنا الإرادة، أي أن الشوق إلى ثواب الله العظيم والنظر إلى وجهه الكريم يثير إرادته ويوقظها ويحركها كلما أنس منها فتورًا أو غفلة.

و(الْأَسَى) الحزن، وَالزُّنْدُ الحَجَرُ الذي يقدح به النار، و(يَهْتَاجُ) أي يثور، كأن الزند تحرك من موضعه ليحتك بحجرٍ آخر، فيخرج منه شرر يُشعل القلب أسفًا على ما ضاع من العمر تفریطًا بلا فائدة، وقوله (زَنْدُ الْأَسَى) من باب إضافة المشبه للمشبه به - كقولك (بحر الأمل) - فقد شبه الحزن بالحجر الذي توقد به النار كناية عن شدته.

وخلاصة هذا البيت أن الناظم يخبر أو يدعو بالخير لقارئ القرآن الذي هو دائر بين جناحي الرجاء والخوف، حين يتذكر ثواب الله تثور همته للاجتهاد طمعًا فيما عند الله من خير، وحين يتذكر تفریطه في حق الله يحزن حزنًا شديدًا ويحترق قلبه خوفًا ووجلًا من لقاء الله، فيدعوه ذلك لمزيد من العمل لتعويض ما فات.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٨٧- هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ ... قَرِيْبًا غَرِيْبًا مُسْتَمَالًا مُؤْمَلًا

(الْمُجْتَبَى) المختار، وفي (يَغْدُو) وجهان: أحدهما أنها من غدا يغدو إذا مرَّ، أي أنه يمرُّ بالناس متصفًا بهذه الصفات الجليلة المذكورة، وهو باينٌ منهم مفارقٌ لهم بقلبه، أي يمرُّ بهم مرورًا غير مزاحم لهم على الدنيا ولا مكاثِرٍ لهم.

والثاني أنه من غدا بمعنى صار التي من أخوات كان، و(عَلَى النَّاسِ) خبرها، أي رفع الله تعالى منزلته على الناس، و(قَرِيْبًا غَرِيْبًا مُسْتَمَالًا مُؤْمَلًا) أخبار بعد أخبار، أو أحوال.

والمراد بقرْبِهِ تواضعه، أو هو قريب من الله تعالى قرب الرحمة والطاعة، وهو غَرِيْبٌ في طريقته ومذهبه لقلّة السالكين دربه، لأنه كالقابض على الجمر، و(مُسْتَمَالًا) أي يطلب منه مَنْ يعرفُ حاله الميلَ إليه والإقبالَ عليه، ويؤمّل عند نزول الشدائد كشفها بدعائه وبركته، أي من جملة صفاته أن يكون مطلوبًا للناس لا طالبًا لهم بل ينفر منهم بجهد.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٨٨- يَعُْدُّ جَمِيْعَ النَّاسِ مَوْلَى لِأَنَّهُمْ ... عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ يُجْرُونَ أَفْعَالًا

(يَعُْدُّ) بمعنى يعتقد ويحسب، وفي (مَوْلَى) وجهان:

أولهما أنه يَعُْدُّ كل واحد من الناس عبدًا مأمورًا مقهورًا لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، فلا يريجوهم، ولا يخافهم، بل يكون اعتماده واتفاله على خالقه سبحانه.



وثانيهما أن (مَوْلَى) بمعنى سيِّدًا، فلا يحتقر أحدًا منهم، بل يتواضع لكبيرهم وصغيرهم، لجواز أن يكون خيرًا منه، فإن النظر إلى الخاتمة، وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ"^(١).

فعلى الأول وصفه بالتوكل وقطع طمعه عن الخلق، وعلى الثاني وصفه بالتواضع وصيانة نفسه عن الكبر والعجب ونحوهما.

وقوله (لِإِنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَالًا) أي أن أفعال الناس تجري على ما سبق به القضاء، فالسيِّد سيِّدٌ بقضاء الله، والعبد عبدٌ بقضاء الله، والنعمة والضرر بقضاء الله.

* * *

قال الناظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٨٩- يَرَى نَفْسَهُ بِالدَّمِّ أَوْلَى لِإِنَّهَا ... عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا

أي لا يشغل نفسه بعيب الناس وذمهم، ويرى ذمه لنفسه أولى، لأنه يعلم منها ما لا يعلمه من غيرها، أو يرى نفسه مقصرة بالنسبة إلى غيره ممن سبقه من المجتهدين فيذمها لذلك. وقوله (عَلَى الْمَجْدِ) أي على تحصيل الشرف، يصفها بالتقصير.

والصَّبْرُ هو الشيء المُرُّ الذي يضرب بمرارته المثل، و(الْأَلَا) هو شجر حسن المنظر مر الطعم، وقوله (لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا) أي من مثل الصبر والألا، وهو كناية عن تكبد المشاق من سهر وسفر وجهد وكد في سبيل تحصيل المجد من عبادات وعلوم ونحوها.

* * *

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري (٦٦٠٧) كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٠- وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ ... وَمَا يَأْتِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَدِّلاً

الله سبحانه وتعالى لم يخلق شيئاً عبثاً، حتى المخلوقات التي قد تبدو مستحقرة، أو قد يحكم الشرع نفسه بنجاستها أو تحريم أكلها كالكلب ونحوه، وإنما هي مخلوقات خلقها الله لحكمة قد نعلمها أو لا نعلمها.

والكلب وإن كان نجساً مستحقراً إلا أن العادة جرت بأن يُضرب به المثل في الوفاء والإخلاص والنصح لأصحابه، ومن اللطائف أن أبا بكر محمد بن خلف المرزبان قد صنف كتاباً ذكر فيه أشياء مما وُصفت الكلاب ومُدحت به، سماه (فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب).

والناظم في هذا البيت قد أشار إلى ما رُوي عن وَهْب بن مُنْبِه أنه قال: "أوصى راهب رجلاً فقال: انصح لله، حتى تكون كنصح الكلب لأهله، فإنهم يجيعونه ويضربونه، ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحاً".

والبيت يحتمل معنيين:

- **الأول:** كن مع الناس كالكلب مع أهله، فلا يحملك ما ترى من تقصير الناس في حقك على ترك نصحهم وتعليمهم، وهذه نصيحة طيبة لأهل القراءان لما نراه من بخس حقوقهم، فالبعض قد ينفق كثيراً على ملذات الدنيا، أو على العلوم الدنيوية، فإذا أتى لمعلم القراءان أمسك خشية الإنفاق، ولما نراه من إهمال الناس لهم، فترى القارئ المقرئ المعلم يُقدِّم عليه أهل الدنيا من ذوي المناصب والأموال، فالنصيحة تقول لرجل القراءان: أنت تتعامل مع الله، فلا تحزن إن أخروك، ولا تبتئس إن منعوك.

• **الثاني:** الكلب مع سيده يخلص له مهما صدر من سيده تجاهه، كذلك أنت مع الله، مهما ابتلاك الله، فلا تقصر في طاعته، ولا في الإخلاص له، فإنما الدنيا دار بلاء، وجزاؤك الكبير في دار كرامته تعالى، فإن الله ﷻ لا يتبلي عبده في هذه الحياة بفقر أو مرض إلا ليكفر ذنبه، أو يرفع في الآخرة درجته.

و(يُقْصِيهِ) أي يبعده، و(يَأْتِلِي) أي يقصر، و(مُتَبَدِّلًا) حال، أي كن مبتدلاً كالكلب، والتَّبَدُّلُ بذل ما في الوسع في تحقيق الشيء وعدم التهاون فيه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩١- لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَبْقِي ... جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلَا

أي نرجو من الله تعالى إن قبلنا هذه الوصايا وعمِلنا بها أن يَقِينَا جميع مكاره الدنيا والآخرة، و(هُوَلَا) حال، وهو جمع هائل، يقال هالني أي أفرغني، فهو هائل أي مفرغ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٢- وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ ... شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فِيمَحَلَا

(يَجْعَلُنَا) معطوف على (يَبْقِي)، و(إِذْ) للتعليل، ومثلها في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩].

والمعنى: ولعله سبحانه يجعلنا ممن يكون القرآن شفيعاً لهم لأنهم لم ينسوه حفظاً له وعملاً بما فيه.

وهذا وإن كان دعاءً إلا أن فيه معنى النصيحة لأهل القرآن بتعاوده حفظاً وعملاً، لأن القرآن إذا أهمل يَمَحُلُ بصاحبه.

يقال مَحَلَّ به إذا سعى به إلى سلطان ونحوه وبلغ أفعاله القبيحة، مثل وَشَى به ومكر به. وقد روى أبو عبيد في فضائل القرآن أنه شافع مشفَع، وماحلُّ مصدَّق، من شفَع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محلَّ به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه. فالحاصل أن للقرآن يوم القيامة حالتين، إحداهما الشفاعة لمن قرأه ولم ينس العمل به، والثانية الشكاية لمن نسيه أي تركه متهاوناً به ولم يعمل بما فيه، ولا يبعد أن يكون من تهاون به حتى نسي تلاوته كذلك، والله أعلم.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٣- وَبِاللهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي ... وَمَالِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً

(حَوْلِي) أي تحولي من أمر إلى أمر، والاعتصام هو الامتناع من كل ما يشين، أي أن ذلك كله بيد الله، لا يحصل إلا بمعونته ومشيئته، وقد نظم في هذا البيت جملة (لا حول ولا قوة إلا بالله) وزاد عليها الاعتصام.

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن قيس: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟، فقال: بلى، فقال رسول الله ﷺ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله. (١).

قال ابن مسعود في تفسيرها: لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله.

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري (٦٤٠٩) كتاب الدعوات، باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله.



و(مُتَجَلِّلاً) حال بمعنى متغطياً، أي ومالي ما أعتمد عليه إلا ما قد جللني به من ستره في الدنيا، فأنا أرجو مثل ذلك في الآخرة، أي ومالي إلا ستره في حال كوني متغطياً به.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٤- فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي ... عَلَيْكَ اعْتِمَادِي صَارِعًا مُتَوَكِّلًا

(حَسْبِي) أي كافيي، والْعُدَّةُ هو ما يعد لدفع الحوادث، والصَّارِعُ هو الذليل، والمُتَوَكِّلُ المظهر للعجز معتمداً على من يتوكل عليه، وقد نظم في هذا البيت (حسبي الله ونعم الوكيل). ومعنى البيت يا مدبر أمري أنت كافيي في كل مهمة، وعدتي في كل مُلِمَّة، وعليك -لا على غيرك- اعتمادي، وإليك استنادي، حال كوني متضرعاً إليك، ذليلاً بين يديك، مفوضاً جميع أموري إليك، والله تعالى أعلم.

تم شرح خطبة الكتاب بفضل الله ﷻ.

والحمد لله رب العالمين

* * *

باب الاستعاذة

الاستعاذة: طلب العوذ، والعوذ الملجأ، وطلب العوذ أي طلب اللجوء والاعتصام، ولفظ الاستعاذة خبر بمعنى الدعاء، أي اللهم أعذني، وهي ليست من القرآن بإجماع العلماء.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٩٥- إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ ... جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجَلًا

(إِذَا) أداة شرط، و(مَا) زائدة للتوكيد، و(الدَّهْرَ) ظرف زمان منصوب، أي في أي وقت، و(فَاسْتَعِذْ) جواب الشرط، (جِهَارًا) حال، أي حال كونك مجاهرًا بالاستعاذة، أو نعت مصدر محذوف أي فاستعذ تعوذًا ذا جهار، و(مُسْجَلًا) نعت مصدر محذوف أي تعوذًا مطلقًا لجميع القراء في جميع القراءان.

والمعنى: إذا أردت قراءة القرآن في أي وقت، فتعوذ في ابتداء قراءتك تعوذًا مجهورًا، وذلك لكل القراء في كل القراءان، لا يختص ذلك بقارئ دون غيره، ولا بسورة ولا بحزب ولا بآية دون غيرها، وهذا بخلاف البسمة على ما سيأتي.

وقول الناظم (جِهَارًا) هو إطلاق يحتاج لتقييد، فقد اتفق المحققون على أن الجهر يستحب في مواضع، والإخفاء يستحب في مواضع، وسيأتي التنبيه على ذلك آخر الباب.

وقوله (أَرَدْتَ) فيه إشارة للمذهب الراجح في وقت الاستعاذة، فلقد شد قوم وقالوا بأن الاستعاذة تكون بعد الفراغ من القراءة، وذلك على ظاهر قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨]، وقالوا بأن الفاء للتعقيب والترتيب، ولكن الجمهور قالوا بأن ذلك على حذف الإرادة للعلم بها، والتقدير: فإذا أَرَدْتَ قراءة القرآن فاستعذ، وعليه فلا استعاذة تكون أول القراءة.



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٦- عَلَى مَا آتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدُ ... لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجَهَّلاً

أي استعذ معتمداً على ما أتى في سورة النحل دليلاً ولفظاً، يقصد قوله سبحانه وتعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وهذا اللفظ هو أدنى الكمال في هذا الأمر، ولو نقص منه بأن قال: أعوذ بالله من الشيطان، ولم يقل: الرجيم، كان مستعيذاً ولم يكن آتياً باللفظ الكامل في ذلك.

و(يُسْرًا) أي سهلاً مُيسراً، وتيسره قلته كلماته، فهو أيسر لفظاً من غيره على ما سنذكره.

وقوله (تَنْزِيهَا) مفعول به ثانٍ، أي أنك إن تزد لفظ الاستعاذة تنزيهاً، أي تضيف لفظاً يدل على التنزيه، يريد بذلك أن تذكر صفة من صفات الله تعالى تشي عليه بها نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم)، أو (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم).

وقوله (فَلَسْتَ مُجَهَّلاً) أي لست منسوباً إلى الجهل، لأن ذلك كله صواب مروئي، وليس في الكتاب ولا في السنة الثابتة ما يرُدُّ ذلك.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٩٧- وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ ... وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلًا

أي وقد ذكر جماعة من المصنفين في علم القراءات أخبارًا بأن رسول الله ﷺ لم يزد في لفظ الاستعاذة على ما أتى في النحل، يقصد: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**.

وقوله **(وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ)** إشارة إلى ضعف هذه الأخبار وعدم صحتها، بل إن مما صحَّ أنه زاد في اللفظ، ومن ذلك ما رُوي أنه **ﷺ** كان إذا قام من الليل يقول: "أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ" (١).

وقوله **(لَمْ يُبْقِ مُجْمَلًا)** أي لو كانت هذه الأخبار صحيحة لزال الإجمال في الآية، وذلك أن آية النحل لا تقتضي إلا طلب أن يستعيذ القارئ بالله من الشيطان الرجيم، فبأي لفظ فعل المخاطب فقد حصل المقصود.

فلو كانت هذه الأخبار صحيحة لقيدت ما أجمل في الآية، ولأخذنا به على سبيل الاستحباب على الأقل، وبما أن هذه الأحاديث ضعيفة، فالأمر يبقى على إجماله.

ومما ينبغي التنبيه له أن الأمر في الآية الكريمة للندب على ما ذهب إليه جماهير العلماء من السلف والخلف.

(١) رواه أحمد (٣٨٣٠)، والترمذي في الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢).



قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٨- وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأُصُولِ فُرُوعُهُ ... فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا

ضمير (وَفِيهِ) يعود على التعوذ، و(مَقَالٌ) أي قَوْل، وَبَاسِقٌ الشجر الطويل المرتفع، وَالْمُظَلَّلُ ما له ظل لكثرة ورقه.

والمعنى أن في التعوذ قولاً كثيراً، وكلاماً طويلاً ذليلاً، ممتد النسق، انتشرت فروعها في أصول الفقه، وأصول الحديث، وأصول القراءات.

فأما أصول الفقه: فيبحث فيها عن التعوذ من حيث إن الأمر به في الآية هل هو للوجوب أو للندب؟ وهل الآية واضحة الدلالة فيتعين لفظها أم مجملة فيصلح كل لفظ يدل على التعوذ؟

وأما أصول الحديث: فيبحث فيها عن درجة الأحاديث الدالة على التعوذ، وعن سندها وحال روايتها.

وأما أصول القراءات مثل «الكامل» للإمام الهُدَلِي، و«الإيضاح» للأهوَازِي، فيبحث فيها عن التعوذ من حيث الجهر به والإخفاء، ومن حيث الوقف عليه أو وصله بما بعده ونحو ذلك.

وقوله (فَلَا تَعُدُّ مِنْهَا بَاسِقًا وَمُظَلَّلًا) أي فارجع إلى هذه الأصول، وأمعن النظر فيها، ولا تتجاوز منها القول الذي تعضده الأدلة، وتؤازره البراهين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٩٩- وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلُ أَبَاهُ وَعَاتِنَا ... وَكَمْ مِنْ فِتْيٍ كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا

الفاء في كلمة (فَضْلُ) رمز لحمزة، والهمزة في كلمة (أَبَاهُ) رمز لنافع، وهذان أول الرموز المستخدمة في القصيدة، والواو في كلمة (وَعَاتِنَا) فاصلة كما فهمنا في المقدمة. وقوله (وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلُ أَبَاهُ وَعَاتِنَا) أي رُوي إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع، أي الإسرار به مطلقًا.

وتظهر هنا فائدة تحسُن الإشارة إليها، وهي أن الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ حين يأتي بالرمز في أول الكلمة، فإنه أحيانًا يأتي بكلمات تنفيذ قوة القراءة واختياره لها، وأحيانًا يأتي بكلمات تنفيذ ضعف القراءة وعدم اختياره لها.

فمثلاً حين تكلم عن حركة العين في كلمة ﴿فَنِعَمًا﴾ قال: (٥٣٦- وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَى)، فانظر إلى قوة جملة: (صِيغَ بِهِ حُلَى)، أي أن هذا الوجه كالذهب الذي تصاغ به الزينة، وذلك دليل على قوة هذا الحكم، واختيار الناظم له.

أما هنا فقال (٩٩- وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلُ أَبَاهُ وَعَاتِنَا)، فانظر إليه وهو يشير لضعف هذا الوجه، وأن الوعاة من المقرئين قد رفضوا هذا الحكم القائل بإخفاء الاستعاذة رغم أنه مروى عن نافع وحمزة.

ولقد أشار الشاطبي في أول الباب أيضًا إلى رفضه هذا الوجه، وأنه يختار الجهر بالاستعاذة، وذلك عند قوله (٩٥- إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ ... جَهَارًا).



ولقد أخذ البعض على الشاطبي أنه أطلق كلمة (جَهَّارًا) ولم يقيدها، وأن الصواب هو الإسرار بالاستعاذة في مواضع والجهر بها في مواضع.

قلتُ: لعل الناظم حين قال (جَهَّارًا) كان يقصد معاكسة المذهب القائل بالإخفاء، والإعلان بأن اختياره هو المذهب الذي يحتوي على الجهر، ثم ترك بيان مواضع الجهر ومواضع الإسرار نظرًا لوضوحها وشهرتها.

وقوله (فَصُلُّ) يحتمل وجهين:

- أحدهما أنه فصل من فصول القراءة وباب من أبوابها كرهه مشايخنا وحفاظنا أي ردُّوه ولم يأخذوا به، وَالْوَعَاءُ جمع وع كقاضي وقضاة، يقال وَعَاهُ أي حَفِظَهُ.
- والثاني أن يكون أشار بقوله (فَصُلُّ) إلى بيان حكمة إخفاء التعوذ، وهو الفصل بين ما هو من القرآن وغيره، أي نُسِرُّ بالاستعاذة لأنها ليست من القرآن، ونجهر بالقرآن، وإنما أبى الإخفاء الوعاء لأن الجهر به إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية إيدانًا بالدخول في نسك الحج، وتكبيرات العيد إيدانًا بقرب صلاة العيد.

ومن فوائد الجهر أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفي التعوذ فإن السامع بالقراءة لن يصغي إليها إلا بعد أن يفوته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء، لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة.

ثم أشار بقوله (وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا) إلى أن جماعة من المصنفين الأقوياء في هذا العلم اختاروا الإخفاء وقرروه واحتجوا له وأعملوا فكرهم في تصحيحه،

وذكر منهم المقرئ المفسر المهدي، وهو أبو العباس أحمد بن عمار، منسوب إلى المهديّة من تونس.

ومن المحققين من قال بأن هذا البيت ليس فيه رموز لأحد، وبأن قوله **(وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلُ آبَاهُ وَعُاتِنَا)**، هو بيان لأحد الأوجه الشاذة غير المقروء بها، كما سينص في كثير من الأبيات عن مذاهب في القراءات غير معمول بها، من باب التنبيه والتأكيد على تركها. وفي نهاية الباب يحسن أن نشير إلى المواطن التي يستحب فيها إخفاء التعوذ، والمواطن التي يستحب فيها الجهر به.

فمواطن الإخفاء:

- إذا كان القارئ يقرأ سرًّا، سواء كان منفردًا أم في مجلس.
- إذا كان خاليًا سواء قرأ سرًّا، أم جهرًا.
- إذا كان في الصلاة، سواء سرية أم جهرية، وسواء كان منفردًا أم مأمومًا أو إمامًا.
- إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن، كأن يكون في مقراءة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة.

وما عدا هذه المواطن فإنه يستحب الجهر بالتعوذ فيها، كالقراءة جهرًا في وجود من يستمع، أو عند العرض على الشيخ.

تنبيه: لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهري كعطاس أو تنحنج، أو كلام يتعلق بمصلحة القراءة، كأن شك في شيء في القراءة وسأل من بجواره ليثبت، فإنه لا يعيد التعوذ، أما لو قطعها بغرض الانتقال لشأن آخر، أو لكلام لا تعلق له بها ولو ردًا للسلام، فإنه يستأنف التعوذ.

باب البسمة

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

١٠٠- **وَبَسَمَلْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ ... رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرِيَّةً وَتَحْمَلًا**

البسمة تُقرأ في حالتين:

- عند ابتداء القراءة سواء من أول السورة أو من داخلها.
- وبين السورتين، وهذه الحالة هي التي بدأ الناظم ببيانها، لأن الاختلاف فيها أكثر، والحاجة إلى معرفتها أمس.

ومعنى البيت أن قالون صاحب باء (**بِسُنَّةٍ**)، والكسائي صاحب راء (**رِجَالٌ**) وعاصمًا صاحب نون (**نَمَوْهَا**)، وابن كثير صاحب دال (**دِرِيَّةً**)، حين يُتبعون سورة بسورة فإنهم يسملون بينهما.

وقوله (**بِسُنَّةٍ**) حال مقدمة، أي آخذين أو متمسكين **بِسُنَّةٍ**، وهي كتابة الصحابة **رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ** لها في المصحف، وما رُوي من الآثار الصحيحة في ذلك، وقوله (**نَمَوْهَا**) أي نقلوها، وأسندوها إلى النبي **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** وأصحابه **رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ**.

وقوله (**دِرِيَّةً وَتَحْمَلًا**) مصدران في موضع الحال، أي ذوي درية وتحمل، أي جامعين بين الدراية والرواية، والواو في (**وَتَحْمَلًا**) فاصلة لتؤذن بأن الحكم المراد قد انتهى قبلها، وبأن كلمة (**تَحْمَلًا**) ليس بها رمز، وإنما جاءت لتتميم المعنى والقافية.

إذا فجماعة (**بِسُنَّةٍ ... رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرِيَّةً**) يسملون بين السورتين قولاً واحداً، أما باقي القراء فسيأتي بيانهم في الأبيات التالية.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠١- وَوَصْلِكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ ...

الفاء من كلمة (فَصَاحَةٌ) رمز لحمزة، والمعنى أن حمزة يقرأ بالوصل بين السورتين بدون بسملة، فمثلاً يقرأ: ﴿مِن مَّسَدٍ قُلُّهُ أَللَّهُ أَحَدٌ﴾، فيكسر الدال ويخفي التنوين ويصله بأول السورة.

وكلمة (فَصَاحَةٌ) تشير إلى الحكمة من هذا الوصل، وهو أن ذلك من باب الفصاحة التي منها:

- بيان حركة آخر حرف في السورة، فأغلب الناس يقف بالسكون على أواخر السور، فإن سُئِلَ عن حركة آخر حرف ربما لا يعرف.
- وكذلك كيفية نطق آخر حرف من السورة موصولاً بأول حرف من السورة التالية، نحو ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ الْقَارِعَةُ﴾، ففي هذا المثال التقى ساكنان فكُسرت نون التنوين وصلًا.
- وكذلك بيان نوع الهمزة في أول السورة، هل هي همزة وصل فتسقط في الوصل نحو ﴿لَّخَبِيرٌ الْقَارِعَةُ﴾، أم همزة قطع فتحقق نحو ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ إِلَهُكُمْ التَّكْوِينُ﴾.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

... وَصِلْ وَاسْكُنْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا

١٠٢- وَلَا نَصَّ - كَلَّا - حُبَّ وَجْهٍ ذَكَرْتُهُ ... وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَا

بعد أن عرفنا أن جماعة (بِسُنَّةٍ ... رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً) يسملون بين السورتين، وأن حمزة له الوصل، لم يتبق من السبعة إلا جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا) وهم الشامي صاحب كاف (كُلُّ)، وورش صاحب جيم (جَلَايَاهُ)، والبصري صاحب حاء (حَصَلًا).

ومعنى قوله (وَصِلْ وَاسْكُنْ) أي أن جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا) لهم بين السورتين التخيير بين وجهين هما: الوصل بلا بسملة كحمزة، أو السكت بلا بسملة، والسكت يكون بقطع الصوت بُرْهَةً يسيرة دون تنفس، ويكون أقلَّ زمنًا من الوقف.

وَجَلَايَا جمع جَلِيَّةٍ وهي الخبر اليقين، ويقال جَلِيَّةُ الأمر أي حقيقته، والهاء في (جَلَايَاهُ) تعود على التخيير، أي كل من أهل الأداء استوضح التخيير ورآه صوابًا، أو تعود على (كُلُّ) أي كلُّ من القراء تيقن من حقيقة وصواب ما ذهب إليه.

وقوله (وَلَا نَصَّ - كَلَّا - حُبَّ وَجْهٍ ذَكَرْتُهُ) أي لم يرد بذلك نص عن هؤلاء بوصلٍ ولا بسكتٍ، وإنما هذان الوجهان اختيار من الشيوخ واستحباب منهم.

وكلمة (حُبَّ) فعل ماض مبني للمجهول، وأصله حَبَّ، يقال حَبَّ الشياء، وَحَبَبْتُ الشياء، و(وَجْهٍ) نائب فاعل، وتقدير الكلام: ولا نص منقول عن جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا) بهذا الشأن، كَلَّا، إنما هو وجهٌ حَبَّه أو استحبه أهل الأداء، لذا ذكرته عنهم.

وقوله **(وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدٌ وَاضِحٌ الطَّلَا)** أي وفي البسملة خلافٌ قد ورد عن جماعة **(كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)**.

واعلم أن الناظم حين يقول إن حُكْمًا ما فيه **خلاف** لفلان، فمعنى ذلك أن هذا القارئ رُوي عنه هذا الوجه مع وجه آخر أو أكثر.

فهنا مثلاً يقول لك إن البسملة فيها خلاف وارد عن جماعة **(كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)**، إذا فهؤلاء يقرؤون بالبسملة بين السورتين، وهذا وجه وارد عنهم **(بخلافٍ)**، ولهم وجه آخر أو أكثر، وهو ما نص عليه منذ قليل بقوله **(وَصِلْ وَاسْكُتْ)**.

إذا جماعة **(كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)** لهم بين السورتين: البسملة، والوصل (بلا بسملة)، والسكت (بلا بسملة).

وَوَصَفُهُ لِلخِلَافِ بأنه **(جَيِّدٌ وَاضِحٌ الطَّلَا)** يعني أنه مشهور ومعروف عند العلماء، **والجيدُ** هو العنق، **والطَّلَا** جمع طُلاة أو طُلِيَّة، والطُّلِيَّةُ هي جانب العنق، وقيل **الطَّلَا** هي الأعناق أنفُسُها، فكأنه قال: عنق هذا الخلاف واضح، وإنما تتضح الأعناق إذا كانت مرتفعة، وارتفاع الأعناق يَكْنَى به عن ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة.

وقد ذكر بعض الشراح أن **(كَلًّا)** رمز لابن عامر، وأن **(حُبًّا)** رمز للبصري، وأن **(جَيِّدٌ)** رمز لورش، ورتبوا على ذلك أحكامًا، وهذا غير الراجح والمشهور، فالأصوب أن البيت ليس فيه رمز لأحد، وهذا ما عليه أغلب المحققين، والله أعلم.



تنبيهات:

- الوصل والسكت يكون حال تلاوة سورتين أو لهما سابقة في ترتيب المصحف، سواء كانتا متتابعتين نحو الإخلاص والفلق، أو غير متتابعتين نحو البقرة والإخلاص.
- أما إن كانت التلاوة بعكس ترتيب المصحف فلا بد من البسمة، كمن يقرأ الإخلاص ثم البقرة.
- لا بد من البسمة لمن أراد قراءة أي سورة بعد سورة الناس، كالحال المرتحل الذي يقرأ الناس ثم الفاتحة.
- لا بد من البسمة أول الفاتحة سواء اعتُبرت البسمة آية منها أو لم تُعتبر، وسواء بدأت بها القراءة أم قرأتها بعد سورة أخرى.
- إذا كرر القارئ السورة أكثر من مرة، كمن يقرأ الإخلاص ثلاث مرات تتعین عليه البسمة كل مرة، ولا يصح الوصل أو السكت بين آخر السورة وأولها، قال الطيبي **رَحِمَهُ اللهُ: وَإِنْ تَصَلَّ آخِرَهَا بِالْأَوَّلِ ... لَهَا فَلِلْجَمِيعِ قَالَ بِسْمِلٍ.**
- وإذا قرأ بوجه الوصل، وانتهى نَفْسُهُ في آخر آية من السورة ولم يستطع الإتيان بأول السورة التالية، فعليه أن يتنفس، ثم أمامه أمران، إما أن يرجع فيأتي بآخر السورة موصولةً بأول السورة التالية، وإما أن يبسم.
- ستعرف لاحقاً أن خلفاً عن حمزة له وجه السكت في المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ عَامَنَ﴾، فإذا كنت تقرأ له هذا الوجه وأتيت إلى نحو ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، فإنك تسكت، وهذا السكت لا يخرج عن كونه وصلاً، فإنه لا يفعل ذلك إلا في الوصل كما سيأتي شرحه.

- في السكت بين السورتين تسكّن الحرف الأخير من السورة حتى لو كان منونًا، فمثلاً تقرأ ﴿وَعَامَنَّهُمْ مِّنْ حَوَافِّ أَرَعَيْتَ الَّذِي﴾، ويكون لك في نحو كلمة ﴿حَوَافِّ﴾ ثلاثة العارض، ويطلق عليه العارض للسكت، وهذا يختلف عن سكت خلف عن حمزة حيث يسكت على نون التنوين هكذا ﴿وَعَامَنَّهُمْ مِّنْ حَوَافِّ أَرَعَيْتَ الَّذِي﴾.
- إذا انتهت السورة بهاء التانيث التي تكون في الوصل تاءً، فإن السكت يكون على هاء ساكنة نحو ﴿وَأَهْلُ الْمَعْفَرَةِ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾.

* * *

قال الناظم رحمه الله:

١٠٣- وَسَكَّتَهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ ...

الضمير في (وَسَكَّتَهُمُ) يعود على الثلاثة المخير لهم بين الوصل والسكت، أي جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)، أي أن السكت المنسوب إليهم المختار فيه أن يكون دون تنفس. ويجوز أن يكون (الْمُخْتَارُ) صفة السكت، وقد أخذ جماعة من ذلك أن السكت هو المقدم أداءً، كما أخذوا ذلك أيضًا من وجود نون التوكيد في كلمة (وَأَسْكُتْنَ)، وسبب ذلك التقديم أن السكت فيه تنبيه على نهاية السورة. وقوله (دُونَ تَنْفُسٍ) إشارة إلى هيئة وزمن السكت، فزمنه أقل من زمن التنفس الطبيعي الذي هو زمن الوقف، وهيئته أنه يكون من غير إدخال هواء للرئة، ولا يضبطه إلا المشافهة والتلقي من أفواه الشيوخ.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

... وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا

١٠٤- لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ ... لِحَمْزَةٍ فَافْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخْتَلًا

(الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ) هي أربع سور، اثنتان منها تبتداءن بكلمة ﴿وَيْلٌ﴾، واثنتان تبتداءن بكلمة ﴿لَا﴾، وذلك في: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، و﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

وقوله (وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا لَهُمْ) أي أن بعض أهل الأداء اختار الفصل بالبسملة بين السور الزهر الأربع وبين ما قبلها، لمن ورد عنه السكت في غيرهن، وهم جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا)، قالوا لأنهم استقبحوا وصلها بآخر السور قبلها دون تسمية.

وقوله (الزُّهْرِ) جمع زهراء تأنيث أزهر، أي المضيئة المنيرة، كنى بذلك عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن فلم يحتج إلى تعيينها، وقوله (دُونَ نَصٍّ) أي أن هذا الأمر من غير نص عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ لهم.

وفي قوله (وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ) الضمير (وَهُوَ) عائد على (بَعْضُهُمْ)، أي أن هذا البعض الذي بسمل في الأربع الزهر للساكنتين، يسكت لحمزة، وإنما ذكر حمزة لأنه الأصل في الوصل بين السورتين، ولكنه لا يقصد حمزة وحده وإنما يقصد كل من يقرأ بوجه الوصل بين السورتين، وهم جماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَلًا) وحمزة.

وخلاصة الحكم أنك إذا أردت أن تقرأ أيًّا من هذه السور الأربع بعد الانتهاء من
السورة التي قبلها في ترتيب المصحف، فقد ذهب بعض أهل الأداء إلى أنك:

- إذا كنت تقرأ بوجه البسملة، فإنك تبسمل على حالك.
- وإذا كنت تقرأ بوجه **السكت**، فإنك تبسمل في هذه السور الأربع، هكذا:
 - ﴿وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّیْنَ﴾.
 - ﴿وَتَوَاصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصُوا بِالصَّبْرِ﴾ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ لَمَزَةٍ﴾.
 - ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ﴿لَا أُقْسِمُ بِیَوْمِ الْقِیَمَةِ﴾.
 - ﴿وَأَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ﴾ ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.
- وإذا كنت تقرأ بوجه الوصل، فإنك تسكت في هذه السور الأربع هكذا:

- ﴿وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ۖ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّیْنَ﴾.
- ﴿وَتَوَاصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصُوا بِالصَّبْرِ ۖ وَيَلِّ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لَمَزَةٍ﴾.
- ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ۖ لَا أُقْسِمُ بِیَوْمِ الْقِیَمَةِ﴾.
- ﴿وَأَدْخُلِي جَنَّتِي ۖ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.

وقوله **(فَافْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا)** أي فافهم هذا المذهب الذي يفرق بين الأربع الزهر
وبين غيرها، وليس هذا المذهب ضعيفًا متروك العون، بل هو مذهب مؤيد منصور.

ولكن مع هذا فالمحققون من العلماء اتفقوا على عدم التفرقة بين هذه السور وبين
غيرها، وهو المذهب الصحيح المختار الذي عليه العمل في سائر الأمصار.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٥- وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبْسِئًا

إذا أردت قراءة أول سورة التوبة (براءة) بعد أي سورة، أو ابتدأت قراءتك من أول التوبة، فلا تُبَسِّمُ في أول التوبة لأحد من القراء، سواء من كان مذهبه بين السورتين البسمة أو السكت أو الوصل.

ثم علل الناظم ترك البسمة في أول براءة بأنها نزلت بالسيف، وكُنِيَ بذلك عما انطوت عليه السورة من الأمر بالقتل والأخذ والحصر ونبد العهد والوعيد والتهديد، وفيها آية السيف: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ...﴾ [التوبة: ٥].

وقد اتفق القراء جميعاً على أنك حين تصل آخر الأنفال بأول التوبة ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ...﴾، فإن لك ثلاثة أوجه هي:

- الوقف متنفساً ثم قراءة أول السورة بلا بسمة.
- الوصل بلا بسمة، مع مراعاة قلب التنوين والإخفاء عند الباء.
- السكت بلا بسمة، ويكون بتسكين الميم ثم سكتة بدون تنفس ثم قراءة أول السورة.

قال الخليلي رَحِمَهُ اللهُ: (وَيَبِينُ الْأَنْفَالَ وَتَوْبَةَ بِلَا ... بِسْمَلَةٍ قَفَنَ أَوْ اسْكُتَ أَوْ صِلَا).

وهذه الأوجه الثلاثة يؤخذ بها إذا وصلت أي سورة تسبق براءة في ترتيب المصحف بأول براءة، أما إذا أردت وصل سورة متأخرة عن براءة بأول براءة، كالإخلاص ثم براءة، فلم يرد بذلك نص يُعتمد عليه، والأولى الوقف مع التنفس، وكذلك إذا وصلت آخر براءة بأولها، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٦- وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً ... سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا

الضمير في (مِنْهَا) للبسملة، وفي (سِوَاهَا) لبراءة، و(مَنْ تَلَا) فاعل خَيْرٍ، و(تَلَا) بمعنى قرأ، كُنِيَ بذلك عن أهل الأداء.

لما ذكر في الأبيات السابقة مذاهب القراء بين السورتين ذكر هنا مذهبهم في ابتداء السور، فقال: إذا ابتدأت قراءتك بأول سورة، فلا بد من الإتيان بالبسملة لجميع القراء، سواء في ذلك من كان مذهبه البسملة أو الوصل أو السكت بين السورتين، وهذا الحكم عام في الابتداء بأي سورة إلا براءة فلا بسملة عند الابتداء بها لأحد.

وقوله (وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا) أي أنه إذا ابتدأ القارئ قراءته بشيء من أجزاء السور، أي من داخل السورة، فإن أهل الأداء خَيْرٌ بين الإتيان بالبسملة وتركها.

والمراد بأجزاء السور: ما بعد أوائلها ولو بكلمة، فيدخل في ذلك: أوائل الأجزاء المعروفة، وأوائل الأحزاب والأرباع، وأول كل آية ابتدأ بها غير أول آية في السورة.

ولا فرق في هذا الحكم بين أجزاء براءة وأجزاء غيرها من السور، واستثنى بعضهم أجزاء براءة فمنع البسملة فيها، وألحق أجزاء السورة بأولها في عدم جواز البسملة.

وسبب البسملة في الأجزاء أنها موضع ابتداء عمل صالح، كما يسمّى في ابتداء كل الأعمال الصالحة كالوضوء والأكل والشرب.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٠٧- وَمَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوْ آخِرِ سُورَةٍ ... فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

الضمير في (تَصِلُهَا) و(فِيهَا) للبسمة، و(فِيهَا) بمعنى عليها، و(فَلَا تَقِفَنَّ) أسلوب نهي، و(فَتَثْقُلَا) أي يُسْتَثْقَلُ وَيُتَبَرَّمُ بك لأنك فعلت ما لا ينبغي.

والمعنى إذا قرأت بالبسمة بين السورتين، ووصلت آخر السورة بالبسمة، فلا يصح أن تقف على البسمة عندئذٍ، بل الواجب عليك أن تكمل القراءة لتصل البسمة بأول السورة الأخرى، فتتصل البسمة بهما كما تتصل سائر الآيات بما قبلها وما بعدها.

وسبب ذلك أن البسمة شرعت لأوائل السور لا لآواخرها، فإن وصلت آخر السورة بالبسمة ووقفت عليها فكأنك خالفت ما شرعت له البسمة.

* * *

أوجه ما بين السورتين للمُبَسِّمِينَ:

بناءً على ما سبق، فإذا قرأت بالبسمة بين السورتين فإن لك ثلاثة أوجه جائزة، ووجهًا ممنوعًا، أما الثلاثة الجائزة فهي:

١. **قَطَعَ الْجَمِيعُ:** أي أن تقرأ نهاية السورة، ثم تقف متنفسًا، ثم تبسمل، ثم تقف متنفسًا، ثم تقرأ أول السورة التالية، فمثلاً تقرأ: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾، ثم تقف متنفسًا، ثم تقرأ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ، ثم تقف متنفسًا، ثم تقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ﴾.

٢. **قَطْعُ الأَوَّلِ ووصل الثاني بالثالث:** أي أن تقرأ نهاية السورة، ثم تقف متنفسًا، ثم تبسمل مُوصلاً البسملة بأول السورة التالية، فمثلاً: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾﴾، ثم تقف متنفسًا، ثم تقرأ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ صل ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ﴾.
٣. **وصل الجميع:** أي أن تصل نهاية السورة بالبسملة بأول السورة التالية في نفس واحد. **وأما الوجه الممتنع** فهو أن تصل آخر السورة بالبسملة، ثم تقف بعد البسملة، ثم تبدأ السورة التالية.

س: كم وجهًا لجماعة (بِسُنَّةٍ ... رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً) بين السورتين؟

ج: البسملة وعليها ثلاثة أوجه متفرعة هي: قَطْعُ الجميع، وقَطْعُ الأَوَّلِ ووصل الثاني بالثالث، ووصل الجميع.

س: كم وجهًا لجماعة (كُلُّ جَلَايَاهُ حَصَّالًا) بين السورتين؟

ج: خمسة أوجه هي: ثلاثة البسملة، والسكت بلا بسملة، والوصل بلا بسملة.

س: كم وجهًا لحمزة بين السورتين؟

ج: وجه واحد فقط هو الوصل بلا بسملة.

أوجه الاستعاذة مع البسملته مع أول السورة

إذا بدأت القراءة من أول السورة تتعين الاستعاذة والبسملته، فيصير لك أربعة أوجه:

١. قطع الجميع: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** **قف** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **قف** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

٢. قطع الأول ووصل الثاني بالثالث: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** **قف** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **صل** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

٣. وصل الجميع: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** **صل** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **صل** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

٤. وصل الأول وقطع الثاني: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** **صل** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **قف** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وهذه الأوجه الأربعة هي الأوجه الرئيسة، وهي مبنية على الوقف بالسكون، فإذا وقفت بالرّوم والإشمام زادت الأوجه عن ذلك، وإذا حسبت ثلاثة العارض عند الوقف على نحو ﴿الرَّجِيمِ﴾ زادت الأوجه.

وإذا قرأت من داخل السورة، فإن اخترت وجه البسملته يصير لك نفس الأوجه الأربعة السابقة.

وإن اخترت ترك البسملته صار لك بين الاستعاذة والآية وجهان فقط هما الوقف مع التنفس، والوصل، على أن تلتزم بالوقف إذا ترتب على الوصل معنى غير لائق نحو: **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** **قف** ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢].

سورة أم القرءان

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٠٨- وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ ... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِي قُبُلًا

١٠٩- بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايَا أَشَمَّهَا ... لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمَمٌ لِحَلَادِ الْأَوَّلَا

قوله (وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ) يقصد قوله سبحانه ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، والمعنى أن الكسائي صاحب راء (رَاوِيهِ)، وعاصمًا صاحب نون (نَاصِرٌ)، يقرأ ان كلمة ﴿مَلِكِ﴾ بمد الميم كما نطق بها الناظم، فيُفهم من الضد أن قراءة الخمسة الباقين بقصر الميم هكذا: ﴿مَلِكِ﴾.

والناظم في هذا الشطر قيَّد شيئًا، واستغنى باللفظ عن القيد في شيء آخر.

فقوله (يَوْمِ الدِّينِ) بعد (وَمَالِكِ) هو تقييد لموضع الحكم، وتنبيه على أن الحكم المذكور خاص بموضع الفاتحة فقط، فيخرج بذلك ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [ال عمران: ٢٦] حيث اتفق الكل على قراءته بالمد، وخرج أيضًا ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] حيث اتفق الكل على قراءته بالقصر.

وقد استغنى بالنطق بكلمة (مَالِكِ) ممدودةً عن تسمية الحكم، فهو لم يقل: ومالك بالمد، بل اكتفى بنطق الكلمة ممدودة، وذلك من باب (٤٧- وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا).

قلتُ: ومن جلاء اللفظ ووضوحه أن وزن البيت لا يتحمل إلا قراءة (وَمَالِكٍ)، لأن القصيدة من بحر الطويل فلا بد أن يكون الحرف الثالث من البيت ساكنًا، لأن التفعيلة الأولى من هذا البيت (فعول)، فالألف المد تقابل الواو الساكنة، فلو قال: (وَمَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ) لاختلَّ وزن البيت.

قال أبو شامة: "والقراءتان صحيحتان ثابتتان، وكلا اللفظين من ﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ صفة لله تعالى، وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدِّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما ... وأنا أستحب القراءة بهما، هذه تارة وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباعَ كلِّ ما صح نقله والعملَ به." اهـ.

قلتُ: فإذا قرأت هذه في ركعة وهذه في ركعة كما فعل أبو شامة، فقد قال بعض الفقهاء باستحباب تقديم ﴿مَلِكٍ﴾ في الركعة الأولى، وجعل ﴿مَلِكٍ﴾ في الركعة الثانية، لزيادة حرفٍ في ﴿مَلِكٍ﴾، وذلك لما هو معلوم من استحباب أن تكون الركعة الأولى أطول من الركعة الثانية.

توجيه: الصفتان صحيحتان ثابتتان للمولى سبحانه، وكل صفة منهما تحمل معنًى لا تحمله الصفة الأخرى، فكلمة (مالك) تعني صاحب، ومالك الشيء هو حائزُه القادر على التصرف فيه، فمالك البيت مثلًا هو الذي يقدر على بيعه أو هبته أو تقسيمه أو بنائه أو هدمه أو نحو ذلك، ولكن كل ذلك يكون في إطار القوانين التي يضعها الملك أو وليُّ الأمر.

و(المَلِك) في اصطلاح البشر هو صاحب السلطان والأمر والنهي، ولا يُشترط فيه أن يكون حائزاً لكل ما تحت سلطانه، فلا يستطيع مثلاً أن يبيع بيوت الناس وممتلكاتهم. ولكن المولى سبحانه وتعالى اتصف بالصفتين معاً، فهو مالكٌ لهذا الكون، دنياه وأخراه، ليس لأحد في ملكه شيء، يُعطي ويمنع، ييسط ويقبض، يحيي ويميت، وهو سبحانه المَلِك، صاحب الأمر والنهي، والنفوذ والسلطان، الأمر أمره، والقضاء قضاؤه. ولئن ادعى بعض الناس في الدنيا أنهم يملكون شيئاً، أو أن لهم سلطاناً وأمرًا ونهياً، فهو على سبيل المجاز لا الحقيقة، لأن ادعاءهم هذا ينتهي بمجرد موتهم على الأقل، أما في يوم الدين فلا شيء من ذلك، المَلِك المطلق لله، والحُكْم المطلق لله، ولا مجال لأحد من الخلق أن يدَّعي أنه يملك أو يحكم حقيقةً أو مجازاً.

* * *

وقوله (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ لِ قُنْبُلًا بِحَيْثُ أَتَى) يعني أن قنبلاً يقرأ كلمة ﴿صِرَاطٌ﴾ المجردة من (ال) التعريف، وكلمة ﴿الصِّرَاطُ﴾ المُعرَّفة بـ (ال) حيث وردتا بالسين بدلاً من الصاد، وهذا مما استغنى به الناظم باللفظ عن القيد، فإنه اكتفى بالنطق بالسين وكتابتها في البيت عن تسمية الحكم.

وقوله (لِ) فعل أمر من (وَلِيَ)، أي كن ولياً لقنبل في هذا الحكم، أي كن تابعاً له.

وقوله (بِحَيْثُ أَتَى) أفاد تعميم الحكم في كل القراءان.

واعلم أن المصاحف كلها متفقة على كتابة ﴿صِرَاطٌ﴾ و﴿الصِّرَاطُ﴾ بالصاد، لذا لا يجوز تعديل الخط العثماني حتى في المصاحف المضبوطة على رواية قنبل، لأن الرسم العثماني للمصاحف توقيفي لا تجوز مخالفته، وعليه فإنه يُكتفى في الضبط بوضع سين صغيرة فوق الصاد إشارة لرواية قنبل هكذا: ﴿صِرَاطٌ﴾.



وقوله **(وَالصَّادَ زَايًا أَشْمَمَهَا ... لَدَى خَلْفٍ)** يعني أن خلفًا عن حمزة يقرأ **﴿صِرَاطٌ﴾** و **﴿الصِّرَاطُ﴾** حيث وردتا بإشمام الصاد صوت الزاي.

وكيفية الإشمام هنا أن تخلط صوت الصاد بصوت الزاي، فيتولد منهما حرف يشبه الظاء التي ينطق بها عامة المصريين، أقصد الظاء بدون إخراج طرف اللسان. ويجب مع هذا الإشمام المحافظة على استعلاء وإطباق الصاد، فقد سمعتُ البعض ينطقها زايًا مرققة وهذا غير صحيح.

وقوله **(وَاشْمِمْ لِخَلَادٍ الْأَوَّلَا)** يعني أن خلادًا عن حمزة يقرأ بإشمام الصاد صوت الزاي في الموضوع الأول فقط من القرءان، وهو **﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** ^(١) [الفاحة:٦]، وفي ما عدا هذا الموضوع فإنه يقرأ بالصاد الخالصة كجمهور القراء.

وأما باقي القراء (الكل عدا قنبلاً وخلفًا وخلادًا) فيقرؤون كل المواضع بالصاد الخالصة، وعلم أن قراءة الباقي بالصاد الخالصة من قوله **(وَالصَّادَ زَايًا أَشْمَمَهَا)** كأنه قال: والباقون بالصاد، وأشْمَمَهَا زايًا لخلف.

توجيه:

- قراءة السين هي الأصل في اللغة، فالكلمة أصلها: السراط، من الاستراط وهو الابتلاع، وسُمي الطريق سراطًا لكونه كالمبتلع لسالكه.

(١) **تنبيه:** جاء في النشر وفي جامع البيان أن الداني قرأ رواية خلاد على أبي الفتح فارس بإشمام هذا الموضوع ثم بترك السكت على (ال) و(شيء)، وقرأ على أبي الحسن طاهر بن غلبون بعدم الإشمام في هذا الموضوع ثم بالسكت على (ال) و(شيء). ولكن الناظم هنا اكتفى فقط بوجه الإشمام لخلاد ولم يذكر عدم الإشمام، وكذلك فعل الداني في التيسير، فبعض الشراح استدرك على الشاطبي والتيسير وأخذ لخلاد بالوجهين أي بالإشمام وعدمه حتى لا يحدث تركيب في القراءات، يعني إذا قرأت ختمة لخلاد بترك السكت في (ال) و(شيء) يكون معها عدم الإشمام في هذا الموضوع، وإذا قرأت بالسكت يكون معه الإشمام، والبعض أخذ بإطلاق الشاطبي ولم يأبه بالتركيب، وأنا أميل لإطلاق الشاطبي، والله أعلم.

- ومن قرأ بالصاد - وهو الأشهر - فقد قلب السين صادًا لتجانس الطاء من حيث الاستعلاء والإطباق.
 - ومن أشمها زايًا بالغ في المناسبة بين الصاد وبين الطاء، فالصوت المتولد من الإشمام أقرب للطاء من الصاد الخالصة.
- تدريب:** هب أنك تقرأ ختمة كاملة لكل من قنبل، ثم خلف، ثم خلاد، ثم حفص، فكيف تقرأ ما يلي: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، ﴿وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ﴾ [الصفات: ١١٨].

* * *

أنواع الإشمام

- الإشمام أصله من قولهم: أشمته الطيب، أي أوصلت إليه شيئًا يسيرًا مما يتعلق به، وهو الرائحة، وللإشمام أنواع هي:
١. إشمام حرف بحرف، وهو خلط صوت الصاد بصوت الزاي كما رأيت في ﴿صِرَاطٌ﴾، وكما ستري في نحو ﴿أَصْدُقُ﴾ في فرش سورة النساء.
 ٢. إشمام حركة بحركة، وهو خلط الكسرة بالضممة، وسيأتي في فرش سورة البقرة في ﴿قِيلَ﴾ وأخواتها.
 ٣. إشمام الإشارة، وهو ضم الشفتين إشارة لضم الحرف، وهو إما:
 - في منتصف الكلمة نحو ﴿تَأْمَنَّا﴾.
 - بُعيد الوقف بالسكون على حرف مضموم نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾.
 - بين كلمتين عند إدغام السوسي حرفًا مضمومًا في آخر نحو ﴿الْمَلَكَةِ طَيِّبِينَ﴾.
 وهذه الأنواع لا يمكن ضبطها إلا من خلال التلقّي مشافهةً من الشيوخ المتقنين.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١١٠- عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمْ ... جَمِيعًا بَضْمُ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا

قرأ حمزة هذه الألفاظ الثلاثة: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾، بضم الهاء هكذا:
﴿عَلَيْهِمْ﴾، ﴿إِلَيْهِمْ﴾، ﴿لَدَيْهِمْ﴾ وقفاً ووصلاً.

وأما الستة الباقون فيقروءون بكسر الهاء في هذه الكلمات، وقد أخذ كسر الهاء من لفظ الناظم، ومن المشهور من قواعد اللغة العربية، ولم يؤخذ من الضد لأن ضد الضم هو الفتح حسب اصطلاح القصيدة، ولو كان رَحْمَةُ اللَّهِ قال: (جميعاً بضم الكسر) لأخذت القراءة من الضد.

وقوله (جَمِيعًا) أي حيث وردت هذه الألفاظ في القرآن الكريم.
وقوله (وَقَفًا وَمَوْصِلًا) أي أن ضم الهاء في هذه الكلمات يكون في كل الحالات، سواء وقفتَ عليها أو وصلتها بما بعدها.

وهذا الحكم خاص فقط بما إذا وقعت هذه الكلمات قبل متحرك نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

أما إذا وقعت هذه الكلمات قبل ساكن نحو ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ فإن حمزة سيضم هاءها أيضًا، ولكن سيأتي معها أحكام أخرى سنعرفها بعد قليل.

توجيهه: اعلم أن الضم في الهاء هو الأصل للمفرد والمثنى والجمع، نحو (مِنْهُ) و(مِنْهُمَا) و(مِنْهُمْ) و(مِنْهِنَّ)، وفتحت الهاء في (مِنْهَا) و(عَنْهَا) لمناسبة الألف، وكُسرت إذا وقع قبلها كسر أو ياء ساكنة نحو (بِهِمْ) و(فِيهِمْ) لمناسبة الكسر أو الياء.

وعليه فقراءة حمزة بالضم هي رجوع للأصل، وإنما اختص حمزة هذه الألفاظ الثلاثة بالضم لأن الياء فيها بدل عن الألف، ولو نطق بالألف لم يكن إلا الضم في الهاء (عَلَى هُمْ - إِلَى هُمْ - لَدَى هُمْ).

وإنما اختص جمع المذكر دون المؤنث والمفرد والمثنى، فلم يضم (عَلَيْهِنَّ) ولا (عَلَيْهِ) ولا (عَلَيْهِمَا) لأن الميم في (عَلَيْهِمْ) تَضم إذا جاء بعدها ساكن في قراءة جمهور القراء، نحو ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾، فكان الضم في الهاء إتباعاً وتقديراً، أي إتباعاً لضممة الميم، على تقدير أن بعدها ساكناً فُضِّمَتْ من أجله.

تدريب

اقرأ لكل من حفص عن عاصم، ثم خلف، ثم خلاد قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

قال الناظم رحمه الله:

١١١- وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكِ ... دِرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

ميم الجمع هي ميم زائدة تدل على جمع المذكر، كالميم في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ومعنى أنها زائدة أي أن بنية الكلمة لا تختل بحذفها، فكلمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ إذا حُذفت منها الميم تصير (عَلَيْهِ)، فلم تتغير بنية الكلمة، بل تحولت إلى كلمة دالة على مفرد.

وعلى ذلك فإن الميم ليست ميم جمع في نحو ﴿الرَّحِيمِ﴾، لأن الميم هنا لا تدل على جمع المذكر، وأيضا فهي من أصل الكلمة، لأن بنية الكلمة تختل بحذفها.



وميم الجمع إما:

- متوسطة نحو ميم ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ و﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾، وهذه لا خلاف فيها بين القراء، فالكل يثبتها ممدودة بالواو، ولم يتعرض لها الناظم، لأن هذا النظم خاص بما فيه خلاف.
- متطرفة، وهي إما:

○ متطرفة قبل متحرك نحو ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وهذا هو موضوع هذا البيت والبيت التالي له.

○ متطرفة قبل ساكن نحو ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾، وستكلم عنه بعد.

وفي قول الناظم (وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ) تنبيه على أن أصل ميم الجمع أن تكون مضمومة، ثم اختلفت اللغات واللهجات، فهو لم يقل: وُضِمَّ مِيمِ الْجَمْعِ ثم صلها، بل قال (وصل ضم ميم الجمع) وكأن ضَمَّها معلوم مشهور.

وصلة ميم الجمع معناها أن تضم الميم، ثم يتولد من هذا الضم واو مدية نحو (عَلَيْهِمُو)، وتضبط في المصحف هكذا: ﴿عَلَيْهِمُو﴾.

وهذه الواو المتولدة تعامل معاملة مد الصلة، فإذا جاء بعدها همزة قطع صارت من قبيل المد المنفصل، وإذا جاء بعدها حرف متحرك آخر صارت كالمد الطبيعي.

وهذه الصلة لا تكون إلا حالة الوصل، أما عند الوقف على الميم فيوقف بالسكون قولاً واحداً لكل القراء.

وقوله (وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرِّكَ... دِرَاكًا) يعني أن ابن كثير صاحب دال (دِرَاكًا) يقرأ بصلة ميم الجمع إذا جاءت قبل حرف متحرك، وذلك في نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

وقوله **(قَبْلَ مُحَرِّكَ)** احتراز عما إذا جاءت قبل ساكن نحو **(مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ)** فإنه لا صلة فيها لأحد.

ومقدار هذه الصلة عند ابن كثير حركتان في كل الأحوال، سواء جاء بعدها همزة قطع نحو **(وَوَخَّلَقْنَاكُمْ أَرْوَاجًا)** - وذلك لأن مقدار المد المنفصل عند ابن كثير حركتان - أو جاء بعدها أي حرف متحرك آخر.

وكلمة **(دِرَاكًا)** مصدر من دارك، أي تابَع أو لحق، يقال دارك الصوت أي تابَعه، ودارك مُنَافِسُهُ أي لحقَه، والمعنى أنه قرأ بالصلة متابعَةً لِمَا هو منقول وثابت، وقد يكون متابعَةً للأصل، فإن الميم مضمومة الأصل، ومدُّها بالواو هو متابعَةٌ لهذا الضم.

توجيهه: من يقرأ بالسكون فمن باب التخفيف، ومن يقرأ بصلة ميم الجمع فاتَّباع للأصل، كما نبه الناظم بقوله **(دِرَاكًا)**، وتكون الزيادة في الجمع مثل الزيادة في الثنية، هذه بواو وهذه بألف، نحو أنتم وأنتما، وكلاهما لغة فصيحة، وقد كُثِرَ مجيئها في الشعر وغيره، قال لبيد: **(وَهُمْ فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا)**، فجمع بين اللغتين.

تدريب: اقرأ لكل من البزي ثم قبل قوله تعالى: **(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)**.

وقوله **(وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا)** يعني أن قالون له التخيير في ميم الجمع، أي أن له

وجهين:

- **الوجه الأول** هو صلة الميم، وقد فهم ذلك من العطف على الحكم السابق.^(١)
- **والوجه الثاني** هو الإسكان مثل جمهور القراء كما سنعرف.

والجيم في **(جَلًّا)** ليس رمزًا لورش، لأنه من اصطلاحات القصيدة أن الناظم لا يجمع بين اسمٍ ورمزٍ في ترجمة واحدة، فلو كان يريد ورشًا هنا لذكر اسمه صراحةً كما ذكر اسم قالون.

(جَلًّا) فعل ماضٍ، أي كشف وبيّن، يقال: **جَلَّا** الحقيقة أي كشفها ووضحها، و**جَلَّا** العروس أي زينها، و**جَلَّا** السيف أي صقله وأزال صدأه، وكلها معانٍ تدل على أن قراءة قالون - في أحد وجهيه - بصلة ميم الجمع قد أعطى لهذه القراءة نوعًا من القوة والشهرة.

تدريب

اقرأ لقالون قوله تعالى: **﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا**

الضَّالِّينَ﴾ مرةً على سكون ميم الجمع، ومرة على صلة ميم الجمع.

(١) الوجه المقدم لقالون هو **الصلة**، لأن الداني قرأ **بالصلة** على أبي الفتح فارس من طريق ابن بويان عن ابن الأشعث عن أبي نسيط، وهذا هو طريق الرواية من التيسير، وقد ذكر الداني الوجهين في التيسير وتبعه الشاطبي، ولكن من يتبع طرق الإسكان يجد أنه قرأ به على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق الحُلوانِي، وكلاهما ليسا من طرق التيسير لهذه الرواية، فيقدم وجه الصلة، وقد جرت العادة على تقديم وجه الإسكان عند القراءة بالجمع وذلك للتسهيل على الطلاب.

المد المنفصل المتولد من صلة الميم الجمع لقالون

ستعلم لاحقاً أن قالون له وجهان في المد المنفصل هما: القصر حركتان، والتوسط أربع حركات.

وقد علمت الآن أن قالون له في ميم الجمع وجهان هما السكون والصلة، فإذا جاء بعد ميم الجمع همزة قطع فإن قالون له -على وجه الصلة- القصر والتوسط.

وعليه فإذا قرأنا لقالون نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ يصير لدينا ثلاثة أوجه:

١. سكون ميم الجمع.
٢. صلة ميم الجمع مع قصرها حركتين.
٣. صلة ميم الجمع مع توسطها أربع حركات.

اجتماع المد المنفصل مع صلة ميم الجمع لقالون

في نحو قوله تعالى ﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ يصير لقالون أربعة أوجه:

١. قصر المنفصل وعليه سكون ميم الجمع.
 ٢. قصر المنفصل وعليه صلة ميم الجمع.
 ٣. توسط المنفصل وعليه سكون ميم الجمع.
 ٤. توسط المنفصل وعليه صلة ميم الجمع.
- ولعلك في المثال السابق لاحظت أن المد المنفصل يسبق ميم الجمع.



أما إذا كانت ميم الجمع تسبق المد المنفصل في نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ فإن الأوجه تكون كما يلي:

١. سكون ميم الجمع وعليه قصر المنفصل.
٢. سكون ميم الجمع وعليه توسط المنفصل.
٣. صلة ميم الجمع وعليها قصر المنفصل.
٤. صلة ميم الجمع وعليها توسط المنفصل.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١١٢- وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَافًا لِرُزْشِهِمْ ... وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِتَكْمُلًا

قوله (وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَافًا لِرُزْشِهِمْ) يعني أن ورشاً يقرأ بصلة ميم الجمع في حالة واحدة فقط، وهي إذا جاء بعد ميم الجمع همزة قطع نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ ذُرِّيَّةً﴾، ومعلوم أن ورشاً يقرأ المد المنفصل بالإشباع ست حركات، وعليه فإنه يقرأ صلة ميم الجمع بالإشباع ست حركات.

فمثلاً في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، يوجد ثلاثة ميمات جمع، لكن ورشاً يقرأ بصلة ميم الجمع الأخيرة فقط هكذا:

﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

والآن قد فهمنا حكم كل من ابن كثير، وأحد وجهي قالون، وورش، فكيف يقرأ الباقيون ميم الجمع؟ أجب الناظم عن هذا بقوله: (وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدَ لِتْكُمَلًا) يعني أن باقي القراء يقرؤون بسكون ميم الجمع، ومعهم قالون على الوجه الثاني، وبذلك يكتمل حكم ميم الجمع قبل متحرك للقراء السبعة.

واعلم أن الخلاف في صلة ميم الجمع وسكونها يكون حال الوصل فقط، أما عند الوقف عليها فقد اتفق الكل على سكونها.

وقد نص الناظم على الإسكان للباقيين لأن الضم ليس ضده السكون، فلو كان سَكَت لفهمنا أن الباقيين يقرؤون بفتح الميم، لقوله (٦٢- وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا ... فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا).

خلاصة حكم ميم الجمع قبل متحرك (وصلاً)	
ابن كثير	الصلة مع القصر حركتين.
قالون	وجهٌ بالسكون، ووجهٌ بالصلة، وإذا جاءت الميم قبل همزة قطع فله في الصلة القصر والتوسط.
ورش	إذا جاءت الميم قبل همزة قطع فإنه يقرأ بالصلة مع الإشباع. ويقرأ بالسكون إذا جاءت قبل أي حرف آخر.
الباقيون	السكون.

تدريب: اقرأ لابن كثير، ثم لقالون، ثم لورش: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١١٣- وَمِنْ دُونِ وَصَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ ... لِكُلِّ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا

١١٤- مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا ...

شرح الناظم في ذكر حكم ميم الجمع إذا لقيها ساكن، ولا يقع ذلك الساكن في القرءان إلا مع همزة الوصل.

وقوله (وَمِنْ دُونِ وَصَلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ ... لِكُلِّ) يعني أن كل القراء يضمون ميم الجمع إذا جاءت قبل ساكن، وبدون وصلٍ أي بدون صلة، نحو ﴿عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾، ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾، ووجه الضم تحريكها لالتقاء الساكنين، واختير الضم لأنه حركتها الأصلية.

إِذَا فالأصل في ميم الجمع قبل ساكن أن تُضم دون صلة.

وقوله (وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا، مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا) يعني أن (فَتَى الْعَلَا) أي البصري يكسر ميم الجمع إذا جاء بعدها ساكن، وجاء قبلها هاء، وجاء قبل الهاء كسر أو ياء ساكنة.

كسر أو ياء ساكنة + هاء + ميم جمع + همزة وصل = كسر الميم للبصري

فمثلاً كلمات ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ و﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ و﴿مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ﴾ فيها ميم جمع جاء بعدها ساكن، وقبلها هاء، وقبل الهاء كسر، فالبصري يقرأ هكذا: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، و﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ و﴿مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ﴾.

ومثلاً كلمات ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ و﴿إِيَّاهُمْ أَنْتَنِينَ﴾ فيها ميم جمع جاء بعدها ساكن، وقبلها هاء، وقبل الهاء ياء ساكنة، فالبصري يقرأ هكذا: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ مع مراعاة ترفيق لام اسم الجلال، و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ و﴿إِيَّاهُمْ أَنْتَنِينَ﴾.

وفي الحقيقة فالناظم رَحِمَهُ اللَّهُ كان يمكنه أن يبسر الأمر أكثر من ذلك، فإنك إذا لاحظت كل الكلمات السابقة ستجد أن الميم مسبوقة بهاء مكسورة، ومعلوم أن الحرف الوحيد الذي يكسر قبل ميم الجمع هو الهاء المسبوقة بكسر أو ياء ساكنة.

وهذا ما لحظه ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ فاختصر الأمر في الطيبة بقوله (١٢٠) - ... وَاكْسِرُوا ... قَبْلَ الشُّكُونِ بَعْدَ كَسْرِ حَرَّرُوا)، أي أن البصري صاحب حاء (حَرَّرُوا) يكسر ميم الجمع إذا جاءت قبل السكون وبعد الكسر.

فقول ابن الجزري (بَعْدَ كَسْرِ) اختصر الأمر، لأن هذا الكسر لا يكون إلا هاءً، وهذه الهاء لا تكسر إلا بعد كسر أو ياء ساكنة.

الخلاصة: البصري يكسر ميم الجمع إذا جاء قبلها هاء مكسورة وبعدها ساكن.
 هاء مكسورة + ميم جمع + همزة وصل = كسر الميم للبصري.

توجيه: الكسر عند البصري للإتباع، أي أن الميم تتبع الهاء التي قبلها، لتتناسق كسرة الميم مع كسرة الهاء قبلها، فبعض اللهجات تستثقل الانتقال من كسر إلى ضم. وعليه يمكن أن نختصر الأمر أكثر فنقول: **الميم عند البصري تتبع ما قبلها**، فإن كان قبلها كسرٌ كَسَرَهَا نحو ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، وإن كان قبلها ضمٌ صَمَّهَا نحو ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾.



قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

... وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا

١١٥- كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْ... قِتَالٌ وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا

قوله (وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا) يعني أن حمزة والكسائي صاحبي الشين من (شَمْلًا) يضمنان الهاء المكسورة قبل ميم الجمع التي قبل ساكن، وذلك وصلًا.

فمثلًا كلمات ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ و﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجَلُ﴾ و﴿مِنْ دُونَهُمُ امْرَأَتَيْنِ﴾ فيها ميم جمع قبل ساكن، وقبلها هاء مكسورة بعد كسر، ف (شَمْلًا) يقرءان هكذا: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، و﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجَلُ﴾ و﴿مِنْ دُونَهُمُ امْرَأَتَيْنِ﴾.

ومثلًا كلمات ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ فيها ميم جمع قبل ساكن، وقبلها هاء مكسورة بعد ياء ساكنة، ف (شَمْلًا) يقرءان هكذا: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾.

ولعلك لاحظت أني أتيت لك بنفس الأمثلة التي ذكرتها في الحكم السابق للبصري، وذلك لتعرف أن كلمة السرهى (الإتباع)، فعند البصري الميم تتبع الهاء فتكسران معًا، وعند حمزة والكسائي الهاء تتبع الميم فتضمَّان معًا، والهدف من كلتا القراءتين تجنب الانتقال من كسر لضم.

وأما قوله (كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْ... قِتَالٌ) فهذان مثالان على ميم الجمع قبل ساكن، إحداهما قبلها هاء بعد كسر، والأخرى قبلها هاء بعد ياء ساكنة.

وقد سكت الناظم عن حكم باقي القراء، فيفهم أنهم يقرؤون بكسر الهاء (التي بعد كسر أو ياء ساكنة) وبضم الميم التي بعدها إذا جاءت قبل ساكن، ولا يبالون بالانتقال من كسر لضم: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ و﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾.

وقوله ﴿وَقَفَّ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا﴾ يعني قف لكل بكسر الهاء، لأن ضمها في قراءة حمزة والكسائي كان إتباعاً لضم الميم، فلمَّا سكنت الميم وقفاً، عادت الهاء للكسر. ولا يُستثنى من قوله ﴿وَقَفَّ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمَلًا﴾ إلا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿الْيَهُمُّ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ فإن حمزة يضم الهاء فيها وقفاً ووصلاً.

وكان ينبغي للناظم أنه ينبه على سكون الميم وقفاً كما نبه على كسر الهاء، ولكنه أهمله لوضوحه.

﴿وَشَمَّلَ﴾ فعل ماضٍ بمعنى أسرع، وفاعله عائد على كسر الهاء، وفيه إشارة للحكمة من هذا الحكم، وهي أن ضم الهاء يجعل القراءة أسرع لتتناسب ضم الهاء مع ضم الميم، لأن الانتقال من كسر إلى ضم يستغرق زمناً أكثر.

و﴿مُكْمَلًا﴾ حال أي قف مكملاً وجوه القراءة في ميم الجمع.

باب الإدغام الكبير

الإدغام لغةً يعني إدخال شيء في شيء، ومنه: أدغم اللجام في فم الفرس إذا أدخله فيه، **واصطلاحاً** يعني إدخال حرف في الحرف الذي يليه، والنطق بهما حرفاً واحداً كالثاني.

ومن شروطه التقاء الحرفين خطأ نحو ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾، فدخل نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، ولا يقال إن واو الصلة فاصلة خطأ، لأنها علامة ضبط غير مرسومة في مصاحف الإمام عثمان، وخرج نحو ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ لأن الألف المرسومة فصلت خطأ بين النونين، وهي ثابتة في الرسم العثماني، رغم أنها لا تنطق وصلًا.

ومن شروطه ألا يكون الحرف الأول حرف مد نحو ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾، وللإدغام أكثر من طريقة في التقسيم كما يلي:

• إدغامٌ صغير وإدغامٌ كبير:

○ **فالصغير:** أن تدغم حرفاً ساكناً في حرف متحرك، كإدغام الدال في التاء في نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾.

○ **والكبير:** أن تدغم حرفاً متحركاً في حرف متحرك، وهو موضوع هذا الباب، وسُمِّي كبيراً لأن فيه:

- عملين في المتماثلين هما: تسكين الحرف الأول، ثم إدغامه فيما يليه.
- وثلاثة أعمال في المتقارِبين والمتجانسين هي: تسكين الحرف الأول، ثم قلبه حرفاً مثل التالي له، ثم إدغامه.

فمثلاً إذا أردنا إدغام الميم في الميم من ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ نسكن الميم الأولى هكذا: (يَعْلَمُ مَا)، ثم ندغم هكذا: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾.

وإذا أردنا إدغام الحاء في العين في نحو ﴿زُحِرِحَ عَنِ﴾ نسكن الحاء الأولى هكذا:
﴿زُحِرِحَ عَنِ﴾، ثم نقلها عينًا هكذا: ﴿زُحِرِعَ عَنِ﴾، ثم ندغم هكذا: ﴿زُحِرِحَ عَنِ﴾.

• إدغامٌ في كلمة وإدغامٌ في كلمتين:

○ ففي كلمة نحو إدغام الطاء في التاء في ﴿أَحَطْتُ﴾.

○ وفي كلمتين نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾، و﴿يَعْلَمُ مَا﴾.

• إدغامٌ كامل وإدغامٌ ناقص:

○ ففي الكامل يختفي المدغم مخرجًا وصفةً ولا يبقى له أثر نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾، ويُشدد الحرف المدغم فيه.

○ وفي الناقص تبقى بعض صفات المدغم، كبقاء صفة الإطباق في نحو ﴿أَحَطْتُ﴾، والغنة في نحو ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، ولا يُشدد المدغم فيه.

• إدغام المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين:

○ فالمتماثلان هما حرفان اتحدا مخرجًا وصفةً، نحو إدغام ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ﴾.

○ والمتجانسان هما حرفان اتفقا مخرجًا واختلفا صفةً نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾.

○ والمتقاربان هما حرفان تقاربا مخرجًا أو صفةً أو فيهما نحو ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾.

وقد جرت عادة بعض المصنفين في علم القراءات على أن يجعلوا إدغام المتجانسين والمتقاربين تحت اسم واحد، وهو إدغام المتقاربين، كما سترى في الشاطبية.

تدريب

س: ما نوع الإدغام في ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾؟ ج: إدغام صغير كامل لحرفين متقاربين في كلمتين.

س: ما نوع الإدغام في ﴿يَعْلَمُ مَا﴾؟ ج: إدغام كبير كامل لحرفين متماثلين في كلمتين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١١٦- وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفُّلاً

(دُونَكَ) من ألفاظ الإغراء، يقال دونك كذا أي خذه، و(الْإِدْغَامَ) مفعول به، وَقُطْبُ كل شيء ملاكته، وهو ما يقوم به، وَقُطْبُ القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم.

و(فِيهِ تَحَفُّلاً) أي في أبي عمرو واجتماع الإدغام، يقال تحفل اللبن في الضرع إذا امتلأ الضرع به، وذلك كناية عن أن مدار الإدغام الكبير على أبي عمرو، فمنه أخذ، وإليه أسند، وعنه اشتهر من بين القراء السبعة، ومما روي عنه أنه قال: "والإدغام كلام العرب الذي على ألسنتهم ولا يحسنون غيره." اهـ.

والإدغام الكبير مروى عن أبي عمرو البصري من روايتي الدوري والسوسي، لكن العمل بأكثر الأمصار في هذا العصر على القراءة بالإدغام الكبير من رواية السوسي فقط - من الشاطبية-، وذلك لأسباب منها قول السخاوي تلميذ الشاطبي: "وكان أبو القاسم - الشاطبي- يُقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي، لأنه كذلك قرأ." اهـ.

ومنها اتفاق كل العلماء على أن من يقرأ بالإدغام الكبير فلا بد أن يقرأ معه بإبدال الهمز الساكن في نحو ﴿يَوْمُنُونَ﴾ و﴿شَيْئَمَا﴾، وأن يقرأ بقصر المنفصل، والإبدال والقصر لم يجتمعا معاً في الشاطبية إلا للسوسي.

وقد نبه ابن الجزري في الطيبة على منع القراءة بالإدغام الكبير على وجه تحقيق الهمزات وعلى وجه توسط المنفصل فقال:

١٢٢- إِذَا التَّقَى خَطًّا مُحَرَّكَانِ ... مِثْلَانِ جِنْسَانِ مُقَارِبَانِ

١٢٣- أَدْغِمْ بِخُلْفِ الدُّورِ وَالسُّوسِيِّ مَعَا ... لَكِنَّ بَوَاجِهُ الهمزِ وَالْمَدَّ أَمْنَعَا

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١١٧- فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا ... سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعْوَلًا

خصص الناظم هذا البيت للإدغام الكبير للمتماثلين في كلمة، والمعنى أن السوسي لم يدغم من هذا النوع إلا الكاف في الكاف، وذلك في موضعين فقط هما:

- ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]: فتقرأ هكذا: ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾.
- ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]: فتقرأ هكذا: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾.

وقوله (وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعْوَلًا) أي وإدغام باقي الباب ليس معوَّلاً عليه، أي ليس معتمداً عليه، أي أن ما رُوِيَ عن البعض من إدغام في هذا النوع في غير هاتين الكلمتين فهو ضعيف لا يُعتمد عليه ولا يؤخذ به، وذلك في نحو ﴿جِبَاهُهُمْ﴾، ﴿بَشِيرِكُمْ﴾، ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، فليس في هذه الكلمات ونحوها إلا الإظهار.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١١٨- وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا

١١٩- كَيْعَلَمَ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعَ عَلَى ... قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأَمْرَ تَمَثَّلًا

شرح الناظم في بيان الإدغام الكبير للمتماثلين في كلمتين، ومعنى البيت الأول أنه إذا وُجدت كلمتان، وكانت الأولى تنتهي بحرف متحرك، والثانية تبدأ بحرف بمتحركٍ متماثل معه، فإن السوسي يدغم الأول في الثاني.

وفي البيت الثاني جاء الناظم بأربعة أمثلة على هذا النوع من الإدغام هي:

- ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ تُدْغَمُ هَكَذَا: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾.
- ﴿فِيهِ هُدًى﴾ تُدْغَمُ هَكَذَا: ﴿فِيهِ هُدًى﴾.
- ﴿وَطُيْعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ تُدْغَمُ هَكَذَا: ﴿وَطُيْعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.
- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ تُدْغَمُ هَكَذَا: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، ولاحظ أن السوسي يبدل الهمزة الساكنة أَلْفًا^(١).

وقوله (تَمَثَّلًا) أي تمثل المذكور، وهو إدغام أول المثلين إذا التقيا في كلمتين، ومعنى تَمَثَّلَ أي تشخص وتشكل وتصور وتبين.

* * *

تنبيهات:

- قول الناظم (فَلَا بُدَّ مِنْ ...) يوحي بالإطلاق، ولكن الأمر ليس كذلك، فستأتي شروط، واستثناءات، وكلمات مختلف فيها كما سترى بعد قليل.
- لم ينص الناظم على ضرورة أن يكون الحرف الأول متحركًا، لأن ذلك مفهوم من عنوان الباب.
- إذا كان الحرف الأول من المتماثلين في كلمتين ساكنًا، فهذا من باب الإدغام الصغير، ويجب الإدغام فيه لكل القراء نحو ﴿وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ﴾، وسوف ينص الناظم على ذلك عند قوله (٢٧٦- وَمَا أَوَّلَ الْمُثَلِّينَ فِيهِ مُسْكَنٌ ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مَتَمَثَّلًا).

(١) قال الناظم (٢١٦- وَيُبَدِّلُ لِسُوسِي كُلُّ مُسْكَنٍ ... مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمَلًا).

• في نحو ﴿الصَّلَاةُ أَخَذُوهَا﴾ لا يصح إدغام التاء في التاء، لأسباب، منها أنهما منفصلتان خطأ، ومنها أن التاء الثانية ساكنة، ولم يرد الإدغام -كبيرًا كان أو صغيرًا- إذا كان الحرف الأول متحركًا والثاني ساكنًا.

• الأمثلة الأربعة التي جاء بها الناظم في البيت الثاني تشتمل على ثلاثة أنواع عليها مدار الباب:

○ النوع الأول: أن يأتي حرفٌ متحركٌ قبل الحرف المدغم، نحو ﴿يَعْلَمَ مَا﴾ و﴿وَطِيعَ عَلِيٍّ﴾.

○ النوع الثاني: أن يأتي حرفٌ مد قبل الحرف المدغم، نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾، وللسوسي في هذا المد ثلاثة العارض، **القصر والتوسط والإشباع**، ويُسمَّى العارض للإدغام.

○ النوع الثالث: أن يأتي ساكنٌ صحيح قبل الحرف المدغم، نحو ﴿الْعَفْوُ وَأَمْرٌ﴾. وسوف يترتب على هذا التقسيم أوجه وأحكام أخرى ستعرفها نهايةً الباب.

تدريب

في ضوء ما علمت حتى الآن اقرأ للسوسي هذه المواضع:

- ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦].
- ﴿كَيْ تُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝ وَتَذُكَّرَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه].
- ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].
- ﴿الْعَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠].
- ﴿الشُّوْكَةُ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٠- إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ ... أَوْ الْمُكْتَسِبِي تَنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلًا
١٢١- كَكُنْتُ تُرَابًا أَنْتَ تُكْرَهُ وَاسِعٌ ... عَلِيمٌ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلًّا

في البيت الأول ذكر الناظم أربعة استثناءات تمنع إدغام الحرفين المتماثلين في كلمتين، وفي البيت الثاني ذكر مثالاً على كل استثناء على الترتيب.

والضمير في (يَكُنْ) عائد على قوله (مَا كَانَ أَوْلَا)، أي إذا لم يكن ذلك الأول من المثليين كذا وكذا، ودونك هذه الاستثناءات مع أمثلتها:

أولاً: يمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول (تَا مُخْبِرٍ) أي تاء دالة على المتكلم، وذلك في ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: ٤٠]، ولا أعلم في القرآن غير هذا الموضع.

ثانياً: يمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول (تَا ... مُخَاطَبٍ) أي تاء دالة على المخاطب، نحو ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ [يونس: ١٠٠]، ﴿أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا﴾ [يونس: ١٠٠]، ﴿إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨].

وقيل في سبب امتناع الإدغام في تاء المخبر والمخاطب كونهما كناية عن الفاعل أو شبهه، والإدغام قريب من الحذف والفاعل لا يحذف لأنه عمدة في الجملة، وقيل لأنه إذا أدغم التَّبَسَّ الأمر، فلا يُعلم هل هو ضمير مخبر أم مخاطب.

ثالثاً: يمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول (مُكْتَسِبِي تَنْوِينَهُ) أي مَنْوًى، وأشار بذلك إلى أن نون التنوين كالحلية والزينة، وذلك في نحو:

- ﴿وَأَسِعْ عَلِيمٌ﴾ [حيث وردت]، فالعين في هذا المثال مُظَهَّرَةٌ، والنون بعدها مُظَهَّرَةٌ.
- ﴿جَنَّتِ قَبْرِي﴾ [حيث وردت]، فالتاء في هنا مُظَهَّرَةٌ، ونون التنوين بعدها مُخَفَاةٌ عند التاء.
- ﴿نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٢١]، فالميم في هذا المثال مُظَهَّرَةٌ، والنون بعدها مُدْغَمَةٌ في الميم، ولا يختلط عليك الأمر هنا، فإنما الممنوع إدغام الميم في الميم هكذا (نعيم مُّقِيمٌ)، أما إدغام التنوين فهو متفق عليه.

وقيل في سبب امتناع إدغام المنون أن التنوين حاجز بين المثليين، وهو حرف صحيح معتد به في وزن الشعر، وتُنْقَلُ إليه حركة الهمزة، ويكسر لالتقاء الساكنين، وقد أُورِدَ على ذلك أنه يلزم أيضاً استثناء الهاء الموصولة بواو أو ياء نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، فإن حرف الصلة حاجز بين المثليين!

والفرق بينهما أن التنوين حرف مستقل، مقصود في نفسه، دالٌّ على تمكن الاسم وصرفه، والصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف قبل ساكن، والتنوين يحرك قبل ساكن، وإذا اجتمع التنوين وحرف العلة حُذِفَ حرف العلة وبقي التنوين نحو قاضٍ وغازٍ، فهو أولى بالاعتداد.

رابعاً: يمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول (مُثَقَّلًا) أي مشدداً، نحو ﴿فَتَمَّ مِيَقَتٌ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾ [المدثر: ٤٨].

وقيل في سبب امتناعه أن المثلث يستحيل إدغامه بدون حذف أحد الحرفين من المشدد.

وقد يجتمع أكثر من سبب للمنع نحو ﴿كِدَّتْ تَرَكْنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، فقد اجتمع فيه تاء المخاطب، والتشديد.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٢- وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ ... إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا

في هذا البيت ذكر الناظم استثناءً آخر مما لا يجوز فيه إدغام المتماثلين في كلمتين، وذلك في قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]، فقد أظهر الرواة عن السوسي كاف ﴿يَحْزُنُكَ﴾ ولم يدغموها في كاف ﴿كُفْرُهُ﴾.

ثم علل الناظم ذلك الإظهار بأن النون أخفيت عند الكاف، والإخفاء قريب من الإدغام، فصارت الكاف كأنها مدغم فيها، فصارت كالحرف المشدد، وذلك من موانع الإدغام، كما في نحو ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾.

وقوله ﴿لِتُجَمَّلَا﴾ تعليل لإظهار الكاف، أي إنما أظهرت الكاف لتجمل الكلمة ببقائها على صورتها.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٣- وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ... تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلَا

١٢٤- كَيْتَغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا ... وَيَخُلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا

في هذين البيتين ذكر الناظم حكم ثلاثة مواضع التقى فيها المثلان بسبب حذف وقع في الكلمة التي فيها المثل الأول.

وهذا الحذف جعل الكلمة معللة، والكلمة المُعَلَّلَّةُ هي التي دخلها الإعلال بحذف أو إبدال أو غير ذلك.

وقد رُوي عن السوسي في هذه المواضع الثلاثة وجهان هما: الإدغام والإظهار، وهذه المواضع هي:

١. ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فأصلها (يبتغي غير)، والياء فاصلة بين المثلين،

ولكن لما دخلت (مَنْ) الشرطية، صار الفعل مجزوماً بحذف حرف العلة، فمن أظهر نظر إلى أصل الكلمة قبل دخول الجازم عليها، إذ لم يلتق في الأصل مثلان، ومن أدغم نظر إلى الحال الراهنة وإلى الرسم.^(١)

٢. ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، أصلها (يكون كاذباً)، ثم دخلت (إن) الشرطية

الجازمة، فجزمت النون بالسكون هكذا (يكون)، فالتقى ساكنان هما: الواو المدية والنون، فحذفت الواو للتخلص من التقائهما هكذا: (يكن)، ثم حذفت النون تخفيفاً، فالتقى المثلان.

٣. ﴿يَجْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، أصلها (يخلو لكم)، ولكن لما وقع الفعل جواباً للأمر صار

مجزوماً، فحذفت الواو، فالتقى المثلان.

وعلة جواز الوجهين في الكلمتين الثانية والثالثة مثل العلة في الأولى.

وليس في القرءان من هذا النوع إلا هذه المواضع الثلاثة، وعلى هذا تكون الكاف في

(كَيْتَغ) استقصائية، لأنها استقصت الأمثلة كلها ولم تترك شيئاً منها.

(١) الوجهان صحيحان وقرأ بهما الداني، ونص ابن الجزري على صحتها، ولم يقدم أحدهما، قال في النشر: "والوجهان صحيحان فيه فيما هو مثله مما يأتي من المجزوم" اهـ، وقد استنبط أبو شامة في شرحه تقديم وجه الإدغام، فقال في شرح البيت (١٢٥): "وكان الناظم أورد هذا البيت في صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام في المعتل" اهـ، واختار الإدغام ابنُ يالوشه.

و (الْخَلَا) العشب الرطب، وفي الحديث الشريف: "وَلَا يُخْتَلَى خَالَاهَا"^(١)، وقد يكتنى به عن الحديث الحسن أو العلم الغزير، والمراد بالعالم الطيب الخلا أبو عمرو والبصري أو اليزيدي أو السوسي أو الداني.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٥- وَيَا قَوْمٍ مَالِي ثُمَّ يَا قَوْمٍ مَن بِلَا ... خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلَا

في قوله تعالى ﴿وَيَقَوْمٍ مَا لِي﴾ [غافر: ٤١]، وفي ﴿وَيَقَوْمٍ مَن يَنْصُرُنِي﴾ [هود: ٣٠]، توهم البعض جواز الوجهين للسوسي مثل المواضع الثلاثة السابقة، وسبب هذا التوهم أن الكلمة أصلها (ويا قومي)، فتكون الكلمة -على حد قولهم- معتلة بالحذف.

وقد رفع الناظم هذا الوهم ببيان أن السوسي له الإدغام في هاتين الكلمتين قولاً واحداً، لأن كلمة ﴿وَيَقَوْمٍ﴾ ليست مثل الكلمات الثلاث، إذ لم يحذف من أصولها شيء، فهي ليست معتلة، لأن الياء المحذوفة منها ليست من بنية الكلمة، بل هي كلمة مستقلة وهي تحذف في اللغة الفصحى.

وقوله (لَا شَكَّ أُرْسِلَا) أي أُطلق هذان اللفطان على الإدغام من غير تقييد، إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام.

* * *

(١) جزء من حديث في صحيح مسلم (١٣٥٣)، وفي صحيح البخاري (١٨٣٤).

قال الناظم رحمه الله:

١٢٦- وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكُونِهِ... قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّأَ
١٢٧- بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ... بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَى

قصد بالقوم الإمام أبا بكر بن مجاهد وغيره من البغداديين، حيث منعوا إدغام اللام في اللام في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ حيث وقع، وذلك لقلة حروفه، لأن كلمة ﴿ءَالَ﴾ في رسم المصاحف العثمانية حرفان فقط هكذا: (ال لوط)، وقد رَدَّ ذلك ورفضه (مَنْ تَنَبَّأَ) أي من صار نبياً في العلم، ورسخت فيه قدمه، يعني به صاحب التيسير وغيره، أو يقصد من مات من المشايخ، يعني أن هذا ردُّ قديم.

ومما رُدَّ به على هذا التعليل قول الداني في التيسير: "وقد أجمعوا على إدغام ﴿لِكَ﴾ في يوسف، وهو أقل حروفاً من ﴿ءَالَ﴾ لأنه على حرفين، فدَلَّ ذلك على صحة الإدغام فيه - أي في ﴿ءَالَ﴾ - "اه، وفي هذا دليل على أن قلة الحروف لا تمنع الإدغام. وقوله (حَجَّ) أي احتج، يعني أن يذكر حجة سائغة غير منقوضة، وقوله (مُظْهِرٌ) أي مَنْ اختار الإظهار ومنع الإدغام في هذه الكلمة.

وقوله (إِذَا صَحَّ) دليل على ضعف رواية الإظهار عن السوسي في هذه الكلمة، فإن أبا عمرو الداني قال في غير التيسير: "لا أعلم الإظهار فيه من طريق الزبيدي." اه.

والمقصود بـ (إِعْلَالٍ ثَانِيهِ) أن الحرف الثاني من ﴿عَالٍ﴾ قد تغير مرة بعد مرة، والإدغام تغيير آخر، فَعُدِلَ عنه خوفاً من أن يجتمع على كلمة قليلة الحروف -في نظرهم- تغييرات كثيرة.

ومعنى (وَلَوْ حَجَّ مُطَهَّرٌ ... بِإِعْلَالٍ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَى) أي أن أصحاب الإظهار لو كانوا احتجوا لمذهبهم بإعلال الحرف الثاني لاعتلوا بهذه الحجة، أي غلبوا بها وقُبلت منهم (إذا افترضنا صحتها روايةً).

والخلاصة: أن الإدغام في هذه الكلمة هو الصحيح المعول عليه المأخوذ به وهو الذي عليه العمل.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٨- فَبِإِدْأَلِهِ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا ... وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوِ إِبْدَالًا

في هذا البيت يوضح الناظم كيف صارت كلمة ﴿عَالٍ﴾ معتلة، فأصل هذه الكلمة: (أهل)، ثم قلبت الهاء همزة هكذا: (أأل)، وهذا هو الإعلال الأول، فلما اجتمعت همزتا قطع الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً مدية على ما هو مشهور من قواعد اللغة فصارت هكذا (ءال)^(١)، وهذا هو الإعلال الثاني.

قال أبو شامة: "وهذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرد دَعْوَى، وحكمة لغة العرب تأبى ذلك، إذ كيف يُبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف مستثقل وهو الهمزة

(١) قال الناظم (٢٢٥- وَبِإِدْأَلِ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ ... إِذَا سَكَنْتَ عَزْمٌ كَادَمٌ أَوْ هَيْلًا).

التي من عاداتهم الفرار منها حذفًا وإبدالًا وتسهيلًا - على ما عرف في بابهِ - مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان فهي في موضع لا يمكن إثباتها، بل يجب قلبها ألفًا، فأى حاجة إلى اعتبار هذا التكثير من التغيير بلا دليل؟! " اهـ.

وقوله (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدَالًا) يعني أبا الحسن بن شنبوذ وغيره، فقد قالوا بأن ثاني ﴿ءَالَ﴾ أبدل من واو، قال أبو شامة: "وهذا هو الصحيح الجاري على القياس، وأهل التصانيف من اللغويين وأصحاب الأعززية لا يفسرون هذه الكلمة إلا في فصل الواو بعد الهمزة، فيكون أصل الكلمة: (أَوَّل)، كما أن أصل (قال): (قَوْل)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا في اللفظين على قياس معروف في علم التصريف. " اهـ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٢٩- وَوَاوٌ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ ... فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَمْدِ عِلَّالًا

١٣٠- وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ ... وَلَا فَرَقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلًا

اعلم أن كلمة ﴿هُوَ﴾ إذا جاءت بعد الواو أو الفاء أو اللام فإن السوسي يسكن هاءها هكذا: ﴿وَهُوَ﴾، ﴿فَهُوَ﴾، ﴿لَهُوَ﴾^(١).

وإذا أراد الوقف فإنه يقف بو او ساكنة غير مديّة هكذا: (وَهُوَ)، (فَهُوَ)، (لَهُوَ).

فإذا جاء بعدها كلمة تبدأ بو او فإنه يدغم، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع يقرؤها هكذا:

﴿وَهُوَ وَلِيْلَهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿فَهُوَ وَلِيْلَهُمُ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٦٣]، وفي ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ

(١) قال الناظم: (٤٤٩- وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مَهَا ... وَهَآ هِيَ أَشْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا).

بِهِمْ ﴿ [الشورى: ٢٢]، وهذه المواضع الثلاثة لا خلاف فيها بين الرواة عن السوسي، فالكل مجتمع على الإدغام قولاً واحداً.

أما كلمة ﴿هُوَ﴾ إذا لم يأت قبلها واو أو فاء (أو لام) فإن السوسي يضم الهاء، فإذا وقف فإنه يقف بو او مدية هكذا: (هُوَ).

وهنا اختلف الرواة عن السوسي إذا جاء بعد ﴿هُوَ﴾ كلمة تبدأ بالواو نحو ﴿هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

فذهب الجمهور عن السوسي إلى الإدغام طرداً للباب، لتحقق الحرفين المتماثلين، وهذا هو اختيار الشاطبي والمقروء به من طريقه، هكذا: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ﴾ [القصص: ٣٩].

وهذا ما أرادته الناظم بقوله (وَوَاوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ ... فَأَدْغِمُ)، والمعنى: وأما واو الضمير ﴿هُوَ﴾ الذي هاءؤه مضمومة، مثل ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل: ٧٦]، فأدغمه في الواو التي بعده.

وذهب البعض إلى الإظهار، لأن إدغام الواو في مثلها يترتب عليه محذور، وهو إدغام حرف المد، وذلك لأنه إذا أريد إدغام الواو فلا بد من إسكانها، فإذا سكنت وقبلها ضمة تصير حرف مد، وحرف المد لا يدغم بالإجماع، لأن إدغامه يُفْضِي إلى حذفه نحو ﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾، وحرف المد لا يحذف، وهذا هو المقصود بقوله (وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا).

ثم نقض الناظم علة المظهرين، ويبيّن فسادها بأن هؤلاء المظهرين قد أدغموا الياء في مثلها في ﴿يَاتِي يَوْمٌ﴾ [حيث ورد]، وفي ﴿نُودَى يَمُوسَى﴾^(١) [طه: ١١]، ولا شك أنه يترتب على إدغام

(١) كلمة ﴿يَمُوسَى﴾ فيها التقليل للبصري وورش (بِخُلْفِ عَنْهُ)، وفيها الإمالة لحمزة والكسائي، كما ستعرف في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

﴿يَاتِي يَوْمٌ﴾ ونحوه من المحذور ما يترتب على إدغام ﴿هُوَ﴾ المضموم الهاء، فالعلة الموجبة للإظهار في ﴿هُوَ﴾ متحققة في ﴿يَاتِي يَوْمٌ﴾ إذ المد المقدر في الواو موجود في الياء، فلا فارق بينهما، فإدغام أحد المتساويين وإظهار الثاني تحكّم لا مبرر له، وهذا هو المقصود بقول الناظم (وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْعَمُوهُ وَنَحْوَهُ ... وَلَا فَرْقٌ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلًا).

تنبيه: هناك فرق بين حرف المد في ﴿هُوَ﴾ المضموم الهاء في نحو ﴿هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ وبين حرف المد في ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ ونحوه، فإن الأول تقديري ملاحظ في الذهن فقط لا ثبوت له في الخارج، والثاني محقق في الخارج، فقياس الأول على الثاني خطأ، إذ لا يلزم من منع الإدغام في المد المحقق منعه في المد المقدر.

الخلاصة: المقروء به للسوسي من طريق الشاطبية واليسير هو الإدغام فقط.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣١- وَقَبْلَ يَسْنَنِ الْيَاءِ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ ... سُكُونًا أَوْ اضْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

في قوله تعالى ﴿وَأَلْتَمِسُ يَسْنَنًا﴾ [الطلاق: ٤]، اعلم أن السوسي يحذف الياء من ﴿وَأَلْتَمِسُ﴾^(١) فتصير هكذا: (واللاء)، ثم له في الهمزة الأخيرة حالة وصلها بما بعدها أكثر من وجه كما يلي:

- تسهيلها بين بين، مع توسط المد قبلها.
- تسهيلها بين بين، مع قصر المد قبلها.

(١) ٩٦٥- وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْعَمُوهُ وَنَحْوَهُ ... ذَكَرًا وَيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هَمَلًا.

٩٦٦- وَكَأَلْيَاءٍ مَكْشُورًا لَوْزَشٍ وَعَنْهَمَا ... وَقِفْ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ زَاكِيَةٌ بَجَلًا.

• إبدالها ياء مكسورة، ثم تسكين هذه الياء، هكذا: ﴿وَأَلْتَى﴾ مع إشباع المد قبلها. وهذا الوجه الأخير عند وصله بكلمة ﴿يَيْسَنَ﴾ يلتقي مثالان: ياء ساكنة، وهي ياء ﴿وَأَلْتَى﴾، ثم ياء مفتوحة وهي ياء ﴿يَيْسَنَ﴾، فاختلف الرواة عن السوسي على مذهبين:

• **المذهب الأول** هو الإظهار، وعدم إدغام الياء الساكنة في الياء المتحركة، وذلك لسبيين:

✓ أحدهما أن سكون هذه الياء عارض، لأنها كانت مكسورة ثم سكنت، وهذا معنى قوله (عَارِضٌ ... سُكُونًا).

✓ والآخر أن الياء نفسها عارضة، لأنها كانت في الأصل همزة ثم قلبت، وهذا معنى قوله (عَارِضٌ ... أَصْلًا).

وهذا المذهب هو اختيار الشاطبي والداني، ولم يذكر الشاطبي في القصيدة غيره، وقد نص صاحب إتحاف البرية على أن هذا الإظهار يلزمه سكتة خفيفة بين الياءين: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَنَ﴾.

• **والمذهب الثاني** هو إدغام الياء الساكنة في المفتوحة: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَنَ﴾، ولم يُشر إليه الشاطبي ولا الداني، ولكن جَوَّزه ابن الجزري وقال: "وكلُّ من وجهي الإظهار والإدغام مأخوذٌ به وبهما قرأت. " اهـ.

وقد نص كثير من شُراح الشاطبية على أن يُقرأ بالوجهين للسوسي في هذه الكلمة، قُلْتُ: ولكن يحسُن عند القراءة بالوجهين التنبيه على أن وجه الإدغام لم يرد به نص عن الشاطبي أو الداني، فهو ليس من طريقيهما على الأرجح.

وعلى ذلك فإذا أخذنا بوجه الإدغام يصير للسوسي في هذا الموضع (وصلاً) أربعة أوجه بعد حذف ياء ﴿وَأَلْتَى﴾ سأذكرها بترتيب المقدم أداءً:

١. تسهيل الهمزة بين يين، مع توسط المد قبلها.
٢. تسهيل الهمزة بين يين، مع قصر المد قبلها.
٣. إبدال الهمزة ياء ساكنة مع الإشباع والإظهار مع سكتة لطيفة: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَن﴾.
٤. إبدال الهمزة ياء ساكنة مع الإشباع والإدغام: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَن﴾.

وقد يسأل سائل: لِمَ وضع الشاطبي هذا الحكم في باب الإدغام الكبير؟ أليست الياء الأولى ساكنة؟ أليس الأولى وضع هذا الحكم عند حديثه عن الإدغام الصغير؟

قلتُ: ربما وضعه هنا باعتبار أن أصلها متحرك، لأن الياء الساكنة أصلها همزة مكسورة، ثم قلبت ياءً مكسورة ثم سكنت، وأيضاً لأن اختياره هنا هو الإظهار وليس الإدغام، فالناظم يرى أن هذا الحكم ليس من باب الإدغام أصلاً، صغيراً كان أم كبيراً، فسواء وضعه هنا أو هناك فلا غضاضة.

فائدة: اعلم أن وجهي الإظهار والإدغام معمول بهما لكل من قرأ هذه الكلمة بحذف الياء الأخيرة وقلب الهمزة ياء ساكنة، أقصد البصري والبيزي، قال الشيخ خلف الحسيني في إتحاف البرية: (١٤- وَأَظْهَرْنَ ... مَعَ السَّكْتِ أَوْ أَدْغَمَ لِيَا اللَّاءِ تَأْصِلاً، لِأَحْمَدَ وَالْبُصْرِيِّ).

فائدة: لا إدغام للسوسي ولا لغيره في الهمزات في نحو ﴿هَذَا إِنْ﴾ و﴿شَهْدَاءُ إِذْ﴾ لأن له في الهمزات أحكاماً خاصة، وستعلم تفصيل ذلك في باب الهمزتين من كلمة ومن كلمتين.

وقوله (مُسَهَّلًا) حال، وهو مأخوذ من أسهل إذا سار في الطريق المعبد السهل.

باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٢- وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا ... فَإِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَى

١٣٣- وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَّحَرِّكٌ ... مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخَلَّلَا

١٣٤- كَيَّرُزُقُكُمْ وَآتَقُّكُمْ وَخَلَقُكُمْ ... وَمِيثَاقُكُمْ أَظْهَرَ وَنَرَزُقُكَ أَنْجَلَى

شرح الناظم في ذكر حكم الإدغام الكبير للحرفين المتقاربين، وفي هذه الآيات ذكر حكم المتقاربين في كلمة.

وقوله (وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا) أي إذا وُجِدَتْ كَلِمَةٌ، وَوُجِدَ فِيهَا حَرْفَانِ متحركان متتاليان متقاربان.

واعلم أن الشاطبي حين يقول: (حرفان متقاربان) فإنه قد يقصد المتجانسين أو المتقاربين، ويُفهم ذلك من السياق.

وقوله (فإدغامه للقاف في الكاف مجتلى) أي أن السوسي لا يدغم -كبيرًا- من المتقاربين في كلمة إلا القاف في الكاف، نحو ﴿يَرزُقُكُمْ﴾، و﴿وَأَتَقُّكُمْ﴾، و﴿خَلَقُكُمْ﴾، فيقرأ هكذا: ﴿يَرزُقُكُمْ﴾، و﴿وَأَتَقُّكُمْ﴾، و﴿خَلَقُكُمْ﴾.

وعلى ذلك فالسوسي لن يدغم في نحو ﴿يَتَدَبَّرُونَ﴾ مع أن التاء قريبة من الدال، ولا في نحو ﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ مع أن التاء قريبة من الطاء.

ثم ذكر الناظم شرطين لإدغام القاف في الكاف في هذا النوع، وهما:

١. أن يكون الحرف الذي قبل القاف متحركاً، وهذا معنى قوله (وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ ... مُبِينٌ).

٢. أن يأتي بعد الكاف ميم جمع، وهذا معنى قوله (وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ).

ومعنى (تَخَلَّلَ) أي اختص، من قولهم: تخلل المطر إذا خص بعض الأماكن ولم يكن عاماً، أي تخلل أبو عمرو بإدغامه ذلك، ولم يعم جميع ما التقت فيه القاف بالكاف.

وأما في قوله (كَيْرُزُقُكُمْ وَأَثَقُكُمْ وَخَلَقُكُمْ) فهذه أمثلة ثلاثة على ما تحقق فيه الشرطان من التحريك والميم، ومثل ذلك أيضاً: ﴿سَبَقَكُمْ﴾، و﴿فَنُغِرِّقُكُمْ﴾^(١)، فيقرأ وهما هكذا: ﴿سَبَقَكُمْ﴾، و﴿فَنُغِرِّقُكُمْ﴾.

وأما قوله (وَمِيثَاقُكُمْ أَظْهَرُ وَنَزْرُقُكُمْ) فهذان مثالان على ما لم يتحقق فيه أحد الشرطين، والمعنى:

- أظهر القاف في ﴿مِيثَاقُكُمْ﴾ بسبب فقد أحد الشرطين (وهو تحريك ما قبل القاف)، فإن القاف هنا قبلها ألف مد، والمد ساكن، ويشبهها ﴿فَوْقَكُمْ﴾، و﴿مِخْلَقُكُمْ﴾، و﴿بُورِيقُكُمْ﴾^(٢)، فلا إدغام في هذه الكلمات.

- وأظهر القاف في ﴿نَزْرُقُكُمْ﴾ أيضاً لفقد الشرط الثاني (وهو وجود الميم بعد الكاف)، ويشبهها ﴿خَلَقُكُمْ﴾، و﴿عُنُقُكُمْ﴾.

ومعنى (النجلى) انكشف، أي ظهر الأمر ووضح الحكم بعد ما ذكرت من أمثلة.

(١) يقرأها السوسي بالنون: (٨٢٥- وَيَخِيفَ حَتَّىٰ تُوْتَهُ وَيُعِيدُكُمْ ... فَيُعْرِقُكُمْ وَأَنْتَانِ يُرْسَلِ يُرْسَلَا).

(٢) يقرأها السوسي بسكون الراء: (٨٣٦- بُورِيقُكُمْ الْإِسْكَانُ فِي صَفْوِ حُلُوهِ ... وَفِيهِ عَنِ الْبَاقِينَ كَسْرٌ تَأْصَلَا).

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٣٥- وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلٌّ ... أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا

اختلف الرواة عن السوسي في إدغام القاف في الكاف في كلمة ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، فالفريق الأول يرى الإظهار، وعلى رأس هذا الفريق الإمام ابن مجاهد، وذلك لأن الشرطين السابقين لم يتحققا معًا، فالكاف قبلها متحرك، ولكن ليس بعدها ميم، وقيل أيضًا لأن الإدغام سيترتب عليه توالي ثلاثة أحرف مشددة: (ط ل ك ن).

والفريق الثاني يرى الإدغام، وأن هذه الكلمة أحق بالإدغام من نحو (يَرزُقُكُمْ وَخَلَقَكُمْ)، وعلى رأس هذا الفريق الإمام الداني، ولئن كانت الميم مفقودة فلقد قام مقامها ما هو أثقل منها وهو النون، والإدغام أريد به التخفيف، وكلما كانت الكلمة أثقل كانت أشد حاجة للإدغام.

وقد ذكر الناظم سببين لثقل هذه الكلمة هما:

- أنها تدل على التأنيث، والعرب تعتبر الكلمات المؤنثة ثقيلة، لأن التذكير هو الأصل، والتذكير أكثر دورانًا على الألسنة، لصيانتهم أسماء النساء وقلة استعمالهم لها، وبالتالي قلة استعمال الأفعال المؤنثة، فأى كلمة مؤنثة تعتبر ثقيلة.
- أن النون دالة على الجمع.

وقد ذكر بعض الشراح أن التحريك والتشديد من أسباب الثقل أيضًا، إذًا فالميم في نحو (يَرزُقُكُمْ وَخَلَقَكُمْ) ساكنة خفيفة دالة على التذكير والجمع، وأما نون ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ فهي متحركة مشددة دالة على التأنيث والجمع.

وقول الناظم (وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقُكُنَّ قُلْ ... أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا) يعني أن ﴿طَلَّقُكُنَّ﴾ أولى وأجدر بالإدغام من غيرها، بسبب التأنيث والجمع.

وقول الناظم (أَحَقُّ) يفيد أن الإدغام أولى، ولكن لا يفيد منع الوجه الآخر، كقولك صحيح وأصح، وحقيق وأحق.

وعليه فالمأخوذ به من الشاطبية في هذه الكلمة الوجهان، الإدغام وهو المقدم، ثم الإظهار، واعلم أن الداني لم يذكر الإظهار في التيسير، إذاً فهو من زيادات الشاطبية.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٦- وَمَهْمَا يَكُونَا كِلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ ... أَوْ إِثْلَ كِلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا

١٣٧- شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمُ دَوَا ضَنِ ... ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا

شرع الناظم في ذكر حكم الإدغام الكبير للحرفين المتقاربين في كلمتين، واعلم أن الإدغام الكبير في هذا النوع لم يرد في كل الحروف، يعني ليس كل الحروف قابلة لأن تُدغم فيما بعدها مما يقار بها، بل بعض الحروف فقط هي القابلة للإدغام.

والحروف التي روي فيها هذا النوع لا تُدغم في كل ما يقار بها، بل تُدغم في أحرف معينة، وبشروط معينة، حسب الرواية والتواتر، كما ستعرف الآن.

والحروف التي يجوز أن تُدغم فيما بعدها من هذا النوع ستة عشر حرفاً، وهي الحروف الأولى من كلمات البيت (شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمُ دَوَا ضَنِ ...

ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا) وهي (ش، ل، ت، ن، ب، ر، د، ض، ث، ك، ذ، ح، س، م، ق، ج)

وقوله (وَمَهْمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ) أي ومهما يكن المتقاربان ذوي كلمتين، أي إذا التقيا في كلمتين.

وقوله (فَمُدْغِمٌ) أي فالسوسي مدغمٌ، و(أَوَائِلٌ) مفعول به لاسم الفاعل.

وقوله (عَلَى الْوَلَا) من الولاء وهو المتابعة، وقد يكون (الْوَلَا) مقصودًا به البيت التالي نفسه، أي: فمدغمٌ أوائل كلمات البيت التالي، أو يكون مقصودًا به كلمات البيت التالي، أي: فمدغمٌ أوائل كلمات البيت الذي بعد هذا، والتي ستأتي متتالية متتابعة.

والمعنى: إذا التقى متقاربان في كلمتين، فالسوسي يدغم الحروف التي هي أوائل كلمات البيت: (شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمُ دَوَا ضَنِ ... ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنْهُ قَدْ جَلَا).

والناظم **رَحِمَهُ اللهُ** قد جاء بهذه الحروف في أوائل كلمات بيتٍ من أبيات الغزل، فهو يتغزل في امرأة حسناء اسمها (شِفَا) وهو اسم مشهور عند العرب، وأصله (شفاء). وإدراج أبيات فيها نوع من الغزل العفيف هو عادة أصيلة من عادات فُحُول الشعراء، قبل الإسلام وبعده، وهي دليل على سُمُو الذوق، ورقة المشاعر، ورهف الإحساس، ولم يأت في السنة ما يمنعه ما دامت كلماته غير خادشة ولا فاحشة، وما دام لا يقصد امرأة بعينها لا تحل له.

والناظم هنا لا يقصد امرأة بعينها، وإنما أراد كلمة تبدأ بحرف الشين، فتيسر له اسم (شفاً)، وسيأتي في أبواب قادمة اسم (زينب) حين يريد كلمة تبدأ بالزاي، و(دعد) حين يريد كلمة تبدأ بالدال.

ولقد روي أن كعب بن زهير قد أنشد بعضاً من الغزل بين يدي النبي ﷺ، وذلك في القصيدة المعروفة بـ (بانت سعاد)، وقد رويت من عدة طرق كلها ضعيف استقلالاً، إلا أن مجموع طرقها يدل على أن لها أصلاً، وهي قصيدة في مدح النبي ﷺ والاعتذار له، غير أن الشاعر بدأها بنوع من الغزل فقال:

بانتُ سعادُ فقلبي اليوم متبول ... متيماً إثرها لم يُعد مكبول
وما سعادُ عداة البين إذ رحلوا ... إلا أعنُّ غصيصُ الطرفِ مكحول

واستعمال الناظم هذه الألوان من المحسنات، أقصد الغزل والحكم والمواعظ والتركية والفخر ونحو ذلك، جعل القصيدة مستساغة بشكل كبير لدى طلبة العلم، كمن يضع بعضاً من الملح والإضافات للطعام لجعله شهياً مقبولاً سائغاً، وستعلم قيمة ذلك حين تدرس بعض المنظومات التي خلت من هذا النوع من المحسنات، فتراها جامدة جافة صعبة الفهم والحفظ.

وقول الناظم **(شفاً لم تضح نفساً)** أي أن هذه المحبوبة التي اسمها **(شفاً)** طيبة النفس، سامية الروح، لا يطرأ عليها الضجر والغضب كغيرها من النساء.
وقوله **(بها رُم)** أي اطلب بها، أي بوصلها وقرها، و**(دوا)** أي دواء، و**(صن)** هو المريض الذي أنهكه المرض، يقال صنني يضني صنني فهو صن، و**(ثوى)** أي أقام، والفاعل عائد على المرض، كناية عن طول مدته.

وقوله (كَانَ ذَا حُسْنٍ) أي أن هذا المريض كان حسن الهيئة قبل المرض، و(سَأَى) أي ساءت حالته، وهو مقلوب ساء، مثل نأى وناء، و(مِنْتَهُ) أي من أجل هذا المرض، وقوله (قَدْ جَلَا) أي أن هذا المرض قد أظهر أمره وكشف سره.

والمعنى باختصار أن الشاعر تخيل نفسه إنساناً كان ذا حُسن وجمال، فلما فارق محبوبته أصابه المرض، وساءت حالته، ولقد ظهر الأمر وعُرف السبب، فمن أراد أن يداويه فليُقربهُ من (شِفَا)، فإن طيب نفسها وجمال روحها فيهما دواؤه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٨- إِذَا لَمْ يَتَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ ... وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَقَلِّبًا

قبل أن يشرع الناظم في بيان الحروف التي تُدغم فيها أوائل كِلم البيت السابق، ذكر هنا شروطاً عامة لهذا النوع من الإدغام، وسيأتي شروط أخرى خاصة ببعض الحروف، واستثناءات من هذه الشروط، ستذكر في مواضعها.

أولاً: يجب أن لا يكون الحرف المُدغم منوناً، فيمتنع الإدغام في نحو ﴿ظَلَمْتِ ثَلَاثٍ﴾، ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾، ولاحظ أن الممتنع في نحو ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ هو إدغام اللام في الراء، أما التنوين فيُدغم على ما هو معروف من قواعد، وسبب المنع هنا هو نفس سبب المنع في المتماثلين.

ثانياً: يجب أن لا يكون الحرف المُدغم تاء مخاطب، فيمتنع إدغام نحو ﴿كُنْتَ ثَاوِيًا﴾، ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾، ولم ينص الناظم على منع الإدغام في تاء المخبر لأنها لم ترد في القرآن قبل حرف مقارب، وسبب المنع هنا هو نفس سبب المنع في المتماثلين.



ثالثًا: يجب أن لا يكون الحرف المُدغم في نهاية فعل مجزوم، أراد بذلك موضعًا واحدًا هو: ﴿وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وهذا الموضع اتفق على إظهاره، وسيأتي سبب ذلك عند قوله (١٤٧- فَمَعَ حُمَلُوا التَّورَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ).

رابعًا: يجب أن لا يكون الحرف المدغم مشددًا، فيمتنع إدغام نحو ﴿لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾، ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾، وسبب المنع هنا هو نفس سبب المنع في المتماثلين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٣٩- فزُحِرَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ ... وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

١٤٠- خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَكَ قُصُورًا وَأُظْهِرَا ... إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ أَقْبَلَا

شرح الناظم في بيان المواضع التي أدغمت فيها تلك الحروف الستة عشر، ولم يذكرها على سبيل الترتيب في البيت، وإنما ذكرها حسب ما تيسر له النظم.

وقوله (فَزُحِرَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ) أي أن الحاء تدغم في العين في موضع واحد فقط هو: ﴿زُحِرَ عَنِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وما عدا هذا الموضع فلا تدغم فيه نحو ﴿ذُبِحَ عَلَى﴾، ﴿نَبَرَخَ عَلَيْهِ﴾.

وقوله (وَفِي الْكَافِ قَافٌ) أي أن القاف تُدغم في الكاف، وقوله (وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا) أي الكاف تُدغم في القاف، إذا فالكاف والقاف يدغم كل واحد منهما في الآخر.



وقوله (خَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ) مثال على إدغام القاف في الكاف فتقرأ هكذا: ﴿خَلَقَ كُلُّ﴾،
ومثلها: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ﴾، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ﴾.

وقوله (لَكَ قُصُورًا) مثال على إدغام الكاف في القاف فتقرأ هكذا: ﴿لَكَ قُصُورًا﴾،
ومثلها: ﴿تَهْلِكُ قَرْيَةً﴾، ﴿جَنَّتِكَ قُلَّتْ﴾، ﴿رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

ولعلك لاحظت أن الناظم في إدغام المتقاربين في كلمة لم يذكر إلا إدغام القاف في الكاف فقط، وذلك لأن عكسه (الكاف في القاف) لم يوجد في القرآن.

وأما قوله (وَأَظْهَرَ... إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ أَقْبَلًا) فهو استثناء من الحكم، أي أن القاف أو الكاف لا تدغمان إذا سكن ما قبلهما، نحو ﴿وَفَوْقَ كُلِّ﴾، ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾.

ولعلك لاحظت أن هذا الشرط كان موجودًا في إدغام القاف في الكاف في المتقاربين في كلمة، وقد ذكر مثالًا له هناك عند قوله (وَمِيمًا قَكُمُ أَظْهَرَ).

ومعنى (الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ أَقْبَلًا) أي الحرف الذي أقبل قبلهما، أي جاء قبلهما.

وينبغي أن يُعلم أن إدغام القاف في الكاف في هذا الباب هو إدغام محض لا تبقى معه صفة استعلاء القاف بلا خلاف، وأما إدغام القاف في الكاف -إدغامًا صغيرًا- في ﴿الْمُ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] فمن أهل الأداء من أبقى صفة استعلاء القاف، ومنهم من حذفها، والحذف أشهر.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤١- وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ ... وَمِنْ قَبْلِ أَخْرَجَ شَطْأَهُ قَدْ تَثَقَّلَا
١٤٢- وَعِنْدَ سَبِيلًا شَيْنٌ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ ... وَضَادٌ لِبَعْضِ شَانِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا

الجيـم تدغم في حرفين فقط هما: التاء في قوله تعالى ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤]، والشين في ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهو قبل المعارج في ترتيب المصحف، وهذا معنى قوله (وَمِنْ قَبْلُ)، ولم يرد في القرآن بعد الجيم تاء أو شين إلا في هذين الموضعين، وقوله (قَدْ تَثَقَّلَا) أي قد أدغم.

والشـين تدغم في السين، ولم يرد ذلك إلا في ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].
والضاد تدغم في الشين في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَانِهِمْ﴾^(١) [النور: ٦٢] فقط، ولا إدغام في ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]، ولا في ﴿الْأَرْضُ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦].

(١) اختلف العلماء في إدغام الضاد في الشين في هذا الموضع من جهة هل هو إدغام كامل أم ناقص؟ فإن كان كاملاً فإن الضاد تذهب بكل صفاتها، فننطق بعد العين الساكنة بشين مشددة هكذا: (لِبَعْشَانِهِمْ) مع ترفيق كل الحروف، وإن كان الإدغام ناقصاً تبقى صفة الإطباق للضاد، كما هو الإدغام في نحو (أحطت)، ويترتب عليه عدم تشديد الشين، والأرجح هو الإدغام الناقص مع بقاء صفة الإطباق، وذلك لأسباب، منها:

- أن في بقاء صفة الإطباق حفاظاً على اللفظ، لأنه عند الإدغام الكامل لا يمكن معرفة ما إذا كان المدغم ضاداً أم دالاً، لأن إدغام (لبعض شأنهم) سوف يتساوى لفظاً مع إدغام (لبعد شأنهم).
- ومنها أن بقاء صفة الإطباق متفق عليه في نحو (أحطت) و(بسطت)، والإدغام فيهما واجب عند كل القراء، وعليه فيقاؤها أولى فيما كان الإدغام فيه عن قارئ واحد.
- ومنها أن الإدغام في نحو (أحطت) و(بسطت) هو إدغام متجانسين، فبقاء الصفة في المتقاربين أولى.
- ومنها أن الصفة بقيت عند الإدغام في كلمة، فمن باب أولى بقاؤها عند الإدغام في كلمتين.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٤٣- وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ الثُّفُوسِ وَمُدْغَمٌ ... لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلًا

تدغم السين في الزاي في موضع واحد: ﴿وَإِذَا الثُّفُوسُ زُوجَتْ﴾ [التكوير: ٧].
وتدغم السين أيضًا في الشين في موضع واحد: ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ولكن هذا
الموضع فيه خلاف، فله فيه الإدغام والإظهار: ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١).
ومعنى قوله (بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلًا) أي أن الخلاف في هذه الكلمة مروئي بإسناده عن
السوسي عن أبي عمرو.

ولم يرد إدغام في: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٤٤- وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبٌ سَهْلٌ ذَكَ شَدًّا ... ضَفَا تَمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا

رُوي إدغام الدال في عشرة أحرف، وهي الأحرف التي بدأت بها كلمات هذا البيت
من أول كلمة (تُرْبٌ)، وهذه الحروف هي:

التاء في نحو ﴿فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والسين في نحو ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾
[المؤمنون: ١١٢]، والذال في نحو ﴿وَالْقَلْتِيدِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]، والشين في نحو ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾
[يوسف: ٢٦]، والضاد في نحو ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾ [فصلت: ٥٠]، والثاء في نحو ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾

(١) الإدغام هو المقدم أداءً لأن رواية الإظهار من طريق ابن حبش، وهي ليست طريق التيسير.

[النساء: ١٣٤]، والزاي في نحو ﴿تُرِيدُ زَيْتَةً﴾ [الكهف: ٢٨]، والصاد في نحو ﴿تَفْقِدُ صَوَاعٍ﴾ [يوسف: ٧٢]، والظاء في نحو ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [غافر: ٣١]، والجيم في نحو ﴿دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وضمّن الناظم في هذا البيت الثناء على أبي محمد سهل بن عبد الله التستري، أحد أولياء الله الصالحين.

و﴿تُرْبٌ﴾ أي تراب، و﴿ذَكَأَ﴾ من قولهم ذكت النار، أي اشتعلت، و﴿شَدَّأَ﴾ أي عطَّرًا، أي اشتعل ترابه عطَّرًا، يشير بذلك إلى الثناء عليه، وما ظهر من كراماته وأعماله الصالحة. و﴿صَفَاً﴾ أي طال، يشير إلى كثرة ذلك، و﴿ثَمَّ﴾ بمعنى هناك، أي دفن في ذلك التراب زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ، أي زهد صادق بيّن، لم يكن عن رياء ولا تصنع، و﴿جَلَاً﴾ بمعنى كشف، أي كَشَفَ الزهدُ أمرَ سهلٍ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٥- وَلَمْ تَدْعَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ ... بِحَرْفٍ بَغَيْرِ التَّاءِ فَاعْلَمْنَاهُ وَأَعْمَلَا

إذا جاءت الدال مفتوحة بعد ساكن فلا تدغم إلا إذا جاء بعدها تاء.

ومثال الدال المفتوحة بعد ساكن مع غير التاء: ﴿لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ [ص: ٣٠]، ﴿بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]، ﴿أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، فلا إدغام في نحو هذه الأمثلة.

وأما مع التاء فقد جاءت في موضعين فقط هما: ﴿كَادَ تَرْبِيعٌ﴾^(١) [التوبة: ١١٧]، ﴿بَعْدَ تَوَكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، فهذان يدغمان لأن التاء من مخرج الدال فكأنهما مثلان.

(١) كلمة ﴿تَرْبِيعٌ﴾ يقرؤها حفص وحمزة بالياء، والباقون بالتاء، قال الناظم (٧٣٧- تَرْبِيعٌ عَلَى فَضْلِ).

فائدة: بناءً على ما سبق فإن السوسي:

- يدغم في ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾، ولا يدغم في ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾.
 - يدغم في ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾، ولا يدغم في ﴿وَلَمَنِ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾.
 - يدغم في ﴿دَاوُدُ جَالُوتُ﴾، ولا يدغم في ﴿دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾.
 - يدغم في ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾، ولا يدغم في ﴿بَعْدَ ضَرَاءَ﴾.
- وقس على ذلك.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٦- وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا ... وَفِي أَحْرَفِ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا

شرح الناظم في ذكر ما تدغم فيه التاء، والضمير في (عَشْرِهَا) عائد على الدال المذكورة في البيتين السابقين، أي أن التاء تدغم في حروف الدال العشرة التي هي أوائل كلمات (تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَأَ شَدًّا ... صَفَا ثَمَّ زُهْدٌ صِدْفُهُ ظَاهِرٌ جَلَا)، وتدغم أيضًا في الطاء، فيصير للتاء أحد عشر حرفًا، وهذا معنى قوله (وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَأْوُهَا).

إلا أن التاء من جملة حروف الدال العشرة، فيكون إدغام التاء فيها من باب المثليين، ولم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار دون إلباس، نحو ﴿الشُّوكَةُ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧].

ومثال إدغام التاء في الطاء ﴿الْمَلَكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢]، وفي السين ﴿السَّحْرَةَ سَلْجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]، وفي الذال ﴿وَالذَّرِيَّتْ ذَرَوًا﴾ [الذاريات: ١]، وفي الشين ﴿بِأَرْبَعَةَ شَهْدَاءَ﴾ [النور: ٤]، وفي الضاد ﴿وَالْعَدِيَّتْ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١] ولا ثاني له، وفي الثاء ﴿وَالثَّبُوءَ ثُمَّ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وفي الزاي ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وفي الصاد ﴿وَالْمَلَكَةَ صَفًا﴾

[النبي: ٣٨]، وفي الطاء ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨]، وفي الجيم ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ﴾ [الرعد: ٣].

تنبيه: السوسي يدغم التاء في الطاء في ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ [النساء: ٨١]، وسوف ينص عليه الناظم في فرش سورة النساء عند قوله (٦٠٢ - ... إِدْغَامٌ بَيْتَ فِي حُلَى)، لاندرج دوري البصري وحمزة مع السوسي في إدغام هذا الموضوع، قال أبو شامة: "فأكثر المصنفين في الإدغام لا يذكرونه في الإدغام الكبير، بل يذكرونه في سورتها، وسببه أن أبا عمرو كان يدغمه وإن لم يقرأ بالإدغام الكبير." اهـ.

وأما قوله (وَفِي أَحْرَفٍ وَجْهَانٍ عَنْهُ تَهَلَّلًا) فيعني أن هناك مواضع رُوِيَ عن السوسي فيها وجهان، هما الإظهار والإدغام، وسيأتي بيانها في البيت التالي، و(تَهَلَّلًا) أي استنارا وظهرا وتُقلا عن أبي عمرو، والألف للتشبية.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٧- فَمَعَ حُمْلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ ... وَقُلْ آتِ ذَا الدِّينِ طَائِفَةٌ عَالَا

شرح الناظم في ذكر المواضع التي رُوِيَ عن السوسي فيها وجهان^(١) وهي:

- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]:
- فيها الإظهار ﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾.
- والإدغام ﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾، ولا حظ إمالة ﴿التَّوْرَةَ﴾^(٢).

(١) الوجهان صحيحان وبهما قرأ الداني، ولا أجد ما يقدم أحدهما.

(٢) قال الناظم (٥٤٦- وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رَدَّ حُسْنُهُ).

- ﴿وَعَاثُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٣]:
 - فيها الإظهار ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾.
 - والإدغام ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾.
 - ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، ﴿فَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ [الروم: ٣٨]، وهذا الموضعان هما المقصودان بقوله (وَقُلْ آتِ ذَا الْ):
 - الإظهار ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾، ﴿فَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾.
 - والإدغام ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾، ﴿فَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾.
 - ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]:
 - فيها الإظهار ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾.
 - والإدغام ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾.
- ووجه الخلاف في ﴿التَّوْرَةَ﴾ و﴿الزَّكَاةَ﴾ كون التاء مفتوحة بعد ساكن، فحُفَّت فلم تدغم لذلك عند من أظهر، ومن أدغم فللتقارب، ووجه الخلاف في ﴿وَعَاتِ﴾ و﴿فَعَاتِ﴾ و﴿وَلَتَأْتِ﴾ ما تقدم عند قوله (١٢٣- وَعِنْدَهُمُ الْوُجُهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ... تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَدْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا)، لأنها كلها تشبه المجزوم، حيث حُذفت الياء من أواخرها بسبب البناء على حذف حرف العلة، فمن أظهر نظر إلى أصل الكلمة قبل حذف الياء، ومن أدغم نظر إلى الحال الراهنة وإلى الرسم، ولا خلاف في إظهار ﴿وَلَمْ يُوتِ سَعَةَ﴾ لاجتماع الجزم والفتح.
- ولم يذكر الناظم في التاء ما ذكره للدال من كونها (لَمْ تُدْغَمَ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ)، وذلك لأن التاء المفتوحة بعد ساكن لها أكثر من حال كما لاحظت مما سبق.

وهذا ملخص لحالات التاء المفتوحة بعد ساكن:

أولاً: الإظهار قولاً واحداً، وذلك إذا:

- كانت التاء حرف خطاب مفتوح، وذلك في نحو ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وقد علم الإظهار من قوله من قبل (١٣٨- إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مَحَاطِبٍ ...).
- في موضع ﴿وَلَمْ يُوتِ سَعَةً﴾ لقوله (١٣٨- ... وَمَا لَيْسَ مَجْرُومًا).

ثانياً: الإدغام قولاً واحداً، وذلك في موضع واحد هو:

- ﴿الصَّلَاةَ طَرَفِي﴾ [هود: ١١٤]، وذلك لشدة التقارب، وقد فهم الإدغام من سكوت الناظم عن هذا الموضع وعدم استثنائه، فاندرج تحت القاعدة العامة.

ثالثاً: جواز الوجهين، وذلك في المواضع الخمسة التي نص عليها بقوله (وَفِي أَحْرَفٍ وَجِهَانٍ عَنْهُ تَهَلَّلًا، فَمَعِ حُمَلُوا التَّورَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ ... وَقُلْ آتِ ذَا الدِّينِ طَائِفَةً عَالًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٨- وَفِي جِئْتِ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ... وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْإِدْغَامَ سَهْلًا

اختلف الرواة عن السوسي في قوله تعالى ﴿قَالُوا يَمْرِيْمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا﴾ [مريم: ٢٧]:

- فمنهم من أظهر التاء عند الشين هكذا: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا﴾^(١)، وذلك لسببين:
 - أن التاء للخطاب، وتاء المخاطب لا تدغم.
 - وأن الفعل قد نُقِصَ بعد دخول تاء المخاطبة المؤنثة عليه، فالفعل أصله (جاء)، فلما دخلت عليه التاء سكنت الهمزة، فالتقى ساكنان هما الألف والهمزة، فحذفت

(١) السوسي يدغم دال (قَدْ) في الجيم حيث ورد ذلك، وسيأتي حكمه في باب إدغام دال قد.

الألف، فصار ناقصًا، وعليه فالإدغام سيكون إعلالًا بعد إعلال، كما سبق عند قوله
(تَسْمَى لِأَجْلِ الحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا).

- ومنهم من أدغم ﴿لَقَدْ جِيتَ شَيْئًا﴾، وذلك لأن التاء مكسورة، والكسرة في نفسها ثقيلة، وهي دالة على التأنيث، والكلمة المؤنثة ثقيلة، فهذا الذي سهّل الإدغام، أي جعل النطق بالإدغام أسهل من الإظهار^(١).

وهذا الخلاف لا ينطبق على ﴿لَقَدْ جِيتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، ولا على ﴿لَقَدْ جِيتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، وذلك لأن تاء الخطاب مفتوحة دالة على المذكور.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٤٩- وَفِي خَمْسَةِ وَهِيَ الْأَوَائِلُ ثَاوُهَا ... وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدَخَّلَا

قوله (وَفِي خَمْسَةِ وَهِيَ الْأَوَائِلُ ثَاوُهَا) أي أن التاء تدغم في خمسة أحرف فقط، وهي أوائل الكلمات الخمس الأولى من جملة (تُرْبُ سَهْلٌ ذَكَأ شَدًّا ... صَفَا ...).

ومثال ذلك: ﴿حَيْثُ تُومَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، ﴿وَأَلْحَرْثَ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿حَيْثُ شِيتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿حَدِيثَ ضَيْفٍ﴾ [الذاريات: ٢٤].

وقوله (وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدَخَّلَا) أي أن حرف الذال تدخل أي أدغم في الصاد والسين، فأما في الصاد فقد ورد في موضع واحد فقط هو ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]، وأما في السين فقد ورد في موضعين فقط هما ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ [الكهف: ٦١]، ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

(١) الوجهان مقروء بهما، ويقدم الإدغام لأنه من قراءة الداني على أبي الفتح، وهو طريق الرواية من التيسير.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٥٠- وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ وَأُظْهِرَا ... إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ مُنْزَلًا

١٥١- سِوَى قَالٍ ...

قوله (وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّاءِ) أي أن الراء تُدغم في اللام، وكذلك اللام تدغم في الراء، فكلاً منهما يُدغم في الآخر.

ومثال إدغام الراء في اللام: ﴿وَيَقُولُونَ سَيُعْفِرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩]، ﴿هُنَّ أَظْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ﴾ [حيث وردت].

ومثال إدغام اللام في الراء: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠، ٢٤]، ﴿فَأَسْأَلُكَ سُبُلَ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٦٩]، ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ [الفتح: ٢٨].

وقوله (وَأُظْهِرَا ... إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ مُنْزَلًا) أي أن اللام والراء يتعين إظهارهما إذا كانتا مفتوحتين بعد ساكن، فلا إدغام في نحو ﴿فَيَقُولُ رَبِّ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿وَالنَّهَارَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣]، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ١٣].

وقوله (سِوَى قَالٍ) استثناء من الجملة السابقة، أي أن لام (قال) رغم أنها مفتوحة بعد ساكن إلا أنها تدغم في الراء، وذلك لكثرة مجيئها في القرءان، نحو ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [حيث وردت].

تدريب: حدد ما يدغم وما لا يدغم في الأمثلة التالية

- ﴿وَأِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١]: تدغم لعدم وجود مانع.
- ﴿رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]: تدغم لعدم وجود مانع.
- ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠]: لا تدغم لأن اللام مفتوحة بعد ساكن.
- ﴿مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ﴾ [الإنسان: ١]: تدغم لعدم وجود مانع.
- ﴿مِنَ مِصْرَ لَأَمْرَأَتِهِ﴾ [يوسف: ٢١]: لا تدغم لأن الراء مفتوحة بعد ساكن.
- ﴿وَالْحَمِيرَ لَتَرَكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]: لا تدغم لأن الراء مفتوحة بعد ساكن.
- ﴿بِالدِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]: تدغم لعدم وجود مانع.
- ﴿الدِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾ [النحل: ٤٤]: لا تدغم لأن الراء مفتوحة بعد ساكن.
- ﴿فَحَقَّقَ عَلَيْنَا قَوْلَ رَبِّنَا﴾ [الصافات: ٣١]: تدغم لعدم وجود مانع.
- ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾ [ص: ٧٩]: تدغم رغم أن اللام مفتوحة بعد ساكن، لأن اللام في الفعل (قال).
- ﴿أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]: لا تدغم لأن اللام مفتوحة بعد ساكن.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٥١- ثُمَّ النُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا ... عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سِوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

قوله (ثُمَّ النُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا) أي أن النون تدغم في الراء واللام، وذلك في نحو ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾^(١) [الأعراف: ١٦٧]، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) [الإسراء: ١٠٠]، ﴿رُزِينًا لِّفِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٣٧]، ﴿يَتَّبِعِينَ لَهُمْ﴾ [فصلت: ٥٣].

وقوله (عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ) أي أن النون تدغم في الراء واللام بشرط تحرك ما قبلها، فإن وقع قبل النون ساكن لم تدغم مطلقاً سواء كانت النون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وهذا معنى قوله (مُسْجَلًا) أي في كل الأحوال، وعليه فلا إدغام في نحو ﴿يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿يَا ذِينَ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ٥٨]، ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿أَبْنِي لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦].

وقوله (سِوَى نَحْنُ) استثناء من الشرط السابق، أي أن نون (نَحْنُ) تدغم في اللام رغم سكون الحاء، ولم يأت بعدها راء في القرآن، وقد ورد ذلك في عشرة مواضع أدغمها السوسي جميعاً، نحو ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ [حيث وردت]، ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

(١) السوسي يدغم ذال (ذ) في التاء حيث ورد ذلك، وسيأتي حكمه في باب إدغام ذال إذ.

(٢) السوسي يقرأ بفتح ياء الإضافة في كلمة ﴿رَبِّي﴾ وسيأتي ذلك في باب ياءات الإضافة.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٥٢- وَتُسْكُنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا ... عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلًا

إذا وقعت الميم المتحركة قبل باء، وكان قبل الميم حرف متحرك، فإن السوسي يسكن الميم، ثم يُقرأ بإخفائها، وذلك في نحو ﴿ءَادَمُ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]، ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [القلم: ٤].

فإن سكن ما قبل الميم أظهرت نحو ﴿إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿الْيَوْمَ بِجَالوت﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

تنبيهات:

- لا بد من بقاء صفة الغنة عند تطبيق هذا الحكم، لأنه من القواعد المستقرة أن إخفاء الميم الساكنة قبل الباء لا بد أن تصحبه الغنة.
- هذا الحكم يسميه أغلب المصنفين إخفاءً شفوياً، ولا يجعلونه في باب الإدغام، وربما وضعه الناظم هنا لقلّة حروفه، فألحقه بأقرب الأبواب إليه، ثم اكتفى بكلمة (فَتَخْفَى) إشارةً إلى أنه إخفاء وليس إدغامًا.
- في هذا الحكم نبه الناظم على السكون بقوله (وَتُسْكُنُ)، ولم يفعل ذلك من أول الباب، رغم أن الإدغام الكبير كله فيه تسكين للحرف الأول، قلت: لعله فعل ذلك حتى لا يلتبس هذا الإخفاء الشفوي بالإخفاء الذي سيأتي آخر هذا الباب، فالناظم في آخر الباب سيتكلم عن الإخفاء الذي هو نطق بعض الحركة الذي يسمّى الاختلاس، فلو اكتفى هنا بقوله (فَتَخْفَى) لظن الطالب أن المقصود هو النطق ببعض الحركة.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٥٣- وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا ... أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلَا

الباء تدغم في الميم بشرطين:

١. أن تكون الباء في آخر كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾.
٢. وأن تكون الميم في أول ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾.

وقد ورد ذلك في القراءان في خمسة مواضع هي:

١. ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢٩].
٢. ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨].
٣. ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠].
٤. ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].
٥. ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤].

وأما موضع [البقرة: ٢٨٤] ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾

فهو لا يدخل في هذا الحكم، لأن السوسي يقرأ هذا الموضع بجزم الباء^(١) هكذا: (وَيُعَذِّبُ)، وكذلك (فَيَغْفِرُ)، وعليه فالإدغام في هذا الموضع هو من باب الإدغام الصغير فيقرأ هكذا: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢).

(١) قال الناظم: (٥٤٣- ... وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَّا الْعَلَا، شَدَا الْجَزْم).

(٢) معلوم أن السوسي في الإدغام الصغير يدغم الراء الساكنة في اللام، والباء في الميم في هذا الموضع، وسيأتي تفصيل

ذلك في موضعه إن شاء الله.

وما عدا كلمة ﴿يُعَذِّبُ﴾ لا يدغم باؤها في الميم نحو ﴿وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ﴾ [التوبة: ٧٠]،
﴿سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٩].

فهذا آخر ذكر إدغام الحروف الستة عشر، ولهذا ختم ذلك بقوله ﴿فَادِرِ الْأُصُولَ لِتَأْصُلَا﴾ أي قف على أصول الإدغام وحصلها لتأصل أي لتشرف، ثم لما فرغ من تفصيل الحروف المدغمة في باب المتقاربين ذكر بعد ذلك ثلاث قواعد تتعلق بجميع باب الإدغام الكبير مثلين كان أو متقاربين كل قاعدة في بيت كما سترى في الأبيات التالية.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٥٤- وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ ... إِيمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَالًا

ستعلم لاحقاً أن السوسي يقرأ بإمالة كل ألف يأتي بعدها راء مكسورة متطرفة نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْبَارِ﴾، وسبب هذه الإمالة كسر الراء.

ومعلوم أن الإدغام يتم فيه تسكين الحرف المدغم قبل إدغامه، فمثلاً في قوله تعالى ﴿فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ﴾ [هود: ١٠٦]، نلاحظ أن السوسي سوف يدغم الراء في اللام، وهذا يلزمه تسكين الراء قبل الإدغام.

وهنا يظهر سؤال: إذا كانت الإمالة سببها كسر الراء، فهل سكون الراء للإدغام يمنع الإمالة؟

والإجابة أن سكون الراء هو سكون عارض، فلا يعتد به، وعليه فإننا نقرأ بالإمالة مع الإدغام هكذا: ﴿فَفِي الْبَارِ لَهُمْ﴾، ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠]، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ

فِي الْبَارِ لِحَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴿غافر: ٤٩﴾، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١٣٣﴾ رَبَّنَا وَعَاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤].

وقوله (أَثَقَلَا) أي ثقيلًا، يريد بالثقل التشديد، وهو حال من الإدغام، ولم يُرد أنه أثقل لفظًا من الإظهار، لأنه ما أُدغم إلا طلبًا للخفة، والتقدير: ولا يمنعك الإدغام الذي فيه تشديد من الإمالة لظنك أن سكون الحرف المُدغم مانع للإمالة، فإنما هو سكون عارض، وقوله (إِذْ هُوَ عَارِضٌ) ظرف خرج مخرج التعليل.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٥٥- وَأَشْمِمُ وَرَمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا ... مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمَّلًا

اعلم أخي الكريم أنه لكي تفهم هذا البيت جيدًا لا بد أن يكون لديك فكرة سابقة عن أحكام الوقف بالروم والإشمام، فإن كان الأمر كذلك فاقراً شرح البيت على بركة الله، وإن كان غير ذلك فارجع أولاً لباب (الوقف على أواخر الكلم).

والناظم في هذا البيت سيتكلم عن جواز الروم والإشمام في باب الإدغام الكبير، واعلم أن كل ما هو مذكور في هذا البيت من أحكام إنما هو من باب الأوجه الجائزة، أي أن الطالب ليس مُلزمًا أن يأتي بها في كل موضع على مدار الختمة، ولكن يكفيها فهمها وقراءتها عدة مرات حتي يتقنها، ثم بعد ذلك إن شاء التزَمَ بها وإن شاء تركها، وإنما الواجب هو الإتيان بالإدغام المحض الخالص لأنه هو الأصل في الإدغام الكبير كما أن السكون المحض هو الأصل في الوقف.

والرّوم المقصود هنا هو أنك لا تدغم الحرف إدغامًا محصًا، بل تفك الإدغام، وتعطي للحرف الأول حركته، ثم تقرؤه بسرعة أي ببعض الحركة، وبصوت ضعيف يسمعه القريب دون البعيد، قال الشاطبي: (٣٦٨ - وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَاقِفًا ... بِصَوْتٍ خَفِيِّ كُلِّ دَانٍ تَنَوَّلًا)، والرّوم يكون فقط في الحرف المكسور أو المضموم.

والإشمام المقصود هنا هو أن تضم شفتيك أثناء إدغام حرفٍ مضموم، وذلك إشارة إلى أن الحرف كان مضمومًا في الأصل، نحو ﴿الْمَلَكَةِ طَيِّبِينَ﴾، فضمُّ الشفتين في هذا المثال يكون في نفس لحظة بداية النطق بالطاء المشددة، وهذا يختلف عن إشمام الوقف، ففي الوقف يكون ضم الشفتين بعيد الانتهاء من نطق الحرف ساكنًا.

فإن سأل سائل: أليس الرّوم والإشمام مختصين بالوقف غالبًا؟! فما أتى بهما لباب

الإدغام الكبير؟!

قلتُ: أغلب الرواة عن السوسي يعاملون الحرف المدغم معاملة الحرف الموقوف عليه، لأن سكون كلٍّ منهما عارض، فهذا عارض للإدغام، وهذا عارض للوقف، فيجيزون في المد قبل كل منهما القصر والتوسط والإشباع، ويجيزون في المضموم الرّوم والإشمام، وفي المكسور الرّوم.

واعلم أن الرّوم والإشمام مع الإدغام الكبير فيهما مذاهب عديدة، وسأذكر لك الآن أشهرها:

المذهب الأول، وهو اختيار الشاطبي الذي نص عليه في هذا البيت: وخلصته أن الرّوم والإشمام جائزان في جميع الحروف المدغمة، سواء كان إدغام مثلين أو متقاربين، ما عدا أربع صور هي:

١. التقاء الباء مع الباء نحو ﴿نُصِيبَ بَرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦].
٢. التقاء الباء مع الميم، أي في المواضع الخمسة التي أدغمت فيها باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ميم ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾.
٣. التقاء الميم مع الميم نحو ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [حيث وردت].
٤. التقاء الميم مع الباء نحو ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

وهذا معنى قوله (وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا ... مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ) أي يجوز لك الرُّوم والإشمام في كل الحروف المدغمة إلا مع الباء والميم، إذا لقيت إحداهما باءً أو ميمًا، وهذا المذهب سمّيته اختصارًا: **مذهب الشاطبية**.

المذهب الثاني، وهو نفس المذهب السابق ولكنه استثنى أيضًا الفاء مع الفاء نحو ﴿الْعَكِيفُ فِيهِ﴾ [الحج: ٢٥]، و﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٧٧]، فتصير الاستثناءات على هذا المذهب خمسة، وهذا المذهب سمّيته اختصارًا: **مذهب الاستثناءات الخمسة**.

المذهب الثالث، وفيه جواز الرُّوم والإشمام في الكل دون استثناء، فله الرُّوم والإشمام في نحو ﴿نُصِيبَ بَرَحْمَتِنَا﴾، ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، ﴿الْعَكِيفُ فِيهِ﴾، وهذا المذهب سمّيته اختصارًا: **مذهب الإطلاق.**

وهذا المذهبان الأخيران لم يذكرهما الشاطبي، وإنما ذكرهما أكثر شراح الشاطبية وابن الجزري في النشر.

تطبيقات

في نحو ﴿وَشَهِدْ شَاهِدٌ﴾، و﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾، و﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾، و﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ لا يجوز الرّوم ولا الإشمام على أيّ من المذاهب لأن الحرف المُدغم مفتوح، ومعلوم أنه لا روم ولا إشمام في المفتوح، فليس فيها إلا الإدغام المحض.

في نحو ﴿فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾، و﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾، و﴿وَالْعَدِيدَاتِ صَبْحًا﴾ يجوز الرّوم على كل المذاهب لأن الحرف المُدغم مكسور، ولا يجوز الإشمام لأن الإشمام يكون في المضموم، وعليه ففيها وجهان: الإدغام المحض والرّوم.

وفي المثال الأخير ﴿وَالْعَدِيدَاتِ صَبْحًا﴾ تلاحظ وجود مد قبل الحرف المدغم، فتتفرع ثلاثة العارض على وجه الإدغام المحض، وليس مع الرّوم إلا القصر، فتصير الأوجه أربعة: الإدغام المحض وعليه ثلاثة العارض، والرّوم وعليه القصر.

في نحو ﴿وَالْمَلَكَةِ صَفًّا﴾، و﴿ثُرَيْدَ زَيْنَةَ﴾، و﴿وَإِذَا الْتُفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ يجوز الرّوم والإشمام على كل المذاهب لأن الحرف المُدغم مضموم، وعليه ففيها ثلاثة أوجه: الإدغام المحض والإشمام والرّوم.

وفي المثالين الأخيرين ﴿ثُرَيْدَ زَيْنَةَ﴾، و﴿وَإِذَا الْتُفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ تلاحظ وجود مد قبل الحرف المدغم، فتتفرع ثلاثة العارض على وجه الإدغام المحض، وثلاثة العارض على الإشمام، وليس مع الرّوم إلا القصر، فتصير الأوجه سبعة: الإدغام المحض وعليه ثلاثة العارض، والإشمام وعليه ثلاثة العارض، والرّوم وعليه القصر.

في نحو ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، و﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾:

- على مذهب الشاطبي ومذهب الاستثناءات الخمسة: وجه واحد هو الإدغام المحض.
- على مذهب الإطلاق: يجوز الرّوم والإشمام، فتصير الأوجه ثلاثة.

في نحو ﴿الْعَنُكِفُ فِيهِ﴾، و﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾:

- على مذهب الاستثناءات الخمسة: وجه واحد فقط هو الإدغام المحض.
- على مذهب الشاطبي ومذهب الإطلاق: يجوز الرّوم والإشمام، فتصير الأوجه ثلاثة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٥٦- وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ ... عَسِيرٌ وَبِالْإِنْخِفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا

١٥٧- خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ ... وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمَلًا

لعلك تذكر أن الناظم عند قوله (١١٩- كَيْعَلَمَ مَا فِيهِ هُدَى وَطُبِعَ عَلَيَّ ... قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأْمُرْ تَمَثَّلًا) قد جاء بأربعة أمثلة للإدغام الكبير، وهذه الأمثلة تشتمل على ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: أن يأتي حرفٌ متحرك قبل الحرف المدغم، نحو ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ و﴿وَطُبِعَ عَلَيَّ﴾.
- النوع الثاني: أن يأتي حرفٌ مد قبل الحرف المدغم، نحو ﴿فِيهِ هُدَى﴾.
- النوع الثالث: أن يأتي ساكنٌ صحيح قبل الحرف المدغم، نحو ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾.



أما النوع الأول فالإدغام فيه سهل يسير، ولا يجد القارئ فيه صعوبة، لأنه ينطق بحرف متحرك ثم حرف مشدد.

وأما النوع الثاني فإن إدغامه يترتب عليه التقاء ساكنين، ولكن وجود المد يُسهّل الإدغام خاصة عند توسط المد أو إشباعه، وهذا ينطبق أيضًا على مد اللين نحو ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾، وإنما الصعوبة عند القراءة بالقصر، ولذلك قال ابن الجزري في النشر عند حديثه عن هذا النوع: "ولو قيل باختيار المد في حرف المد، والتوسط في حرف اللين لكان له وجه". اهـ.

وبناءً على ذلك فالنوعان السابقان الأصلُ فيهما الإدغام المحض.

مع جواز الرّوم والإشمام على ما فصلنا في البيت السابق عند قوله (١٥٥- وَأَشْمِمُ
وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا ... مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مَثْمَلًا).

وأما النوع الثالث فإن الإدغام فيه عسير، وسبب ذلك أن الإدغام يترتب عليه التقاء حرفين ساكنين صحيحين نحو ﴿الْعَفْوُ وَآمُرُ﴾ ونحو ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾، وقاعدة الصّرفيين أن الساكنين لا يجتمعان إلا إذا كان الساكن الأول حرف مد أو لين، فإن كان الأول صحيحًا جاز الاجتماع وفقًا لا وصلًا للعارض.

قال أبو شامة: "وأما ما قبله ساكن صحيح فلا يتأتى إدغامه إلا بتحريك ما قبله وإن خَفِيَتِ الحركة، فإن لم يحرك انحذف الحرف الذي تُسكّنه للإدغام وأنت تظن أنه مدغم" اهـ، ومن أجل هذه الصعوبة اختلف في كيفية الإدغام في هذا النوع على فريقيين:

الفريق الأول يرى أن الإدغام المحض عسير للأسباب المذكورة، ولذلك فالأولى القراءة بالإخفاء، أي باختلاس الحركة، ولا يُقرأ بالإدغام المحض، وهذا الإخفاء قد يطلق عليه الاختلاس أو النطق ببعض الحركة، وهذا الفريق يُعرف بالمتأخرين.

فمثلاً في ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ نقرأ بعد الحاء الساكنة نوناً مختلّسة، أي سريعة زمنها أقل من زمن النون الأولى التي قبل الحاء، ثم بعد النون المختلّسة نقرأ النون الأخيرة بزمنها الطبيعي وحركتها الكاملة.

فيكون عندنا في هذا المثال ثلاث نونات، الأولى والثالثة ذواتا حركةٍ كاملة وزمنٍ طبيعي، والثانية يُكتفى فيها ببعض الحركة وبزمن أقل.

وهذا الفريق هو الذي أيده الشاطبي ورجحه، ودليل ذلك قوله (١٥٦- وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ ... عَسِيرٌ وَإِلِخْفَاءِ طَبَقٍ مَفْصَلًا).

وقوله (طَبَقٌ مَفْصَلًا) أي أصاب، وهو من قولهم طبق السيف إذا أصاب المفصل، وكذا طبق الجزار المفصل، ويقال للرجل إذا أصاب الحُجّة أنه يطبق المفصل.

والفريق الثاني يرى أن يُقرأ بالإدغام المحض، وأنه لا بأس من التقاء ساكنين صحيحين، فالتقاء الساكنين الصحيحين في اللغة العربية جائز في مواطن كثيرة، منها عند الوقف على نحو ﴿الْعَبْدُ﴾، ومنها ما روي من قراءة سكون العين في ﴿نِعْمًا﴾، وفوق كل ذلك ثبوت الرواية تواتراً، وهذا الفريق يُعرف بالمتقدمين.

والخلاصة أن كلاً من الوجهين صحيح مقروء به من الشاطبية.

فإن سألت: **أيهما المقدم أداء؟** قلت: الأمر فيه خلاف كما ترى، فإن أخذنا بظاهر الشاطبية فالإخفاء هو المقدم لقوله **(وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصَلًا)**، ولكن خالفه كثير من العلماء وعلى رأسهم ابن الجزري، فقال في النشر: "وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند **قدماء الأئمة** من أهل الأداء، والنصوص مجمعة عليه." اهـ.

واعلم أخي الكريم أن الخلاف في هذا النوع هو من باب الخلاف الواجب، يعني أن الطالب يجب أن يأتي بالوجهين في كل موضع أثناء قراءته ختمة للإجازة، سواء قدم الإدغام المحض أو قدم الإخفاء.

وعليه فإذا قرأت ختمة للإجازة وأتيت على نحو **﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾** فعليك أن تقرأ بالإدغام المحض وبالإخفاء (الاختلاس)، فإن كان الحرف مضمومًا فالإشمام فيه من الخلاف الجائز.

أما حين تأتي على نحو **﴿فِيهِ هُدًى﴾** و**﴿يُنْفِقُ كَيْفَ﴾** فإنك تكتفي بوجه الإدغام المحض فقط كما تكتفي بالسكون المحض عند الوقف، وكذلك تكتفي بأحد أوجه العارض للإدغام - إن وُجد - كما تكتفي عند الوقف بأحد أوجه العارض للسكون، إلا إذا طلب منك الإتيان بكل الأوجه.

وأما قوله **(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلْمِهِ ... وَفِي الْمَهْدِ ثَمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلَا)** فهذه أمثلة خمسة على مواضع جاء فيها الإدغام بعد ساكن صحيح، وهي: **﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾** [الأعراف: ١٩٩]، **﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظَلْمِهِ﴾** [المائدة: ٣٩]، **﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾** [مرم: ٢٩]، **﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾** [فصلت: ٢٨]، **﴿مَنْ أَعْلَمَ مَا لَكَ﴾** [البقرة: ١٢٠]، [الرعد: ٣٧]، ولاحظ أن المثال الأول والأخير من باب المتمثلين، والباقي من باب المتقاربين.

وقوله (فَاشْمُلًا) أراد فاشمُلُنْ، ثم أبدل من النون الخفيفة المؤكدة ألفًا، يقال شملهم الأمر إذا عمهم، أي فاشمل الجميع من البايين المتماثلين والمتقارِبين بالحفظ والفهم أي اجمعه.

* * *

تدريبات على الباب

فيما يلي جمعت لك عددًا من المواضع قد ورد فيها الإدغام الكبير، والمطلوب من الطالب الكريم أن يقرأ هذه المواضع بصوت مرتفع برواية السوسي، وأن يحدد في كل موضع: نوع الإدغام، وعدد الأوجه، وإن وُجد خلاف فهل هو واجب أم جائز، مع ذكر الأدلة إن تيسر، وسوف أطبق عمليًا على المثال الأول.

١. س: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٠﴾ مَلِكٌ﴾؟ ج: هذا إدغام متماثلين، في كلمتين، وعدد الأوجه أربعة هي: الإدغام المحض وعليه ثلاثة الإدغام، والرّوم على غير مذهب الشاطبي، وهو خلاف جائز، ودليل الإدغام: (١١٨- وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ ...).

٢. س: ﴿فِيهِ هُدًى﴾؟ ج:

٣. س: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾؟ ج:

٤. س: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾؟ ج:

٥. س: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؟ ج:

٦. س: ﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؟ ج:

٧. س: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾؟ ج:

٨. س: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾؟ ج:

٩. س: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾؟ ج:

١٠. س: ﴿فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِيبَةً تَرْضَاهَا﴾؟ ج:
١١. س: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ الْنِكَاحِ حَتَّى﴾؟ ج:
١٢. س: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؟ ج:
١٣. س: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا﴾؟ ج:
١٤. س: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ﴾؟ ج:
١٥. س: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾؟ ج:
١٦. س: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾؟ ج:
١٧. س: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴿١﴾ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَالتَّلِيَّاتِ ذِكْرًا﴾؟ ج:
١٨. س: ﴿أَوْ تَقُولُ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾؟ ج:
١٩. س: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾؟ ج:
٢٠. س: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِّلرَّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾؟ ج:
٢١. س: ﴿فَدَرَنِي وَمَنْ يُكَدِّبُ بِهِذَٰلِكَ الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾؟ ج:
٢٢. س: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَٰلِكَ كَثِيرٌ مِمَّا قَدْ دَا﴾؟ ج:
٢٣. س: ﴿وَإِذَا التُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴿٧﴾ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾؟ ج:
٢٤. س: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾؟ ج:
٢٥. س: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴿٥﴾ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾؟ ج:

* * *

باب هاء الكناية

هاء الكناية في اصطلاح القراء هي الهاء الزائدة الدالة على المفرد المذكر الغائب، نحو الهاء في ﴿رَبِّهِ﴾، وفي ﴿أَجْتَبَلَهُ﴾، وتسمّى هاء الضمير أو هاء المُضَمَّر.

فخرج بقولنا (الزائدة) الهاء الأصلية كما هي في اسم الجلال ﴿اللَّهُ﴾، وكما في ﴿نَفَقَهُ﴾ و﴿الْوَجُوهُ﴾.

وخرج بقولنا (الدالة على المفرد المذكر) الهاء في نحو ﴿عَلَيْهِمَا﴾ و﴿عَلَيْهِنَّ﴾، فكلُّ هذه وإن كانت هاءات دالة على ضمير، لكنها لا تسمّى هاءات كناية اصطلاحًا، وكذلك خرج هاء السكت في نحو ﴿مَالِيَّةً﴾ و﴿حِسَابِيَّةً﴾، وهاء التانيث في نحو ﴿الْوَاقِعَةَ﴾ و﴿وَاحِدَةً﴾.

ومما يلحق بهاء الكناية الهاء في كلمة ﴿هَذِهِ﴾، فإنها دالة على المؤنث، ولكن اتفق على أن تعامل معاملة هاء الكناية المصطلح عليها.

وتتصل هاء الكناية بالفعل نحو ﴿أَجْتَبَلَهُ وَهَدَنَهُ﴾، وبالاسم نحو ﴿عَبْدَهُ﴾، وبالحرف نحو ﴿فِيهِ﴾، ولها أربعة أحوال:

١. أن تقع بعد متحرك وقبل ساكن نحو ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ و﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾.
٢. أن تقع بين ساكنين نحو ﴿فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾ و﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.
٣. أن تقع بين متحركين نحو ﴿لَهُ قَلْبَتُونَ﴾ و﴿عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾.
٤. أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك نحو ﴿أَجْتَبَلَهُ وَهَدَنَهُ إِلَى﴾ و﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾.

والقاعدة العامة في هاء الكناية أن تكون مبنيةً على الضم كما في نحو ﴿أَجْتَبَلَهُ﴾ و﴿عَبَدُهُ﴾، إلا إذا جاء قبلها كسر أو ياء ساكنة فإنها تُبنى على الكسر نحو ﴿عَبَدِهِ﴾ و﴿فِيهِ﴾ و﴿إِلَيْهِ﴾، وستعرض للاستثناءات في مواضعها.

و(صلة هاء الكناية) معناها إشباع حركة الهاء حتى يتولد منها حرف مد من جنس حركتها، فإن كانت مكسورة تَوَلَّدَ منها ياء مدية نحو ﴿بِهِ جَمْعًا﴾، وإن كانت مضمومة تَوَلَّدَ منها واو مدية نحو ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾، ولا توجد هاء كناية مفتوحة حسب الاصطلاح.

وهذا المد المتولد إذا جاء بعده همزة قطع فإنه يعامل كالمد المنفصل نحو ﴿أَيَحْسَبُ﴾ و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾، وإذا جاء بعده أي حرف متحرك آخر فإنه يعامل كالمد الطبيعي.

ومعلوم أن هذه الصلة تثبت وصلًا فقط، وتسقط عند الوقف، فنقف بهاء ساكنة، أو بالرّوم والإشمام كما سنفضّل في باب الوقف على أواخر الكلم.

ووجه الصلة أن الهاء حرفٌ ضعيفٌ فقويٌّ بهذا المدِّ، ولأن هاء الضمير اسم من حرف واحد فناسب أن تُقوّى، ولا تكون هذه الصلة في الهاء الأصلية نحو ﴿يَنْتَهُ﴾، لأن وجودها ضمن كلمتها يقويها، ولأن صلة مثل ذلك قد تُوهم معنىً آخر، فلو وصلنا كلمة ﴿يَنْتَهُ﴾ المجزومة، لألحقنا بها ياءً، فإن لحقت بها الياء فكأن علامة الجزم قد زالت: (ينتهي).

ولا تكون الصلة في هاء السكت لأنها أصلاً ساكنة، ولا تكون في هاء التأنيث لأنها في الوصل تاء.

قال الناظم رحمه الله:

١٥٨- وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ ... وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا
١٥٩- وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ ... وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا

قوله (وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ) أي أن هاء الكناية إذا جاءت قبل ساكن فإن القراء جميعاً انفقوا على عدم الصلة، أي الاكتفاء بتحريكها دون مد، وذلك سواء:

- جاء قبلها متحرك نحو ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ و﴿رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ و﴿هَذِهِ الدُّنْيَا﴾ .
- أو جاء قبلها ساكن نحو ﴿فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ و﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ .

وسبب منع المد هنا أنه سترتب عليه اجتماع ساكنين، فإما أن يُحذف المد لالتقاء الساكنين، وكأن شيئاً لم يكن، أو يُشبع بست حركات، وهذا غير وارد في هاء الكناية في كلام العرب إلا في مواضع قليلة ستتكلم عنها عند تاءات البيزي.

قوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا) أي أن هاء الكناية إذا جاء قبلها متحرك فكلُّ القراء يصلونها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة.

وهذا الحكم لا بد أن يُفهم في إطار الحكم السابق، ففي الجملة السابقة اتفقنا أن هاء الكناية إذا جاء بعدها ساكن فإنها لا توصل، فنفهم أن قوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَلِّ وَصَلًا) مقيّدٌ بالحكم السابق، فيكون التقدير: وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ - وَلَيْسَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ - لِلْكَلِّ وَصَلًا، أي وما قبله التحريك وبعده التحريك.

وعليه فيكون هذا الحكم خاصًا بهاء الكناية الواقعة بين متحركين نحو ﴿لَهُ قَنِينُونَ﴾ و﴿عَبْدَهُ زَكْرِيَّا﴾ و﴿فَسَنِيْسِرُهُ لِّلْيَسْرِى﴾ و﴿مَالَهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ و﴿بِهِ بَصِيرًا﴾ و﴿عَلَى رَجْعِهِ لِقَادِرٌ﴾ و﴿بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ و﴿بِهِ أَنْفُسُهُمْ﴾، و﴿هَذِهِ بَصُعْتَنَا﴾ و﴿هَذِهِ أَنْعَمٌ﴾.

الخلاصة: إذا وقعت هاء الكناية بين متحركين فإنها توصل لجميع القراء

* * *

وأما قوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ) فهو معطوف على ما قرئ بالصلة في الجملة السابقة، أي: وقرأ بالصلة ما قبله التسكين لابن كثير، يعني أن ابن كثير يقرأ بصلة هاء الكناية إذا جاء قبلها ساكن (وبعدها متحرك) نحو:

﴿فِيهِ هُدًى﴾ و﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ و﴿لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ و﴿مِنْ أَحِبِّهِ شَيْءٌ﴾ و﴿وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ﴾ و﴿فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ و﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ و﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ و﴿أَجْتَبَنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ إِلَى﴾. وسواء أتى بعد الصلة همزة قطع أو أي حرف متحرك آخر فليس لابن كثير إلا **حركان**، لأن مذهبه هو القصر في المد المنفصل^(١) (مثل الطبيعي).

وانتبه فقوله (وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ) مقيد بقوله في أول الباب: (وَلَمْ يَصَلُّوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ)، حيث فهمنا أنه لا صلة قبل ساكن، وعليه فلا صلة لابن كثير في نحو ﴿فِيهِ الرَّحْمَةُ﴾، و﴿وَالِيهِ النُّشُورُ﴾.

وقد اختصر ابن الجزري هذا الحكم في الطيبة بقوله: (١٥١ - صَلِّ هَا الضَّمِيرِ عَنِ سُكُونِ قَبْلِ مَا ... حُرْكَ دِنٍ، فِيهِ مَهَانًا عَنْ دُمَا)، والدال رمز ابن كثير والعين رمز حفص في الطيبة

(١) قال الناظم (١٦٩ - فَإِنْ يَنْفَصِلَ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا ... بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا).

كالشاطبية، ومعنى البيت أن هاء الضمير بعد ساكن وقبل متحرك توصل لابن كثير، وموضع ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ فيه الصلة عن حفص وابن كثير.

الخلاصة: ابن كثير يصل هاء الكناية إذا جاء قبلها ساكن وبعدها متحرك.

وأما قراءة الباقيين فهي بترك الصلة في هذا النوع، وعلم ذلك من الضد لأن ضد الصلة تركها.

وقوله ﴿وَفِيهِ مَهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا﴾ يقصد قوله تعالى ﴿وَيَحْلُدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، أي أن حفصاً عن عاصم يقرأ في هذا الموضع بصلة هاء الكناية رغم أن قبلها ساكن، فيوالي بذلك ابن كثير في هذا الموضع، أي يتابعه، وهذا معنى قوله ﴿أَخُو وَلَا﴾ أي وفي هذه الكلمة حفصٌ أخو متابعٍ لابن كثير، أي ذو متابعة له في مذهبه.

والوِلاء بكسر الواو بمعنى المتابعة، مصدر والاه وإِلاءٌ، وهذه اللفظة قد كثر ورودها في قافية هذه القصيدة، وهذا معناها حيث وردت، وقد حُذفت الهمزة للقافية.

تلخيص حالات هاء الكناية

لا صلة فيها لأحد	١. بعد متحرك وقبل ساكن نحو ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾.
لا صلة فيها لأحد	٢. بين ساكنين نحو ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.
فيها الصلة لكل القراء	٣. بين متحركين نحو ﴿لَهُ وَقَلْبَتُونَ﴾.
الصلة لابن كثير، وتركها للباقيين. ومعه حفص في ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾.	٤. بعد ساكن وقبل متحرك نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٦٠- وَسَكَّنْ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُضْلِهِ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلَا

١٦١- وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَنْصٍ فَالْقَهْ وَيَتَّقُهُ... حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٍ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

١٦٢- وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ... وَيَأْتِيهِ لَدَى طَهٍ بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَى

١٦٣- وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ... بِخُلْفٍ وَفِي طَهٍ بَوَجْهَيْنِ بُجَّالَا

اتفقنا من قبل أن القاعدة العامة في هاء الكناية -الدالة على المفرد المذكر الغائب- أن تكون مضمومة، غير أنها تكسر إن جاء قبلها كسر أو ياء ساكنة، واتفقنا على صلة الهاء الواقعة بين متحركين لكل القراء.

وهنا يشرع الناظم في الحديث عن كلمات وردت فيها بعض الاستثناءات، فبدأ بأربع كلمات هي:

- ﴿يُؤَدِّهِ﴾ وقد وردت مرتين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلِي الْأَكْتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِيَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].
- ﴿نُؤْلِهِ﴾ و﴿نُضْلِهِ﴾ وقد وردتا في قوله تعالى: ﴿نُؤْلِهِ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥].
- ﴿نُؤْتِهِ﴾ في موضعين بآل عمران [١٤٥]: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾، وثالث بالشورى [٢٠]: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾.

وقول الناظم (وَسَكُنْ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا) يعني أن حمزة صاحب فاء (فَاعْتَبِرْ)، وشعبة صاحب صاد (صَافِيًا)، والبصري صاحب هاء (حَلًا)، يقرؤون هذه الكلمات الأربع بسكون الهاء هكذا: ﴿يُؤَدِّهِ﴾، ﴿نُؤْلِهِ﴾، ﴿وَنُصْلِهِ﴾، ﴿نُؤْتِهِ﴾.

ولم ينص الناظم على قراءة الباقيين من حيث حركة الهاء، فلو أخذنا بالضد لكان ضد السكون الفتح، ومن القواعد الثابتة أن هاء الكناية - الدالة على المفرد المذكر الغائب - لا تأتي مفتوحة أبدًا.

وعليه فإن قراءة الغير ستؤخذ من قواعد اللغة العربية المتفق عليها، وبما أن هذه الهاءات قبلها كسر فاللغة تقضي بكسرها، فتكون قراءة الباقيين فيها بكسر الهاء^(١).

والباقيون الذين يقرؤون بكسر الهاء فريقان:

- فريق يقرأ بدون صلة وهم قالون، وهشام بخلف عنه.
- وفريق يقرأ بالصلة وهم كل من تبقى، أي (ورش، وابن كثير، وهشام بالوجه الثاني، وابن ذكوان، وحفص، والكسائي).

وقد فهمنا قراءة هذين الفريقين من قول الناظم (١٦٣- وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانَهُ... بِخُلْفٍ)، وسيأتي شرحه بعد قليل^(٢).

(١) قلت: ولو كان النص: (وَوَكَسَّرَ يُؤَدِّهِ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ... وَنُؤْتِهِ أَسْكِنُ فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا) لَجَاءَ بِالْقَرَاءَتَيْنِ مَعًا.

(٢) الأفضل أن يذهب الطالب الآن لفهم البيت (١٦٣) ثم استئناف فهم هذا البيت.



الخلاصة في كلمات (يُؤَدِّهَ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُؤْلِهِ ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا):

- الإسكان لجماعة (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا).
- كسر وقصر الهاء (دون صلة) لجماعة (بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ)، والخلف هنا لهشام^(١) فقط.
- الكسر والصلة للباقيين، وفيهم الوجه الثاني لهشام.

توجيه: إسكان هاء الكناية هو لغة معروفة، ووجه الإسكان تشبيه هاء الضمير بألف الاثنيين وواو الجماعة وياء المتكلم والمخاطبة، فأسكنت لهذا الشبه، أو استثقلت صلتها فأسكنت كما فعل في ميم الجمع، أو سَكَنت على نية الوقف، وهو ما يُعرف بالوصل على نية الوقف، وهذه الوجوه الثلاثة تعم المجزوم وغيره، وإذا كان الفعل المتصل بها مجزومًا فهناك وجهان آخران، أحدهما أنها سكنت تبيينًا على الحرف المحذوف قبلها للجزم، والثاني أنها سكنت لحلولها محله.

* * *

وقوله (وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقَهُ) يقصد قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ بِكَيْتَابِي هَذَا فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]، والضمير في (وَعَنْهُمْ) عائد على جماعة (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا)، والكلام معطوف على ما قرئ بسكون الهاء في الحكم السابق.

والمعنى: قرأ جماعة (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًا) وحفص بسكون الهاء في كلمة ﴿فَأَلْقَهُ﴾، وأما قراءة الباقيين من حيث حركة الهاء ومن حيث الصلة وعدمها ففهم كما فهمنا قراءة

(١) المقدم لهشام في المواضع الأربعة (يُؤَدِّهَ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُؤْلِهِ ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا) هو القصر، لأن الداني لم يذكر في التيسر غيره، والصلة من زيادات الشاطبي.

الباقيين في الحكم السابق، فتكون قراءة الباقيين هنا بكسر الهاء، ثم بالقصر لقالون وهشام بخُلْفٍ عنه، وبالصلة للباقيين، وكلٌّ على أصله في المد المنفصل.

فتكون خلاصة حكم ﴿فَأَلْقِهْ﴾:

- الإسكان لجماعة (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًّا) وحفص.
- كسر وقصر الهاء لـ (بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ)، والخلف هنا لهشام فقط^(١).
- الكسر والصلة للباقيين (ورش، وابن كثير، وهشام بالوجه الثاني، وابن ذكوان، والكسائي).

* * *

وقوله (وَيَتَّقَهُ ... حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ^(٢) بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا) يقصد قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ [النور: ٥٢]، والكلام معطوف على ما قرئ بسكون الهاء في الحكم السابق.

والمعنى أن البصري صاحب حاء (حَمَى)، وشعبة صاحب صاد (صَفْوَهُ)، وخلاصًا صاحب قاف (قَوْمٌ) بِخُلْفٍ عنه، يقرؤون هذه الكلمة بسكون الهاء هكذا: ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾، وقد أخذ كسر القاف لهم من لفظ الناظم، وسيأتي النص على سكون القاف لحفص.

(١) في موضع ﴿فَأَلْقِهْ﴾ لا أستطيع تقديم أحد الوجهين لهشام لاختلاف عبارات المحققين، فالداني في التيسير ذكر أن الاختلاس لقالون فقط والصلة للباقيين، فيفهم منه أن الصلة لهشام، ولكنه ذكر في موضع (يؤده) أن القصر للحلواني عن هشام في الباب كله، وظاهر النشر ترجيح القصر.

(٢) لعلك لاحظت أن جماعة (فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًّا) هم نفس جماعة (حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ) ما عدا خَلْفًا.



س: كيف نعلم أن الخلف هنا لخلاّد فقط، ألا يمكن أن يكون الخلف للثلاثة؟

ج: عادة الناظم في مثل هذا الحكم أنه لو كان يقصد الثلاثة لقال: **بِخُلْفِهِمْ**، ولو كان يقصد شعبة وخالداً لقال: **بِخُلْفِهِمَا**، أما حين يأتي بالكلمة بلفظ المفرد كما أتى بها هنا هكذا: **(بِخُلْفٍ)** فإنه يقصد واحداً فقط، وهو آخر من ذكر من أصحاب الترجمة.

ولم ينص الناظم على قراءة الباقيين من حيث حركة الهاء، فتكون قراءتهم **بالكسر** أخذاً من قواعد اللغة كما ذكرنا في الكلمات السابقة.

والباقيون الذين يقرؤون بالكسر فريقان:

- فريق يقرأ دون صلة وهم قالون وهشام بخلفٍ عنه، وحفص (وسياتي له نص خاص).
 - وفريق يقرأ بالصلة وهم كل من تبقى، أي (ورش، وابن كثير، وهشام بالوجه الثاني، وابن ذكوان، وخلف عن حمزة، والوجه الثاني لخلاّد، والكسائي).
- وقد فهمنا قراءة هذين الفريقين من قول الناظم **(وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ... بِخُلْفٍ)**، وكذلك سيأتي نص خاص بحفص.

نفهم مما سبق أن كلاً من هشام وخالداً له وجهان:

- فوجهها هشام هما، **القصر والصلة** وكلاهما على كسر الهاء: **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**، **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**.
- ووجهها خلاّد: **سكون الهاء** **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**، وكسر الهاء و **الصلة**: **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**.

وفي قوله **(وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ)** ما زال الكلام عن كلمة **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**،

فقد قرأ حفص بسكون القاف، وبالقصر أي بترك الصلة.

س: ما سبب سكون القاف لحفص؟

ج: إما على لغة من يسكن آخر الكلمة المجزومة حتى بعد حذف حرف العلة، فكلمة (يَتَّقِي) حين تجزم يمكن أن تُنطق (يَتَّق) وهو الأشهر، ويمكن أن تنطق (يَتَّقْ)، وإما على لغة من يسكن الحروف المكسورة وسط الكلمات تخفيفاً، نحو (كَتِفَ وَكَتَّفَ) و (مُتَّصِبًا وَمُتَّصِبًا).

س: ما معنى القصر هنا؟

ج: قصر الهاء هنا مقصود به ترك الصلة، والاكْتفاء بالحركة كاملة دون مد، ويسمى أيضاً الاختلاس، وليس المقصود به هنا المد حركتان. والناظم أحياناً يستخدم القصر بمعنى ترك المد بالكلية ويكون عكسه الصلة، وأحياناً يستخدم القصر بمعنى المد حركتين ويكون عكسه الطول، ويُفهم المقصود من السياق.

س: ما سبب القصر لحفص هنا؟

ج: لما سكنت القاف ذهب صلة الهاء لأن أصل حفص أن لا يصل الهاء التي قبلها ساكن إلا في قوله تعالى ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾.

س: لم يبيّن الناظم حركة الهاء لحفص، بل نص على القصر فقط، ولو عدنا لقواعد اللغة لتعيّن الضم مثل (مِنْهُ وَعَنْهُ)، وذلك لسكون القاف، أليس كذلك؟!

ج: نعم، ليس كذلك، بل المتفق عليه أن حفصاً يكسر الهاء هكذا: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾، لأن هاء الكناية تكسر إذا كُسر ما قبلها، وسكون القاف هو سكون عارض، والقاف في حكم المكسورة، فتبقى كسرة الهاء أمانةً على عروض الإسكان في القاف.

وأيضاً فإن الناظم لما سكت عن بيان حركة الهاء فهمنا أنه يقرؤها مثل من يحركون، فلما عدنا للمحركين تبين أنهم يحركون بالكسر، إذ لو كان حفص مخالفاً لهم لنص الناظم على ذلك، ولو كان الناظم **رَحْمَلَهُ** نص على كسر الهاء صراحةً لحفص وللباقيين لكان الأمر أوضح^(١).

فتكون خلاصة حكم **﴿وَيَتَّقِهِ﴾**:

- **سكون القاف** وكسر الهاء دون صلة ل**حفص**: **﴿وَيَتَّقِهِ﴾**.
- **كسر القاف** وسكون الهاء لجماعة (**حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ**^(٢)): **﴿وَيَتَّقِهِ﴾**.
- **كسر القاف** وكسر الهاء دون صلة ل (**بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ**^(٣)): **﴿وَيَتَّقِهِ﴾**.
- **كسر القاف** وكسر الهاء والصلة للباقيين، وفيهم الوجه الثاني لهشام وخلاد: **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾**.

(١) الناظم قال (١٦٢- **وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حُنُفُهُمْ ... وَيَأْتِيهِ لَدَى طَهَ بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَى**)، قلت: ولو كان النص بدلاً من هذا البيت: **(وَلِلْغَيْرِ كَثْرٌ، قَافًا أَشْكِنُ لِحَفْصِهِمْ، ... وَقَصْرٌ، وَقُلْ يَأْتِيهِ بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَى)** لنص على الكسر للباقيين، ولا داعي لكلمة (طَه) لأن (يأته) لا توجد إلا في موضع واحد فقط، فوجود كلمة (طه) لا يحترز من شيء.

(٢) موضع **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾** لخلاد: الداني في التيسير ذكر الوجهين، ولكنه قرأ على أبي الفتح بالسكون، فيقدم وجه السكون، وقرأ على طاهر بن غلبون بالكسر والصلة، وعليه فإذا أردت عدم تركيب الطرق فإذا كنت تقرأ بترك السكت على (ال) و(شيء) فإنك تسكن الهاء في هذه الكلمة، وإذا كنت تقرأ بالسكت فتكسر وتصل.

(٣) وأما موضع **﴿وَيَتَّقِيهِ﴾** لهشام فلا أستطيع تقديم أحد الوجهين لاختلاف عبارات المحققين، فالداني في التيسير ذكر أن الاختلاس لقالون فقط والصلة للباقيين، فيفهم منه أن الصلة لهشام، ولكنه ذكر في موضع (يؤده) أن القصر للحلواني عن هشام في الباب كله، وظاهر النشر ترجيح القصر.

- وقوله (وَيَأْتِيهِ لَدَى طه بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلَى) يقصد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥]، أي أن السوسي صاحب ياء (يُجْتَلَى) يقرأ بسكون الهاء هكذا: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾، والباقون يقرؤون بالكسر، ومن يقرأ بالكسر فريقان:
- قالون يقصر بخُلفٍ عنه: ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾، ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾.
 - والباقون بالصلة.

وما ذكرته في النقطتين الأخيرتين هو ما عليه أكثر المحققين، وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل.

<p>فتكون خلاصة حكم ﴿يَأْتِيهِ﴾:</p> <ul style="list-style-type: none"> • السوسي: الإسكان ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾. • قالون: الكسر والقصر ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾، والكسر والصلة ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾. • الباقون: الكسر والصلة.

* * *

وفي قوله (وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ) باء (بَانَ) رمز لقالون، ولام (لِسَانُهُ) رمز لهشام، وقوله (قَصْرُ الْهَاءِ) أي قراءتها بدون صلة، أي الاكتفاء بتحريكها دون مد، والخلف المذكور في قوله (بِخُلْفٍ) عائد على هشام.

وقوله (وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجَّلًا)، يعني أن قالون صاحب باء (بُجَّلًا) يقرأ موضع طه الذي هو ﴿يَأْتِيهِ﴾ بوجهين هما القصر والصلة.

والمعنى أن قالون وهشامًا يقرآن بقصر الهاء في كل الألفاظ السبعة الماضية: ﴿يُؤَدِّوْهُ﴾ و﴿نُوَلِّهِ﴾ و﴿وَنُصَلِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِيهِ﴾ و﴿فَأَلْقَهُ﴾ و﴿وَيَتَّقِهِ﴾ و﴿يَأْتِيهِ﴾، وهشام له الخلف في الجميع، وقالون له الخلف في موضع طه فقط.



والخلف مقصود به هنا وجهان: أحدهما **القصر**، والثاني **الصلة** كسائر القراء، ولا يجوز أن يكون الوجه الثاني هو الإسكان لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرؤوا به ولم يذكر قالون أو هشامًا.

فنفهم مما سبق:

- أن قالون يقرأ بكسر الهاء **دون صلة** في المواضع الستة الأولى، وله الوجهان في طه (الكسر والصلة، والكسر بدون صلة).
- وأن هشامًا يقرأ بالوجهين في المواضع السبعة (الكسر والصلة، والكسر بدون صلة).

ولكن أكثر المحققين على أن هشامًا ليس له إلا الصلة في ﴿يَأْتِيَهُ﴾، فينبغي الاقتصار له عليه، خاصة وأن ابن الجزري في النشر لم يذكر عن الشامي براوييه إلا الصلة.

وعلى هذا يكون قوله (**وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ**) خاصًا بالكلمات الستة الأولى فقط، ويكون قوله (**بِوَجْهَيْنِ بُجَّلا**) خاصًا بموضع طه، وهذا ما أشار إليه أبو شامة في شرحه.

الخلاصة (حسب قول المحققين):

- المواضع الستة الأولى: (**قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ**).
- موضع طه: (**بِوَجْهَيْنِ بُجَّلا**)^(١)،^(٢)

(١) قلت: وقول المحققين هذا قد نفهمه من النظم، وذلك إذا اعتبرنا أن قوله: (**وَفِي طَه**) استثناء من: (**وَفِي الْكُلِّ**)، فيكون التقدير: (**وَفِي الْكُلِّ - عدا طه - قصر الهاء بان لسانه بخلف، وأما في طه فوجهين بجلا**)، يعني أن المواضع الستة الأولى فيها القصر لقالون ولهشام بخلف عنه، وموضع طه فيه القصر لقالون بخلف عنه، وعليه فلو كان النص: (**وَفِي السَّتِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ ... بِخُلْفٍ ...**) لكان موافقًا لقول المحققين.

(٢) موضع (يَأْتِيَهُ) لقالون: الداني في التيسير ذكر الوجهين، ولكنه قرأ على أبي الفتح بالصلة، فيقدم وجه الصلة.

قال الناظم رحمه الله:

١٦٤- وَإِسْكَانٌ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ ... بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَادْذُكْرُهُ نَوْفَلًا

١٦٥- لَهُ الرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا ... وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكْنٌ لَيْسَهُلَا

قوله (وَإِسْكَانٌ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ ... بِخُلْفِهِمَا) يقصد قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، والمعنى أن هاء ﴿يَرْضَهُ﴾ أسكنها السوسي صاحب ياء (يُمْنُهُ) بلا خلاف عنه، وأسكنها هشام صاحب لام (لُبْسٌ)، ودوري البصري صاحب طاء (طَيِّبٌ) بخلاف عنهما.

ولم ينص الناظم على قراءة الباقيين من حيث حركة الهاء، وبما أنها لا يمكن أن تفهم من الضد، فتؤخذ من قواعد اللغة، وبما أن هذه الهاء قبلها فتح فاللغة تقضي بضمها، فتكون قراءة الباقيين بضم الهاء.

ثم بدأ الناظم في بيان مذاهب من يقرأ بالضم من حيث الصلة وعدمها فقال: (وَإِسْكَانٌ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ ... بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَادْذُكْرُهُ نَوْفَلًا، لَهُ الرَّحْبُ) أي أن من يقرأ بالقصر أي بعدم الصلة هم: حمزة صاحب فاء (فَادْذُكْرُهُ)، وعاصم صاحب نون (نَوْفَلًا)، وهشام صاحب لام (لَهُ) على وجه الضم، ونافع صاحب همزة (الرَّحْبُ)، فتكون قراءة غيرهم بالصلة.

تنبيه: الخلف المذكور لـ (لُبْسٌ طَيِّبٌ) هو خلاف بين الإسكان والضم، فكلاهما له وجهان هما الإسكان والضم، ثم إنهما يختلفان بعد ذلك في الصلة، فهشام لا يقرأ بالصلة لأنه من جماعة (فَادْذُكْرُهُ نَوْفَلًا، لَهُ الرَّحْبُ)، ودوري البصري يقرأ بالصلة، وعليه يكون:

- لهشام: السكون ﴿يِرْضَةٌ﴾، والضم دون صلة ﴿يِرْضَةٌ﴾^(١).
- ولدوري البصري: السكون ﴿يِرْضَةٌ﴾، والضم مع الصلة ﴿يِرْضَةٌ و﴾^(٢).

الخلاصة في كلمة ﴿يِرْضَةٌ﴾:

- السوسي: السكون ﴿يِرْضَةٌ﴾.
- هشام: السكون ﴿يِرْضَةٌ﴾، والضم دون صلة ﴿يِرْضَةٌ﴾.
- دوري البصري: السكون ﴿يِرْضَةٌ﴾، والضم مع الصلة ﴿يِرْضَةٌ و﴾.
- حمزة وعاصم ونافع: الضم دون صلة ﴿يِرْضَةٌ﴾.
- الباقون (ابن كثير، وابن ذكوان، والكسائي): الضم والصلة ﴿يِرْضَةٌ و﴾.

* * *

الخلاصة في كلمة ﴿يِرْضَةٌ﴾ بطريقة أخرى:

- الإسكان ﴿يِرْضَةٌ﴾: (يُمْنُهُ لُبْسٌ طَيِّبٌ ... بِخُلْفِهِمَا).
- الضم دون صلة ﴿يِرْضَةٌ﴾: (فَاذْكُرْهُ نَوْفَلًا، لَهُ الرَّحْبُ)، وهو الوجه الثاني لهشام.
- الضم والصلة ﴿يِرْضَةٌ و﴾: الباقون وهم ابن كثير، وابن ذكوان، والكسائي، ودوري البصري (وهو الوجه الثاني له).

* * *

(١) الداني ذكر في التيسير أنه قرأ لهشام بالسكون على أبي الفتح، لكن ابن الجزري في النشر أشار إلى أن الإسكان

ليس طريق التيسير، فيقدم لهشام وجه الضم بدون صلة.

(٢) يُقدّم وجه الضم مع الصلة لدوري البصري لأنها قراءة الداني من طريق أبي الزعراء وهي طريق التيسير.

وقوله (وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا ... وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلَا) يقصد قوله تعالى

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وقوله (وَالزَّلْزَالُ) يقصد سورة الزلزلة، وذلك للاحتراز عن موضع سورة البلد

﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، فإنه لم يرد فيه خلاف.

والمعنى أن هشامًا صاحب لام (لَيْسَهُلَا) يقرأ وصلًا ووقفًا بسكون هاء ﴿خَيْرًا

يَرَهُ﴾، وبسكون هاء ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ

﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

وقيل: أشار بقوله (لَيْسَهُلَا) إلى ثقل الصلة هنا من جهة أن بعد كل هاء منهما واو،

فيلتقي واوان في قوله (يَرَهُ وَمَنْ)، (يَرَهُ وَالْعَدِيَّتِ).

تنبيه: في رواية هشام إذا أراد القارئ وصل ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ بأول ﴿الْقَارِعَةَ﴾، أو بالتكبير من

بعض طرق الطيبة، فعند ذلك يلتقي ساكنان، ولم يرد عن هشام ولا عن القدماء نص واضح

صريح في ذلك، ولكن الشيخ الخليجي والمتولي قالوا بكسر الهاء لالتقاء الساكنين هكذا:

(يره القارعة) أو (يره الله أكبر)، وشدد الشيخ المتولي الإنكار^(١) على من يضم الهاء، ولا أرى

داعيًا لهذا الإنكار، فإن من يضم الهاء للساكنين قد عاد للأصل فيما لا نص فيه، والهاء أصلها

الضم، وفَرَّ من انفرادة لا نص عليها -أقصد كسر الهاء- إلى قراءة الجمهور، والله أعلم.

* * *

(١) قال الإمام المتولي في الروض النضير: "فإذا وصلت آخر (إذا زلزلت) لهشام وكذا لابن وردان في رواية إسكان الهاء عنه

كُسِرَت الهاء من (يَرَهُ) لالتقاء الساكنين كما كسرت التاء من (فَحَدَّثْتُ) والباء من (فَأَزَعَبْتُ) ونحوهما، وهذا واضح لا شبهة فيه،

وبعض جهلة القراء ينكروه ويضم الهاء كسائر القراء، وهذا مخالف لما في النشر والتقريب ولطائف الإشارات، حيث جُزِمَ في هذه

الكتب بتحريك الساكن بالكسر إذا لقي التكبير، أفاده الإزميري. " اهـ.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٦٦- وَعَى نَفْرٌ أَرْجِيئُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا ... وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا
١٦٧- وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازًا وَكَسِرَ لغيرِهِمْ ... وَصَلَهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوصَلَ

خصص الناظم هذين البيتين لبيان مذاهب القراء في كلمة ﴿أَرْجِيئُهُ﴾، والتي وردت في قوله تعالى ﴿قَالُوا أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ في موضعين، هما [الأعراف: ١١١]، [الشعراء: ٣٦].

وستعلم من هذين البيتين أن للقراء في هذه الكلمة ست قراءات كما يلي:

١. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ لقالون.
٢. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ لورش والكسائي.
٣. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ لابن كثير وهشام.
٤. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ للبصري.
٥. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ لابن ذكوان.
٦. ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾ لعاصم وحمزة.

واعلم أن خلاف القراء في هذه الكلمة هو خلاف في ثلاثة أحكام هي:

١. حكم إثبات همزة ساكنة بعد الجيم أو حذفها.
٢. حكم حركة هاء الكناية وهو دائر بين السكون والضم والكسر.
٣. حكم صلة هاء الكناية أو عدم صلتها (قصرها).

والآن نشرع في بيان كيفية استخراج القراءات من النظم.

قوله (وَعَى نَفْرٌ أَرْجِيهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا) أي أن المرموز لهم بكلمة (نَفْرٌ) وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر يقرؤون بإثبات همزة ساكنة بعد الجيم.

يفهم من الضد أن الباقيين وهم (نافع والكوفيين أي حصن) يقرؤون بدون همزة بعد الجيم^(١)، وبذلك انتهينا من حكم الهمزة بعد الجيم.

وقوله (وَفِي الْهَاءِ صَمٌّ لَفٌّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) أي أن هشامًا صاحب لام (لَفٌّ)، وابن كثير صاحب دال (دَعَوَاهُ)، والبصري صاحب حاء (حَرَمَلًا) يقرؤون بضم هاء الكناية، ولعلك لاحظت أن جماعة (لَفٌّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) هم جماعة (نَفْرٌ) ما عدا ابن ذكوان.

وقوله (وَأَسْكِنُ نَصِيرًا فَازَ) أي أن عاصمًا صاحب نون (نَصِيرًا)، وحمزة صاحب فاء (فَازَ) يقرءان بسكون الهاء، وقد فهمنا منذ قليل أنهما يحذفان الهمزة بعد الجيم، فتكون قراءتهما هكذا: ﴿أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾.

وقوله (وَكَسِرٌ لِيغْيِرَهُمْ) أي أن من تبقى من القراء بعد (لَفٌّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) وبعد (نَصِيرًا فَازَ) يكسرون الهاء، وهؤلاء الباقيون هم: نافع وابن ذكوان والكسائي.

وقوله (وَصَلُّهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لِيُتَوَصَّلًا) أي أن ورشًا وابن كثير والكسائي وهشامًا يقرؤون بالصلة، ومعلوم أن (نَصِيرًا فَازَ) لا يقرءان بالصلة لأنهما يُسكنان، فتكون قراءة الباقيين وهم قالون والبصري وابن ذكوان بالقصر دون صلة.

(١) قد فهمنا أن عكس الهمزة الحذف لأن الهمزة موضوعة في المصاحف على مطقة أي ليس لها صورة، ولو كانت موضوعة على ياء (نبرة) لفهمنا أن عكس الهمزة الإبدال ياء، ولو كانت على واو لفهمنا أن عكس الهمزة الإبدال واو، ولو كانت على ألف لكان عكس الهمزة الإبدال ألفًا، وقد فصلنا ذلك في شرح البيت (٥٨).

فإذا أردنا استنباط قراءة قالون فإنه يقرأ بدون همز بعد الجيم لأنه ليس من (نَفَرٌ)،
ويقرأ بكسر الهاء لأنه ليس من جماعة (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) ولا من (نَصِيرًا فَازًا)، ويقرأ
بدون صلة لأنه ليس من جماعة (جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوَصَّلًا)، فتكون قراءته هكذا:
﴿أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾، وهو منفرد بهذه الرواية.

وإذا أردنا استنباط قراءة ورش فإنه يقرأ بدون همز لأنه ليس من (نَفَرٌ)، ويقرأ بكسر
الهاء لأنه ليس من (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) ولا من (نَصِيرًا فَازًا)، ويقرأ بالصلة لأنه من جماعة
(جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوَصَّلًا)، فتكون قراءته هكذا: ﴿أَرْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾، وكذلك يقرأ الكسائي.

وإذا أردنا استنباط قراءة ابن كثير فإنه يقرأ بالهمز لأنه من (نَفَرٌ)، ويقرأ بضم الهاء
لأنه من (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا)، ويقرأ بالصلة لأنه من جماعة (جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوَصَّلًا)،
فتكون قراءته هكذا: ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾، وكذلك يقرأ هشام.

وإذا أردنا استنباط قراءة البصري فإنه يقرأ بالهمز لأنه من (نَفَرٌ)، ويقرأ بضم الهاء
لأنه من (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا)، ويقرأ بدون صلة لأنه ليس من جماعة (جَوَادًا دُونَ رَبِّ
لِتُوَصَّلًا)، فتكون قراءته هكذا: ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾، وهو منفرد بهذه القراءة.

وإذا أردنا استنباط قراءة ابن ذكوان فإنه يقرأ بالهمز لأنه من (نَفَرٌ)، ويقرأ بكسر الهاء
لأنه ليس من (لَفَّ دَعَوَاهُ حَرَمَلًا) ولا من (نَصِيرًا فَازًا)، ويقرأ بدون صلة لأنه ليس من
جماعة (جَوَادًا دُونَ رَبِّ لِتُوَصَّلًا)، فتكون قراءته هكذا: ﴿أَرْجِيئُهُ وَأَخَاهُ﴾، وهو منفرد
بهذه الرواية.

وإذا أردنا استنباط قراءة عاصم وحمزة فإنهما يقرءان بدون همز لأنهما ليسا من (نَقَرٌ)، وبقراءان بسكون الهاء لأنهما (نَصِيرًا فَازًا)، ومَنْ يقرأ بسكون الهاء فلا صلة عنده، فتكون قراءتهما هكذا: ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾.

تنبيهات:

- في قوله (وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرَمَلًا) الحرمل نبات معروف يستعمل في العلاج الطبي، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم مع الهمز، أي في طي الدعوى يوجد هذا النبات الذي يعالج ويقاوم ما قد يطراً عليها من نقد.
- ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ هي قراءة ابن كثير، وهو على أصله من حيث صلة هاء الكناية إذا جاءت بعد ساكن وقبل متحرك، وقد وافقه هشام في هذه الكلمة رغم أن مذهب هشام في هذا النوع من هاء الكناية هو عدم الصلة، وبذلك فقد وافق ابن كثير على مذهبه في الصلة راويان، وكلُّ واحد منهما وافقه في كلمة واحدة، وهما هشام في ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ وحنفص في ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾.
- ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ هي قراءة البصري، وهو على أصله من حيث عدم الصلة في الهاء التي بعد ساكن.
- ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ هي رواية قالون، وهو يشابه حكمه من حيث كسر الهاء دون صلة في الكلمات السبعة ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤَلِّهِ﴾ و﴿وَنُصَلِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِيهِ﴾ و﴿فَأَلْقِيهِ﴾ و﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ و﴿يَأْتِيهِ﴾ بخلفٍ في طه.
- ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ هي رواية ابن ذكوان، وقد اعترض جماعة من اللغويين على هذه الرواية، وذلك من جهة أن الهاء إنما تُكسر بعد كسر أو ياء ساكنة، وحقها الضم في

غير ذلك، فأرجئه مثل مِنْهُ وَزِنُهُ وَهَبُهُ، وقد اعتذر له بأن الهمز لم يعتد به حاجزاً لقبوله الإبدال، فكأن الهاء وَلِيَتِ العجيم المكسورة، أو كأنها بعد ياء ساكنة في التقدير لو أبدلت الهمزة ياء.

• جمع أبو شامة قراءات هذه الكلمة في بيت واحد فقال:

(أَرْجِيهِ مِلًّا، وَالضَّمَّ حُزًّا، صَلُّهُ دَعًّا لَنَا... وَأَرْجِيهِ فَ نَلِّ صَلِّ جِي رَضِي قَصْرُهُ بَلًّا)

فقول أبي شامة (أَرْجِيهِ مِلًّا) أي قرأ ابن ذكوان صاحب ميم (مِلًّا) هكذا ﴿أَرْجِيهِ﴾، وقوله (وَالضَّمَّ حُزًّا) أي أن البصري صاحب حاء (حُزًّا) يقرأ مثل ابن ذكوان لكن بضم الهاء، وقوله (صَلُّهُ دَعًّا لَنَا) أي أن ابن كثير وهشام يقرءان مثل البصري لكن بالصلة.

وقوله (وَأَرْجِيهِ فَ نَلِّ) أي أن حمزة وعاصمًا يقرءان هكذا ﴿أَرْجِيهِ﴾، وقوله (صَلِّ جِي رَضِي) أي أن ورشًا والكسائي يقرءان مثل القراءة السابقة لكن مع الصلة، والصلة يلزمها كسر الهاء، وقوله (قَصْرُهُ بَلًّا) أي أن قالون يقرأ مثل القراءة السابقة بدون الصلة.

ولعلك لاحظت أنه جمع في الشطر الأول قراءات الهمز وهي ثلاث، وفي الشطر الثاني قراءات ترك الهمز وهي ثلاث أيضًا، فيكون المجموع ستة أوجه.

باب المد والقصر

تمهيد عن حروف العلة والمد واللين:

اعلم أن **(حروف العلة والمد واللين)** يُقصد بها (الواو والألف والياء)، وتجمعهن كلمة (واي).

وسبب تسميتها حروف العلة كثرة ما يعترها من تغيير، كالحذف والقلب، فمثلاً الواو في (يقول) تُقلب أَلِفًا في الماضي هكذا: (قال)، وتُحذف في الأمر هكذا: (قُل). وسبب تسميتها حروفَ لينٍ سهولةً ويسرٌ مخرجها، دون كُلفةٍ في النطق ولا تعب، نحو (قَامَ، خَافَ، قَوْمٌ، خَوْفٌ، سَعِيدٌ، سُرُورٌ).

وسبب تسميتها حروف مد قبولها للمطِّ والتطويل عن حدها الطبيعي.

أما حرف الألف فلا يأتي في اللغة العربية إلا ساكنًا بعد فتح، نحو (قَالَ، جَاءَ، صَامَ).

وأما الواو والياء فتختلفان عن الألف:

- فإذا جاءت متحركتين نحو (وَهَنَ، عَلِيًّا) فهما **حرفا علة** فقط.
- وإذا جاءت ساكنتين بعد فتح نحو (خَوْفٌ، شَيْئًا) فهما **حرفا علة ولين**، ويطلق عليهما **حرفا اللين** اختصارًا.

- وإذا جاءت ساكنتين بعد حركة من جنسهما، أقصد أن تأتي الواو ساكنة بعد ضم نحو (يَقُولُ)، والياء ساكنة بعد كسر نحو (سَعِيدُ)، فهما **حرفا مد ولين**.

ومن الفروق بين المد واللين أن حرف المد لا يُقَلُّ عن حركتين في كل الأحوال، حتى حين يُقرأ بالقصر فهو حركتان، وأما حرف اللين فقصره أن ينطق بحركة واحده فقط، مع مراعاة ما فيه من رخاوة.



ومن الفروق أيضًا أن مخرج المد من الجوف، أما مخرج اللين فمن غير الجوف، فالواو تخرج من الشفتين، والياء من وسط اللسان.

والمد في علم القراءات قد يأتي **ضده القصر**، وهذا هو موضوع الباب، وهنا يكون:

- **المد** معناه الزيادة أو التطويل، كما سنرى في المد المتصل ونحوه.
- **والقصر** معناه الاقتصار على حركتين في حرف المد نحو (قال، يقول، قيل)، أو حركة واحدة في حرف اللين نحو (خَوْف، شَيْء).

وقد يأتي المد ومعناه إثبات حرف مد، ويكون ضده الحذف، كما مرَّ في قراءة ﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾، وقد يأتي المد أو القصر بمعانٍ أخرى وكلها تُفهم من السياق.

والناظم قد عقد هذا الباب لبيان خلاف القراء في هذه الأنواع من المد:

- المد المتصل نحو ﴿أَصَاءَتْ﴾.
- المد المنفصل نحو ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾.
- مد البدل نحو ﴿ءَامِنٌ﴾.
- المد اللازم نحو ﴿الْحَاقَّةُ﴾.
- اللين المهموز نحو ﴿شَيْئًا﴾، أي حرف اللين الذي بعده همزة قطع في نفس الكلمة.
- فواتح السور نحو ﴿كَهَيْعَص﴾.
- العارض للسكون نحو الوقف على ﴿الْعَلَمِينَ﴾.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٦٨- إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ ... أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ لَقِي الْهَمْزَ طَوَّلًا

في هذا البيت والبيتين القادمتين ذكر الناظم حكم المد المنفصل والمد المتصل .

وقوله (أَلِفٌ) فاعل لفعل مضمر فسره قوله (لَقِي الْهَمْزَ)، أي إذا لقي الألف الهمز، أي إذا جاءت أَلِفٌ وبعدها همزة، سواء في نفس الكلمة نحو ﴿أَضَاءَتْ﴾، أو في كلمة أخرى نحو ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾.

وقوله (أَوْ يَأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ) يقصد الياء المدية (الساكنة بعد كسر)، أي إذا جاءت الياء المدية وبعدها همزة، سواء في نفس الكلمة نحو ﴿بَرِيئًا﴾، أو في كلمة أخرى نحو ﴿الَّذِي أَطَعَهُمْ﴾.

وقوله (أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمِّ) أي إذا جاءت الواو المدية (الساكنة بعد ضم) وبعدها همزة، سواء في نفس الكلمة نحو ﴿قُرُوءٍ﴾، أو في كلمة أخرى نحو ﴿قَالُوا أَنْتُمْ مِنْ﴾. والضمير في (طَوَّلًا) عائد على حرف المد الذي لقي الهمز، وهو جواب الشرط (إذا)، ومعنى طَوَّلَ أي مُدَّ مدًّا زائدًا عن الطبيعي.

ومعنى البيت الأول:

إذا جاء حرف مد وبعده همزة، فالقاعدة العامة أن المد يجب أن يزيد

عن الطبيعي.



قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

١٦٩- فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرَ بِادِرُهُ طَالِبًا ... بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا
١٧٠- كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ ... وَمَفْصُولُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى

بدأ الناظم في ذكر مذاهب القراء في مقادير المد الذي لقي الهمز، وقوله (فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرَ بِادِرُهُ طَالِبًا ... بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا) يعني أنه إذا انفصل المد عن الهمز نحو ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ فإن:

- قالون صاحب باء (بَادِرُهُ)، ودوري البصري صاحب طاء (طَالِبًا)^(١)، يقرءان بالقصر بِخُلْفٍ عنهما، أي أن لكل منهما وجهين هما: القصر (ومقداره حركتان)، والتطويل المفهوم من الضد أو من البيت السابق (ومقداره أربع حركات كما اتفق المحققون).
- والسوسي صاحب ياء (يُرْوِيكَ)، وابن كثير صاحب دال (دَرًّا)، يقرءان بالقصر فقط (ومقداره حركتان).

وهذا البيت يعتبر استثناءً من البيت السابق، فقد قال في البيت السابق أن القاعدة العامة لكل القراء هي التطويل، ثم ذكر هنا من يقرؤون بالقصر في المنفصل، وعليه فكل من لم يُذكر في هذا البيت قاعدته التطويل في المنفصل (وهو الوجه الثاني لـ: بَادِرُهُ طَالِبًا)، وكل القراء لهم التطويل في المتصل.

(١) الوجه المقدم لقالون هو قصر المنفصل، لأن الداني به قرأ على أبي الفتح صاحب طريق الرواية من التيسير، والوجهان ذكرهما الداني لقالون في التيسير، أما دوري البصري فالوجه المقدم له هو توسط المنفصل، والقصر من زيادات الشاطبي، ولم يذكره الداني في التيسير.

ثم اكتفى الناظم بذلك ولم يحدد مقدار القصر لمن ذكرهم، ولا مقدار التطويل لمن سكت عنهم، ولعله ترك ذلك لشهرته، والمشهور عن الشاطبي أنه كان يُقرئ كما يلي:

أولاً المد المتصل نحو ﴿أَضَاءَتْ﴾:

- ورش وحمزة: الإشباع (ست حركات).
- الباقون: التوسط (أربع حركات).

ثانياً المد المنفصل نحو ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾:

- ورش وحمزة: الإشباع.
- قالون ودوري البصري (بَادِرُهُ طَالِبًا): القصر (حركتان)، والتوسط.
- ابن كثير والسوسي (يُرْوِيكَ دَرًّا): القصر.
- الباقون (الشامي وعاصم والكسائي): التوسط.

وأما قوله (كَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ)، فهذه ثلاثة أمثلة على المد المتصل، وهي ﴿وَجِئْتُمْ﴾ كما في قوله تعالى ﴿وَجِئْتُمْ يَوْمَ يَوْمِيذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، و﴿سُوءٍ﴾ في قوله تعالى ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ [النساء: ١٤٩]، و﴿شَاءَ﴾ في قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

وأما قوله (وَمَفْصُولُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى) فهذه مثالين على المد المنفصل، هما: ﴿فِي أُمَّهَا﴾ في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]، و﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾ في قوله تعالى ﴿قُلْهُوَ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].



وقد أتى الناظم بمثال ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾ لينبه على أن المد المتولد من صلة هاء الكناية إنما يلحق بالمد المنفصل حكماً إذا جاء بعده همزة، وكلُّ على مذهبه، إن قصرًا فقصر، وإن مدًّا فمد، ومثاله أيضًا: ﴿هَذِهِ أَنْعَمُ﴾.

وكذلك يلحق بالمنفصل المد المتولد من صلة ميم الجمع نحو قوله تعالى ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾، فلورش فيه الإشباع، وللمكي القصر، ولقالون إن قرأ بالصلة القصر والتوسط.

ومن المنفصل أيضًا نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فإن ياء النداء منفصلة عن الاسم بعدها، وإن كانت متصلة رسمًا ولا يجوز فصلهما في القراءة، وكذلك المد الأول في ﴿هَوَآءَ﴾ فإن هاء التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة بعدها، وإن كانت متصلة رسمًا ولا يجوز فصلهما في القراءة. وأما لفظ ﴿هَآؤُمْ﴾ من قوله تعالى ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩]، فهو اسم فعل أمر بمعنى خذوا، و(هَآء) ليست للتنبيه، بل هي جزء من الكلمة، فالمد هنا متصل.

تدريب

س: كيف تقرأ بالجمع لكل القراء: ﴿بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾؟

ج: هذا المقطع الكريم ليس فيه من خلافات القراء إلا المد المنفصل، ومعلوم أنه في الجمع يُبدأ بقالون على قصر المنفصل، فيكون الجمع كالاتي:

- نقرأ لقالون بقصر المنفصل، وهذا هو وجهه الأول، ويندرج معه ابن كثير، ودوري البصري على أحد وجهيه، والسوسي.

- ثم نقرأ **بتوسط المنفصل**، وهذا هو الوجه الثاني لقالون، ويندرج معه دوري البصري على وجهه الثاني، والشامي، وعاصم، والكسائي.
- ثم نقرأ **بالإشباع** لورش وحمزة.

س: كيف تقرأ بالجمع لكل القراء: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾؟

ج: هذا المقطع الكريم ليس فيه من خلافات القراء إلا المد المتصل.

- فنقرأ **بالتوسط** لقالون ويندرج معه الكل عدا ورشاً وحمزة.
- ثم نقرأ **بالإشباع** لورش وحمزة.

استطرادٌ دقيق:

مقادير المدود تختلف بين القراء والرواة، فأدنى المراتب القصر، فإن زدت قليلاً سُمِّي فُوقِ القصر (ثلاث حركات)، وإن زدت قليلاً سُمِّي التوسط (أربع حركات)، وإن زدت قليلاً سُمِّي فُوقِ التوسط (خمسة حركات)، واشتهر بها عاصم في المتصل والمنفصل)، فإن زدت قليلاً سُمِّي الإشباع (ست حركات).

ولكن الشاطبي لم يكن يأخذ بهذه الفويقات نظراً لصعوبة ضبطها، وأتبعه ابن الجزري في النشر، فذكر أنه يختار ذلك، ولكنه لم يمنع الفويقات لمن أراد أن يأخذ بها.

قال ابن الجزري في النشر متحدثاً عن مراتب المدود: "ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب ... وإنَّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو **القصر المحض**، **والمد المشبع** من غير إفراطٍ **عُرفاً**، **والتوسط بين ذلك**، وهذه المراتب تجري في المنفصل (يعني أنه قد رُوي قصر المنفصل وتوسطه وإشباعه)، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر

الناس... وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً... **وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي**... قلت: وهو الذي أميل إليه وأخذ به غالباً وأعوّل عليه، فأخذ في المنفصل بالقصر المحض... ثم إني أخذ في الضربين -أي المتصل والمنفصل- بالمد المشبع من غير إفراطٍ لحزمة وورشٍ من طريق الأزرق... ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه أخذ أيضاً في المتصل لأصحاب القصر قاطبةً، وهذا الذي أجنح إليه وأعتمد غالباً عليه، مع أنني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أزدده، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، وصح عندي نصّاً وأداءً عمن قدمته من الأئمة. "اهـ.

ولعلك لاحظت أن ابن الجزري لم يحدد مقدار المدود بالحركات أو بالألفات أو بقبض الإصبع وبسطه ونحو ذلك، وهذا ما جرت عليه عادة الأولين، فإن أغلبهم يحيلون الأمر للتلقي والمشافهة، وانظر لقوله في الإشباع: (والمد المشبع من غير إفراطٍ عرفاً)، فقد أحال الأمر للعرف، لأن زمن المد المشبع في قراءة الحدر لا يمكن أن يتساوى معه في قراءة التدوير والتحقيق.

ولا مانع من ما اصطلاح عليه المتأخرون من تحديد (الحركة) كميزان للمدود، ولكن لا يصح التشدد والتنطع في هذا الأمر والتعسير على الطلاب، فطالما أن الطالب يقصّر في حدود المقبول، ويُسبغ في حدود المعهود، ويؤسّط بينهما فلا حرج عليه إن شاء الله.

قال في النشر: "واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألفٍ أو بنصف ألفٍ هي واحدةٌ، فالمقدر غير محققٍ، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه

المشاهدة، وتوضحه الحكاية، ويُبيِّنُه الاختبار، ويكشفه الحُسن، قال الحافظ أبو عمرو الداني **رحمته الله**: وهذا كله جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف، وتلخيص السواكن، وتحقيق القراءة، وحدها، وليس لواحدٍ منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرأفاً يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشاهدة توضح حقيقة ذلك والحكاية تبين كلفه. "اهـ.

وقد فهمنا من كلام ابن الجزري أن اختياره يوافق اختيار الشاطبي من حيث الاكتفاء بالقصر والتوسط والإشباع كمراتب للمد، وعدم الأخذ بالفُويقات لصعوبة ضبطها.

فإن قلنا: هذا مذهب الشاطبي وابن الجزري، فماذا عن الداني؟ وماذا عن التيسير الذي هو أصل الشاطبية؟

في الحقيقة أن الداني في التيسير كان يأخذ بالفُويقات، فكان يقرأ لعاصم في المدين المتصل والمنفصل بمرتبة دون الإشباع وفوق التوسط (خمس حركات)، وروى عن البصري من طريق أهل العراق وعن قالون من طريق أبي نسيط فُوَيْقِ القصر أي ثلاث حركات. قال في التيسير: "وأطولهم مدًّا في الصَّريين جميعاً ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق وقالون من طريق أبي نسيط بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحد، وبالله التوفيق. "اهـ.

ويتلخص من كل ما سبق أن الأيسر هو الأخذ بمذهب الشاطبي واختيار ابن الجزري، فمن أراد أن يأخذ بالفُويقات فليقرأ ما ذكره ابن الجزري في النشر: قال: "مع أي لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرد، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، وصح عندي نصًّا وأداء عن قدمته من الأئمة، وإذا أخذت به كان القصر في

المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير وأبي جعفر وأصحاب الخلاف كقالون وأبي عمرو، ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلاً في المتصل لمن قصر المنفصل، وفي الضربين لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي وخلف - العاشر - ولا بن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثم فوقها قليلاً لحمزة وورش والأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين. "اهـ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٧١- وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ ... فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لِرُؤْسٍ مُطَوَّلًا

١٧٢- وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنْ هُوَ لَا ... ءِءِ الْهَاءِ آتَى لِلْإِيمَانِ مَثَلًا

شرح الناظم في بيان حكم **مد البدل**، وهو المد الواقع بعد همزة قطع، نحو الألف في ﴿ءَأْمَنَ﴾، والياء في ﴿إِيمَانًا﴾، والواو في ﴿أُوتِيَ﴾.

وسبب تسميته بالبدل أن المد غالباً ما يكون مُبدلاً من همزة ساكنة، فكلمة ﴿ءَأْمَنَ﴾ أصلها (ءَأْمَنَ) ثم أبدلت الهمزة الثانية أَلِفًا، لأن العرب لا تنطق بهمزة ساكنة بعد همزة متحركة.

ولكن هذه التسمية هي باعتبار الغالب، فقد يأتي المد بعد همزة وليس مبدلاً من همزة ساكنة، مثل الواو في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

ومد البدل من أضعف المدود، بمعنى أنه لو اجتمع على الحرف سبب آخر للمد فإن البدل غالباً ما يُهمل ليعمل بالأقوى.

فمثلاً في كلمة ﴿عَامِينَ﴾ جاءت الألف بعد همزة، فصارت بذلك مد بدل، ثم جاء بعد الألف حرف مشدد، فصارت مدًّا لازماً، فهنا أهمل البدل ليعمل اللازم، وهذا ما يُعرف بقاعدة أقوى السببين.

ومثلاً في كلمة ﴿بُرْعَاءُ﴾ جاءت الألف بعد همزة، فصارت بذلك مد بدل، ثم جاء بعد الألف همزة فصارت مدًّا متصلاً، فهنا أهمل البدل ليعمل المتصل.

ومثلاً في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمْ﴾ جاءت الواو بعد همزة، فصارت بذلك مد بدل، ثم جاء بعد الواو همزة في الكلمة التالية فصار المد منفصلاً، فإذا وصلنا الكلمتين يُهمل البدل ليعمل المنفصل.

ولكن إذا اجتمع البدل مع العارض للسكون عند ورش في نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، وكان يقرأ مثلاً بإشباع البدل وقصر العارض، فهنا يتعين الإشباع، رغم أن المعروف أن العارض أقوى من البدل، ولذا فقاعدة أقوى السببين ليست مُطلقة، وإنما لها استثناءات.

وستعرف بعد قليل أن حكم مد البدل هو القصر لكل القراء، إلا ورشاً فله فيه ثلاثة أوجه هي: القصر والتوسط والإشباع.

ولعلك لاحظت في الأمثلة السابقة أن الهمز قد جاء محققاً لا تغيير فيه، لكنك ستعرف لاحقاً أن الهمز في بعض الأحيان قد يتغير، فمثلاً ورش حين يقرأ ﴿مَنْ عَامِنَ﴾ يحذف الهمزة وينقل فتحها للنون فيقرأ هكذا ﴿مَنْ آمِنَ﴾، وكذلك حين يقرأ ﴿لِلَّيْمَانِ﴾ يحذف الهمزة وينقل كسرتها للآم، فيقرأ هكذا ﴿لِلْيِمَانِ﴾، وكذلك حين يقرأ ﴿لَوْ كَانَ هَتُولَاءَ عَالِهَةً﴾ يبدل الهمزة ياءً مفتوحة، فيقرأ هكذا ﴿هَتُولَاءِ يَالِهَةً﴾.



وهنا يظهر سؤال: إذا تغيّر الهمز كما في الأمثلة السابقة، فهل يصير حكمه نفس حكم الهمز المحقق أم يصير له حكم آخر؟ والآن دعنا نشرح البيت لنذكر الإجابة:

قال الناظم (وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ ... فَاقْصُرْ، وَقَدْ يُرْوَى لُورِشٍ مُطَوَّلًا، وَوَسَطَةٌ قَوْمٌ).

والمعنى أن المد إذا جاء بعد همزٍ ثابت (أي محقق لم يطرأ عليه تغيير)، أو جاء بعد همزٍ مُغَيَّرٍ (بأي طريقة كالحذف والإبدال)، فحكمه **القصر** عند كل القراءة (وفيهم ورش)، وقد رُوي عن ورش أيضًا التطويل في هذا النوع، والتطويل هنا معناه **الإشباع**، وكذلك رُوي عن ورش **التوسط**.

فيصير المعنى باختصار:

إذا جاء **مد** بعد همز محقق أو مغير فحكمه:

• **القصر لكل القراءة.**

• **القصر والتوسط والإشباع لورش، وهذه تسمى ثلاثة البدل.**

وأما قوله (كَأَمَنْ هَؤُلَاءِ .. ءِالِهَةَ آتَى لِلَايْمَانِ مُثَلًّا)، فهذه أربعة أمثلة على مد البدل:

المثال الأول: كلمة ﴿ءَامَنَ﴾، وهذه الكلمة تدور همزتها بين التحقيق والتغيير حسب موضعها في القرآن، فهي في نحو ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ﴾ محققة الهمزة دائمًا، وفي نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ تُحذف همزتها لورش حال وصلها بما قبلها.

المثال الثاني: كلمة ﴿ءَالِهَةَ﴾ من قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ ءَالِهَةً مَا وَرَدُّوهَا﴾، ومعلوم أن جماعة (سَمَاء) يبدلون همزتها ياءً مفتوحة حال وصلها بما قبلها.

المثال الثالث: كلمة ﴿وَعَاتَى﴾، ولا تأتي همزتها لورش إلا محققة.

والمثال الرابع: كلمة ﴿لِلْإِيْمَنِ﴾ ولا تأتي همزتها لورش إلا محذوفة منقولة حركتها

للساكن قبلها.

وفي هذه الأمثلة الأربعة سواءً حُققَت الهمزة أم غُيرت ففيها القصر لكل القراء، ولورش
ثلاثة البدل.

تدريبات

اقرأ لورش بثلاثة البدل في كل مما يلي:

أولاً: بدل بعد همز محقق:

﴿عَاتِيْتُمُوْهُنَّ﴾، ﴿عَادَمَ﴾، ﴿وَبَاءُوْ﴾، ﴿أُورِثُوْا﴾، ﴿وَأِيْتَاءُ﴾، ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾.

ثانياً: بدل بعد همز مغير:

○ ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ ولاحظ أنه يبدل همزة ﴿آيَةً﴾ ياءً مفتوحة.

ثالثاً: اجتماع أكثر من بدل محقق في نفس المقطع:

● ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، ولاحظ هنا التسوية بين
البدلات.

رابعاً: اجتماع أكثر من بدل مغير في نفس المقطع:

● ﴿كَمْ أَتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ﴾ ولاحظ حذف الهمزتين ونقل حركتهما للساكن قبلهما،
ولاحظ تسوية البدلات.



خامساً: اجتماع بدل محقق وآخر مغير في نفس المقطع:

- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ولاحظ أن همزة ﴿ءَامَنَّا﴾ محققة عند ورش، وهمزة ﴿الْآخِرِ﴾ محذوفة ومنقولة حركتها للام قبلها، والمذهب الراجح هو التسوية بينهما، فقصر الأول يأتي مع قصر الثاني، وتوسط الأول يأتي مع توسط الثاني، وكذلك إشباعهما.

* * *

تنبيه: لم يذكر الداني في التيسير إلا توسط البدل لورش، وعليه فقصر البدل وإشباعه من زيادات الشاطبي، وعليه فيقدم التوسط لأنه مذهب التيسير الذي هو أصل الشاطبية، وأما القصر فهو مذهب ابن مجاهد وغالب العراقيين، وهو اختيار الشاطبي كما ذكر ابن الجزري، والإشباع مذهب غالب المغاربة والمصريين.

تنبيه: مذهب الشاطبي هو التسوية بين المد بعد همز محقق أو بعد همز مغير، وقد وردت أقوال بالتمييز بينهما، والأرجح ما ذهب إليه الشاطبي، وهو اختيار ابن الجزري.

تنبيه دقيق: عند اجتماع بدل مع عارض للسكون في نفس المقطع نحو ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَلَمِينَ﴾ ذكر بعض المحققين (ومنهم الشيخ الخليلي) أن العارض يجب أن يساوي البدل أو يزيد عليه، فعلى قصر البدل يجوز ثلاثة العارض، وعلى توسط البدل يكون في العارض التوسط والإشباع فقط، وعلى إشباع البدل يتعين إشباع العارض.

والصواب - والله أعلم - أن هذا التحرير غير صحيح، فلا علاقة بين البدل في ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين العارض في ﴿الْعَلَمِينَ﴾، لأن الخلاف في أوجه البدل هو خلاف رواية، فلكل وجه طريقه المسند إلى ورش، أما الخلاف في العارض فهو خلاف دراية، أي لا توجد أسانيد تقول

بأن ورشاً كان يخصص أحد أوجه العارض مع أحد أوجه البدل، وإنما المنقول أن أوجه العارض الثلاثة جائزة لكل القراء على كل الأوجه.

فمن كان يقرأ ختمة لورش مثلاً بتوسط البدل فالصواب أن له في العارض القصر والتوسط والإشباع بلا تقييد.

فإن قال قائل: إنه من باب العمل بقاعدة أقوى المدود، والعارض أقوى من البدل، قلتُ ولماذا تقرأ لورش بإشباع المنفصل وقصر العارض؟ أليس العارض أقوى من المنفصل؟ فإذا أخذت هذه القاعدة تعين عليك إشباع العارض لورش لأنك تقرأ له بإشباع المنفصل، وهذا لم يُقل به أحد.

أما التحرير الذي يصح أن نأخذ به في هذه المسألة فيكون عند اجتماع البدل والعارض في نفس الحرف نحو ﴿مُسْتَهْرُونَ﴾، فإذا كنت تقرأ بقصر البدل وأتيت على هذه الكلمة فإن لك القصر والتوسط والإشباع، وإذا كنت تقرأ بتوسط البدل وأتيت على هذه الكلمة فإن لك التوسط تماشياً مع مذهبك في القراءة الذي هو توسط البدل، ولك الإشباع اعتداداً بالعارض، ولا يصح القصر لأنك في الوصل كنت ستقرأ بالتوسط، ولأن سبب المد لم يتغير بل ازداد قوة، فالبدل موجود بالفعل، فلما اجتمع معه العارض إما أن يزيده قوة أو يتركه على حاله، ولكن لا يأخذه للأدنى، وإذا قرأت بإشباع البدل وأتيت على هذه الكلمة فلك الإشباع فقط، والله أعلم.

وما ذكرته في الفقرة السابقة قد أخذ به البنا الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر، وقال المتولي في الروض: (وَنَحْوُ مَا بَ كَيْسَ يَنْقُصُ فِي الْوُقُوفِ ... فِي عَنِّ بَدَلٍ وَالرَّوْمُ كَالْوَصْلِ وَصَلًا).

وقد قدّم المتولي الإشباع ثم التوسط ثم القصر في نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، وهو ما يُعرف بالتدلي، ولعل ذلك اختيار منه، ولا أعلم من كلام السابقين من قال بهذا التدلي، قال في نظم هداية المرید إلى رواية أبي سعيد:

كَمُسْتَهْزِءُونَ اَمْدُدْ فَوَسَّطُهُ فَاَقْصُرْ ... لَدَى الْوَقْفِ اِنْ قَصَّرْتَ فِي بَدَلٍ، وَلَا
تَقْصُرْهُ اِنْ وَسَّطْتَ، وَاَمْدُدْهُمَا مَعًا ... وَرَوْمُكَ مِثْلُ الْوَصْلِ فَادْرِ لِتَأْصِلَا

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٧٣- سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ ... صَحِيحٌ كَقُرْءَانٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلَا

شرح الناظم في ذكر بعض الاستثناءات الواردة لورش من مد البدل، بمعنى أنه قد روي عنه فيها القصر فقط.

فأما قوله (سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ)، فهذا هو الاستثناء الأول، يعني أن ورشاً ليس له توسط أو إشباع في ياء كلمة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ حيث وردت، بل له القصر فقط^(١).

فمثلاً في قوله تعالى ﴿فَأَمَّنتَ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ﴾ تقرأ لورش:

- بقصر البدل في ﴿فَأَمَّنتَ﴾ وعليه قصر البدل في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾.
- ثم بتوسط البدل في ﴿فَأَمَّنتَ﴾ وعليه قصر البدل في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾.
- ثم بإشباع البدل في ﴿فَأَمَّنتَ﴾ وعليه قصر البدل في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾.

(١) ومفهوم أن ذلك حالة وصل الكلمة بما بعدها، أما إذا وقف على هذه الكلمة فيجوز له فيها ثلاثة العارض للسكون كغيره من القراء.

تنبيه: رُوي في كلمة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ثلاثة البدل من طرق أخرى غير الشاطبية، وإنما منَع التوسط والإشباع فيها هنا هو مذهب الشاطبي تبعاً للداني، قال الداني في التيسير: "وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد... فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد... واستثنوا من ذلك قوله ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه." اهـ.

وقال النويري في شرحه على الطيبة: "وأما ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ فنص على استثنائها الداني وأصحابه، وتبعه الشاطبي، ونص على مدها ابن سفيان... ووجه المد: الجريان على القاعدة، ووجه الاستثناء: طول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أن الغالب مجيئها مع كلمة ﴿نَبِيٍّ﴾، فيجتمع ثلاث مدات، فاستثني تخفيفاً." اهـ.

وأما قوله (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ ... صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلًا)، فهذا هو الاستثناء الثاني. والمعنى أن ورشاً لا يقرأ بالتوسط والإشباع في البدل إذا جاء همز البدل بعد حرف ساكن صحيح متصل في نفس الكلمة.

ومثال ذلك كلمات ﴿الْقُرْآنُ﴾، ﴿مَسْئُولًا﴾، ﴿الظَّمَانُ﴾، ﴿مَذْءُومًا﴾، فتلاحظ في هذه الكلمات أن الهمزة التي قبل البدل جاء قبلها ساكن صحيح.

وقوله (صَحِيحٍ) احتراز عن الواقع بعد حرف علة، ففيه لورش ثلاثة البدل، نحو ﴿النَّبِيِّنَ﴾^(١)، ﴿وَجَاءُوا﴾، ﴿وَبَاءُوا﴾، ﴿الْمَوْءُودَةَ﴾، وكلمة ﴿السُّوَائِيَّ﴾ عند الوقف عليها، أما عند وصلها بما بعدها فالبديل يُهمل ليعمل المنفصل.

(١) يقرؤها نافع بالهمز، قال الناظم: (٤٥٨- وَجَمَعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبِيِّ... عَاءُ الهمز كُلُّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْتَدَاءً).



وقولنا: متصل في نفس الكلمة، احتراز عن الهمز الواقع بعد ساكن صحيح منفصل عن الهمز بأن يكون هذا الساكن في كلمة والهمز في كلمة أخرى نحو ﴿مَنْ عَامَنَ﴾ ففيه الأوجه الثلاثة كذلك لورش.

واعلم أن استثناء ما بعد ساكن صحيح هو محل اتفاق بين الجميع، سواء من الشاطبية أو من غيرها، والعجيب أن سبب استثناء هذه الكلمات غير واضح، والتوجيه الذي ذكره بعض الشراح غير متفق عليه، فيكون هذا الاستثناء على سبيل الرواية فقط، ولذا ختم الناظم البيت بقوله (اسألًا)، كناية عن أن ذلك الاستثناء يحتاج لسؤال وبحث لمعرفة علته من ناحية اللغة. وقد حاول الإمام ابن الجزري الإجابة فقال في النشر: "ظهر لي في علة ذلك أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفةً رسمًا ترك زيادة المد فيها تبيينًا على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ عند من استثناءها، والله أعلم." اهـ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٧٤- وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيَّتِ وَبَعْضُهُمْ ... يُؤَاخِذُكُمْ ءَالَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

قوله (وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيَّتِ) هو الاستثناء الثالث لورش، وكما تعلم فإن همزة الوصل تسقط في درج الكلام، فإن بدأت بها فإنك تبدأ بهمزة محققة، ففي نحو كلمة ﴿أَنْتِ﴾ إذا بدأت بها فإنك تبدأ هكذا: (إِنَّتِ) فتجتمع همزتان الثانية منهما ساكنة، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتنتطق هكذا: (إِيَّتِ)، وهنا يظهر مد بدل، لأن عندك همزة محققة بعدها حرف مد.

والآن يظهر سؤال: هل هذا المد يأخذ حكم ثلاثة البدل عند ورش أم يُكتفى بقصره؟

وقد أجاب الناظم في هذا البيت بأن ذلك مما يُستثنى لورش، وليس فيه إلا القصر، ومثال

ذلك ﴿أَثُونِي بِكَتَبٍ﴾، ﴿أَثَدَن لِي﴾^(١).

تنبيه: تركُّ التوسط والإشباع لورش في هذا النوع هو اختيار أكثر القراء والرواة، ولكن ورد فيه التوسط والإشباع من غير طريق الشاطبية، والمقروء به من الشاطبية والتيسير هو الترك قولاً واحداً، وهذا ما رجحه ابن الجزري.

قال في النشر: "وأما الأصل المطرد الذي فيه **الخلاف** فهو حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء نحو ﴿أَثَّتِ بِقُرْءَانٍ﴾، ﴿أَثُونِي﴾، ﴿أَوْثَمِنَ﴾، ﴿أَثَدَن لِي﴾ فنص على استثنائه وترك الزيادة في مده أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبري، والشاطبي، وغيرهم، ونص على الوجهين جميعاً من المد وتركه ابن سفيان وابن شريح ومكي، وقال في التبصرة: (وكلا الوجهين حسنٌ، وترك المد أقيس)،... فوجه المد وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداءً، ووجه القصر كون همزة الوصل عارضة والابتداء بها عارض، فلم يعتد بالعارض، وهذا هو **الأصح**، والله أعلم. "اهـ.

وقد يسألني سائل: لماذا تذكر الأوجه التي هي غير موجودة في الشاطبية ولا يحتملها البيت، كذكر **الخلاف** في الفقرة السابقة؟ أليس الأولى الاختصار؟ ألسنا في الشاطبية فنقتصر على ما فيها؟!

(١) واعلم أن ورشاً إذا وصل هذه الكلمات البادئة بهمزة وصل بما قبلها فإنه يبدلها حرف مد من جنس حركة ما

قبلها قال الناظم: (٢١٤- إذا سكنت فاء من الفعل همزة... فورش يربها حرف مد مبدلاً).



قلتُ: أذكر هذه الأوجه هنا حتى لا يظن أحد أن الوجه المذكور في الشاطبية هو القراءان وأن غيره ليس قرآناً، وذلك لتوسيع مدارك الطالب، فإذا سمع من يقرأ مثلاً بإشباع البدل في نحو الأمثلة السابقة فلا يبادر إلى الإنكار واتهام الغير، بل يرجع أولاً إلى النصوص.

وقوله **(وَبَعْضُهُمْ ... يُؤَاخِذُكُمْ)** هو الاستثناء الرابع لورش، وهو كلمة **(يُؤَاخِذُكُمْ)** حيث وقعت وكيف تصرفت نحو **(يُؤَاخِذُهُمْ)**، **(تُؤَاخِذُنَا)**، **(تُؤَاخِذُنِي)**، فليس في البدل في هذه الكلمات لورش إلا القصر، واعلم أن ورشاً يقرأ هذه الكلمات بإبدال الهمزة واوًا مفتوحة هكذا: **(يُؤَاخِذُ)**، **(يُؤَاخِذُهُمْ)**، **(تُؤَاخِذُنَا)**، **(تُؤَاخِذُنِي)**.

وقول الناظم **(وَبَعْضُهُمْ)** يعني أن هذا الاستثناء وارد عن البعض فقط، وأن البعض الآخر يقرؤون بثلاثة البدل، وقد أجمع المحققون قديماً وحديثاً على أن هذه الكلمات قد ورد استثناءؤها لورش من كل طرقة ورواياته، وعليه فموضع كلمة **(وَبَعْضُهُمْ)** في البيت غير صحيح، وكان يجب أن توضع بعد كلمة **(يُؤَاخِذُكُمْ)** لأن الكلمات المذكورة بعدها هي التي قد ورد فيها خلاف، وقد حرر شيخنا الدكتور إيهاب فكري هذا البيت فقال: **(يُؤَاخِذُكُمْ أَيْضًا مَعَ أَتِّ وَنَحْوِهِ... وَبَعْضٌ لَهُ الْآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا).**

قال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: "أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله **(يُؤَاخِذُكُمْ)**، و**(لَا تُؤَاخِذُنَا)**، و**(لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ)** حيث وقع وكأن ذلك عندهم من واخذت غير مهموز." اهـ.

الخلاصة

كلمة **(يُؤَاخِذُ)** حيث وقعت ليس فيها لورش إلا القصر.

تنبيه: ترك الناظم قاعدة أخرى مستثناة أيضًا، وكان عليه أن ينبه عليها، وهي أن يقع حرف المد بعد الهمزة، ولكنه بدل من التنوين، وهو ما يعرف بمد العوض نحو ﴿دُعَاءٌ﴾، ﴿وَنِدَاءٌ﴾، ﴿غُثَاءٌ﴾، ﴿خِطَاءٌ﴾، فعند الوقف على هذه الكلمات ليس لورش من جميع طرقه إلا **القصر في مد العوض**، لأن حرف المد في هذه الحال عارض غير لازم، إذ لا يثبت إلا حال الوقف على هذه الكلمات فقط.

* * *

تنبيه: قد يُحذف مد البدل لالتقاء الساكنين حالة الوصل، كما في نحو ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾، ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانَ﴾، ﴿تَبَوَّءَ الدَّارَ﴾، ولكن عند الوقف على ﴿رَعَا﴾، و﴿تَرَاءَ﴾، و﴿تَبَوَّءَ﴾، يُقرأ لورش بثلاثة البدل، لأن حرف المد أصلي ووقع بعد همز، وذهابه عند الوصل عارض لسكون ما بعده.

وقد يُحذف مد البدل لانفتاح ياء الإضافة نحو ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾، ولكن عند الوقف على ﴿شُرَكَاءِ﴾ يُقرأ لورش بثلاثة البدل لأن الياء تصير مدية وقفًا.

* * *

وقول الناظم ﴿ءِ الْآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا﴾ هو الاستثناء الخامس لورش، وهو معطوف على ما يستثنى للبعض فقط، والتقدير: (وَبَعْضُهُمْ ... ءِ الْآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا)، والمعنى أن بعض أهل الأداء عن ورش استثنى من البدل كلمة ﴿ءِ الْآنَ﴾ المستفهم بها وهي في موضعين في سورة يونس: ﴿ءِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءِ الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١].

والمراد الألف الأخيرة التي قبل النون، وأما الألف الأولى فليست من هذا الباب، لأن مدها لأجل السكون اللازم.



وقولنا: المستفهم بها احتراز عن ﴿أَلْتَنَ﴾ الخالية من الاستفهام نحو ﴿فَأَلْتَنَ﴾
 ﴿بَشِرُوهُنَّ﴾، ﴿أَلْتَنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾، ففيها ثلاثة البدل بلا خلاف.

* * *

إذًا ففي كلمة ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ مذهبان عن ورش:

- الأول: الأخذ بثلاثة البدل (نسميه اختصارًا: مذهب تثلث البدل).
- الثاني: القصر فقط (نسميه اختصارًا: مذهب القصر).

* * *

استطرادٌ دقيق: اعلم أن كلمة ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ أصلها ﴿أَلْتَنَ﴾ البادئة بهمزة وصل، ثم دخل عليها همزة الاستفهام فصارت هكذا: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾، فلما وقعت همزة الوصل بين همزة استفهام ولام ساكنة صار لجمهور القراء فيها مذهبان هما:

- إبدالها ألفًا ثم إشباعها لأن بعدها ساكن هكذا: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾.
- أو تسهيلها بين بين هكذا: ﴿ءَأَلْتَنَ﴾.

واعلم أن ورشًا له في ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ حذف الهمزة التي بعد اللام ونقل حركتها إلى اللام.
 وعليه فتظهر أماننا مسألتان:

المسألة الأولى: أن المدَّ الأول الذي بين همزة الاستفهام واللام يصير مدًّا قبل متحرك، فعلى وجه إبدال همزة الوصل ألفًا: هل يُقرأ بالإشباع على الأصل، أم يُقصر اعتدًا بالعارض الذي هو حركة اللام؟

والإجابة أن الوجهين صحيحان، فمن العلماء من قرأ بالإشباع على الأصل، ومنهم من

قصر.

فيكون لدينا في همزة الوصل ثلاثة أوجه هي:

- الإبدال ألفاً مشبعة ﴿ءَأَلْنَ﴾.
- الإبدال ألفاً مقصورة ﴿ءَأَلْنَ﴾.
- التسهيل بَيْنَ بَيْنَ ﴿ءَأَلْنَ﴾^(١).

المسألة الثانية: وهي مسألة الاعتداد بالعارض، وخلصتها أن عندنا عارضين:

- العارض الأول هو فتح اللام، فإن أخذنا به قصرنا المدَّ قبلها.
- العارض الثاني هو حذف الهمزة التي بعد اللام، فإن أخذنا به يتعين **القصر** في (لَنْ) على أنه مد طبيعي (وصلاً)، ويمتنع التوسط والإشباع، وهذا بالنظر للحال الراهنة من كونه مدًّا جاء بعد لام مفتوحة وليس بعد همزة. وعليه فمن يقرأ بقصر المد الأول، يتعين عليه قصر المد الثاني (وصلاً)، لأنه اعتد بالعارض الأول، فعليه الاعتداد بالعارض الثاني.
- وعليه فعلى مذهب تثليث البدل في هذه الكلمة فإننا نقرأ كما يلي:
- إبدال همزة الوصل ألفاً مع الإشباع (ءَأَ)، وعليه ثلاثة البدل في (لَنْ).
- الإبدال ألفاً مع قصرها (ءَأَ)، وعليه يتعين **القصر** في (لَنْ)، وهذا القصر يكون وصلاً، أما وفقاً فيجوز ثلاثة العارض.
- التسهيل (ءَأَ)، وعليه ثلاثة البدل.

(١) وقد زاد الإمام ابن الجزري **وجهاً رابعاً** وهو الإبدال ألفاً مع التوسط، وذلك على اعتبار أن اللام لما تحركت صار المد قبلها مدَّ بدل، فجاز ثلاثة البدل، وهذا الوجه **قد منعه الإمام المتولي في الروض النضير**، وقد ساق الأدلة على ذلك، وقد أيد الشيخ الضباع قول المتولي وأخذ به في شرحه على الشاطبية، وقد أخذت في هذا الكتاب برأي المتولي وما ترتب عليه من أوجه، ومن أراد أن يأخذ بمذهب ابن الجزري فعليه أن يرجع لمتن إتحاف البرية للشيخ خلف الحسيني ليعرف الأوجه المترتبة على المذهب، والتي قد شرحها الضباع في مختصر بلوغ الأمانة.

وعلى مذهب قصر البدل في هذه الكلمة فإننا نقرأ كما يلي:

- إبدال همزة الوصل ألفاً مع الإشباع (ءَأْ)، وعليه القصر في (لَنْ).
- الإبدال ألفاً مع قصرها (ءَأْ)، وعليه القصر في (لَنْ).
- التسهيل (ءَأْ)، وعليه القصر في (لَنْ).

والقصر في النقاط الثلاث السابقة يتعين وصلاً، أما وقفًا فيجوز ثلاثة العارض.

خلاصة أوجه ﴿ءَأْلَنْ﴾ عند وصلها بما بعدها لورش		
تعليق	مد البدل (لَنْ)	همزة الوصل (ءَأْ)
على مذهب تثليث البدل، ومذهب القصر، (وَبَعْضُهُمْ ... ءَأْلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَالًا).	قصر	إبدال مع إشباع (ءَأْ)
على مذهب تثليث البدل.	توسط وإشباع	
على مذهب تثليث البدل، ومذهب القصر.	قصر	إبدال مع قصر (ءَأْ)
يُمْتَنَعُ التَّوَسُّطُ وَالْإِشْبَاعُ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ.		
على مذهب تثليث البدل، ومذهب القصر.	قصر	تسهيل (ءَأْ)
على مذهب تثليث البدل.	توسط وإشباع	

فتصير عدد الأوجه المقروء بها **وصلاً سبعة** هي: إشباع الأول مع ثلاثة البدل، وقصر الأول مع قصر البدل، والتسهيل مع ثلاثة البدل.

أما حال الوقف عليها فإن الوجهين الممنوعين يصيران جائزين من باب العارض للسكون، فيصير في الوقف **تسعة أوجه**.

تنبيه: ستعرف لاحقاً أن **قالون** يقرأ هذه الكلمة بالنقل، فيكون له وصلاً ثلاثة أوجه:

- الإبدال ألفاً مشبعة ﴿ءَأَلْنَ﴾ وعليه قصر البدل.
 - الإبدال ألفاً مقصورة ﴿ءَأَلْنَ﴾ وعليه قصر البدل.
 - التسهيل بين بَيْن ﴿ءَأَلْنَ﴾ وعليه قصر البدل.
- وأما وفقاً فيصير في الوقف تسعة أوجه بعد إضافة أوجه العارض للسكون.

تنبيه: إذا وقفت لحمزة على هذه الكلمة فلك خمسة عشر وجهًا:

- النقل وعليه نفس الأوجه التسعة السابقة.
- السكت وعليه ستة أوجه هي:
 - الإبدال مع الإشباع وعليه ثلاثة العارض.
 - والتسهيل وعليه ثلاثة العارض.

تنبيه: إذا قرأت لورش ﴿ءَأَلْنَ﴾ مع ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في نفس المقطع: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ

ءَأَمَنْتُمْ بِهِ ءَأَلْنَ﴾، فإنه يترتب عليه تحريرات نذكرها باختصار في الجدول التالي، وهذا الجدول ليس خاصًا بهذا المقطع فقط، ولكنه مفيد لكل من أراد أن يقرأ لورش أفرادًا على أحد أوجه البدل، إذ واجب عليه أن يعرف ما حكم هذه الكلمة وصلًا ووقفًا على الوجه الذي يقرأ به.



خلاصة اجتماع نحو ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ مع ﴿ءَالَنْ﴾ وصلًا

﴿ءَامَنْتُمْ﴾	(ءَا)	(لَنْ)
قصر	إشباع	القصر لتسوية هذا البديل بالبديل في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، وذلك على مذهب تثليث بدل هذه الكلمة، أو على مذهب القصر.
	قصر	القصر على المذهبين.
	تسهيل	القصر على المذهبين.
توسط	إشباع	التوسط على مذهب التثليث.
	قصر	القصر على مذهب القصر.
	تسهيل	القصر اعتداديًا بالعارض.
	تسهيل	التوسط لتسوية البديل على مذهب التثليث.
إشباع	إشباع	القصر على مذهب القصر.
	قصر	الإشباع لتسوية البديل على مذهب التثليث.
	تسهيل	القصر اعتداديًا بالعارض.
	تسهيل	الإشباع لتسوية البديل على مذهب التثليث.
	تسهيل	القصر على مذهب القصر.
<p>تنبيه: في كل ما سبق إذا وقفت على الكلمة يجوز ثلاثة العارض، وعليه فلا توجد امتناعات وقفًا.</p>		

قال الناظم رحمه الله:

١٧٥- وَعَادَا الْأُولَى وَابْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ ... بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

قوله (وَعَادَا الْأُولَى) هو الاستثناء السادس لورش، وهو معطوف على ما يستثنى للبعض فقط، والتقدير: (وَبَعْضُهُمْ ... وَعَادَا الْأُولَى)، والموضع المقصود قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠].

واعلم أن ورشاً يقرأ هذا الموضع بإدغام التنوين في اللام، وحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام، وله التقليل قولاً واحداً هكذا: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾، وتُنطق هكذا: (عَادَلُولَى).

ولم يسمح له النظم أن يلفظ بها على قراءة ورش، فلفظ بها على قراءة حمزة إذا وقف عليها بالنقل (مع الإمالة).

ولعلك لاحظت أن كلمة ﴿الْأُولَى﴾ فيها مد بدل لورش، وهو الواو التي جاءت بعد همز مغير بالنقل والحذف.

فبعض أهل الأداء لم يُجز في هذا البدل إلا القصر، والباقون أجازوا ثلاثة البدل.

وقد قيد الناظم كلمة ﴿الْأُولَى﴾ المقصودة بالتي بعد ﴿عَادَا﴾ لإخراج غيرها نحو ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذْرِ الْأُولَى﴾ ففيها الأوجه الثلاثة لورش.

وسبب الاستثناء أن الحركة هنا صارت كاللازمة من أجل التنوين فيها فكان لا همز في الكلمة لا ظاهراً ولا مقدرًا.



فإذا أردت أن تقرأ هذه الآية الكريمة لورش فتقرأ كما يلي:

- القصر على المذهبين ﴿عَادَا الْأُولَى﴾.
- التوسط ثم الإشباع على مذهب تثليث البدل في هذا الموضع ﴿عَادَا الْأُولَى﴾.

فإذا كنت تقرأ لورش ختمة بقصر البدل وأتيت على هذا الموضع فيتعين القصر على المذهبين، وإن كنت تقرأ ختمة بتوسط البدل فإن لك في هذا الموضع القصر أو التوسط، وإن كنت تقرأ ختمة بإشباع البدل فإن لك في هذا الموضع القصر أو الإشباع.

* * *

وقول الناظم (وَأَبْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ... بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا) يعني أن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، وهو أحد شيوخ الداني، قد قال بقصر جميع باب البدل لورش ولغيره، وأخذ بهذا الوجه وأقرأ الناس به، وقوله (وَقَوْلًا) أي قَوْلٍ ورشًا بذلك، أي جعله هو المذهب له، وجعل ما سواه من توسط وإشباع غلطًا وهمًا، وقد قرر طاهر بن غلبون ذلك في كتاب التذكرة. وذكر الشاطبي لمذهب ابن غلبون هنا يوحى بأن ذلك هو اختيار الشاطبي، قال أبو شامة: "وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة في ما أخبرني الشيخ أبو الحسن -السخاوي- عنه رحمهما الله تعالى. "اه، قال الضباع: "وهي حكاية لا معول عليها. "اه.

واعلم أن طاهرًا وأباه عبد المنعم من علماء القراءات المبرزين فيها، الذين لهم التصانيف القوية المفيدة في علوم القراءان، وهما من حَلَبٍ ونزلا بمصر وأقاما بها ونفع الله بعلمهما من لا يُحصى كثرة وماتا بمصر، ومن مصنفات الوالد عبد المنعم بن غلبون: كتاب الإرشاد، ومن تلاميذه: الإمام مكِّي بن أبي طالب، ومن مصنفات الابن طاهر: كتاب التذكرة، ومن تلاميذه: الإمام أبو عمرو الداني مؤلف كتاب التيسير.

قال الناظم رحمه الله:

١٧٦- وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ ... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا

في الشطر الأول ذكر الناظم حكم المد اللازم، وفي الثاني حكم العارض للسكون. والمد اللازم هو الذي يأتي بعده سكون لازم لا ينفك عن الحرف وصلًا ولا وقفًا، نحو المد وبعده اللام الساكنة في ﴿ءَأَلَّكْنَ﴾ في موضعي سورة يونس على قراءة الجمهور بوجه إبدال همزة الوصل ألفًا. والمد العارض للسكون هو الذي يأتي بعده حرف متحرك ولكنه سكن سكونًا عارضًا بسبب الوقف، كما يوقف على ﴿أَعْلَمِينَ﴾.

وقوله (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) أي إذا وقع حرف المد قبل ساكن لازم يتعين المد لكل القراء، وقد اتفق المحققون على أن المقصود بالمد هنا الإشباع، وقد علم أنه يقصد هنا الساكن اللازم وليس العارض لأنه ذكر حكم العارض للسكون في الشطر الثاني، فكانه بمثابة الاستثناء.

إذا فجميع القراء لهم الإشباع في المد الذي يأتي بعده سكون لازم:

- سواء كان هذا الحرف الساكن غير مدغم في غيره، أي غير مشدد، نحو اللام في ﴿ءَأَلَّكْنَ﴾ في قراءة الجمهور على وجه إبدال همزة الوصل ألفًا، ونحو ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في رواية ورش على وجه سكون الياء، ونحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في رواية ورش على وجه إبدال الهمزة الثانية ألفًا، ونحو ﴿صَّ﴾ و﴿قَّ﴾ من فواتح السور.



• أو كان الحرف مشدداً، ومعلوم أن الحرف المشدد هو عبارة عن حرفين أولهما ساكن، وهذا النوع فيه تفصيل:

○ فإذا كان التشديد لازماً أصلياً نحو ﴿الضَّالِّينَ﴾ و﴿صَوَافٍ﴾ و﴿الْحَاقَّةُ﴾ و﴿الطَّامَّةُ﴾ و﴿الصَّاحَّةُ﴾ فإن فيه الإشباع قولاً واحداً عند كل القراء.

○ وإذا كان التشديد عارضاً ففيه أنواع:

▪ إذا كان بسبب الإدغام الكبير للسوسي نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ فهذا ليس من باب اللزوم، وإنما فيه ثلاثة العارض للإدغام، وقد سبق بيانه.

▪ وإذا كان بسبب الإدغام الكبير لحمزة فإن له فيه الإشباع قولاً واحداً، وقد ورد الإدغام الكبير لحمزة في مواضع محددة، منها ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ ١ ﴿فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا﴾ ٢ ﴿فَالتَّلِيَّتِ ذِكْرًا﴾، وستعرف تفصيل ذلك في فرش سورة الصافات.

▪ إذا كان بسبب تشديد تاءات البزي فله الإشباع قولاً واحداً وذلك في نحو ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾، ﴿عَنْهُ تَلَّهَى﴾، وسيأتي تفصيل ذلك في فرش سورة البقرة.

تنبيه: كان على الناظم أن يقيد الساكن بما يكون في الكلمة التي فيها حرف المد، ليحترز بذلك عن الساكن الذي يكون في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها حرف المد، نحو ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿قَالُوا أَطَّيَّرْنَا﴾ و﴿مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾، فإن حرف المد حكمه الحذف فيما ذكر وأمثاله إلا ما استثنى كبعض تاءات البزي وإدغام حمزة.

* * *

وقوله (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجِهَانِ أَصْلًا) أي أن حرف المد الذي يقع بعده سکون

عارض عند الوقف نحو الوقف على ﴿الْعَلَمِينَ﴾ فيه وجهان.

واختلف المحققون في المراد بكلمة (وَجْهَانٍ) فقال أبو شامة هما القصر وال طول، وقال بأن الطول يشمل التوسط والإشباع، وبذلك يكون في العارض للسكون القصر والتوسط والإشباع.

وقال السخاوي بأن المراد بقوله (وَجْهَانٍ) التوسط والإشباع، وخلاصة كلامه أن قوله (أَصْلًا) أي جُعلا أصلاً، أي اشتهر الوجهان فجُعلا أصلين يعتمد عليهما، وقال بأن الناظم أشار بقوله (أَصْلًا) إلى وجه ثالث لم يؤصل ولم يُعتمد عليه ولم يشتهر اشتهار الوجهين السابقين، وهو رأي بعض المتأخرين الذين يرون الاكتفاء بالقصر لجواز اجتماع الساكنين في الوقف، ولما لم تعمل المشايخ بهذا الوجه لم يذكره واكتفى بالتنبيه عليه.

والخلاصة أن المحققين اجتمعوا على جواز القصر والتوسط والإشباع في العارض للسكون.

واعلم أنه لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون حرف المد مرسومًا في المصاحف نحو ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾، أو غير مرسوم نحو ﴿جَنَّتِ﴾، ولا فرق أيضًا بين أن يكون أصلًا كما ذكر من الأمثلة، أو يكون مبدلًا من همزة كالوقف على ﴿وَلَمْ يُوْتْ﴾ و﴿الرَّاسِ﴾ عند المبدلين. وهذه الأوجه الثلاثة تجوز أيضًا في حرف المد الذي بعده سكون عارض للإدغام كما في الإدغام الكبير للسوسي نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾.

وإنما قال الناظم (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) ولم يقل (وعند الوقف) احترازًا من الرّوم، فلا مد مع الرّوم، ويمد مع الإشمام لأنه ضم الشفتين بعد سكون الحرف.



قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٧٧- وَمُدَّ لَهُ وَعِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا ... وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا

١٧٨- وَفِي نَحْوِ طه الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ ... وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فَيَمْطَلَا

قوله (وَمُدَّ لَهُ) أي مُدَّ للساكن، أي لأجل الساكن، و(الْفَوَاتِحِ) جمع فاتحة، وهي الأوائل، ومنه سميت فاتحة الكتاب، يقصد أسماء حروف التهجي التي تبتدأ بها السور نحو ﴿الْم﴾ و﴿ق﴾.

والحاصل أن حروف الفواتح على أربعة أقسام:

القسم الأول: ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مد، وآخرها ساكن تلاوةً، وهي سبعة: لام، ميم، صاد، سين، قاف، كاف، نون، ويجمعها قولهم (سَنْقُصُ لَكُمْ)، كما في نحو ﴿الْمَص﴾، ﴿كَهَيْعَص﴾، ﴿طَسَم﴾، ﴿ص﴾، ﴿ق﴾، ﴿ن﴾، وعلامة ضبطها بالمصحف أن يوضع فوقها علامة المد، وحكم هذه الأحرف أنها ممدودة مدًا مشبعًا بلا خلاف لكل القراء، وهذا معنى قول الناظم (وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا).

وقد فهمنا أنه في هذا الشطر يقصد هذه الأحرف السبعة فقط من قوله (لَهُ) أي للساكن، وهذه الأحرف هي التي بها ساكن حيث يُقرأ آخر حرف منها بالسكون وصلًا ووقفًا، فصار المد فيها من قبيل اللازم، وكذلك فهمنا أنه يقصد هذه الأحرف السبعة من باقي البيتين حيث إن باقي الحروف المذكورة فيهما على سبيل الاستثناء.

تنبيه: إذا عرض لأحد هذه الأحرف ما يقتضي تحريك الحرف الأخير منها، فيجوز الإشباع على الأصل، والقصر اعتدادًا بالحركة العارضة، وهذان الوجهان جائزان لكل القراء، وذلك في موضعين هما:

- أول آل عمران ﴿الْم ۝ اللَّهُ﴾، لمن أراد أن يصل (مِيَم) بلفظ الجلال بعدها، وذلك أن همزة لفظ الجلال همزة وصل، فتحذف حال الوصل، فعند ذلك يجتمع ساكنان: الميم الأخيرة في (مِيَم) ولام اسم الجلال، فيتعين تحريك الميم بالفتح تخلصًا من التقاء الساكنين هكذا (مِيَمَ اللَّهُ)، وهنا يجوز الإشباع والقصر، والإشباع أقيس.
- أول العنكبوت على رواية ورش أو وقف حمزة بالنقل، وذلك لمن أراد أن يصل (مِيَم) بكلمة ﴿أَحْسِب﴾، فإنه يحذف الهمزة وينقل حركتها للميم فينطق هكذا: (مِيَمَ حَسِبَ) وهنا يجوز الإشباع والقصر.

القسم الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف أو سطها حرف لين وهو لفظ (عَيْن) أول مريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾ والشورى ﴿حَمَّ ۝ عَسَقَ﴾، وحكم هذا الحرف أن فيه وجهين لكل القراء، وهذا معنى قول الناظم (وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ).

وقد اتفق المحققون على أن المقصود بالوجهين هنا **التوسط والإشباع**، وأن الإشباع هو المقدم لقول الناظم (وَالطُّوْلُ فَضْلًا)، واعلم أن القصر جائز من بعض طرق الطيبة وليس من الشاطبية.

تنبيه: في قوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نُنَادِي بِكُمْ لَكُمُ الْإِلَهِاتُ غَيْرِ اللَّهِ وَلَئِنْ أُنذِرْتُمْ لَسَوْفَ لَأُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ صُورٌ﴾ [القصص: ٢٧]، وفي قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، قرأ ابن كثير



بتشديد النون من كلمة ﴿هَتَيْنِ﴾ ومن كلمة ﴿الَّذِينَ﴾ هكذا: ﴿هَتَيْنِ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، وهنا تصير الياء في الكلمتين قبل ساكن، لأن النون المشددة هي نون ساكنة في نون متحركة.

وبناءً على ذلك يكون لابن كثير في الياء الإشباع والتوسط قياساً على حكم (عَيْن) في فواتح السور، مع تقديم الإشباع، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٤٨- وفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فُضْلاً... وَلِلْمَكِّ هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا اجْعَلَا)، غير أن ابن الجزري نص على القصر في ﴿هَتَيْنِ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾ لابن كثير، واختار القصر ورجحه، فقال: "ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور، والله أعلم." اهـ.

القسم الثالث: ما كان على حرفين ثانيهما مد وليس بعده ساكن، وهي خمسة أحرف: طا، ها، را، يا، حا، وجمعها قولهم (حَيِّ طَهْرَ)، نحو ﴿طه﴾، ﴿الر﴾، ﴿يس﴾، ﴿حم﴾، وضبطها بالمصحف أن تأتي مجردة من علامة المد، وحكم هذه الأحرف أنها مقصورة (حركتان) بلا خلاف لكل القراء، وهذا معنى قول الناظم (وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ)، أي ليس بعد المد ساكن صحيح يُطوّل من أجله.

القسم الرابع: ما كان على ثلاثة أحرف وليس أوسطه حرف مد ولين، وهو لفظ (أَلْف) فلا مد فيه بلا خلاف، في نحو ﴿الم﴾، ﴿الر﴾، وهذا معنى قوله (وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فَيُمَطَّلَا)، ومعنى يُمَطَّلَا أي يُمدد، ومنه اشتقاق المَطَّل بالذَّيْنِ لأنه مد في المدة.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٧٩- وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوْجَهَانَ جُمًّا
 ١٨٠- بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفَةٍ ... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَالًا
 ١٨١- وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ ... يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا

في هذه الأبيات ذكر الناظم حكم اللين المهموز وصلًا ووقفًا.

وقوله (وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكَلِمَةٍ، أَوْ وَأَوْ) أي أنه إذا جاءت ياء ساكنة أو واو ساكنة، وقبلها فتح، وبعدها همزة، (يعني حرف لين ثم همزة)، في نفس الكلمة، سواء كانت متوسطة أم متطرفة، نحو ﴿شَيْئًا﴾، ﴿شَيْءٌ﴾، ﴿كَهَيْئَةً﴾، ﴿تَأْيِسُوا﴾، ﴿السَّوَاءُ﴾، ﴿سَوْءَةٌ﴾.

وقوله (فَوْجَهَانَ جُمًّا، بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفَةٍ) جواب للشرط، أي أن الياء أو الواو الليتين إذا جاءتا قبل همزة في نفس الكلمة فقد ورد فيهما وجهان جميلان عن ورش هما:

- الطول (بمعنى الإشباع ست حركات) وصلًا ووقفًا.
- والقصر وصلًا ووقفًا، وقد اتفق المحققون على أن القصر هنا مقصود به التوسط، كأنه قال بمدّ طويل ومدّ قصير.

وقد يسأل سائل: كيف يعبر الناظم عن التوسط بالقصر؟! ولم لا يكون قصدُه

القصر المعروف الذي هو حركتان؟!



ج: حروف اللين تختلف عن حروف المد من جهة أن حرف اللين حين لا يُمدُّ يكون على حركة واحدة دون أي مد، فالناظم يعتبر أن لحرف اللين ثلاث حالات:

- أدنى الحالات: وهي زوال المد، وسيعبر عنها في البيت التالي بلفظ: (سُقُوطُ الْمَدِّ).
- أعلى الحالات: وهي الإشباع دون إفراط، وهي التي عبر عنها بقوله (بِطُولٍ).
- حالة وسطى بين الحالتين السابقتين: وهي التي عبر عنها بالقصر، أي قصر الإشباع السابق، أي الحد منه قليلاً، وكأنه لمَّا اعتبر أن أدنى المراتب لا مد فيها بالكلية، اعتبر أن قليل المد قصر، وأن كثير المد إشباع.

واحترز بقوله (بِكَلِمَةٍ) عن وقوع حرفي اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى نحو ﴿أَبْنَىٰ عَادَمَ﴾ فمذهب ورش فيه نقل حركة الهمز إلى حرف اللين مع حذف الهمز كما ستعرف لاحقاً.

الخلاصة:

حكم ورش في اللين المهموز: التوسط والإشباع^(١) وصلاً ووقفاً.

تحرير: إذا اجتمع لين مهموز مع مد بدل في نحو ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَرْوَاجِكُمْ وَ إِلَىٰ الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا...﴾ يجوز أربعة أوجه هي: توسط المهموز وعليه ثلاثة البدل، ثم إشباع المهموز وعليه إشباع البدل فقط.

وسبب هذا التحرير أن كل من روى إشباع اللين المهموز لورش لم يقرأ معه إلا بإشباع البدل، وعليه فعند إشباع اللين المهموز لا يصح قصر أو توسط البدل.

(١) الوجه المقدم هو التوسط لأن عبارة الداني في التيسير لا يؤخذ منها سوى التوسط، والإشباع من زيادات الشاطبي.

قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٤٩- وَفِي بَدَلِ أَجْرِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَمَا ... تُوَسَّطُ لِينًا وَآمُدَّدَنَّ إِنْ تَطَوَّلَا).

وعليه فإذا قرأت نحو ﴿أَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ حيث اجتمع مد بدل مع لين مهموز يجوز أربعة أوجه:

- قصر البدل مع توسط اللين المهموز.
- توسط البدل مع توسط اللين المهموز.
- إشباع البدل مع توسط اللين المهموز.
- إشباع البدل مع إشباع اللين المهموز.

* * *

وقوله (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا، وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ) بيان لحكم جمهور القراء (عدا ورشًا) في مد اللين العارض للسكون، سواء كان مهموزًا نحو ﴿شَيْءٌ﴾، ﴿السَّوَاءُ﴾، أو غير مهموز نحو ﴿قَرِيشٍ﴾، ﴿خَوْفٍ﴾.

والمعنى أنه إذا وقعت الياء والواو الساكتان المفتوح ما قبلهما قبل حرف ساكن للوقف سواء كان هذا الحرف همزة أو غيرها، فالوجهان المذكوران -المد الطويل والتوسط- أعملا، أي استعملا لجميع القراء، وقد ورد عنهم وجه ثالث وهو عدم المد، فصار للقراء في اللين العارض للسكون ثلاثة أوجه هي: الطول والتوسط وسقوط المد (أي حركة واحدة مع مراعاة رخاوة الحرف).

وقوله (وَوَرَّشُهُمْ... يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا) يعني أن ورشًا يوافق جمهور القراء في اللين العارض للسكون غير المهموز، أي أن له فيه الطول والتوسط وسقوط



المد، أما المهموز فقد سبق بيانه لورش وأن فيه الطول والتوسط فقط، لقوله منذ قليل
(... بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَضَلُّ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ).

خلاصة المد في حروف اللين

اللين المهموز: ورش: الإشباع والتوسط وصلًا ووقفًا.

باقي القراء: وصلًا: سقوط المد.

وقفًا: الطول، والتوسط، وسقوط المد.

اللين غير المهموز (لكل القراء وفيهم ورش): وصلًا: سقوط المد.

وقفًا: الطول، والتوسط، وسقوط المد.

قال أبو شامة: "فقد بان لك أن حرف اللين وهو الياء والواو المفتوح ما قبلهما لا مد فيه إلا إذا كان بعده همز أو ساكن عند من رأى ذلك، فإن خلا من واحد منهما لم يجز مده، فمن مد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿لَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ ونحو ذلك وقفًا أو وصلًا، أو مد نحو ﴿وَالصَّيْفِ﴾ و﴿الْبَيْتِ﴾ و﴿الْمَوْتِ﴾ و﴿الْخَوْفِ﴾ في الوصل فهو مخطئ." اهـ.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٨٢- وَفِي وَاوِ سَوَّاتٍ خِلَافٍ لِرُوزِشِهِمْ ... وَعَنْ كُلِّ الْمَوْءُودَةِ اقْصُرْ وَمَوْئِلاً

قوله (وَفِي وَاوِ سَوَّاتٍ خِلَافٍ لِرُوزِشِهِمْ) أي أنه قد ورد عن ورش خلاف في واو كلمة (سَوَّاتٍ) التي تأتي بغير صيغة المفرد، وذلك في نحو ﴿سَوَّاءُ نُهُمَا﴾ و ﴿سَوَّاءُ تِكْمٍ﴾، فبعض الرواة عن ورش اعتبر هذه الواو ليناً مهموزاً، وبعضهم استثناها وقرأها كما تقرأ الواو في نحو كلمة (قَوْلِكُمْ) و (مَوْلَاكُمْ)، أي بإسقاط المد.

تنبيه: الخلاف الوارد هو في كلمة (سَوَّاتٍ) التي تأتي بغير صيغة المفرد، أما كلمة ﴿سَوَّاءُ﴾ فليس فيها خلاف، بل هي من قبيل اللين المهموز باتفاق.

تنبيه: الخلاف الوارد في كلمة (سَوَّاتٍ) هو في اللين المهموز أي في الواو، أما المد الذي بين الهمزة والتاء فهو مد بدل باتفاق، ولورش فيه ثلاثة البدل.

إذا فعلى مذهب من يستثني الواو يكون لنا إسقاط مد الواو وعليه ثلاثة البدل، فهذه **ثلاثة أوجه.**

وعلى مذهب من يعتبرها ليناً مهموزاً يُفترض أن لنا أربعة أوجه هي تلك التي ذكرناها عند اجتماع اللين المهموز مع البدل (توسط المهموز مع ثلاثة البدل، وإشباع المهموز مع إشباع البدل).

ولكن هذه الأوجه الأربعة لم يصح منها إلا **وجه واحد** وهو توسط الواو (سَوَّ) مع توسط البدل (عَأْتُهُمَا).^(١)

(١) يقدّم وجه توسط الواو مع توسط البدل لأن التوسط هو المفهوم من التيسير، وباقي الأوجه من زيادات الشاطبية.

الخلاصة: في كلمة (سَوَاءَاتٍ) أربعة أوجه:

سقوط مد الواو وعليه ثلاثة البدل، وتوسط الواو مع توسط البدل.

توجيه: وجه ترك مد واو (سَوَاءَاتٍ) أن الواو في الأصل مفتوحة، لأن ما وزنه (فَعْلَةٌ) بسكون العين جَمَعَهُ (فَعَلَاتٍ) مثل تَمْرَةٌ وَتَمْرَاتٍ، وأسكن حرف العلة تخفيفاً، ويقال تُرِكَ مَدُّهَا لِثَلَاثِ جَمْعٍ بَيْنَ مَدَّيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ سَبَبُهُمَا ضَعِيفٌ، لأن مد ما قبله فتح ضعيف، ومد ما بعد الهمز ضعيف، بخلاف اجتماع المَدَّيْنِ فِي نَحْوِ (جَاءُوا)، فإن المد قبل الهمز مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ فِي الْكَلِمَةِ مَدٌّ سَبَبُهُ ضَعِيفٌ غَيْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ مَا بَعْدَ الْهَمْزِ.

وقوله (وَعَنْ كُلِّ الْمَوءُودَةِ أَقْصَرُ) يقصد قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْمَوءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]، أي وعن كل الرواة عن ورش اقرأ بقصر اللين المهموز في ﴿الْمَوءُودَةِ﴾، ولعلك لاحظت أن هذه الكلمة فيها مدان هما اللين المهموز قبل الهمزة، والبدل بعد الهمزة، والمقصود بالقصر هنا اللين المهموز وليس البدل، ومعناه سقوط المد في الواو الأولى، وعليه فلورش في هذه الكلمة قصر المهموز وعليه ثلاثة البدل، فهذه ثلاثة أوجه.

فإن قلت لماذا ورد الخلاف في (سَوَاءَاتٍ)، ولم يرد في ﴿الْمَوءُودَةِ﴾، قلت لثقل مد الواو والهمزة المضمومة، بعكس الهمزة المفتوحة ومد الألف بعدها.

وقوله (وَمَوْئِلًا) يقصد قوله تعالى ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، وهو معطوف على الكلمة السابقة التي فيها القصر قولاً واحداً، والمعنى أن كل الرواة عن ورش أسقطوا اللين المهموز في كلمة ﴿مَوْئِلًا﴾.

باب الهمزتين من كلمة

لَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ حَرْفًا جَلْدًا عَلَى اللِّسَانِ، وَبِهِ كُفْلَةٌ فِي النُّطْقِ، وَذَلِكَ لِكَوْنِهِ بَعِيدَ الْمَخْرَجِ، وَكَوْنِهِ شَبِيهًا بِالسَّلْعَةِ الْمُنْتَطَلِقَةِ مِنَ الصَّدْرِ، وَكَوْنِهِ شَدِيدًا مَجْهُورًا، اجْتَهَدَ الْعَرَبُ فِي تَخْفِيفِهِ لِتَسْهِيلِ النُّطْقِ بِهِ، كَمَا تَسْهَلُ الطَّرِيقُ الشَّاقَّةُ وَالْعَقَبَاتُ الْمَتَكَلِّفُ صَعُودَهَا.

وَالنَّاظِمُ قَدْ عَقَدَ هَذَا الْبَابَ وَالْأَبْوَابَ الْأَرْبَعَةَ الْقَادِمَةَ لِيَبَانَ مَذَاهِبُ الْقِرَاءِ فِي الْهَمْزَاتِ. وَتَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ: **الِإِبْدَالِ، وَالنَّقْلِ، وَالْحَذْفِ، وَالتَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، وَالْإِدْخَالِ**، وَلَفْظُ التَّسْهِيلِ وَإِنْ كَانَ يَشْمَلُ كُلَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ وَالْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي اصْطِلَاحِ الْقِرَاءِ وَكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ كَالْمَخْتَصِصِ بِالنُّوعِ الرَّابِعِ الَّذِي هُوَ بَيْنَ بَيْنَ. وَ**الِإِبْدَالِ** مَعْنَاهُ أَنْ تَبْدَلَ الْهَمْزَةَ حَرْفًا آخَرَ بِضَوَابِطٍ مَعِينَةٍ، كَأَنْ تَبْدَلَ وَأَوْ مَفْتُوحَةً فِي نَحْوِ **﴿يُؤَيِّدُ﴾** فَتَكُونُ هَكَذَا: **﴿يُؤَيِّدُ﴾**.

وَالنَّقْلِ مَعْنَاهُ أَنْ تُحْذَفَ الْهَمْزَةُ وَتَنْقَلُ حَرَكَتُهَا لِلْسَّاكِنِ قَبْلَهَا، مِثْلَ كَلِمَةِ **﴿لِلْإِيْمَانِ﴾** فَتَقْرَأُ هَكَذَا **﴿لِلِيْمَانِ﴾**.

وَالْحَذْفِ مَعْنَاهُ أَنْ تُحْذَفَ الْهَمْزَةُ مَعَ حَرَكَتِهَا، مِثْلَ كَلِمَةِ **﴿رُؤُوسُ﴾** حَيْثُ يَقِفُ عَلَيْهَا حَمْزَةٌ هَكَذَا: **﴿رُوسُ﴾** عَلَى الْمَذْهَبِ الرَّسْمِيِّ.

وَالتَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ مَعْنَاهُ أَنْ تُنْطَقَ الْهَمْزَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي الْبَيْتِ التَّالِيِ.

وَالْإِدْخَالِ مَعْنَاهُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِأَلْفٍ مَقْدَارِهَا حَرْكَتَانِ، وَقَدْ يَقَعُ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ نَحْوَ **﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾**، أَوْ بَيْنَ وَاحِدَةٍ مُحَقَّقَةٍ وَأُخْرَى مَسْهَلَةٍ هَكَذَا: **﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾**.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٨٣- وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا

١٨٤- وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ... لَوْرُشٍ وَفِي بَعْدَادٍ يُرَوَى مُسَهَّلًا

بدأ الناظم بذكر مذاهب القراء في همزتي القطع المتتاليتين المتحركتين في كلمة، نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَاءَلَهُ﴾، ﴿أَعْنَزَل﴾.

ومعلوم أن الهمزة الأولى منهما لا بد أن تكون مفتوحة، وأما الثانية فتكون إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، أما إذا كانت ساكنة فسيأتي حكمها لاحقاً^(١).

وقوله (وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمَا) يعني أن جماعة (سَمَا) وهم نافع وابن كثير والبصري يُسهّلون الهمزة الثانية من هذا النوع.

والتسهيل المقصود هنا هو التسهيل بينَ بَيْنَ، يعني أن تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها:

• فإذا كانت الهمزة مفتوحة نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ تُسهّل بينها وبين الألف.

• وإذا كانت مكسورة نحو ﴿أَاءَلَهُ﴾ تُسهّل بينها وبين الياء.

• وإذا كانت مضمومة نحو ﴿أَعْنَزَل﴾ تُسهّل بينها وبين الواو.

ولا يمكن ضبط هذا التسهيل إلا بالتلقي وتكرار العرض على الشيوخ المتقين.

وقد سمعتُ البعض يبالغ في التسهيل فيحوّل الهمزة إلى هاء، فإذا أراد تسهيل همزة ﴿أَنْتُمْ﴾ ينطقها هكذا: (أَهْنْتُمْ)، وهذا خطأ واضح، ولا يخفى ما به من تغيير في المعنى.

(١) ٢٢٥- وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ ... إِذَا سَكَنْتَ عَزْمٌ كَادَمٌ أَوْ هَلَا.

وعليه: فجماعة (سَمًا) يُسهّلون الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة.

* * *

وقوله (وَبَدَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمَلًا) يعني أن هشامًا صاحب لام (لِتَجْمَلًا) له الخلف

إذا كانت الثانية مفتوحة نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، فيصير له وجهان هما: التسهيل والتحقيق.^(١)

وأما إذا كانت الثانية مكسورة أو مضمومة فلهاشام التحقيق.^(٢)

* * *

وفي قوله (وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ... لَوْرَشٍ وَفِي بَغْدَادَ يَرَوِي مُسَهَّلًا) الضمير

في (تَبَدَّلَتْ) عائد على الهمزة الثانية المفتوحة المذكورة آخر البيت السابق، والمعنى أن

الرواة عن ورش اختلفوا في الهمزة الثانية إذا كانت مفتوحة، فروى المصريون عنه **إبدالها**

أَلِفًا، وروى البغداديون عنه **تسهيلها بين بين**.

وبناءً على ذلك يكون لورش:

• في المفتوحة وجهان هما: الإبدال أَلِفًا، والتسهيل بين بين^(٣)، وهذا ما فهم من هذا البيت.

• وفي المكسورة والمضمومة وجه واحد هو التسهيل بين بين، وهذا مفهوم من قوله

(وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمًا) بالبيت السابق.

* * *

(١) والمقدم لهشام هو التسهيل لأن الداني لم يذكر في التيسير غيره، والتحقيق من زيادات الشاطبي.

(٢) وسيأتي لهشام تسهيل موضع من المكسورة بخُلْفٍ عنه هو: ﴿أَيُنَّكُمْ﴾ [فصلت: ٩]، وموضعين من المضمومة بخُلْفٍ عنه

فيهما هما: ﴿أَنْزَلْ﴾ [ص: ٨]، و﴿أَلْقَى﴾ [القمر: ٢٥].

(٣) والمقدم لورش هو الإبدال لأن الداني لم يذكر في التيسير غيره.

تنبيه خاص بوجه الإبدال أَلِفًا لورش:

- إذا جاء بعد الهمزة المبدلة ساكن نحو النون في ﴿عَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، والشين في ﴿عَأَشْفَقْتُمْ﴾، فلا بد من مد الألف المبدلة من الهمزة مدًا مشبعًا بمقدار ست حركات، لأن مدّها حينئذ من قبيل المد اللازم، فيصير له في نحو هاتين الكلمتين وجهان هما:
 - الإبدال أَلِفًا مشبعة ﴿عَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿عَأَشْفَقْتُمْ﴾.
 - والتسهيل بين بَيْن ﴿عَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿عَأَشْفَقْتُمْ﴾.
- وإذا جاء بعد الهمزة المبدلة حرفٌ متحرك وذلك في موضعين فقط هما: ﴿عَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿عَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، فيكون في الألف المبدلة من الهمزة حركتان فقط، ولا يصح أن يجعل مدّها من قبيل مد البدل، نظرًا لعروض حرف المد بسبب الإبدال، فيصير له في هاتين الكلمتين وجهان هما:
 - الإبدال أَلِفًا مقدارها حركتان ﴿عَأَلِدُ﴾، ﴿عَأَمِنْتُمْ﴾.
 - والتسهيل بين بَيْن ﴿عَأَلِدُ﴾، ﴿عَأَمِنْتُمْ﴾.

* * *

تنبيه: منع أكثر العلماء وجه الإبدال لورش **عند الوقف على ﴿عَأَنْتَ﴾، و﴿أَرَعَيْتَ﴾،** وأوجبوا التسهيل فقط، وعللوا منع الإبدال وقفًا بأنه يترتب عليه اجتماع ثلاثة سواكن متوالية ليس فيها مدغم، وقالوا بأن مثل ذلك غير موجود في كلام العرب، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٥٤- عَأَنْتَ فَسَهَّلْ مَعَ أَرَيْتَ بِوَقْفِهِ... وَيَمْنَعُ إِبْدَالَ سَوَاكِنُهُ الْوَلَا). غير أن البعض نقل عن الإمام الداني جواز الوقف بالإبدال على ﴿أَرَعَيْتَ﴾ فحسب، وقالوا بأنك إذا وقفت بالإبدال على ﴿أَرَعَيْتَ﴾ تبعًا للداني وجب عليك توسط الياء.

وقد سكت الناظم عن حكم الهمزة لباقي القراء فتعين لهم التحقيق سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وقد فهم ذلك من الضد.

الخلاصة (حتى الآن):

- جماعة (سَمَا): لهم تسهيل الهمزة الثانية، ويضاف لورش الإبدال في المفتوحة.
- هشام: له في المفتوحة التسهيل والتحقيق، وفي غيرها التحقيق فقط.
- الباقون: لهم التحقيق.

* * *

تنبيه هام: ستعلم بعد قليل أن هناك ما يسمّى الإدخال، أي الفصل بين الهمزتين بألف مقدارها حركتان هكذا: (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)، (أَأَيْلَهُ)، (أَأَنْزَلْ):

- فإذا كانت الهمزة الثانية **مفتوحة** فإن الإدخال يكون للبصري وقالون وهشام المرموز لهم بجملة (حُجَّةٌ... بِهَا لُذٌ).^(١)
- وإذا كانت الثانية **مكسورة** فالإدخال أيضًا لجماعة (حُجَّةٌ... بِهَا لُذٌ) ولكن بخلفٍ عن هشام.^(٢)
- وإذا كانت الثانية **مضمومة** فالإدخال لهشام وللبصري بخلفٍ عنهما، ولقالون بلا خلاف، ورمزهم: (لَبَّى حَبِيبُهُ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا).^(٣)

(١) دليل هذه النقطة والنقطة التالية قول الناظم (١٩٦- وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ... بِهَا لُذٌ، وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا)، وأنصح الطالب الكريم أن يتوجه الآن لشرح هذا البيت والبيت ٢٠٠، وذلك لمزيد من الاستيعاب، ثم يعود لاستكمال الشرح.

(٢) والإدخال هو المقدم لهشام لأنه طريق الرواية من التيسير.

(٣) قال الناظم (٢٠٠- وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا).

وبناءً على ما سبق تكون الخلاصة:

أولاً: إذا كانت الثانية مفتوحة نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾:

- قالون والبصري: التسهيل والإدخال: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾^(١).
- ورش: الإبدال، ثم التسهيل بلا إدخال^(٢).
- ابن كثير: التسهيل بدون إدخال: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾^(٣).
- هشام: التسهيل والتحقيق، وله الإدخال مع كل منهما هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾، وهكذا ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾^(٤).
- باقي القراء: التحقيق وعدم الإدخال.

ثانياً: إذا كانت الثانية مكسورة نحو ﴿ءَأَيْتَا﴾، ﴿ءَأَيْتَا﴾:

- قالون والبصري: التسهيل والإدخال: ﴿ءَأَيْتَا﴾، ﴿ءَأَيْتَا﴾^(١).
- ورش وابن كثير: التسهيل بدون إدخال: ﴿ءَأَيْتَا﴾، ﴿ءَأَيْتَا﴾^(٢).
- هشام: التحقيق فقط، والإدخال بخلف هكذا: ﴿ءَأَيْتَا﴾، ﴿ءَأَيْتَا﴾، و﴿ءَأَيْتَا﴾، ﴿ءَأَيْتَا﴾^(٣).
- باقي القراء: التحقيق وعدم الإدخال.

(١) دليل التسهيل (وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمَا)، ودليل الإدخال (وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ).

(٢) الدليل (وَقُلْ أَلِفًا عَن أَهْلِ مِصْرَ بَدَلْتُ ... لَوْ رَشِي وَفِي بَعْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا)، وعدم الإدخال لأنه غير مذكور ضمن جماعة (حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ).

(٣) دليل التسهيل (وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ .. سَمَا)، وعدم الإدخال لأنه ليس من جماعة (حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ).

(٤) دليل الوجهين (وَبَدَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمَلًا)، ودليل الإدخال (وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ).

(٥) دليل التسهيل (وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمَا)، وليس لهما إدخال لأنهما ليسا من جماعة (حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ).

(٦) دليل التحقيق أن الخلف له فقط في المفتوحة، ولم يُذكر في المسهّلين، ودليل الإدخال بخلف (وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُدٌّ، وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا).

ثالثاً: إذا كانت الثانية مضمومة^(١) نحو ﴿أَنْزِلَ﴾:

- قالون: التسهيل والإدخال: ﴿أَنْزِلَ﴾.
- ورش وابن كثير: التسهيل بدون إدخال: ﴿أَنْزِلَ﴾.
- البصري: التسهيل، والإدخال بِخُلْفٍ: ﴿أَنْزِلَ﴾، ﴿أَنْزِلَ﴾^(٢).
- هشام: التحقيق، والإدخال بِخُلْفٍ^(٣): ﴿أَنْزِلَ﴾، ﴿أَنْزِلَ﴾، وله تفصيل يأتي آخر الباب.
- باقي القراء: التحقيق وعدم الإدخال.

* * *

(١) دليل التسهيل في هذا النوع (وَتَسْهِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمًا)، ودليل الإدخال (وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لِسَى حَبِيْبُهُ ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا).

(٢) المقدم أداءً للبصري: لم ترد الثانية مضمومة إلا في ثلاثة مواضع هي ﴿أُوْنِبْتُكُمْ﴾ في آل عمران، و﴿أَنْزِلَ﴾ في ص، و﴿أَعْلَقِي﴾ في القمر، فأما السوسي فالمقدم له عدم الإدخال في الجميع، وأما الدوري فالمقدم له في آل عمران عدم الإدخال، وفي ص والقمر الإدخال.

(٣) الإدخال هو المقدم في المواضع الثلاثة لهشام لأنه طريق التيسير.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٨٥- وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةً ءَأَعُ... جَمِيَّتِي وَالْأُولَى أَسْقَطَنَّ لِتَسْهَلَا

بدأ الناظم في ذكر كلمات مخصوصة لها أحكام بمثابة الاستثناء من البيتين السابقين، وفي هذا البيت يقصد قوله تعالى ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]:

فأما جماعة (صُحْبَةً) وهم شعبة وحمزة والكسائي فيحققون الهمزة الثانية هكذا: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾، وهذا معنى قوله (وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةً ءَأَعُ... جَمِيَّتِي).

وقد علمنا أن (صُحْبَةً) ليس لهم إدخال، لأن الإدخال قبل المفتوحة خاص بجماعة (حُجَّةٌ... بِهَا لُدٌّ).

وأما هشام صاحب لام (لِتُسْهَلَا) فيسقط الهمزة الأولى (أي يحذفها) فيقرأ بهمزة واحدة محققة هكذا ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾، وهذا معنى قوله (وَالْأُولَى أَسْقَطَنَّ لِتَسْهَلَا).

يتبقى من القراء جماعة (سَمَا) وابن ذكوان وحفص، فيقرؤون بهمزتين، وبما أن التحقيق لجماعة (صُحْبَةً)، فتكون قراءة (سَمَا) وابن ذكوان وحفص بالتسهيل، مع زيادة وجه الإبدال لورش على قاعدته بذات الفتح، وكلُّ على أصله من حيث الإدخال وعدمه.

فتكون خلاصة القراء السبعة:

- قالون والبصري: تسهيل الثانية مع الإدخال: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.
- ورش: إبدال الثانية ألفاً مشبعة: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾، وتسهيلها دون إدخال: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.
- ابن كثير وابن ذكوان وحفص: تسهيل الثانية دون إدخال: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.
- هشام: همزة واحدة محققة: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾.
- جماعة (صُحْبَةً): تحقيق الثانية دون إدخال: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.

قال الناظم رحمه الله:

١٨٦- وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شُفِّعْتُ ... بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا

شُفِّعْتُ أي جعلت شفعا (أي زوجا) بزيادة همزة الاستفهام عليها (للتوبيخ)، والمقصود في هذا البيت قوله تعالى **﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾** [الأحقاف: ٢٠]، والمعنى أن ابن عامر صاحب **كاف** (**كَمَا**)، وابن كثير صاحب **دال** (**دَامَتْ**) يقرءان بهمزتين، وكل على قاعدته:

- فأما ابن كثير فيسهل الثانية دون إدخال: **﴿أَذْهَبْتُمْ﴾**.
- وأما هشام فله التسهيل مع الإدخال: **﴿أَذْهَبْتُمْ﴾**، والتحقيق مع الإدخال: **﴿أَذْهَبْتُمْ﴾**.
- وأما ابن ذكوان فله التحقيق دون إدخال: **﴿أَذْهَبْتُمْ﴾**.
- وقرأ الباقون بهمزة واحدة محققة: **﴿أَذْهَبْتُمْ﴾**.

وقوله (**وَصَالًا مُوَصَّلًا**) أي منقولاً يوصله بعض القراء إلى بعض.

توجيه: من قرأ بهمزتين في **﴿أَعْجَمِي﴾** و**﴿أَذْهَبْتُمْ﴾** ونحوهما فذلك على أن الهمزة الأولى استفهامية، ومن قرأ بهمزة واحدة فذلك على الإخبار، وغالبا ما يكون إخبارا بمعنى الاستفهام، ومن قرأ بتسهيل الثانية أو بإبدالها فالتخفيف، إذ أن العرب يخففون الهمز المفرد، فإذا اجتمع همزان فالتخفيف أولى، والتخفيف لغة أهل الحجاز، ومن قرأ بتحقيق الثانية فعلى الأصل، ومن قرأ بالإدخال فهو نوع من التخفيف ليمنع اجتماع الهمزتين.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٨٧- وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَعَ حَمْزَةً... وَشُعْبَةً أَيْضًا وَالدمشقي مُسَهَّلًا

- المقصود في هذا البيت قوله تعالى ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القم: ٤١]، والمعنى أن حمزة وشعبة وابن عامر الدمشقي قرؤوا بالتشفيح، أي بهمزتين:
- فأما حمزة وشعبة فعلى أصلهما بتحقيق الثانية دون إدخال: ﴿أَنْ كَانَ﴾.
 - وأما ابن عامر فله تسهيل الثانية من الروابطين، وهذا معنى قول الناظم (وَالدمشقي مُسَهَّلًا) أي يقرأ بالتسهيل من رواية هشام ومن رواية ابن ذكوان، وكل من الراويين على أصله في الإدخال: فهشام يُدخل: ﴿أَنْ كَانَ﴾، وابن ذكوان لا يُدخل: ﴿أَنْ كَانَ﴾.
 - ثم تكون قراءة الباقيين بهمزة واحدة محققة.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٨٨- وَفِي ءَالِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ... يُشَفَّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلًا

- المقصود في هذا البيت قوله تعالى ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، والمعنى أن ابن كثير يقرأ بالتشفيح أي بزيادة همزة، وهو على أصله من التسهيل وعدم الإدخال هكذا: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾، وقرأ الباقيون بهمزة واحدة.
- والتقييد بآل عمران لإخراج ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ [المدثر: ٥٢]، فهو بهمزة واحدة للجميع، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَا تَسَهَّلًا﴾ أي حال كونه مضافاً إلى ما تسهل في مذهبه.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٨٩- وَطِهَ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَابِهَا ... ءَأَمَنْتُمْ لِلْكُلِّ ثَالِثًا أَبْدَلَا

١٩٠- وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً وَلِقُنْبُلٍ ... بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بِطِهَ تَقْبُّلًا

١٩١- وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلٌ قُبْلٌ ... فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمَلِكِ مُوَصِّلًا

وقعت كلمة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في ثلاثة مواضع: [الأعراف: ١٢٣]، [طه: ٧١]، [الشعراء: ٤٩]، وأصل هذه الكلمة بثلاث همزات: الأولى والثانية مفتوحتان، والثالثة ساكنة هكذا: (ءَأَمَنْتُمْ). وقد أمر الناظم بإبدال الثالثة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفًا هكذا: (ءَأَمَنْتُمْ)، وهذا الحكم لجميع القراء كما هو مقتضى الإطلاق^(١)، وهذا معنى قوله (ءَأَمَنْتُمْ وَلِلْكُلِّ ثَالِثًا أَبْدَلًا).

* * *

وقوله (وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً)، يعني أن شعبة وحمزة والكسائي حققوا الهمزة الثانية في المواضع الثلاثة هكذا: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ويفهم من ضد ذلك أن الباقيين يقرؤون بالتسهيل (ما عدا حفصًا وقنبلاً على ما سيأتي من تفصيل).

واعلم أن كل القراء ليس لهم إدخال في هذه الكلمة.^(٢)

(١) وهذه قاعدة لغوية متفق عليها، خلاصتها أنه إذا اجتمع همزتا قطع الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة فإن الثانية تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وسيأتي النص عليها عند قوله: (٢٢٥- وَإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ ... إِذَا سَكَنْتَ عَزْمٌ كَأَدَمٍ أَوْ هِلًا).

(٢) سيأتي سبب ذلك عند قوله (١٩٤- وَلَا مَدَّ بَيْنَ الهمزتين هُنَا وَلَا ... بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزِيلًا).

وقوله (وَلِقُنْبُلٍ ... بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بِطُهُ تَقْبُّلاً)، يعني أن قبلاً أسقط الهمزة الأولى في موضع طه فيقرأ بهمزة واحدة محققة هكذا: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾.

إذاً فهو يقرأ في موضعي الأعراف والشعراء بإثبات الأولى وتسهيل الثانية: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾. وقد علم له تسهيل الثانية من قاعدته الأصلية: (وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ ... سَمًا)، ومن أن الناظم قصر التحقيق في هذه الكلمة على (صَحْبَةً)، لقوله (وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً).

وقوله (وَأَبْدَلُ قُنْبُلٍ ... فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمُلْكِ مُوَصِّلاً^(١))، يعني أن قبلاً قرأ بإبدال الهمزة الأولى واوا في كلمتين عند وصلهما بما قبلهما:

• الكلمة الأولى هي كلمة ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف، فيقرأ هكذا: (قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْنْتُمْ بِهِ)، بواو مفتوحة ثم همزة مسهلة بين بين، فإذا بدأ بها فإنه يبدأ بهمزة محققة ثم أخرى مسهلة: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾.

• والكلمة الثانية هي كلمة ﴿ءَامَنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(٢)، في المُلْكِ [١٦]، وهذه الكلمة تبدأ بهمزتين مفتوحتين مثل ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، فإذا وصلها بما قبلها يقرأ هكذا: (وَالِيهِ النَّشُورُ وَأَمْنْتُمْ مَنْ)، فإذا بدأ فهكذا: ﴿ءَامِنْتُمْ مَنْ﴾.

قال أبو شامة متحدثاً عن حكم قنبل في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في مواضعها الثلاثة: "فقد غير في قراءته بين المواضع الثلاثة في الهمزة الأولى، فأسقطها في طه، وأبدلها في الأعراف، وأثبتها في الشعراء." اهـ.

(١) تعدت تقديم هذه الترجمة وتأخير (وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ) لتناوب الموضوع.

(٢) قال أبو شامة متحدثاً عن هذا الموضوع: "حُكِمَ مَا فِي الْمُلْكِ حُكْمَ (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) وشبهه، لأن ليس فيها إلا همزتان، ولم يكن له حاجة بذكر التي في المُلْكِ هنا، فإنها ليست بلفظ هذه الكلمة ولأنه قد أفرد لها بيتاً في سورتها." اهـ.



وقال أبو شامة: "واعلم أن كل من أسقط الهمزة الأولى حقق الثانية أيضاً، وهو حفص في المواضع الثلاثة، وقبل في طه كما يأتي، فليس تحقيق الثانية من خصائص (صُحْبَةٍ) إلا بتقدير اجتماعها مع الأولى." اهـ.

وخلاصة أحكام قبل:

- الأعراف والمُلْك: إبدال الأولى واوًا وصلًا، وتحقيقها وقفًا، مع تسهيل الثانية دومًا.
- طه: إسقاط الأولى مع تحقيق الثانية، سواء وصلًا أو وقفًا.
- الشعراء: تحقيق الأولى مع تسهيل الثانية، سواء وصلًا أو وقفًا.

وقوله (وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ) معطوف على ما أسقطه قبل في طه، أي أن حفصًا أسقط الهمزة الأولى من ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في السور الثلاث كما أسقطها قبل في طه، فيقرأ حفص بهمزة واحدة محققة في الجميع هكذا: ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾. وبذلك انتهينا من أحكام (صُحْبَةٍ) وقبل وحفص، ويتبقى نافع والبزي والبصري والشامي، فتكون قراءتهم جميعًا في المواضع الثلاثة بهمزتين مع تسهيل الثانية: ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾، ولا إدخال لأحد منهم.

س: هل يقرأ ورش ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ بثلاثة البدل؟

ج: نعم، فالمد الذي بعد الهمزة المسهلة هو مد بعد همز معيّر.

س: هل يقرأ ورش هنا بإبدال الهمزة الثانية حرف مد كمذهبه في ذات الفتح؟

ج: الأصوب أنه ليس لورش في الهمزة الثانية من ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة إلا التسهيل، لأنه لو أبدل لاجتمع ألفان، الألف المبدلة من الهمزة الثانية المفتوحة، والألف المبدلة من الهمزة الثالثة الساكنة، ويتعذر النطق بالألفين معًا، فتحذف إحداهما فحينئذ يصير



النطق بهمزة واحدة بعدها ألف، فتكون قراءته كقراءة حفص، فيلتبس الاستفهام بالخبر، فمحافظةً على لفظ الاستفهام وخوفاً من الالتباس مُنِعَ وجه الإبدال.

وهذا ما عليه المحققون، غير أن أبا شامة نقل عن الداني الجواز فقال: "ومن أبدل لورش الثانية في نحو (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) أَلْفًا أبدلها أيضاً أَلْفًا ثم حذفها هنا لأجل الألف التي بعدها، نص عليه أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز، فتبقى قراءة ورش على هذا على وزن قراءة حفص بإسقاطه الهمزة الأولى كما يأتي فلفظهما متحد وأخذهما مختلف." اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٩٢- وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ ... وَهَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلًا

١٩٣- فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَأَلَانَ مَثَلًا

١٩٤- وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا ... بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلًا

هذه مسألة لا خلاف فيها بين القراء، والأصل ألا تذكر في كتب القراءات، لأن كتب القراءات لم توضع إلا لبيان الحروف المختلف فيها لا المتفق عليها، ولكن جرت عادة أكثر المصنفين أن يذكروا من المتفق عليه ما يشتد إلباسه بالمختلف فيه، ليحصل التمييز بينهما.

وفي هذه الأبيات الثلاثة بيان لحكم همزة الوصل إذا وقعت بين همزة الاستفهام ولام التعريف الساكنة، وقد وقع ذلك في أربع كلمات في سبعة مواضع: ﴿ءَأَلَّذَكْرَيْنِ﴾ في موضعين بالأنعام، ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ في موضعين بيونس، ﴿ءَأَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس، ﴿ءَأَللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ في النمل، ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ ءَأَلْسِحْرُ﴾ في يونس على قراءة البصري.

وهذه الكلمات أصلها هكذا: (ءَالَذَّكَرَيْنِ)، (ءَالْتَنَ)، (ءَاللَّهُ)، (ءَالسِّحْرُ)، فتلاحظ أن هناك همزة وصل وقبلها همزة استفهام وبعدها لام ساكنة.

وقد اتفق الجميع على تغيير همزة الوصل في هذه المواضع، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا التغيير كما يلي:

- فريق أبدلها ألفاً مع المد المشيع للفصل بين الساكنين: ﴿ءَالَذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿ءَالْتَنَ﴾^(١)، ﴿ءَاللَّهُ﴾، ﴿ءَالسِّحْرُ﴾.
- وفريق سهلها بين بين: ﴿ءَالَذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿ءَالْتَنَ﴾، ﴿ءَاللَّهُ﴾، ﴿ءَالسِّحْرُ﴾.

فقول الناظم: (وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ ... وَهَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ) معناه: وإن وقع همز وصل بين لام التعريف الساكنة وبين همزة الاستفهام.

وقوله (فَامُدُّهُ مُبْدَلًا) أي امدد همز الوصل مدًّا مشبعًا في حال كونك مبدلًا له حرف مد ألفًا.

وقوله (فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى) أي أن هذا الوجه وهو الإبدال أولى لكل القراء من الوجه الآخر الذي هو التسهيل، وعليه فالإبدال هو المقدم أداءً.

وقوله (وَيَقْصُرُهُ الَّذِي ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ) أي أن كل من أخذ بوجه التسهيل عن كل القراء السبعة يقصر همزة الوصل ولا يمدّها، لأنها في حكم المحققة فلا تمد.

توجيه: القياس في اللغة أن همزة الاستفهام حين تدخل على همزة وصل فإن همزة الوصل تُحذف، كما في نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾، ولكن العرب لم يحذفوا همزة

(١) ذكرنا من قبل أن لام ﴿ءَالْتَنَ﴾ حين تتحرك بالفتح (على قراءة نافع ووقف حمزة بالنقل) فيجوز حينئذ المد المشيع نظرًا للأصل، ويجوز القصر نظرًا للحركة العارضة، وهذا بمثابة استثناء من هذه القاعدة.



الوصل المصاحبة للام التعريف، حتى لا يختلط الاستفهام بالخبر، لأن همزة الوصل يُبدأ بها مفتوحة مع لام التعريف، فإذا بدأت الكلام قائلاً: (الذكرين) لا يمكن للسامع أن يعرف هل هذه الهمزة للاستفهام، أم أنها هي همزة الوصل المبدوء بها.

أما الأفعال فإن الهمزة يُبدأ بها مكسورة نحو (اصطفى)، أو مضمومة نحو (استهزئ)، وعليه فإن السامع يفرق بين الخبر والاستفهام، فإذا بدأت الفعل بهمزة مكسورة أو مضمومة فهو للإخبار نحو ﴿أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ﴾، وإذا بدأت بهمزة مفتوحة فهو للاستفهام نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾.

وقوله (وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا) معناه أنه يمتنع إدخال ألف الفصل بين الهمزتين حال التسهيل في الكلمات السابقة، فمن مذهبه الإدخال بين الهمزتين لا يُدخل في هذه الكلمات، وقد نبه على ذلك لأن البعض قد يعتبر الهمزة المحققة ثم المسهلة في نحو ﴿أَلَذَّكَرِينَ﴾ من باب المفتوحتين في كلمة فيدخل ألف الفصل بينهما.

وقوله (وَلَا ... بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلًا) معناه أنه يمتنع إدخال ألف الفصل في كل كلمة يجتمع فيها ثلاث همزات، وذلك في لفظ ﴿أَأَمْنْتُمْ﴾ في مواضعه الثلاثة، وفي لفظ ﴿أَأَلْهَتُنَا﴾ في الزخرف، فمن مذهبه الإدخال لا يُدخل في هذين اللفظين.

وقيل إن سبب ذلك حتى لا تتوالى همزة ثم ألف ثم همزة ثم ألف، فهذا ثقيل.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

١٩٥- وَأَضْرَبُ جَمْعَ الْهَمْزَيْنِ ثَلَاثَةً ... ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أُنِنَّا أَعْنَزِلَا
١٩٦- وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُذٌّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

الأَضْرَبُ جمع ضَرَب وهو النوع، ومعنى البيت الأول أن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة يكون في القراءان على ثلاثة أَضْرَبٍ، ثم ذكر مثلاً لكل ضَرَب، والهمزة الأولى مفتوحة في الأضرب الثلاثة، ولا تكون إلا همزة استفهام (غالبًا)، والهمزة الثانية إما:

- مفتوحة نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَسَلْتُمْ﴾.
- أو مكسورة نحو ﴿ءَأِنَّا﴾، ﴿ءَأَيْتَكُمْ﴾، ﴿ءَأَيْلَهُ﴾.
- أو مضمومة وذلك في ثلاث كلمات فقط هي ﴿أَوْتَيْتُكُمْ﴾، ﴿ءَأَنْزِلَ﴾، ﴿ءَأَعْلَفِي﴾^(١).

* * *

وأما قوله (وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُذٌّ) فالمراد بالمد هنا هو إدخال ألف بين الهمزتين هكذا: (ءاء)، وهذه الألف تسمى ألف الفصل، لأنها تفصل بين الهمزتين ومقدارها حركتان، والمراد بـ (الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ) الهمزة المفتوحة والمكسورة.

والمعنى أن البصري صاحب حاء (حُجَّةٌ)، وقالون صاحب باء (بِهَا)، وهشامًا صاحب لام (لُذٌّ)، يقرؤون بإدخال ألف قبل الهمزة المفتوحة هكذا: (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)، وقبل الهمزة المكسورة هكذا: (ءَأَيْلَهُ)، وكل على مذهبه في الهمزة من حيث التحقيق والتسهيل.

(١) توجد كلمة رابعة هي ﴿أَشْهَدُوا﴾ في الزخرف على قراءة نافع، حيث يقرؤها نافع بسكون الشين وزيادة همزة مسهلة قبلها، مع الإدخال بخلف لقالون، قال الناظم: (١٠٢٢- وَسَكَّنَ وَزِدْ هَمْزًا كَوَاوِ أَوْ شَهَدُوا ... أَمِينًا وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ بَلَلًا).



وقوله (حُجَّةٌ) أي ذو حجة، وهي إرادة الفصل بين الهمزتين لثقل اجتماعهما، ولأن الأولى ليست من بنية الكلمة ففصل بينهما إيداناً بذلك.

وقوله: (وَقَبْلَ الْكُسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا) معناه أن في الإدخال قبل الهمزة المكسورة خلافاً لهشام، فله وجهان: الإدخال وتركه.

الخلاصة

- في المفتوحة: الإدخال لجماعة (حُجَّةٌ ... بِهَا لُذٌّ) قولاً واحداً.
- في المكسورة: الإدخال لجماعة (حُجَّةٌ ... بِهَا لُذٌّ) بِخُلْفٍ عن هشام.

تنبيه: لا يقال إن ألف الفصل المُدخلة بين الهمزتين هي من قبيل المد المتصل، باعتبار تحقق حرف المد والهمز في كلمة واحدة في نحو ﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾، لأن هذه الألف عارضة أُتي بها في قراءة بعض القراء لمجرد الفصل بين الهمزتين، وتركت في قراءة البعض الآخر، فنظراً لعروضها في الكلمة في بعض قراءاتها لا يكون المد فيها من قبيل المد المتصل، والأصل في كل ذلك الرواية، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

١٩٧- وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرِيَمٍ ... وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا الْعُلَى
١٩٨- أَيْنَكَ أَفِيكَأَ مَعَا فَوْقَ صَادِهَا ... وَفِي فَصَّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهَّلَا
١٩٩- وَأَيِّمَةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَّهُ ... وَسَهَّلَ سَمَاً وَصَفَاً وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلَا

الضمير في (عَنْهُ) عائد على هشام المرموز له في آخر البيت السابق في قوله (وَقَبْلَ الْكَسْرِ حُلْفٌ لَهُ وَلَا).^(١)

وقوله (وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ) معناه أن هشاماً له سبعة مواضع مستثناة من القاعدة السابقة، هذه المواضع همزتها الثانية مكسورة لكنه يقرأ بالإدخال قولاً واحداً بلا خلاف، ثم بدأ الناظم في تحديد هذه المواضع:

- الأول: وهو المشار له بقوله (بِمَرِيَمٍ) يقصد ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِثٌ﴾ [مريم: ٦٥]، فيقرؤه هشام هكذا: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِثٌ﴾.
- الثاني والثالث: وهما المشار لهما بقوله (وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ) يقصد:
 - ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وهذا الموضوع يقرؤه كل القراء بالاستفهام عدا حفصاً ونافعاً، أي بهمزتين، فتكون قراءة هشام هكذا: ﴿أَأِنَّكُمْ﴾.^(٢)
 - ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، وهذا الموضوع يقرؤه كل القراء بالاستفهام عدا حفصاً والحزيميين^(٣)، فيقرؤه هشام هكذا: ﴿أَأَيْنٌ﴾.

(١) الدليل (٦٩١- ... وَبِالْإِخْبَارِ إِنَّكُمْ عَلَا، أَلَا وَعَلَى الْجِرْمِيِّ إِنَّ لَنَا هُنَا).

- **الرابع:** وهو المشار له بقوله **(وَالشُّعْرَا)** يقصد **﴿قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَيِّنَ لَنَا لِأَجْرًا﴾** [الشعراء: ٤١]، وهذا الموضع يقرؤه الكل بهمزتين، فيقرؤه هشام هكذا: **﴿أَيِّن﴾**.
- **الخامس والسادس:** وهما المشار لهما بقوله **(أَتِنَّكَ أَيُّفَا مَعَا فَوْقَ صَادِهَمَا)** وكلاهما في الصفات، وهي السورة التي فوق ص، يقصد:
 - **﴿يَقُولُ أَيُّفَا لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾** [الصفات: ٥٢]، فيقرؤه هشام هكذا: **﴿أَيُّفَا﴾**.
 - **﴿أَيُّفَا هَلَهُ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾** [الصفات: ٨٦]، فيقرؤه هشام هكذا: **﴿أَيُّفَا﴾**.
- **السابع:** وهو المشار له بقوله **(وَفِي فَصَّلَتْ حَرْفٌ)** يقصد **﴿قُلْ أَيُّفَا لَتَكْفُرُونَ﴾** [فصلت: ٩]، وقوله **(وَبِالْخُلْفِ سَهْلًا)** يعني أنه قد ورد عن هشام في حرف فصلت وجهان: **التسهيل والتحقيق**، وليس لهشام تسهيل في الهمزة المكسورة إلا في هذا الموضع، فتكون قراءة هشام هكذا: **﴿أَيُّفَا﴾**، **﴿أَيُّفَا﴾**.^(١)

* * *

الخلاصة

لهشام في المكسورة الإدخال **بِخُلْفٍ** عنه عدا سبعة مواضع **لا خُلْفَ** فيها.

* * *

تنبيه: سيأتي لهشام اثنا عشر موضعاً للهمزة المكسورة له فيها الإدخال قولاً واحداً غير هذه السبعة، وذلك في الاستفهام المكرر، وسيأتي بيانها في فرش سورة الرعد.

(١) المقدم في هذا الموضع هو التسهيل لأنه طريق التيسير، ولم يذكر الداني غيره في التيسير، والتحقيق من زيادات الشاطبي.

وقوله **(وَأَيِّمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَّهُ)** معناه أن لفظ **﴿أَيِّمَّةٌ﴾** حيث ورد في القرآن الكريم يقرؤه هشام وحده بالإدخال بخُلْفٍ عنه، فله فيه المد وتركه، وهو على أصله من تحقيق الثانية لأنها مكسورة، فيقرأ هكذا: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾** و**﴿أَيِّمَّةٌ﴾**^(١).

ويفهم من ضد ما سبق أن قراءة الباقي بترك المد.

وقوله **(وَسَهْلٌ سَمًا وَصَفًا)** معناه أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يسهلون الهمزة الثانية، وقد علمنا أنهم يقرؤون دون إدخال، فتكون قراءتهم هكذا: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾**.

فتكون قراءة الباقي (الكوفيين وابن ذكوان) بالتحقيق دون إدخال هكذا: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾**.

وقد وقع هذا اللفظ في القرآن في خمسة مواضع: **﴿فَقَتَلُوا أَيِّمَّةً الْكُفْرِ﴾** [التوبة: ١٢]، **﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾** [الأنبياء: ٧٣]، **﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَّةً وَنَجَعْلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾** [الفص: ٥]، **﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْتَارِ﴾** [الفص: ٤١]، **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِّمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾** [السجدة: ٢٤].

وقوله **(وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلًا)** بيان لمذهب بعض النحاة، وهو إبدال الهمزة الثانية ياءً محضة هكذا: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾**، وهذا الوجه صحيح ولكن اتفق أكثر المحققين أنه ليس من طريق الشاطبية، وليس مذكورًا في التيسير، فإن قرئ به من الشاطبية فعلى اختيار الشاطبي.

الخلاصة:

سَمًا: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾**. هشام: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾** و**﴿أَيِّمَّةٌ﴾**. الباقون: **﴿أَيِّمَّةٌ﴾**.

(١) المقدم في كل مواضع هذا اللفظ عدم الإدخال لهشام.

توجيه: لم يُمَدَّ بين الهمزتين في ﴿أَيِّمَةٌ﴾ غير هشام بخلاف عنه، ولم يُمَدَّ الجمهور لأن الهمزة الأولى من بنية الكلمة وليست للاستفهام، ولأن الهمزة الثانية حركتها عارضة، إذ أصلها السكون، وذلك أن (أئمة) جمع إمام، وأصله (أئمة) على وزن مثال وأمثلة، ثم نقلت حركة الميم إلى الهمزة فانكسرت، وأدغمت الميم في الميم، فمن حقق فعلى هذا، ومن سهل أيضًا فهو على أصله، إذ قد اجتمع همزتان متحركتان الآن، ولا نظر إلى كون الحركة عارضة.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠٠- وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

٢٠١- وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَّأَ لِهَشَامِهِمْ ... كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَى

قوله (وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيْبُهُ ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا) معناه أن الإدخال قبل الهمزة المضمومة يكون لهشام وأبي عمرو بخلفٍ عنهما، ولقالون بلا خلاف، و لم تَرِدْ الثانية مضمومة إلا في ثلاثة مواضع هي: ﴿أَوْنَبِّئْكُمْ﴾ في آل عمران، و﴿أَنْزِلْ﴾ في ص، و﴿أَعْلَقِي﴾ في القمر.

وقوله (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا) بيان لحكمة هذا المد، فقد جاء ليفصل أولى الهمزتين عن آخرهما.

ولعلك لاحظت أن هشامًا له في الكلمات الثلاث التحقيق مع الإدخال وعدمه هكذا: ﴿أَوْنَبِّئْكُمْ﴾، و﴿أَنْزِلْ﴾، و﴿أَعْلَقِي﴾، و﴿أَعْلَقِي﴾، و﴿أَعْلَقِي﴾، وهذا هو المذهب الأول عنه.

ثم بدأ الناظم في ذكر مذهب آخر عن هشام في هذه الكلمات، وهذا المذهب الثاني قد فصل بين الكلمات الثلاث هكذا:

- في ﴿أَوْتَبَيْتُكُمْ﴾ في آل عمران اكتفى بوجه واحد فقط وهو التحقيق دون إدخال، مثل رواية حفص، وهذا معنى قوله (وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ ... كَحَفْصٍ).
 - وفي ﴿أَعْنَزِلَ﴾ و﴿أَعْلَقَى﴾ قرأ بالإدخال مع التسهيل هكذا: ﴿أَمَنْزِلَ﴾، و﴿أَمَلَقَى﴾، مثل رواية قالون، وهذا معنى قوله (وَفِي الْبَاقِي كَفَالُونَ وَعَاتِلًا).
- فتلاحظ أن المذهب الثاني أهمل وجهًا في آل عمران، وأضاف وجهًا في ص و القمـر. ويؤخذ من هذا أن موضع آل عمران لا تسهيل له فيه على المذهبيين.

فتكون خلاصة هشام في المضمومة ^(١)		
المذهب الثاني	المذهب الأول	
التحقيق دون إدخال	التحقيق مع الإدخال وعدمه	﴿أَوْتَبَيْتُكُمْ﴾
التسهيل مع الإدخال		﴿أَعْنَزِلَ﴾ و﴿أَعْلَقَى﴾

- فإذا جمعنا المذهبين لهشام يكون له في:
- ﴿أَوْتَبَيْتُكُمْ﴾ وجهان: التحقيق مع الإدخال وعدمه.
 - ﴿أَعْنَزِلَ﴾ و﴿أَعْلَقَى﴾ ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال.

(١) المقدم لهشام في المواضع الثلاثة هو الإدخال مع التحقيق لأنه طريق التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح من طريق ابن عبدان عن الحلواني.



تلخيص مذاهب القراء في الهمزتين من كلمة

- قالون: تسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما في الأنواع الثلاثة.
- ورش: تسهيل الثانية من غير إدخال في الأنواع الثلاثة، وله في المفتوحة وجه ثان وهو إبدالها ألفاً.
- ابن كثير: تسهيل الثانية دون إدخال في الأنواع الثلاثة.
- البصري:
 - تسهيل الثانية مع الإدخال في المفتوحة والمكسورة.
 - وتسهيل الثانية مع الإدخال وعدمه في المضمومة.
- هشام:
 - له في المفتوحة التحقيق والتسهيل مع الإدخال.
 - وفي المكسورة التحقيق مع الإدخال وعدمه، إلا في المواضع السبعة، فله فيها التحقيق مع الإدخال، إلا موضع فصلت فله فيه التحقيق والتسهيل مع الإدخال.
 - وله في المضمومة:
 - في ﴿أَوْتَبِّئُكُمْ﴾ التحقيق مع الإدخال وعدمه.
 - وفي ﴿أَنْزَلَ﴾ و﴿أَعْلَقِي﴾ التحقيق مع الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال.
- ابن ذكوان والكوفيون: التحقيق بلا إدخال في الأنواع الثلاثة، وسيأتي مذهب حمزة في الوقف

* * *

التلخيص في جدول

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	
قالون	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
ورث	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
ابن كثير	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
البصري	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
هشام	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾
ابن ذكوان والكوفيون	﴿أَيْنَا﴾	﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾، ﴿أَنْزِلْ﴾، ﴿أَعْلَقِي﴾	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾



باب الهمزتين من كلمتين

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠٢- وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتَّفَاقِهِمَا مَعًا ... إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

٢٠٣- كَجَا أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ أَوْلِيَا ... أَوْلِيكَ أَنْوَاعُ اتَّفَاقٍ تَجَمَّعًا

عقد الناظم هذا الباب لبيان مذاهب القراء السبعة في الهمزتين من كلمتين، والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان الواقعتان في كلمتين بأن تكون الأولى آخر كلمة، والأخرى أول الكلمة التي تليها نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، وأحكام هذا الباب تكون حال الوصل.

فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾، ﴿الْمَاءَ أَهْتَزَّتْ﴾ فإن الهمزة الثانية في هذين المثالين همزة وصل.

وخرج بقيد التلاصق الهمزتان اللتان بينهما حاجز نحو ﴿السُّوَأَى أَنْ﴾.

وخرج بقيد الوصل ما إذا وُفِّقَ على الهمزة الأولى وابتُدىء بالثانية فلا يكون فيها ولا في الثانية إلا التحقيق باتفاق القراء، إلا ما سيأتي عند وقف حمزة وهشام.

والهمزتان في هذا الباب قسمان: متفقتان في الحركة ومختلفتان فيها.

وقد بدأ الناظم بذكر مذاهب القراء السبعة في المتفقتين فقال: (وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي

اتَّفَاقِهِمَا مَعًا ... إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا) أي أن (فَتَى الْعَلَا) الذي هو أبو عمرو بن

العلاء البصري يقرأ بإسقاط (أي بحذف) الهمزة الأولى من المتفقتين في الحركة، سواء كانتا:

مفتوحتين نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾، ﴿السُّفَهَا أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿شَا أَنْشُرَهُ﴾، وستعلم بعد قليل أن له في المد الباقي بعد حذف الهمزة وجهين هما القصر والتوسط.

• أم مكسورتين نحو ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾، ﴿وَرَأَى إِسْحَاقَ﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿مِنَ السَّمَا إَنَّ﴾، ﴿هَؤُولَا إِنْ﴾، ﴿وَرَا إِسْحَاقَ﴾.

• أم مضمومتين، وذلك في قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، وليس في القراءان غير هذا الموضع، فتكون قراءته هكذا: ﴿أُولِيَا أُولَئِكَ﴾.

تنبيه: إذا أسقطت الهمزة في نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ فإنه:

- على قصر المنفصل في ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾ نقرأ بالقصر ثم بالتوسط في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾.
- وعلى توسط المنفصل في ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾ نقرأ بالتوسط فقط في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾.

استطرد دقيق: السبب في التنبيه السابق وما ترتب عليه من تحرير هو أن الهمزة الأولى

بعد أن حُذفت صار المد قبلها من قبيل المد قبل همز مُغَيَّرٍ بالحذف^(١).

ومعلوم أن المد قبل همز مُغَيَّرٍ يجوز فيه وجهان هما: القصر والمد^(٢).

(١) سيأتي حكم المد قبل همز مغير عند قول الناظم: (٢٠٨- وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

(٢) المقصود بالمد هنا -عند من يسقط الهمزة- هو التوسط.



وعليه فإذا قصرنا المنفصل في ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾ فإننا نقرأ ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ بالقصر ثم بالتوسط. وإذا قرأنا لدوري البصري بتوسط المنفصل في ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾ فإننا نقرأ بالتوسط في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾، ويمتنع القصر -على الأرجح- لأن المد قبل همز مُغَيَّرٍ هنا لا يصح أن يكون أقصر من المنفصل، لأنه حتى وإن زالت همزته فإنه يبقى متصلًا في الأصل، وقصر الأقوى يمتنع مع توسط الأضعف.

وما ذكرته هذا قريب مما ذكره الداني في التيسير حين قال: "ومتى سُهِّلَتِ الهمزة الأولى من المتفتحتين أو أُسْقِطت فالألف التي قبلها مُمَكَّنَةٌ^(١) على حالها مع تحقيقها اعتدادًا بها^(٢)، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظًا، والأول أوجه^(٣)". اهـ.

ولكن بعض شراح الشاطبية قديمًا وحديثًا لم يعتبروا المد هنا من قبيل المد قبل همز مُغَيَّرٍ، لكنهم يعتبرونه إما منفصلًا أو متصلًا، وبيان ذلك أن لدينا فريقين:

الفريق الأول يرى أن الهمزة الأولى هي المحذوفة من الهمزتين من كلمتين هكذا: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾، وهذا الفريق يوافق الشاطبي في قوله (وَأَسْقَطُ الْأُولَى...).

والفريق الثاني يرى أن الهمزة الثانية هي المحذوفة من الهمزتين من كلمتين هكذا: ﴿جَاءَ مَرُنَا﴾.

فَعَلَىٰ رأي الفريق الأول فإن المد الباقي بعد الحذف يُعامل معاملة المد المنفصل، لوجود همزة ﴿أَمْرُنَا﴾ ونحوها بعد المد، ولعلمهم لم يعتبروه من قبيل المد قبل همز مُغَيَّرٍ لوجود همزة محققة، فاعتدوا بالمحقق وأهملوا المحذوف الذي صار في حكم المقدَّر.

(١) أي متوسطة.

(٢) أي متوسطة مثل حالتها مع تحقيق الهمزة، اعتدادًا بالهمزة المحذوفة وكأنها ثابتة.

(٣) يقصد التوسط.

وعلى هذا الرأي فإذا أردت أن تقرأ نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ فإنك تساوي بين المد في ﴿حَتَّىٰ﴾ وفي ﴿جَاءَ﴾، فتقصرهما معاً إن قصرت المنفصل، أو توسطهما معاً إن وسَّطته. وعلى رأي الفريق الثاني فإن المد في ﴿جَاءَ﴾ ونحوها لا يتغير، بل هو باق على اتصاله وتوسطه سواء قصرت المنفصل أو وسَّطته.

فإذا جمعنا بين الرأيين فإننا سنقرأ نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ كما يلي

﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾		﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾
على الرأي الأول	قصر: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾	قصرٌ (للاولين)
على الرأي الثاني	توسط: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾	
توسط على الرأيين ف ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ مثل ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾		توسطٌ (للدوري)

وعلى كلِّ فالحاصل يكاد يكون واحداً سواء اعتبرنا المد من قبيل المد قبل همز مغير، وهو ما أميل إليه، أو أخذنا بالرأيين المذكورين ثم جمعناهما كما في الجدول السابق.

وأما قوله ﴿كَجَاءَ أَمْرُنَا، مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ، أُولِيَاءَ... أُولِيكَ﴾ فهذه أمثلة ثلاثة على الهمزتين المتفتحتين من كلمتين هي ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [حيث وردت]، ﴿كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾ [سج: ٩]، ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أُولِيَاءُ أُولِيكَ فِي ضَلَلٍ مُبِينٍ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

وقوله ﴿أَنْوَاعٍ اتِّفَاقٍ تَجَمَّلاً﴾ أي أن هذه الأمثلة فيها الأنواع الثلاثة للهمزتين المتفتحتين من كلمتين، المفتوحتين، والمكسورتين، والمضمومتين.



قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٠٤- وَقَالُونَ وَالْبَزِّيُّ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا ... وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا

٢٠٥- وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدْعَمَا ... وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُتَقَفَلًا

في البيتين السابقين عرفنا حكم البصري في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، وفي هذين البيتين نعرف حكم قالون والبيزي.

وقوله (وَقَالُونَ وَالْبَزِّيُّ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا) أي أن قالون والبيزي وافقا أبا عمرو وعلى إسقاط الهمزة الأولى في المفتوحتين.

وحيثُذ يجوز لهما ما يجوز لأبي عمرو من القصر والتوسط في حرف المد الواقع قبل الهمزة.

فإذا قرأنا لقالون بقصر المنفصل أو للبيزي فيكون لهما في نحو ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ القصر ثم التوسط، وإذا قرأنا لقالون بتوسط المنفصل يكون له في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ التوسط فقط.

* * *

وأما قوله (وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا) أي أن قالون والبيزي يقرءان في غير المفتوحتين، أي المكسورتين والمضمومتين، بالتسهيل بين بين.

فإذا كانت الهمزة مكسورة فإنها تسهل كالياء، أي تكون شبيهة بالياء قريبة منها، أي بينها وبين الياء، نحو ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾، ﴿هَلْؤَلَا إِنَّ﴾، ﴿وَرَأَى إِسْحَاقَ﴾.

وإذا كانت الهمزة مضمومة فإنها تسهل كالواو، أي تكون شبيهة بالواو قريبة منها، أي بينها وبين الواو هكذا: ﴿أُولِيَاءُ أَوْلِيَاكَ﴾.

ويجوز في حرف المد الواقع قبل الهمزة المسهلة التوسط والقصر، وذلك على قاعدة المد قبل همز مغير.

وقوله (وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدْعَمَا) أي أن قالون والبزي أبدلا الهمزة الأولى واوًا ثم أدغما الواو الساكنة قبلها فيها، وذلك في ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، فيكون النطق بواو مشددة مكسورة وبعدها همزة محققة هكذا: ﴿بِالسُّوِ إِلَّا﴾.

وقوله (وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا) أي أن في هذا اللفظ خلاف عنهما، أي أنه أحد الوجهين عنهما، فيكون الوجه الثاني هو تسهيل الأولى على أصل مذهبهما.

فيكون لهما فيه وجهان: ﴿بِالسُّوِ إِلَّا﴾، و﴿بِالسُّوِ إِلَّا﴾^(١)، مع مراعاة المد والقصر قبل الهمزة المسهلة.

وقوله (لَيْسَ مُقْفَلًا) معناه أن الخلاف عن قالون والبزي في تخفيف هذا اللفظ ليس مغلقًا مسدودًا بل هو ذائع مستفيض في كتب القراءات.

(١) المقدم أداءً هو الإبدال مع الإدغام للراويين، ووجه التسهيل في هذه الكلمة من زيادات الشاطبي.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٠٦- وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ ... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

٢٠٧- وَفِي هُوَلاً إِنْ وَالْبَعَا إِنْ لِيُورْشِهِمْ ... بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

انتهينا في الآيات الأربعة السابقة من حكم الهمزتين المتفتحتين في الحركة للبصري، ولقالون (الراوي الأول عن نافع)، وللبزي (الراوي الأول عن ابن كثير)، وكلهم كانوا يغيرون في الهمزة الأولى، سواء بالإسقاط أو التسهيل أو الإبدال على ما فصلنا. وهنا يبدأ الناظم في بيان حكم ورش (الراوي الثاني عن نافع)، وقنبل (الراوي الثاني عن ابن كثير)، وسوف تلاحظ أنهما يغيران في الهمزة الثانية.

إذا فالراويان الأولان يغيّران في الهمزة الأولى

والراويان الثانيان يغيّران في الهمزة الثانية

وقوله (وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ، وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً) معناه أن هذين الراويين يغيّران في الهمزة الأخرى أي الثانية، وأن لهما في الهمزة الثانية وجهين:

الوجه الأول: أنهما يسهلانهما مثل المد، أي بينها وبين المد، أي بين بين، وهذا معنى قوله (وَالْأُخْرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ):

- فإذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة فإنها تُسهّل بينها وبين الألف، نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ﴿السُّفَهَاءُ أَمْوَالَكُمُ﴾، ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾.

• وإذا كانت مكسورة فإنها تُسهَّل بينها وبين الياء، نحو ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾، ﴿وَرَأَى إِسْحَاقَ﴾.

• وإذا كانت مضمومة فإنها تسهل بينها وبين الواو هكذا: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَتِكَ﴾.
والوجه الثاني: أنهما يبدلان الهمزة الثانية مدًّا محضًا^(١):

• فإذا كانت مفتوحة فإنها تبدل ألفًا، نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿شَاءَ أَذْشَرُهُ﴾.

• وإذا كانت الهمزة مكسورة فإنها تبدل ياءً مدية، فتنتطق هكذا: ﴿مِنَ السَّمَاءِ يَنْ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ يَنْ﴾، ﴿وَرَأَى يَسْحَاقَ﴾.

• وإذا كانت الهمزة مضمومة فإنها تبدل واوًا مدية، فتنتطق هكذا: ﴿أَوْلِيَاءُ وُلَيْتِكَ﴾.

* * *

تنبيه: إذا أبدلت الثانية لورش وقبل حرف مد محض فإن لنا ثلاث حالات:

• **الأولى:** أن يقع بعد المد ساكن، نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿شَاءَ أَذْشَرُهُ﴾، ﴿مِنَ السَّمَاءِ يَنْ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ يَنْ﴾، ﴿وَرَأَى يَسْحَاقَ﴾، وهنا يتعين إشباع المد لوجود السكون بعده.

(١) المقدم أداء لقبيل هو وجه التسهيل وهو المذكور في التيسير، والإبدال عنه من زيادات الشاطبية.

أما ورش فالأمر فيه تفصيل، فالداني لم يذكر في التيسير إلا وجه التسهيل، لكنه في جامع البيان ذكر أن الإبدال هو رواية المصريين، وأن التسهيل على غير قياس، وبالإبدال قرأ الداني على ابن خاقان صاحب طريق الرواية من التيسير، فإن أخذنا بنص التيسير قدمنا التسهيل، وإن أخذنا بما ذكر في غير التيسير قدمنا الإبدال، وأنا أميل للالتزام بما في التيسير.



- **الثانية:** أن يقع بعد المد حرف متحرك، نحو ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾، (في السَّمَاءِ يه لَه)، (أُولِيَاءُ وَلَتِيكٌ)، وهنا يتعين قصر المد حركتان لوجود متحرك بعده، ولا يعتبر من باب البدل نظراً لعروض حرف المد بسبب إبداله من الهمزة.
- **الثالثة:** أن يقع بعد المد حرف ساكن، لكنه تحرك لعارض، فيصير في حرف المد وجهان: المد الطويل نظراً للأصل، والقصر نظراً للحركة العارضة.

وتظهر هذه النقطة عند ورش وقنبل معاً في موضع واحد هو: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ
 إِنَّ أَتَقِيُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فإن نون ﴿إِنَّ﴾ تحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، فيقرأان هكذا: (النِّسَاءِ يه نِ أَتَقِيُنَّ).

كما يظهر ذلك عند ورش وحده في موضعين، حيث يحرك الساكن على مذهبه في حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها، وذلك في:

- ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ مَحْصَنًا﴾ [النور: ٣٣]، فورش يفتح نون ﴿إِنَّ﴾ ويحذف همزة ﴿أَرْدَنَ﴾ وصلأ، فيقرأ هكذا: (الْبِغَاءِ يه نَ رَدَنَ).
- ﴿إِنَّ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فمعلوم أن ورشاً يقرأ ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ بالهمز، ويفتح نون ﴿إِنَّ﴾ ويحذف همزة ﴿أَرَادَ﴾ وصلأ، فيقرأ: (لِلنَّبِيِّ يه نَ رَادَ).

فيكون لورش وقنبل في ﴿مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقِيُنَّ﴾ ثلاثة أوجه: التسهيل، والإبدال مع المد والقصر.

ويكون لورش في ﴿الْبِغَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ ثلاثة أوجه هي: التسهيل بين بين، والإبدال مع المد والقصر، وسيأتي له في ﴿الْبِغَاءِ إِنَّ﴾ وجهٌ رابع.

* * *

تنبيه: إذا وقع بعد الهمزة الثانية أَلِفٌ وذلك في ﴿جَاءَ عَالٌ﴾ [الحجر: ٦١]، [القمر: ٤١]، فعلى وجه إبدالها يوجد أَلِفَان: الألف المبدلة منها، والألف التي بعدها وهما ساكنان هكذا: (جَاءَ الِ)، فحينئذٍ يجوز لنا وجهان: الأول: حذف إحدى الألفين تخلصاً من اجتماع الساكنين، الثاني: إثبات الألفين مع زيادة ألف ثالثة للفصل بين الساكنين.

- فعلى الوجه الأول وهو حذف إحدى الألفين يتعين القصر.
- وعلى الوجه الثاني يتعين الإشباع.

فيكون لورش في ﴿جَاءَ عَالٌ﴾ في الموضعين خمسة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية مع ثلاثة البدل، ثم إبدال الهمزة الثانية أَلِفًا مع القصر والإشباع.

وأما قبل فله فيهما ثلاثة أوجه: التسهيل، ثم الإبدال مع القصر والإشباع.

* * *

وفي قوله (وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ وَالْبِغَاءِ إِنْ لَوْرَشِهِمْ ... بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا) بيان

لوجه ثالث **عن ورش** خاصة في موضعين هما:

- ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].
- ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ تَحْصَنًا﴾ [النور: ٣٣].

وهو أن بعض أهل الأداء عن ورش قرأ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِيَاءٍ مَكْسُورَةٍ هَكَذَا:

(هَؤُلَاءِ يِن)، (الْبِغَاءِ يِن).

فيكون لورش في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية بَيْنَ بَيْنَ، ثم إبدالها

حرف مد مشبعًا، ثم إبدالها ياء مكسورة.



ويكون له في ﴿الْبَعَاءِ إِنَّ﴾ أربعة أوجه عند تحرك النون: تسهيل الثانية بين يين، ثم إبدالها حرف مد مع القصر والإشباع، ثم إبدالها ياء مكسورة.^(١)

ولقنبل في كل منهما وجهان: التسهيل، ثم الإبدال مع الإشباع.

تنبيه: اعلم أن من مذهبه التغيير في الهمزة الأولى، فإنه يحقق في الثانية، وأن من مذهبه التغيير في الثانية؛ فإنه يحقق الأولى فليس هناك من يغيّر في الهمزتين معاً.

وقد سكت الناظم عن باقي القراء وهم الشامي والكوفيين فيكون مذهبهم التحقيق في الهمزتين معاً، ويكون التغيير لجماعة (سَمًا) فقط على ما مرّ من تفصيل.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠٨- وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

هذه قاعدة هامة يحتاجها كل القراء في هذا الباب وفي أبوابٍ أخرى، وهي أنه إذا وقع حرف المد قبل همزٍ مُغَيَّرٍ فإنه يجوز في حرف المد وجهان: **البقاء على الأصل** كما لو كانت الهمزة باقية محققة، **والقصر** لتغيّر سبب المد وهو الهمز.

والمد في قول الناظم (وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا) يعتمد نوعه على القارئ أو الراوي، فهو عند أصحاب توسط المتصل يعني التوسط، وعند من يشبع المتصل يعني الإشباع.

(١) المقدم أداء في ﴿هَتُوْلَاءِ إِنَّ﴾، ﴿الْبَعَاءِ إِنَّ﴾ هو الإبدال ياء مكسورة، ثم التسهيل بين يين، ثم الإبدال (وقد يقدم الإبدال على التسهيل كما فصلنا).

فمثلاً إذا قرأنا لقالون والبيزي والبصري: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾، ﴿السَّفَهَا أَمْوَالِكُمْ﴾، ﴿شَا أَذْشَرُهُ﴾ فمذهبهم في هذه الأمثلة إسقاط الهمزة الأولى (على الأرجح، وعلى ما اختاره الشاطبي)، وهنا تعتبر الهمزة المحذوفة همزة مُغَيَّرَةٌ بالحذف، وعليه فيجوز في المد قبل الهمزة المحذوفة وجهان: المد (أي **التوسط**) اعتداداً بالأصل، و**القصر** اعتداداً بزوال الهمز. وكذلك إذا قرأنا لقالون والبيزي نحو ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ إِنَّ﴾، ﴿وَرَأَى إِسْحَاقَ﴾، فمذهبهما في هذه الأمثلة تسهيل الهمزة الأولى، وهنا تعتبر الهمزة مُغَيَّرَةٌ بالتسهيل، وعليه فيجوز في المد قبل الهمزة المسهلة وجهان: المد (أي **التوسط**) اعتداداً بالأصل، و**القصر** اعتداداً بتسهيل الهمزة.

وقول الناظم (**وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا**) يعني أنه يرجح المد ويقدمه، وهو في ذلك سائر على خطى الداني حيث قال في التيسير: "ومتى سُهِّلَتِ الهمزةُ الأولى من المتفتحتين أو **أُسْقِطَت** فالألف التي قبلها مُمَكَّنَةٌ على حالها مع تحقيقها اعتداداً بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظاً، **والأول أوجهٌ**". اهـ.

ولكن المحققون - ومنهم ابن الجزري - كان لهم رأي آخر، وهو أن المد يقدم إذا بقي للهمزة أثر كما في الهمز المسهل، والقصر يقدم إذا زال أثر الهمزة كما في حالة الحذف، وقد نص ابن الجزري على ذلك في الطيبة فقال: (١٧٤) - **وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِنَّ تَغْيِيرَ السَّبَبِ ... وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبُّ**، وهذا ما يأخذ به أغلب القراء المعاصرون، وهو ما أميل إليه.



تطبيقات على الهمزتين المتفتحتين

اقرأ بالجمع لجماعة (سَمَا): ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾

- نقرأ أولاً لقالون بإسقاط الهمزة الأولى مع قصر المد قبلها: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾، ويندرج معه البزي، والبصري على وجه قصر ﴿جَاءَ﴾.
- ثم نقرأ لهم بالتوسط ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾.
- ودليل إسقاط الهمزة الأولى للبصري، ودليل إسقاطها لقالون والبزي، ودليل وجهي التوسط والقصر^(١)
- ثم نقرأ لورش بإشباع ﴿جَاءَ﴾ وتسهيل الثانية بين بين ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.^(٢)
- ثم نعطف لورش بإبدال الثانية ألفاً مشبعة ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.
- ثم نقرأ لقبول بتوسط ﴿جَاءَ﴾ وتسهيل الثانية بين بين ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.
- ثم نعطف لقبول بإبدال الثانية ألفاً مشبعة ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.
- ودليل التسهيل والإبدال لورش وقبول

اقرأ بالجمع لجماعة (سَمَا): ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾

- نقرأ أولاً لقالون بإسقاط الهمزة الأولى مع قصر المد قبلها: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، ويندرج معه البزي، والبصري على وجه قصر ﴿جَاءَ﴾.
- ثم نقرأ لهم بالتوسط ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.

(١) تركتُ مكان النقاط خالي حتى يتفاعل الطالب مع التطبيق ويُعمل ذهنه ويراجع ما قرأ ويكمل النقاط بقلمه.

(٢) إذا قدم الطالب وجه الإبدال لورش فلا حرج عليه.

- ثم نقرأ لورش بإشباع ﴿جَاءَ﴾ وتسهيل الثانية بين بين ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.
- ثم نعطف لورش بإبدال الثانية ألفاً مع القصر ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.
- ثم نقرأ لقبيل بتوسط ﴿جَاءَ﴾ وتسهيل الثانية بين بين ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.
- ثم نعطف لقبيل بإبدال الثانية ألفاً مع القصر ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.

* * *

اقرأ بالجمع لكل القراء: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾

- نقرأ لقالون بقصر المنفصل، وتسهيل الهمزة الأولى من المتفتحتين مع توسط المد قبلها: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾، ويندرج معه البزي.
- ثم نعطف لهما بقصر المد قبل الهمزة المسهلة: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾.
- ثم نعطف لقالون بتوسط المنفصل وتسهيل الهمزة الأولى مع توسط المد قبلها: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾.
- والأرجح أنه لا يصح قصر المد قبل الهمزة المغيرة هنا على توسط المنفصل، وإن كان بعض المحققين أجازوه كالمثولي والضباع، وقد ذكره ابن الجزري في النشر لكنه ضعفه. ودليل تسهيل الهمزة الأولى لقالون والبزي
- ثم نعطف لورش بإشباع المنفصل والمتصل وإبدال الهمزة الثانية من المتفتحتين ياءً خفيف الكسر: (هَؤُلَاءِ يِن).
- ودليل إبدال هذه الكلمة ياءً خفيف الكسر
- ثم نعطف له بتسهيل الثانية: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾.
- ثم نعطف له بإبدال الثانية ياءً مدية مع إشباعها: (هَؤُلَاءِ يِن).



- ثم نعطف لقبيل بقصر المنفصل وتوسط المتصل وبتسهيل الثانية: ﴿هَوُؤَلَاءِ إِنْ﴾.
- ثم نعطف له بإبدال الثانية ياءً مديّة مع إشباعها: (هَوُؤَلَاءِ يَنْ)، أي بقصر المنفصل وتوسط المتصل وإشباع الياء.
- ودليل تسهيل وإبدال ورش وقبيل
- ثم نعطف للبصري بقصر المنفصل وبإسقاط الأولى وقصر المد قبلها: ﴿هَوُؤَلَا إِنْ﴾.
- ثم نعطف له بقصر المنفصل وبإسقاط الأولى وتوسط المد قبلها: ﴿هَوُؤَلَا إِنْ﴾.
- ثم نعطف لدوري البصري بتوسط المنفصل وبإسقاط الهمزة الأولى وتوسط المد قبلها: ﴿هَوُؤَلَا إِنْ﴾.
- ودليل إسقاط الهمزة الأولى للبصري
- ثم نعطف للشامي بتوسط المنفصل والمتصل وتحقيق الهمزات، ويندرج معه عاصم والكسائي.
- ثم نعطف لحمزة بإشباع المنفصل والمتصل وتحقيق الهمزات.

استطرد دقيق: مسألة اجتماع مدّ متصل قبل همز مغيّرّ بالتسهيل مع مدّ منفصل قبل همز محقق في نحو ﴿هَوُؤَلَاءِ إِنْ﴾ هي من المسائل التي اختلف فيها العلماء، وقد وقفتُ على تحقيق طيّب لهذه المسألة في كتاب (شرح منظومة فتح رب البرية بتحريرات الشاطبية) للأستاذة الكريمة: منال عادل إسحاق، وإليك التحقيق ببعض من الاختصار:

[٣٣-] وَفِي هَوُؤَلَا إِنْ مَدُّ (هَا) مَعَ قَصْرِ مَا ... تَلَاةٌ لَهُ أَمْنَعُ مُسَقِّطًا أَوْ مُسَهِّلًا

أولاً الإسقاط لأبي عمرو (ومعه قالون والبزي في المفتوحين):

قال ابن الجزري: "إذا قرئ بحذف الهمزة الأولى في وجه قصر المنفصل: فالقصر في (هَـ) لانفصاله، مع وجهي المد والقصر في (هَـ) لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض.

وإذا قرئ في وجه مد المنفصل: فالمد في (هَـ) مع المد في (هَـ) وجهًا واحدًا، ولا يجوز المد في (هَـ) مع القصر في (هَـ)؛ لأن (هَـ) لا يخلو من أن يُقدَّر متصلًا أو منفصلًا:

- فإن قُدِّرَ منفصلًا: مُدَّ مع مَدَّ (هَـ)، أو قُصِرَ مع قَصَرَ (هَـ).
 - وإن قُدِّرَ متصلًا: مُدَّ مع قَصَرَ (هَـ) وكذلك مع مَدَّها، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب. " اهـ.

ثانيًا التسهيل:

قال ابن الجزري: "إذا قرئ في هذا ونحوه لقالون ومن وافقه بتسهيل الأولى فالأربعة أوجه المذكورة جائزة:

- فمع قصر (هَـ) ← المد والقصر في (هَـ)،
 - ومع مد (هَـ) ← المد والقصر في (هَـ)،
 استصحابًا للأصل أو اعتدادًا بالعارض، إلا أن المد في (هَـ) مع القصر في (هَـ) يَضَعُفُ باعتبار أن سبب الاتصال - ولو تغيَّر - أقوى من الانفصال؛ لإجماع مَنْ رَأَى قصر المنفصل على جواز مد المتصل وإن غيَّر سببه، دون العكس. " اهـ.

تنبيه: هذا النص - الأخير - لابن الجزري اعترافه باختلاف في الفهم، فانقسم مشايخنا في تضعيف ابن الجزري لوجه قصر المتصل المغيَّر مع توسط المنفصل إلى فريقين:

الأول: يرى تجويز هذا الوجه؛ لأن معنى نص ابن الجزري أن هذا الوجه ضعيف، ولكنه جائز، لقول ابن الجزري: «الأربعة أوجه جائزة» ويستندون إلى:

• **قول المتولي** (توفي ١٣١٣ هـ) في الروض النضير عند شرحه للبيت:

(وَفِي هَهُؤَلَا إِنْ مَدُّ (هَأ) مَعَ قَصْرٍ مَا ... تَلَاةٌ لَهُ أَمْنَعُ مُسْقِطًا لَا مُسَهَّلًا) قال رَحِمَهُ اللهُ:

"صُعْفَ وَجِهٍ قَصْرِ الْمُتَمَتِّلِ الْمُغَيَّرِ عَلَى تَوْسُطِ الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَلَا يَقْدَحُ هَذَا فِي جَوَازِ الْأَخْذِ بِهِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، وَإِلَّا لَامْتَنَعَ الْقَصْرُ فِي (الَلَاءِ) لُورْشٍ وَفِي نَحْوِهِ وَقَفًّا لِحَمِزَةٍ مِنْ بَابِ أَوْلَى، لِأَنَّهُمَا لَا يَرِيَانُ فِي الْمُنْفَصِلِ إِلَّا الْإِشْبَاعَ، وَلَا مَتْنَعٌ أَيْضًا قَصْرَ حَرْفِ الْمَدِّ اللَّازِمِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى الْمَدُودِ عِنْدَ تَغْيِيرِ سَبَبِهِ نَحْوَ ﴿أَلَمْ أَلَهُ﴾ مَعَ مَدِّ الْمُنْفَصِلِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ، عَلَى أَنْ اعْتَبَرَ الْعَارِضُ يَخْرُجُهُ مِنْ بَابِ الْمُتَمَتِّلِ إِلَى بَابِ الطَّبِيعِيِّ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّقْرِيبِ وَالطَّبِيعِيَّةِ يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

وذكر ابن غازي أنه قرأ فيها لقالون بالأوجه الأربعة على شيخه أبي عبد الله الصغير، فقولنا في البيت (مُسْقِطًا لَا مُسَهَّلًا) أولى من قولنا في بعض النسخ (أَوْ مُسَهَّلًا) " اهـ.

• **قول ابن غازي** (من المغاربة، توفي ٩١٩ هـ): "﴿هَهُؤَلَا إِنْ﴾ على مذهب القصيد لقالون أربعة، ولأبي عمرو وثلاثة، وقد قرأنا بذلك كله على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير. " اهـ.

الآخر: (وهو الراجح) يرى منع وجه قصر المتصل المغيّر مع توسط المنفصل، لأن تضعيف ابن الجزري له معناه المنع، ودليلهم على ذلك تواتر الأئمة على منع هذا الوجه أداءً، ونصاً في مصنفاتهم، ومنهم:

• مصطفى بن علي الميهي (كان حياً في ١٢٥٠ هـ): في كتابه «فتح الكريم الرحمن في

تحرير أوجه القرآن» نقلاً عن المنصوري (توفي ١١٣٤ هـ).



• الإزميري (توفي ١١٥٥ هـ): في كتابه (بدائع البرهان على عمدة العرفان) رد علة منع ابن الجزري لهذا الوجه، ولكنه قال: "منع ابن الجزري في النشر لقالون المد في (هـ) مع قصر (وَأَلَاءِ).... ولم نقرأ بالمد في (هـ) مع قصر (وَأَلَاءِ) لقالون وكذا لا نُقرئ به." اهـ.

- إبراهيم العبيدي (كان حياً في ١١٣٦ هـ): في كتابه «التحارير المنتخبة» ص ٦٢.
- المُخَلَّلَاتِي (توفي ١٣١١ هـ): في كتابه «فتح المُقَفَّلَات» ص ٢٧.
- الخليجي (توفي ١٣٨٩ هـ): في كتابه «حل المشكلات» ص ٧٩.

قلتُ: بما أن منهجنا في المنظومة تقييد ما أطلقه الشاطبي تبعاً لابن الجزري؛ لأننا نقرأ الشاطبية بروايته، فقد منعنا وجه قصر (وَأَلَاءِ) مع توسط (هـ)، لتواتر الأئمة على منعه نصّاً وأداءً تبعاً له. [انتهى التحقيق.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٠٩- وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا ... تَفِيءَ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا
 ٢١٠- نَشَاءُ أَصْبَنَا وَالسَّمَاءِ أَوْ اثْتِنَا ... فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهَّلَا
 ٢١١- وَنَوْعَانِ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ ... يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَفَيْسُ مَعْدِلَا
 ٢١٢- وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبَدَّلُ وَأَوْهَا ... وَكُلُّ بِهِمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَّلَا

في الأبيات السابقة فهمنا حكم الهمزتين المتفتحتين في الحركة، وعلمنا أن جماعة (سَمَا) هم من يغيّر في إحدى الهمزتين، وأن للباقيين التحقيق.

لكن جماعة (سَمَا) هناك لم يكونوا على قلب رجل واحد في الحكم، بل اختلفوا، فمنهم مَنْ غيّر في الهمزة الأولى، ومنهم مَنْ غيّر في الثانية، ومنهم من أسقط، ومنهم مَنْ أبدل، ومنهم مَنْ سهل بينَ بين، وذلك على ما مرّ من تفصيل.

والآن يشرع الناظم في حكم الهمزتين المختلفتين في الحركة، وستلاحظ أيضًا أن جماعة (سَمَا) هم أصحاب التغيير هنا، والباقيون سيكون لهم التحقيق.

لكن جماعة (سَمَا) هنا سيكونون على قلب رجل واحد، ولن يختلفوا، بل يسهلون معًا ويدلون معًا.

إذًا: جماعة (سَمَا) اختلفوا في المتفتحتين، واتفقوا في المختلفتين.

وقوله **(وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا)** يعني أن نافعًا، وابن كثير، وأبا عمرو يسهلون الهمزة الثانية من الهمزتين المختلفتين في الحركة، والمراد من التسهيل هنا مطلق التغيير، سواء التسهيل بين يين، أو الإبدال.

ثم ذكر الناظم خمسة أمثلة، وكل مثال يدل على نوع من أنواع الهمزتين المختلفتين في الحركة.

فقوله **(تَفِيءَ إِلَى)** هو مثال لهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

وقوله **(جَاءَ أُمَّةً)** فيه همزتان الأولى مفتوحة والثانية مضمومة.

ولعلك لاحظت في هذين المثالين أن الفتحة متقدمة، فهي في الهمزة الأولى.

وحكم هذين النوعين هو تسهيل الثانية بين يين، وهذا معنى قوله **(فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهَّلَا).**

أي أن الهمزة الثانية المكسورة في النوع الأول تُسَهَّل كالياء، أي تكون بين الهمزة والياء.

وأن الهمزة الثانية المضمومة في النوع الثاني تسهل كالواو أي تكون بين الهمزة والواو.

إذا يمكن أن نقول: إذا تقدمت الفتحة تسهلت الثانية.

س: ما حكم الهمزتين في **﴿تَفِيءَ إِلَى﴾**، **﴿وَجَاءَ إِخْوَةً﴾**، **﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾**، **﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾**؟

ج: لجماعة **(سَمًا)** تسهيل الثانية بينها وبين الياء، لأن الأولى مفتوحة والثانية مكسورة:

﴿تَفِيءَ إِلَى﴾، **﴿وَجَاءَ إِخْوَةً﴾**، **﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾**، **﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾**، ولباقي القراء تحقيق الهمزتين.



س: ما حكم الهمزتين في ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾؟

ج: لجماعة (سَمًا) تسهيل الثانية بينها وبين الواو، لأن الأولى مفتوحة والثانية مضمومة:
﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾، ولباقي القراء تحقيق الهمزتين، ولم يرد من هذا النوع في القراء إلا هذا
الموضع.

* * *

وقوله (نَشَاءُ أَصْبَنًا) هو مثال لهمزتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة.

وقوله (السَّمَاءِ أَوْ) هو مثال لهمزتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.

ولعلك لاحظت في المثالين السابقين أن الفتحة متأخرة، فهي في الهمزة الثانية.

وحكم النوعين السابقين هو إبدال الهمزة الثانية واوًا أو ياءً متحركة بنفس حركة الهمزة،
وهذا معنى قوله (وَنَوَعَانِ مِنْهَا أُبْدِلًا مِنْهُمَا) أي أن الواو والياء تبدلان من همزتيهما.

فالهمزة الثانية المفتوحة في نحو ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾ تبدل واوًا هكذا: (نَشَاءُ وَصَبْنَهُمْ).

والهمزة الثانية المفتوحة في نحو ﴿السَّمَاءِ أَوْ﴾ تبدل ياءً هكذا: (السَّمَاءِ يَوْ).

فالضمير في (أُبْدِلًا) وهو ألف التثنية يعود على الواو والياء المذكورين في قوله: (كَأَلِيَا
وَكَأَلَوَاوِ)، والضمير في (مِنْهَا) يعود على أنواع الهمزتين.

إذاً يمكن أن نقول: إذا تأخرت الفتحة أبدلت الثانية.

س: ما حكم الهمزتين في ﴿سُوءٌ أَعْمَلِيهِنَّ﴾، ﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلِي﴾، ﴿وَالْبَعْضَاءُ أَبَدًا﴾؟

ج: لجماعة (سَمًا) تبدل الثانية واوًا مفتوحة، لأن الأولى مضمومة والثانية مفتوحة: ﴿سُوءٌ وَعَمَلِيهِنَّ﴾، ﴿وَيَسْمَاءُ وَقْلِي﴾، ﴿وَالْبَعْضَاءُ وَبَدًا﴾، ولباقي القراء تحقيق الهمزتين.

س: ما حكم الهمزتين في ﴿الشُّهَدَاءُ أَنْ﴾، ﴿وَعَاءٍ أَخِيهِ﴾، ﴿أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾؟

ج: لجماعة (سَمًا) تبدل الثانية ياءً مفتوحة، لأن الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: ﴿الشُّهَدَاءُ يَنْ﴾، ﴿وَعَاءٍ يَخِيهِ﴾، ﴿أَبْنَاءِ يَخَوَاتِهِنَّ﴾، ولباقي القراء تحقيق الهمزتين.

وقوله (يَشَاءُ إِلَى) هو مثال لهمزتين مختلفتين ليست إحداهما مفتوحة، أي أن الفتحة غائبة.

وحكم هذا النوع أن فيه وجهين:

الأول: أن تسهل همزته بينها وبين الياء، وهذا معنى قوله (وَقُلْ... يَشَاءُ إِلَى كَأَيِّهِ أَفْسِسُ مَعْدِلًا)، ونبه بقوله (أَفْسِسُ مَعْدِلًا) على أن هذا الوجه أكثر ملاءمة للقياس من الوجه الآخر.

والوجه الثاني: أن تبدل الهمزة الثانية المكسورة واوًا محضة، وهذا الوجه هو الذي قال فيه الناظم: (وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبَدَّلُ وَآوَهَا)، وقوله (وَآوَهَا) مفعول ثانٍ للفعل (تُبَدَّلُ)، والضمير في (وَآوَهَا) يعود على الهمزة أو على الحروف^(١).

إِذَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِذَا غَابَتِ الْفَتْحَةُ جازَ الْوَجْهَانِ.

(١) المقدم أداءً لقالون وقنبل والسوسي هو التسهيل بين بين، والمقدم لورش والبيزي ودوري البصري هو الإبدال، وذلك حسب طريق كل رواية.

س: ما حكم الهمزتين في ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾، ﴿الشُّهْدَاءُ إِذَا﴾؟

ج: لجماعة (سَمَا) يجوز في الثانية وجهان:

- التسهيل بين يين: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾، ﴿الشُّهْدَاءُ إِذَا﴾.
- والإبدال واوًا مكسورة: (يَشَاءُ وَلِي)، (الشُّهْدَاءُ وَذَا).

خلاصة حكم أهل سما في الهمزة الثانية من المختلفتين:

- إذا تقدمت الفتحة تسهلت.
- وإذا تأخرت الفتحة تبدلت.
- وإذا غابت الفتحة جاز الوجهان.

وقوله (وَكُلُّ بِهَمْزٍ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفَصَّلًا) أي أن كل من سهل الهمزة الثانية من المتفتحتين أو المختلفتين فإنما يسهلها في حال وصلها بالكلمة قبلها التي فيها الهمزة الأولى، لأن الهمزتين حينئذ متصلتان.

فأما إذا وقف على الكلمة الأولى وابتدأ بالكلمة الثانية، فلا مناص من تحقيق الهمزة الثانية، لانفصال الهمزتين في هذه الحال، وأما الأولى فالكل على قاعده فيها.

وقوله (مُفَصَّلًا) أي مبينًا الهمزة محققًا لها.

ومما يجب أن ننتبه له أيضًا أن كل من غير في الهمزة الأولى فإنما يقف عليها بالتحقيق، إذ التغيير لا يكون إلا حال وصل الهمزتين.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢١٣- وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا ... هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا

لما كان الناظم يستعمل كثيراً لفظي الإبدال والتسهيل احتاج إلى بيان المراد منهما في اصطلاح القراء فقال:

(وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ) أي الإبدال ذو حرف محض، فإذا أبدلت الهمزة حرف مد فإنه يكون مدًّا محضًا ليس يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لورش، وإذا أبدلت الهمزة حرفًا متحركًا فإنه يكون حرفًا محضًا بمخرجه وصفاته، وليس يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز، نحو (وَعَاءٍ يَخِيهِ).

وقوله (وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا ... هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا) أي أن الهمز المُسهَّل يكون وسطًا بين الهمز وبين الحرف الذي منه أخذ الشكل أي الحركة (أي الفتحة أو الكسرة أو الضمة)، ومعلوم أن الفتحة مأخوذة من الألف، والكسرة مأخوذة من ياء المد، والضمة مأخوذة من واو المد.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة فإن تسهيلها أن تجعل بين الهمزة وبين الألف نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

وإذا كانت مضمومة فإن تسهيلها أن تجعل بين الهمزة وبين واو المد نحو ﴿أَنْزِلَ﴾.

وإذا كانت مكسورة فإن تسهيلها أن تجعل بين الهمزة وبين ياء المد نحو ﴿أَبْمَةً﴾.

* * *

باب الهمز المفرد

قبل أن نشرع في هذا الباب دعنا نعرِّج على موضوع في علم الصرف هو **(الميزان الصرفي)**، وذلك لشدة ارتباطه بهذا الباب، وذلك في نقاط مختصرة:

- الميزان الصرفي هو معيارٌ تُعرف من خلاله الحروف الأصلية للكلمة، والحروف الزائدة، وما يطرأ على الكلمة من تغيير.
- وقد اتخذ علماء الصرف كلمة **(فَعَل)** كميزان للكلمات، فمثلاً كلمة **(قَرَأ)** وزنها **(فَعَل)**، فالقاف هي فاء الكلمة، والراء هي عين الكلمة، والهمزة هي لام الكلمة.
- والكلمة إما أن تكون مجردة أو مزيدة.
- والكلمة المجردة هي التي كل حروفها أصلية، فإذا حُذف أي حرف منها اختلت الكلمة لفظاً ومعنى.
- فكلمة **(شَهِد)** هي كلمة مجردة إذا حُذف منها حرف اختلت الكلمة، ووزنها **(فَعَل)**، فالشين هي فاء الكلمة، والهاء هي عين الكلمة، والdal هي لام الكلمة.
- فإذا أضيف إلى هذه الكلمة حرف زائد ليبدل على معنى زائد، فإن ذلك الحرف يضاف للميزان في موضعه المقابل.
- فمثلاً **(شَاهِد)** صارت مزيدة بعد زيادة الألف، فيكون وزنها **(فَاعِل)**، وكلمة **(شُهِد)** وزنها **(فُعُول)**، و**(اسْتَشْهَد)** وزنها **(اسْتَفْعَل)**.
- وفي كل التصريفات السابقة تبقى الشين هي فاء الكلمة، والهاء عين الكلمة، والdal لام الكلمة، مهما زيد على الكلمة.

- وإذا كانت الزيادة ناشئة من تشديد حرف من أصول الكلمة يُشدد ما يقابله في الميزان، فمثلاً (كَمَّلَ) و(عَدَّدَ) و(فَعَّلَ).
- وإذا كانت الحروف الأصلية للكلمة أربعة فعند الوزن تضاف لامٌ هكذا (فَعَّلَل)، فمثلاً (وسوس) و(زلزل) و(فَعَّلَل).
- في الأفعال التي يحدث فيها قلب يجب أن تُرَدَّ الكلمة إلى أصلها، فكلمة (قَالَ) أصلها (قَوَلَ) فيكون وزنها (فَعَّلَ)، وكلمة (قِيلَ) أصلها (قَوَلَ) فيكون وزنها (فُعِلَ).
- إذا نقص حرفٌ من الكلمة المراد وزنها فإنَّ هذا الحرف يُحذف من الميزان أيضًا، فمثلاً (صُمَّ) وزنها (فُلُ) وذلك لأنَّ أصلها (صَامَ) وقد حذفت عينها التي تقابلها الألف، فصارت (فُلُ).
- إذا أريد وزن ما فيه قلبٌ مكانيٌّ بين الأحرف، فيتغيَّر ترتيب الأحرف في الميزان، ووفقًا للترتيب الحاصل في الكلمة المراد وزنها فمثلاً كلمة (نَاءَ) مأخوذة من (نَأَى)، وهذه الكلمة على وزن (فَعَّلَ)، فكلمة (نَاءَ) إذاً تكون على وزن (فَلَعَ)، وكذلك (سَاءَ) و(سَأَى).

تدريب: أكمل

- كلمة (أَدِنَ) وزنها ، وكلمة (يَأْدُنَ) وزنها ، وكلمة (يَسْتَأْدِنُ) وزنها
- ، وكلمة (فَأْدُنَ) وزنها ، وكلمة (يَسْتَأْدِنُوكَ) وزنها ، وكلمة (أَدِنْتَ) وزنها..... ، وكلمة (أَدِنْتُ) وزنها ، وكلمة (مُؤَدِّنُ) وزنها
- وكلمة (أَدِنَّ) وزنها.....
- كلمة (قَالَ) أصلها..... ، ووزنها..... ، وكلمة (قُلُ) وزنها

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢١٤- إِذَا سَكَنْتَ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً ... فَوْرُشٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا

٢١٥- سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنَّ ... تَفْتَحُ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مَوْجَلَا

قوله (إِذَا سَكَنْتَ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً) أي إذا سكنت همزة من الفعل حال كونها فاءً للكلمة، فكلمة (فَاءً) حال مقدمة، و(هَمْزَةً) فاعل، كقولك: ركبًا جاء زيدٌ.

وقوله (فَوْرُشٌ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَّلًا) جواب للشرط، أي أنه إذا جاءت همزة ساكنة، وهي فاء للفعل، فورش يبدلها حرف مد من جنس حركة ما قبلها.

فكلمة (يَأْلُمُونَ) وزنها (يُفْعَلُونَ)، والهمزة هي فاء الكلمة، وقد جاءت ساكنة، فورش يبدلها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وبما أن ما قبلها مفتوح، فتبدل ألفًا هكذا: (يَأْكُلُونَ).

وإذا كان ما قبلها مضمومًا أبدلت واوًا نحو (يُؤْمِنُ): (يُومِنُ).

وإذا كان قبلها ما مكسور أبدلت ياءً، كما عند البدء بكلمة (ائْتِ): (إِيتِ).

وفاء الكلمة هو الحرف الأول من الكلمة، بعد ردها إلى أصلها، وحذف ما ألحق بها وما زيد عليها.

وللتقريب يمكن أن نقول أنها كل همزة ساكنة وقعت بعد همزة وصل نحو ﴿أَنْتَوَا﴾، أو تاء نحو ﴿تَأْلُمُونَ﴾، أو فاء نحو ﴿فَأْتُوا﴾، أو ميم نحو ﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ﴾، أو نون نحو ﴿نُؤْمِنَ﴾، أو واو نحو ﴿وَأْمُرْ﴾، أو ياء نحو ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ﴾، ويجمعها لفظ (فيتمنواً).

وقوله (يُرِيهَا) من الرؤية بمعنى العلم، أو من الرؤية بمعنى البصر، أي ورش يجعل الناس يَرَوْنَهَا حرف مد، أي يَعْلَمُونَهَا حرف مد، أو يبصرونها حرف مد، وذلك كناية عن اختياره لهذا الحكم وقراءته وإقرائه به.

* * *

تطبيقات على الحكم:

اقرأ لورش ما يلي:

- ﴿يَوْمِنُونَ﴾: ﴿يَوْمِنُونَ﴾، لأن أصل الكلمة (أَمِنَ)، فالهمزة فاء للكلمة، فيكون وزن الكلمة (يُفَعِّلُونَ)، فتبدل الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وبما أن قبلها ضم، فتبدل واواً.
- ﴿أَنُومِنُ﴾: ﴿أَنُومِنُ﴾، لأن وزنها (أَنْفَعِلُ)، فتبدل واواً.
- ﴿فَأَتُوا﴾: ﴿فَأَتُوا﴾، لأن أصل الكلمة (أَتَيْ)، فالهمزة فاء للكلمة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فيكون وزن الكلمة (فَفَعُّوا)، فتبدل الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، وبما أن قبلها فتح، فتبدل ألفاً.
- ﴿ثُمَّ أَتُّوا﴾: ﴿ثُمَّ أَتُّوا﴾، عند وصلها بما قبلها تبدل الهمزة ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح والوزن (ثُمَّ أَفَعُّوا)، ولكن إذا بدأت بها فتبدل ياءً (مثل جمهور القراء) لأن همزة الوصل يُبدأ بها هنا مكسورة.
- ﴿لِقَاءَنَا أَتِّ﴾: ﴿لِقَاءَنَا أَتِّ﴾، عند وصلها بما قبلها تبدل الهمزة ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح والوزن (لقاءنا أفع)، وحذفت الياء للبناء، ولكن إذا بدأت بها فتبدل ياءً (مثل جمهور القراء) لأن همزة الوصل يُبدأ بها هنا مكسورة.

- ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾: ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾: عند وصلها بما قبلها تبدل الهمزة ياءً، لأن ما قبلها مكسور والوزن: (الذي أفتعل)، ولكن إذا بدأت بها فتبدل واواً (مثل جمهور القراء) لأن همزة الوصل يُبدأ بها هنا مضمومة، واعلم أن الياء المنطوقة عند الوصل هي الياء المبدلة، أما ياء ﴿الَّذِي﴾ فإنها تحذف وصلًا لالتقاء الساكنين.
- ﴿فَأَذْنُوا﴾: ﴿فَأَذْنُوا﴾،
- ﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ﴾: ﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ﴾،
- ﴿وَأْمُرْ﴾: ﴿وَأْمُرْ﴾،
- ﴿تَأْلُمُونَ﴾: ﴿تَأْلُمُونَ﴾،
- ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ﴾: ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ﴾،

* * *

ثم ذكر الناظم ما استثنى لورش فلم يبدله فقال: (سوى جُمْلَةِ الإيواء) يعني سوى كل كلمة مشتقة من لفظ الإيواء، لأن لفظ الإيواء لم يقع في القراءان الكريم، وإنما وقع فيه ما تصرف منه، وهو سبعة ألفاظ: ﴿الْمَأْوَى﴾، ﴿وَمَا وَنُهُ﴾، ﴿مَأْوَاهُمْ﴾، ﴿مَأْوَانَكُمْ﴾، ﴿فَأَوْوُوا﴾، ﴿وَتَّوَوَى﴾، ﴿تُتْوِيهِ﴾.

فهذه الكلمات السبع يقرؤها ورش بتحقيق الهمزة، ولا إبدال له فيها.

وسبب ذلك أن الهمز في هذا اللفظ أخف من إبداله، فطرد جميع الباب لأجل ذلك، وجمع بين اللغتين.

وانتبه: فالممتنع لورش في هذه الكلمات هو الإبدال فقط، أما التقليل فيما يجوز فيه التقليل فهو مقروء به بلا شك.

وقوله (وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنَّ ... تَفْتَحُ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُوجَّلاً) يعني أنه إذا جاءت همزة مفتوحة بعد ضم، وكانت الهمزة فاءً للكلمة، فإن ورثاً يبدلها واوًا مفتوحة.

فمثلاً: ﴿مُوجَّلاً﴾ يقرؤها ﴿مُوجَّلاً﴾، و﴿تُواخِذْنَا﴾ يقرؤها ﴿تُواخِذْنَا﴾، و﴿مُؤَدِّنٌ﴾ يقرؤها ﴿مُؤَدِّنٌ﴾، و﴿وَالْمَوْلَقَةَ﴾ يقرؤها ﴿وَالْمَوْلَقَةَ﴾.

تنبيه: في هذا الحكم لا يبدل الهمز واوًا لورث إلا بشروط ثلاثة: أن يكون مفتوحًا، وأن يكون بعد ضم، وأن يكون فاءً للكلمة، كما تقدم في الأمثلة المذكورة.

- فإن كان الهمز مضمومًا فلا يبدله واوًا نحو ﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾، ﴿تُؤَرِّهُمُ﴾.
- وإن كان مفتوحًا بعد فتح فلا يبدله نحو ﴿وَمَا تَأَخَّرُ﴾، ﴿تَأَدَّنُ﴾.
- وإن كان مفتوحًا بعد ضم وليس فاءً للكلمة فلا يبدله أيضًا، وهو في كلمة ﴿فُؤَادُ﴾ كيف وردت، وكلمة ﴿بِسْؤَالٍ﴾.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢١٦- وَيُبْدَلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلِّ مُسَكَّنٍ ... مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ اِهْمَالًا

٢١٧- تَسْوٌ وَنَسْأُ سِتٌّ وَعَشْرٌ يَشَأُ وَمَعَ ... يَهْيِيُّ وَنَسْأُهَا يَنْبَأُ تَكْمَلًا

قوله (وَيُبْدَلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلِّ مُسَكَّنٍ ... مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا) أي أبدل الرواة عن السوسي كل

همز مسكن حرف مد، سواء كان:

- فاءً للكلمة وهو الذي يبده ورش، وتقدمت أمثله.
- عيناً للكلمة نحو ﴿الْبَاسَاءُ﴾ فيقرأها: ﴿الْبَاسَاءُ﴾، و﴿الْبَاسُ﴾ فيقرأها: ﴿الْبَاسُ﴾، و﴿الرَّاسُ﴾ فيقرأها: ﴿الرَّاسُ﴾، و﴿وَبِئْرٌ﴾ فيقرأها: ﴿وَبِئْرٍ﴾، و﴿وَبِئْسٌ﴾ فيقرأها: ﴿وَبِئْسٍ﴾.
- لاماً للكلمة نحو ﴿فَادَارَتْكُمْ﴾ فيقرأها: ﴿فَادَارَتْكُمْ﴾، و﴿جِئْتِ﴾ فيقرأها: ﴿جِئْتِ﴾، و﴿شِئْتِ﴾ فيقرأها: ﴿شِئْتِ﴾.

ثم بدأ الناظم في ذكر خمسة أنواع من الهمز مستثناة من إبدال السوسي، أي أنه يقرأها بالتحقيق فقال:

(غَيْرِ مَجْزُومٍ اِهْمَالًا)، وهذا هو النوع الأول من المستثنيات التي أهملت ولم تبدل، وهو

الهمز الذي سكونه علامة للجزم، ثم بدأ الناظم في ذكر مواضع هذا النوع فقال:

(تَسْوٌ وَنَسْأُ سِتٌّ)، يعني (تَسْوٌ) في ثلاثة مواضع، و(وَنَسْأُ) في ثلاثة مواضع، فتلك ستة

مواضع هي:

• ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿إِنْ تَبَدَّ لَكُمْ تَسْوُكُمْ﴾
[المائدة: ١٠١]، ﴿إِنْ تَصَبَّكَ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، وسبب الجزم في الثلاثة
وقوعها جواباً للشرط.

• ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ﴾ [الشعراء: ٤]، ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ﴾ [سبأ: ٩]، ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾
[يس: ٤٣]، وسبب الجزم في الثلاثة وقوعها فعلاً للشرط.

وقوله (وَعَشْرٌ يَشَأْ)، يعني (يَشَأْ) بالياء في عشرة مواضع جاءت مجزومة لوقوعها فعلاً
للشرط:

- ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، [الأنعام: ١٣٣]، [إبراهيم: ١٩]، [فاطر: ١٦].
- ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] موضعان.
- ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبَكُمُ﴾ [الإسراء: ٥٤] موضعان.
- ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤].
- ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الشورى: ٣٣].

ولا يخفى أنه في ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾، و﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾ لا يظهر السكون إلا وقفًا، لأن
الهمزة تتحرك وصلًا لالتقاء الساكنين، وعليه فالتحقيق وصلًا والإبدال وقفًا.

وقوله (يُهَيِّئُ وَنَسَأَهَا يَنْبَأً)، يقصد ثلاثة مواضع:

- ﴿وَيُهَيِّئُ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، وسبب الجزم العطف على جواب الطلب.
- ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَعُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وسبب الجزم العطف على فعل
الشرط، وانتبه لقراءة السوسي بالهمزة^(١).

(١) ٤٧٥- وَنَنْسَخُ بِهِ صَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنَدَّ... سَهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى

• ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ [النجم: ٣٦]، وسبب الجزم وقوعها بعد أداة النفي الجازمة (لم).

ولم يستثن الناظم ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] لأن سكون الهمز ليس للجزم، لأنه فعل ماضٍ (أساء)، فلما اتصلت الهمزة بتاء الفاعل سكنت الهمزة، كما في (ضربتم)، وحذفت الألف قبل الهمزة لالتقاء الساكنين، فنقول: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، فيبدل للسوسي.

وكذلك يبدل ﴿إِلَّا نَبَأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧] لنفس التعليل السابق.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢١٨- وَهَيَّيْ وَأَنْبِئُهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ ... وَأَرْجِيْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصًّا

هذا هو النوع الثاني من المستثنيات، وهو ما كان سكونه للبناء في فعل أمر مبني على السكون، وذلك في إحدى عشرة كلمة:

- ﴿وَهَيَّيْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠].
- ﴿قَالَ يَبَادِمُ أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣].
- ﴿نَبِّئْنَا بِتَاوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦].
- ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩].
- ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ﴾ [القمر: ٢٨].
- ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١]، وهذا الموضع والثلاثة السابقة هي المقصودة بقوله (وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ).

- ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، [الشعراء: ٣٦].
- ﴿أَقْرَأُ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤].
- ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].
- ﴿أَقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣].

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢١٩- وَتُوْوِي وَتُوْوِيهِ أَخْفُ بِهِمْزِهِ... وَرِئِيًّا بَتْرِكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَاءَ

قوله (وَتُوْوِي وَتُوْوِيهِ أَخْفُ بِهِمْزِهِ) هو النوع الثالث من المستثنيات، وهو ما كان النطق به مهموزاً أخف من النطق به مبدلاً، وذلك في موضعين:

- ﴿وَتُوْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].
- ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُتُوْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

ويبين الناظم علة استثناء هاتين الكلمتين بأن النطق بهما مهموزتين أخف من النطق بهما مبدلة همزتيهما، لأنه في حال الإبدال تجتمع واوان: الأولى ساكنة والثانية متحركة فيتعين إدغام الأولى في الثانية، ولم يعمم ذلك في جملة الإيواء كما فعل ورش لزوال هذه العلة.

* * *

وقوله (وَرِئِيًّا بَتْرِكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَاءَ) هو النوع الرابع من المستثنيات، وهو ما كان إبداله يؤدي إلى التباس المعنى واشتباهاه، وذلك في ﴿أَحْسَنُ أَنْثَا وَرِعِيًّا﴾ [مريم: ٧٤].

لأنه لو أبدلت الهمزة ياءً لوجب إدغامها في الياء التي بعدها وحينئذ يشبهه بلفظ الرِّي الذي يدل على الامتلاء بالماء، لأنه يقال: رُوي بالماء رِيًّا إذا امتلأ منه، وليس ذلك مرادًا هنا، بل المراد أنه من الرؤية، وهو ما رأته العين من حالة حسنة ومنظر بهيج، فقراءة هذا اللفظ بالهمز تدل على معناه نصًّا، وقراءته بالإبدال تدل عليه احتمالاً فقرئ بالهمز، ليكون نصًّا في الدلالة على المراد منه، ولم يبال حمزة عند وقفه بهذا اللبس فأبدل وأدغم لأن المعنى واضح من السياق.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢٠- وَمُؤَصَّدَةٌ أَوْ صَدَتْ يُشْبِهُ كُلُّهُ ... تَخَيْرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا

هذا هو النوع الخامس من المستثنيات، وهو ما كان إبداله يوهم بإخراجه من لغة إلى أخرى، وذلك في كلمة ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في قوله تعالى ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠]، وفي ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨].

واعلم أن حفصًا والبصري وحمزة يقرؤون هذه الكلمة بالهمز هكذا: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾^(١)، وغيرهم يقرأ بدون همز: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾.

والقراءتان بنفس المعنى أي (مُطَبَّقَةٌ)، ولكن لكل منهما لغة قد اشتقت منها:

- فقراءة الهمز مشتقة من (ءَأَصَدْتُ) مهموز الفاء (أَفَعَلْتُ)، فأبدلت الهمزة أَلْفًا فصارت (ءَأَصَدْتُ) مثل (ءَأَمَنْتُ: ءَأَمَنْتُ)، فيكون اسم المفعول منها (مُؤَصَّد).^(١)

(١) قال الناظم (١١٤- وَمُؤَصَّدَةٌ فَاهْمُوزٌ مَعًا عَنْ فَتَى جِمَى)، ويراعى الإبدال وقفًا لحمزة.

• والقراءة الأخرى مشتقة من (أَوْصَدْتُ)، وفاء الكلمة واو، مثل (أَوْهَمْتُ)، فيكون اسم المفعول منها (مُوصَدٌ) بدون همز.

ومثال ذلك في اللغة: مَوْكَدٌ ومَوْكَدٌ، وَأَكَّدٌ ووَكَدٌ، وَأَرَّخٌ وَوَرَّخٌ، فهذه ثنائيات بنفس المعنى، ولكن أحياناً تكون فاء الكلمة همزة، وأحياناً تكون واوًا.

فلما كانت اللغة المختارة لدى البصري هي لغة الهمز، اختار أهل الأداء عن السوسي الهمز وعدم الإبدال، حتى لا يفهم أنه خرج عن اللغة التي اختارها شيخه البصري إلى اللغة الأخرى، فالمقصود من همز هذه الكلمة بيان أن السوسي يقرأ بلغة شيخه.

وقوله (أَوْصَدْتُ يُشْبِهُ) يعني أن إبدال ﴿مُوصَدَةٌ﴾ يجعلها شبيهة بلغة (أَوْصَدْتُ).

وقوله (كُلُّهُ ... تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا) أي أن كل ما ذُكر من المستثنيات ليس هو اختيار السوسي، وإنما هو اختيار علماء القراءة والإلقاء.

فقد رُوي عن البصري التحقيق والإبدال في هذه الكلمات، فاختر أهل الأداء التحقيق للسوسي للعلل المذكورة.

وقيل إن ابن مجاهد هو مَنْ اختار ذلك، وقيل أنه رُوي عن أبي عمرو وبعضه، وقاس ابنُ مجاهد الباقي عليه.

فهذه خمس وثلاثون كلمة لم يقع فيها إبدال للسوسي، وإن كان حمزة في الوقف يبدل الجميع على أصله كما سيأتي ولا يَنْظُرُ إلى هذه العلل.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢١- وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ... وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدُّلاً

بعد أن انتهى الناظم من ذكر المواضع المستثناة من إبدال السوسي قولاً واحداً، ذكر هنا كلمة فيها خلاف، وهي كلمة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في موضعها من قوله تعالى ﴿فَقُتُبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، واعلم أن البصري يقرأ هذه الكلمة بسكون الهمزة هكذا: ﴿بَارِئِكُمْ﴾، وذلك من باب التخفيف.^(١)

وقوله (وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ) أي يقرأ السوسي ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين بالهمز دون إبدال، وقوله (حَالَ سُكُونِهِ) تنبيه على أن السوسي يقرأه بالسكون فكأنه قال: واستثنى له ﴿بَارِئِكُمْ﴾ حال كونه ساكناً في قراءته.

ثم أخبر أن أبا الحسن طاهراً ابن غلبون روى الإبدال عن السوسي في هذه الكلمة، ولكن أكثر المحققين من علماء القراءات لم يعولوا على هذه الرواية، فحققوا الهمز للسوسي في هذه الكلمة، ولم يعلق الداني في التيسير على هذه الكلمة من حيث الإبدال أو التحقيق.

وقال ابن الجزري في النشر: "وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ومُحِقّاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مُرضي، لأن إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى، وأيضاً فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشبهه بأن يكون من البرى وهو التراب." اهـ.

(١) قال الناظم (٤٥٣- ... وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفِ حَلَا، وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ).

قال الناظم رحمه الله:

٢٢٢- وَوَالَاهُ فِي بَثْرٍ وَفِي بَيْسٍ وَرَشُهُمْ ... وَفِي الذَّبِّ وَرَشٌ وَالْكَسَائِي فَأَبْدَلَا

الشرط الأول يعني أن ورشًا يوالي السوسي، أي يقرأ مثله بالإبدال، وذلك في كلمتين

هما:

- ﴿وَبَثْرٍ﴾ [الحج:٤٥]، ولم ترد في القرآن إلا في هذا الموضع، فُتقرأ: ﴿وَبَيْرٍ﴾ .
- ﴿بَيْسٍ﴾ حيث وكيف وردت، نحو ﴿بَيْسِ الْأَسْمِ الْفُسُوقِ﴾، ﴿وَبَيْسِ الْمَصِيرِ﴾، ﴿فَبَيْسِ الْمَصِيرِ﴾، ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا﴾، ﴿قُلْ بَيْسَمَا﴾.

وقد خالف ورش هنا قاعدته، حيث إن قاعدته أن يبدل من الهمز الساكن ما كان فاءً

للكلمة، والهمزة في هاتين الكلمتين هي **عين** الكلمة.

والشرط الثاني يعني أن ورشًا والكسائي يواليان السوسي فيقرآن مثله بالإبدال في كلمة

﴿الذَّبُّ﴾ في مواضعها الثلاثة: ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ﴾ [يوسف:١٣]، ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّبُّ﴾ [يوسف:١٤]، ﴿فَأَكَلَهُ الذَّبُّ﴾ [يوسف:١٧].

وقد خالف كل منهما هنا قاعدته، فأما **الكسائي** فقاعدته عدم الإبدال، فخالف في هذه

الكلمة، وأما ورش فخالف هنا كما في الكلمتين السابقتين.

نستخلص أن:

- ورشًا يبدل من الهمز الساكن ما كان فاءً للكلمة، ويبدل عين الكلمة في: ﴿وَبَثْرٍ﴾، و﴿بَيْسٍ﴾، و﴿الذَّبُّ﴾.
- وأن الكسائي يبدل فقط في كلمة: ﴿الذَّبُّ﴾.
- والسوسي يوافقهم في كل ذلك.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٢٣- وَفِي لَوْلُوٍ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ ... وَيَأْتِيكُمْ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى

هذا البيت معطوف على البيت السابق، فما زال الناظم يذكر بعض المواضع التي وآلى فيها بعضُ القراء السوسيّ في الإبدال.

والشطر الأول يعني أن **شعبة** يوالي السوسي، أي يقرأ مثله بالإبدال في الهمزة الساكنة من كلمة ﴿لَوْلُوٌ﴾ حيث وردت، سواء:

- **(في العُرفِ)** أي المعرفة بلام التعريف، فيقرأ هكذا ﴿اللُّلُوِ الْمَكُونُ﴾ [الواقعة: ٢٣].
- أو في **(النُّكْرِ)** أي جاءت نكرة، فيقرأ ﴿كَأَنَّهُمْ لَوْلُوٌ مَكُونُ﴾ [الطور: ٢٤].

والشطر الثاني يقصد قوله تعالى ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، واعلم أن البصري يقرأ الكلمة المذكورة بالهمز:

- فأما الدوري فيحقق الهمزة هكذا: ﴿لَا يَلْتَكُم﴾، وذلك مأخوذ من لفظ الناظم، وهذا مما استغنى فيه باللفظ عن القيد.
- وأما السوسي فيبدل الهمزة هكذا: ﴿لَا يَلْتَكُم﴾، وذلك مأخوذ من قوله **(وَالْإِبْدَالُ يُجْتَلَى)**، والياء رمز للسوسي.
- فتكون قراءة الباقيين بحذف هذه الهمزة ﴿لَا يَلْتَكُم﴾.

وقد اكتفى الناظم بالنص على همز هذه الكلمة للبصري هنا، ولم يذكرها في الفرش، رغم أن الداني في التيسير ذكرها في الفرش.

وقراءة الهمز من أَلَتْ يَأَلِتْ، وقراءة الباقيين من لات يليت، وهما لغتان بمعنى نقص.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٢٤- وَوَرَشٌ لِّئَلَّا وَالنَّسِيءُ بِبَيَّائِهِ... وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءِ فَتَقَلَّا

هذا البيت خاص بورش، ولا علاقة للسوسي به، وهو يتكلم عن كلمتين رُوي فيهما الإبدال عن ورش في همز متحرك.

فقد أبدل ورش الهمزة المفتوحة ياءً مفتوحة في كلمة ﴿لِئَلَّا﴾، وذلك في مواضعها

الثلاثة:

- ﴿قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠].
- ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥].
- ﴿لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وأبدل ورش أيضا الهمزة ياءً في ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، ثم أدغم

الياء الأولى في الثانية فيصير النطق بياء مشددة مرفوعة هكذا: ﴿النَّسِيءُ﴾.

والذي دلنا على أن ورشاً يقرأ بإبدال الهمز في هاتين الكلمتين أن قوله (وَوَرَشٌ لِّئَلَّا)

معطوف على (وَإِلْبَدَالُ يُجْتَلَى)، فكأنه قال: أبدل السوسي همز ﴿يَعْلَمَ﴾، وأبدل ورش

همز ﴿لِئَلَّا﴾، وهمز ﴿النَّسِيءِ﴾.

والهاء في (بَيَّائِهِ) عائدة على الهمز الموجود في ﴿لِئَلَّا﴾ و﴿النَّسِيءِ﴾، أي بيائه التي

رسم بها، لأن الهمزة في هاتين الكلمتين كانت في المصاحف العثمانية ياءً بلا نقاط هكذا:

﴿لئلا﴾ و﴿النسي﴾، فكان ورشاً عاد للرسم فقرأ بما يوافق، أو أراد الياء المعروف أنها تبدل

من الهمزة في مثل هذه الكلمات.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢٥- وَإِبْدَالَ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ ... إِذَا سَكَنتْ عَزْمٌ كَأَدَمٍ أَوْ هَلَا

تضمن هذا البيت قاعدة كلية لجميع القراء، وكان الأنسب ذكرها في باب الهمزتين من كلمة كصنيع ابن الجزري في الطيبة، أو عدم ذكرها أصلاً، لأن متون القراءات إنما جعلت لِمَا فيه خلاف بين القراء، أو لما يُخاف التباسه بغيره.

ومعنى هذه القاعدة أنه إذا التقت همزتان في كلمة وكانت أخرى الهمزتين -أي الهمزة الثانية- ساكنة، فإبدالها واجب لجميع القراء فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها:

- فإن كان قبلها فتح أبدلت ألفاً نحو: (ءَأَدَمٌ ← ءَأَدَم)، (ءَأْتِي ← ءَأْتِي)، (ءَأْمَنٌ ← ءَأْمَن).
- وإن كان ما قبلها مضمومًا أبدلت واوًا نحو: (أُوتِي ← أُوتِي)، (أُؤْذِي ← أُؤْذِي).
- وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلت ياءً نحو (إِيمَانًا ← إِيمَانًا)، (لِإِيْلَافٍ ← لِإِيْلَافٍ)، (أَيْتٌ ← أَيْت) عند الابتداء بها.

وقد أتى الناظم بمثلين:

- الأول: لما قبلها مفتوح وهو (ءَأَدَم)، وأصله (ءَأَدَم).
- والثاني: لما قبلها مضموم وهو (أَوْهَلًا)، وأصله (أَوْهَلًا)، وهذا اللفظ ليس من القراءان، ولعل قريحة الناظم لم تواته بمثال من القراءان الكريم فأتى بمثال من كلام العرب وهو (أَوْهَل)، يقال: أوهل فلان لهذا المنصب إذا جعل أهلاً له، ومثاله من القراءان ﴿أُؤْتِنَا﴾، و﴿أُؤْتِنَا﴾ عند الابتداء بهذه الكلمة.

* * *

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢٦- وَحَرَكُ لَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ ... صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا

شرح الناظم في باب جديد من أبواب مذهب القراء في تخفيف الهمزات، وقطب هذا الباب هو ورش رَحِمَهُ اللهُ.

ومعنى البيت أنه إذا جاء حرف ساكن صحيح في آخر كلمة نحو ﴿قَدْ﴾، ثم جاءت همزة قطع في أول الكلمة التالية نحو ﴿أَفْلَحَ﴾، فإن ورشًا يحذف الهمزة وينقل حركتها للساكن قبلها فينطق هكذا: ﴿قَدْ فَلَحَ﴾، وتضبط في أغلب المصاحف هكذا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(١).

ويؤخذ من النظم أن ورشًا لا يحذف الهمز ولا ينقل حركته إلى ما قبله إلا بأربعة شروط:

١. أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمز ساكنًا، وهذا معنى قوله ﴿كُلِّ سَاكِنٍ﴾.
٢. أن يكون الساكن آخر الكلمة، وهذا معنى قوله ﴿آخِرٍ﴾.
٣. أن يكون الهمز في أول الكلمة التالية.
٤. أن يكون الساكن صحيحًا (غير مدٍّ)، وهذا معنى قوله ﴿صَحِيحٍ﴾.

فإذا تحققت هذه الشروط فإن ورشًا يحذف الهمزة وينقل حركتها للساكن قبلها:

(١) لعلك لاحظت في هذا المثال أن الهمزة حُذفت في النطق، أما صورتها في رسم المصحف فلا يصح حذفها، وصورتها هي الألف أو الياء أو الواو التي تكتب معها الهمزة، وذلك لأن رسم المصحف توقيفي فلا يمكن مخالفة ما

كتب بين يدي الصحابة رَحِمَهُ اللهُ.

- فيصير الساكن مفتوحًا إن كانت الهمزة مفتوحة نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، فتنتطق هكذا: (قَدْفَلَح).
- ويصير الساكن مضمومًا إن كانت الهمزة مضمومة نحو ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ﴾، فتنتطق هكذا: (فَإِنْحَصِرْتُمْ).
- ويصير الساكن مكسورًا إن كانت الهمزة مكسورة نحو ﴿قُلْ إِنَّمَا﴾، فتنتطق: (قُلْتَمَا).

* * *

- تنبيه:** التنوين يُعتبر حرفًا ساكنًا صحيحًا، وهو دائمًا آخر الكلمة، فيعامل معاملة النون الساكنة، فإذا جاء بعده همزة قطع فإن الهمزة تحذف وتنقل حركتها إلى نون التنوين، نحو:
- ﴿هُودًا أَوْ﴾ ← (هُودَ وَ)، ولا يُلتفت لألف العوض التي تُرسم بعد تنوين الفتح، فهي إنما جاءت للوقف وليس للوصل.
 - ﴿أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾، فتنتطق هكذا: (أَسْبَاطُنُمَا).
 - ﴿شُهُودًا إِذْ﴾ ← (شُهُودَ ذ).
 - ﴿بِعَذَابِ آلِي﴾ ← (بِعَذَابِئِلِي).
 - ﴿أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ﴾ ← (أُمَّتُخْرِجَتْ).
 - ﴿نُوحٍ إِذْ﴾ ← (نُوحِ ذ).
 - ﴿عَذَابِ آلِيمٍ﴾ ← (عَذَابِئِلِيم).
 - ﴿وَمَتَّعْ إِلَى﴾ ← (وَمَتَّعِ لِي).
 - ﴿مِلْحُ أُجَاجٍ﴾ ← (مِلْحُجَاج).

* * *

تنبيه: إذا كان بعد الهمزة المحذوفة مد بدل فإنه باقٍ على حاله من ثلاثة البدل، نحو:

- ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ← ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾.
- ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ ← ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾.
- ﴿قُلْ إِي﴾ ← ﴿قُلْ إِي﴾.

تنبيه: قول الناظم: (سَاكِنٍ اٰخِرٍ صَحِيحٍ) يشمل حرفي العلة الواو والياء طالما أنهما غير مد ولين^(١)، وقوله (صَحِيحٍ) لا يَسْتَثْنِي إلا حروف المد، وعليه فيجب لورش حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها عند الواو والياء الساكنة المفتوح ما قبلها نحو:

- ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾ ← ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾.
- ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ ← ﴿خَلَوْا إِلَى﴾.

أما حرف المد نحو ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾، و﴿قُولُوا ءَامَنَّا﴾، و﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾ فلا ينطبق عليه هذا الحكم، بل لورش إشباع المد المنفصل، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٦٦) - وَحَرَكُ لَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ اٰخِرٍ ... سِوَى حَرْفٍ مَدٍّ وَاَحْدِفُ الِهَمْزِ مُسَهَلًا).

تنبيه: لا نقل في ميم الجمع، رغم أنها حرف ساكنٍ آخرٌ صحيحٌ، فإذا جاء بعدها همزة قطع فليس لورش إلا صلة ضم ميم الجمع والإشباع، وذلك في نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ وَرَزَقْنَاكُمْ﴾، لقول الناظم من قبل: (وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَاحًا لَوْرَشِهِمْ).

(١) قال أبو شامة: "وقد استعمل الناظم هنا قوله (سَاكِنٍ صَحِيحٍ) باعتبار أنه ليس بحرف مد ولين، ولم يُرَدُّ أنه ليس بحرف علة، بدليل أنه ينقل بعد حرف اللين في نحو ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾، ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ ... وهذا بخلاف استعماله في باب المد والقصر، حيث قال (أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ) فإنه احترز بذلك عن حرف العلة مطلقًا، بدليل أنه لا يمد واو ﴿الْمَوَدَّةِ﴾ بعد الهمزة." اهـ.

تنبيه: لعلك لاحظت أن كل الأمثلة السابقة تتكون من كلمتين منفصلتين رسمًا، فالساكن الصحيح منفصل رسمًا عن الهمزة.

ولكن يجب أن تعلم أن حكم حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها ينطبق أيضًا على لام التعريف حين يأتي بعدها همزة قطع نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، رغم اتصال اللام بالهمزة رسمًا، وذلك لانفصالهما معنى، لأن لام التعريف من حروف المعاني فهي مع الهمزة التي قبلها كلمة مستقلة تشبه (قد) و(هل)، فكانت اللام الساكنة لذلك آخر كلمة وإن اتصلت خطأً.

وعليه فإن لورش حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها في نحو:

- ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ← ﴿وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وتنطق هكذا ﴿وَبِالْيَوْمِ لآخِرِ﴾، مع مراعاة ثلاثة البدل.
- ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ ← ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، وتنطق هكذا ﴿فِلْرَضِ﴾.
- ﴿يُنَادِي لِلْيَمِينِ﴾ ← ﴿يُنَادِي لِلْيَمِينِ﴾، مع مراعاة ثلاثة البدل.

تنبيه: في قوله تعالى أول العنكبوت ﴿الْم ۝ أَحْسِبَ النَّاسَ﴾، إذا أردت أن تصل (مِيم) بكلمة ﴿أَحْسِبَ﴾، فيجب لورش حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها، فينطق هكذا: (مِيمَ حَسِبَ)، وهنا يجوز الإشباع والقصر في مد (مِيمَ)، فأما الإشباع فهو على الأصل، وأما القصر فهو للاعتداد بالعارض الذي هو حركة الميم الأخيرة من (مِيمَ)، أما إذا وقف على (مِيمَ) فليس له إلا الإشباع، وهذا الحكم شبيه بحكم جمهور القراء في أول آل عمران على (مِيمَ) فليس له إلا الإشباع، وهذا الحكم شبيه بحكم جمهور القراء في أول آل عمران

تنبيه: في نحو ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، و﴿تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ تلاحظ عند كل القراء حذف المد نطقًا قبل لام التعريف لالتقاء الساكنين.

لكن حين يقرأ ورش بالنقل تتحرك اللام هكذا: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، و﴿تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾، وهنا يزول سبب حذف المد لأنه لم يعد هناك ساكنان، فهل ننطق بالمد أم نحذفه؟ والإجابة أن **المد يبقى محذوفاً** لأن الحركة عارضة لا يعتد بها هنا.

فإن قلت: لِمَ لَمْ نقرأ بوجهين كما قرأنا في التنبيه السابق، حيث اعتدنا بالعارض مرة، ولم نعتد به مرة؟! قلت: التزاماً بالرواية، ولو كان رُوي غير ذلك لقرأنا به.

* * *

تنبيه: لا نقل لورش في نحو ﴿الْقُرْءَانُ﴾، لأن الساكن ليس آخر الكلمة، ولا نقل في نحو ﴿فَتَتَّبِعْ آيَاتِكَ﴾، لأن الحرف الذي قبل الهمزة ليس ساكناً، رغم أنه صحيح آخرٌ. وقول الناظم (مُسَهَّلًا) منصوب على الحال من فاعل (وَاحْذِفْهُ) أي احذف الهمز حال كونك سالكاً الطريق المعبد طالباً التخفيف في القراءة.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٢٧- وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ

بعد أن ذكر الناظم في البيت السابق أن ورشاً يقرأ بحذف الهمزة ونقل حركتها للساكن الصحيح قبلها، ذكر هنا أن حمزة يقرأ مثل ورش في هذا الحكم.

فحمزة يحذف الهمزة وينقل حركتها للساكن قبلها، ولكنه يختلف عن ورش في أمرين:

- **الأول:** أن حمزة لا يقرأ بالنقل إلا عند الوقف على الكلمة التي تبدأ بهمزة، كأن يقف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿الْأَرْضِ﴾.
- **الثاني:** أن ذلك وارد عن حمزة **بِخُلْفٍ** عنه.

فإذا علمنا أن ذلك وارد عن حمزة بخُلفٍ عنه، فما هي الأوجه الأخرى لحمزة؟

وإجابة هذا فيها تفصيل:

فإذا كان الوقف على كلمة بها لام التعريف نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْأَنْهَارِ﴾ فإن الوجه الآخر هو السكت (وسياًتي دليله بعد قليل)، فيكون لحمزة عند الوقف على هذا النوع وجهان هما: **السكت والنقل**^(١).

وإذا كان الوقف على ما انفصل رسمًا، وهو الذي يُعرف بالمفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ فإن لحمزة وقفًا وجهين آخرين هما: تحقيق الهمزة بدون سكت (من الروايتين)، والسكت (من رواية خلف)، فيكون لخلف عند الوقف على هذا النوع ثلاثة أوجه هي: **التحقيق دون سكت، والسكت، والنقل**، ويكون لخلاص وجهان هما **التحقيق دون سكت والنقل**، وسياًتي دليل كل ذلك بعد قليل.

تنبيه: لا نقل في ميم الجمع، فإذا جاء بعدها همزة قطع فليس وقفًا لخلف إلا وجهان: التحقيق دون سكت والسكت، وليس لخلاص إلا التحقيق دون سكت، نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَرْوَاجًا﴾، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٦٧- وَلَا نَقُلُ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ لِحَمْزَةٍ ... بَلِ الْوَقْفُ حُكْمُ الْوَصْلِ فِيمَا تَنَقَّلَا).

* * *

(١) أجاز بعض المحققين ومنهم المتولي الوقف بالتحقيق دون سكت في هذا النوع، ولكنه كلام مردود لمخالفته صريح نص الجزري في النشر، حيث قال: "وَحُكِي فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَا أَعْلَمُهُ نَصًّا فِي كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ وَلَا فِي طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ، عَنْ حَمْزَةٍ وَلَا عَنْ أَصْحَابِ عَدَمِ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ رِوَايَاتِهِ حَالَةَ الْوَصْلِ، مَجْمُوعُونَ عَلَى النُّقْلِ وَقَفًّا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مَنْصُوصًا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَأْخُذُ بِهِ لِخِلَافِ اعْتِمَادِ عَلَى بَعْضِ شُرُوحِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طَرَفِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ.

تنبيه: وجه النقل وقفًا لحمزة عند لام التعريف في نحو ﴿الْأَرْضُ﴾ هو مما قرأ به الداني على أبي الفتح فارس، وهو ثابت في التيسير.

أما النقل عند المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ آمَنَ﴾ فهو غير ثابت في التيسير لحمزة، ولم يقرأ به الداني لحمزة، وهو من زيادات الشاطبي، والعجيب أنه قد ثبت أن وجه النقل في هذا النوع هو أكثر تواترًا وطُرُقًا من الوجهين الآخرين، ولذلك فاختيار الشاطبي لهذا الوجه دليل على سعة علمه وتبحره في هذا الفن.

وبناءً على ماسبق فإن المقرئين يختلفون في تحديد المقدم أداءً لحمزة عند الوقف على المفصول عن ساكن صحيح، فالبعض يقدم النقل لأنه أكثر تواترًا ولأنه اختيار الشاطبي، والبعض يقدم التحقيق دون سكت التزامًا بالتيسير، والأمر يسير وواسع.

س: كيف تقف لحمزة على ﴿وَاللَّكْفِيرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؟

- إذا كنا نقرأ **لخلف** وحده فنقف بالتحقيق دون سكت، ثم بالسكت، ثم بالنقل، علمًا بأن البعض يقدم النقل لكثرة طرقة، ولا يمتنع النقل على أي وجه.
- وإذا كنا نقرأ **لخلاد** وحده فنقف بالتحقيق دون سكت، ثم بالنقل، وذلك لأن خلادًا ليس له سكت في المفصول، وقد يقدم النقل.
- وإذا كنا نقرأ بالجمع لحمزة فنقرأ كما يلي:
 - بالتحقيق دون سكت لحمزة بكماله.
 - ثم بالسكت لخلف على وجهه الثاني.
 - ثم بالنقل لحمزة بكماله.

س: كيف تقف لحمزة على ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؟

ج: الراويان هنا متفقان، فنقف بالسكت ثم بالنقل لهما معاً، فإن كنا نقرأ لخلاد وحده نقدم النقل لأنه طريق الرواية.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

وَعِنْدَهُ ... رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلًا

٢٢٨- وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ ... لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا

٢٢٩- وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ ...

في المقطع السابق تكلم الناظم عن حكم حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها لحمزة، وعلمنا أن ذلك لا يكون له إلا عند الوقف.

وفي هذا المقطع سوف يتكلم الناظم عن حكم جديد من نوعه لحمزة، ألا وهو حكم السكت على الساكن الصحيح قبل الهمزة، وهذا الحكم في الشاطبية هو مما ينفرد به حمزة.

وقبل أن نبدأ هذا الحكم دعنا نشير إلى عدة نقاط:

النقطة الأولى أنه لا نقل لحمزة إلا حال الوقف.

النقطة الثانية أن حمزة من الشاطبية قد روي عنه السكت في ثلاثة أشياء هي:

- المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، والسكت فيه يكون وصلاً ووقفاً، يعني سواء وصلت الكلمة التي أولها همز بما بعدها، أو وقفت عليها، وهذا النوع من رواية خَلْفٍ فقط.

- ولام التعريف نحو ﴿الأرض﴾، والسكت فيها يكون وصلًا ووقفًا أيضًا.
- و﴿شيئًا﴾ المنصوبة، و﴿شيءٍ﴾ المجرورة والمرفوعة، والسكت هنا لا يكون إلا عند وصل الكلمة بما بعدها، فإن وقفت عليها فإن لها حكمًا ستعرفه في الباب القادم إن شاء الله.

النقطة الثالثة أن الإمام أبا عمرو الداني قرأ أربع ختمات لحمزة، فقرأ على **أبي الفتح فارس** ختمة لخلف وأخرى لخلاّد، وقرأ على **أبي الحسن طاهر بن غلبون** ختمة لخلف وأخرى لخلاّد:

- فأما قراءته على **أبي الفتح فارس** فكانت كالاتي:
 - **رواية خلف: وصلًا:** السكت على الجميع، أقصد: المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ولام التعريف نحو ﴿الأرض﴾، و﴿شيءٍ﴾ و﴿شيئًا﴾.
 - **رواية خلاّد: وصلًا:** عدم السكت على أي نوع.
- وأما قراءته على **أبي الحسن طاهر بن غلبون** فكانت:
 - **وصلًا:** السكت على لام التعريف، و﴿شيءٍ﴾ و﴿شيئًا﴾ **للراويين** معًا، وبدون سكت على المفصول.

قال الشيخ المتولي:

رَوَى أَبُو الْفَتْحِ كُلَّ السَّكْتِ عَنْ خَلْفٍ ... وَعِنْدَ خَلَادٍ تَرُكُ السَّكْتِ قَدْ أُثِرَا
وَطَاهِرٌ نَجَلُ غَلْبُونٍ رَوَى لَهُمَا ... بِالسَّكْتِ فِي أَلْ وَشَيْءٍ خُذَهُ مُبْتَدِرَا

قال الناظم: (وَعِنْدَهُ... رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكَنًا مُقْلَلًا، وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا)، وهذا بيان لما قرأ به الداني على أبي الفتح فارس.

والضمير في (وَعِنْدَهُ) يعود على الساكن الصحيح المذكور في قوله (كُلُّ سَاكِنٍ آخِرٍ... صَحِيحٌ).

والمعنى: قرأ الداني على أبي الفتح فارس رواية خَلْفٍ بالسكت عند الساكن الصحيح، سواء كان مفصلاً نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، أو لام التعريف نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، وسكت أيضًا على ﴿شَيْئًا﴾ المنصوبة، و﴿شَيْءٍ﴾ المجرورة والمرفوعة.

س: على مذهب أبي الفتح فارس كيف تقرأ لخلف عن حمزة قوله تعالى ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ﴾؟

ج: نقرأ بالسكت على الجميع (وصلاً)، فنسكت على لام التعريف في ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ﴾ مع مراعاة الإمالة، ونسكت على المفصول في ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾، ونسكت على ﴿شَيْءٍ﴾.

ولم يذكر الناظم حكم خِلاَد على هذا المذهب، فيفهم من الضد أنه قرأ بترك السكت في الجميع.

س: على مذهب أبي الفتح فارس كيف تقرأ لخِلاَد: ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ﴾؟ ج: نقرأ بترك السكت على الجميع (وصلاً).

استطرد دقيق: قول الناظم: (فِي الْوَصْلِ) هو كلام مطلق يحتاج إلى تقييد وتوضيح:

- ففي المفصول عن ساكن صحيح نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ يكون السكت وصلاً ووقفًا، يعني سواء وصلت الكلمة التي أولها همز بما بعدها، أو وقفت عليها، وعليه فقوله (فِي الْوَصْلِ) يعني وصل الكلمة التي أولها همز بما قبلها.

- وفي لام التعريف نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ يكون السكت وصلًا ووقفًا أيضًا، يعني سواء وصلت كلمة ﴿الْأَرْضِ﴾ بما بعدها، أو وقفت عليها، ولا يشترط أن توصل بما قبلها، بل يصح السكت إذا بدأت بها، وعليه فقله (فِي الْوَصْلِ) هنا لا محل له، اللهم إلا إذا كان يقصد أن أبا الفتح فارس لم يكن يقف بالسكت على لام التعريف، وإنما كان يقف بالنقل، وعليه يكون معنى (فِي الْوَصْلِ) أي وصلها بما بعدها.
- وفي ﴿شَيْئًا﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ السكت لا يكون إلا عند وصل الكلمة بما بعدها، فإن وقفت عليها فإن لها حكمًا ستعرفه في الباب القادم إن شاء الله، ولا يشترط أن تصلها بما قبلها، بل يصح السكت إذا بدأت بها.

ثم قال الناظم: (وَبَعْضُهُمْ... لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةِ تَلَا، وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ)، وهذا بيان لما قرأ به الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون.

والمعنى: قرأ الداني قراءة حمزة كلها بروايتي خلف وخلاد على أبي الحسن طاهر ابن غلبون بالسكت عند لام التعريف في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، وعلى ﴿شَيْءٍ﴾ المرفوع والمجرور، و﴿شَيْئًا﴾ فقط، ولم يزد عن ذلك، وعليه فلا سكت على المفصول نحو ﴿مَنْ آمَنَ﴾ على هذا المذهب.

س: على مذهب أبي الحسن طاهر كيف تقرأ لخلف ولخلاد قوله تعالى ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ بِأَلْسِنَةٍ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾؟

ج: نقرأ بالسكت على لام التعريف (وصلًا) في ﴿وَالْأَنْبِيَاءُ بِأَلْسِنَةٍ﴾ مع مراعاة الإمالة، ونسكت على ﴿شَيْءٍ﴾ (وصلًا)، ولا سكت في ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾.

تنبيه: ميم الجمع في نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ ليست مستثناة من السكت، بل يُسكت عليها مثل غيرها من المفصول عن ساكن صحيح.

تطبيقات وتوضيحات

نأخذ مما سبق أن لكل من **خلف** و**خلاد** مذهبين:

● فأما **خلف**:

- فالمذهب الأول له هو السكت على الجميع.
- والمذهب الثاني هو السكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط.^(١)

● وأما **خلاد**:

- فالمذهب الأول له هو ترك السكت على الجميع.^(٢)
- والمذهب الثاني هو السكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط.



فإذا أردنا أن نقرأ بالجمع لحمزة ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْهُ﴾

بِالْمَعْرُوفِ﴾ فنقرأ كما يلي:

١. السكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ فقط **لخلف** ويندرج معه **خلاد** على أحد وجهيه، أي **لحمزة** بكماله.

٢. السكت على الجميع وذلك **لخلف** وحده على وجهه الثاني.

٣. ترك السكت في الجميع وهو الوجه المتبقي **لخلاد**.

(١) وهو المقدم لخلف، لأن الداني في التيسير أسند رواية خلف من قراءته على أبي الحسن.

(٢) وهو المقدم لخلاد، لأن الداني في التيسير أسند رواية خلاد من قراءته على أبي الفتح.

والآن دعنا نجمع بين مذهبهما في الوصل والوقف:

وقفاً	وصلاً	
<ul style="list-style-type: none"> • السكت على لام التعريف. • التحقيق دون سكت في المفصول. • والنقل فيهما على اختيار الشاطبي. 	<ul style="list-style-type: none"> • السكت على لام التعريف • و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط، • ولا سكت في المفصول. 	<p>خلف وخلاد</p> <p>على مذهب أبي الحسن</p>
<ul style="list-style-type: none"> • النقل على لام التعريف. • السكت في المفصول، والنقل على اختيار الشاطبي. 	<ul style="list-style-type: none"> • السكت على الجميع 	<p>خلف</p> <p>على مذهب أبي الفتح</p>
<ul style="list-style-type: none"> • النقل على لام التعريف. • التحقيق دون سكت في المفصول، • والنقل على اختيار الشاطبي. 	<ul style="list-style-type: none"> • ترك السكت على الجميع 	<p>خلاد</p> <p>على مذهب أبي الفتح</p>

* * *

تدريبات على ما سبق لحمزة

اقرأ لخلف وحده، ثم لخلاد وحده، ثم لحمزة بكماله ما يلي:

- ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾.

أولاً خلف:

- نقرأ بترك السكت في المفصول، والسكت على لام التعريف، وهذا مذهب أبي الحسن.

- ثم نقرأ بالسكت في الجميع، وهذا مذهب أبي الفتح.

ثانياً خلاد:

- نقرأ له بترك السكت في الجميع، وهذا مذهب أبي الفتح.
- ثم نقرأ له بالسكت على لام التعريف فقط، وهذا مذهب أبي الحسن.

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بترك السكت في المفصول والسكت على لام التعريف لحمزة بكماله.
- ثم نقرأ بترك السكت في الجميع لخلاد.
- ثم بالسكت في الجميع لخلف.^(١)



• ﴿وَأَبْرِيُّ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ﴾.

أولاً خلف: ليس له إلا السكت في لام التعريف الأولى، ويقف على ﴿وَالْأَبْرَصِ﴾ بالسكت (على مذهب أبي الحسن)، ثم بالنقل (على مذهب أبي الفتح واختيار الشاطبي).

ثانياً خلاد:

- نقرأ له بترك السكت في الأولى ونقف بالنقل (على مذهب أبي الفتح).
- ثم نقرأ له بالسكت في الأولى، ونقف بالسكت (على مذهب أبي الحسن)، ثم نقف بالنقل (على اختيار الشاطبي).

(١) في إجابات هذه التدريبات تعمدت التحرير والفصل بين مذاهب أبي الفتح وأبي الحسن لكل من خلف وخلاد، وهذا قد يبدو صعباً على المبتدئين، ولذلك بعض المقرئين المعاصرين يفضلون الإطلاق، ويخلطون بين المذاهب، معتمدين على أن الشاطبي أطلق الأحكام في النظم ولم يحرر بينها، ولم يُقَلْ مثلاً أن هذا مذهب أبي الفتح وهذا مذهب أبي الحسن.

وأنا أرى أنه لا بأس بالقراءة بالإطلاق وعدم الالتزام بالفصل بين المذاهب تيسيراً على طلبة العلم، وما ذكرته من تحرير وتقييد هو نوع من التدقيق والتحقيق، فمن أخذ به فهو خير، ومن تركه فلا حرج عليه.

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بالسكت في الأولى، ونقف بالسكت ثم بالنقل لحمزة بكماله.
- ثم نقرأ بترك السكت في الأولى والنقل في الثانية لخلاص.

• ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

أولاً خلف:

- نقرأ له بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ وترك السكت في المفصول (على مذهب أبي الحسن).
- ثم نقرأ له بالسكت فيهما (على مذهب أبي الفتح).

ثانياً خلاص:

- نقرأ له بترك السكت في الجميع (على مذهب أبي الفتح).
- ثم نقرأ له بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ (على مذهب أبي الحسن).

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ وترك السكت في المفصول لحمزة بكماله.
- ثم بالسكت في الجميع لخلف.
- ثم بترك السكت في الجميع لخلاص.



• ﴿قُلْ أَمَّا شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾.

أولاً خلف:

- نقرأ له بترك السكت في المفصول والسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ (على مذهب أبي الحسن).
- ثم نقرأ له بالسكت في الجميع (على مذهب أبي الفتح).

ثانياً خلاد:

- نقرأ له بترك السكت في الجميع (على مذهب أبي الفتح).
- ثم نقرأ له بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ (على مذهب أبي الحسن).

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بترك السكت في المفصول والسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة بكماله.
- ثم نقرأ بترك السكت في الجميع لخلاد.
- ثم بالسكت في الجميع لخلف.



• ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾.

أولاً خلف: نقرأ له بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ ونقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ بالسكت (على مذهب أبي الحسن)، ثم بالنقل (على مذهب أبي الفتح).

ثانياً خلاد:

- نقرأ بترك السكت في ﴿شَيْءٍ﴾ ونقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ بالنقل (مذهب أبي الفتح).
- ثم نقرأ له بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ ونقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ بالسكت (على مذهب أبي الفتح)، ثم بالنقل (اختيار الشاطبي).

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بالسكت في ﴿شَيْءٍ﴾ ونقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ بالسكت ثم بالنقل لحمزة بكماله.
- ثم بترك السكت في ﴿شَيْءٍ﴾ ونقف على ﴿الْأَرْضِ﴾ بالنقل لخلاد.



• ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

أولاً خلف:

○ نقرأ بترك السكت في المفصول الأول والثاني، ونقف بترك السكت (على مذهب أبي الحسن)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).

○ ثم بالسكت في المفصول الأول والثاني، ونقف بالسكت (على مذهب أبي الفتح)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).

ثانياً خلاد: نقرأ بترك السكت في المفصول الأول والثاني، ونقف بترك السكت (المذهبيين)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).

ثالثاً حمزة بكماله:

○ نترك السكت في المفصول الأول والثاني، ونقف بترك السكت ثم بالنقل لحمزة بكماله.
○ ثم بالسكت في المفصول الأول والثاني، ونقف بالسكت ثم بالنقل لخلف.



• ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ مع مراعاة الإمالة في ﴿الدُّنْيَا﴾.

أولاً خلف:

• نقرأ بترك السكت في المفصول، ونقف على ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ بالسكت (على مذهب أبي الحسن)، والنقل (على اختيار الشاطبي).

• ثم نقرأ بالسكت في المفصول، ونقف على ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ بالنقل (على مذهب أبي الفتح).

ثانياً خلاد:

- بترك السكت في المفصول، ونقف على ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ بالنقل (على مذهب أبي الفتح).
- ثم نقف بالسكت (على مذهب أبي الحسن).

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بترك السكت في المفصول، ونقف على ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ بالسكت، ثم بالنقل، وذلك لحمزة بكماله.
- ثم نقرأ بالسكت في المفصول، ونقف على ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ بالنقل لخلف.



- ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوتِيكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

أولاً خلف:

- نقرأ بالسكت في ﴿الْأَرْضِ﴾، ونقف بترك السكت في المفصول (على مذهب أبي الحسن)، ثم بالسكت (على مذهب أبي الفتح)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).

ثانياً خلاد:

- نقرأ بترك السكت في ﴿الْأَرْضِ﴾، ونقف بترك السكت (على مذهب أبي الفتح)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).
- ثم نقرأ بالسكت في ﴿الْأَرْضِ﴾، ونقف بترك السكت (على مذهب أبي الحسن)، ثم بالنقل (على اختيار الشاطبي).

ثالثاً حمزة بكماله:

- نقرأ بالسكت في ﴿الْأَرْضِ﴾، ونقف بترك السكت لحمزة، ثم بالسكت لخلف، ثم بالنقل لحمزة بكماله.
- ثم نقرأ بترك السكت في ﴿الْأَرْضِ﴾، ونقف بترك السكت، ثم بالنقل لخلاص.

قال الناظم رحمه الله:

-٢٢٩- وَلِنَافِعٍ ... لَدَى يُونُسٍ ءِالَانَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا

معنى هذا أن نافعاً براوياًه قالون وورش قد روي عنهم حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام قبلها في كلمة ﴿ءَأَلْنَ﴾ المستفهم بها، وهي في موضعين في سورة يونس: ﴿ءَأَلْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِءَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]، ﴿ءَأَلْنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ [يونس: ٩١].

فأما **ورش** فقد أشبعنا الكلام حول أحكامه في هذه الكلمة عند شرحنا لقول الناظم (١٧٤- وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيْتِ وَبَعْضُهُمْ ... يُؤَاخِذُكُمْ ءِالَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا)، فورش على أصله في النقل.

وأما **قالون** فهو الذي خالف قاعدته في النقل في هذه الكلمة، لأنه قرأ بحذف الهمزة ونقل حركتها، رغم أن قاعدته الأصلية التحقيق في هذا النوع من الهمزات.

وقوله ﴿نُقْلًا﴾ بتشديد القاف للإشعار بكثرة نقلته ورواته عن نافع.

تنبيه: حين يقرأ **قالون** هذه الكلمة بالنقل، يكون له عند وصلها بما بعدها ثلاثة أوجه:

- إبدال همزة الوصل ألفاً مشبعة ﴿ءَأَلْنَ﴾.

- إبدال همزة الوصل ألفاً مقصورة ﴿ءَالْنَ﴾.
 - التسهيل بين يين ﴿ءَالْنَ﴾.
- وأما وفقاً فيصير في الوقف تسعة أوجه بعد إضافة أوجه العارض للسكون.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣٠- وَقُلْ عَادًا أَوْلَىٰ بِإِسْكَانِ لَامِهِ... وَتَنوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلًا

٢٣١- وَأَدْغَمَ بِأَقْبِهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ... وَبَدَّوْهُمْ وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فَضَّلًا

٢٣٢- لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتَهَمَزُ وَاوُهُ... لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدءًا وَمَوْصِلًا

٢٣٢- وَتَبَدَا بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ... وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، قرأ ابن عامر صاحب كاف (كَاسِيهِ)، وابن كثير والكوفيون المشار لهم بظاء (ظَلَّلًا)، بإسكان لام ﴿الْأُولَى﴾، وبإظهار تنوين ﴿عَادًا﴾، ثم كسر نون التنوين للتخلص من التقاء ساكنين هما التنوين واللام، فتنطق هكذا: (عَادِنِ الْأُولَى).

قال أبو شامة: "وهذه القراءة جاءت على الأصل كما تقول: رأيت زيذاً الطويل، فلهذا أثنى عليها بقوله (كَاسِيهِ ظَلَّلًا) أي حجتها قوية، بخلاف قراءة الباقيين ففيها كلام، وكنتي بـ (كَاسِيهِ) عن قارئه لأنه كساه تنويناً فظلله بذلك، أي ستره عن اعتراض معترض تعرض للقراءة الأخرى، وإن كان لا يؤثر اعتراضه والحمد لله." اهـ.

يتبقى من القراء السبعة **نافع والبصري**، وهما المقصودان بقول الناظم (**وَأَدْعَمَ بِأَقْبِهِمْ، وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ**).

والمعنى أنهما يدغمان التنوين في اللام، مع حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام، فتصير اللام مشددة مضمومة، هكذا: (**عَادَ لَوْلَى**)، وهذا حال وصل الكلمتين.

وقوله (**وَبَدَّوْهُمْ**) يعني أنهما حين يبدآن بكلمة **﴿الْأُولَى﴾** يقرآن بالنقل أي بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام، والتقدير: وبدؤهم بالنقل أيضًا.

وقوله (**وَالْبَدءُ بِالْأَصْلِ فَضلاً لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي**) يعني أن قالون والبصري حين يبدآن بكلمة **﴿الْأُولَى﴾** فإن لهما وجهًا أفضل من وجه النقل المذكور في الجملة السابقة، ألا وهو البدء بالأصل، أي بدون نقل، أي بهمزة وصل ثم لام ساكنة ثم همزة مضمومة مثل جماعة **كأسيه ظَلَّلًا**.

فَنَخْلُصُ حَتَّى الْآنَ إِلَى أَنْ قَالُونَ وَالْبَصْرِي:

- حين وصل الكلمتين يكون لهما النقل مع الإدغام قولاً واحداً: (**عَادَ لَوْلَى**).
- وحين البدء بكلمة **﴿الْأُولَى﴾** لهما وجهان هما:
 - البدء بالأصل: **﴿الْأُولَى﴾**، وهو المفضل.
 - البدء بالنقل، وفيه تفصيل يأتي بعد قليل.

توجيه: السبب في تفضيل البدء بالأصل لقالون والبصري أن النقل ليس من أصلهما، وما نقلنا هنا إلا لأجل الإدغام، لتخفيف الكلمة، وقد زال الإدغام بالوقف فيرجع إلى الأصل.

وأما **ورش** فيبدأ كلمة ﴿الْأُولَى﴾ بالنقل على أصل مذهبه، وقد فَصَّلْنَا بعض أحكام هذا الموضوع لورش عند قول الناظم (١٧٥- وَعَادًا الْأُولَى وَابْنُ عَثْبُونٍ طَاهِرٌ ...).

وقوله (وَتُهْمَزُ وَآوُهُ ... لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدَاءً وَمَوْصِلًا) يعني أن قالون يقرأ همزة ساكنة في مكان الواو في حال قراءته بالنقل سواء وصل الكلمة بما قبلها هكذا: (عَادَلُؤَى)، أو ابتداءً بها.

وأما إذا قرأها من غير نقل بأن ابتداءً بها على الأصل كقراءة جماعة (كَاسِيهِ ظَلَّلًا) فلا يهمز بل يقرأ بواو ساكنة كما تقدم.

وأما قوله (وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ ... وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا) فهذه قاعدة عامة لكل من يقرأ بالنقل، وهي أن كل كلمة وقع في أولها (ال) التي للتعريف ثم همزة قطع نحو ﴿الْأُولَى﴾، ﴿الْآخِرَةُ﴾، ﴿الْأَرْضُ﴾ ثم حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى اللام، فإن لك عند البدء بهذه الكلمة وجهين:

- الأول: الابتداء بهمزة الوصل باعتبار الأصل وهو سكون اللام وعدم الالتفات إلى حركة اللام العارضة، فنقرأ: (الْأُولَى)، (الْآخِرَةُ)، (الْأَرْضُ)، وهذا هو الوجه المقدم.
- الثاني: الابتداء باللام اعتدادًا بحركتها العارضة، فنقول: (لُؤَى)، (لَاخِرَةُ)، (لَارِضُ)، وذلك لأن همزة الوصل إنما تجتلب تَوْصُلًا للنطق بالساكن، وحيث إن اللام صارت متحركة، فلا حاجة لهمزة الوصل.

وهذان الوجهان اللذان هما البدء بهمزة الوصل، والبدء بالحرف الذي بعدها جائزان لجميع القراء حال البدء بكلمة ﴿الْإِسْمُ﴾ في قوله تعالى ﴿يُبْسُ الْأِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيْمَانِ﴾ [الحجرات: ١١]، فلك بدؤها بهمزة الوصل، ولك بدؤها باللام للجميع، قال الشيخ خلف

الحسيني في الإتحاف: (٧١-) وَفِي بَسِّ الْأِسْمِ ابْدَأُ بِأَلٍ أَوْ بِلَامِهِ ... فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَانَ فِي النَّشْرِ لِلْمَلَا).

وقد قال الناظم: (كُلِّهِ) ليشمل جميع ما ينقل فيه ورش من لام التعريف، ويدخل في ذلك كلمة ﴿الْأُولَى﴾ من ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ فيكون هذان الوجهان لورش في جميع القراءان. ويكون لقالون والبصري هذان الوجهان أيضًا في هذا الموضع إن قلنا إنهما يبدآن بالنقل كما يصلان بالنقل، أما إذا قلنا إنهما يبدآن بالأصل من غير نقل، فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل.

س: كيف تبدأ لورش بكلمة ﴿الْأَرْضِ﴾؟

ج: نبدأ بوجهين هما إثبات همزة هكذا: (الْأَرْضِ)، أو بلام مفتوحة هكذا: (لَرْضِ).
تنبيه: إذا قرأت لورش ﴿الْأُولَى﴾، ﴿الْآخِرَةَ﴾، ﴿الْإِيْمَانَ﴾، فإنك تحذف همزة وتنقل حركتها إلى اللام، وهذه الكلمات فيها **مد بدل**، فإن أردت البدء بهذه الكلمات وأمثالها فأمامك أمران:

الأول: أن تنظر إلى الأصل ولا تعتد بحركة اللام العارضة، فتبدأ بهمزة الوصل محققة، وعليه يجوز لك في البدل الأوجه الثلاثة: القصر والتوسط والمد.

الثاني: أن تعتد بالعارض الذي هو حركة اللام، وعليه فلا داعي للإتيان بهمزة الوصل، فتبدأ بلام متحركة، وفي هذه الحالة ليس لك في البدل إلا القصر، لأنك اعتدلت بالعارض الأول الذي هو حركة اللام، فعليك أن تعتد بالعارض الثاني الذي هو زوال همزة، فإذا اعتدلت بزوال همزة عومل المد بعدها كمد طبيعي.

وعليه فإن لورش عند البدء بنحو ﴿الْأُولَى﴾، ﴿الْآخِرَةَ﴾، ﴿الْإِيْمَانَ﴾ أربعة أوجه هي: إثبات همزة الوصل مع ثلاثة البدل، والبدء بلام متحركة مع قصر البدل، قال الشيخ خلف

الحسيني في الإتحاف: (٧٠-) وَفِي نَحْوِ لَانَ أَبْدَأُ بِهَمْزٍ مُثَلَّثًا ... فَإِنَّ تَبْتَدِئُ بِاللَّامِ فَالْقَصْرُ أَعْمَلًا).

خلاصة أحكام ﴿الْأُولَى﴾

• جماعة (كاسيه ظللاً):

- عند وصل الكلمتين يقرؤون بكسر التنوين وسكون اللام: (عَاذِنِ الْأُولَى).
- وعند البدء بالكلمة الثانية يقرؤون بتحقيق وفتح همزة الوصل وسكون اللام: (الْأُولَى).

تنبيه: يراعى لجماعة (كاسيه ظللاً) مايلي:

- إمالة ﴿الْأُولَى﴾ لحمزة والكسائي.
- لحمزة عند وصل الكلمتين والوقف على ﴿الْأُولَى﴾: السكت والنقل.
- عند وصل ﴿الْأُولَى﴾ بما بعدها: السكت لخلف، والسكت وتركه لخلاص.
- لحمزة عند البدء بـ ﴿الْأُولَى﴾ والوقف عليها:

✓ السكت ومعه البدء بهمزة الوصل ولام ساكنة.

✓ النقل وعليه:

- البدء بهمزة الوصل.
- أو البدء بلام مضمومة.

• قالون:

- عند وصل الكلمتين يقرأ بالإدغام والنقل، وبهمزة ساكنة بعد اللام المضمومة: (عَادَلُوْا).
 عند البدء بـ ﴿الْأُوْلَى﴾ له ثلاثة أوجه:
- (الْأُوْلَى): مثل حفص.
- (أَلُوْا) بهمزة وصل ثم لام مضمومة ثم همزة ساكنة.
- (لُوْا) بلام مضمومة ثم همزة ساكنة.

• ورش:

- عند وصل الكلمتين له الإدغام والتقليل ثم:
- القصر على المذهبين ﴿عَادَا الْأُوْلَى﴾، وأقصد بالمذهبين مذهب تثليث البدل في هذا الموضع ومذهب القصر (على ما فصلنا من قبل).
- التوسط ثم الإشباع على مذهب تثليث البدل ﴿عَادَا الْأُوْلَى﴾.
- عند البدء بـ ﴿الْأُوْلَى﴾ له أربعة أوجه:
- البدء بهمزة وصل ثم لام مضمومة مع **ثلاثة البدل**.
- البدء بلام مضمومة مع **قصر البدل**.

• البصري:

- عند وصل الكلمتين: (عَادَلُوْا)، مع التقليل.
- عند البدء بـ ﴿الْأُوْلَى﴾: ثلاثة أوجه كلها مع التقليل:
- مثل حفص عن عاصم، وهو البدء بالأصل: (الْأُوْلَى).
- البدء بهمزة وصل ثم لام مضمومة ثم واو مد: (أَلُوْا).
- البدء بلام مضمومة ثم واو مد: (لُوْا).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٣٤- وَنَقَلَ رِدًّا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيَّةً ... بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُّلاً

قوله (وَنَقَلَ رِدًّا عَنْ نَافِعٍ) يقصد قوله تعالى ﴿رِدًّا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]، فقد قرأ نافع بحذف الهمزة ونقل التنوين إلى الدال هكذا: ﴿رِدًّا يُصَدِّقُنِي﴾^(١)، فإذا وقف نافع أبدل التنوين ألفاً من باب العوض.

وقوله (وَكِتَابِيَّةً ... بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُّلاً) يقصد قوله تعالى في الحاقة ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةً﴾، فإن كلمة ﴿كِتَابِيَّةً﴾ إذا وصلت بكلمة ﴿إِنِّي﴾ يصير لدينا ساكن آخر صحيح هو هاء السكت، ثم همزة قطع في أول الكلمة التالية، فأخبر الناظم أن هنا وجهين **لورش**:

- **الأول:** هو عدم النقل، أي النطق بهاء ساكنة ثم همزة محققة كجمهور القراء، وهو الوجه الأصح، لأن هاء ﴿كِتَابِيَّةً﴾ هاء سكت، والأصل فيها أن تكون ساكنة، ولا تتحرك إلا في ضرورة الشعر على قُبْح، وأيضاً فإنها لا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل ثباتها في خط المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها، فتجتمع في حرف واحد مخالفتان.
- **الثاني:** حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الهاء، وهو وجه صحيح لوروده عن أئمة القراء، لكنه ليس بقوة الأول، فهذا صحيح والأول أصح.

(١) يقرأ نافع بجزم القاف، قال الناظم: (٩٤٨- يُصَدِّقُنِي اِزْفَعُ جَزْمُهُ فِي نُصُوصِهِ).

تنبيه: في قوله تعالى في الحاقه ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ ٢٨ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ، اتفق أهل الأداء على أن في هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ حال وصلها بهاء ﴿هَلْكَ﴾ وجهين لسائر القراء: الإظهار ومعه سكتة لطيفة، والإدغام، فيكون لورش هذان الوجهان، وقد علمت أن له في هاء ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ إذا وصلت بـ ﴿إِنِّي﴾ وجهين: الإسكان، والنقل.

إذا علمت هذا، فلتعلم أنه حال الوصل:

- من أسكن هاء ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ لورش، فإنه يظهر هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ ١٩ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٌ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ٢٨ هَلْكَ.
- ومن نقل حركة الهمزة إلى هاء ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ لورش، فإنه يدغم هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ في هاء ﴿هَلْكَ﴾: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ ١٩ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكِي حِسَابِيَّةٌ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ٢٨ هَلْكَ.

فالوجهان لورش في هاء ﴿مَالِيَّةٌ﴾ مفرعان على الوجهين له في هاء ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾.

قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف:

٧٢- وَنُقِلَ رِدًّا عَن نَّافِعٍ وَكِتَابِيَّةٌ ... بِالإِسْكَانِ عَن وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلاً

٧٣- وَأَدْغِمَ لَهُ هَا مَالِيَّةٌ عِنْدَ نَقْلِهِ ... وَأَظْهَرَ بِسَكْتِ مُسْكِنًا يَا أَخَا الْعُلَا

باب وقف حمزة وهشام على الهمز

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣٥- وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمَزُهُ ... إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا

قوله (وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمَزُهُ) يعني أن الإمام حمزة إذا وقف على كلمة بها همزة، فإنه يخفف هذه الهمزة.

وقوله (إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلًا) يعني أن هذا التخفيف يكون في حالتين:

- الحالة الأولى: أن تكون الهمزة وسط الكلمة نحو ﴿يَوْمِنُونَ﴾.
- الحالة الثانية: أن تكون الهمزة متطرفة آخر الكلمة نحو ﴿السَّمَاءِ﴾.

أما إذا كانت الهمزة أول الكلمة نحو ﴿إِيَّاكَ﴾ فالأصل فيها التحقيق من طريق الشاطبية واليسير، إلا ما سبق الحديث عنه في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها نحو ﴿مَنْ ءَأَمَنَ﴾، وستتطرق لها هنا في بعض المواضع.

وقول الناظم (سَهَّلَ هَمَزُهُ) لا يقصد التسهيل بَيْنَ بَيْنَ فقط، وإنما يقصد مطلق التغيير أو التخفيف، سواء بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، أو بالحذف، أو بالنقل، أو بالإبدال كما سنعرف بعد قليل، وقد عبر الناظم بالتسهيل لإفادة أن الغرض من التغيير تسهيل النطق باللفظ الذي فيه الهمز، وهاء الضمير في (هَمَزُهُ) تعود إلى حمزة أو إلى الوقف.

تطبيقات

- في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، إذا وقف حمزة على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فإنه يخفف الهمزة لأنها متوسطة موقوف على كلمتها، أما إذا وصلها بما بعدها فإنه يحقق.
- في قوله سبحانه ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، إذا وقف حمزة على كلمة ﴿يَشَاءُ﴾ فإنه يخفف الهمزة لأنها همزة متطرفة موقوف عليها، أما إذا وصلها بما بعدها فإنه يحققها.

- في قوله سبحانه ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، إذا وقف حمزة على كلمة ﴿أَرْوَاجٌ﴾ فليس له من طريق الشاطبية إلا التحقيق مثل الوصل.

توجيه: اختص تسهيل حمزة للهمزة بالوقف لأنه محل استراحة القارئ، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوب ألفاً.

قال ابن مهران: "وقال بعضهم هذا مذهب مشهور، ولغة معروفة، يُحذف الهمز في السكت - يقصد الوقف - كما يُحذف الإعراب فرقاً بين الوصل والوقف، وهو مذهب حسن. قال: وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج والمتحركة عند السكت." اهـ.

وقال أبو شامة: "وفيه أيضاً تآخي^(١) رؤوس الآي في مثل ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، و﴿بِالْحَاطِئَةِ﴾ في الحاققة، و﴿حَاطِئَةٍ﴾ في سورة اقرأ، وأنا أستحب ترك الهمز في هذه المواضع في الوقف لذلك، وأما الحديث الذي رواه موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء وإنما الهمز بدعة ابتدعها من بعدهم، فهو حديث لا يُحتج بمثله لضعف إسناده." اهـ.

(١) التآخي هنا مقصود به السجع، فإن كلمة ﴿شَأْنٍ﴾ حين تخفف فإنما تبدل همزتها ألفاً مديّة هكذا: (شَأْنُ)، فنصير متناسبة مع رؤوس الآيات المجاورة: (تَكْرِبَانُ)، (الْقَلَانُ)، (بَسْلَطْنُ)...

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣٦- فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

اعلم أن المقروء به لحمزة في الوقف ثلاثة مذاهب هي: **المذهب القياسي**، **والمذهب الرسمي**، و**مذهب الأخفش**^(١)، والناظم بدءاً من هنا سيأخذ في توضيح المذهب القياسي، وهو المذهب الرئيسي المتفق عليه. وفي هذا البيت سوف يوضح الناظم حكم الهمز الساكن الذي قبله متحرك. وقوله (فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ) أي فأبدل الهمز عن حمزة حرفَ مَدٍّ من جنس حركة ما قبله.

وأما في قوله (مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا) فهذان شرطان لإبدال الهمزة حرف مد:

- **الشرط الأول:** أن تكون الهمزة ساكنة، سواء **متوسطة**، ولا يكون ساكنها إلا لازماً نحو ﴿يَوْمِينَ﴾، أو **متطرفة**، وساكنها قد يكون لازماً نحو ﴿يُنْبَأُ﴾، أو عارضاً للوقف نحو ﴿بَدَأُ﴾.
- **الشرط الثاني:** أن يكون ما قبل الهمزة متحركاً.

فيكون تقدير البيت: فأبدل الهمز عن حمزة حرف مدٍّ، حال كونك مسكناً له (سواء أكان ساكناً أصلاً، أو سكنته أنت للوقف ساكناً عارضاً)، وحال كون ما قبله متحركاً.

(١) مذهب الأخفش يعتبر أحد فروع المذهب الرسمي، أو إن شئت قلت أن نصفه على الرسم ونصفه على القياس، ولكن جرت العادة على ذكره منفرداً لتمييزه.

تطبيقات

- كلمات ﴿يَأْكُلُونَ﴾ و﴿بَوَّأْنَا﴾ و﴿مَأْمَنُهُ﴾ و﴿دَابَّأ﴾^(١) الهمزة فيها متوسطة، وساكنة سكوناً لازماً، وما قبلها مفتوح، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، أي تبدل ألفاً مديّة، فيوقف عليها هكذا: (يَأْكُلُونَ)، (بَوَّأْنَا)، (مَأْمَنُهُ)، (دَابَّأ). √^(٢)
- ﴿شَيْئُمَا﴾ و﴿جِيْنَا﴾ الهمزة فيهما متوسطة، وسكونها لازم، وما قبلها مكسور، فتبدل ياءً مديّة: (شَيْئُمَا)، (جِيْنَا). √
- كلمة ﴿الذَّيْبُ﴾ مثل الكلمتين السابقتين، فتبدل الهمزة ياءً مديّة: (الذَّيْبُ)، ولكن بما أن الباء مضمومة فيوقف عليها بالقواعد المعروفة، أي بالسكون المحض والإشمام والرّوم، وحين نقف بالسكون المحض أو بالإشمام يُعامل المد المتولد من الإبدال معاملة العارض للسكون، وعليه فيكون في هذه الكلمة ونحوها سبعة أوجه بعد الإبدال: ثلاثة العارض مع السكون المحض، وثلاثة العارض مع الإشمام، والرّوم مع القصر. √
- ﴿يَوْمُنُونَ﴾ و﴿يُؤَخِّدُ﴾ و﴿يُؤَفِّكُ﴾ الهمزة فيها متوسطة، وسكونها لازم، وما قبلها مضموم، فتبدل واواً مديّة: (يَوْمُنُونَ)، (يُؤَخِّدُ)، (يُؤَفِّكُ)، ولاحظ الوقف على الحرف الأخير بالرّوم وبالإشمام إذا تحققت شروطهما. √
- ﴿يَشَأُ﴾ و﴿يُنْبَأُ﴾ و﴿أَقْرَأُ﴾ الهمزة فيها متطرفة، وسكونها لازم، وما قبلها مفتوح، فتبدل ألفاً مديّة: (يَشَأُ)، (يُنْبَأُ)، (أَقْرَأُ). √

(١) هذه الكلمة في يوسف ينفرد حفص عن عاصم بفتح همزتها، والباقيون ومنهم حمزة يسكنون الهمزة، قال الناظم:
 (٧٩ - دَابَّأ لِحَفْصِهِمْ ... فَحَرَكَ).

(٢) إذا وضعت علامة (√) في نهاية فقرة فاعلم أن ما فيها من كلمات ليس فيها أوجه أخرى غير ما سبق، وإذا كان في الكلمة أكثر من وجه ساضع العلامة عند آخر وجه مذكور.

- ﴿نَبِيٍّ﴾ و ﴿وَهَيَّيْ﴾ و ﴿وَيَهْيَيْ﴾ الهمزة فيها متطرفة، وسكونها لازم، وما قبلها مكسور، فتبدل ياءً مديةً: (نَبِيٍّ)، (وَهَيَّيْ)، (وَيَهْيَيْ)، ومن هذا النوع أيضًا الهمزة في ﴿وَمَكْرٌ أَلْسِيَّ﴾ [فاطر: ٤٣]، لأن حمزة يقرأها بالسكون وصلًا^(١)، فيقف عليها هكذا: (أَلْسِيَّ). √
- ﴿تَبْرَأُ﴾ و ﴿بَدَأُ﴾ و ﴿ذَرَأُ﴾ الهمزة فيها متطرفة مفتوحة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (تَبْرَأُ)، (بَدَأُ)، (ذَرَأُ)، فتكون همزة ساكنة سكونًا عارضًا وقبلها مفتوح، فتبدل أليفًا: (تَبْرَأُ)، (بَدَأُ)، (ذَرَأُ). √
- ﴿قُرِيٍّ﴾ و ﴿أَسْتَهْزِيٍّ﴾ الهمزة فيها متطرفة مفتوحة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (قُرِيٍّ)، (أَسْتَهْزِيٍّ)، فتكون همزة ساكنة سكونًا عارضًا وقبلها مكسور، فتبدل ياءً مديةً، فيوقف هكذا: (قُرِيٍّ)، (أَسْتَهْزِيٍّ). √
- ﴿الْتَبَاءُ﴾ و ﴿حَمَاءُ﴾ و ﴿مَلْجَاءُ﴾ الهمزة فيها متطرفة مكسورة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (الْتَبَاءُ)، (حَمَاءُ)، (مَلْجَاءُ)، فتكون همزة ساكنة سكونًا عارضًا وقبلها مفتوح، فتبدل أليفًا: (الْتَبَاءُ)، (حَمَاءُ)، (مَلْجَاءُ).^(٢)
- ﴿أَمْرِيٍّ﴾ و ﴿شَطِطِيٍّ﴾ الهمزة فيها متطرفة مكسورة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (أَمْرِيٍّ)، (شَطِطِيٍّ)، فتكون همزة ساكنة سكونًا عارضًا وقبلها مكسور، فتبدل ياءً مديةً: (أَمْرِيٍّ)، (شَطِطِيٍّ).

(١) قال الناظم: (٩٨٥ - وفي السِّيِّ الْمُخْفُوضِ هَمَزًا سُكُونُهُ ... فَشَأْ)، لكن انتبه فهذا خاص بحمزة فقط، أما هشام

فسيقف على هذه الكلمة مثل وقفه على ﴿أَمْرِيٍّ﴾ و ﴿شَطِطِيٍّ﴾.

(٢) كثير من الكلمات يكون فيها أوجه أخرى، فأكتفي هنا بشرح الوجه الذي نحن بصده، وعند الوصول لوجه آخر

سأنبهك أن في الكلمة أكثر من وجه، وربما ألخص لك كل ما بها من أوجه.

- ﴿يَسْتَهْزِي﴾ و﴿يُبْدِي﴾ و﴿يُنْشِي﴾ و﴿الْبَارِي﴾ الهمزة فيها متطرفة مضمومة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (يَسْتَهْزِي)، (يُبْدِي)، (يُنْشِي)، (الْبَارِي)، فتكون همزة ساكنة سكوناً عارضاً وقبلها مكسور، فتبدل ياءً مديّة: (يَسْتَهْزِي)، (يُبْدِي)، (يُنْشِي)، (الْبَارِي).
- ﴿أَمْرُو﴾ الهمزة فيها متطرفة مضمومة، فحين نقف عليها بالسكون المحض تصير الهمزة ساكنة هكذا: (أَمْرُو)، فتكون همزة ساكنة سكوناً عارضاً وقبلها مضموم، فتبدل واواً مديّة: (أَمْرُو).
- كلمة ﴿اللُّوْلُو﴾ الهمزة الأولى ساكنة بعد ضم فتبدل واواً مديّة، والهمزة الثانية متطرفة مضمومة فتسكن للوقف ثم تبدل واواً مديّة لأن قبلها مضموم: (اللُّوْلُو).
- كلمة ﴿اللُّوْلُو﴾ يوقف عليها هكذا أيضاً: (اللُّوْلُو).

* * *

قال الناظم رحمه الله:

٢٣٧- وَحَرِّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكَّنًا ... وَأَسْقِطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا

في هذا البيت والأبيات الثلاثة التالية سنعرف حكم الهمز المتحرك وقبله ساكن.

والساكن الذي يكون قبل الهمز المتحرك خمسة أنواع هي:

١. الساكن الصحيح نحو ﴿الْقُرْءَانُ﴾، ﴿الْحَبَاءُ﴾.
٢. حرفا اللين، أي الواو أو الياء الأصليتان الساكنتان المفتوح ما قبلهما، نحو ﴿سَوْءَةٌ﴾، ﴿السَّوَاءُ﴾، ﴿شَيْئًا﴾، ﴿شَيْءٌ﴾.

٣. حرفا المد واللين الأصليان، أي الواو المديّة **الأصليّة**، أو الياء المديّة **الأصليّة**، نحو ﴿تَبَوَّأَ﴾، على وزن (تَفَعَّلَ)، فالواو فيها مديّة وهي عين الكلمة، إذًا فهي واو مديّة أصليّة، ونحو ﴿سَيِّئَتْ﴾، على وزن (فَعَلَتْ)، فالياء فيها مديّة أصليّة لأنها عين الكلمة. وهذه الأنواع الثلاثة السابقة هي التي سنتكلم عنها في هذا البيت.

٤. ألف المد نحو ﴿الْمَلَيْكَةِ﴾، ﴿السَّمَاءِ﴾.

٥. الواو أو الياء الزائدتان نحو ﴿قُرُوءٍ﴾، ﴿هَنِيئًا﴾.

وهذان النوعان الأخيران سنتكلم عنهما في الأبيات الثلاثة القادمة، وقد علمنا أنهما غير مقصودين في هذا البيت من الاستثناء في أول البيت القادم: (سَوَى أَنَّهُ ...).

وقوله (وَحَرَكٌ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا) أي وحرك بحركة الهمز الحرف الذي قبله حال كون هذا الحرف ساكنًا.

ففهمنا من قوله (وَحَرَكٌ بِهِ) أننا نتكلم عن الهمز المتحرك.

وفهمنا من قوله (مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا) أن الحرف الذي قبل الهمز ساكن.

إذًا معنى هذا الشطر: إذا كان الهمز متحركًا وقبله ساكن فانقل حركة الهمز إلى الحرف

الساكن قبله (غير ما سوف يُستثنى).

والآن ماذا نفعّل بالهمز بعد نقل حركته؟ أجب على ذلك في الشطر الثاني بقوله

(وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا) أي احذف هذا الهمز لتصير الكلمة سهلة النطق.

مثال توضيحي: إذا وقفنا على كلمة ﴿الْقُرْآنُ﴾، فنقل فتحة الهمزة للراء، ثم نحذف

الهمزة ونقف هكذا: (الْقُرْآنُ). ٧

الخلاصة: إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها ساكن، فإننا نحذف الهمزة وننقل حركتها

للساكن قبلها (غير ما يُستثنى).

تطبيقات

- كلمات ﴿الظَّمَانُ﴾ و﴿شَطْطُهُ﴾ و﴿يَجْرُونَ﴾ و﴿يُسْأَلُونَ﴾ و﴿جُزْءًا﴾، الهمزة فيها متوسطة مفتوحة، والحرف الذي قبل الهمزة ساكن صحيح، فنحذف الهمزة، وننقل حركتها للساكن قبلها، فنقف هكذا: (الظَّمَانُ) مع جواز الرَّوم والإشمام فيها، (شَطْطُهُ)، (يَجْرُونَ)، (يُسْأَلُونَ)، (جُزْءًا). ✓
- كلمات ﴿النَّشْأَةُ﴾ و﴿هُزُؤًا﴾ و﴿كُفُؤًا﴾^(١)، مثل النوع السابق، فيوقف عليها هكذا: (النَّشْأَةُ)، (هُزْأُ)، (كُفْأُ).
- ﴿مَدَّءُومًا﴾ و﴿مَسْؤُولًا﴾، الهمزة فيهما متوسطة مضمومة، وقبلها ساكن صحيح، فنحذف الهمزة وتنقل حركتها للساكن قبلها، فيوقف عليها هكذا: (مَدَّؤُمَا)، (مَسْؤُولًا).
- ﴿أَفْدَتَهُمْ﴾ الهمزة متوسطة مكسورة، وقبلها ساكن صحيح، فنحذف الهمزة وتنقل حركتها للساكن قبلها، فيوقف عليها هكذا: (أَفْدَتَهُمْ). ✓
- ﴿الْأَفْدَةَ﴾، كالكلمة السابقة مع السكت والنقل عند (ال)، فيكون فيها وجهان. ✓
- ﴿الْحُبَّاءُ﴾، الهمزة فيها متطرفة مفتوحة، وقبلها ساكن صحيح، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فتصير هكذا: (الْحُبَّاءُ)، وبما أنه لا يمكن الوقف بالفتحة فنسكن الباء، فيكون الوقف هكذا: (الْحُبَّاءُ) بالسكون المحض. ✓
- ﴿الْمَرَّةُ﴾، الهمزة فيها متطرفة مكسورة، وقبلها ساكن صحيح، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فتصير هكذا: (الْمَرِّ)، ثم نسكن الراء للوقف، فيكون الوقف

(١) كلمة ﴿هُزُؤًا﴾ حيث وردت يقرؤها حمزة بسكون الزاي وهمزة مفتوحة بعدها، و﴿كُفُؤًا﴾ بسكون الفاء وهمزة مفتوحة بعدها، قال الناظم: (٤٦٠ - وَهُزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِينِ فُصَّلًا).

هكذا: (الْمَرْ) بالسكون المحض، ويجوز هنا الوقف على الراء بالرّوم^(١) لأنها قد صارت

مكسورة، فيكون الوقف على الراء بوجهين هما السكون المحض والرّوم. ٧

• ﴿دِفْءٌ﴾ و﴿مِلْءٌ﴾ و﴿الْمَرْءُ﴾ و﴿جُزْءٌ﴾، الهمزة فيها متطرفة مضمومة، وقبلها ساكن

صحيح، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فتصير هكذا: (دِفْ)، (مِلْ)،

(الْمَرْ)، (جُزْ)، ثم نسكن الحرف الأخير للوقف، فيكون الوقف هكذا: (دِفْ)، (مِلْ)،

(الْمَرْ)، (جُزْ)، بالسكون المحض، ويجوز فيها الرّوم لأن الحرف الأخير قد صار

مضمومًا، ويجوز أيضًا الإشمام، فيكون الوقف بثلاثة أوجه هي السكون المحض

والرّوم والإشمام. ٧

• ﴿سَوْءَةٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ و﴿كَهَيْئَةً﴾ و﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ الهمزة فيها متوسطة مفتوحة، وقبلها واو

أو ياء لينة أصلية، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فيوقف عليها هكذا:

(سَوْءَ)، (شَيْآ)، (كَهَيْئَة)، (أَسْتَيْسَسَ).

• ﴿مَوْيَلًا﴾ الهمزة فيها متوسطة مكسورة، وقبلها واو لينة أصلية، فنحذف الهمزة وننقل

حركتها للساكن قبلها، فيوقف عليها هكذا: (مَوْيَلَا).

• ﴿الْمَوْؤُدَّةُ﴾ الهمزة فيها متوسطة مضمومة، وقبلها واو لينة أصلية، فنحذف الهمزة

وننقل حركتها للساكن قبلها، فيوقف هكذا: (الْمَوْؤُدَّةَ).

• ﴿شَيْءٍ﴾ الهمزة فيها متطرفة مكسورة، وقبلها ياء لينة أصلية، فنحذف الهمزة وننقل

حركتها للساكن قبلها هكذا: (شَيْيَ)، فيوقف عليها هكذا: (شَيْيَ) بالسكون المحض،

ويجوز في الياء الرّوم، فهذان وجهان: السكون المحض والرّوم.

(١) وللتأكيد على جواز الرّوم والإشمام - بشرطهما - في مثل هذه الحالة سيأتي قول الناظم: (٢٥٠- وَأَشْمِمْ وَرُمٌ

فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ ... بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا).

- ﴿شَيْءٌ﴾ الهمزة فيها **متطرفة مضمومة**، وقبلها ياء لينة أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها هكذا: (شَيْءٌ)، فيوقف عليها هكذا: (شَيْءٌ) **بالسكون المحض**، ويجوز في الياء الرّوم والإشمام، فيكون الوقف بثلاثة أوجه هي **السكون المحض والرّوم والإشمام**.
- ﴿السُّوءُ﴾ الهمزة فيها **متطرفة مكسورة**، وقبلها واو لينة أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها هكذا: (السُّوءِ)، فيوقف عليها هكذا: (السُّوءِ) **بالسكون المحض**، ويجوز في الواو الرّوم، فهذان وجهان: **السكون المحض والرّوم**.
- ﴿السُّوَأَى﴾ الهمزة فيها **متوسطة مفتوحة**، وقبلها واو مدية أصليّة، لأن الكلمة على وزن (فُعْلَى)، والواو عين الكلمة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مفتوحة، فيوقف عليها هكذا: (السُّوَيْ) مع مراعاة الإمالة.
- ﴿سَيِّئٌ﴾ الهمزة فيها **متوسطة مفتوحة**، وقبلها ياء مدية أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للياء، فتصير الياء مفتوحة، فيوقف عليها هكذا: (سَيِّئٌ).
- ﴿تَبَوُّاُ﴾ و﴿السُّوءَ﴾ الهمزة فيهما **متطرفة مفتوحة**، وقبلها واو مدية أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مفتوحة هكذا: (تَبَوُّوُ)، (السُّوُوُ)، ثم تسكن الواو للوقف، فتصير واوًا ساكنة بعد ضم، أي واوًا مدية، فيوقف بواو مدية مقدارها حركتان هكذا: (تَبَوُّوُ)، (السُّوُوُ).
- ﴿سَيِّءٌ﴾ و﴿وَجَائِءٌ﴾ الهمزة فيها **متطرفة مفتوحة**، وقبلها ياء مدية أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للياء، فتصير الياء مفتوحة هكذا: (سَيِّئُ)، (وَجَائِيُ)، ثم نسكن الياء للوقف، فتصير ياءً ساكنة بعد كسر، أي ياءً مدية، فيوقف بياء مدية مقدارها حركتان هكذا: (سَيِّئُ)، (وَجَائِيُ).

• ﴿بِالسُّوءِ﴾ الهمزة فيها **متطرفة مكسورة**، وقبلها واو مديّة أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مكسورة هكذا: (بِالسُّوِ)، ثم تسكن الواو للوقف، فتصير واوًا ساكنة بعد ضم، أي واوًا مديّة مقدارها حركتان هكذا: (بِالسُّو)، وبما أن الواو قد كُسرت فيجوز فيها الرّوم أيضًا، فهذان وجهان.

• كلمة ﴿لَتَنُوءًا﴾ الهمزة فيها **متطرفة مضمومة**، وقبلها واو مديّة أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مضمومة هكذا: (لَتَنُوءُ)، ثم تسكن الواو للوقف، فتصير واوًا مديّة مقدارها حركتان هكذا: (لَتَنُوءُ)، وبما أن الواو كانت مضمومة فيجوز فيها الرّوم والإشمام أيضًا، فهذه ثلاثة أوجه.

• كلمة ﴿الْمُسِيءِ﴾ الهمزة فيها **متطرفة مضمومة**، وقبلها ياء مديّة أصليّة، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للياء، فتصير الياء مضمومة هكذا: (الْمُسِيءِ)، ثم تسكن الياء للوقف، فتصير ياءً مديّة مقدارها حركتان هكذا: (الْمُسِيءِ)، وبما أن الياء كانت مضمومة فيجوز فيها الرّوم والإشمام أيضًا، فهذه ثلاثة أوجه.

تنبيه هام: قد يسأل متعجب فيقول: أليس الأيسر في الكلمات السابقة ذات الهمزة المتطرفة أن نقول: نحذف الهمزة وحركتها، بدلًا من قولنا: نحذف الهمزة، ثم ننقل حركتها للساكن قبلها، ثم نسكنه للوقف؟

والإجابة أن هذا لا يصح، لأنك حين تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وتحذف الهمزة في نحو ﴿الْمَرْءِ﴾، يصير الحرف الذي نقلت إليه حركة الهمزة متحرّكًا، فتقف بالسكون، ويجوز الرّوم والإشمام في المضموم، والرّوم في المكسور.

أما إذا قلنا نحذف الهمزة وحركتها، صار الحرف الأخير الموقوف عليه ساكنًا سكونًا أصليًا، فلا يجوز عندئذ الرّوم ولا الإشمام.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٣٨- سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَى ... يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَالًا

في هذا البيت سيتكلم الناظم عن حكم الهمز المتوسط وقبله أَلِفٍ مد نحو ﴿تَشَاءُونَ﴾. وقد بدأ البيت بقوله (سَوَى)، وهذا دليل على أن هذا الحكم وما سيُعطف عليه في البيتين القادمين هو استثناء من الحكم السابق، فكأنه قال في البيت السابق: احذف الهمزة المتحركة بعد ساكن وانقل حركتها للساكن قبلها، ثم استثنى هنا فقال: إلا إذا كان هذا الساكن كذا وكذا.

والضمير في (أَنَّهُ) عائد على حمزة، وفاعل (جَرَى) ضمير عائد على الهمز.

ومعنى البيت أن حمزة يسهل الهمز الجاري بعد أَلِفٍ مد إذا كان هذا الهمز متوسطًا.

والتسهيل هنا معناه التسهيل بين بين، وبمعنى أدق: تسهيل الهمزة بينها وبين حرف المد الذي منه حركتها، فالهمزة المفتوحة تسهل بينها وبين الألف، والمكسورة تسهل بينها وبين الياء، والمضمومة تسهل بينها وبين الواو^(١).

مثال توضيحي: في كلمة ﴿تَشَاءُونَ﴾ الهمزة في وسط الكلمة، وهي مضمومة، وقبلها

ألف مد، فحين الوقف عليها تسهل بينها وبين الواو هكذا: (تَشَاءُونَ).

والآن يظهر سؤال: ماذا عن مقدار مد الألف بعد أن سهلنا الهمزة؟

والإجابة أن الألف الآن صارت مدًا قبل همز مغير، فيصير فيها وجهان هما: الإشباع ست حركات، والقصر حركتان، وذلك عملاً بقول الناظم من قبل (٢٠٨ - وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا)، ومعلوم أن الإشباع هو المقدم لبقاء أثر الهمز.

(١) قال الناظم: (٢١٣ - وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهِّلُ بَيْنَ مَا ... هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا).

وعلى ذلك فحين نقف على كلمة ﴿تَشَاءُونَ﴾ نقف بتسهيل الهمز مع إشباع المد قبلها،

ثم بتسهيل الهمز مع قصر المد قبلها، فهذان وجهان. ٧

الخلاصة: إذا كانت الهمزة متوسطة وقبلها ألف مد، نسهل الهمزة بين بين، مع إشباع وقصر المد قبلها.

تطبيقات

- كلمات ﴿لِقَاءَنَا﴾ و﴿وَنِسَاءَنَا﴾ و﴿عَدَاءَنَا﴾ و﴿وَرَاءَهُمْ﴾ و﴿يَنْسَاءُونَ﴾ و﴿أَشْيَاءَهُمْ﴾ و﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾، فيها همزة متوسطة مفتوحة وقبلها ألف مد، فتسهل الهمزة بين بين (أي بين الهمزة والألف) هكذا: ﴿لِقَاءَنَا﴾ و﴿وَنِسَاءَنَا﴾ و﴿عَدَاءَنَا﴾ و﴿وَرَاءَهُمْ﴾ و﴿يَنْسَاءُونَ﴾ و﴿أَشْيَاءَهُمْ﴾ و﴿شُرَكَاءَكُمْ﴾، مع الإشباع ثم القصر، فيصير في كل كلمة وجهان: التسهيل مع الإشباع والتسهيل مع القصر. ٧
- كلمات ﴿دُعَاءٌ﴾ و﴿وَنِدَاءٌ﴾ و﴿جَزَاءٌ﴾، الهمزة فيها تبدو متطرفة، ولكن الحقيقة أنها همزة متوسطة، لأننا عند الوقف عليها نضيف ألف العوض عن التنوين المفتوح هكذا: (دعاء)، وإنما حذفت هذه الألف من رسم المصحف حتى لا تتوالى ألفان، لأن الهمزة كانت لا تُرسم في المصاحف القديمة، فإذا أثبتت ألف العوض يصير الرسم هكذا: (دعا)، وهذا غير مستساغ رسمًا، إذًا فالهمزة هنا متوسطة، وقبلها ألف، فتسهل بين بين هكذا: ﴿دُعَاءُ﴾ و﴿وَنِدَاءُ﴾ و﴿جَزَاءُ﴾، مع الإشباع ثم القصر في الألف التي قبل الهمزة، فيكون لنا في كل كلمة وجهان. ٧

- في ﴿تَرَءَا الْجُمُعَانَ﴾ يوقف على ﴿تَرَءَا﴾ بالتسهيل بَيْنَ بَيْنٍ مع طول وقصر المد قبل الهمزة، مع مراعاة إمالة الراء والألف بعدها^(١) وإمالة الهمزة والألف بعدها^(٢). ✓
- في قوله سبحانه ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ يجتمع هنا حكمان: ✓
 - **الحكم الأول:** المفصول عن ساكن صحيح منفصل رسمًا، فالعين ساكنة آخر الكلمة، والهمزة متحركة أول الكلمة التالية:
 - يقف خلف بالتحقيق دون سكت، وبالسكت، وبالنقل.
 - ويقف خلاد بالتحقيق دون سكت، وبالنقل.
 - **الحكم الثاني:** الهمزة المتوسطة المفتوحة وقبلها ألف مد تسهل بَيْنَ بَيْنٍ مع إشباع وقصر المد قبلها.
 - فيكون لخلف وقفًا ستة أوجه: (ثلاثة أوجه في الهمزة الأولى) وعلى كل وجه تسهيل الثانية مع إشباع وقصر المد قبلها.
 - ويكون لخلاد أربعة أوجه: (وجهان في الأولى) وعلى كل منهما تسهيل الثانية مع إشباع وقصر المد قبلها.
- كلمات ﴿الْمَلَكِيَّةُ﴾ و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ و﴿خَافِينَ﴾ و﴿الْقَلْبِيدَ﴾ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾، الهمزة فيها متوسطة مكسورة بعد ألف، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ، هكذا: ﴿الْمَلَكِيَّةُ﴾ و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ و﴿خَافِينَ﴾ و﴿الْقَلْبِيدَ﴾ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾، مع الإشباع ثم القصر، فيكون لنا في كل كلمة وجهان. ✓

(١) قال الناظم: (٣١٠- وَرَأَى تَرَءَى فَازَ فِي شِعْرَائِهِ).

(٢) قال الناظم: (٢٩١- وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ... أَمَّا لَا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلَا).

- في قوله سبحانه ﴿وَمِنْ ءَابَائِهِمْ﴾ نقف لخلف بستة أوجه، ولخلاد بأربعة أوجه، على نحو ما ذكرنا في قوله سبحانه ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾. √
- كلمات ﴿ءَابَاؤُهُمْ﴾ و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ و﴿أُولِيَاءُهُمْ﴾ و﴿مَأْوَاهَا﴾ و﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ و﴿عَطَاؤُنَا﴾، الهمزة فيها متوسطة مضمومة بعد ألف، فتسهل بين بين: (ءَابَاؤُهُمْ) و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ و﴿أُولِيَاءُهُمْ﴾ و﴿مَأْوَاهَا﴾ و﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ و﴿عَطَاؤُنَا﴾، مع الإشباع ثم القصر، فيكون لنا في كل كلمة وجهان. √
- كلمة ﴿هَأْوُمْ﴾ المد فيها متصل، فيوقف عليها كالكلمات السابقة بتسهيل الهمزة بين بين هكذا: (هَأْوُمْ) مع الإشباع والقصر. √

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٣٩- وَيُبدِلهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

في هذا البيت سيتكلم الناظم عن حكم الهمز المتطرف وقبلة ألف مد نحو ﴿السَّمَاءِ﴾. والواو في قوله (وَيُبدِلهُ) عاطفة على الحكم السابق، والتقدير: سوى أنه من بعد ما ألف جرى: ١- يسهله مهما توسط ٢- ويبدله مهما تطرف.

وقوله (وَيُبدِلهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ) أي يبدل حمزة الهمز الجاري بعد ألف، يبدله ألفاً مثل الألف التي قبله، وذلك إذا كان الهمز في طرف الكلمة، وباختصار شديد: إذا كانت الهمزة متطرفة وقبلها ألف، تبدل الهمزة ألفاً.

مثال توضيحي: في كلمة ﴿السَّمَاءِ﴾ الهمز متطرف بعد ألف، فيبدل هكذا: (السَّمَا).

والآن قد صار لدينا ألفان متتاليتان فما مقدار المد الذي نقف به؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نفهم نقطة هامة، وهي أننا حين أبدلنا الهمزة ألفاً في نحو (السَّمَا)، صار لدينا ألفان مديّتان متتاليتان، وهما حرفان ساكنان، فإذا حذفنا إحدى الألفين تخلصاً من التقاء الساكنين، فأَيُّ الألفين نحذف؟! هناك قولان:

١. إذا اعتبرنا أن الألف الأولى هي المحذوفة، تكون الألف الثانية هي الثابتة، وبما أنها مُبدلة من همزة فيتعين فيها القصر قولاً واحداً مثل أَلِف مد العوض، ومثل الألف الموقوف بها لحمزة في نحو (يَشَا)، (يُنْبَأ).

٢. وإذا اعتبرنا أن الألف الثانية هي المحذوفة، تصير الألف الأولى حرف مد قبل همز مغير (لأن الهمز تغير بالإبدال ثم بالحذف)، فيجوز فيها القصر والإشباع لقول الناظم من قبل (٢٠٨ - وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ... يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

نعود للسؤال: ما مقدار المد الذي نقف به في نحو (السَّمَا)؟ والإجابة أننا سنقف بثلاثة أوجه هي:

١. القصر حركتان: وهذا معنى قول الناظم في الشطر الثاني: (وَيَقْصُرُ)، وذلك:
 - إما على القول بأن الألف الأولى هي المحذوفة.
 - أو على وجه القصر إذا قلنا بأن الألف الثانية هي المحذوفة.
٢. الإشباع ست حركات: وهذا معنى قوله (أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَالًا)، وذلك:
 - إما على وجه الإشباع إذا قلنا بأن الألف الثانية هي المحذوفة.
 - أو إذا قدرنا بقاء الألفين معاً وعدم حذف أي منهما، فيجتمع ساكنان، فنُدخل ألفاً ثالثة للفصل بينهما (وهو وجه لغوي صحيح)، فيجتمع ثلاث ألفات، لكل منها حركتان، فيكون المجموع ست حركات.

٣. التوسط أربع حركات: وهذا لجواز اجتماع ساكنين عند الوقف، فتجتمع أَلِفَان، لكل منهما حركتان، فيكون المجموع أربع حركات، وهذا الوجه لم يشر له الناظم هنا، وإنما أخذ من أقوال المحققين قياساً على سكون الوقف، ومن قول الناظم من قبل (١٧٦) - وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا) على رأي من فسر الوجهين بالتوسط والإشباع.

الخلاصة: إذا كانت الهمزة متطرفة وقبلها أَلِف، نبدل الهمزة أَلِفًا، مع القصر والتوسط والإشباع، وهذه تسمى: ثلاثة الإبدال.

س: ما الوجه المقدم في هذه الأوجه الثلاثة؟

ج: اختلف المحققون، فعلى رأي الإمام أبي عمرو الداني يُقَدَّم الإشباع، لقوله في التيسير: "وإن كان الساكن أَلِفًا سواء كانت مبدلة من حرف أصلي، أو كانت زائدة"١) أبدلت الهمزة بعدها أَلِفًا بأي حركة تحركت، ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين لتفصل بذلك بينهما، ولم تحذف، وذلك الأَوْجَهُ، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره. "اه، وكذلك على ظاهر نص الشاطبي: (٢٠٨) - يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

وعلى رأي الإمام ابن الجزري يقدم القصر لزوال أثر الهمز، وقد حقق ذلك في النشر، ونص عليه في الطيبة بقوله: (١٧٤) - وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِنَّ تَغْيِيرَ السَّبَبِ ... وَبَيَّي الأَثْرُ أَوْ فاقْصُرْ أَحَبُّ)، وأنا أميل لرأي ابن الجزري في هذه المسألة.

* * *

(١) القاعدة أن الألف في اللغة العربية إما منقلبة عن ياء أو عن واو، فمثلاً أَلِف (جاء) منقلبة عن ياء، وأصلها: (جريد

أ)، وإما زائدة مثل أَلِف (أسماء، إنشاء).

تطبيقات

- كلمات ﴿أَصَاءَ﴾ و﴿وَرَاءَ﴾ و﴿شُهَدَاءَ﴾ تنتهي بهمزة مفتوحة قبلها ألف مد، فتبدل الهمزة ألفًا، ثم يوقف بألفٍ مقدارها:
 - حركتان: (أَصَا)، (وَرَا)، (شُهَدَا).
 - أو أربع حركات.
 - أو ست حركات.
 فهذه ثلاثة أوجه، وتعرف بـ: **ثلاثة الإبدال**. √
- كلمات ﴿شَاءَ﴾ و﴿جَاءَ﴾ مثل الكلمات الثلاث السابقة يوقف عليها بثلاثة الإبدال، ولكن تراعى الإمالة^(١): كما ستعرف لاحقًا: (شَا) و(جَا). √
- كلمة ﴿الْأَسْمَاءَ﴾ يوقف عليها بستة أوجه لحمزة^(٢):
 - السكت على (ال) التعريف مع ثلاثة الإبدال.
 - والنقل في الهمزة الأولى مع ثلاثة الإبدال.
 في قوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ يوقف عليها: √
 - بتسعة أوجه لخلف: التحقيق دون سكت في الهمزة الأولى مع ثلاثة الإبدال في الأخيرة، ثم السكت مع ثلاثة الإبدال، ثم النقل مع ثلاثة الإبدال.
 - وبسته أوجه لخلاص: التحقيق دون سكت في الهمزة الأولى مع ثلاثة الإبدال، ثم النقل مع ثلاثة الإبدال.

(١) قال الناظم: (٣١٨ - وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي... أَمِلْ حَابَ خَافُوا طَابَ صَاقَتْ فَتُجَمَلَا) وقال: (٣١٩)

- وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ ...

(٢) ستعرف لاحقًا أن هشامًا يقف بثلاثة الإبدال، وليس له في الهمزة الأولى إلا التحقيق دون سكت.

- في قوله سبحانه ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ لا يمكن النقل في ميم الجمع، فيوقف عليها: ✓
 - بستة أوجه لخلف: التحقيق دون سكت مع ثلاثة الإبدال، ثم السكت مع ثلاثة الإبدال.
 - وبثلاثة أوجه لخلافاً: التحقيق دون سكت مع ثلاثة الإبدال.
- ﴿النِّسَاءِ﴾ و﴿السَّرَّاءِ﴾ و﴿الدُّعَاءِ﴾ تنتهي بهمزة متطرفة مكسورة وقبلها أَلِفٌ، فتبدل الهمزة أَلِفًا، ثم يوقف بثلاثة الإبدال.
- ﴿يَشَاءِ﴾ و﴿السُّفْهَاءِ﴾ و﴿أَسْمَاءِ﴾ تنتهي بهمزة متطرفة مضمومة وقبلها أَلِفٌ، فتبدل الهمزة أَلِفًا، ثم يوقف بثلاثة الإبدال.
- ﴿الْعَلَمَتَوُا﴾ و﴿نَشَتَوُا﴾ و﴿الضُّعَفَتَوُا﴾ تنتهي بهمزة متطرفة مضمومة مرسومة على واو، فتبدل الهمزة أَلِفًا، ثم يوقف بثلاثة الإبدال.
- ﴿ءَانَايِ﴾ تنتهي بهمزة متطرفة مكسورة مرسومة على ياء، فتبدل الهمزة أَلِفًا، ثم يوقف بثلاثة الإبدال.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤٠- وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا ... إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَا

في هذا البيت سيتكلم الناظم عن حكم الهمز بعد واو أو ياء ساكنتين زائدتين، نحو ﴿هَيْنِيًّا﴾ و﴿قُرُوءِ﴾، وهذا معطوف على ما استثناه الناظم عند قوله (سِوَى أَنَّهُ ...).

فمثلاً كلمة ﴿هَيْنِيًّا﴾ على وزن (فَعِيلًا)، فالياء ليست فاءً ولا عِينًا ولا لامًا للكلمة، بل هي واقعة بين عين الكلمة ولامها، لأن الكلمة أصلها (هَنَاءٌ) على وزن (فَعَلٌ)، إذْ فهي ياء زائدة.

والحكم في هذه الكلمة أن حمزة يبدل الهمزة ياءً (تأخذ نفس حركة الهمزة) هكذا: (هَنِيئًا)، ثم يدغم الياء الأولى في الثانية، فيقف هكذا: (هَنِيئًا).^٧

و﴿قُرُوءٌ﴾ على وزن (فُعُولٍ)، فالواو واقعة بين عين الكلمة ولامها، إذا فهي زائدة، والحكم فيها أنه يبدل الهمزة واوًا (بنفس حركة الهمزة) هكذا: (قُرُوءٍ)، ثم يدغم الواو الأولى في الثانية هكذا: (قُرُوءٍ)، وبما أن الواو متطرفة فلا يمكن الوقف بحركة كاملة، فإما أن يسكن للوقف فيقف بواو ساكنة مشددة، وهذا هو الوجه الأول، أو يقف بالروم وهذا هو الثاني.^٧

فيكون معنى البيت: إذا كانت الواو أو الياء زائدتين، فإن حمزة يدغمهما في الهمز الذي بعدهما، حال كونه مبدلاً للهمز حرفاً من جنس ما قبله (بنفس حركة الهمزة)، فيبدل الهمز الذي بعد الواو الزائدة واوًا، ويدغم الواو الزائدة فيها، ويبدل الهمز الذي بعد الياء الزائدة ياءً، ويدغم الياء الزائدة فيها، سواء كان الهمز في وسط الكلمة أم في آخرها، وقد تقدم نحو ذلك لورش في ﴿النَّسِيءُ﴾^(١).

وقوله: (حَتَّى يُفَصَّلًا) أي: حتى يميز في الحكم بين الهمزة الواقعة بعد الواو والياء الزائدتين، والواقعة بعد الواو والياء الأصليتين، فإن الواو والياء الأصليتين ينقل إليهما الحركة بعد حذف الهمزة كما فهمنا في الأبيات السابقة.

والكلمات التي ينطبق عليها هذا الحكم في القرآن الكريم سبع كلمات (أتى بعضها بأكثر من هيئة)، وقد نظمها الإمام المتولي في قوله: (قُرُوءٌ هَنِيئًا مَعْ مَرِيئًا خَطِيئَةٌ... بَرِيئًا وَدُرِّيٌّ نَسِيئٌ مُتَقَلًا).

الخلاصة: إذا سبق الهمزة واوًا أو ياءً زائدتان، فنقف بالإبدال مع الإدغام.

(١) قال الناظم: (٢٢٤ - وَوَرُشٌ لِنَلَا وَالنَّسِيءُ بِبَائِهِ... وَأَدْغَمَ فِي بَاءِ النَّسِيءِ فَتَقَلًا).

تطبيقات

- كلمة ﴿حَطِيئَةً﴾ على وزن (فَعِيلَةٌ)، فالياء زائدة، فنبدل هكذا: (حَطِيئَةً)، ثم ندغم هكذا: (حَطِيئَةً). √
- وبنحو ما سبق نقف على ﴿حَطِيئَتِكُمْ﴾ و﴿حَطِيئَتِي﴾ و﴿حَطِيئَتِهِمْ﴾ هكذا: (حَطِيئَتِكُمْ) و(حَطِيئَتِي) و(حَطِيئَتِهِمْ). √
- كلمات ﴿مَرِيئًا﴾ و﴿بَرِيئًا﴾ على وزن (فَعِيلاً)، فالياء زائدة، فيقف هكذا: (مَرِيئًا) (بَرِيئًا). √
- وبنحو ما سبق نقف على ﴿بَرِيئُونَ﴾ على وزن (فَعِيلُونَ)، هكذا: (بَرِيئُونَ). √
- كلمات ﴿بَرِيئَةً﴾ على وزن (فَعِيلٌ)، و﴿النَّسِيئَةَ﴾ على وزن (الفَعِيلُ)، و﴿دُرِيئَةً﴾^(١) على وزن (فُعِيلٌ)، فالياء فيها زائدة، فنبدل الهمزة ياء هكذا: (بَرِيئَةً) و(النَّسِيئَةَ) و(دُرِيئَةً)، ثم ندغم الياء الأولى في الثانية هكذا: (بَرِيئَةً) و(النَّسِيئَةَ) و(دُرِيئَةً)، ثم نقف بثلاثة أوجه: السكون المحض مع التشديد، والسكون مع التشديد والإشمام، والتشديد مع الرّوم. √

(١) ٩١٥ - وَدُرِيٌّ أَكْبَرُ صَمَّةَ حُجَّةٍ رَضِيَ ... وَفِي مَدِّهِ وَالْهَمْزُ صُحْبَتُهُ حَلَا.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٤١- وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ ... لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَاوًا مُحَوَّلًا

٢٤٢- وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ ...

في هذا المقطع سيتكلم الناظم عن حكم الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك^(١)، نحو

﴿نَاشِئَةٌ﴾، وخلاصة الحكم أن:

- الهمز المفتوح بعد كسر يُبدل ياءً مفتوحة، فمثلاً: ﴿نَاشِئَةٌ﴾: ﴿نَاشِئَةٌ﴾. √
- الهمز المفتوح بعد ضم يُبدل واوًا مفتوحة، فمثلاً: ﴿أَلْفُؤَادٌ﴾: ﴿أَلْفُؤَادٌ﴾. √
- أي نوع آخر يسهل بين بين (بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها):
 - فإذا كانت مفتوحة بعد فتح تسهل بينها وبين الألف، نحو ﴿سَأَلٌ﴾: ﴿سَأَلٌ﴾. √
 - وإذا كانت مكسورة (بعد فتح أو كسر أو ضم) تسهل بينها وبين الياء، نحو:
 - ﴿مُطْمَئِنَّةٌ﴾: ﴿مُطْمَئِنَّةٌ﴾. √
 - ﴿مُتَّكِبِينَ﴾: ﴿مُتَّكِبِينَ﴾.
 - ﴿سَيْلٌ﴾: ﴿سَيْلٌ﴾.
 - وإذا كانت مضمومة (بعد فتح أو كسر أو ضم) تسهل بينها وبين الواو، نحو:
 - ﴿يَكَلُّوْكُمْ﴾: ﴿يَكَلُّوْكُمْ﴾. √
 - ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾.

(١) وأما الهمز المتطرف المتحرك بعد متحرك نحو ﴿بَدَأٌ﴾ فإنه يسكن للوقف، وقد درسنا حكمه من قبل عند قول

الناظم: (٢٣٦- فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ نَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا).

▪ ﴿بِرُّءُوسِكُمْ﴾: (بِرُّوسِكُمْ).

وقول الناظم: (وَيُسْمَعُ) يعني أن حمزة يُسمع النَّاسَ، أي يقرأ فيسمعه الناس.

وقوله: (وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ ... لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مَحَوَّلًا)^(١) يعني

أنه يقرأ الهمز المفتوح بعد الكسر محوَّلًا إياه ياءً مفتوحة، ويقرأ الهمز المفتوح بعد الضم محوَّلًا إياه واوًا مفتوحة.

وقوله: (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ) يعني أن حمزة يسهل الهمز بين بَيْنٍ في أي نوع آخر

غير النوعين المذكورين في البيت السابق.

تطبيقات

- كلمات ﴿خَاطِئَةٌ﴾ و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ و﴿مَائَةٌ﴾ و﴿مَائَتَيْنِ﴾ و﴿فَيْئَتَيْنِ﴾ و﴿فَيْئَةٌ﴾ و﴿وَنُنْشِئُكُمْ﴾ الهمزة فيها مفتوحة بعد كسر فتبدل ياءً مفتوحة هكذا: (خَاطِئَةٌ) و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ و﴿مَائَةٌ﴾ و﴿مَائَتَيْنِ﴾ و﴿فَيْئَتَيْنِ﴾ و﴿فَيْئَةٌ﴾ و﴿وَنُنْشِئُكُمْ﴾. ✓
- كلمات ﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿مُؤَجَّلًا﴾ و﴿مُؤَدِّنٌ﴾ و﴿فُؤَادَكَ﴾ و﴿يُؤَلِّفُ﴾ و﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ و﴿لُؤْلُؤًا﴾ الهمزة فيها مفتوحة بعد ضم فتبدل واوًا مفتوحة هكذا: (يُؤَيِّدُ) و﴿مُؤَجَّلًا﴾ و﴿مُؤَدِّنٌ﴾ و﴿فُؤَادَكَ﴾ و﴿يُؤَلِّفُ﴾ و﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾

(١) الناظم في هذا البيت جمع بين الكسر والضم في الشطر الأول، ثم جمع بين الياء والواو في الشطر الثاني، فالياء ترجع للكسر والواو ترجع للضم، وهذا من أساليب البلاغة، ويسمى اللف والنشر المرتبين، ومنه قوله سبحانه ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فجمع بين الليل والنهار، ثم قال ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ أي في الليل، و﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي في النهار.

و(لُؤْلُؤًا) ولاحظ أن الهمزة الأولى في هذه الكلمة قد أبدلت حرف مد من جنس حركة ما قبلها لما ذكرنا من قبل. √

• ﴿شَنَّانٌ﴾ و﴿مَنَابٍ﴾ و﴿تَأَذَّنٌ﴾^(١) الهمزة فيها مفتوحة بعد فتح، فتدخل في قوله (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ) فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (شَنَّانٌ) و(مَنَابٍ) و(تَأَذَّنٌ). √

• ﴿يَوْمَيْدٌ﴾ و﴿حَيْبَيْدٌ﴾ همزتهما مكسورة بعد فتح، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (يَوْمَيْدٌ) و(حَيْبَيْدٌ). √

• ﴿خَسِيئٌ﴾ و﴿خَطِيئٌ﴾ همزتهما مكسورة بعد كسر، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (خَسِيئٌ) و(خَطِيئٌ).

• ﴿بَارِيكُمُ﴾ الهمزة فيها مكسورة بعد كسر، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (بَارِيكُمُ). √

• ﴿سُيْلُوا﴾ و﴿سُيْلَتْ﴾ همزتهما مكسورة بعد ضم، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (سُيْلُوا) و(سُيْلَتْ).

• ﴿تَوَزُّهُمُ﴾ و﴿لَتَنْبُونٌ﴾ همزتهما مضمومة بعد فتح، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (تَوَزُّهُمُ) و(لَتَنْبُونٌ). √

• ﴿تَبَرَّعُوا﴾ الهمزة فيها مضمومة بعد فتح، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (تَبَرَّعُوا).

• ﴿أَنْبِيُونِي﴾ و﴿سُنْفَرِيكَ﴾ همزتهما مضمومة بعد كسر، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (أَنْبِيُونِي) و(سُنْفَرِيكَ).

• ﴿رُعُوسٌ﴾ الهمزة مضمومة بعد ضم، فتسهل بَيْنَ بَيْنٍ: (رُعُوسٌ).

(١) التاء مشددة لأنها تدغم في الذال قبلها على قراءة حمزة: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾، قال الناظم: (٢٦٠- وَأَظْهَرَ رِيًّا

قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلًّا)، وقال: (٢٦١- وَأَدْعَمَ صَنْكًا وَاصِلٌ تُوْمَ دُرَّةً).

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٢٤٢- وَمِثْلُهُ ... يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهِلًا

معنى هذا المقطع أن هشامًا يقرأ مثل حمزة في الهمز المتطرف، فيُغَيَّرُ فيه مثل حمزة، سواء ما ذُكِرَ في الأبيات السابقة، أو ما سوف يُذكَرُ في الأبيات القادمة، وذلك حال كونه (مُسْهِلًا) أي من باب التسهيل أي التخفيف.

ونفهم من ذلك أن هشامًا يحقق الهمز المتوسط قولاً واحداً، وإنما خفف المتطرف لأنه أخرى بالتخفيف، فهو آخر لفظ القارئ وموضع استراحته وانقطاع نَفْسِهِ.

وعلى ذلك فليس لهشام إلا التحقيق في نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿الْقُرْءَانَ﴾، ﴿شَيْئًا﴾، ﴿هَنِيئًا﴾، ﴿نَاشِئَةً﴾، ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، ﴿وَنِدَاءً﴾.

وحين يقف على كلمة نحو ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ فليس له في الهمزة الأولى إلا التحقيق، وإنما يغير في الهمزة الثانية فقط: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ على ما ذكرنا من أوجه وما سنذكر.

* * *

تطبيقات على كيفية وقف هشام على الهمز المتطرف (في ضوء ما سبق)

- كلمات ﴿يَشَأُ﴾ و﴿يُنْبَأُ﴾ و﴿أَقْرَأُ﴾: ﴿يَشَأُ﴾، ﴿يُنْبَأُ﴾، ﴿أَقْرَأُ﴾. ✓
- كلمات ﴿نَبِيٌّ﴾ و﴿وَهَيْيٌّ﴾ و﴿وَيْهَيْيٌّ﴾: ﴿نَبِيٌّ﴾، ﴿وَهَيْيٌّ﴾، ﴿وَيْهَيْيٌّ﴾. ✓
- كلمات ﴿تَبْرَأُ﴾ و﴿بَدَأُ﴾ و﴿ذَرَأُ﴾: ﴿تَبْرَأُ﴾، ﴿بَدَأُ﴾، ﴿ذَرَأُ﴾. ✓
- كلمات ﴿النَّبَأِ﴾ و﴿حَمَاءِ﴾ و﴿مَلَجَاءِ﴾: ﴿النَّبَأِ﴾، ﴿حَمَاءِ﴾، ﴿مَلَجَاءِ﴾.
- كلمات ﴿أَمْرِيَّ﴾ و﴿شَطِطِيَّ﴾ و﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾: ﴿أَمْرِيَّ﴾، ﴿شَطِطِيَّ﴾، ﴿السَّيِّئِ﴾.
- كلمات ﴿قُرِيَّ﴾ و﴿أَسْتَهْزِيَّ﴾: ﴿قُرِيَّ﴾، ﴿أَسْتَهْزِيَّ﴾. ✓

- كلمات ﴿يَسْتَهْزِيْ﴾ و﴿يُبْدِيْ﴾: ﴿يَسْتَهْزِيْ﴾، ﴿يُبْدِيْ﴾.
- كلمة ﴿أَمْرُوْا﴾: ﴿أَمْرُوْا﴾.
- ﴿اللُّوْلُوْ﴾ و﴿اللُّوْلُوْ﴾: ﴿اللُّوْلُوْ﴾.
- كلمة ﴿أَلْحَبَّءَ﴾: ﴿أَلْحَبَّ﴾ بالسكون المحض. ✓
- كلمة ﴿أَلْمَرْءَ﴾: ﴿أَلْمَرْءُ﴾ بالسكون المحض والرَّوم. ✓
- ﴿دِفْءَ﴾ و﴿مِلْءَ﴾: ﴿دِفْ﴾، ﴿مِلْ﴾ بالسكون المحض والرَّوم والإشمام. ✓
- كلمة ﴿شَيْءَ﴾: ﴿شَيْءِ﴾ بالسكون المحض والرَّوم.
- كلمة ﴿شَيْءَ﴾: ﴿شَيْءِ﴾ بالسكون المحض والرَّوم والإشمام.
- كلمة ﴿السَّوْءَ﴾: ﴿السَّوْءُ﴾ بالسكون المحض والرَّوم.
- كلمات ﴿تَبُوْا﴾ و﴿السَّوْءَ﴾: ﴿تَبُوْا﴾، ﴿السَّوْءُ﴾ بالمد حركتين فقط.
- ﴿سِيءَ﴾ و﴿وَجِآءَ﴾: ﴿سِيءِ﴾، ﴿وَجِآءِ﴾ بالمد حركتين فقط مع مراعاة الإشمام^(١).
- كلمة ﴿بِالسَّوْءَ﴾: ﴿بِالسَّوْءُ﴾ بالمد حركتين والرَّوم.
- كلمة ﴿لَتَتُوْا﴾: ﴿لَتَتُوْا﴾ بالمد حركتين والرَّوم والإشمام.
- كلمة ﴿المُسِيءَ﴾: ﴿المُسِيءِ﴾ بالمد حركتين والرَّوم والإشمام.
- كلمات ﴿أَصَاءَ﴾ و﴿وَرَاءَ﴾: ﴿أَصَاءَ﴾، ﴿وَرَاءَ﴾ بثلاثة الإبدال. ✓
- كلمات ﴿النِّسَاءَ﴾ و﴿السَّرَاءَ﴾ و﴿الدَّعَاءَ﴾: بثلاثة الإبدال^(٢).

(١) قال الناظم: (٤٤٧ - وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُا ... لَدَى كَسْرِهَا صَمًّا رِجَالٌ لِيَكْمَلَا)، وقال: (٤٤٨ - وَجِيلٌ بِإِشْمَامٍ وَسِيْقٍ كَمَا رَسَا ... وَسِيءَ وَسِيَّتَتْ كَانَ زَاوِيَهُ أَتْبَلَا).

(٢) أما القصر فهو على مذهب من يقول إن الألف الأولى هي المحذوفة، أو على وجه القصر إن قلنا بأن الثانية هي المحذوفة باعتباره مدًّا قبل همز مغير، وأما التوسط فهو من باب جواز التقاء الساكنين عند الوقف، أو على وجه المد باعتباره مدًّا قبل همز مغير، وأما الإشباع فهو على إدخال ألف الفصل بين الساكنين.

- كلمات ﴿يَشَاءُ﴾ و﴿السَّفَهَاءُ﴾: بثلاثة الإبدال.
- كلمات ﴿الْعَلَمْتُؤُا﴾ و﴿نَشْتُؤُا﴾ و﴿الضُّعْفَتُؤُا﴾ و﴿ءَانَاي﴾: بثلاثة الإبدال.
- كلمة ﴿قُرُوءٍ﴾: بواو ساكنة مشددة، أو بواو مشددة مكسورة بالرَّوم. √
- كلمات ﴿بَرِيءٌ﴾ و﴿النَّسِيءُ﴾: بياء مشددة مع السكون المحض، أو مع الرَّوم أو الإشمام. √

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٤٣- وَرِءِيَا عَلِي إِظْهَارِهِءِ وَادَّعَامِهِءِ ...

يشتمل هذا المقطع على مسألة متفرعة من قوله في أول الباب: (٢٣٦- فَأَبْدِلُهُ عَنْهُوَ حَرْفَ مَدِّ مُسَكِّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِءِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا)، وهو يقصد قوله سبحانه ﴿هُمَّ أَحْسَنُ أَتْلَا وَرِءِيَا﴾ [مرجم: ٧٤].

فقد علمنا أن حمزة حين يقف على كلمة يبذل الهمزة ياءً مديّة، لأنها همزة ساكنة بعد كسر، هكذا: (وَرِءِيَا)، ودليل ذلك قوله (فَأَبْدِلُهُ عَنْهُوَ ...).

والآن قد صار لدينا ياء ساكنة بعدها ياء متحركة، فجاء الناظم هنا ليقول: (وَرِءِيَا عَلِي إِظْهَارِهِءِ وَادَّعَامِهِءِ)، فاتضح أن لنا فيها وجهين: √

- الإظهار: أي إظهار الياء الأولى (المبدلة من الهمزة)، نظرًا لكونها عارضة فكأن الهمز باقٍ، فنطق بياء مديّة ثم ياء مفتوحة، هكذا: (وَرِءِيَا).
- الإدغام: فندغم الياء الأولى (المبدلة) في الثانية (الأصلية)، ونطق بياء مشددة هكذا: (وَرِءِيَا)، وذلك أولاً لأنه اجتمع في الكلمة مثلاً أولهما ساكن، فيدغم الساكن في

المتحرك على قاعدة (٢٧٦ - وَمَا أَوَّلُ الْمُثَلِّينَ فِيهِ مُسَكَّنٌ ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُثَمَّلاً)،
وثانياً لأن هذه الكلمة رسمت بياء واحدة في المصحف فيكون هذا الوجه موافقاً للرسم.
وقد اتفق المحققون على سريان هذه القاعدة على بعض الكلمات المشابهة لهذه الكلمة
نحو:

- ﴿رُئُوسٍ﴾ و﴿تُؤَيِّه﴾، فحين نقف على هاتين الكلمتين نبدل الهمزة واوًا هكذا:
(وَتُؤُوسٍ)، (تُؤُويهُ)، فيصير لنا في كل منهما وجهان: ✓
 - الإظهار: (وَتُؤُوسٍ)، (تُؤُويهُ).
 - الإدغام: (وَتُؤُوسٍ)، (تُؤُويهُ).
 - ﴿رُؤْيَاكَ﴾، ﴿رُؤْيِي﴾، ﴿الرُّؤْيَا﴾، فحين نقف على هذه الكلمات نبدل الهمزة واوًا
هكذا: (رُؤْيَاكَ)، (رُؤْيِي)، (الرُّؤْيَا)، فيصير لنا في كل منها وجهان: ✓
 - الإظهار: (رُؤْيَاكَ)، (رُؤْيِي)، (الرُّؤْيَا).
 - الإدغام: (رُؤْيَاكَ)، (رُؤْيِي)، (الرُّؤْيَا)، وهنا قلبت الواو الساكنة ياءً وأدغمت في الياء
بعدها، لأن من القواعد المقررة أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وكانت الواو
ساكنة سابقة على الياء فإن الواو تقلب ياءً وتدغم في الياء التي بعدها.
- قال الشيخ خلف الحسيني في إتحاف البرية: (٧٤- وَرِئِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ ... كَذَلِكَ
رُؤْيَا ثُمَّ تُؤُوي فَحَصَّلاً)، وقال الشيخ المتولي في توضيح المقام: (٤٤- وَرِئِيًّا بِإِظْهَارٍ وَإِدْغَامِهِ
رَوَوْا .. كَذَلِكَ تُؤُوي ثُمَّ رُؤْيَا فَحَصَّلاً).

وقد منع بعض المحققين وجه الإدغام في ﴿رُؤْيَاكَ﴾ و﴿رُؤْيِي﴾ و﴿الرُّؤْيَا﴾، واحتجوا
بأن بعض الشروح القديمة للشاطبية لم تتعرض لها، واحتجوا قول ابن الجزري: "وأما الرُّؤْيَا

وَرَعِيَا حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه وأوا لسكونها وضم ما قبلها، فاختلَفوا في جواز قلب هذه الواو ياءً وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر، فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو عمرو، وغيرهما، وسوّوا بينه وبين الإظهار، ولم يفرقوا بينه وبين **تُؤَيِّ** و**وَرَعِيَا**، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه، وهو إن كان موافقاً للرسم، فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء. " اهـ.

قلتُ: إذا كان بعض الشراح القدامى للشاطبية لم يتعرض لها كالسخاوي وأبي شامة، فلقد رأيتها عند الجعبري، وعند السمين الحلبي، وعند الهمذاني وهم من قدامى شراح الشاطبية، وقولُ ابن الجزري المذكورُ أنفاً لم يمنع وجه الإدغام، وإنما رجَّح الإظهار بقوله: " فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء. "

وعليه فنأخذ بالوجهين في الكلمات الثلاث، ونقدم الإظهار لترجيح ابن الجزري.

* * *

المقدم أداءً: قال الداني في التيسير: " واختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله تعالى ﴿وَرَعِيَا﴾ و﴿وَتُؤَيِّ﴾ و﴿تُؤَيِّه﴾، فمنهم من يدغم اتباعاً للخط، ومنهم من يظهر لكون الإبدال عارضاً، **والوجهان جائزان**. " اهـ، لكنه في جامع البيان رجح الإدغام فقال: " هو أولى لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة، ولموافقة الرسم. " اهـ. ولاحظ أن الداني لم يتعرض ل﴿رُعِيَاك﴾ وأختيها، وهذا يُقوِّي رأي المانعين لوجه الإدغام.

وعلى كلِّ فالأرجح - والله أعلم - تقديم وجه الإدغام في ﴿وَرَعِيَا﴾ و﴿وَتُؤَيِّ﴾ و﴿تُؤَيِّه﴾ لنص الداني في جامع البيان، وتقديم الإظهار في ﴿رُعِيَاك﴾ وأختيها لنص ابن الجزري.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٢٤٣- وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَاءِ تَحْوَلًا

٢٤٤- كَقَوْلِكَ أَنْبِيَهُمْ وَنَبِيَّهُمْ ...

يشتمل هذا المقطع على مسألة أخرى متفرعة من قوله السابق: (٢٣٦- فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدِّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا)، وهو يقصد كلمتين: الأولى هي كلمة ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ في قوله سبحانه ﴿قَالَ يَاعَادَمُ أَنْبِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، والثانية كلمة ﴿وَنَبِيَّهُمْ﴾ في قوله سبحانه ﴿وَنَبِيَّهُمْ عَنْ صَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١]، وفي قوله سبحانه ﴿وَنَبِيَّهُمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ [القمر: ٢٨].

فكلمة ﴿أَنْبِيَهُمْ﴾ وكلمة ﴿وَنَبِيَّهُمْ﴾ حين الوقف عليهما تبدل الهمزة ياءً مديّةً، عملاً بقوله (فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ ...)، فتصير الكلمتان هكذا: (أَنْبِيَهُمْ) و(وَنَبِيَّهُمْ).

وهنا ينص الناظم على أن بعض أهل الأداء قرؤوا بكسر الهاء فيهما هكذا: (أَنْبِيَهُمْ) و(وَنَبِيَّهُمْ)، نظرًا لوقوع الياء المبدلة قبل الهاء، كما تكسر الهاء في نحو ﴿فِيهِمْ﴾ و﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾.

ويفهم من قوله: (وَبَعْضٌ) أن البعض الآخر يُيقون الهاء على أصلها من الضم نظرًا لعروض هذه الياء فكأن الهمز باق، فيكون في هاتين الكلمتين وقفًا لحمزة بعد الإبدال وجهان هما: كسر الهاء هكذا: (أَنْبِيَهُمْ) و(وَنَبِيَّهُمْ)، وضم الهاء هكذا: (أَنْبِيَهُمْ) و(وَنَبِيَّهُمْ). ٧

المقدم أداءً: قال الشيخ الضباع رحمته الله: وإذا وقفت على ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ بالبقرة و﴿وَنَبِّئْتُهُمْ﴾ في الحجر والقمر بالإبدال ياءً على ما تقدم أيضاً، فيجوز ضم الهاء، وإليه ذهب جمهور أهل الأداء عن حمزة، وهو مذهب أبي الفتح فارس عنه، وقال المحقق ابن الجزري إنه الأصح والأقيس، ويجوز كسرهما، وهو مذهب أبي الحسن طاهر، وإليه ذهب بعضهم. اهـ

فعلى كلام الضباع وابن الجزري يكون الضم هو المقدم من الروایتين، أما إن التزمنا بالطرق، فنقدم الكسر لخلف لأنه اختيار شيخه أبي الحسن صاحب إسناد رواية خلف في التيسير، ونقدم الضم لخلاّد لأنه مذهب أبي الفتح فارس صاحب إسناد رواية خلاّد في التيسير.

* * *

قال الناظم رحمته الله:

وَقَدْ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا ٢٤٤-

٢٤٥- فَفِي أَلْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ...

كل ما تكلمنا عنه في الأبيات السابقة يسمى **المذهب القياسي**، وهنا في هذا المقطع سيتعرّض الناظم **للمذهب الرسمي**، وهو الوقف على الهمزة بما يوافق الرسم العثماني.

فالصحابة رضي الله عنهم حينما كتبوا المصاحف العثمانية لم يكونوا يكتبون الهمزة بصورتها المعروفة بيننا الآن، ولكن أحياناً يرسمون صورة لها، فمثلاً كلمة: ﴿سَأَلَ﴾ كانت ترسم بألف هكذا: ﴿سَال﴾، وكلمة ﴿الْبَلْتَوُا﴾ [الصفات: ١٠٦] كانت ترسم بواو هكذا: ﴿الْبَلْوَا﴾، وكلمة ﴿الْمَلَيْكَةُ﴾ كانت ترسم بياء هكذا: ﴿الْمَلَيْكَةُ﴾، وأحياناً كانوا لا يرسمون الهمزة ولا يرسمون صورة لها، فمثلاً كلمة ﴿أَسْتَهْزِءُوا﴾ كانت ترسم هكذا: ﴿اسهروا﴾.

فلما دخل علم الضبط بعد ذلك أضاف النقاط والحركات والهمزات ونحوها تيسيراً على من يقرأ، فصارت الهمزات بصورتها المعروفة بيننا الآن.

لكن علماء الضبط لم يغيروا شيئاً في رسم المصحف، وإنما أضافوا العلامات على ما هو مرسوم من صورة، فمثلاً الهمزة في ﴿الـلـوا﴾ أضيفت فوق الواو، وبقيت الواو على رسمها، وفي ﴿الـمـلـسـكـه﴾ أضيفت الهمزة تحت الياء، وبقيت الياء على رسمها، وفي الكلمات ذات الهمزة المحذوفة (التي لا صورة لهمزتها) أضيفت الهمزة على السطر نحو ﴿أَسْتَهْزِءُوا﴾، أو على مَطَّة نحو ﴿الْخَطِئُونَ﴾.

وقول الناظم: (وَقَدْ ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا) أي قد روي عن الإمام حمزة أنه كان يسهل (أي يخفف) بعض الهمزات بما يوافق خط المصحف العثماني، فمثلاً يقف على كلمة ﴿الْبَلَّؤُا﴾ بالواو بعد حذف الهمزة هكذا: ﴿الْبَلَّؤُا﴾، ويقف على كلمة ﴿أَسْتَهْزِءُوا﴾ بحذف الهمزة وحركتها، ووصل الحرف الذي قبلها بالذي بعدها هكذا: ﴿أَسْتَهْزِءُوا﴾.

وفي قول الناظم: (فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ): كلمة (يَلِي) بمعنى يَتَّبِعُ، والمعنى: في الهمزة المرسومة على ياء يَتَّبِعُ رسم المصحف فيقف بالياء، وفي الهمزة المرسومة على واو يَتَّبِعُ الرسم فيقف بالواو، وفي الهمزة التي لا صورة لها يتبع الرسم فيحذف الهمزة ويصل ما قبلها بما بعدها.

ولعلك لاحظت أن الناظم لم يذكر الألف مع أن الهمزة كثيراً ما تصوّر بها، وذلك لأحد

سببين:

- إما أنه استغنى عن الألف بذكر أختيها الواو والياء.
- أو لأن التخفيف القياسي للهمزة المرسومة على ألف غالباً ما يكون متفقاً مع المذهب الرسمي، فمثلاً كلمة ﴿يَشَأُ﴾ حين تخفف على المذهب القياسي تبدل ألفاً هكذا:

(يَشَا)، وكذلك الحال لو خفت على المذهب الرسمي، فبسبب هذا الاتفاق استغنى بأحد المذهبيين عن الآخر.

وليس معنى هذا المذهب أن كل كلمة يصح الوقف عليها بالمذهب الرسمي، فإن جواز الوقف على هذا المذهب موقوف على السماع وثبوت الرواية.

فلا يصح الوقف على مثل ﴿مَأْوَاهَا﴾ و﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ و﴿عَطَاؤُنَا﴾ بالواو الخالصة، لعدم ثبوت روايته.

ولا يصح الوقف على مثل ﴿الْمَلَيْكَةِ﴾ و﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ و﴿خَائِفِينَ﴾ بالياء المحضة، لأنه لم ينقل عن أحد من أهل الأداء الوقف على هذه الكلمات بالياء.

ولا يصح الوقف على مثل ﴿لِقَاءَنَا﴾ و﴿وَنِسَاءَنَا﴾ و﴿غَدَاءَنَا﴾ بحذف الهمزة، فإن ذلك لم يصح سنداً عن الأئمة، فالقراءة سُنَّةٌ متبعة يتلقاها الآخر عن الأول.

وقد حصر علماء القراءات الكلمات التي رُوي فيها الوقف بالمذهب الرسمي، وقد جمع أغلبها العلامة الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي، وكذلك العلامة المتولي في توضيح المقام، وكذلك الإمام ابن الجزري في النشر، وسأذكر لك الآن خلاصة ما ثبت لدي من هذه الكلمات، غير أن الأمر ما زال في حاجة لمزيد من التحقيق والتدقيق والبحث:

أولاً: الكلمات التي جعلت صورة همزتها واواً بعد ألف:

﴿جَزَّوْاُ الظَّلْمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩]، ﴿إِنَّمَا جَزَّوْاُ الَّذِينَ﴾ [المائدة: ٣٣]، ﴿الَّذِينَ رَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا﴾ [هود: ٨٧]، ﴿فَقَالَ الضُّعَفَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِّنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ﴾ [الروم: ١٣]، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ﴾ [الصافات: ١٠٦]، ﴿وَمَا

دُعَوُا الْكٰفِرِيْنَ ﴿ [غافر: ٥٠] ، ﴿ اَمْ لَهُمْ شُرَكَآؤُا ﴾ [الشورى: ٢١] ، ﴿ وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ ﴾ [الشورى: ٤٠] ، ﴿ مَا فِيْهِ بَلٰتٌ مُّبِيْنٌ ﴾ [الدخان: ٣٣] ، ﴿ وَذٰلِكَ جَزَآءُ الظّٰلِمِيْنَ ﴾ [الحشر: ١٧] ، ﴿ اِنَّا بَرَآءٌ وَّاَنْتَ اَقْصَدُ الهمزة المرسومة على واو من هذا الموضع الأخير، أما الهمزة التي بعد الراء فليس فيها إلا التسهيل بين يين .

واختلفت المصاحف في: ﴿ فَلَهُ جَزَاءٌ حَسَنٌ ﴾ [الكهف: ٨٨] بالنسبة لهشام لأنه يقرأ هذا الموضع بهمزة مضمومة دون تنوين^(١)، فهي عنده همزة متطرفة، و﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ اَنْبَاؤُا ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿ وَذٰلِكَ جَزَاءٌ مِّنْ تَزَكٰى ﴾ [طه: ٧٦]، و﴿ فَسَيَأْتِيهِمْ اَنْبَاؤُا ﴾ [الشعراء: ٦]، و﴿ عَلِمَتْوَا بَنِي اِسْرٰءِيْلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، و﴿ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمٰٓؤُا ﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿ ذٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِيْنَ ﴾ [الزمر: ٣٤]، فرسمت الهمزة في بعضها بالواو وفي بعضها بدونها، وهذا الخلاف في الرسم بين المصاحف يترتب عليه خلاف في الوقف الرسمي، فيكون في هذه الكلمات الوقف بالرسم وعدمه.

وهذا النوع يوقف عليه على المذهب الرسمي بما يسمى سبعة الرسم، وسأطبق سبعة الرسم على كلمة ﴿ شُرَكَآؤُا ﴾، وبنفس الطريقة يمكنك الوقف على باقي المواضع:

إذا أردنا الوقف على ﴿ شُرَكَآؤُا ﴾ بالمذهب الرسمي فنحذف الهمزة ونثبت الواو والضممة هكذا: (شُرَكَآُوْ)، فيصير لدينا واو مضمومة وقبلها مد، فنقف:

- بالواو الساكنة سكوناً محضاً مع ثلاثة العارض، فهذه ثلاثة أوجه.
- ثم بالواو الساكنة مع الإشمام مع ثلاثة العارض، فهذه ثلاثة أخرى.
- ثم بالرّوم مع قصر المد، وهذا هو الوجه السابع.

(١) قال الناظم: (٨٥٠ - وَصِحَابُهُمْ ... جَزَاءٌ فَنَوْنٌ وَاَنْصِبِ الرَّفْعَ وَاَقْبَلَا).

ثانياً: الكلمات التي رسمت همزتها بالواو ولم تقع بعد ألف:

﴿يَبْدُوا﴾ [حيث وقعت]، ﴿تَفْتَرُوا﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا﴾ [إبراهيم: ٧، التغابن: ٥]، ﴿يَتَفَيَّرُوا﴾
[النحل: ٤٨]، ﴿أَتَوَكَّرُوا﴾ [طه: ١٨]، ﴿تَظْمَرُوا﴾ [طه: ١١٩]، ﴿فَقَالَ الْمَلُؤُا﴾ [المؤمنون: ٢٤]، ﴿وَيَدْرُؤُا﴾
[النور: ٨]، ﴿مَا يَعْبُؤُا﴾ [الفرقان: ٧٧]، ﴿يَتَأَيَّهَا الْمَلُؤُا﴾ [النمل: ٢٩-٣٢-٣٨]، ﴿قُلْ هُوَ نَبُؤُا﴾ [ص: ٦٧]،
﴿أَوْمَن يَنْشُؤُا﴾ [الزخرف: ١٨].

واختلفت المصاحف في: ﴿وَهَلْ أَتَكَ نَبُؤُا﴾ [ص: ٢٠]، ﴿يُنَبِّؤُا﴾ [القيامة: ١٣]، فرسمت الهمزة في بعضها بالواو وفي بعضها بدونها.

وهذا النوع يوقف عليه على المذهب الرسمي بثلاثة أوجه: الواو الساكنة سكوناً محضاً (لَيْتَةَ)، والواو الساكنة مع الإشمام، والواو المضمومة مع الروم.

ثالثاً: الكلمات التي رسمت همزتها بالياء وقبلها ألف:

﴿مِن تَلْقَاي﴾ [يونس: ١٥]، ﴿وَإِيْتَاي﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿وَمِنْ ءَأَنَّاي﴾
[طه: ١٣٠]، ﴿وَرَاي﴾ [الشورى: ٩٤].

واختلفت المصاحف في: ﴿بِلِقَاي رَبِّهِمْ لَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٨]، ﴿وَلِقَايِ الْآخِرَةِ﴾ [الروم: ١٦]، فرسمت الهمزة بالياء في بعض المصاحف، وبدونها في البعض الآخر.

وهذا النوع يوقف عليه على المذهب الرسمي بأربعة أوجه: الياء الساكنة سكوناً محضاً مع ثلاثة العارض، والياء المكسورة مع الروم على القصر.

ولاحظ أنه في كلمة ﴿وَإِيْتَاي﴾ تقرأ هذه الأوجه الأربعة مرة على تحقيق الهمزة الأولى ومرة على تخفيفها لأنها متوسطة بزائد كما ستعرف بعد قليل، فتصير الأوجه ثمانية.

وفي ﴿وَمِنْ ءَانَاءٍ﴾ تقرأ هذه الأوجه الأربعة مرة على وجه التحقيق في المفصول، ومرة على وجه السكت، ومرة على وجه النقل، فتصير الأوجه اثنا عشر وجهًا لخلف، وثمانية لخلاص.

رابعًا: موضع ﴿مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ويوقف عليها على المذهب الرسمي بوجهين: الياء الساكنة سكونًا محضًا، والياء المكسورة مع الروم، وقد اختلفت المصاحف في مكان الهمزة، فبعضها يضعها تحت الألف وهو مذهب الداني، والبعض يضعها تحت الياء وهو مذهب ابن الجزري.

خامسًا: كلمات ليس لهزتها صورة:

ويندرج تحت هذا النوع كل همزة مضمومة قبلها كسر وبعدها واو مدية، مرسومة على السطر نحو ﴿أَسْتَهْزِءُوا﴾، أو على مَطَّة نحو ﴿الْخَطِئُونَ﴾، وسيأتي تفصيلها عند قول الناظم (٢٤٧- وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوَهُ ... وَضَمُّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قَيْلٍ وَأَحْمَالًا).

وهذه الأنواع السابقة هي كل ما ذكره الشيخ القاضي في الوافي وتبعه بعض الشيوخ، وقد ذكر الشيخ القاضي أن هذا هو كل ما ورد فيه الوقف بالمذهب الرسمي، وذكر عدم جواز الوقف على الرسم في غير هذه المواضع السابقة، ولا أدري أذلك وهم منه، أم أن ذلك عن تحقيق، لأن الإمامين ابن الجزري والمتولي قد ذكرا كلمات أخرى، فهل الشيخ القاضي يقصد إبطال ما ذكر الشيخان أم لا.

وعموماً فلا نستطيع أن نلغي ما رواه ابن الجزري والمتولي إلا عن دليل قاطع، فلنأخذ بما ذكره أيضاً، وإليك بعض الكلمات التي زادها الشيخ المتولي في توضيح المقام:

﴿النَّشَأُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، [النجم: ٤٧]، [الواقعة: ٦٢]، فهذه الكلمة مرسومة همزتها على ألف في بعض المصاحف، وعلى مطة في بعض المصاحف، فعلى المصاحف التي جاء فيها ﴿النَّشَأُ﴾، يكون الوقف على المذهب الرسمي هكذا: (النَّشَأُ)، وعلى المذهب القياسي هكذا: (النَّشْهُ)، وعلى المصاحف التي جاء فيها ﴿النَّشْئَةُ﴾ يتحد المذهبان الرسمي والقياسي، ولاحظ نقل فتحة الهمزة إلى الشين على المذهبيين. ✓

كلمة ﴿يَسْأَلُونَ﴾ في قوله سبحانه ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، فهذه الكلمة مرسومة همزتها على ألف في بعض المصاحف هكذا: ﴿يَسْأَلُونَ﴾، وعلى مطة في بعض المصاحف هكذا: ﴿يَسْأَلُونَ﴾، فعلى المصاحف التي جاء فيها ﴿يَسْأَلُونَ﴾، يكون الوقف على المذهب الرسمي هكذا: (يَسْأَلُونَ)، وعلى المذهب القياسي هكذا: (يَسْأَلُونَ)، وعلى المصاحف التي جاء فيها ﴿يَسْأَلُونَ﴾ يتحد المذهبان الرسمي والقياسي، ولاحظ نقل فتحة الهمزة إلى السين على المذهبيين. ✓

كلمات ﴿خَسِيبِينَ﴾ و﴿خَطِيبِينَ﴾، و﴿رُؤُوسُ﴾ كيف وردت، و﴿مُتَّكِينِينَ﴾، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾، يوقف عليها على المذهب الرسمي بالحذف هكذا: (خَسِيبِينَ) و﴿خَطِيبِينَ﴾ و﴿رُؤُوسُ﴾، و﴿مُتَّكِينِينَ﴾، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾، وقد سبق أن فيها التسهيل بين بين على المذهب القياسي. ✓

﴿هَزْوًا﴾ و﴿كُفْوًا﴾، يوقف عليها على المذهب الرسمي بالواو هكذا: (هَزْوًا) و﴿كُفْوًا﴾، وقد سبق أن فيهما النقل على المذهب القياسي. ✓

كلمة ﴿أَمْرُوًا﴾ يوقف عليها على المذهب الرسمي بالواو هكذا: (أَمْرُوًا)، ثم تسكن الواو للوقف سكونًا محضًا فتصير واوًا مديّة (وهو نفس الوجه القياسي) هكذا: (أَمْرُوًا)، ويجوز الإشمام بعد المد، ويجوز الرّوم.

كلمة ﴿الْلُوُّوُ﴾ المرفوعة كيف وقعت، الهمزة الأولى ساكنة بعد ضم فتبدل واوًا مديّة على القياس، والهمزة الثانية متطرفة مرسومة على الواو، فيوقف عليها على المذهب الرسمي بالواو هكذا: (الْلُوُّوُ)، ثم تسكن الواو للوقف سكونًا محضًا فتصير واوًا مديّة (وهو نفس الوجه القياسي) هكذا: (الْلُوُّوُ)، ويجوز الإشمام، ويجوز الرّوم.

كلمة ﴿الْلُوُّوُ﴾ يوقف عليها كالكلمة السابقة لكن دون إشمام.

﴿أَمْرِيَّ﴾ و ﴿شَلْطِيَّ﴾ يوقف عليهما على المذهب الرسمي بالياء هكذا: (أَمْرِيَّ)، (شَلْطِيَّ)، ثم تسكن الياء للوقف سكونًا محضًا فتصير ياءً مديّة (وهو نفس الوجه القياسي) هكذا: (أَمْرِيَّ)، (شَلْطِيَّ)، ويجوز الرّوم.

في قوله سبحانه ﴿إِنْ أُولِيَاؤُهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]، ذكر المتولي -لخلف- ستة وثلاثين وجهًا: تسهيل الهمزة الأخيرة -على القياس- مع الطول والقصر، وإبدالها واوًا -على الرسم- مع الطول والقصر، فهذه أربعة أوجه، وعلى كل منها يوقف على الهاء بالسكون المحض والرّوم والإشمام، فهذه اثنا عشر وجهًا، فإذا ضربت في أوجه التحقيق والسكت والنقل في المفصول، فيجتمع ستة وثلاثون وجهًا، لكن ابن الجزري في النشر علق على إبدال الهمزة واوًا في مثل هذه الكلمة فقال: "وهو وجهٌ شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين". اهـ. ٧

وبذلك انتهت الكلمات التي ذكرها الإمام المتولي زيادة على ما ذكره الشيخ القاضي، وإليك كلمات ذكرها ابن الجزري في النشر أو أشار إليها:

قال ابن الجزري: "وأما نحو ﴿يَطُّونَ﴾، و﴿تَطُّوهُمْ﴾ ففيه وجه آخر، وهو الحذف كقراءة أبي جعفر، نص عليه الهذلي وغيره، ونص صاحب التجريد على الحذف في ﴿يُؤْدُهُو﴾، وقياسه ﴿يُؤَسَّا﴾ وهو موافق للرسم، فهو أرجح عند من يأخذ به، وقال الهذلي: إنه الصحيح." اهـ

وقد حصر شيخنا طاهر الأسيوطي - حفظه الله - الكلمات التي تدرج تحت هذا النوع من المذهب الرسمي - أقصد الهمزة المضمومة بعد فتح، ولاصورة لها، وبعدها واو مد- ونبّه على ضرورة معرفة أن الهمزة تحذف مع حركتها، وأن الواو بعد الحذف تتحول إلى حرف لين، فتكون ساكنة بعد فتح، وأن الحرف الذي قبل الهمزة لا يُضم.

وسأذكر هذه الكلمات، وبعد كل كلمة كيفية الوقف عليها على المذهب الرسمي:

﴿تَبَرَّوْا﴾ [البقرة: ١٦٧]: ﴿تَبَرَّوْا﴾، ﴿يُؤْدُهُو﴾ [البقرة: ٢٥٥]: ﴿يُؤْدُهُو﴾، ﴿فَادَرَّوْا﴾ [آل عمران: ١٦٨]: ﴿فَادَرَّوْا﴾، ﴿فَادَرَّوْا﴾، ﴿بَدَّوْكُمْ﴾ [التوبة: ١٣]: ﴿بَدَّوْكُمْ﴾، ﴿يَطُّونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]: ﴿يَطُّونَ﴾، ﴿يَقَرُّونَ﴾ [يونس: ٩٤]: ﴿يَقَرُّونَ﴾، ﴿لَيْسُوا﴾ [هود: ٩]: ﴿لَيْسُوا﴾، ﴿وَيَدْرُونَ﴾ [الرعد: ٢٢، القصص: ٥٤]: ﴿وَيَدْرُونَ﴾، ﴿يُؤَسَّا﴾ [الإسراء: ٨٣]: ﴿يُؤَسَّا﴾، ﴿أَخَسُّوْا﴾ [المؤمنون: ١٠٨]: ﴿أَخَسُّوْا﴾، ﴿مُبَرَّوْا﴾ [النور: ٢٦]: ﴿مُبَرَّوْا﴾، ﴿تَطُّوْهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]: ﴿تَطُّوْهَا﴾، ﴿فَيْسُوا﴾ [فصلت: ٤٩]: ﴿فَيْسُوا﴾، ﴿تَطُّوْهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]: ﴿تَطُّوْهُمْ﴾، ﴿تَبَوَّوْا﴾ [الحشر: ٩]: ﴿تَبَوَّوْا﴾، ﴿أَقَرَّوْا﴾ [الحاقة: ١٩]: ﴿أَقَرَّوْا﴾، ﴿فَأَقَرَّوْا﴾ [الزمر: ٢٠] موضعان: ﴿فَأَقَرَّوْا﴾، وقد سبق أن المذهب القياسي في هذه الكلمات هو التسهيل بين

ومما ذكره الشيخ طاهر الأسيوطي أيضًا كلمة ﴿المَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]: (المَوْءُودَةُ) على خلاف في تجويز هذا الوجه بين القراء.

ومما أشار إليه ابن الجزري في النشر أيضًا الوقف على نحو ﴿يَسْتَهْرِي﴾ و﴿يُبْدِي﴾ و﴿يُنْشِي﴾ و﴿الْبَارِي﴾ وهي همزات مضمومة بعد كسر، فعلى المذهب الرسمي تحذف الهمزة مع إبقاء الياء وحركتها هكذا: (يَسْتَهْرِي) و﴿يُبْدِي﴾ و﴿يُنْشِي﴾ و﴿الْبَارِي﴾، ثم يوقف بياء مدية ساكنة سكونًا محضًا (وهو نفس الوجه القياسي) هكذا: (يَسْتَهْرِي) و﴿يُبْدِي﴾ و﴿يُنْشِي﴾ و﴿الْبَارِي﴾، ويجوز الرّوم، ويجوز الإشمام فهذه ثلاثة أوجه على الرسم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

... وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبَدَلَا - ٢٤٥

٢٤٦ - بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَالَا

في هذا المقطع يذكر الناظم مذهبًا آخر في الوقف هو مذهب الأخفش^(١)، وهذا المذهب

يُعمل به في نوعين من الهمز، هما:

- الهمز المضموم بعد كسر نحو ﴿مُسْتَهْرِيُونَ﴾ و﴿أَنْبِيُونِي﴾ و﴿سَنْقَرِيكَ﴾.
- الهمز المكسور بعد ضم نحو ﴿سَيْلٍ﴾ و﴿سَيْلُوا﴾ و﴿سَيْلَتْ﴾.

(١) هو الأخفش النحوي أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، وشهرته الأخفش الأوسط، وهو الذي يأتي ذكره في فرش سورة الأنعام: (٦٧٤ - وَمَعَ رَسْمِهِ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَا ... دةُ الْأَخْفَشِ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْبِلًا)، أما الأخفش الذي ذكر في فرش سورة النحل (٨١٤ - مَلَكْتَ وَعَنْهُ نَصَّ الْأَخْفَشُ بِيَاءَهُ) هو هارون بن موسى ابن شريك الدمشقي، تلميذ ابن ذكوان، وكان يعرف بأخفش باب الجابية أو الأخفش الدمشقي، واعلم أن (الأخفش) هو لقب اشتهر به أحد عشر عالمًا من علماء النحو سماهم السيوطي في المزهر.

ولعلك تذكر أن هذين النوعين كان فيهما على المذهب القياسي تسهيل الهمزة بين بين، لأنهما داخلتان في قول الناظم: **(وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ)**، ففي **(مُسْتَهْزِئُونَ)** كانت الهمزة تسهل بينها وبين الواو، وفي **(سَيْلٍ)** كانت الهمزة تسهل بينها وبين الياء.

وقول الناظم: **(وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا بِيَاءٍ)**، معناه أن الهمز (ذا الضمِّ) أي الهمز المضموم، إذا وقع **(بَعْدَ الْكَسْرِ)**، فإن الأخفش يبدله ياءً خالصة.

فمثلاً **(مُسْتَهْزِئُونَ)** و**(أَنْبِئُونِي)** يوقف عليها هكذا: **(مُسْتَهْزِئُونَ)** و**(أَنْبِئُونِي)**، وقد ذكرنا من قبل أن فيها التسهيل وسيأتي الحذف.

وكلمات **(سَنْقَرِيكَ)** و**(يُنَبِّئُهُمْ)** و**(سَيِّئُهُ)** يوقف عليها هكذا: **(سَنْقَرِيكَ)** و**(يُنَبِّئُهُمْ)** و**(سَيِّئُهُ)**، وقد ذكرنا من قبل أن فيها التسهيل. ✓

وقوله: **(وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ)** أي عن الأخفش الإبدال واوًا في عكس ذلك، وهو أن تكون الهمزة مكسورة بعد ضم.

فمثلاً كلمات **(سَيْلٍ)** و**(سَيْلُونَ)** و**(سَيْلَتٍ)** يوقف عليها هكذا: **(سُولٍ)** و**(سُولُونَ)** و**(سُولَتٍ)**، وقد سبق أن فيها التسهيل. ✓

وقول الناظم: **(وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَالًا)** معناه أن جماعة قد سهلوا الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركة ما قبلها، فقوله **(كَالْيَا)** عائد على الهمزة المضمومة بعد كسر المشار إليها بقوله **(بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ)**، وقوله **(وَكَالْوَاوِ)** عائد على الهمزة المكسورة بعد ضم المشار إليها بقوله **(فِي عَكْسِهِ)**.

ففي نحو كلمة ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ يسهلون الهمزة (كَالْيَا) أي مثل الياء، أي بينها وبين الياء، وقد حكم الناظم على هذا القول بأنه معضل، أي شاق، لأنك ستنتطق هنا -مثلاً- بزاي مكسورة، ثم همزة مسهلة بينها وبين الياء (أي مكسورة تقريباً)، ثم واو ساكنة.

وفي نحو كلمة ﴿سُيَلَّتْ﴾ يسهلون الهمزة (كَالْوَاوِ) أي مثل الواو، أي بينها وبين الواو، وهذا أيضاً معضل، لأنك ستنتطق هنا -مثلاً- بسين مضمومة، ثم همزة مسهلة بينها وبين الواو (أي مضمومة تقريباً)، ثم لام مفتوحة، وكل ذلك لم يأخذ به أحد من أئمة القراءة المعترين.

ولعلك لاحظت أن كل الأمثلة المذكورة في مذهب الأخفش هي أمثلة لهمزة متوسطة،

فهل مذهب الأخفش لا يُعمل به في الهمز المتطرف؟!

والإجابة أنه سيُعمل به في المتطرف، لكنه سيدخل في المذهب الرسمي، وهو ما ذكرناه في المذهب الرسمي عند الوقف على نحو ﴿يَسْتَهْزِيُّ﴾ و﴿يُبْدِيُّ﴾ و﴿يُنْشِيُّ﴾ و﴿الْبَارِيُّ﴾، حيث أبدلت الهمزة ياءً، ثم وقفنا بياء مديّة محضّة، ثم بالإشمام، ثم بالرّوم، ولكن جرت العادة على إلحاق الهمز المتطرف في نحو هذه الأمثلة بالمذهب الرسمي، واختصاص مذهب الأخفش بالهمز المتوسط.

وبناء على كل ما سبق يمكن أن نقول أن كلمة ﴿سُيَلُّوا﴾ و﴿سُيِّلْ﴾ و﴿سُيَلَّتْ﴾ ورد فيها

ثلاثة مذاهب: ✓

○ المذهب القياسي: تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، والدليل: (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ): (سُيَلُّوا).

○ مذهب الأخفش: إبدال الهمزة واوًا، والدليل: (وَإِلَّا خَفْشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا بِيَاءٍ، وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ): (سُيَلُّوا).

○ المذهب المُعْضِل: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو، وهو غير مقروء به، والدليل: (وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَالًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤٧- وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ... وَضَمُّ وَكَسْرٌ قَبْلَ قِيلَ وَأُخْمَلًا

هذا البيت هو استكمال للمذهب الرسمي الذي ذكره الناظم عند قوله (٢٤٥- وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا)، وفي هذا البيت بيان لبعض الكلمات المهموزة التي ليس لهمزتها صورة في خط المصحف فيوقف عليها بحذف الهمزة على المذهب الرسمي.

وقد خص الناظم هذا النوع ببيت منفرد لأن حذف الهمزة في هذا النوع يقتضي تغييراً في حركة الحرف السابق للهمز، وهذا التغيير قد جرى فيه خلاف، فأراد الناظم أن يوضح ذلك منفرداً.

وقوله (وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ) أي أن لفظ ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ الحذف في همزته ثابت عن حمزة، وكذا مثله من كل همزة مضمومة ليس لها صورة في خط المصحف قبلها كسرة وبعدها واو مدية نحو ﴿أَنْبِئُونِي﴾، ﴿يُطْفِئُوا﴾، ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾، ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾، ﴿مُتَّكِنُونَ﴾، ﴿فَمَالِئُونَ﴾، ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾، ﴿الْخَلِطُونَ﴾، وقولنا (وبعدها واو مدية) احتراز عن التي ليس بعدها واو مدية نحو ﴿سَنْقَرُتُكَ﴾.

والآن يظهر سؤال: بعد أن نحذف الهمزة، كيف سننطق الكلمة؟ فمثلاً كلمة ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ تصير بعد حذف الهمزة هكذا (مُسْتَهْزُونَ)، فكيف نطق الزاي المكسورة ثم الواو الساكنة؟!

وهنا أجب الناظم بقوله: (وَضَمُّ) يعني: وضّم في الحرف الذي قبل الهمز، لأن هذا الحرف بعد الحذف صار قبل واو ساكنة مديدة، وهذه الواو لا يناسبها إلا ضم ما قبلها.

إذا ففي هذا النوع من التخفيف نحذف الهمزة ونضم ما قبلها، فنقف على الكلمات السابقة هكذا: (مُسْتَهْزُونَ)، (أَثْبُونِي)، (يُطْفِئُوا)، (لِيُؤَاظُوا)، (وَيَسْتَبُونَكَ)، (مُتَّكُونَ)، (فَمَالُونَ)، (الْمُنْشُونَ)، (الْخَطُونَ) وقد سبق أن فيها التسهيل بين بين وفيها مذهب الأخفش، فتصير الأوجه ثلاثة. ✓

وقوله (وَكَسْرٌ قَبْلَ قِيلٍ وَأُخْمَلًا) يعني: أنه قيل بكسر هذا الحرف أي بإبقائه على الكسر بعد حذف الهمزة، وقد حكم الناظم على هذا القول بالسقوط فقال: (وَأُخْمَلًا) والخامل: الساقط الذي لا قيمة له، والألف للإطلاق وليست للتثنية، لأن المقصود بالسقوط هو وجه الكسر، وليس الوجهين المذكورين في البيت معاً.

تطبيقات

- بناء على كل ما سبق يمكن أن نقول أن ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ ونحوها فيها خمسة مذاهب: ✓
 - المذهب القياسي: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو، والدليل: (وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنِ).
 - المذهب الرسمي: حذف الهمزة وضم الزاي، والدليل: (وَمُسْتَهْزُونَ الْحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ... وَضَمُّ وَكَسْرٌ قَبْلَ قِيلٍ وَأُخْمَلًا).

- مذهب الأَخْفَش: إبدال الهمزة ياءً، والدليل: (وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبَدَلَا بِيَاءً).
- المذهب المُعْضِل: تسهيل الهمزة بينها وبين الياء، وهو غير مقروء به، والدليل: (وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا).
- المذهب المُخْمَل: حذف الهمزة وكسر الزاي، وهو غير مقروء به، والدليل: (وَكَسَّرَ قَبْلُ قَيْلٍ وَأُخْمِلًا).

استنتاج: مما سبق نستطيع أن نقول أن:

- المذهب الرسمي في الهمزة المرسومة على واو أو ياء لا يكون إلا في همز متطرف ما عدا كلمتين فقط: ﴿هُزْوًا﴾ و﴿كُفْوًا﴾.
- والمذهب الرسمي في الهمزة التي ليس لها صورة لا يكون إلا في همز متوسط.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانِ أَعْمَالًا

٢٤٩- كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوَهَا ... وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

في هذين البيتين يتعرض الناظم لحكم الوقف على الهمز المتوسط بزائد، مثل الهمز في كلمة ﴿سَأَصْرِفُ﴾، فالكلمة الأصلية هي: (أَصْرِفُ)، ثم دخل عليها حرف السين فاتصل بها لفظًا وخطًا، فحرف السين هنا هو حرف زائد، لأنه ليس من بنية الكلمة، ولا تختل الكلمة بحذفه، ولكن لا يمكن نطق هذا اللفظ القرءاني في هذا الموضع إلا مقترنًا بهذا الحرف الزائد.

وخلاصة هذا الحكم أن فيه وجهين:

• **الوجه الأول:** تخفيف الهمزة اعتدادًا بالعارض، ولأنه لا يمكن نطق اللفظ القرءاني في هذا الموضع إلا مقترنًا بهذا الزائد، فكأن الزائد صار جزءًا من الكلمة التي فيها الهمز، فصار الهمز متوسطًا.

• **الوجه الثاني:** تحقيق الهمزة باعتبار أنها همزة في أول الكلمة، وأن هذا الحرف الزائد إنما هو عارض، وليس من أصل الكلمة، ونحن هنا إنما نخفف الهمز المتوسط أو المتطرف.

وقولنا: لا تختل الكلمة بحذفه احتراز من حروف المضارعة نحو ﴿يُؤْمِنُ﴾، وميم اسم الفاعل نحو ﴿مُؤْمِنٌ﴾، وميم اسم المفعول نحو ﴿مَأْكُولٍ﴾، واسم المكان نحو ﴿مَأْمَنُهُ﴾، فليس في ذلك وأمثاله إلا تخفيف الهمز، لأن هذه الحروف وإن كانت زائدة لكن الكلمة تختل بحذفها، فصارت بمثابة الجزء من الكلمة.

وقول الناظم: (٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا) يعني: واللفظ الذي يوجد فيه الهمز واسطًا، أي متوسطًا بسبب حروف زوائد دخلن عليه، ففي همزه وجهان مستعملان لحمزة عند الوقف هما:

• **التخفيف** باعتباره في وسط الكلمة، وهو مذهب أبي الفتح فارس.

• **والتحقيق** باعتباره أول الكلمة، وهو مذهب أبي الحسن طاهر ابن غلبون.

والتخفيف في هذه الهمزات يكون على مقتضى ما درسنا من قواعد، فمثلًا الهمز المفتوح بعد فتح نحو ﴿فَعَامِنُوا﴾ يسهل بين بين، والهمز المفتوح بعد كسر نحو ﴿لَادِمٌ﴾ يبدل ياءً، والهمز المضموم بعد كسر نحو ﴿وَلَأْتِمَّ﴾ يسهل بين بين أو يبدل ياءً على مذهب الأخفش، وهكذا.

ثم بين الناظم الحروف الزوائد التي تدخل على الهمز فقال: **(كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامَ وَالْبَاءَ وَنَحْوَهَا ... وَلَا مَاتٍ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا)**، و(ما) في قوله: **(كَمَا)** زائدة.

فمثال دخول **(هَا)** وهي للتنبيه: **(هَاتَانْتُمْ)**، فعلى وجه التحقيق نحقق الهمزة مع إشباع المد قبلها (مثل حالة الوصل)، وعلى وجه التخفيف نسهل الهمزة بين بين، لأنها همزة جاءت بعد ألف مد في وسط الكلمة^(١)، وعلى التسهيل يجوز في المد قبلها الإشباع والقصر^(٢)، فيصير في هذه الكلمة وفقاً لثلاثة أوجه هي: التحقيق مع الإشباع، والتسهيل مع الإشباع، والتسهيل مع القصر. **٧**

وأما **(هَوُوءَاءٍ)** ففيها لحمزة ثلاثة عشر وجهًا سنذكرها آخر الباب إن شاء الله.

وأما لفظ **(هَأْوُومٌ)** من قوله تعالى **(فَيَقُولُ هَأْوُومٌ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ)** [الحاقة: ١٩]، فهو اسم فعل أمر بمعنى خذوا، و**(هَأَ)** فيه ليست للتنبيه، بل هي جزء من الكلمة، فليست همزته من قبيل الهمز المتوسط بزائد، فليس فيه وفقاً إلا التسهيل مع المد والقصر، فهو داخل في قوله الناظم **(سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفٍ جَرَى ... يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدَّخَلًا)**. **٧**

ومثال **(يَا)** وهي للنداء: **(يَعَاءَدُمُ)** و**(يَتَابِرْهِيمُ)**، وفيهما وفقاً نفس الأوجه الثلاثة المذكورة في كلمة **(هَاتَانْتُمْ)**. **٧**

ومن أمثلة اللام: **(لَادَمُ)** و**(لَيْلَا)**، وهاتين الكلمتين فيهما وفقاً التحقيق، والتخفيف بإبدال الهمزة ياءً مفتوحة^(٣). **٧**

(١) قال الناظم: (٢٣٨-سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفٍ جَرَى ... يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدَّخَلًا).

(٢) قال الناظم: (٢٠٨-وَإِنْ حَرْفٌ مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

(٣) قال الناظم: (٢٤١- وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكُسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ ... لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مُحَوَّلًا).

وفي ﴿فَلَايِمَهُ السُّدُسُ﴾ يقف على ﴿فَلَايِمَهُ﴾ بالتحقيق، وبالتسهيل بين بين^(١)، لأنها همزة مكسورة بعد كسر على قراءة حمزة^(٢).

وفي ﴿وَلَايِمَةً﴾ و﴿الْأُولَى﴾ يقف بثلاثة أوجه هي التحقيق، والتسهيل بين بين على المذهب القياسي، والإبدال ياءً على مذهب الأخفش^(٣).

ومثال الباء: ﴿يَأْسَحَقُ﴾ وفيها التحقيق، والتسهيل بين بين، و﴿يَأْيَيْكُمْ﴾ وفيها التحقيق، والإبدال ياءً مفتوحة.

وقول الناظم (وَنَحْوِهَا) يقصد الواو والفاء والكاف والسين والهمزة.

فالواو نحو ﴿وَأَنْتُمْ﴾ و﴿وَأَبْصَرُهُمْ﴾ وفيهما التحقيق، والتسهيل بين بين.

والفاء نحو ﴿فَقَامْتُوا﴾ و﴿فَإِذَا﴾ وفيهما التحقيق، والتسهيل بين بين.

والكاف نحو ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ و﴿كَأَلْفِ﴾ وفيهما التحقيق، والتسهيل بين بين.

والسين نحو ﴿سَاءَوِي﴾ و﴿سَاءَصْرَفُ﴾ وفيهما التحقيق، والتسهيل بين بين.

والهمزة نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَنْزَلَ﴾ وفيهما التحقيق، والتسهيل بين بين.

وقول الناظم (وَلَامَاتٍ تَعْرِيفٍ) يقصد نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿الْأَحْزَابِ﴾، والتخفيف فيها

يكون بالنقل، وهو مذهب أبي الفتح فارس، والتحقيق فيها وفقاً يلزمه السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر ابن غلبون، وأجاز بعض المحققين ومنهم المتولي الوقف بالتحقيق دون سكت، ولكنه كلام مردود لمخالفته صريح نص ابن الجزري في النشر، حيث قال: "وحكي

(١) قال الناظم: (٢٤٢- وفي غير هَذَا بين بين).

(٢) قال الناظم: (٥٩٠- وفي أم مع في أمها فلايمه... لدى الوصل ضم الهمز بالكسر سَمَلًا).

(٣) قال الناظم: (٢٤٥- والآخرُ بعد الكسر ذا الضمُّ أبدلاً، يساء).

فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو التحقيق من غير سكتٍ كالجماعة، ولا أعلمه نصًّا في كتابٍ من الكتب ولا في طريقٍ من الطرق، عن حمزة ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة، أو عن أحدٍ من رواته حالة الوصل، مجمعون على النقل وقفًا، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاف اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها، والله أعلم. " اهـ .

إذًا فالوقف على لامات التعريف يكون **بالسكت والنقل** فقط، وذلك لحمزة من روايته. ✓

* * *

تنبيه: مما توسط فيه الهمز بزائد: ﴿وَأْمُرٌ﴾، ﴿فَأَوْوَأُ﴾، ﴿فَأَتَيْنَا﴾، ولاحظ سكون الهمزة. ومما ألحق بالمتوسط بزائد: ﴿الَّذِي أَوْثَمِنَ﴾، ﴿يَصْلِحُ أَثْمِنًا﴾، ﴿لِقَاءَنَا أَثْمِنٌ﴾، ﴿يَقُولُ أَثْمِنٌ﴾، ﴿الْهَدَى أَثْمِنًا﴾، ولاحظ أن الهمزة فيه أيضًا ساكنة^(١).

وقد نص ابن الجزري في النشر على أن هذين النوعين ليس فيهما إلا الإبدال وقفًا، ولا يصح فيهما وجه التحقيق، قال **كحلته:**

"وأما الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: متوسطٌ بنفسه ومتوسطٌ بغيره ... والمتوسط بغيره على قسمين: متوسطٌ بحرفٍ، ومتوسطٌ بكلمةٍ، فالمتوسط بحرفٍ يكون قبله

(١) يكون الوقف على هذه الكلمات هكذا: (وَأْمُرٌ)، (فَأَوْوَأُ)، (فَأَتَيْنَا)، (الَّذِي أَوْثَمِنَ) ويُبدأ بها هكذا (أَوْثَمِنَ)، (يَصْلِحُ حُوتًا) ويُبدأ بها هكذا (إِثْمِنًا)، (لِقَاءَنَا ثَمِنٌ) ويُبدأ بها هكذا (إِثْمِنٌ)، (يَقُولُونَ) ويُبدأ بها هكذا (إِثْمِنٌ)، (الْهَدَى ثَمِنًا) ويُبدأ بها هكذا (إِثْمِنًا)، واختُلف في إمالة (الْهَدَى) وصلًا، والفتح أصوب، ورجحه الجمهوري في كثر المعاني بقوله: وفتح الهدى اختر إن وصله مع اثنا ... لمبدل همز فالهدى عن ألف خلا. ✓

فتح نحو ﴿فَأَوْوَأُ﴾، ﴿وَأُتَوَأُ﴾، ولم يقع قبله ضم ولا كسر، والمتوسط بكلمة يكون قبله ضم نحو ﴿قَالُوا أَتَيْنَا﴾ و﴿الْمَلِكُ أَتُونِي﴾ وكسر نحو ﴿الَّذِي أَوْتُمِنَ﴾ و﴿وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنَا﴾ وفتح نحو ﴿الْهَدَى أَتَيْنَا﴾، و﴿قَالَ أَتُونِي﴾^(١) فهذه أنواع الهمز الساكن، وتخفيفه أن يبدل بحركة ما قبله، إن كان قبله ضم أبدل واوا، وإن كان قبله كسر أبدل ياء، وإن كان قبله فتح أبدل ألفاً.

وكذلك يقف حمزة من غير خلافٍ عنه في ذلك إلا ما شدَّ فيه ابن سفيان، ومن تبعه من المغاربة كالمهدي، وابن شريح، وابن البادش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرفٍ لا اتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهمٌ منهم وخروجٌ عن الصواب، وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت، لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلاتٍ بما قبلهن، فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطاتٍ.

ألا ترى أن الهمزة في ﴿فَأَوْوَأُ﴾ و﴿وَأُتَوَأُ﴾ و﴿قَالَ أَتُونِي﴾ كالدال في ﴿فَادُعُ﴾ والسين في ﴿فَأَسْتَقِمُ﴾ والراء في ﴿قَالَ أَرْجِعُ﴾ فكما أنه لا يقال: إن الدال والسين والراء في ذلك مبتدآت ولا جارياتٌ مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات، وإن وقعن فاءً من الفعل، إذ ليس كل فاءٍ تكون مبتدأة، أو جاريةً مجرى المبتدأ.

ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة كأبي عمرو، وأبي جعفر، وورشٍ فإنهم خففوا ذلك كله من غير خُلفٍ عن أحدٍ منهم، بل أجروه مجرى ﴿يُوتَى﴾ و﴿يُؤْمِنُ﴾ و﴿يَأْلَمُونَ﴾، فأبدلوه من غير فرقٍ بينه وبين غيره، وذلك واضحٌ، والله أعلم. " اهـ.

(١) ﴿قَالَ أَتُونِي أُرْعُ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، يقرؤها حمزة بهمزة وصل ثم همزة قطع ساكنة، ويقف هكذا:

﴿قَالَ أَتُونِي﴾ ويبدأ بها هكذا (إيتوني). ✓

تنبيه: قال الإمام الجعبري: "والظاهر أن ﴿حِينِيذٍ﴾ و﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿يَبْنُومٍ﴾^(١) يتعين تخفيف الهمز فيه نظرًا لقوة الامتزاج." اهـ، ونص المتولي على ذلك في توضيح المقام فقال: وَقَدْ رَسَمُوا بِالْوَصْلِ يَوْمِيذٍ كَذَا ... كَ حِينِيذٍ مَعَ يَبْنُومٍ فَسَهَّلَا ✓

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥٠- وَأَشْمِمْ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ ... بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا

في هذا البيت سيؤكد الناظم على ما اعتمدهنا في شرحنا للأبيات السابقة، من جواز الوقف بالرَّوم والإشمام (بشروطهما) بعد تخفيف الهمز المتطرف، وذلك في كل أنواع التخفيف ما عدا الإبدال حرف مد فإنه لا يصح فيه روم ولا إشمام. فمثلاً عندما حذفنا الهمزة في كلمة ﴿دِفٌّ﴾ ونقلنا حركتها للساكن قبلها، صارت هكذا: ﴿دِفُّ﴾، فقد قلنا بأنك تقف على الفاء بالسكون المحض أو بالرَّوم أو بالإشمام. وعندما أبدلنا الهمزة في ﴿يَشَاءُ﴾ قلنا بأن الوقف سيكون بثلاثة الإبدال، ولم نتعرض للرَّوم أو للإشمام، هذا هو ما يقصده الناظم هنا. والواو في قوله (وَرُمٌ) بمعنى: أو، والأمر في (وَأَشْمِمْ وَرُمٌ) للتخيير، فالقارئ مخير بين الإتيان بالرَّوم أو بالإشمام^(٢)، وبين تركهما.

(١) المقصود هنا موضع [طه:٦٤] ﴿يَبْنُومٌ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي﴾، أما موضع [الأعراف:١٥٠] ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَضَعْفُونِي﴾ فهو مفصول رسمًا، وقد قرأ حمزة الموضعين بكسر الميم، قال الناظم: ٧٠١- وَيَمِيمَ ابْنَ أُمِّ أَكْبَسٍ مَعًا كَفُوَ صُحْبَةٍ.
(٢) هذا الكلام ليس على إطلاقه، بل يجب تحقق الشروط، فالإشمام يجوز في المضموم والمرفوع فقط، والرَّوم يجوز في المضموم والمرفوع والمكسور والمجرور فقط، ولا روم ولا إشمام في المفتوح والمنصوب.

والباء في (بِهَا) بمعنى في، وضميره يعود على أطراف الكلمات.
والتقدير: وأشمم ورُم في الهمز الذي هو غير متبدل حرف مد حال كون هذا الهمز في
أطراف الكلمات.

فهيّا بنا نطوف على أنواع الهمز المتطرف التي درسناها لننظر ما يجوز فيه الرّوم
والإشمام وما لا يجوز:

أولاً: الهمز المتطرف الذي قبله متحرك نحو ﴿التَّبَا﴾، وقد علمنا أن حكمه الإبدال
حرف مد من جنس حركة ما قبله^(١) هكذا: ﴿التَّبَا﴾، إذًا فهذا النوع لا يجوز فيه الرّوم أو
الإشمام، لأن الهمزة قد أبدلت حرف مد.

ثانيًا: الهمز المتطرف الذي قبله ألف مد نحو ﴿النِّسَاء﴾، ﴿يَشَاء﴾ وقد علمنا أن فيه
ثلاثة الإبدال^(٢)، فيبدل ألفًا مديّة مع القصر والتوسط والإشباع، إذًا هذا النوع أيضًا لا يجوز
فيه الرّوم أو الإشمام، لأن الهمزة قد أبدلت حرف مد.

فخلاصة هذين النوعين السابقين أنه لا يجوز فيهما الرّوم أو الإشمام، وسيأتي فيهما
حكم آخر بديل عن الرّوم والإشمام.

ثالثًا: الهمز المتطرف الذي قبله ساكن صحيح نحو:

- كلمة ﴿المَّرء﴾، الهمزة فيها **متطرفة مكسورة**، وقبلها ساكن صحيح^(٣)، فنحذف الهمزة
ونقل حركتها للساكن قبلها، فتصير هكذا: ﴿المَرء﴾، وبما أن الراء قد صارت مكسورة،
فيجوز فيها الرّوم، فيكون الوقف على الراء بوجهين هما **السكون المحض والرّوم**.^٧

(١) قال الناظم: (٢٣٦) - فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا.

(٢) قال الناظم: (٢٣٩) - وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا.

(٣) قال الناظم: (٢٣٧) - وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكَّنًا ... وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَشْهَلًا.

- ﴿دِفْءٌ﴾ و﴿مِلْءٌ﴾، الهمزة فيها متطرفة مضمومة، وقبلها ساكن صحيح، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فتصير هكذا: (دِفُّ)، (مِلُّ)، وبما أن الحرف الأخير قد صار مضمومًا، فيجوز فيه الرَّوم والإشمام، فيكون الوقف بثلاثة أوجه هي **السكون المحض والرَّوم والإشمام**. ٧

- ﴿أَلْحَبَاءُ﴾، لا يجوز فيها الرَّوم أو الإشمام، لأنه بعد حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها، تصير الباء مفتوحة، والمفتوح لا روم فيه ولا إشمام، بل الوقف **بالسكون المحض فقط**. ٧

رابعًا: الهمز المتطرف الذي قبله حرف لين نحو:

- ﴿شَيْءٌ﴾ نحذف الهمزة وننقل حركتها للياء، فتصير ياءً مكسورة، فيوقف عليها **بالسكون المحض والرَّوم**.
- كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ نحذف الهمزة وننقل حركتها للياء، فتصير ياءً مضمومة، فيوقف عليها **بالسكون المحض والرَّوم والإشمام**.
- كلمة ﴿السَّوَاءُ﴾ نحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير واوًا مكسورة، فيوقف عليها **بالسكون المحض والرَّوم**.

خامسًا: الهمز المتطرف الذي قبله حرف مد ولين من أصل الكلمة نحو:

- ﴿بِالسَّوَاءِ﴾ نحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مكسورة، فيوقف **بواو مديّة مقدارها حركتان أو بالرَّوم**.

- ﴿لَتَنْوَأُ﴾ نحذف الهمزة وننقل حركتها للواو، فتصير الواو مضمومة، فيوقف بواو مديّة مقدارها حركتان أو بالروم أو بالإشمام.
- ﴿سَبِيءٌ﴾ يوقف بياء مديّة مقدارها حركتان، ولا يجوز روم ولا إشمام بسبب الفتح.

* * *

سادساً: الهمز المتطرف الذي قبله حرف مد ولين زائد نحو:

- ﴿قُرُوءٌ﴾ يوقف بواو ساكنة مشددة^(١) أو بالروم. √
- ﴿بِرِيءٌ﴾ يوقف على الياء بثلاثة أوجه: السكون المحض مع التشديد، والسكون مع التشديد والإشمام، والتشديد مع الروم. √

* * *

سابعاً: الهمز المتطرف الذي أبدل واواً أو ياءً على المذهب الرسمي نحو:

- ﴿أَمْرُؤًا﴾، على المذهب القياسي لا يمكن الروم ولا الإشمام لأنها تبدل حرف مد، أما على المذهب الرسمي فتحذف الهمزة وتبقى واوٌ مضمومة هكذا: (أَمْرُؤًا)، ثم تسكن الواو للوقف سكوناً محضاً فتصير واواً مديّة (وهو نفس الوجه القياسي) هكذا: (أَمْرُؤًا)، ويجوز الإشمام والروم.

- كلمة ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ فيها مثل ما في الكلمة السابقة، ولا يخفى إبدال الهمزة الأولى لحمزة.
- كلمة ﴿اللُّؤْلُؤِ﴾ يوقف عليها كالكلمة السابقة لكن دون إشمام.
- ﴿أَمْرِيٌّ﴾ و﴿شَلْطِيٌّ﴾، على المذهب القياسي لا يمكن الروم ولا الإشمام لأنها تبدل حرف مد، أما على المذهب الرسمي فتحذف الهمزة وتبقى ياءٌ مكسورة هكذا: (أَمْرِيٌّ)،

(١) قال الناطم: (٢٤٠- وَيُدْعِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا ... إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا).

(شَلْطِي)، ثم تسكن الياء للوقف سكوناً محضاً فتصير ياءً مديّة (وهو نفس الوجه القياسي)، ويجوز الرّوم.

• ﴿شُرْكَاؤُا﴾، على المذهب القياسي نقف بثلاثة الإبدال وبوجهين آخرين ستعرفهما لاحقاً، وعلى المذهب الرسمي نحذف الهمزة وتبقى واوٌ مضمومة هكذا: (شُرْكَاؤُا)، فنقف:

- بالواو الساكنة سكوناً محضاً مع ثلاثة العارض، فهذه ثلاثة أوجه.
- ثم بالواو الساكنة مع الإشمام مع ثلاثة العارض، فهذه ثلاثة أخرى.
- ثم بالرّوم مع قصر المد، وهذا هو الوجه السابع.

• ﴿يَبْدَوْا﴾ على المذهب القياسي تسكن الهمزة للوقف ثم تبدل ألفاً مديّة ولا روم فيها ولا إشمام، وعلى المذهب الرسمي نقف بثلاثة أوجه: الواو الساكنة سكوناً محضاً (يَبْدَوْا)، والإشمام، والرّوم، فهذه أربعة أوجه.

• ﴿مِن تِلْقَائِي﴾ على المذهب القياسي فيها ثلاثة الإبدال، ولا روم فيها ولا إشمام، وعلى المذهب الرسمي نقف بأربعة أوجه: الياء الساكنة سكوناً محضاً مع ثلاثة العارض، والياء المكسورة مع الرّوم (على القصر)، فهذه سبعة أوجه، وسيأتي وجهان آخران.

• ﴿مِن نَبَائِي﴾، على المذهب القياسي تسكن الهمزة للوقف ثم تبدل ألفاً مديّة ولا روم فيها ولا إشمام، وعلى المذهب الرسمي نقف بوجهين: الياء الساكنة سكوناً محضاً، والياء المكسورة مع الرّوم فهذه ثلاثة أوجه.

* * *

وفي قوله: (وَاعْرِفِ الْبَابَ مَخْفِلاً) محفل القوم مكان اجتماعهم، يعني واعرف باب وقف حمزة وهشام على الهمز حال كون هذا الباب موضعاً لجميع أنواع الهمز المخفف.

قال الناظم رحمه الله:

٢٥١- وَمَا وَאוْ اَصْلِيّ تَسْكُنَ قَبْلَهُ ... اَوْ الْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالِادْغَامِ حُمَلًا

سبق أن علمنا أن الواو والياء الساكنتين الواقعتين قبل الهمز المتحرك نوعان: أصليتان، وزائدتان، وسبق أن علمنا أن حكم الهمز بعد الأصليتين: نقل حركته إليهما ثم حذفه نحو ﴿لَتَنُوًّا﴾: ﴿لَتَنُو﴾^(١)، وأن حكمه بعد الزائدتين: إبداله حرفاً من جنس ما قبله واوًا أو ياءً مع إدغام ما قبله فيه نحو ﴿هَنِيئًا﴾: ﴿هَنِيًا﴾^(٢)، مع ما يجوز من أوجه الروم والإشمام والرّسم.

وقد ذكر الناظم في هذا البيت أن بعض أهل الأداء أجرى الواو والياء الأصليتين الساكنتين مجرى الواو والياء الزائدتين الساكنتين، فأبدل الهمز الواقع بعد الواو الأصلية واوًا وأدغم الواو الأصلية في الواو المبدلة من الهمز، وأبدل الهمز الواقع بعد الياء الأصلية ياءً وأدغم الياء الأصلية في الياء المبدلة من الهمز، سواء كانت الواو والياء الأصليتان مديتين أم لينتين، وسواء كان الهمز متوسطًا أم متطرفًا.

* * *

تطبيقات على الهمز المتوسط

• ﴿سَوْءَةٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و﴿أَسْتَيْسٌ﴾ الهمزة فيها متوسطة مفتوحة، وقبلها واو أو ياء لينتة أصليّة، وقد تعلمنا من قبل أن نحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها^(٣) هكذا: (سَوْءَةٌ)، (شَيْئًا)، (كَهَيْئَةٍ)، (أَسْتَيْسٌ)، فنأخذ من هذا البيت وجهًا آخر، وهو

(١) قال الناظم: (٢٣٧- وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكَّنًا ... وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسهَلًا).

(٢) قال الناظم: (٢٤٠- وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبَدَّلًا ... إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا).

(٣) قال الناظم: (٢٣٧- وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكَّنًا ... وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسهَلًا).

إبدال الهمزة حرفاً مثل الذي قبلها، ثم الإدغام فتصير هكذا: (سَوَّةً)، (شَيَّا)، (كَهَيَّهْ)، (أَسْتَيَّسْ)، فصار لدينا في كل كلمة من هذه الكلمات وجهان نسميهما اختصاراً: النقل والإدغام. √

• ﴿مَوِيَّالًا﴾ الهمزة فيها متوسطة مكسورة، وقبلها واو لينة أصلية، فنحذف الهمزة وننقل حركتها للساكن قبلها، فيوقف عليها هكذا: (مَوِيَّالًا)، ونأخذ من هذا البيت وجهاً آخر، وهو إبدال الهمزة حرفاً مثل الذي قبلها، ثم الإدغام فتصير هكذا: (مَوِيَّالًا)، فصار لدينا وجهان: النقل والإدغام. √

• ﴿الْمَوَّوْدَّةُ﴾ وجه النقل: (الْمَوَّوْدَّةُ)، ووجه الإدغام: (الْمَوَّوْدَّةُ)، وسبق فيها وجه الرسم (الْمَوَّوْدَّةُ)، فهذه ثلاثة أوجه. √

• ﴿السُّوَّأَى﴾ وجه النقل: (السُّوَّأَى) ووجه الإدغام: (السُّوَّأَى). √

• ﴿سَيِّتٌ﴾ وجه النقل: (سَيِّتٌ) ووجه الإدغام: (سَيِّتٌ). √

تطبيقات على الهمز المتطرف

• في كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ تعلمنا من قبل أن نحذف الهمزة وننقل حركتها هكذا: (شَيْءٌ)، ثم نقف بالسكون المحض أو الرّوم، ونأخذ من هذا البيت وجهين آخرين، وهما إبدال الهمزة ياءً، ثم الإدغام هكذا: (شَيْءٌ)، ونقف بياء مشددة ساكنة، أو بالرّوم، فهذه أربعة أوجه: النقل مع السكون، والنقل مع الرّوم، والإدغام مع السكون، والإدغام مع الرّوم. √

• كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ تعلمنا من قبل أن نحذف الهمزة وننقل حركتها هكذا: (شَيْءٌ)، فيوقف عليها بالسكون المحض والرّوم والإشمام، ونأخذ من هذا البيت ثلاثة أوجه أخرى، فنبدل وندغم هكذا: (شَيْءٌ)، ونقف بياء مشددة مع السكون المحض والرّوم

والإشمام، فهذه ستة أوجه: النقل مع السكون المحض والرّوم والإشمام، والإدغام

مع السكون المحض والرّوم والإشمام. ✓

• ﴿السَّوَّى﴾ أربعة أوجه: النقل مع السكون والرّوم، والإدغام مع السكون والرّوم. ✓

• ﴿تَبُوًّا﴾ و﴿السَّوَّى﴾ وجهان فقط: النقل مع السكون، والإدغام مع السكون، ولا يجوز

رّوم ولا إشمام. ✓

• ﴿سَيِّءٌ﴾ و﴿وَجَائِيٌّ﴾ وجهان فقط: النقل مع السكون، والإدغام مع السكون، ولا

يجوز رّوم ولا إشمام. ✓

• ﴿بِالسَّوَّى﴾ أربعة أوجه: النقل مع السكون والرّوم، والإدغام مع السكون والرّوم. ✓

• ﴿لَتَنَوًّا﴾، ﴿الْمُسِيءُ﴾ ستة أوجه: النقل مع السكون المحض والرّوم والإشمام،

والإدغام مع السكون المحض والرّوم والإشمام. ✓

استنتاج

مما سبق نستطيع أن نقول أن:

• الهمز الذي قبله واو أو ياء زائدة ليس فيه إلا الإدغام (مع الرّوم والإشمام إن جازا).

• الهمز الذي قبله واو أو ياء أصلية فيه النقل والإدغام (مع الرّوم والإشمام إن جازا).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ ... رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا

في البيت قبل السابق^(١) تعلمنا أن الرَّومَ والإشمام جائزان - بشروطهما - في كل حالات الهمز المتطرف إلا إذا أُبدلت الهمزة حرف مد، وذلك في حالتين:

- أن يكون الهمز متطرفاً وقبله متحرك^(٢) نحو ﴿التَّبَا﴾.
- أن يكون الهمز متطرفاً وقبله أَلِفٌ مد^(٣) نحو ﴿يَشَاءُ﴾.

وفي هذا البيت يوضح الناظم طريقة أخرى - بديلة عن الرَّومَ والإشمام - يوقف بها على هذين النوعين، وهي التسهيل المقترن بالرَّومَ، أي تسهيل الهمزة بينَ ثَمَّ الوقف على هذه الهمزة المسهلة ببعض الحركة (أي بالرَّومَ).

وإذا أخذنا قول الناظم: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) مع قوله: (مُحَرَّرًا طَرَفًا)، فنفهم أنه يقصد الهمز المحرك المتطرف الذي قبله تحريك نحو ﴿التَّبَا﴾.

وقوله: (أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرًا طَرَفًا)، يقصد الهمز المتطرف الذي قبله أَلِفٌ مد نحو ﴿يَشَاءُ﴾، وإن كان الهمز بعد أَلِفٍ لا يأتي إلا متحركاً، إذا فكلمة (طَرَفًا) عائدة على النوعين معاً من الهمز، وكلمة (مُحَرَّرًا) عائدة على الهمز الذي قبله أَلِفٌ أو على النوعين معاً.

وتقدير البيت: والهمز المحرك المتطرف، إذا وقع قبله التحريك، أو وقع قبله أَلِفٌ، فالبعض سهله تسهياً مقترناً بالرَّومَ.

(١) قال الناظم: (٢٥٠- وَأَشِيمٌ وَرُومٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ ... بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفَ الْبَابَ مَحْفَلاً).

(٢) قال الناظم: (٢٣٦- فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا).

(٣) قال الناظم: (٢٣٩- وَيَبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَّرَفَ مِثْلَهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا).

وإنما اشترط في التسهيل أن يكون مصاحباً للرّوم، لأن الوقف بالتسهيل وحده يفضي إلى الوقف بالحركة الكاملة، والوقف بالحركة الكاملة لا تسيغه قواعد القراءة، إذ لا بدّ أن يكون التسهيل مصاحباً للرّوم.

ولا يجوز هذا الوجه وهو التسهيل بالرّوم إلا إذا كان هذا الهمز محلاً للرّوم بأن يكون مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منصوباً، فلا يجوز فيه التسهيل بالرّوم، بل يتعين فيه الإبدال فقط، والناظم لم يقيده بهذا إستانداً لما هو معلوم من مذاهب القراء: أن الرّوم لا يدخل المنصوب.

وقد يلتبس الأمر على البعض فيظن أن قوله (وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ ... بِهَا حَرْفَ مَدٍّ) يمنع الرّوم والإشمام في هذين النوعين، نعم الرّوم والإشمام ممنوعان حال الإبدال حرف مد، أما حال التسهيل فالرّوم جائز، والبيت لم يمنع ذلك.

الخلاصة:

- الهمز المتحرك المتطرف الذي قبله متحرك: يبدل حرف مد من جنس حركة ما قبله، وفيه التسهيل بالرّوم.
- والهمز المتطرف وقبله ألف: فيه ثلاثة الإبدال، وفيه التسهيل بالرّوم.

خمسة القياس

(خمسة القياس) من المصطلحات التي يجب أن يعرفها الطالب، وتكون في الهمزة المتطرفة المكسورة أو المضمومة، التي قبلها ألف، نحو ﴿النِّسَاءِ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾، وبيانها أنك عندما تقف على مثل هاتين الهمزتين فإنك تقف كما يلي:

• **ثلاثة الإبدال**، وقد درسناها من قبل^(١)، وهي إبدال الهمزة أَلِفًا والوقف **بالقصر والتوسط والإشباع**.

• **التسهيل المقترن بالرّوم**، لقوله هنا (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ... رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا)، ولكن حين نقرأ بالتسهيل المقترن بالرّوم، يصير المد من قبيل المد قبل همز مغير، فيكون فيه وجهان: **المد والقصر**^(٢)، وهنا يقع اختلاف بين حمزة وهشام.

○ فالمد عند حمزة ست حركات، فحين نقرأ بالتسهيل المقترن بالرّوم يكون لنا في الألف **الإشباع** ست حركات **والقصر** حركتان.

○ والمد عند هشام أربع حركات، فحين نقرأ بالتسهيل المقترن بالرّوم يكون لنا في الألف **المد** أربع حركات **والقصر** حركتان.

قال المتولي رَحِمَهُ اللهُ: (وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُسَهَّلٍ... فَفِي مَدِّهِ كُلِّ عَلَى أَصْلِهِ تَلَا)

فيتلخص من ذلك أن خمسة القياس تكون:

• **عند حمزة**: ثلاثة الإبدال، والتسهيل المقترن بالرّوم مع **الإشباع**، والتسهيل المقترن بالرّوم مع **القصر**.

(١) قال الناظم: (٢٣٩- وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا).

(٢) قال الناظم: (٢٠٨- وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ... يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

- عند هشام: ثلاثة الإبدال، والتسهيل المقترن بالرّوم مع **المتوسط**، والتسهيل المقترن بالرّوم مع القصر.

* * *

وقد لخص الشيخ المتولي في توضيح المقام أحكام الهمز المتطرف بعد ألف فقال:

١٤- وَإِنْ يَتَطَّرَفُ مِثْلُهُ أَبْدَلُ وَثَلَّثَنُ ... وَزِدْ مَا سَوَى الْمَفْتُوحِ رَوْماً مُسَهَّلاً

١٥- وَحِينَئِذٍ فَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ جَائِزٌ ... فَخَمْسٌ بِحَالِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ تُجْتَلَى

* * *

تطبيقات على الهمز المتطرف المتحرك بعد متحرك

- كلمات ﴿التَّبَا﴾ و﴿حَمَا﴾ و﴿مَلَجَا﴾ الهمزة فيها متطرفة مكسورة بعد متحرك، فيكون فيها وجهان: ✓
 - الإبدال **ألفاً** كما عرفنا سابقاً^(١) هكذا: (التَّبَا)، (حَمَا)، (مَلَجَا).
 - التسهيل المقترن بالرّوم هكذا: (التَّبَا)، (حَمَا)، (مَلَجَا).
- ﴿أَمْرِي﴾ و﴿شَطِي﴾:
 - على المذهب القياسي فيهما وجهان:
 - الإبدال: (أَمْرِي)، (شَطِي).
 - التسهيل المقترن بالرّوم: (أَمْرِي)، (شَطِي).
 - وعلى المذهب الرسمي فيهما وجهان:
 - الإبدال ياء ثم التسكين سكوناً محضاً (فيتحد مع الوجه الأول القياسي).

(١) ٢٣٦- فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدِّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا.

- الإبدال ياء مكسورة مع الرَّوم.
- فهي أربعة أوجه نظرية وثلاثة عملية: الإبدال ياء مدية، التسهيل المقترن بالرَّوم، والإبدال ياءً مكسورة مع الرَّوم. ✓
- كلمات ﴿يَسْتَهْزِي﴾ و﴿يُبْدِي﴾ و﴿يُنْشِي﴾ و﴿الْبَارِي﴾:
 - على المذهب القياسي فيها وجهان:
 - الإبدال: (يَسْتَهْزِي)، (يُبْدِي)، (يُنْشِي)، (الْبَارِي).
 - التسهيل المقترن بالرَّوم: (يَسْتَهْزِي)، (يُبْدِي)، (يُنْشِي)، (الْبَارِي).
 - وعلى المذهب الرسمي ثلاثة أوجه:
 - الإبدال ياء ثم التسكين سكوناً محضاً (فيتحد مع الوجه الأول القياسي).
 - الإبدال ياء ثم التسكين مع الإشمام.
 - الإبدال ياء مضمومة مع الرَّوم.
- فهذه خمسة أوجه نظرية وأربعة عملية: الإبدال ياء مدية، التسهيل المقترن بالرَّوم، الإبدال مع الرَّوم، الإبدال مع الإشمام. ✓
- كلمة ﴿أَمْرُو﴾:
 - على المذهب القياسي فيها وجهان:
 - الإبدال واواً مدية: (أَمْرُو).
 - التسهيل المقترن بالرَّوم: (أَمْرُو).
 - وعلى المذهب الرسمي ثلاثة أوجه:
 - واو ساكنة سكوناً محضاً (فيتحد مع الوجه الأول القياسي).
 - واو ساكنة مع الإشمام.

- واو مضمومة مع الرَّوم.
- فهي خمسة أوجه نظرية وأربعة عملية: الإبدال واوًا مديّة، التسهيل المقترن بالرّوم، الإبدال مع الرَّوم، الإبدال مع الإشمام. ✓
- كلمة ﴿اللُّوْلُو﴾: مثل الكلمة السابقة مع مراعاة إبدال الهمزة الأولى لحمزة. ✓
- كلمة ﴿اللُّوْلُو﴾ يوقف عليها مثل الكلمة السابقة لكن دون إشمام. ✓
- ﴿يَبْدُو﴾، ﴿تَفْتُو﴾:
- على المذهب القياسي فيهما وجهان:
 - الإبدال أَلِفًا: ﴿يَبْدَا﴾، ﴿تَفْتَا﴾.
 - التسهيل المقترن بالرّوم: ﴿يَبْدُو﴾، ﴿تَفْتُو﴾.
- وعلى المذهب الرسمي ثلاثة أوجه:
 - واو لينة ساكنة سكونًا محضًا: ﴿يَبْدُو﴾، ﴿تَفْتُو﴾.
 - واو ساكنة مع الإشمام.
 - واو مضمومة مع الرَّوم، فهذه خمسة أوجه. ✓
- ﴿تَبْرَأُ﴾ و ﴿بَدَأُ﴾ و ﴿ذَرَأُ﴾ ليس فيها إلا الإبدال لأن الهمزة مفتوحة فلا روم فيها. ✓
- كلمات ﴿قُرئ﴾ و ﴿أَسْهَزئ﴾ ليس فيها إلا الإبدال لأن الهمزة مفتوحة فلا روم فيها. ✓
- في ﴿مَنْ يَشَاءُ اللهُ﴾ [الأنعام: ٣٩، والشورى: ٢٤] الكسرة في الهمزة عارضة، وإنما هي ساكنة في الأصل للجزم، ثم تحركت لالتقاء الساكنين، وعليه فيوقف عليها بالإبدال فقط لأنها ساكنة بعد فتح، ولا تسهيل بالرّوم لأن الرَّوم لا يصح عند الحركة العارضة. ✓

تطبيقات على الهمز المتطرف بعد ألف

- كلمات ﴿النِّسَاءِ﴾ و﴿السَّرَّاءِ﴾: خمسة القياس، ولاحظ الفرق بين حمزة وهشام في المد قبل الهمزة المسهلة. ✓
- كلمات ﴿يَشَاءُ﴾ و﴿أَسْمَاءُ﴾: خمسة القياس، ولاحظ الفرق بين حمزة وهشام. ✓
- ﴿نَشْتَوُا﴾ و﴿الضُّعَفَتَوُا﴾: اثنا عشر وجهًا هي: ✓
 - خمسة القياس، ولاحظ الفرق بين حمزة وهشام.
 - سبعة الرسم.
- ﴿مِن تَلْقَائِي﴾ و﴿مِن وَرَائِي﴾: ✓
 - خمسة القياس، ولاحظ الفرق بين حمزة وهشام.
 - أربعة الرسم.
- ﴿وَأَيَّتَائِي﴾: ✓
 - لحمزة: خمسة القياس وأربعة الرسم، وكلُّ على تحقيق وتسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد، فتصير ثمانية عشر وجهًا. ✓
 - لهشام: خمسة القياس وأربعة الرسم فقط، ولا شيء في الهمزة الأولى.
- ﴿وَمِنْ عَائِي﴾: ✓
 - لخلف: خمسة القياس وأربعة الرسم، وكلُّ على التحقيق والسكت والنقل في الهمزة الأولى (المفصولة عن ساكن صحيح)، فتصير سبعة وعشرين وجهًا.
 - لخلاص: خمسة القياس وأربعة الرسم، وكلُّ على التحقيق والنقل في الهمزة الأولى، فتصير ثمانية عشر وجهًا.
 - لهشام: خمسة القياس وأربعة الرسم فقط، ولا شيء في الهمزة الأولى.
- كلمات ﴿أَصَاءُ﴾ و﴿وَرَاءُ﴾ و﴿شَهْدَاءُ﴾: ثلاثة الإبدال فقط. ✓

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٢٥٣- وَمَنْ لَمْ يَرْمِ وَعَاتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ ... وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوْغَلًا

في هذا البيت يذكر الناظم مذهبين شاذين قد نُقِلَا عن البعض، وقد أبطلهما الناظم وحكم عليهما بالشذوذ.

المذهب الأول (المنع المطلق): وهو أن البعض منع القراءة بالتسهيل المقترن بالرّوم -المذكور في البيت السابق- سواء كان الهمز مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، ففي نحو ﴿السَّمَاءِ﴾ اقتصروا على ثلاثة الإبدال، وفي نحو ﴿التَّبَايِ﴾ اقتصروا على الإبدال فقط.

وسبب هذا المنع أنهم قالوا بأن الهمزة المسهلة هي حرف قريب من الساكن، والدليل أنه لا يمكن لكلمة عربية أن تبدأ بهمزة مسهلة، لأن العرب لا تبدأ الكلام بحرف ساكن، وبما أن الحرف الساكن سكونًا أصليًا لا يجوز الرّوم فيه، إذًا فالهمزة المسهلة لا يجوز الرّوم فيها، إذًا فلا يوجد شيء اسمه (التسهيل مع الرّوم).

وهذا المذهب هو الذي عناه الناظم بقوله (٢٥٣- وَمَنْ لَمْ يَرْمِ وَعَاتَدَ مَحْضًا سُكُونَهُ) أي: ومن لم يرم مطلقًا الهمز المسهل، واعتبر الهمز المسهل ساكنًا سكونًا محضًا فألحقه بالساكن الأصلي، وأعطاه حكمه من منع تسهيله مع الرّوم.

المذهب الثاني (الجواز المطلق): وخلاصته أن أصحابه قرؤوا بالتسهيل مع الرّوم في الهمز المفتوح نحو ﴿السَّمَاءِ﴾ و ﴿تَبْرَأَ﴾، وألحقوا المفتوح بالمكسور والمرفوع فسوّوا بينهم، وهذا ما عناه الناظم بقوله (وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا): أي ومن ألحق المفتوح بالمكسور وبالمضموم في جواز الوقف بالتسهيل مع الرّوم.

وقد قال أصحاب ذلك المذهب بأن الهمزة المسهلة بين بين وإن قرّبت من الساكن لِمَا دخلها من الضعف، فإنها بزنة الهمزة المتحركة بدليل قيامها مقام الهمزة المتحركة في الشُّعر، وإذا كانت بزنة المتحركة، فإنه يجوز رومها في الحركات الثلاث، وعللوا رومهم المفتوح بأنه دعت الحاجة إليه عند التسهيل مع جوازه في العربية.

وقوله (فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا) إشارة إلى إبطال المذهبين معًا، أي من قال بالمذهب الأول أو بالمذهب الثاني فقد شدَّ حال كونه موغلاً في الشذوذ، وهذا دليل على منع هذين المذهبين وعدم الاعتداد بهما، وأن المذهب الصحيح هو المذكور في البيت السابق (٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ ... رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهَلًا).

وقد ذكر بعض شراح الشاطبية أن الناظم لا يقصد هذين المذهبين، وإنما يقصد مذهباً آخر قد شدَّ أيضاً، وهو مذهب من منع الوقف بالروم أو بالإشمام لحمزة في نحو ﴿دِفٌّ﴾ واقتصر فقط على الوقف بالسكون المحض: (دِف)، وألحق الحرف المكسور الموقوف عليه نحو ﴿الْمَرْءُ﴾: (الْمَرِ)، والمضموم الموقوف عليه نحو ﴿دِفٌّ﴾: (دِفُّ)، ألحقهما بالمفتوح نحو ﴿الْحَبُّ﴾: (الْحَبِّ) من حيث عدم جواز الروم والإشمام، وتعيّن الوقف بالسكون فقط، وعلى كلِّ فكلها مذاهب شاذة غير مأخوذ بها.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٥٤- وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ... يُضِيءُ سَنَاهُ كَلِّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلًا

(الْأَنْحَاءُ) جمع نحو، ومن معانيه الطريق، و(نُحَاةٌ) جمع ناحٍ بمعنى نحوي أي العالم بالنحو، و(السَّنَا) النور، و(أَلْيَلًا) حال، ويقال: ليل أليل، إذا كان شديد الظلمة.

والمعنى: رُوِيَ في تخفيف الهمز طرق متعددة، ومذاهب متنوعة، وقد ذكر الناظم أشهرها نقلًا، وأقواها قياسًا، وعند علماء النحو تتضح معالم هذا الهمز وتنجلي مسالكه، وتنحل مشكلاته، لأنهم الذين أتقنوا أحكامه، وضبطوا قوانينه، وكلما ظهرت فيه مشكلات عند غيرهم فكانت في شدة غموضها كالليل الأسود شديد الظلمة كانت عندهم في وضوحها وبهائها كالشمس المشرقة في وسط النهار، فمن صعب عليه أمر في هذا الباب، ولم يفهم توجيهه أو تعليله، فليرجع لعلماء النحو.

* * *

رتب أفكارك

في السطور التالية سأطرح عليك أيها الطالب الكريم عددًا من الأسئلة، ثم أفكر معك في الإجابة كي تتدرب على كيفية استخراج الأوجه مصحوبةً بالدليل.

س١: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿أَصَاءٌ﴾؟

ج١: هذه همزة متطرفة مفتوحة، وقبلها ألف مد، فنقف بثلاثة الإبدال، لقوله (٢٣٩- وَيُبدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا)، وبما أن الهمز قد أبدل ألفًا فلا روم ولا إشمام، وبما أنه مفتوح فلا تسهيل مقترنًا بروم.

س٢: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿السَّمَاءُ﴾، ﴿السَّمَاءُ﴾؟

ج٢: هذه همزة متطرفة، وقبلها ألف مد، فنقف بثلاثة الإبدال، وبما أن الهمز متطرف محرك بعد ألف (مكسور أو مضموم)، فنضيف التسهيل المقترن بالرّوم مع الطول والقصر، لقوله (٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ... رَكَآ طَرْفًا فَالْبَعْضُ بِالرّومِ سَهْلًا)، فهذه خمسة القياس.

س٣: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿الضُّعْفَتَوَا﴾؟

ج٣: هذه همزة متطرفة، وقبلها ألف مد، فنقف بثلاثة الإبدال، وبما أن الهمز متطرف مضموم بعد ألف، فنضيف التسهيل المقترن بالرّوم مع الطول والقصر، فهذه خمسة القياس. وبما أن الهمزة مرسومة على واو، وقبلها ألف مد، فنضيف سبعة الرسم، لقوله (٢٤٥- وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا)، وهي: الوقف بو او ساكنة سكونًا محضًا مع ثلاثة العارض، ثم بو او ساكنة مع الإشمام وثلاثة العارض، ثم بالرّوم والقصر، فهذه اثنا عشر وجهًا.

س٤: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿يَلْقَايِ﴾؟

ج٤: نقف مثل الكلمة السابقة، غير أن الإشمام لا يصح في المكسور، فتمتنع أوجه الإشمام مع ثلاثة العارض، فيكون فيها خمسة القياس، وأربعة للرسم، فهذه تسعة أوجه.

س٥: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿وَإِيْتَايِ﴾؟

ج٥: نقف بخمسة القياس وأربعة الرسم، مرة على تحقيق الهمزة الأولى ومرة على تسهيلها، لقوله (٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بَرَوَائِدٍ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا).

س٦: كيف تقف لحمزة على كلمة ﴿بَدَأُ﴾، ﴿قُرِئَ﴾؟

ج٦: هذه همزة متطرفة مفتوحة وقبلها محرك، فنسكنها للوقف، ثم تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، لقوله (٢٣٦- فَاَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا)، وبما أن الهمز مفتوح فلا روم ولا إشمام ولا تسهيل مقترناً بروم، إذا فهو وجه واحد.

س٧: كيف تقف لحمزة على ﴿التَّبَايَ﴾، ﴿وَيُسْتَهْرَأُ﴾؟

ج٧: كما وقفنا في الكلمة السابقة (بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها)، ويزيد عليها التسهيل المقترن بالرّوم، لقوله (٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ ... رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهَلًا)، فهذان وجهان.

س٨: كيف تقف لحمزة على ﴿شَلَطِي﴾؟

ج٨: بنفس الوجهين السابقين (بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها ثم بالتسهيل المقترن بالرّوم)، ويزيد عليهما أن الهمزة مرسومة على ياء، فتزيد أوجه الرسم: ياء ساكنة مدية وهي نفس الوجه القياسي الأول، وياء مكسورة مَرُومة، فالخلاصة ثلاثة أوجه.

س٩: كيف تقف لحمزة على ﴿أَمْرُؤًا﴾، ﴿يَسْتَهْرِيءُ﴾؟

ج٩: كالثلاثة السابقة (بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ثم بالتسهيل المقترن بالرّوم، وعلى المذهب الرسمي بواو مضمومة مَرُومة في ﴿أَمْرُؤًا﴾، وبياء مضمومة مَرُومة في ﴿يَسْتَهْرِيءُ﴾)، ويزيد عليها في الرسمي الإشمام، فهذه أربعة أوجه.

س ١٠: ما الفرق بين وقف حمزة على ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ وعلى ﴿الْمَكَرُ السَّيِّئُ﴾؟

ج ١٠: يقف حمزة على ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ بوجه واحد فقط وهو إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، لأن هذه الهمزة عنده ساكنة حالة الوصل، فتصير من قبيل الهمز الساكن المتطرف وقبله متحرك، قال الناظم: (٢٣٦- فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا ... وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا).

أما في الوقف على ﴿الْمَكَرُ السَّيِّئُ﴾ فله تسكينها ثم إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها (مثل الوجه السابق)، ثم التسهيل المقترن بالرّوم لأن الهمزة متطرفة متحركة بعد متحرك، قال الناظم (٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرَةٌ ... رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا)، وبما أنها مرسومة على ياء فيوقف بياء ساكنة (فيتحد مع الوجه الأول) وبالرّوم وبالإشمام، فهذه أربعة أوجه.

س ١١: ما الفرق بين وقف حمزة على ﴿شَيْئًا﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْءٌ﴾؟

ج ١١: كلمة ﴿شَيْئًا﴾ همزتها متوسطة وياؤها أصلية، ففيها وجهان، النقل لقوله (٢٣٧- وَحَرَّكَ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَسَكِّنًا ... وَأَسْقِطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا)، والإدغام لقوله (٢٥١- وَمَا وَأَوْ أَصْلِي تَسَكَّنَ قَبْلَهُ ... أَوْ أَلْيَا فَعَنَ بَعْضٌ بِالْإِدْغَامِ حُمْلًا).

وكلمة ﴿شَيْءٍ﴾ همزتها متطرفة وياؤها أصلية، فنقف بالنقل والإدغام كالقلم السابقة، وعلى كلٍّ منهما على السكون المحض، والرّوم لأن الهمزة متطرفة مكسورة، لقوله (٢٥٠- وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ ... بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفَلًا)، فتكون الأوجه أربعة.

ونقف على كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ كالكلمة السابقة ولكن يزيد وجه الإشمام على كل من النقل والإدغام، فتصير **الأوجه ستة: النقل** وعليه السكون المحض والرّوم والإشمام، **والإدغام** وعليه السكون المحض والرّوم والإشمام.

س١٢: ما الفرق بين وقف حمزة على ﴿جَزَاءٌ﴾ و﴿الْجَزَاءُ﴾ و﴿جَزَأٌ﴾ و﴿جَزَأُ﴾؟

ج١٢: همزة ﴿جَزَاءٌ﴾ متوسطة لضرورة إثبات ألف العوض وقفًا، وهي بعد ألف، فتسهل بين بين مع طول وقصر المد قبلها، قال الناظم: (٢٣٨- سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفِ جَرَى ... يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدَّخَالًا)، وقال: (٢٠٨- وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا).

أما همزة ﴿الْجَزَاءُ﴾ فهي متطرفة بعد ألف، ففيها **ثلاثة الإبدال** لقوله: (٢٣٩- وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَّرَفَ مِثْلُهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا)، وبما أن الهمزة مفتوحة فلا توجد أوجه أخرى.

وأما ﴿جَزَأٌ﴾ ففيها **ثلاثة الإبدال**، ويزيد عليها التسهيل المقترن بالرّوم مع الطول والقصر، فهذه **خمسة القياس**.

وأما ﴿جَزَأُ﴾ فالهمزة مرسومة على واو ففيها **خمسة القياس** وسبعة الرسم.

مسائل متفرقات وتحريات

الوقف على ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]

﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ فيها وقفًا لخلف خمسة أوجه هي:

- التحقيق دون سكت في الهمزة الأولى وعليه التحقيق والتسهيل في الثانية.
- والسكت في الأولى وعليه التحقيق والتسهيل في الثانية.
- والنقل في الأولى وعليه فقط التسهيل في الثانية.

ولا يصح النقل في الأولى مع تحقيق الثانية لأن من ينقل في الأولى فالأحرى به أن يخفف الثانية لتوسطها.

وأما خلاد فله ثلاثة أوجه بعد حذف وجهي السكت يسهل معرفتها، قال المتولي رَحِمَ اللهُ في توضيح المقام: (وَفِي قُلْ ءَأَنْتُمْ عِنْدَ نَقْلِكَ أَوْلَا ... فَفِي الثَّانِي لَا تَحْقِيقَ وَالْخَمْسُ أَعْمَالًا)

وهذا الحكم ينطبق على ما شاكل هذه الكلمة نحو ﴿جَمِيعًا أَفَأَنْتَ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿مَدْحُورًا

﴿٣٩﴾ أَفَأَصْفَاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣٩-٤٠]، غير أن الشيخ عثمان مراد في سفينة القراء منع أيضًا تحقيق

الثانية على السكت في الأولى، ولا أدري ما علة ذلك.

الوقف على ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾ ونحوها لخلف عن حمزة √		
	الهمزة الثانية	الهمزة الأولى
	التحقيق	تحقيق دون سكت
	التسهيل	
	التحقيق	سكت
	التسهيل	
ممتنع	التحقيق	نقل
	التسهيل	

الوقوف على هَوَؤَلاءِ حيث وردت لحمزة

كلمة هَوَؤَلاءِ فيها همزتان، وقبل كل همزة ألف، والهمزة الأولى متوسطة بزائد، والثانية متطرفة، فبناءً على ما درسنا من قواعد يكون:

- في الهمزة الأولى ثلاثة أوجه هي: التحقيق مع إشباع المد قبلها، والتسهيل مع إشباع المد قبلها، والتسهيل مع قصر المد قبلها.
- وفي الهمزة الثانية خمسة القياس.

فإذا ضربنا أوجه الهمزة الأولى في أوجه الثانية يصير مجموع الأوجه خمسة عشر، لكن يمتنع منها وجهان:

- الوجه الممتنع الأول: تسهيل الأولى وإشباع المد قبلها، مع التسهيل المقترن بالرّوم في الثانية وقصر المد قبلها.
- الوجه الممتنع الثاني (عكس السابق): تسهيل الأولى وقصر المد قبلها، مع التسهيل بالرّوم في الثانية وإشباع المد قبلها.

قال الشيخ عثمان مراد في سفينة القراء: (وَإِنْ تُسَهِّلْ هَمَزَ مَدِّي هَوُؤَلاءِ ... قَصْرًا عَلَى مَدِّ وَعَكْسًا أَهْمِيًا).

وسبب منع هذين الوجهين هو تناسق المدود ذات الحكم الواحد، فحين نسهل الهمزتين (بَيْنَ بَيْنَ) يتعين تسوية المد قبلهما، فلا يصح قصر الأول مع إشباع الثاني ولا العكس، وكما قال ابن الجزري: "لتصادم المذهبين"، وبذلك تصير الأوجه ثلاثة عشر.

الوقف على ﴿هَوُلاءِ﴾ ٧		
هَآ	وُ	لَآءِ
الإشباع	التحقيق	خمسة القياس
الإشباع	التسهيل	- ثلاثة الإبدال - التسهيل بالرّوم مع الإشباع
القصر	التسهيل	- ثلاثة الإبدال - التسهيل بالرّوم مع القصر

* * *

الوقف على ﴿ءَأَلَّكْنَ﴾ في موضعي يونس

معلوم أن همزة الوصل في هذه الكلمة فيها وجهان: الإبدال والتسهيل^(١).

❖ فعلى وجه التسهيل في همزة الوصل نقف: **بالسكت**، **والتنقل**.

❖ وعلى وجه إبدال همزة الوصل:

- نقف بالسكت ومعه إشباع المد المبدل من همزة الوصل.
- أما حين نقف بالتنقل فيجوز لنا في المد المبدل من همزة الوصل وجهان:

○ الإشباع اعتدادًا بالأصل.

○ والقصر اعتدادًا بالحركة العارضة في اللام.

فيتلخص أن فيها خمسة أوجه (غير أوجه العارض للسكون):

١. (الإبدال مع الإشباع) والسكت.

(١) قال الناظم: (١٩٢ - وَإِنْ هَمَزُ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ ... وَهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ فَمُدُّدُهُ مُبْدَلًا)، وقال: (١٩٣ -

فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَأَلَانَ مُثَّلًا).

٢. الإبدال مع الإشباع) والنقل.
٣. الإبدال مع القصر) والنقل.
٤. (التسهيل) والسكت.
٥. (التسهيل) والنقل.

* * *

الوقف على ﴿آلَمْ﴾ أَحْسِبُ ﴿﴾

١. إشباع (ميم) والتحقيق دون سكت.
٢. إشباع (ميم) والسكت.
٣. إشباع (ميم) والنقل.
٤. قصر (ميم) والنقل.

قال المتولي في الحكمين السابقين في توضيح المقام:

وَأَلَانَ إِنْ تَنَقَّلَهُ مُبَدِّلاً أَمْدُدَا ... وَقَصَّرَ وَعِنْدَ السَّكْتِ فَاْمُدُّدُ مُطَوَّلًا
وَتَسْهِيْلُهُ يَأْتِي بِنَقْلِ وَسَكْتِهِ ... وَمِيمِ بِحَالِ النَّقْلِ فَاَقْصُرْ وَطَوَّلًا

* * *

تمهيد للتحريرات القادمة

الهدف من التحريرات التالية منع التركيب بين الطرق وبعضها، فالأصل أن الإمام أبا عمرو الداني قرأ أربع ختمات لحمزة، **ختمة برواية خلف** وأخرى برواية **خلاد** كلاهما على أبي الحسن طاهر بن غلبون، و**ختمة برواية خلف** وأخرى برواية **خلاد** كلاهما على أبي الفتح فارس، وكل ختمة من الأربع كان فيها خلاف عن غيرها.

فمثلاً حين قرأ الداني رواية خلف على أبي الحسن طاهر قرأ:

- بترك السكت على الساكن المفصول وصلّاً ووقفاً، نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾.
- وبالسكت على (ال) التعريف وصلّاً ووقفاً، نحو ﴿الْأَرْضِ﴾.
- وبالوقف بتخفيف الهمز على المذهب القياسي.
- وبالوقف بتحقيق المتوسط بزائد.
- وبالوقف على ﴿شَيْءٌ﴾ وبأبها بالنقل.
- وبالوقف على الهمز المتطرف بعد ألف بالإبدال، نحو ﴿السَّمَاءِ﴾.

وحين قرأ الداني رواية خلف على أبي الفتح فارس قرأ:

- بالسكت على الساكن المفصول وصلّاً ووقفاً.
- وبالسكت على (ال) التعريف وصلّاً، والنقل ووقفاً.
- وبالوقف بالمذهب الرسمي.
- وبالوقف بتخفيف المتوسط بزائد.
- وبالوقف بالإدغام في ﴿شَيْءٌ﴾ وبأبها.
- وبالوقف على الهمز المتطرف بعد ألف بالتسهيل المقترن بالرّوم ما لم يكن فيه مذهب رسمي.

وحين قرأ الداني رواية خلاد على أبي الفتح فارس قرأ:

- بترك السكت في المفصول عن ساكن صحيح وصلّاً ووقفاً.
- وبترك السكت على (ال) التعريف وصلّاً، والنقل ووقفاً.
- وبالوقف بالمذهب الرسمي.
- وبالوقف بتخفيف المتوسط بزائد.

- وبالوقف بالإدغام في ﴿شَيْءٌ﴾ وبأبها.
- وبالوقف على الهمز المتطرف بعد ألف بالتسهيل المقترن بالرّوم مالم يكن فيه مذهب رسمي.

وحين قرأ الداني رواية خلاد على أبي الحسن طاهر قرأ:

- بترك السكت في المفصول عن ساكن صحيح وصلًا ووقفًا.
- وبالسكت على (ال) التعريف وصلًا ووقفًا.
- وبالوقف بالمذهب القياسي.
- وبالوقف بتحقيق المتوسط بزائد.
- وبالوقف بالنقل في ﴿شَيْءٌ﴾ وبأبها.
- وبالوقف على الهمز المتطرف بعد ألف بالإبدال.

فأصحاب التحريات يقولون بضرورة الالتزام والقراءة بفصل كل ختمة من الختمات الأربع وعدم الخلط بينهم، بمعنى أنك إذا قرأت لخلف فيما أن تقرأ على مذهب أبي الحسن طاهر، أو على مذهب أبي الفتح فارس، وكذلك خلاد.

وعليه فإذا قرأ الطالب لخلف بترك السكت في المفصول فإنه يكون قارئاً على مذهب أبي الحسن طاهر، فيتعين عليه الأخذ بباقي الأوجه التي قرأ بها الداني رواية خلف على أبي الحسن (والتي ذكرتها لك منذ قليل).

لكن بعض المقرئين لا يعملون بهذه التحريات، ولا يلتزمون بهذا الفصل بين المذاهب، فإذا أقرؤوا لخلف فيجمعون بين المذهبين، وكذلك إذا أقرؤوا لخلاد، وحجتهم أن هذا هو

الأيسر على طلبه العلم، وأن ذلك الإطلاق هو على ظاهر الشاطبية، ولو أراد الشاطبي الفصل بين هذه المذاهب لنص على ذلك.

وقد تناقشت مع بعض المشايخ الفضلاء في أحد الملتقيات العلمية في هذا الأمر، وقد أمتعنا أستاذنا الدكتور: وليد إدريس منيسي - حفظه الله - بهذه الخلاصة التي قال فيها: "الخلاصة في تحرير الأوجه لحمزة من الشاطبية لمن يأخذ بتحريرها أنه إن قرأ من طريق ابن غلبون سكت على أل وشيء لخلف وخلاد كليهما، ووقف لهما بتحقيق المتوسط بزائد، وإن قرأ من طريق أبي الفتح سكت على أل وشيء والمفصول لخلف وترك السكت مطلقاً لخلاد وغير المتوسط بزائد وفقاً.

وكثير من المقرئين يجوزون تحقيق المتوسط بزائد وتغييره للراويين بإطلاق بدون تقييد أخذًا بظاهر الشاطبية وإطلاقها (٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسْطًا بِزَوَائِدٍ ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَالًا)، فظاهرة تجويز الوجهين بدون قيود، ويرون أن الإطلاق أولى لأنه لن يستطيع أن يلتزم بجميع قيود طريق ابن غلبون وقيود طريق أبي الفتح في كل موضع خلاف مثل الصراط واركب والمصيطنون ونحو ذلك من المسائل". اهـ.

قلتُ: كِلَا الفريقين خير، فمن أخذ بالتحرير وفرّق بين المذاهب فهو من باب التحقيق والتدقيق والمحافظة على تمايز الأسانيد، ومن ترك هذه التحريرات فمن باب التيسير على نفسه وعلى طلابه، وعادتي في الإقراء أني إن وجدت من الطالب نباهة وحصافة أقرأته بهذه التحريرات وألزمتُه بالفصل بين المذاهب، وإن وجدت غير ذلك اكتفيت بالإطلاق على ظاهر الشاطبية، والله أعلم.

تنبيه هام:

- المقدم أداءً في رواية خلف هو ما قرأ به الداني على أبي الحسن طاهر ابن غلبون، لأن الداني في التيسير أسند رواية خلف من طريق ابن غلبون.
- المقدم أداءً في رواية خلاد هو ما قرأ به الداني على أبي الفتح فارس، لأن الداني في التيسير أسند رواية خلاد من طريق أبي الفتح.

* * *

اجتماع (ال) تعريف موصولة مع (ال) تعريف موقوف عليها.

- بناء على المقدمة السابقة، إذا اجتمع (ال) تعريف موصولة مع (ال) تعريف موقوف عليها في نحو قوله سبحانه ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: ٢٢]:
- إذا كنت تقرأ لخلف فلا بد من السكت على ﴿الْآخِرَةَ﴾، ثم:
 - تقف بالسكت على ﴿الْأَخْسَرُونَ﴾ وهذا مذهب أبي الحسن.
 - ثم بالنقل وهذا مذهب أبي الفتح.
 - وإذا كنت تقرأ لخلاد:

- فعلى مذهب أبي الفتح لا سكت في ﴿الْآخِرَةَ﴾، وتقف بالنقل على ﴿الْأَخْسَرُونَ﴾.
- وعلى مذهب أبي الحسن تسكت في الكلمتين، ولك الوقف بالنقل أيضاً على اختيار الشاطبي، لقوله في الباب السابق (٢٢٧- وَعَنْ حَمَزَةَ فِي الْوَقْفِ خَلْفٌ).

قال الشيخ خلف الحسيني في إتحاف البرية ملخصاً ذلك:

٦٨- وَفِي أَلِ بِنْقَلٍ قِفْ وَسَكْتٍ لِسَاكْتٍ ... عَلَيْهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ انْقِلَا

فإذا أردنا جمع هذه الآية لحمزة نقرأ هكذا:

	﴿الْأَخْسَرُونَ﴾	﴿الْآخِرَةَ﴾
خلف واندرج معه خلاد.	سكت ثم نقل	سكت
خلاد	نقل	ترك السكت

مثال آخر على نفس الحكم: في نحو قوله سبحانه ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٩٩]: في هذا المثال يوجد حكم النون الساكنة التي بعدها ياء، وستعلم أن
خلفًا يقرأ بترك الغنة^(١)، فيكون الجمع هكذا:

	﴿الْآخِرِ﴾	الغنة	﴿الْأَعْرَابِ﴾
خلف.	سكت ثم نقل	ترك	سكت
خلاد	سكت ثم نقل	غنة	
خلاد	نقل	غنة	ترك السكت

* * *

اجتماع ﴿شَيْءٍ﴾ مع (ال) تعريف موقوف عليها

إذا اجتمعت هذه الكلمة -مرفوعةً أو مجرورةً أو منصوبةً- مع (ال) تعريف موقوف عليها
فإن لها نفس الحكم السابق، وذلك لأن هذه الكلمة في الوصل تعامل مثل (ال) التعريف
تمامًا، إن سكت فسكت، وإن ترك فترك:

- فمن يسكت على ﴿شَيْءٍ﴾، يقف على (ال) بالسكت أو بالنقل.
- ومن يترك السكت على ﴿شَيْءٍ﴾، يقف على (ال) بالنقل.

ففي نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]:

(١) قال الناظم: (٢٨٧ - وَكُلٌّ يَبْنُمُو أَدْعَمُوا مَعَ غَنَّةٍ ... وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَالًا).

	﴿الأرض﴾	﴿شئ﴾
خلف واندرج معه خلاد.	سكت ثم نقل	سكت
خلاد	نقل	ترك السكت

اجتماع (ال) تعريف أو ﴿شئ﴾ مع متوسط بزائد موقوف عليه

لعلك فهمت من المقدمة السابقة أن مذهب أبي الحسن هو تحقيق المتوسط بزائد، وأن مذهب أبي الفتح هو تخفيفه وعليه:

- خلف يسكت على (ال) تعريف أو ﴿شئ﴾، ويقف على المتوسط بزائد:
 - بالتحقيق على مذهب أبي الحسن.
 - ثم بالتخفيف على مذهب أبي الفتح..
- خلاد حين يترك السكت على (ال) تعريف أو ﴿شئ﴾، يقف على المتوسط بزائد بالتخفيف، وهذا مذهب أبي الفتح.
- خلاد حين يسكت على (ال) تعريف أو ﴿شئ﴾، يقف على المتوسط بزائد بالتحقيق، وهذا مذهب أبي الحسن.

ففي نحو قوله سبحانه ﴿أَوْثُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ عَاسَلْمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]:

	﴿عَاسَلْمْتُمْ﴾	﴿وَالْأُمِّيَّةَ﴾
خلف واندرج معه خلاد.	تحقيق	سكت
خلف.	تسهيل	
خلاد.	تسهيل	ترك السكت

اجتماع الساكن المفصول مع (ال) تعريف موقوف عليها

في نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢]:

قد علمنا أن الداني قرأ لخلف:

• على أبي الحسن طاهر بترك السكت على الساكن المفصول.

• وعلى أبي الفتح فارس بالسكت على الساكن المفصول.

وعلمنا أن الداني قرأ رواية خلاد على كلاً الشيخين بترك السكت على الساكن المفصول

قولاً واحداً.

إذاً فحين نقرأ بترك السكت على الساكن المفصول:

• نقف على (ال) التعريف بالسكت ويكون ذلك لخلف وخلاد معاً على مذهب أبي الحسن.

• ثم نعطف بالنقل ويكون ذلك لخلف من زيادات الشاطبي، وخلاد من مذهب أبي الفتح.

وحين نقرأ بالسكت على الساكن المفصول يكون ذلك لخلف فقط، وهو مذهب أبي

الفتح فارس، ومعلوم أن مذهبه الوقف على (ال) التعريف بالنقل.

	﴿الْآخِرِ﴾	﴿مَنْ ءَامَنَ﴾
خلف واندرج معه خلاد.	سكت ونقل	ترك السكت
خلف	نقل	سكت

اجتماع الساكن المفصول مع متوسط بزائد موقوف عليه

في نحو ﴿وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ يَحْسَنُ﴾ [البقرة: ١٧٨]:

نقرأ بنفس الأوجه المذكورة في المثال السابق غير أنه لن يكون هناك تخفيف لخلف في المتوسط بزائد على وجه ترك السكت على الساكن المفصول، لأن هذا مذهب أبي الحسن طاهر وفيه تحقيق المتوسط بزائد، وأما النقل في (ال) التعريف في المثال السابق فقد كان اختيار الشاطبي، وكان خاصاً بـ (ال) التعريف فقط من كل ما توسط بزائد.

	﴿يَحْسَنُ﴾	﴿وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ﴾
خلف واندرج معه خلاد.	تحقيق	ترك السكت
خلاد	تسهيل	
خلف	تسهيل	سكت

* * *

اجتماع الساكن المفصول مع (ال) التعريف أو ﴿شَيْءٌ﴾

مع متوسط بزائد موقوف عليه

في ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ يَحْسَنُ﴾ [البقرة: ١٧٨]:

	﴿يَحْسَنُ﴾	﴿شَيْءٌ﴾	الساكن المفصول ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ ﴿وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ﴾
خلف وخلاد.	تحقيق	سكت	ترك السكت
خلاد	تسهيل	ترك السكت	
خلف	تسهيل	سكت	سكت

الوقف على ﴿أَوْتَبِّئُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]:

- في الهمزة المرسومة على الواو التحقيق والتسهيل بين بين لأنها متوسطة بزائد.
- وفي الهمزة الأخيرة التسهيل بين بين على المذهب القياسي، والإبدال ياءً مضمومة على مذهب الأخفش.

فتصير الأوجه أربعة إذا وقفنا عليها بمفردها، أما إذا ضممننا إليها ما قبلها ووقفنا على ﴿قُلْ أَوْتَبِّئُكُمْ﴾ فيصير لخلف عن حمزة في الهمزة الأولى التحقيق والسكت والنقل، فإذا ضربناها في الأوجه الأربعة السابقة يصير مجموع الأوجه اثني عشر وجهًا، لكن يمتنع منها وجهان هما:

- نقل الأولى مع تحقيق الثانية مع تسهيل الثالثة.
- نقل الأولى مع تحقيق الثانية مع إبدال الثالثة.
- فتصير الأوجه الجائزة لخلف عشرة^(١).

وسبب امتناع هذين الوجهين أن الهمزة الثانية متوسطة بزائد، والهمزة الأولى في أول الكلمة، فلا يصح تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وهي الأحق بالتخفيف لتوسطها، فامتنع تحقيق المتوسطة بزائد على نقل الأولى.

(١) يسهل على الطالب معرفة أوجه خلاد، وهي ستة بعد حذف أوجه السكت.

ملخص أوجه ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ﴾ لخلف عن حمزة ٧		
الهمزة الأولى (أ)	الثانية (وُ)	الثالثة (ئُ)
تحقيق دون سكت	تحقيق	تسهيل، إبدال
	تسهيل	تسهيل، إبدال
سكت	تحقيق	تسهيل، إبدال
	تسهيل	تسهيل، إبدال
نقل	تحقيق	تسهيل (ممتنع)
		إبدال (ممتنع)
	تسهيل	تسهيل، إبدال

قال المتولي رحمته:

وَبِالْعَشْرِ فِي قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ فَقِفْ لثَالِثَةٍ سَهْلٍ وَبِالْيَا فَابٌ دِلَالًا
وَهَذَيْنِ قُلْ إِنْ كُنْتَ حَقَّقْتَ ثَانِيًا كَذَا إِنْ تَسَهَّلَهُ بِسَكْتٍ كَذَا بِلَا
وَتَحْقِيقِ ثَانٍ دَعِ بَوَجْهِي أَخِيرَةً بِنَقْلِ، وَفِي ذِي الْحَجِّ لَا مَنَعٌ يَا فُلَا
فَوَجْهَانِ مَعَ عَشْرٍ بِهِ وَهَشَامُهُمْ يُوَافِقُهُ فِيمَا تَطَرَّفَ مُسَهِّلًا

وقول المتولي رحمته: (وفي ذي الحج) يقصد قوله سبحانه ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ﴾ [الحج: ٧٢]:

والمعنى أنه أطلق الأوجه في موضع الحج، ولم يمنع وجهي تحقيق الثانية على النقل كما في آل عمران، وحجته رحمته أن الفاء الزائدة فاصلة بين الهمزتين.

وقد سألت بعض شيوخي الكرام في هذه المسألة، فأرسل لي الشيخ طاهر الأسيوطي -

حفظه الله - مقالاً كتبه الشيخ أبو يوسف جابر الإسماعيلي - حفظه الله - فوجدت فيه إجابةً

شافيةً وافيةً، وهذا المقال وإن كان طويلاً نوعاً ما، ومنهجي في هذا الكتاب الاختصار، إلا أنني أنقله كما هو لأني لم أجد من يغطي هذه المسألة بهذا التفصيل، وإليك نص المقال:

"اختلف النقل عن الإمام المتولي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في بيان رأيه في حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَتَّبِعُكُمْ﴾ بسورة الحج لخلفٍ عن حمزة، فقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في (توضيح المقام) بعد ذكره للأوجه العشرة عند الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ﴾ بآل عمران: وفي الحج لا فَرْقَ يا فُلا، وفي نسخة: وفي الحج لا مَنعَ يا فُلا.

فعلى النسخة الأولى: الوقف بعشرة أوجه، كموضع آل عمران، وعلى الثانية: الوقف باثني عشر وجهًا، بزيادة وجهين على موضع آل عمران.

وجاء الخلافُ كذلك في شرحه (إتحاف الأنام) فقال في نسخة: الوقف بعشرة أوجه، وأنه لا فرق بين موضع الحج وآل عمران، وقال في أخرى: الوقف باثني عشر وجهًا، لوجود الفاء الفاصلة بين الهمزتين في موضع الحج دون موضع آل عمران، وقد اتَّحدَ تأريخُ الشرح في اليوم والشهر والعام في النسختين.

وجاء الخلافُ كذلك في المتن والشرح عن تلميذه العلامة المُخَلَّلَاتِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقد ذَكَرَ اللفظ الأول من (توضيح المقام) الذي يقضي بالمساواة بين الموضعين في عدد الأوجه في (فتح المقفلات) و (شفاء الصدور)، لكنه لم يتعرض له بالشرح، ولم يذكر موضع الحج في سورته، وذَكَرَ الثاني وأثبت الوقف باثني عشر وجهًا -صراحة- في حاشيته على (توضيح المقام).

والذي يغلب على الظن أن الخلاف في ذِكْرِ الحُكْمِ مَرَدُّهُ إلى الإمام المتولي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لاختلاف تلميذه المُخَلَّلَاتِي -كذلك- عند ذِكْرِه للحُكْمِ.

على أن ترتيب تأليف الكتب السابقة عند العلامة المُخَلَّلَاتِيَّ كان كما يلي: حاشية توضيح المقام، ثم فتح المقفلات، ثم شفاء الصدور.

فثبت أن آخر تصحيح للبيت هو ما أثبتته في (فتح المقفلات) و(شفاء الصدور)، وهو القول بمساواة عدد الأوجه بين سورتي آل عمران والحج، وهو الوقف فيهما بعشرة أوجه لا غير، ولا أدري أيَّ القولين هو الآخر عن الإمام المتولي رحمَهُ اللهُ لعدم وجود دليل قاطع يُبَيِّنُ ذلك.

وإن كنتُ أميلُ إلى أن قوله الأخير هو الوقف بعشرة أوجه في موضع الحج كموضع سورة آل عمران، لأنه منع التحقيق على النقل في (الروض النضير) عند تحريره لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعَأَنْتُمْ﴾.

و(الروض النضير) هو: آخر الكتب الثلاث تأليفاً عند الإمام المتولي: (توضيح المقام)، (إتحاف الأنام)، (الروض النضير)، وهو آخر تحريرات المتولي، وأعظمها قدراً، وأعلىها شأنًا.

فثبت مما سبق أن آخر كلام المتولي والمُخَلَّلَاتِيَّ -رحمهما الله- هو الوقف بعشرة أوجه في موضع سورة الحج.

وعلى قول من أخذ بقول الإمام المتولي ووقف باثني عشر وجهًا في موضع الحج، فيكون المتولي حينئذ مخالفاً للإمام ابن الجزري -رحمهما الله- حيث اختار في (النشر) الوقف بعشرة أوجه في موضع آل عمران، وسكت عن موضع الحج، ولا فرق بين الموضعين على التحقيق، لاندراجهما تحت قاعدة واحدة، ولعدم وجود دليل من كلام الإمام ابن الجزري رحمَهُ اللهُ يدل على وجود أثر للفاء الفاصلة بين الهمزتين.

وعلى ما سبق فالوجهان الزائدان لا يخرجان عن حالين:

- أن يكون الإمام المتولي قرأ بهما على شيوخه، فيكون اختياراً منهم، وقد تابعهم عليه.
 - أو تكون هذه الزيادة من اختيار الإمام المتولي نفسه، وهو أمرٌ جائز لا حرج فيه.
- وقد ذكّر الإمام ابن الجزري رحمته الله موضع آل عمران، ونصر الوقف عليه بعشرة أوجه، ومنع النقل في الأولى على تحقيق الثانية وتسهيل وإبدال الثالثة، لأن من نقل في الأولى فليس له التحقيق في الثانية، لأن الثانية أولى بالتخفيف من الأولى عند النقل في الأولى، وسكت عن موضع الحج.

ثم اختلف مذهب المحرّرين، وأهل العلم في موضع الحج على ثلاثة أقوال:

- السكوت.
- مساواته بموضع آل عمران في عدد الأوجه.
- زيادته في عدد الأوجه عن موضع آل عمران.

وبيان ذلك كما يلي:

أما من سكت وهو ما فعله النّسار في (البدور الزاهرة)، والجمزوري في (جامع المسرة)، والمُخلّلاتي في (شفاء الصدور)، وتبعهم على ذلك جمع من أهل العلم، فهم في ذلك مقتدون بما فعله الإمام ابن الجزري رحمته الله في (النشر)، حيث ذكّر عدد أوجه الوقف في سورة آل عمران، وسكت عن موضع الحج.

والقواعد تقضي بالمساواة بين الموضعين في عدد الأوجه الموقوف بها، لما هو مقرر من قول الإمام الشاطبي رحمته الله: (وَاقْتَسَمَ لِنَتْصَالًا)، ومن قول الإمام ابن الجزري رحمته الله: (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ).

وأما من قال بالمساواة بين الموضعين في عدد الأوجه الموقوف بها لم يفرق بين موضع الحج وآل عمران، فالوقف عليهما بعشرة أوجه، وهو ما فعله الضباع في (إرشاد المرید)،

والقاضي في تحقيق (إتحاف الأنام) تبعًا لاختلاف النسخ عن الإمام المتولي رحمته الله في (توضيح المقام) و(إتحاف الأنام)، وتبعهما على ذلك جمع من أهل العلم، فهم قد أعملوا القواعد، وعملوا بمقتضى قول الشاطبي وابن الجزري كما سبق.

وأما من قال بالترفة بين الموضوعين فزاد وجهين في موضع الحج دون آل عمران، لوجود الفاء الفاصلة بين الهمزتين في سورة الحج، وتوالي الهمزتين بدون فصل بينهما في آل عمران، ولذلك فالوقف على موضع الحج بأشْرَ وعشْرَ وجهًا، وعلى موضع آل عمران بعشرة أوجه، وهو ما فعله القسبياتي في (تحفة الأنام)، وإن كان قد أوصلها إلى ثمانية عشر وجهًا، والمنصوري في (إرشاد الطلبة)، وأحمد بن شرف الأبياري كما ذكر الأبياري في (التحفة الوفية)، والأبياري في (التحفة الوفية)، وإبراهيم أحمد سَلَام في (فوائد الأنام)، والقاضي في (البدور الزاهرة)، وتبعهم على ذلك جمع من أهل العلم، وحجتهم في زيادة الأوجه لا دليل عليها، فهي ضعيفة عند التحقيق، لعدم التفرقة بين الموضوعين على القواعد المقررة عند أهل الأداء.

ومن أهل العلم من زاد في عدد أوجه الوقف في سورة آل عمران على عشرة أوجه، ومنهم من أنقص، ولا تصح الزيادة ولا التقصان على مذهب الإمام ابن الجزري رحمته الله لتصحيحه الوقف بعشرة أوجه دون ما سواه.

والذي يظهر -والعلم عند الله- أنه لا فرق بين موضع الحج وآل عمران، وأن الوقف عليهما بعشرة أوجه فقط، كما اختاره الإمام ابن الجزري رحمته الله في (النشر).

ومن فرق بين الموضوعين - لوجود الفاء الفاصلة بين الهمزتين في الحج وتوالي الهمزتين في آل عمران - فتفرقه يفتقر إلى دليل، فالهمزة الثانية متوسطة بزائد في الحالين، ولا أثر لوجود الفاء في تغيير الحكم بينهما، والله أعلم. اهـ

تنبيه هام: في الحقيقة مسألة الوقف على ﴿قُلْ أُوْتِيْتُكُمْ﴾ من المسائل المعضلة لأصحاب التحريات، فهذه الأوجه العشرة قد نص عليها ابن الجزري والمتولي رحمهما الله، وقد اجتمع هنا ساكن مفصول مع متوسط بزائد، ومعلوم أن أصحاب التحريات يمنعون تخفيف المتوسط بزائد على ترك سكت المفصول، ويمنعون تحقيق المتوسط بزائد على سكت المفصول.

ولكن الشيخان ابن الجزري والمتولي هنا قد أجازا ذلك، فإن قلنا أن ذلك خاص بهذه الكلمة فقط، فلا دليل على ذلك، وإن قلنا نقرأ على ظاهر الشاطبية دون التزام بالطرق، فلماذا لم نقرأ بظاهر الشاطبية في أحكام أخرى نحو اجتماع البدل وذات الياء لورش مثلاً؟! وهذا التجويز من الشيخين قد أتى كثيراً في جانب من يقولون بالإطلاق على ظاهر الشاطبية، ويرون أن يؤخذ باختيارات الشاطبي وإطلاقاته وتقييداته، وألا يُستدرك عليه إلا في أضيق الحدود، لأنه وإن اعتمد في الشاطبية على التيسير فإنه قد صرح بأن ألفافها زادت، وهذا نص على أنه لن يلتزم فقط بما في التيسير، بل قد يخرج عنه.

وقد قال بعض شيوخنا بأن هذه الأوجه العشرة هي من طريق الطيبة، أما حين نقرأ من الشاطبية فعلينا أن نلتزم بالطرق، وعندها سيكون لخلف ثمانية أوجه فقط، وهذا ما ذكره أيضاً الشيخ عثمان مراد (ت ١٩٦٣م) في سفينة القراء: **(وَجَاءَ فِي قُلْ أُوْتِيْتُكُمْ... وَقَفًّا ثَمَانِيَةً أَوْجِهَهُمْ...)**.

ولكن يرد على ذلك أن المتولي (ت ١٨٩٥م) حين نظم (توضيح المقام) فقد نظمه في وقف حمزة وهشام من الشاطبية وليس من الطيبة، وهو قد نص على الأوجه العشرة في هذا النظم، وعلى كل فالأمر في حاجة لمزيد من البحث والتحري، والله أعلم.

باب الإظهار والإدغام

قال الناظم رحمه الله:

٢٥٥- سَأَذْكَرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا ... بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَى وَتُجْتَلَى

٢٥٦- فَدُونِكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفِهَا ... وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّهْ مُذَلَّلَا

٢٥٧- سَأُسَمِّي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مَنْ ... تَسْمَى عَلَى سِيمَا تُرَوِّقُ مُقَبَّلَا

٢٥٨- وَفِي ذَالٍ قَدْ أَيُّضًا وَتَاءٍ مُؤَنَّثٍ ... وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَلَا

عقد الناظم هذا الباب لبيان حكم الإدغام الصغير في كلمات مخصوصة اختلف فيها القراء بين مُدْغِمٍ وَمُظْهِرٍ.

فقد اختلف القراء في إدغام ذال كلمة ﴿إِذٌ﴾ إذا جاء بعدها أحرف معينة، وكذلك اختلفوا في دال كلمة ﴿قَدْ﴾، وفي تاء التأنيث في نحو ﴿كَانَتْ﴾، وفي لام ﴿هَلٌّ﴾ و﴿بَلٌّ﴾.

والناظم في هذا الباب سيسير على منهج مختلف نوعاً ما عن منهجه في سائر القصيدة، ويتلخص هذا المنهج في النقاط التالية:

- سيذكر الناظم الكلمة محل الاختلاف نحو ﴿إِذٌ﴾.
- ثم يذكر بعدها كلمات، الحروف الأولى من هذه الكلمات هي التي ورد فيها الخلاف بين الإظهار والإدغام، فيقول مثلاً: ﴿إِذٌ تَمَشَّتْ رَيْنَبٌ صَالَ دَلَّهَا سَمِيَّ جَمَالٍ﴾، فانظر إليه وقد جاء بكلمة ﴿إِذٌ﴾، ثم جاء بعدها بست كلمات، فنفهم أن القراء اختلفوا في إدغام ذال ﴿إِذٌ﴾ في ستة أحرف هي التاء، والزاي، والصاد، والذال، والسين، والجيم.

• ثم بعد ذلك يذكر الحكم **ثم** اسم القارئ أو رمزه **ثم** يأتي بواو فاصلة **ثم** بكلمات تبدأ بالحروف التي ينطبق عليها الحكم المذكور للقارئ المذكور.

فمثلاً قال في لام (هَلْ وَبَلْ): (وَأَدْغَمَ فَاصِلٌ... وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْمًا)، فانظر إليه وقد قال: (وَأَدْغَمَ) وهذا هو الحكم، **ثم** قال: (فَاصِلٌ) وفي هذا رمز لحمزة، **ثم** أتى بالواو الفاصلة في كلمة (وَقُورٌ)، **ثم** أتى بثلاث كلمات هي التي يدغم حمزة لام (هَلْ وَبَلْ) في حروفها الأولى.

فقول الناظم (سَأَذْكَرُ أَلْفَاظًا)، يعني أنه سيذكر ألفاظاً هي ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ و﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ و﴿تَاءُ التَّائِيثِ﴾.

وقوله (تَلِيهَا حُرُوفُهَا... بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى)، يعني أنه سيذكر بعد كل لفظ الحروف التي ورد فيها الخلاف بين الإظهار والإدغام، وهذه الحروف ستأتي في بداية كلمات كما فعل من قبل في نحو (شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْسًا...).

وأما قوله (فَدُونُكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفُهَا)، فهذا مثال توضيحي لما ذكره في البيت السابق، أي خذ من هذه الكلمات كلمة ﴿إِذْ﴾، وخذ في نفس البيت حروفها التي ورد فيها الخلاف، وقوله: (فَدُونُكَ) اسم فعل أمر بمعنى خذ، وهو أسلوب إغراء.

وقوله (وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّهُ مُذَلَّلًا)، أي وبعد ذلك سأذكر لك الأحكام مقيدة، فسأقيد القارئ بالحكم، وسأقيد الحكم بالأحرف التي ينطبق عليها، وذلك بطريقة سهلة.

وقوله (قُدَّهُ مُذَلَّلًا) أي خذه سهلاً بسبب التقيد الذي أوضحه به، فلا أدع فيه إلباساً، وهو من قولهم بَعِيرٌ مُذَلَّلٌ إذا كان سهل القياد وهو الذي حُرِّمَ أَنْفُهُ لِيَطَاوَعَ قَائِدَهُ.

وقوله (سَأُسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مِّنْ ... تَسْمَى)، أي أنه سيذكر القراء أولاً إما بأسمائهم، وإما بالرموز الدالة عليهم، ثم يأتي بعد الرمز بواو فاصلة تفصل بين الحروف الدالة على القراء والحروف التي تدغم فيها أو تُظهر عندها هذه الكلمات، ثم يذكر الحروف التي يدغم فيها القارئ هذه الكلمات أو يظهر عندها.

واعلم أنه لا يأتي بالواو الفاصلة إلا إذا ذكر القارئ برمزه، فإذا ذكره باسمه الصريح استغنى عنها لعدم اللبس حينئذٍ.

وأما قوله (عَلَى سِيمَا تَرُوقُ مُقَبَّلًا)، فالسِيمَا هي الهيئة، وراق الشيء أي صفا، والمعنى أنه سيذكر الأحكام بطريقة واضحة مستحسنة، والمقبَّل هو التقبيل أو الثغر، أي بطريقة يروق تقبيلها أو يروق ثغرها، وكأن طريقته في عرض هذه الأحكام من الجمال والحسن بحيث لو كانت بشرًا لقبَّله الناس.

أو قد يكون الثغر هنا كناية عن حسن الحديث وبهائه وطلوته، ومن عادة العرب قولهم (لا فُضَّ فوكٌ) بعد سماع الطيب من القول.

وقوله (وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُّؤَنَّثٍ ... وَفِي هَلٍّ وَبَلٍّ)، أي أنه سوف يسير على هذا النهج في دال ﴿قَدْ﴾، و(تاء التأنيث)، ولام ﴿هَلٍّ﴾ و﴿بَلٍّ﴾.

وقوله (فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَالًا) من الحيلة والذكاء والدهاء، أي احتل بذهنك وأعمل ذكاءك لمعرفة هذه الأحكام واستخراجها من النظم.

ذكر ذال (إذ)

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٥٩- نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبُ صَالَ دَلَّهَا ... سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا مَنْ تَوَصَّلَا

٢٦٠- فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامٍ نَسِيمِهَا ... وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ، وَاصِفٌ جَلَا

٢٦١- وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تَوْمَ ذُرِّهِ ... وَأَدْغَمَ مَوْلَى وَجْدَهُ دَائِمٌ وَلَا

قوله (نَعَمْ) هي كلمة أتى بها الناظم لوزن البيت، وهي إجابة عن طلب مقدر، أي كأن أحدًا طلب منه الوفاء بما وعد في قوله (سَأَذْكَرُ الْفَاطِمَةَ)، فقال مجيبًا: (نَعَمْ)، وهو على عادته في صياغة الحروف في كلمات من الغزل أو الثناء على أحد الصالحين.

وقوله (إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبُ صَالَ دَلَّهَا ... سَمِيَّ جَمَالٍ) يعني أن الحروف التي تُظْهَر عندها أو تُدْغَم فيها ذال ﴿إِذْ﴾ ستة، وهي أوائل الكلمات الست التي تلي (إِذْ)، وهي:

١. التاء من (تَمَشَّتْ)، نحو ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦].
٢. والزاي من (زَيْنَبُ)، نحو ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].
٣. والصاد من (صَالَ)، في ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩].
٤. والذال من (دَلَّهَا)، نحو ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢].
٥. والسين من (سَمِيَّ)، نحو ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٦].
٦. والجيم من (جَمَالٍ)، نحو ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥].

والواو في قوله (وَاصِلًا) فاصلة.

والمعنى الظاهر للبيت الأول أن هناك فتاة تُدعى (زينب)، وأنها بلغت الغاية من الحُسن والدلال، لدرجة أنها حين تتمشى فإن دلالها يصول ويجول، أي يتمادى بلا رادع. يقال: فلان يصول ويجول إذا فعل ما شاء دون رادع، وهذا كناية عن السلطة والقهر، وإنما استمدت (زينب) سُلطتها من جمالها السَّمي، أي السَّامي المفرط المبالغ فيه. ودلال المرأة هو تغنجها، أي أقوالها وحركاتها التي تزيدها ملاحه وحُسنًا. وقوله **(وَاصِلًا مِّنْ تَوَصَّلًا)** يعني أن هذا الجمال أو الدلال يصل من توصل إليه، وهذا على سبيل المجاز، فإن الجمال والدلال لا يصلان، وإنما الواصل صاحبتهما. والفعل: **تَوَصَّلَ** جاء بصيغة (تَفَعَّلَ)، وهذه الصيغة تدل على التكلف وبذل الجهد في الوصول للشيء، فإن هذه الحسناء لا تصل إلا من تكبد الجهد من أجل الوصول إليها.

* * *

وقوله **(فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامِ نَسِيمِهَا)** يعني أن نافعًا وابن كثير وعاصمًا يُظهرون ذال ﴿إِذْ﴾ عند حروفها الستة جميعًا.

تدريب: اقرأ الجماعة **(أَجْرَى دَوَامِ نَسِيمِهَا)**: ﴿إِذْ تَبَرَأُ﴾، ﴿وَإِذْ زَيْنُ﴾، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾، ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشطر أن (زينب) حين تُظهر بعضًا من جمالها وزينتها، فإن الأثر الذي يُظهر على محبيها كأثر النسيم العليل الذي يجري بعد حرٍّ شديد، وقد يكون معنى الإظهار هو السير في حر الظهيرة، فإنها إذا سارت في حر الظهيرة يجري النسيم العليل حولها.

* * *

وقوله (وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلًّا) يعني أن الكسائي وخلافاً يُظهران ذال ﴿إِذٌ﴾ عند الجيم فقط، ويدغمان عند الخمسة الباقية.

تدريب: اقرأ لـ (رِيًّا قَوْلِهِ): ﴿إِذٌ تَقُولُ﴾، ﴿وَإِذٌ زَيْنٌ﴾، ﴿وَإِذٌ صَرَفْنَا﴾، ﴿إِذٌ دَخَلُوا﴾، ﴿إِذٌ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿وَإِذٌ جَعَلْنَا﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشطر أن أحد الواصفين وقف يصف (زينب) بكلمات تكشف عن حسنها وجمالها، فإذا برائحة طيبة تفوح من فمه بسبب ذكره أوصافها، والريّا هي الرائحة العبقة، وجمال أي كشف.

وقوله (وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تُوْمٌ دُرَّهُ) يعني أن خَلَفًا أدغم في التاء والذال فقط، فيكون له الإظهار في الحروف الأربعة الباقية.

تدريب: اقرأ لـ (ضَنْكًا): ﴿إِذٌ تَقُولُ﴾، ﴿وَإِذٌ زَيْنٌ﴾، ﴿وَإِذٌ صَرَفْنَا﴾، ﴿إِذٌ دَخَلُوا﴾، ﴿إِذٌ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿وَإِذٌ جَعَلْنَا﴾.

إذا فخلف مثل خلاد في الإظهار عند الجيم، وزاد عليه أنه يظهر عند حروف الصفير.

والمعنى الظاهر لهذا الشطر أن أحد محبي (زينب) قد أخفى وستر ما به من ضنك وضيق، وذلك لأنه قد وصلها بكلمات من الثناء والمدح، هذه الكلمات كأنها عُقِد من التوم (حبّات الفضة) والدر، وذلك كناية عن حسن هذا الحديث، والجهد في انتقاء الكلمات، ولكنها مع ذلك لم تعره وصلًا، فضاقت نفسه، فقله (تُوْمٌ دُرَّهُ) مفعول (وَاصِلٌ).

وقوله **(وَأَدْغَمَ مَوْلَىٰ وَجْدَهُ دَائِمٌ وَلَا)** يعني أن ابن ذكوان أدغم في الدال فقط فيكون له الإظهار عند باقي الحروف.

تدريب: اقرأ لـ (مَوْلَىٰ): ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾، ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾، ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشرط أن أحد محبي (زينب) قد صار وكأنه مولى لها، وصارت وكأنها سيده، فإن حبه لها قد أغناه كما يغتني العبد بسيده، فلم يعد في حاجة إلى شيء من الدنيا، وإنما يكفيه وصالها وذكر محاسنها، **وَالْوَجْدُ** هو الغنى، ومفعول **(أَدْغَمَ)** محذوف يفهم من السياق، والتقدير: أدغم حاجته، أي غناه بها دائم قد ستر أمره وكنم ضره.

يتبقى من القراء **أبو عمرو وهشام** فيكون لهما الإدغام في الحروف الستة.

الخلاصة:

- **أبو عمرو وهشام:** الإدغام في الحروف الستة.
- **أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا:** الإظهار في الحروف الستة، **(فَإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا)**.
- **رِيًّا قَوْلِهِ:** الإدغام في الكل عدا الجيم، **(وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلًّا)**.
- **ضَنْكًا:** الإدغام في التاء والدال، والإظهار في الجيم والصفير، **(وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تَوْمَ دُرِّهِ)**.
- **مَوْلَى:** الإدغام في الدال فقط، **(وَأَدْغَمَ مَوْلَىٰ وَجْدَهُ دَائِمٌ وَلَا)**.

ذکر دال (قد)

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦٢- وَقَدْ سَحَبْتُ ذَيْلًا صَفَا ظَلَّ زَرْبٌ ... جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمَعَلَّلًا

٢٦٣- فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا ... وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ضَرَّ ظَمَانًا وَأَمْتَلَا

٢٦٤- وَأَدْغَمَ مُرُوءًا وَكَفُّ ضَيْرٌ ذَابِلٌ ... زَوَى ظِلَّهُ وَغَرُّ تَسْدَاهُ كَلْكَالًا

٢٦٥- وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ ... هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمِّمًا

الحروف التي تظهر عندها دال ﴿قَدْ﴾ أو تُدغم فيها ثمانية، وهي التي تضمنها أوائل

كلمات: (سَحَبْتُ ذَيْلًا صَفَا ظَلَّ زَرْبٌ ... جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا) وهي:

١. السين نحو ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١].
٢. الذال نحو ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].
٣. الصاد نحو ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨].
٤. الظاء نحو ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١].
٥. الزاي في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥].
٦. الجيم نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٢].
٧. الصاد نحو ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١].
٨. الشين في ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠].

والمعنى الظاهر للبيت الأول أن طرف ثوب (زينب) قد طال حتى جر على الأرض، فلما لامس الأرض أثار عطرًا، هذا العطر رائحته كرائحة شجرة الزرنب حين تمر عليها ريح الصِّبَا، والزرنب هو شجر طيب الرائحة.

ولذلك ظلَّ شجر الزرنب شائقًا لمحبيها ومعللاً لهم، فكلما شم أحدهم ريح الزرنب اشتاق لزينب، وكلما اشتاق أحدهم لها ذهب ليشم رائحة الزرنب حتى يتعلل بها، أي يتلهى ويتصبر حتى يحين موعد الوصل.

وقوله **(فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا)** يعني أن عاصمًا وقالون وابن كثير أظهروا دال **(قَدْ)** عند حروفها الثمانية.

تدريب: اقرأ لجماعة **(نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ)**: **(قَدْ سَمِعَ)**، **(وَلَقَدْ ذَرَأْنَا)**، **(فَقَدْ ضَلَّ)**، **(فَقَدْ ظَلَمَ)**، **(وَلَقَدْ زَيَّنَّا)**، **(وَلَقَدْ جَاءَكُمْ)**، **(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا)**، **(قَدْ شَعَفَهَا)**.

وقوله **(وَأَدْعَمَ وَرْشٌ صَرَّ ظَمَانٌ وَامْتَلَا)** يعني أن ورشًا أدغمها في الضاد والطاء فقط وأظهرها عند الستة الباقية.

تدريب: كيف قرأ **(وَرْشٌ)**: **(قَدْ سَمِعَ)**، **(وَلَقَدْ ذَرَأْنَا)**، **(فَقَدْ ضَلَّ)**، **(فَقَدْ ظَلَمَ)**^(١)، **(وَلَقَدْ زَيَّنَّا)**، **(وَلَقَدْ جَاءَكُمْ)**، **(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا)**، **(قَدْ شَعَفَهَا)**.

(١) ستعلم لاحقًا أن ورشًا يغلط لام **(ظَلَمَ)**.

والمعنى الظاهر للبيت الثاني أن (زينب) خرجت ذات مرة ليلاً، فإذا بنجم واضح منير قد دل عليها، فرآها بعض من محبيها، وهذه الرؤية اللطيفة قد روت ما أصاب بعضهم من ضَرٍّ وظمٍّ، وكلمة (ورش) هنا معناها التناول أي الوصل والقرب.

وقوله (وَأَدْعَمَ مُرُوءًا وَكَفَّ ضَيْرًا ذَابِلًا ... زَوَى ظِلَّةً وَغَرَّ تَسَدَّاهُ كَلْكَالًا) يعني أن ابن ذكوان أدغمها في الضاد والذال، والزاي، والطاء، وأظهرها عند الأربعة الباقية.

وقوله (وَفِي حَرْفِ زَيْنًا خِلَافًا) يعني أن ابن ذكوان اختلف عنه في ﴿وَلَقَدْ زَيْنًا﴾ [الملك:ه]، فرُوي عنه فيها وجهان: الإدغام والإظهار، والإظهار مقدّم، ولم يرد في القرآن حرف الزاي بعد دال (قَدْ) إلا في هذا الموضع.

تدريب: اقرأ لـ (مُرُوءًا): ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾، ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾، ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾، ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا﴾، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾، ﴿قَدْ شَعَفَهَا﴾، ﴿وَلَقَدْ زَيْنًا﴾ ولاحظ الخلاف في هذا الموضع الأخير.

وقوله (وَمُظْهِرٌ ... هِسَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمَّلًا) يعني أن هشامًا أظهرها في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص:٢٤]، وأدغمها في الأحرف الثمانية ما عدا هذا الموضع.

يبقى من القراء أبو عمرو وحمزة والكسائي فيكون لهم الإدغام في الحروف الثمانية.

الخلاصة:

- أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي: الإدغام في الحروف الثمانية، عدا ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ لهشام فله الإظهار.
- نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ: الإظهار في الحروف الثمانية، (فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ وَاضِحًا).
- وَرُشٌّ: أدغم في الضاد والطاء فقط، (وَأَدْغَمَ وَرُشٌّ ضَرَّ ظَمَانَ وَامْتَلَا).
- مُرْوٍ: أدغم في الضاد، والذال، والزاي، والطاء، (وَأَدْغَمَ مُرْوٍ وَكِفٌ ضَيْرٌ ذَابِلٌ ... زَوَى ظِلَّةً)، وله الخلف في ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك:٥].

* * *

والمعنى الظاهر للبيت الثالث (وَأَدْغَمَ مُرْوٍ ...)، أن أحد عاشقي (زينب) قد اشتعلت حرارة الحب في قلبه، حتى نحف جسمه، فصار لا ظِلَّ له، وكأنه قد وُضِعَ شيء ثقيل حار فوق صدره، فمنعه طعامه وشرابه، حتى صار هزيل الجسد ضعيف البنية، فلما حدث وصال بينه وبين (زينب) كان هذا الوصال كالمطر المتساقط، فانكشف ما به من ضرر، ورُوي ظمؤه، وعادت الحياة لجسده بعد أن كادت تذهب.

وَمُرْوٍ اسم فاعل من أروى، ويقصد به المطر، والواكف الهاطل، والضير الضر، والذابل النحيف، وزوى أي قبض وجمع، والوغر جمع وغرة وهي شدة توقد الحر، وتسده أي علاه، والكلكل الصدر.

* * *

ذکر تاء التانیث

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٦٦- وَأَبَدَتْ سَنَا ثَغْرِ صَفْتِ زُرُقٍ ظَلَمِهِه ... جَمَعْنَ وَرُودًا بَارِدًا عَطِرَ الطَّلَا

٢٦٧- فَأِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمْتُهُ بُدُورُهُ ... وَأَدْغَمَ وَرَشٌ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا

٢٦٨- وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبٌ جُودِهِه ... زَكِيٌّ وَفِي عَصْرَةٍ وَمَحَلَّلًا

٢٦٩- وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُه هِشَامٌ لَهْدَمَتْ ... وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَى

الحروف التي تُظْهَرُ عندها أو تُدْغَمُ فيها تاء التانیث ستة هي:

١. السين نحو ﴿أَنْزَلَتْ سُورَةً﴾ [التوبة: ٨٦].
٢. الشاء نحو ﴿بَعَدَتْ ثُمُودٌ﴾ [هود: ٩٥].
٣. الصاد نحو ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].
٤. الزاي نحو ﴿حَبَّتْ زِدْنَلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].
٥. الظاء نحو ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١].
٦. الجيم نحو ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

والمعنى الظاهر للبيت الأول أن (زينب) تبسمت ذات مرة لأحد محبيها، فإذا لثغرها سناً (أي ضياء أو لمعانا)، وإذا بقطرات الريق بين أسنانها تبدو شديدة الصفاء لشدة نقائها ولشدة بياض أسنانها، وهذه القطرات من الريق حين تجتمع فكأنها خمر باردة عطرة صافية، ومن عادة الشعراء تشبيه الريق بالخمير لجلالته في الجاهلية وتبعهم في ذلك من بعدهم من الشعراء.

والسنا الضوء، والشعر ما تقدم من الأسنان، وزرق جمع أزرق، يوصف به الماء لشدة صفائه، والظلم بفتح الظاء ماء الأسنان وهو الريق، والورود العطر الطيب الرائحة، أو هو الماء الذي يرد عليه الناس، والطلاء ما طبخ من عصير العنب، أو هو الخمر.

وقوله (فَإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمْتُهُ بُدُورَةٌ) يعني أن ابن كثير وعاصمًا وقالون يُظهِرون تاء التأنيث عند الحروف الستة، ولعلك لاحظت أن جماعة (دُرٌّ نَمْتُهُ بُدُورَةٌ) هم نفس جماعة (نَجْمٌ بَدَا دَلٌّ).

تدريب: اقرأ لجماعة (دُرٌّ نَمْتُهُ بُدُورَةٌ): ﴿أَنْزَلَتْ سُورَةً﴾، ﴿يَعِدَّتْ ثَمُودٌ﴾، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ﴿حَبَّتْ زِدْنَهُمْ﴾، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾، ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشرط أن إظهار (زينب) لثغرها بدا وكأنه حبات من الدر واللؤلؤ التي تسلط عليها ضوء البدر في ليلة التمام فرفع من شأنها وقيمتها، (ونما أي رفع أو نقل). وقد يكون معناه أن إظهار تاء التأنيث دُرٌّ نقله بعض من البدور السبعة، كقوله من قبل (١٠٠- وَبَسْمَلٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْنَةٍ... رِجَالٌ نَمَوْهَا ذِرْيَةً وَتَحْمَلًا).

وقوله (وَأَدْعَمَ وَرْشٌ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا) يعني أن ورشًا أدغمها في الظاء فقط، كما فعل في دال ﴿قَدْ﴾ إلا أنه لم تأت بعد تاء التأنيث ضاد في القراءان، وأظهرها عند الخمسة الباقية. تدريب: كيف قرأ (وَرْشٌ): ﴿أَنْزَلَتْ سُورَةً﴾، ﴿يَعِدَّتْ ثَمُودٌ﴾، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ﴿حَبَّتْ زِدْنَهُمْ﴾، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾، ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشطر أن أحد المحبين لزينب رأى هذا الثغر المشرق، فكانت هذه الرؤية ظفراً وفضلاً عظيماً، وكأنه صار بها ملكاً من ملوك الأرض، وهذا التناول أو هذه الرؤية قد سترت ما كان به من ضُر، والظَّافِرُ الفائز، والمخَوَّلُ المُمَّلَكُ، يقال: خوله الله كذا أي ملكه إياه.

وقوله (وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبٌ جُودِهِ ... زَكِيٌّ) يعني أن ابن عامر أظهرها عند السين، والجيم، والزاي، وأدغمها في الثلاثة الباقية.

تدريب: كيف قرأ (كَهْفٌ): ﴿أَنْزَلَتْ سُورَةَ﴾، ﴿يَعِدَّتْ تَمُودُ﴾، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ﴿حَبَّتْ زِدْنُهُمْ﴾، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾، ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾.

والمعنى الظاهر لهذا البيت أنه ثناء على الإمام عبد الله ابن عامر، فقد وصفه بأنه كهف، والكهف هو الغار في الجبل، ويكنى به عن الرجل النفاع الذي ينتفع به الناس كما يُنتفع بالكهف للوقاية من الحر والبرد وما يؤذي، ووافرٌ أي كثير، والسيب هو العطاء، والجود هو الكرم، والزكي من الزكاة وهي الطهارة والنماء، والوفي من الوفاء، والعُصرة المَلجأ، يقال فلان عُصرة الخائف والملهوف، والمحلل المكان الذي يحل فيه الناس كناية عن كثرة فوائده.

وقوله (وَأَظْهَرَ رَاوِيهِ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ) يعني أن هشامًا أظهرها في ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾

[الحج: ٤٠].

وقوله (وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَى) يعني أن ابن ذكوان اختلف عنه في ﴿وَجَبَتْ

جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] بين الإظهار والإدغام، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس من طريق الشاطبية.

ويفتلى من فليئت (أو فليئت) الشعر إذا تدبرته واستخرجت معانيه، وفليت شعر الرأس

إذا أخرجت ما فيه من الأذى، وفيه إشارة إلى ضعف الخلاف عن ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾.

وعليه فلا نقرأ لابن ذكوان إلا بالإظهار، وقد ضعف ابن الجزري الإدغام، ولم يذكره

الداني في التيسير، فإن قرأ به البعض فليعلم أنه من زيادات الشاطبي، وقد ضعفه الشاطبي

نفسه بقوله (يُفْتَلَى) أي يُخْتَبَرُ ويحتاج إلى مزيد من التأمل والبحث، وسمعت بعض الشيوخ

يقرؤها تجوزًا هكذا: (يُفْتَى لَا)، للدلالة على أنه وجه غير مأخوذ به.

يتبقى من القراء أبو عمرو وحمزة والكسائي، فمذهبهم الإدغام في جميع الحروف.

الخلاصة:

- أبو عمرو وحمزة والكسائي: الإدغام في الحروف الستة.
- دُرُّ نَمْتَهُ بُدُورَةٌ: الإظهار في الحروف الستة، (فِإِظْهَارُهَا دُرُّ نَمْتَهُ بُدُورَةٌ).
- وَرَشٌّ: أدغم في الظاء فقط، (وَأَدْغَمَ وَرَشٌّ ظَاغِرًا وَمُحَوَّلًا).
- كَهْفٌ: (وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبٌ جُودِهِ ... زَكِيٌّ)، مع مراعاة إظهار هشام في

﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾

ذکر لام هل وبل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧٠- أَلَا بَلٌ وَهَلٌ تَرَوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنِبٍ ... سَمِيرَ نَوَاهَا طَلَحَ ضُرٌّ وَمُبْتَلَى

٢٧١- فَادْعَمَهَا رَاوٍ وَأَدْعَمَ فَاضِلٌ ... وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْمًا وَقَدْ حَلَا

٢٧٢- وَبَلٌ فِي النِّسَاءِ خَلَّادُهُمْ بِخِلَافِهِ ... وَفِي هَلٌ تَرَى الإِدْغَامُ حُبٌّ وَحُمْلًا

٢٧٣- وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نَيْبِلٍ ضَمَانُهُ ... وَفِي الرَّعْدِ هَلٌ وَاسْتَوْفٍ لَا زَا جِرًا هَلَا

حروف ﴿بَلٌ﴾ و﴿هَلٌ﴾ ثمانية وهي:

١. التاء نحو ﴿بَلٌ تُكْذِبُونَ﴾ [الانفطار: ٩].
٢. الثاء في ﴿هَلٌ ثَوَّبٌ﴾ [المطففين: ٣٦].
٣. الظاء في ﴿بَلٌ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].
٤. الزاي نحو ﴿بَلٌ زَيْنٌ﴾ [الرعد: ٣٣].
٥. السين نحو ﴿بَلٌ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨].
٦. النون نحو ﴿بَلٌ نَحْنُ﴾ [الحجر: ١٥].
٧. الطاء في ﴿بَلٌ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].
٨. الضاد في ﴿بَلٌ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨].

وظاهر كلام الناظم أن كلاً من ﴿بَلٌ﴾ و﴿هَلٌ﴾ تقع بعدها الحروف الثمانية، وليس

كذلك، وإنما تختص كل واحدة منها ببعض هذه الحروف وتشاركان في بعضها، فمجموع ما

لهما ثمانية أحرف.

وثنا فعل ماضٍ بمعنى صيّر، والظعن السير والانتقال من موضعٍ لآخر، والسمير المحدّث المسامر ليلاً، والنوى البعد، والطلّح من الطلوح وهو الإعياء، والضر ضد النفع، والمبتلى المختبر.

والمعنى الظاهر للبيت الأول أن الشاعر يطلب من أحد مستمعيه أن يحكي حكاية، خلاصة هذه الحكاية أن (زينب) حين سافرت فإن أحد المحبين ظل طوال الليل يتحدث عن حرارة فراقها وبعدها، حتى أصابه التعب والإعياء من السهر والكلام، فإن ظعن زينب (أي سفرها) صيّر سمير نواها (أي المتحدث ليلاً عن بعدها وفراقها) طلّح ضرّ ومبتلى (أي شديد الإعياء والضر والابتلاء).

وقوله (فَأَدْعَمَهَا رَاوٍ) يعني أن الكسائي أدغم لام ﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ في الحروف الثمانية. تدريب: اقرأ (رَاوٍ): ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ﴾، ﴿هَلْ تُؤَبِّ﴾، ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾، ﴿بَلْ زَيْنَ﴾، ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ مع مراعاة الغنة، ﴿بَلْ طَبَعَ﴾، ﴿بَلْ صَلَّوْا﴾.

وقوله (وَأَدْعَمَ فَاضِلٌ ... وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَ تَيْمًا) يعني أن حمزة أدغم في الثاء والسين والتاء وأظهر عند الخمسة الباقية.

وقوله (وَبَلْ فِي النَّسَا خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ) يعني أن خلادًا اختلّف عنه في إظهار وإدغام ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، والإدغام طريق التيسير فهو المقدم، ولخلف الإظهار قولاً واحداً. تدريب: اقرأ لحمزة: ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ﴾، ﴿هَلْ تُؤَبِّ﴾، ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾، ﴿بَلْ زَيْنَ﴾، ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾، ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ ولاحظ خلاف خلاد، ﴿بَلْ صَلَّوْا﴾.

والوقور ذو الحلم والرزانة، وتيم اسم قبيلة مستقلة من غير قريش، وينسب حمزة إليها، والثناء هو الجميل من أوصاف الشخص، فإن صفات حمزة الطيبة ومدح الناس له كان سبباً في سرور قبيلة تيم.

* * *

وقوله (وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْعَامَ حُبَّ وَحُمَلًا) يعني أن أبا عمرو البصري أدغم ﴿هَلْ تَرَى﴾ خاصةً، وهي في موضعين ﴿هَلْ تَبْرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٢٨]، ﴿فَهَلْ تَبْرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] وأظهر البصري في الباقي.

* * *

وقوله (وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نَيْلٍ ضَمَانُهُ... وَفِي الرَّعْدِ هَلْ) يعني أن هشاماً أظهر عند النون والضاد في جميع المواضع، وعند التاء في ﴿أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالْتُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، وأدغم في الستة الباقية، ومنها التاء في غير الرعد. وينبغي أن يعلم أن ﴿أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالْتُّورُ﴾ لا يدغمها أحد، لأن حمزة والكسائي يقرءان ﴿يَسْتَوِي﴾ بالياء، وهي مستثناة لهشام الذي يدغم في التاء، وأبو عمرو لا يدغم في التاء إلا في موضعي تبارك والحاقة كما سبق.

تدريب: اقرأ لهشام: ﴿أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالْتُّورُ﴾، ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾، ﴿بَلْ تُكْذِبُونَ﴾، ﴿هَلْ تُؤْتِبُ﴾، ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾، ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾، ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾، ﴿بَلْ طَبَعَ﴾، ﴿بَلْ صَلَّوْا﴾.

* * *

يتبقى من القراء نافع وابن كثير وعاصم وابن ذكوان، فهم يُظهرون عند جميع الحروف، ولعلك لاحظت أن نافعاً وابن كثير وعاصماً هم نفس جماعة (أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا).

الخلاصة:

- الكسائي (رَاوٍ): يدغم في جميع الحروف، (فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ).
- نافع وابن كثير وعاصم وابن ذكوان: يُظهرون عند جميع الحروف.
- البصري: يدغم ﴿هَلْ تَبْرَى مِنْ فُطُورٍ﴾، ﴿فَهَلْ تَبْرَى لَهُمْ﴾ خاصة، ويظهر فيما عدا ذلك، (وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامَ حُبَّ وَحُمًّا).
- هشام: يظهر عند النون والضاد وعند التاء في الرعد خاصة، ويدغم في باقي الحروف (وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ نَبِيلٍ صَمَانُهُ... وَفِي الرَّعْدِ هَلْ).
- حمزة (فَاضِلٌ): يدغم في التاء والسين والتاء (وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ... وَفُورٌ ثَنَاهُ سَرَ تَيْمًا)، ويظهر عند الباقي، غير أن خلافاً رُوِيَ عنه في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ الوجهان.

وقوله (وَاسْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلَا) أي استوف جميع ما ذكرت لك في هذا الباب غير زاجر بـ (هَلَا)، وهي كلمة يزجر بها الخيل، والتقدير: لا زاجرًا قائلًا هلا، والمعنى خذه بغير كلفة ولا تعب لأنني قد أوضحتته وقربته إلى فهم من أراه، فكأنك راكب فرسًا شديد الانقياد حتى إنك لا تحتاج لأن تقول له (هَلَا).

باب اتقاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبِل

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧٤- وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ ... وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبْتَلًا

٢٧٥- وَقَامَتْ تُرِيهَ دُمِيهٌ طَيِّبٌ وَصَفِيهَا ... وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقِلًا

٢٧٦- وَمَا أَوَّلُ المِثْلَيْنِ فِيهِ مُسْكَنٌ ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُمَثَّلًا

عقد الناظم هذه الأبيات لبيان ما اتفق القراء على إدغامه في الألفاظ الخمسة: إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبِل، وأضاف لها لفظ (قُل).

وقوله (وَلَا خُلْفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ) يعني أن القراء جميعًا اتفقوا على إدغام ذال ﴿إِذ﴾ في الدال نحو ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾، وفي الظاء نحو ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشرط أنه لا خُلْفَ في ستر العشق والهوى، لأنه كم من محب أفسى سرّه هذا، فظلم نفسه وأذلها، وفضح أمره، و(إذ) هنا تعليلية بمعنى (لأن).

وقوله (وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبْتَلًا) يعني أن كل القراء اتفقوا على إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في التاء نحو ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾، ومثل ذلك إذا وقعت الدال والتاء في كلمة نحو ﴿حَصَدْتُمْ﴾، ﴿وَوَعَدْتُمْ﴾، فإنه يجب إدغام الدال في التاء، وكذلك اتفقوا على إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في الدال نحو ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾.

والمعنى الظاهر لهذا الشرط أن هناك حسناء اسمها (دَعْدٌ)، هذه الحسناء قد عشقها رجل، وكان وسيمًا حسن الوجه والعقل والهيئة، وتبتل من أجلها، أي انقطع عن كل شيء في الحياة إلا عن حبها، فصار متيمًا، أي ذهب عقله، والمتيم هو الذي ذهب الهوى والعشق بعقله.

وقوله **(وَقَامَتْ تُرِيه دُمِيَّةٌ طِيبٌ وَصَفِيهَا)** يعني أن كل القراء اتفقوا على إدغام تاء التانيث في التاء نحو **(فَمَا رَبِحَتْ تَجَرَّتُهُمْ)**، وفي الدال نحو **(أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ)**، وفي الطاء نحو **(فَقَامَتِ طَائِفَةٌ)**.

وقوله **(وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقَلًا)** يعني أن كل القراء اتفقوا على إدغام لام **(قُلْ)** و**(بَلْ)** و**(هَلْ)** في كل من الراء واللام نحو **(قُلْ رَبِّي)** و**(قُلْ لِمَنْ)** و**(بَلْ رَفَعَهُ)** و**(بَلْ لَا يَشْعُرُونَ)** و**(هَلْ لَكُمْ)**، ولم تقع الراء بعد **(هَلْ)** في القراءان الكريم.

والمعنى الظاهر لهذا البيت أنه شبه دعداً بالدمية، وهي الصورة الجميلة، وكانت العرب تشبه المرأة الجميلة بالدمية، و**(دُمِيَّةٌ)** هنا فاعل، و**(طِيبٌ)** مفعول به، و**(طِيبٌ وَصَفِيهَا)** أي حُسن صفاتها، أي أنها قامت وهي شبيهة بالدمية، فجعلته يرى بعضاً من محاسنها، فكان هذا سبباً في ذهاب عقله، ثم التمس الشاعر له العذر، فقال: وهل يمكن أن يراها عاقل ويظل عاقلاً **(وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَيْبٌ وَيَعْقَلًا)!**

وقوله **(وَمَا أَوْلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُمْتَمِّلاً)** يعني أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان وسكن أولهما، فإنه يجب إدغامه في الثاني سواء كانا في كلمة نحو **(يُدْرِكُكُمْ)**، أم في كلمتين نحو **(وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ)**، **(عَفَوْا وَقَالُوا)**، **(ءَاوُوا وَنَصَرُوا)**. واستثنى العلماء من هذه القاعدة ما إذا كان أول المثلين حرف مد فإنه يجب إظهاره محافظة عليه نحو **(قَالُوا وَأَقْبَلُوا)**، **(الَّذِي يُوسُّسُ)**.

واستثنوا من ذلك أيضاً ما إذا كان أول المثلين هاء سكت وهو في **(مَالِيَّةٌ هَلْكَ)** في الحاققة، في حال الوصل، ففيه لكل القراء وجهان هما إدغام الهاء الأولى في الثانية، وإظهارها عندها، ولا يتحقق هذا الإظهار إلا بالسكت على الهاء الأولى سكتة خفيفة من غير تنفس.

باب حروف قربت مخارجها

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧٧- وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا ... حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَتَّبُ قَاصِدًا وَلَا

إذا جاءت باء ساكنة في آخر كلمة، وبعدها فاء في أول الكلمة التالية فإن جماعة (قَدْ رَسَا ... حَمِيدًا) وهم خلاد والكسائي وأبو عمرو يدغمون الباء في الفاء، وقد وقع ذلك في القرآن الكريم في خمسة مواضع:

- ﴿يَعْلَبُ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤].
- ﴿تَعْجَبُ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥].
- ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ [الإسراء: ٦٣].
- ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧].
- ﴿يَتَّبُ فَأَوْلَيْكَ﴾ [الحجرات: ١١]، إلا أنه اختلف عن خلاد في هذا الموضع فروي عنه فيه الإظهار والإدغام، وهذا معنى قوله (وَخَيْرٌ فِي يَتَّبُ قَاصِدًا وَلَا)، والوجهان صحيحان، ولا يقدم أحدهما على الآخر، والله أعلم.

وباقى القراء يقرؤون بالإظهار في جميع المواضع.

فإن قلت لِمَ عبّر الناظم بالجزم عن الجميع مع أن موضعي الإسراء وطه مبنيان على السكون؟! قلت أن أهل النحو من الكوفيين يعتبرون كل ذلك مجزومًا، بخلاف البصريين. وقوله (قَدْ رَسَا حَمِيدًا) ثناء على الإدغام بأنه قد رسا حميدًا، أي ثبت محمودًا، خلافًا لمن ضعّفه هنا، و(قَاصِدًا) حال، والولاء بالفتح النصر، أي قاصدًا بالتخيير نصر الوجهين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٧٨- وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَّمُوا ... وَنَخِيفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدًّا تَثْقَلًا

قرأ صاحب سين (سَلَّمُوا) أبو الحارث عن الكسائي بإدغام اللام في الذال في لفظ

﴿يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ مجزوم اللام حيث وقع في القرآن الكريم، وهو في ستة مواضع:

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ عُذْوًا وَظُلْمًا﴾ [النساء: ٣٠].
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤].
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المنافقون: ٩].

وباقى القراء على الإظهار في المواضع الستة، وتقييد اللام بالجزم للاحتراز عن مرفوع

اللام نحو ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ فلا خلاف في وجوب إظهاره للجميع.

وقوله (سَلَّمُوا) أي سلموه من الطعن بما احتجوا له به.

وقرأ الكسائي صاحب راء (رَاعُوا) بإدغام الفاء في الباء في: ﴿إِنْ يَشَأْ يُخْصِفْ بِهِمُ

الْأَرْضُ﴾ [سبأ: ٩]، والباقون بالإظهار.

والألف في قوله (وَشَدًّا) ضمير الفعلين (يَفْعَلُ) و(نَخِيفُ)، أي شد إدغام هذين

الحرفين عند أهل النحو، فهم يَضَعْفُونَهُ، و(تَثْقَلًا) أي إدغامًا، وهو تمييز، أي وشدًّا

إدغامهما، و(رَاعُوا) أي راعوا إدغامه، أي راقبوه فقرؤوا به ولم يلتفتوا إلى من رده.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٧٩- وَعَدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِءِ وَبَدْتُهَا ... شَوَاهِدُ حَمَّادٍ وَأُورِثْتُمُو حَلَا
 ٢٨٠- لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا ... كَوَاصِرٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْبُلَا

قوله (وَعَدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِءِ وَبَدْتُهَا ... شَوَاهِدُ حَمَّادٍ) أي أن حمزة والكسائي والبصري يدغمون الذال في التاء في كلمتين:

- الأولى ﴿عَدْتُ﴾ في: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [غافر: ٢٧]، و﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [الدخان: ٢٠].
- الثانية ﴿فَبَدْتُهَا﴾ في: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٦٩].

وقوله (وَأُورِثْتُمُو حَلَا لَهُ شَرْعُهُ) أي وأدغم أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي التاء في كلمة ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في موضعها: ﴿أَن تِلْكُمْ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢]، ولعلك لاحظت أن جماعة (حَلَا لَهُ شَرْعُهُ) هم نفس جماعة (شَوَاهِدُ حَمَّادٍ) وزاد عليهم هشام.

وقوله (وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا ... كَوَاصِرٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْبُلَا) أي وأدغم دوري البصري بخلفٍ عنه والسوسي بلا خلاف الراء المجزومة في اللام نحو ﴿أَغْفِرْ لِي﴾، ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ﴾، ﴿أَن أَشْكُرْ لِي﴾، والجزم هنا يشمل كل الجزم والبناء.

وقرأ الباقر بالإظهار في كل ما تقدم وهو الوجه الثاني لدوري البصري في الراء المجزومة. وإدغام السوسي بلا خلاف لأنه يدغمها متحركة فساكنة أولى. ويذبلُ اسم جبل، أي طال الإدغام جبل يذبل في علوه وشهرته.

قال الناظم رحمه الله:

٢٨١- وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا ... وَتُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا
 ٢٨٢- وَحَرْمِيِّ نَصْرٍ صَادَمَرِيمَ مَنْ يُرِدُ ... ثَوَابَ لَبِثَتِ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ وَصَلَا

قرأ جماعة (عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا) وهم حفص وحمزة وابن كثير وأبو عمرو وقالون بإظهار نون ﴿يَسٍ﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقُرْآنِ﴾، وقرأ الباقون بالإدغام (ومنهم ورش).

وقوله (وَتُونَ) معطوف على ما قبله، أي أن جماعة (عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا) يقرؤون أيضاً بإظهار نون ﴿نَ﴾ عند وصلها بـ ﴿وَالْقَلَمِ﴾، ولكن هذا الموضوع فيه خلاف لورش، فله فيه الإظهار والإدغام^(١)، وذلك معنى قوله (وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ)، وقرأ الباقون بالإدغام.

ثم بين الناظم أن (حَرْمِيِّ نَصْرٍ) وهم نافع وابن كثير وعاصم أظهروا:

- الدال من حرف الصاد في ﴿كَمِيْعَص﴾ عند وصلها بذال ﴿ذِكْرُ﴾ أول مريم: (صَادَّ ذِكْرُ)، وقرأ الباقون بالإدغام: (صَادَّ ذِكْرُ).
- الدال عند التاء في ﴿يُرِدُ ثَوَابَ﴾ في موضعها في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقرأ الباقون بالإدغام.
- التاء عند التاء في ﴿لَبِثَتِ﴾ وما تصرف منه إفراداً وجمعاً في القراءان الكريم نحو ﴿لَبِثَتْ﴾ و﴿لَبِثْتُمْ﴾، وقرأ الباقون بالإدغام.

(١) والإظهار مقدم لأن عبارة الداني في التيسير تشير إلى الإظهار، وبه نص الداني أن عليه عامة أهل الأداء من المصريين، ورواية الداني لورش من طريق قراءته على المصريين.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٨٣- وَطَاسِيْنَ عِنْدَ الْمِيْمِ فَازَ اتَّخَذْتُمْ ... أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَعْفَلًا
 ٢٨٤- وَفِي اِرْكَبٍ هُدَى بَرٍّ قَرِيْبٍ بِخُلْفِهِمْ ... كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثُ لَهُ دَارِ جُهَلًا
 ٢٨٥- وَقَالُوْنَ ذُوْ خُلْفٍ وَفِي الْبَقْرَةِ فَقُلْ ... يُعَذِّبْ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا

هذا الكلام معطوف على ما قرئ بالإظهار في البيتين السابقين، وأخذ الإظهار من قوله (وَيَاسِيْنَ أَظْهَرَ).

وقوله (وَطَاسِيْنَ عِنْدَ الْمِيْمِ فَازَ) أي قرأ حمزة بإظهار النون الساكنة من (سِيْنَ) عند الميم الأولى من (مِيْم)، وذلك في ﴿طَسَمَ﴾ في أول الشعراء والقصص، ولاحظ أن له إمالة في (طا)، وقرأ غيره بالإدغام.

وأما ﴿طَسَّ تَلْكَ﴾ أول النمل فقد اتفق القراء على إخفاء نون (سِيْنَ) عند تاء ﴿تَلْكَ﴾، وقد فهم ذلك من النظم هنا، فإن الإظهار لم يرد عن حمزة في (سِيْنَ) إلا عند الميم، وليس ذلك إلا في الشعراء والقصص، وأشار بقوله (فَازَ) إلى قوة الإظهار وثبوته.

* * *

وقوله (اتَّخَذْتُمْ ... أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَعْفَلًا) أي قرأ حفص وابن كثير بإظهار الذال عند التاء في ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ و﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ بصيغة الجمع كهذين المثالين، وكذلك في صيغة الأفراد نحو ﴿اتَّخَذْتَ﴾ و﴿أَخَذْتَهَا﴾، وقرأ الباقون بالإدغام.

والدَّعْفَلُ الزمن الخصب أو العيش الواسع، يشير إلى قوة الإظهار وسعة الاحتجاج له.

* * *

وقوله (وَفِي اِرْكَبٍ هُدًى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ ... كَمَا ضَاعَ جَا) أي أن جماعة (هُدًى بَرٍّ قَرِيبٍ) وهم البزي وقالون وخلاد قرؤوا بِخُلْفٍ عنهم بإظهار الباء عند الميم في ﴿اِرْكَبٍ مَعَنَا﴾ في هود، فيكون لكل منهم الإظهار والإدغام^(١).

وقرأ (كَمَا ضَاعَ جَا) أي ابن عامر وخلف وورش بالإظهار قولاً واحداً: ﴿اِرْكَبٍ مَعَنَا﴾. يتبقى قبل وأبو عمرو وعاصم والكسائي فلهم الإدغام قولاً واحداً: ﴿اِرْكَبٍ مَعَنَا﴾. وقوله (هُدًى بَرٍّ قَرِيبٍ) أي هدى عالمٍ ذي بَرٍّ (أي كثير الخير) قريب (أي متواضع). و(ضَاعَ) أي انتشرت رائحته الطيبة وفاحت، وقوله (كَمَا ضَاعَ جَا) أي جاء مجيئاً مثل ضَوْعِهِ، أي فقد جاء مجيئاً طيباً مثل رائحته الطيبة، أشار إلى انتشار الإظهار ومجيئه لنا عبر روايات كثيرة منتشرة مقبولة.

وقوله (يَلْهَثُ لَهُ دَارٌ جَهْلًا، وَقَالُونَ دُو خُلْفٍ) أي أن هشامًا وابن كثير وورشًا أظهروا الثاء عند الذال في ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، فتكون قراءتهم هكذا: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾، وقد ورد الخلف لقالون فله الإظهار والإدغام^(٢).
وقرأ الباقون بالإدغام قولاً واحداً: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾.

ويلهث موضعان في الأعراف، والخلاف في الموضع الثاني منهما، والأول لا خلاف في إظهار ثائه، فكان ينبغي أن يقيد، وقد يُعتدَّر عن ذلك بأن الثاء لا تدغم في الهمزة. وكلمة (دَارٍ) فعل أمر من (يُدَارِي) أي يُخْفِي، و(جَهْلًا) جمع جاهل، أي دارٍ وسامح وأعرض عن جماعة من الجاهلين بثبوت الإظهار، فأنكروه وطعنوا فيه.

وقوله (وَفِي اَلْبَقَرَةِ فَقُلْ ... يُعَدِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا) يقصد قوله تعالى ﴿فَيَعْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَدِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(١) الإظهار مقدم لقالون والبزي، والإدغام مقدم لخلاد.

(٢) الإظهار مقدم لقالون.

وستعلم في فرش سورة البقرة أن جماعة (سَمَا ... شَدَا) يقرؤون بجزم الفعلين ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾^(١)، ويتبقى الشامي وعاصم فيقرءان بالرفع.

واعلم أن الشامي وعاصمًا لا علاقة لهما بهذه الترجمة، فهما يقرءان بالرفع والإظهار. وأما هذه الترجمة فهي خاصة بمن يقرأ بالجزم، ونفهم من الترجمة أن ابن كثير بخُلفٍ عنه^(٢) وورشًا بلا خلاف يقرءان بإظهار الباء عند الميم في ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.

وأما باقي من يقرأ بالجزم وهم قالون وأبو عمرو وحزمة والكسائي، فلهم الإدغام قولًا واحدًا: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾.

ومعنى (دَنَا) أي قَرَّبَ، أي وصل إلينا ورُوي لنا، والجُودُ المطر الغزير، ونَصَبَهُ على الحال، أي ذا جُودٍ، ومُوبِلًا اسم فاعل من أُوْبِلَ المطر يُوبِلُ أي كثر كثرةً متزايدة.

الخلاصة

- الشامي وعاصم: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.
- دَنَا بِالْخُلْفِ جُودًا: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، مع مراعاة الخلف لابن كثير.
- الباقون (عدا السوسي ووجهًا للدوري): ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.
- البصري: يراعى له إدغام الراء في اللام^(٣) بخُلفٍ عن الدوري ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.

(١) قال الناظم (٥٤٣- وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَا الْعَلَى، شَدَا الْجَزْم).

(٢) يقدم الإظهار لأنه طريق الرواية.

(٣) قال الناظم: (٢٨٠- وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا ... كَوَاصِبٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذْبُلًا).

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨٦- وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْعَمُوا ... بِأَلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا

٢٨٧- وَكُلُّ بِيَنَّمُوا أَدْعَمُوا مَعَ غُنَّةٍ ... وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا

قوله (وَكُلُّهُمْ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْعَمُوا ... بِأَلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) أي أن كل القراء السبعة أدغموا (التنوين والنون الساكنة المتطرفة) في (اللام والراء) وذلك (بدون غنة) نحو ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾، ﴿وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾، ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾، ولم يقيد النون في النظم بالسكون اكتفاءً بذكر ذلك في عنوان الباب.

وقوله (لِيَجْمَلَا) أي ليحصل جمالاً لفظي بعدم الغنة للحرفين اللام والراء، وذلك يلاحظه جيداً من يقرأ بالغنة في هذين الحرفين (من غير الشاطبية)، فالغنة في اللام والراء فيها نوع من المشقة والكلفة على اللسان، ولكنها ثابتة مقروء بها من طرق العشر الكبرى.

وقوله (وَكُلُّ بِيَنَّمُوا أَدْعَمُوا مَعَ غُنَّةٍ) أي أن كل القراء أدغموا (النون الساكنة والتنوين) في (حروف كلمة يَنَّمُوا) وذلك مع الغنة نحو ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، ﴿وَبَرِّقُ يَجْعَلُونَ﴾، ﴿مِن نُّورٍ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾، ﴿مِن مَّقَامٍ﴾، ﴿مَثَلًا مَّا﴾، ﴿مِن وَالٍ﴾، ﴿ظَلَمْتُ وَرَعْدٌ﴾.

وقد جرت عادة المصنفين أن يقولوا أن النون الساكنة تدغم في حروف (يرملون)، فلما ذكر الناظم في البيت السابق اللام والراء جَمَعَ الباقي من حروف (يرملون) في كلمة (ينمو).



وقوله (وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا) أي أن خلفاً عن حمزة أدغم (النون الساكنة والتنوين) في (الواو والياء) بدون غنة.

تدريب: اقرأ لخلف عن حمزة المواضع التالية وحدد ما يُدغم بغنة وما يدغم دون غنة:

- ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، ﴿وَيَرْقُ يَجْعَلُونَ﴾، ﴿مِنْ وَالٍ﴾، ﴿ظَلَمْتُ وَرَعْدٌ﴾.
- ﴿مِنْ ثَوْرٍ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾، ﴿مِنْ مَقَامٍ﴾، ﴿مَثَلًا مَّا﴾.

تنبيه: لعلك لاحظت أن الإدغام عند الواو والياء حين يكون بغنة فإن الواو والياء لا تشددان، أما حين قرأ خلف بدون غنة تم تشديد الواو والياء.

وسبب ذلك أن الغنة تمنع الإدغام أن يكون إدغامًا محضًا، فهو إدغام ناقص يحول دون تشديد المدغم فيه.

وقد ذكر بعض المصنفين أنه يسمّى إدغامًا مجازًا، ولكنه في الحقيقة إخفاء، قال السخاوي: "اعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازًا، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبيّن الغنة - الكل عدا خلفًا - لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام، لأنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، وأما عند النون والميم فهو إدغام محض لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة، وإذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى." اهـ.

والجملة الأخيرة للسخاوي تعني أنك مثلاً حين تدغم النون في الميم، فإن الحرف الأول يذهب ويصير الحرف الثاني مشدداً، وهذه الغنة هي غنة الميم المشددة، لأن الميم المشددة فيها غنة أصلاً، وكذلك النون المشددة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٨٨- وَعِنْدَهُمَا لِلْكَلِّ أَظْهَرُ بِكَلِمَةٍ ... مَخَافَةٌ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثَقَلًا

ضمير (وَعِنْدَهُمَا) يعود على الواو والياء المذكورين في البيت السابق، والمعنى أظهر النون الساكنة لكل القراء إذا وقع بعدها ياء أو واو في كلمة واحدة، وقد ورد ذلك في أربع كلمات كيف أتت، وهي: ﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿بُنَيِّنٌ﴾ و﴿صِنَوَانٌ﴾ و﴿قِنَوَانٌ﴾.

ثم علل الناظم وجوب إظهار النون عند ملاقاتها الواو أو الياء في كلمة واحدة بقوله (مَخَافَةٌ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثَقَلًا)، أي أنه إذا حدث إدغام في هذه الكلمات فإنه يحدث اشتباه بين هذه الكلمات وبين الكلمات التي فيها الحرف مشدد أصلاً، فلفظ ﴿صِنَوَانٌ﴾ يشبهه مع (صَوَان)، و﴿قِنَوَانٌ﴾ مع (قَوَان)، و﴿بُنَيِّنٌ﴾ مع (بَيَان)، و﴿الدُّنْيَا﴾ مع (الدِّيَا)، وحينئذ يلتبس على السامع فلا يدري ما أصله النون وما أصله التضعيف، فأبقيت النون مظهرة مخافة أن يشبه المضاعف في كونه ثقیلاً.^(١)

وهذا كاستثناء السوسي همزة ﴿وَرَعِيَا﴾ فلا يبدلها خوفاً من أن يشبه لفظه لفظ (الرِّي). ولم تلتق النون الساكنة في كلمة بلام ولا راء ولا ميم في القرآن العزيز فلهذا لم يذكر من حروف (يرملون) غير الواو والياء.

وأما النون إذا لقيها نون فيجب الإدغام للمثلية نحو ﴿مِنَّا﴾ فأصلها (مِنَّا).
وأما التنوين فلا مدخل له في وسط الكلمة ولا في أولها.

(١) قلت: ولو قلنا في استثناء هذه الكلمات الأربع أن الرواية وردت بذلك لكان أحسن، وذلك أن هذه الكلمات لو حدث فيها إدغام فإنه سيكون إدغاماً مع الغنة، أي إدغاماً ناقصاً، وعليه فالحرف لن يشدد، فلو عممنا القاعدة لوجب ترك الإخفاء في كلمة واحدة نحو (كنت) و(منصوراً)، ولا مبرر لانتقاء هذه الكلمات الأربع دون غيرها، وأيضاً لو افترضنا أن الحرف صار مشدداً فإن الألفاظ (صَوَان) و(قَوَان) و(بَيَان) و(الدِّيَا) هي ألفاظ لا معنى لها في الغالب، أو لها معانٍ غير مشهورة، بخلاف لفظ ﴿وَرَعِيَا﴾ الذي يختلط بالرِّي الذي هو بمعنى الامتلاء، ومع ذلك فحمزة لم يبال بهذا الاشتباه ووقف على هذا اللفظ بالإبدال مع الإدغام.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٢٨٩- وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا ... أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غَفَلًا

قوله (وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرًا) يعني أن النون الساكنة والتنوين أظهرًا للقراء السبعة إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق سواء كان ذلك في كلمة أو في كلمتين.
ثم جمع الناظم حروف الحلق في أوائل جملة: (أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غَفَلًا)، أي أن حروف الحلق هي:

- الهزمة نحو ﴿وَيَنْتَوْنَ﴾، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿كُلُّ ءَامِنٍ﴾.
- والهاء نحو ﴿يَنْهَوْنَ﴾، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾، ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾.
- والحاء نحو ﴿وَأَنْحَرُ﴾، ﴿مَنْ حَادَّ﴾، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾.
- والعين نحو ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾، ﴿بُكْمٌ عُمَى﴾.
- والخاء نحو ﴿وَالْمُنْخِصَةَ﴾، ﴿وَمِنْ خِزْيٍ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾.
- والغين نحو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ﴿قَوْلًا غَيْرَ﴾.

و(أَلَا) حرف استفتاح، و(هَاجَ) أي هَيَّجَ وحرَّك، و(حُكْمٌ) أي حُكْمُ اللَّهِ بين العباد يوم القيامة، و(عَمَّ) عكس خصَّ، و(خَالِيَهُ) أي ماضيه، و(غَفَلًا) جمع غافل.

والمعنى أن الحكم الذي سوف يَعْمُُّ الناس يوم القيامة حين يحكم الله بينهم ليجازي كل عامل بما عمل، هذا الحكم جدير بأن يُهَيَّجَ ويُحرَّك قلب من كان ماضيه مليء بالغفلة والبعد عن الله، فلا يدع له قرارًا ولا هناءً بعيش، أيقظنا الله تعالى بفضله من هذه الغفلة.

قال الناظم رحمه الله:

٢٩٠- وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْبَا وَأُخْفِيَا ... عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمَلَا

قوله (وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْبَا) يعني أن النون الساكنة والتنوين يُقلبان ميمًا لجميع القراء إذا وقع بعدهما الباء نحو ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ﴾، ﴿صُمُّ بَكُمْ﴾. وقوله (وَأُخْفِيَا ... عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمَلَا) يعني أن النون الساكنة والتنوين لهما حكم الإخفاء مع غنة عند باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفًا، وقد جمعها صاحب تحفة الأطفال في أوائل كلم البيت: (صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا ... دُمٌ طَيِّبًا زِدْ فِي تَقَى ضَعُ ظَالِمًا).

وهي حروف لم يستحكم فيها البعد ولا القرب من مخرج النون، فلما توسطت أعطيت حكمًا وسطًا بين الإظهار والإدغام، قال صاحب السلسيل الشافي: (وَأَمَّا الإخْفَاءُ فَحَالٌ بَيْنَنَا ... الإِظْهَارِ وَالِإِدْغَامِ قَدْ رَوَيْنَا).

وهي:

- الصاد نحو ﴿مَنْصُورًا﴾، ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾، ﴿رِيحًا صَرَّارًا﴾.
- والذال نحو ﴿مُنْذِرٌ﴾، ﴿مِنْ ذَكْرٍ﴾، ﴿صَدَقَّةٌ ذَلِكَ﴾.
- والثاء نحو ﴿مَنْثُورًا﴾، ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾، ﴿جَمِيعًا ثُمَّ﴾.
- والكاف نحو ﴿يَنْكُثُونَ﴾، ﴿مَنْ كَانَ﴾، ﴿وَفَلَكِهِةٌ كَثِيرَةٌ﴾.
- والجيم نحو ﴿فَأَنْجَيْنَاكُمْ﴾، ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾، ﴿رُطْبًا جَنِيًّا﴾.
- والشين نحو ﴿وَيُنشِئُ﴾، ﴿مَنْ شَاءَ﴾، ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾.
- والقاف نحو ﴿يَنْقَلِبُ﴾، ﴿وَلَبِنٍ قُلْتِ﴾، ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.



- والسين نحو ﴿مِنْسَأْتُهُ﴾، ﴿أَنْ سَلَّمَ﴾، ﴿أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا﴾.
- والذال نحو ﴿أَنْدَادًا﴾، ﴿مِنْ دُونِهِمْ﴾، ﴿عَدَابًا دُونَ﴾.
- والطاء نحو ﴿يَنْطِقُونَ﴾، ﴿مِنْ طِينٍ﴾، ﴿قَوْمًا طٰغِينَ﴾.
- والزاي نحو ﴿أَنْزَلَ﴾، ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾.
- والفاء نحو ﴿أَنْفِرُوا﴾، ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ﴾، ﴿عُمِّي فَهَمَّ﴾.
- والتاء نحو ﴿يَنْتَهُوْا﴾، ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾، ﴿جَنَّتِ تَجْرِي﴾.
- والضاد نحو ﴿مَنْضُودٍ﴾، ﴿مَنْ ضَلَّ﴾، ﴿قَوْمًا ضَالِّينَ﴾.
- والظاء نحو ﴿يَنْظُرُ﴾، ﴿مَنْ ظَلِمَ﴾، ﴿قَوْمٍ ظَلَمُوا﴾.

وقوله (لِيَكْمَلَا) أي ليكملا بوجوههما، يقصد النون الساكنة والتنوين، واللام هنا هي لام العاقبة، أي لتؤول عاقبتهما إلى كمال أحكامهما، لأن هذه الوجوه هي التي لهما في اللغة، وهي الإدغام في حروف (يرملون) الستة، والإظهار في حروف الحلق الستة أيضًا، والقلب عند الباء، والإخفاء في البواقي، ثم الإدغام يكون بغنة وبغير غنة، فكمل ذكرها في النظم من هذه الوجوه، والله أعلم.

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٩١- وَحَمْزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ ... أَمَّا لَا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا

المراد بالفتح في هذا الباب أن يفتح القارئ فمه فتحًا خالصًا (دون مبالغة) عند النطق بالألف أو بالحرف المفتوح، ويقال له التفخيم أيضًا.

والإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الياء دون أن تصير ياءً خالصة، وتنحو بالفتحة نحو الكسرة دون أن تصير كسرةً خالصة، فهي وسط بين الألف المفتوحة وبين الياء الخالصة، ووسط بين الفتحة وبين الكسر الخالص، ويقال لها الإضجاع، ويقال لها الإمالة الكبرى تمييزًا لها عن التقليل الذي يقال له الإمالة الصغرى.

والتقليل هو حالة وسط بين الفتح والإمالة، أي أن تنحو بالألف أو الحرف المفتوح نحو الياء أو الكسر قليلًا وليس كثيرًا، ويسمى بين بين أي بين لفظي الفتح والإمالة الكبرى، ويسمى أيضًا الإمالة الصغرى.

وقول الناظم (وَحَمْزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ ... أَمَّا لَا ذَوَاتِ الْيَاءِ) أي أن حمزة من القراء السبعة، والكسائي بعده لأنه أخذ عنه، قد اشتهر عنهما إمالة ذوات الياء.

ولكي تفهم معنى (ذَوَاتِ الْيَاءِ) يجب أن تعلم أن الألف في الكلمة العربية إما أن تكون زائدة أو أصلية:

فالألف الزائدة هي التي ليست فاءً ولا عيناً ولا لاماً للكلمة، فمثلاً الألف في كلمة **(ضَارِبٌ)** هي ألفٌ زائدة، لأن الكلمة أصلها **(ضَرَبَ)** ثم جاءت هذه الألف للدلالة على إلى اسم الفاعل، وكذلك الألف في **(ضَرَبًا)** هي زائدة جاءت عوضاً عن تنوين الفتح حال الوقف، والألف في **(ضَرَبَا)** هي زائدة جاءت للدلالة على المثنى.

والألف الأصلية هي ما كانت عيناً أو لاماً للكلمة، ولا يمكن أن تكون فاءً للكلمة، لأن الألف ساكنة، والكلمة لا تبدأ بساكن.

والألف الأصلية في الغالب تكون منقلبة عن واو أو ياء، فمثلاً الألف في **(قَالَ)** منقلبة عن واو، فأصل الكلمة **(قَوَلَ)**، والألف في **(مَالَ)** منقلبة عن ياء، وأصل الكلمة **(مَيْلَ)**.

وقد تكون الألف الأصلية غير منقلبة عن واو أو ياء، وقد تكون مجهولة الأصل، ويكون ذلك غالباً في حروف المعاني والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الأعجمية، وذلك نحو أَلِف (إذا) و(ما) و(حتى)، وقد تكون الألف مختلفاً في أصلها بين أهل اللغة، نحو أَلِف (حياة).

نعود لقول الناظم (وَحَمْرَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ ... أَمَالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ) أي أن حمزة والكسائي أمالا الألفات ذوات الياء، أي الألفات المنقلبة عن ياء.

واعلم أن الحكم في هذا البيت خاص بالألفات الواقعة لاماً للكلمة، أي المتطرفة، وكان على الناظم أن يوضح ذلك.

وقوله **(حَيْثُ تَأَصَّلًا)** تعليل للإمالة، وذلك أن الألف المنقلبة عن ياء تمال للدلالة على أن أصلها ياء، فضمير الفاعل في **(تَأَصَّلًا)** عائد على الياء، والألف للإطلاق.

وقد يكون قوله (حَيْثُ تَأَصَّلًا) يعني اشتراط أن تكون الألف أصلية، ولكن هذا قد فهم من قوله (ذَوَاتِ الْيَاءِ) لأن الألف ذات الياء لا بد أن تكون أصلية.

خلاصة هذا البيت:

أمال حمزة والكسائي الألف المتطرفة الأصلية المنقلبة عن ياء تحقيقاً.

تنبيهات:

- الإمالة تكون في ذوات الياء من الأفعال نحو ﴿سَعَى﴾، و﴿أَفْتَرَى﴾، وفي الأسماء نحو ﴿الْمَوْلَى﴾، و﴿الْهَدَى﴾، وقليل من الحروف نحو ﴿بَيَّ﴾.
- تمال ذوات الياء سواء رُسمت في المصحف بالياء كالأمثلة السابقة، أو رسمت بالألف نحو ﴿الْأَفْصَا﴾، ﴿تَوَلَّاهُ﴾، ﴿طَعَا﴾ موضع الحاقة.
- تكون الإمالة في الألف وفي الحرف الذي قبلها، فمثلاً في كلمة ﴿طَعَا﴾ نُمِيلُ الْعَيْنِ والألف، ولكن انتبه فلا إمالة في الطاء، بل تنطق الطاء خالصة الفتح، ثم تبدأ الإمالة من أول صوت الغين.
- إذا كان قبل الألف راء فيجب ترقيقها عند الإمالة، فمثلاً الراء في ﴿أَفْتَرَى﴾ مفخمة عند قراءة الفتح، ومرفقة عن قراءة الإمالة والتقليل.
- قولنا (متطرفة) مقصود به أصل الكلمة بعد تجريدها مما دخل عليها، فالألف متطرفة في نحو ﴿تَوَلَّاهُ﴾ بعد حذف هاء الضمير.
- لا إمالة في الألف الزائدة نحو ﴿قَائِمٌ﴾، ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾، إلا في مواضع سيأتي النص عليها.

- لا إمالة في الألف المتوسطة نحو ﴿قَائِمٌ﴾ إلا في مواضع سيأتي النص عليها.
- لا إمالة في الألف المنقلبة عن تنوين نحو ﴿حَسَنًا﴾.
- قولنا (تحقيقًا) يعني أنه لا إمالة في ما اختلف في أصله نحو ﴿الْحَيَوَةُ﴾ و﴿وَمَنَوَةُ﴾، لأن الخلاف وقع في أصل ألفها، فوقع الشك في سبب الإمالة، فتركت وُعدِل إلى الأصل وهو الفتح، ولرسم ألفها واوًا في المصاحف.
- لا إمالة في الألف المنقلبة عن واو نحو ﴿الصَّفَا﴾، إلا في مواضع سيأتي النص عليها.
- جمع الإمام المتولي الكلمات الواوية في القراءان التي لا تمال لأحد من القراء في هذين البيتين:

عَصَاهُ، شَفَا، إِنَّ الصَّفَا، وَأَبَا أَحَدٌ، ... سَنَا، مَا زَكَى مِنْكُمْ، خَلَا، وَعَلَا، وَرَدُّ
عَفَا، وَنَجَا، قُلْ مَعَ بَدَا، وَدَنَا، دَعَا، ... جَمِيعًا بِوَائٍ لَا تُمَالُ لَدَى أَحَدٍ
ولعله رَحِمَهُ نسي كلمة ﴿أَخَا﴾ في ﴿أَخَا عَادٍ﴾ فإن حكمها مثل ﴿أَبَا أَحَدٍ﴾، والألف في
﴿أَخَا﴾ و﴿أَبَا﴾ هي علامة إعراب، لأنهما من الأسماء الخمسة، وعلى هذا فهي زائدة،
وكان الأولى عدم ذكر ﴿أَبَا﴾ مع ذوات الواو، ولكن ربما ذكرها لأن من اللغات من
يلزمها الألف في كل الحالات، ولأن مُثَنَّى (أَخْ): أَخَوَان، ومُثَنَّى (أَبْ): أَبَوَان، ولأن كلمة
(أَخْ) و (أَبْ): أصلها لغةً: أَخَوٌ وَأَبَوٌ، ثم حذفت الواو على غير قياس، فمن أجل هذا
اعتبرها من ذوات الواو، والله أعلم.

قال الناظم رحمه الله:

٢٩٢- وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا لَا

٢٩٣- هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهَدَاهُمْ وَ...

ذكر الناظم هنا قاعدتين للكشف عن أصل الألف، لمعرفة هل هي منقلبة عن واو أو ياء.

فأما القاعدة الأولى فهي للكشف عن أصل الألف في الأسماء، وخلاصتها أن تأتي

بالمثنى من الاسم، فإن ظهرت الياء في التثنية فالألف من ذوات الياء، وإن ظهرت الواو فهي من ذوات الواو، وهذا معنى قوله (وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا).

فمثلاً كلمة (الفتى) مثنأها (الفتيان)، فانظر إلى الألف وقد صارت ياءً في المثنى،

وكذلك (الهدى ← الهديان)، (الهوى ← الهويان)، (المولى ← الموليان)، (المأوى

← المأويان)، (الأقفا ← الأقصيان)، وعليه فالألفات في هذه الكلمات منقلبة عن ياء،

فتتعين إمالتها لحمزة والكسائي.

أما الأسماء الواوية فهي نحو (العصا) ومثنأها (العصوان)، و(شفا ← شفوان)،

و(أبا ← أبوان)، و(الصفى ← الصفوان)، فانظر إلى الواو وقد ظهرت عند التثنية، وعليه

فلا إمالة في هذه الكلمات.

وأما القاعدة الثانية فهي للكشف عن أصل الألف في الأفعال، وخلاصتها أن تنسب

الفعل الذي فيه الألف إلى نفسك فتضيف له تاء المتكلم (أو إلى مخاطبك فتضيف له تاء

المخاطب)، وهذا معنى قوله (وَإِنْ ... رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا لَا)، والمنهل مورد

الشُّرب، شبه الطالب بالظمان الذي وجد منه الماء، أي وجدت مطلوبك.

فمثلاً الفعل (هَدَى) حين تنسبه لنفسك يصير (هَدَيْتُ)، فانظر إلى الياء وقد ظهرت، وعليه فهذه الألف منقلبة عن ياء.

بينما الفعل (نَجَا) حين تنسبه لنفسك يصير (نَجَوْتُ)، فانظر إلى الواو وقد ظهرت، وعليه فهذه الألف منقلبة عن واو، فلا إمالة فيها.

واعلم أن هناك طُرُقًا أُخْرَى يُعَلِّمُ بِهَا أَصْلَ الْأَلْفِ، ومنها:

- الإتيان بالمصدر من الفعل، فمثلاً تقول: (رمى رميًّا)، و(سعى سعيًّا)، و(عفا عَفْوًا)، و(خلا خُلُوًّا)، و(دنا دُنُوًّا).

- الإتيان بالمضارع، فمثلاً تقول: (رمى يرمي)، و(هدى يهدي)، و(عفا يعفو)، و(خلا يخلو).

- إلحاق ضمير التثنية بالفعل فمثلاً تقول: (دعا دعواً)، و(سعى سعيًّا).

وأما قوله (هَدَى وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَى وَهَذَاهُمُ) فهذه أمثلة على ذوات الياء، وقد أتى بفعالين واسمين.

تدريب: في الكلمات القراءانية التالية حدد ما يمال لحمزة والكسائي.

- ﴿الضَّالِّينَ﴾: لا إمالة لأن الألف ليست أصلية، وليست متطرفة.
- ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: كلمة ﴿هُدَى﴾ اسم، والمثنى (هُدَيَانِ)، إذًا فالألف من ذوات الياء، وهي متطرفة، فتجب الإمالة، ومما يُنْتَبَهُ إليه أن الإمالة في نحو هذا الموضع لا تكون إلا عند الوقف على الكلمة، أما حالة الوصل فيلقتي ساكنان هما الألف والتنوين، فتُحذف الألف التي هي موضع الإمالة، فعند الوصل نقرأ بفتح الدال فتحة تامة.

- ﴿أَشْتَرْتُهُ﴾: كلمة (أَشْتَرْتِي) فعل، فعند إضافة تاء المتكلم تصير (أَشْتَرَيْتُ)، إذا فالألِف من ذوات الياء، وهي متطرفة أصلية، وإنما قلنا متطرفة بعد حذف الضمير، فتجب الإمالة.
- ﴿مَثْوُونُهُ﴾: كلمة (مَثْوَى) اسم، والمثنى (مَثْوَيَانِ)، إذا فالألِف من ذوات الياء، وهي متطرفة، فتجب الإمالة.
- ﴿قَالَ﴾: هذه الكلمة فعل، وهو مسند للمثنى، فالألِف الأولى متوسطة فلا إمالة فيها رغم أنها أصلية، والألِف الثانية زائدة لأنها للشنية فلا إمالة فيها أيضًا.
- ﴿عَفَا﴾: هذه الكلمة فعل، فعند إضافة تاء المتكلم تصير (عَفَوْتُ)، إذا فالألِف من ذوات الواو، فلا إمالة فيها.
- ﴿عَصَايَ﴾: هذه الكلمة اسم، والمثنى (عَصَوَانِ)، إذا فالألِف من ذوات الواو، فلا إمالة فيها.
- ﴿وَعَصَيْتُ﴾: هذه الكلمة فعل، فعند إضافة تاء المتكلم تصير (عَصَيْتُ)، إذا فالألِف من ذوات الياء، وهي متطرفة، فتجب الإمالة، ولاحظ الشبه اللفظي مع المثال السابق.
- ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي﴾: كلمة (أَبِي) فعل، فعند إضافة تاء المتكلم تصير (أَبَيْتُ)، إذا فالألِف من ذوات الياء، وهي متطرفة أصلية، فتجب الإمالة.
- ﴿أَبَا أَحَدٍ﴾: كلمة (أَبَا) اسم، والمثنى (أَبَوَانِ)، إذا فالألِف من ذوات الواو، فلا إمالة فيها، ولاحظ الشبه مع المثال السابق.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

... وَفِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي الْكُلِّ مَيَّلاً -٢٩٣

٢٩٤- وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فِئِهَا وَجُودُهَا ... وَإِنْ ضَمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى فَحَصَّلاً

ذكر الناظم أن حمزة والكسائي يميلان أيضاً ألف التأنيث حيث وردت، والمقصود هنا أَلِفِ التَّأْنِيثِ المقصورة، لأن أَلِفِ التَّأْنِيثِ نوعان هما: المقصورة في نحو (سَلَمَى)، والممدودة في نحو (بَيْضَاءَ).

وألف التأنيث المقصورة هي أَلِفِ زائدة في آخر الاسم، وتكون رابعة فصاعداً. وعليه فالألف في نحو (فَتَى) ليست أَلِفِ تَأْنِيثٍ لأنها ليست زائدة، ولأنها ثالث حرف، والألف في (تسعى) ليست أَلِفِ تَأْنِيثٍ لأن أَلِفِ التَّأْنِيثِ تكون في الأسماء فقط. وليست أَلِفِ التَّأْنِيثِ منقلبة عن ياء وإلا لاستغنى عنها بما تقدم، وإنما هي مشبهة بالمنقلبة عن الياء، لأنها تصير ياءً في التثنية والجمع، تقول: (حُبْلَى حُبْلَيَانِ وَحُبْلَيَاتٍ). والكلمات المنتهية بألف التأنيث لها أوزان كثيرة في اللغة العربية، ولكن لم يرد منها في القرآن الكريم إلا خمسة أوزان.

وقول الناظم (وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلَى فِئِهَا وَجُودُهَا) بيان لثلاثة أوزان وردت فيها أَلِفِ التَّأْنِيثِ، وهي صيغة (فَعَلَى) كيف جرت، أي بفتح الفاء: (فَعَلَى)، أو كسرهما: (فَعَلَى)، أو ضمهما: (فَعَلَى).

وقوله (وَإِنْ ضَمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالَى فَحَصَّلاً) يعني أن أَلِفِ التَّأْنِيثِ تأتي في الكلمات التي على وزن (فَعَالَى) بضم الفاء: (فَعَالَى)، أو فتحها: (فَعَالَى).

فهذه خمسة أوزان: (فَعَلَى)، (فَعَلَى)، (فَعَلَى)، (فَعَالَى)، (فَعَالَى).

وإليك أمثلة على كل صيغة، (وعليك أن تقرأ هذه الأمثلة بالإمالة تدريجيًا):

- (فَعَلَى): ﴿الْمَوْتَى﴾، ﴿وَالسَّلْوَى﴾، ﴿نَجْوَاهُمْ﴾، ﴿تَقَوْلُهُمْ﴾، ﴿سَتَى﴾، ﴿لَهُ أَسْرَى﴾^(١).
- (فَعَلَى): ﴿ذِكْرَى﴾، ﴿إِحْدَى﴾، ﴿ضِيْرَى﴾، ﴿بِسِيمَهُمْ﴾، ﴿سِيمَاهُمْ﴾، ﴿الشَّعْرَى﴾.
- (فَعَلَى): ﴿الْقُصْوَى﴾، ﴿الدُّنْيَا﴾، ﴿طُوبَى﴾، ﴿الْأُخْرَى﴾، ﴿السُّوَأَى﴾، ﴿أُنْثَى﴾.
- (فَعَالَى): ﴿كُسَالَى﴾، ﴿فُرْدَى﴾، ﴿سُكْرَى﴾.
- (فَعَالَى): ﴿التَّصْرَى﴾، ﴿الْيَتَلَمَى﴾، ﴿الْحَوَائَى﴾.

* * *

تنبيهات:

- فاء (فَحَصَّالًا) ليست رمزًا لحمزة.
- الأسماء الثلاثة ﴿يَحْيَى﴾ و﴿عَيْسَى﴾ و﴿مُوسَى﴾ هي أسماء أعجمية، إلا أنه لما فشا استعمالها وكثُرَ دورها في اللسان العربي ألحقت بمثلاتها في لغة العرب، فكلمة ﴿يَحْيَى﴾ تعتبر على وزن (فَعَلَى)، وكلمة ﴿عَيْسَى﴾ تعتبر على وزن (فَعَلَى)، وكلمة ﴿مُوسَى﴾ تعتبر على وزن (فَعَلَى)، خاصةً وأنها مرسومة في المصاحف بالياء فتعال لهذا أيضًا.
- اختلف في إمالة ﴿كَلْتًا﴾ من ﴿كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، وقد اختلف النحاة فيها فقال الكوفيون: هي ألف تشنية، وواحد (كلتا): كلت، وقال البصريون هي ألف تانيث ووزن (كلتا): فعلى، كإحدى وسيما، فبناءً على مذهب الكوفيين لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا بالتقليل لمن مذهبه ذلك، وعلى مذهب البصريين يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال ابن الجزري: "والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح."

(١) لاحظ أن كلمة ﴿أَسْرَى﴾ في ﴿لَهُ أَسْرَى﴾ على وزن (فَعَلَى)، بينما في ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ ليست على وزن (فَعَلَى) لأنها فعل ماضٍ، فهي على وزن (أَفْعَل).

اه، وقال مكّي: "يوقف لحمزة والكسائي بالفتح لأنها ألف تشبّهية عند الكوفيين، ولأبي عمرو وبين اللفظين لأنها ألف تأنِيث - عند البصريين -". اه، ومعلوم أن الإمالة في هذه الكلمة تكون وقفًا، أما وصلًا فلا إمالة لسقوط الألف لالتقاء الساكنين.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٩٥- وَفِي اسْمٍ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنِّي وَفِي مَتَى ... مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

أمال حمزة والكسائي الألف المتطرفة في اسمين مستعملين في الاستفهام، هما:

- ﴿أَنِّي﴾ حيث ورد، سواء اقترن بالفاء نحو ﴿فَأَنِّي تُؤفَكُونَ﴾، أم اقترن بالواو نحو ﴿وَأَنِّي لَهُ الدِّكْرَى﴾، أم تجرد منهما نحو ﴿قُلْتُمْ أَنِّي هَذَا﴾، وهذا اللفظ قد يأتي لغير الاستفهام، ولكنه في القراءان جاء فقط للاستفهام.
- ﴿مَتَى﴾ حيث وقع في القراءان نحو ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾. وقيل في سبب إمالة ﴿أَنِّي﴾ أنها على وزن (فَعَلَى)، وقيل في سبب إمالة ﴿مَتَى﴾ أنه لو سَمِينَا بها شيئًا ثم جئنا بالمُشْتَى لكان (مَتَيَان).

* * *

وأمال حمزة والكسائي كلمة ﴿عَسَى﴾ في نحو ﴿عَسَى رَبُّكُمْ﴾، وقيل في سبب الإمالة أنه لو نسبته إلى نفسك لقلت (عَسَيْتُ)، مع رسمه بالياء في المصاحف، وإفراده بالذكر مع اندراجها في ذوات الياء متابعَةً للداني في التيسير، أو للفرق بينه وبين الأفعال الأخرى نحو (أَتَى) و(أَبَى)، لأنه غير متصرف، أو للرد على من قال إن هذا اللفظ حرف فلا يمال.

* * *

وأمال حمزة والكسائي أيضاً الألف في ﴿بَلَى﴾ في نحو ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾، وقيل في سبب إمالتها أنها تكافئ الاسم والفعل، لأنها يُكتفى بها في الجواب رغم أنها حرف، وقيل لأن ألفها أليف تأنيث.

وأظن -والله أعلم- أن السبب في إمالة ﴿أَنْتَى﴾ و﴿مَتَى﴾ و﴿بَلَى﴾ رسمها بالياء في المصاحف، لأن الألف في الجميع مجهولة الأصل، وضابط كل ذلك الرواية.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ**:

٢٩٦- وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا ... زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

اشتمل هذا البيت على قاعدة لتيسير معرفة ما يمال من الكلمات القرائية، فكل ألفٍ متطرفة مرسومة بالياء تتعين إمالتها لحمزة والكسائي، سواء كان أصلها ياءً أو واواً أو كانت مجهولة الأصل.

وهذا لا يعني أن كل ما رُسم بالألف أو بالواو لا يمال، بل إن الإمالة واردة في بعضه. وهذا الضابط المذكور في البيت اشتمل على كل ما ذكر في الآيات السابقة مما رُسم بالياء، نحو ﴿أَلْهَدَى﴾ و﴿طُوبَى﴾ و﴿بَلَى﴾.

وإنما تظهر فائدة هذا البيت في أنه زاد على ما سبق:

- الألفات المنقلبة عن واو ولكنها مرسومة ياءً نحو ﴿ضَحَى﴾، ﴿ضَحَلَهَا﴾، ﴿دَحَلَهَا﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، فهذه تمال لأنها مرسومة بالياء، رغم أنها من ذوات الواو.
- والألفات غير الأصلية المرسومة ياءً نحو ﴿يَتَأَسَفَى﴾، ﴿يَحَسِرَتَى﴾، ﴿يَوَيْلَتَى﴾.

وأما قوله (غَيْرِ لَدَى وَمَا ... زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى) فهذه خمس استثناءات،

فلا تمال ألفها مع كونها مرسومة ياءً في المصاحف وهي:

- ﴿لَدَى﴾ في ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، وهذه الكلمة اسم (ظرف مكان)، وقد رسمت بالياء في أكثر المصاحف، ورسمت في بعضها بالألف، ولم يُعلم أصل هذه الألف فامتنت إمالتها، وأما ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] فمرسوم ألفاً في جميع المصاحف، فمتفق على عدم إمالته.
- ﴿زَكَى﴾ في قوله تعالى ﴿مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، وهو فعل مرسوم بالياء في المصاحف ولكنه لا يمال.
- ﴿إِلَى﴾ و﴿حَتَّى﴾ و﴿عَلَى﴾ وهي ثلاثة حروف وليست أسماء ولا أفعال، فلا تمال ألفها، لأن الحروف جامدة وألفها مجهولة الأصل، فالأصل فيها عدم الإمالة، ولم يؤثر فيها رسمها بالياء.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٢٩٧- وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَإِنَّهُ ... مُمَالٌ كَزَكَاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

اعلم أن الأفعال إما مُجَرَّدَةٌ وإما مَزِيدَةٌ، فالْمُجَرَّدُ هو الذي اقتصرت حروفه على الحروف الأصلية فقط، فمثلاً (نَجَا) و(عَلَا) فعلان مجردان، لأن كلاً منهما على وزن (فَعَلَ).

وأما المَزِيدُ فهو الفعل الذي حدثت فيه زيادة - بشروط معينة - لإفادة معنى جديد.

فمثلاً الفعل (نَجَى) هو فعل مزيد، لأن الجيم مشددة، فصار على وزن (فَعَّلَ).

ومثلاً الفعل (اسْتَعْلَى) هو فعل مزيد بسبب إضافة ثلاثة أحرف هي همزة الوصل والسين والتاء، فصار على وزن (اسْتَفْعَلَ).

واعلم أن بعض الأفعال المجردة تكون من ذوات الواو، فإذا صارت مزيدة تصبح يائية. فمثلاً الفعل (نَجَا) إذا أضفت إليه تاء المتكلم يصير (نَجَوْتُ)، إذا فهو من ذوات الواو، أما الفعل (نَجَّى) إذا أضفت إليه تاء المتكلم يصير (نَجَّيْتُ)، فهذا هو قد صار من ذوات الياء. والفعل (عَلَا) إذا أضفت إليه تاء المتكلم يصير (عَلَوْتُ)، إذا فهو من ذوات الواو، أما الفعل (اسْتَعْلَى) إذا أضفت إليه تاء المتكلم يصير (اسْتَعْلَيْتُ)، فهذا هو قد صار من ذوات الياء.

والناظم في هذا البيت يوضح أن كل الأفعال المزيدة المنتهية بالألف تتعين إمالتها لحمزة والكسائي، وذلك لأن الزيادة تجعل الكلمة من ذوات الياء حتى وإن كان الفعل المجرد منها واوياً.

وأنواع الزيادات كثيرة، ولكن سأذكر لك هنا ما يخصنا في عالم القراءات:

- تضعيف عَيْن الفعل في نحو ﴿زَكَّيْنَهَا﴾ و﴿نَجَّيْنَهُمْ﴾، فالفعل المجرد: (زَكَّى ← زَكَّوْتُ) و(نَجَّى ← نَجَّوْتُ)، بينما المزيد بعد التضعيف (زَكَّى ← زَكَّيْتُ) و(نَجَّى ← نَجَّيْتُ)، فانظر إلى الفعل وقد صار من ذوات الياء بعد التضعيف.

- الحروف الزائدة الدالة على التعدية في نحو ﴿أَنْجَيْنَا﴾، ﴿أَعْتَدِي﴾، ﴿أَسْتَعْنِي﴾، ﴿أَبْتَلِي﴾، ﴿فَتَعَلَّى﴾، فعند إضافة تاء المتكلم لهذه الأفعال تصير: (أَنْجَيْتُ)، (أَعْتَدَيْتُ) ... وهكذا.

- صيغة (أَفْعَلْ) في الأسماء نحو ﴿أَزْكِي﴾، ﴿أَذْنِي﴾، ﴿أَرْبِي﴾، ﴿أُأَعْلِي﴾، لأن لفظ الماضي في ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير، فتقول: (أَزْكَيْتُ)، (أَذْنَيْتُ) ... وهكذا.

تنبيه: مما يلحق بالثلاثي المزيد دخول حروف المضارعة على الفعل، وذلك إذا كان

الماضي منه منتهياً بياء مفتوحة، والمضارع ينتهي بألف، سواء كان الفعل:

• **مبنياً للمجهول:** نحو ﴿تَتَلَّى﴾ و﴿يُدْعَى﴾، وهنا تظهر الياء بمجرد رد الفعل للماضي فنقول: (تَلَّى) و(دَعَى)، وكذلك عند إضافة تاء المتكلم تقول: (تَلَيْتُ) و(دَعَيْتُ)، وعند إسناد الفعل للمُشَيِّ فتقول: (يُتَلَّىان) و(يُدْعَيان).

• **مبنياً للمعلوم:** نحو ﴿يَخْشَى﴾، ﴿يَرْضَى﴾، والماضي منهما (خَشِيَ) و(رَضِيَ).

قال أبو شامة: "فقد بان أن الثلاثي المزيد يكون:

- اسمًا نحو ﴿أَدْنَى﴾.
- وفعالًا ماضيًا نحو ﴿أَنْجَى﴾ و﴿أَبْتَلَى﴾.
- ومضارعًا مبنياً للفاعل نحو ﴿يَرْضَى﴾.
- وللمفعول نحو ﴿يُدْعَى﴾. " اهـ.

تلخيص

نستطيع أن نلخص كل ما سبق من أول الباب فنقول:

• انظر إلى الألف فإن كانت منقلبة عن ياء فهي ممالاة، سواء رسمت بالياء نحو ﴿أَهْدَى﴾، أو بالألف نحو ﴿طَغَا﴾.

• فإذا لم تكن منقلبة عن ياء فإنها تمال إذا كانت:

- ألف التأنيث المقصورة سواء رسمت بالياء نحو ﴿أَنْثَى﴾، أو بالألف نحو ﴿الدُّنْيَا﴾.
- مرسومة بالياء حتى لو كانت مجهولة الأصل نحو ﴿بَلَى﴾، أو منقلبة عن واو نحو ﴿وَالضُّحَى﴾، مع مراعاة الاستثناءات: (وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى ...).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٢٩٨- وَلَكِنَّ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ... وَفِيمَا سِوَاهُ لِلِكْسَائِيِّ مِيَّالًا
٢٩٩- وَرُعْيَايَ وَالرُّعْيَا وَمَرَضَاتٍ كَيْفَمَا... أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا

الضمير في (عَنْهُمَا) يعود على حمزة والكسائي، وقوله (وَلَكِنَّ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ) يعني أن حمزة والكسائي أمالا الألف في لفظ (أَحْيَا) إذا كان مقترناً بالواو، ولم يرد ذلك إلا في موضع واحد فقط هو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤].

وقوله (وَفِيمَا سِوَاهُ لِلِكْسَائِيِّ مِيَّالًا) يعني أنه فيما سوى ذلك فإن الإمالة تكون للكسائي وحده في لفظ (أَحْيَا)، وذلك سواء:

- اقترن بالفاء نحو ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، ﴿فَأَحْيَا﴾.
- أو اقترن بـ(ثم) في ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾.
- أو تجرد من الواو والفاء و(ثم) نحو: ﴿أَحْيَا﴾، ﴿أَحْيَاهَا﴾، ﴿أَحْيَاكُمْ﴾.

* * *

ثم استطرده الناظم بذكر كلمات **انفرد الكسائي** بإمالتها، فذكر أنه انفرد بإمالة هذه الألفاظ:

١. ﴿رُعْيِي﴾ المضاف لياء المتكلم، وهو في موضعين: ﴿أَفْتُونِي فِي رُعْيِي﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُعْيِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، وهذا معنى قول الناظم (وَرُعْيَايَ).

٢. ﴿الرُّعْيَا﴾ المعرف بلام التعريف، وهو في: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّعْيَا﴾ [الصافات: ١٠٥]، و﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّعْيَا﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّعْيَا الَّتِي﴾ [الإسراء: ٦٠]، والإمالة في موضع الإسراء تكون وفقاً فقط.

وهذا معنى قوله (وَالرُّءْيَا)، وهاتان الكلمتان على وزن (فُعَلَى) وتنتهيان بألف التأنيث، وعليه فهما من مستثنيات أَلِفَاتِ التَّأْنِيثِ لحمزة.

تدريب: اقرأ لكل من حمزة والكسائي: ﴿أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

٣. ﴿مَرَضَاتٌ﴾ كيف جاء في القراءان سواء كان منصوبًا في ﴿مَرَضَاتٍ أَرْوَاجِكُ﴾ [التحريم: ١]، أم مجرورًا نحو ﴿أَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [حيث ورد]، أم مصحوبًا بياء المتكلم في ﴿وَأَبْتِغَاءَ مَرَضَاتِي﴾ [المنتحنة: ١]، وهذا معنى قوله (وَمَرَضَاتٍ كَيْفَمَا ... أَتَى).

ولاحظ أنه في هذه الكلمة قال (كَيْفَمَا ... أَتَى)، بخلاف (الرُّءْيَا) فإن الكسائي لم يُملها كيفما أتت، لأن (رُؤْيَاكَ) لم يُملها إلا دوري الكسائي كما سيأتي، فلهذا قال (وَرُءْيَايَ وَالرُّءْيَا) أي هاتين اللفظتين فقط.

٤. لفظ (حَطَايَا) كيف وقع، سواء كان بعده كاف الخطاب نحو ﴿حَطَايِكُمْ﴾، أم ضمير الغيبة نحو ﴿حَطَايَهُمْ﴾، أم نون المتكلم نحو ﴿حَطَايِنَا﴾، ولاحظ أن الإمالة تكون في الألف التي بعد الياء.

وهذا معنى قوله (وَحَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا)، و(مِثْلُهُ) أي مثل اللفظ السابق، أي كيفما أتى، وهي على وزن (فَعَالَى)، فهي من مستثنيات أَلِفَاتِ التَّأْنِيثِ لحمزة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠٠- وَمَحْيَاهُمْ، أَيْضًا وَحَقَّ تَقَاتِيهِ... وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا

ما زال الناظم يذكر الكلمات التي انفرد الكسائي بإمالتها وفتحها حمزة:

٥. ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ في ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَائِهِمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، وهذا معنى قوله (وَمَحْيَاهُمْ، أَيْضًا).

٦. ﴿حَقَّ تَقَاتِيهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وهذا معنى قوله (وَحَقَّ تَقَاتِيهِ).

وأما ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، فهو ممال لحمزة والكسائي، وكذلك

﴿مَرْجَلَةٍ﴾ [يوسف: ٨٨].

وسبب اتفقاها في إمالة ﴿تُقْلَةً﴾ أنها مرسومة في المصحف بالياء فاتبعا الرسم، وسبب

اختلافهما في ﴿تَقَاتِيهِ﴾ رسمها بالألف.

٧. ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، وهذا معنى قوله (وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)، ولاحظ

أن الكسائي يقرأ هذه الكلمة بدون ياء بعد النون، وإنما وضعها الناظم للوزن.

وقيده بـ (قد) احترازًا عن المجرد منها، وهو: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي﴾ [الأنعام: ١٦١]، و﴿لَوْ أَنَّ

اللَّهُ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧]، فإن ذلك ممال لحمزة والكسائي معًا على أصلهما، وقد اتفقا

على إمالة هذين الموضعين لثبوت الياء بعد النون رسمًا وتلاوةً للجميع.

أما اختلافهما في ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ فهو لحذف الياء بعد النون رسمًا للجميع وتلاوةً لأغلب

القراء، وهذا تغيير، والإمالة تغيير، ففتح حمزة كراهة اجتماع أكثر من تغيير بالكلمة،

وأمال الكسائي ولم ييال بهذا الاجتماع.

تنبيهه: قوله (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا) ليس فيه رمز لأحد، وكان على الناظم أن يضع ما يزيل

هذا الوهم.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٠١- وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ ... عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَرِيَمَ يُجْتَلَى

٣٠٢- وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَ آتَانِي الَّذِي ... أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضُوعَ مَنْدَلًا

ما زال الناظم يذكر الكلمات التي انفرد الكسائي بإمالتها، وفتحها حمزة:

٨. ﴿وَمَا أَنْسَانِيَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وهذا معنى قوله (وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَانِي)، وانتهه فالكل يكسر

الهاء عدا حفصاً عن عاصم^(١).

٩. ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وهذا معنى قوله (وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ ... عَصَانِي)، وقوله

(وَمِنْ قَبْلُ) أي ومن قبل سورة الكهف، يقصد سورة إبراهيم.

١٠. ﴿وَأَوْصَانِي﴾ [مريم: ٣١]، وهذا معنى قوله (وَأَوْصَانِي بِمَرِيَمَ يُجْتَلَى)، والياء ليست رمزاً.

١١. ﴿وَأَتَانِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠].

١٢. ﴿فَمَا آتَانِيَّ اللَّهُ﴾^(٢) [النمل: ٣٦]، ودليل هذه النقطة والنقطة السابقة قوله (وَفِيهَا وَفِي

طَاسِينَ آتَانِي)، والضمير في (وَفِيهَا) عائد على سورة مريم، و(طَاسِينَ) أي سورة النمل.

وأما موضعاً هود ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿وَأَتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]،

فقد اتفقا على إمالتها.

(١) قال الناظم: (٨٤٤- وَهَذَا كَسْرُ أَنْسَانِيهِ ضَمٌّ لِحَفْصِهِمْ ... وَمَعْنَى عَلَيْهِ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ وَصَلًا).

(٢) قال الناظم: (٤٢٩- وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي ... حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عَلَا)، والمعنى: قرأ نافع والبصري وحفص هذا الموضع بإثبات الياء مفتوحة وصلًا، واختلف في الوقف عن قالون والبصري وحفص فرؤي عن كل منهم وجهان عند الوقف الإثبات والحذف، فنفهم أن حمزة والكسائي يحذفان الياء وصلًا ووقفًا، وهذا سبب خلافهما في إمالة هذا الموضع.

وسبب فتح حمزة لموضع مريم أنه يسكن الياء^(١) ثم يحذفها وصلًا لالتقاء الساكنين.
وسبب فتح حمزة لموضع النمل أنه يحذف الياء في الحالين، كما أنها محذوفة رسمًا،
ففتَحَ في مريم والنمل حتى لا تجتمع التغيرات، ولم يبال الكسائي بالتغيرات.
وأما موضعا هود فمتفق على إثبات يائهما رسمًا وتلاوةً في الحالين.

وفي قوله (الَّذِي ... أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَضْوَعَ مَنَدَلًا)؛ كلمة (الَّذِي) مفعول به لفعل مقدر
تقديره (خُذْ)، و(تَضْوَعُ) مضارع حُذِفَتْ إحدى تاءيه، وأصله (تَضْوَعُ)، وتقدير الكلام: خذ
هذا الذي أذعت به وأخبرتكَ إياه لكي تتضوع أنت، أي تفوح رائحة عملك حال كونك شبيهًا
بالمندل، والمندل هو نوعٌ من الطَّيب، وهو موضعٌ في بلاد الهند ينسب إليه العطر، وقيل
المندل العود الهندي، وهذه الجملة ليس فيها رمز لأحد.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠٣- وَحَرَفُ تَلَاهَا مَعَ طَحَاهَا وَفِي سَجَى ... وَحَرَفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تَبْتَلَى

ما زال الناظم يذكر الكلمات التي انفرد الكسائي بإمالتها، وفتَحَهَا حمزة، وقد اشتمل

هذا البيت على أربعة مواضع:

١٣. ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢].

١٤. ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحْنَهَا﴾ [الشمس: ٦].

١٥. ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢].

(١) قال الناظم: (٤٠٧- وفي اللام لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ ... فإِسْكَانُهَا فَاشِ).

١٦. ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَلَهَا﴾ [النازعات: ٣٠].

وأشار بقوله (وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى) إلى علة استثناء حمزة لهذه الكلمات، وهي كَوْنِ أَلْفِهَا منقلبة عن واو.

وأما الكسائي فأمالها لأنها رؤوس ءاي، فأميلت تبعاً لذوات الياء من رؤوس الآي المصاحبة لها، فهو من باب الإمالة لإمالة، ولأنها رسمت في المصحف بالياء كأخواتها من ذوات الياء، فلما ألحقت بها كتابةً طلباً للمشكلة ألحقت بها إمالةً لذلك أيضاً، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠٤- وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَالرَّبَا مَعَ أَل ... قَوَى فَأَمَالَهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَى

أمال حمزة والكسائي معاً هذه المواضع هي: ﴿وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، و﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، و﴿الرَّبَا﴾ [حيث ورد]، و﴿القوى﴾ [النجم: ٥].

وقوله (تُخْتَلَى) أي تجتنى وتحصل، وقد أمال حمزة والكسائي هذه الأربعة وإن كانت من ذوات الواو لأن أوائلها إما مضمومة أو مكسورة، فالكسر في ﴿الرَّبَا﴾، والضم في الثلاثة البواقي، ومن العرب من يُثَنِّي ما كان بهذه الصفة بالياء، حتى وإن كان من ذوات الواو، فيقول: (رُبَيَّان)، و(ضُحَيَّان) فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف، حيث ثقلت الحركتان بخلاف ما إذا كان الحرف الأول مفتوحاً.

قال مكِّي: "مذهب الكوفيين أن يُثَنُّوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء، فأمالا على أصل مذهبهما، لأنهما كوفيان، ولم يعتبروا الأصل." اهـ.

وفائدة هذا البيت تظهر فقط في كلمة ﴿الرَّبَّوَاءُ﴾، أما الكلمات الثلاث الباقية فإمالتها مفهومة مما سبق لأنها مرسومة بالياء، ولعله ذكرها للتنبيه على أنها من ذوات الواو.

قال الناظم رحمه الله:

٣٠٥- وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ ... وَمَحْيَايَ مِشْكَاتٍ هُدَايَ قَدْ أَنْجَلَى

اشتمل هذا البيت على خمس كلمات انفرد دوري الكسائي بإمالتها، وقوله (لِحَفْصِهِمْ) يقصد دوري الكسائي، وهو الذي أشار إليه في خطبة الكتاب بقوله (٤٠-... وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِي وَفِي الذِّكْرِ قَدْ حَلَا)، والهاء في (عَنْهُ) تعود إلى الكسائي، أي حفص الدوري عن الكسائي، وهذه الكلمات هي:

١. ﴿رُؤْيَاكَ﴾ المضاف للكاف في ﴿لَا تَقْضُ رُؤْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥].

٢. ﴿مَثْوَايَ﴾ المضاف للياء في ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وأما ﴿مَثْوَلَكُمْ﴾

و﴿مَثْوَلَهُ﴾ فمتفق على إمالتها لحمزة والكسائي.

٣. ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

٤. ﴿كَمِشْكَوَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

٥. ﴿هُدَايَ﴾ في ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٠٦- وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَّا ... بَطِهَ وَءَايِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
 ٣٠٧- وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى ... وَفِي أَقْرَأَ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمِيَلَا
 ٣٠٨- وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةَ ثُمَّ فِي الْ ... مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحَتْ مِنْهَالَا

اتفق حمزة والكسائي على إمالة رؤوس آيات إحدى عشرة سورة هي: طه، والنجم، والشمس، والأعلى، والليل، والضحي، والعلق، والنازعات، وعبس، والقيامة، والمعارج. وسورة عبس هي المقصودة بقوله (وَمِنْ تَحْتِهَا) أي ومن تحت سورة النازعات.

واعلم أن المراد هو إمالة الألفات الواقعة في أواخر الآيات في السور المذكورة سواء كانت هذه الألفات في الأسماء أم في الأفعال، وسواء كان أصلها الياء أم الواو.

ولا تكون الإمالة إلا فيما يحتمل الإمالة حسب القواعد السابقة، وعليه فلا إمالة في الألف المبدلة من التنوين في نحو ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ ١ ﴿وَالنَّشِيطَاتِ نَشْطًا﴾ ٢ ﴿وَالسَّابِقَاتِ سَبْحًا﴾.

وكذلك لا إمالة في الرؤوس التي لا تحتمل الإمالة بدهاء نحو ﴿تَقَهَّرُ﴾ ٩ ... ﴿تَنْهَرُ﴾ ١٠ ... ﴿فَحَدَّثُ﴾ ١١.

* * *

تنبيه: يستثنى لحمزة الكلمات الأربع التي سبق ذكرها في قول الناظم (٣٠٣- وَحَرَفُ تَلَاهَا مَعَ طَحَاهَا وَفِي سَجَى ... وَحَرَفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَى)، وبناءً على ذلك فإنه:

- في سورة الشمس: أمال الكسائي كل رؤوس الآيات، بينما أمال حمزة كل رؤوس الآيات عدا الآية الثانية: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَّهَا﴾، والآية السادسة: ﴿وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَّهَا﴾.
- وفي سورة الضحى: أمال الكسائي كل رؤوس الآيات، بينما أمال حمزة كل رؤوس الآيات عدا الآية الثانية: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَىٰ﴾.
- وفي سورة النازعات: أمال الكسائي كل رؤوس الآيات، بينما أمال حمزة كل رؤوس الآيات عدا الآية الثلاثين: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَلَهَا﴾.

تنبيه: إذا وصلت آخر الآية بما بعدها تعينت الإمالة وصلًا، إلا إذا التقى ساكنان في نحو ﴿مِنْ ءَايَاتِنَا الْكُبْرَىٰ ﴿٢٣﴾ أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٣-٢٤]، فتسقط الألف ولا تكون إمالة.

و(ءاي) جمع آية كتمر وتمرة، والمنهال هو الرجل الذي يبلغ الغاية في السخاء، والمراد به العالم كثير النفع بعلمه، وقوله (كَي تَتَّعَدَلَا) إشارة إلى حكمة إمالة أواخر هذه الآيات، أى كى تتعدل الآيات وتكون على نسق واحد.

تدريب: في ضوء ما درست حتى الآن اقرأ لكل من حمزة والكسائي سورة الضحى:

﴿وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَءَاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّابِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٠٩- رَمَى صُحْبَةً أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا ... سُوَى وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلًا

قوله (رَمَى صُحْبَةً) يعني أن حمزة والكسائي وشعبة يميلون ألف ﴿رَمَى﴾ في قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأفقال: ١٧].^(١)

وقوله (أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا) معطوف على ما أماله جماعة (صُحْبَةً)، ففي قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، تلاحظ أن كلمة ﴿أَعْمَى﴾ قد تكررت مرتين، وقد أمال جماعة (صُحْبَةً) الموضع الثاني منهما.

وفي قوله (سُوَى وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ)؛ الضمير في (عَنْهُمْ) عائد على جماعة (صُحْبَةً)، والمقصود قوله تعالى ﴿سُوَى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدْكُمْ ﴿٥٩﴾﴾ [طه]، و﴿سُدَى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ﴾ [القيامة]، فقد أمال جماعة (صُحْبَةً) كلمة ﴿سُوَى﴾ وكلمة ﴿سُدَى﴾ عند الوقف عليهما، وأما حال الوصل فالألف تسقط لالتقاء الساكنين فلا تكون إمالة.^(٢)

وهذه الكلمات معلوم إمالتها لحمزة والكسائي من القواعد المتقدمة، وإنما ذكرها هنا لموافقة شعبة لهما فيها، وكان يمكنه أن يقول: رمى شعبة، وإنما عدل عنه خوفاً من وهم أن ذلك مختص بشعبة، وهذه عادته في مثل ذلك.

(١) ستعلم لاحقاً أن حمزة والكسائي يقرآن هنا ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، لقول الناظم (٧١٦- وَتَخْفِيفُهُمْ فِي الْأَوَّلِينَ هُنَا وَلَا... كَبَّرَ اللَّهُ وَارْفَعُ هَاءَهُ شَاعَ كَفَّالًا)، وتكون قراءة شعبة ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾.

(٢) ستعلم لاحقاً أن الكسائي يكسر سين ﴿سُوَى﴾ وأن حمزة وعاصمًا والشامي يضمونها، لقول الناظم: (٨٧٤- ... وَأَضْمُمُ سُوَى فِي نِدْ كَلًا، وَيَكْسِرُ بَاقِيَهُمْ).

قال الناظم رحمه الله:

٣١٠- وَرَاءَ تَرَآى فَآزَ فِي شَعْرَائِهِ ... وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوْلَا

قوله (وَرَاءَ تَرَآى فَآزَ فِي شَعْرَائِهِ) يعني أن حمزة وحده أمال راء ﴿تَرَآى﴾ مع الألف بعدها في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَآءَ الْجُمُعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١].

تنبيهات:

- **في حالة الوقف على ﴿تَرَآى﴾** لحمزة فإنه يميل أربعة أحرف هي: الراء والألف والهمزة والألف، وقد عَلِمْتُ من قبل أنه يسهل الهمزة وقفًا في نحو هذه الكلمة، وأن له في المد قبل الهمزة المسهلة وجهين هما الطول والقصر، وعليه فلحمزة وقفًا وجهان هما:
 - الإشباع مع تسهيل الهمزة، وإمالة الراء والألف والهمزة المسهلة والألف.
 - القصر مع تسهيل الهمزة، وإمالة الراء والألف والهمزة المسهلة والألف.
- **وفي حالة وصلها** بما بعدها تكون الإمالة لحمزة في الراء والألف التي بعدها فقط، أما الألف الأخيرة فتسقط لالتقاء الساكنين، وتُفتح الهمزة وتُحَقِّق وَيُشَبِّع المد قبلها.
- وقد عَلِمْتُ إمالة الهمزة والألف الأخيرة في هذه الكلمة من القواعد السابقة، لأنها من ذوات الياء.
- أما **الكسائي** فهو على قاعدته في ذوات الياء، فيميل الألف والهمزة فقط حالة الوقف على هذه الكلمة، أما حالة الوصل فلا إمالة عنده لسقوط الألف محل الإمالة.
- واحترز بقوله (في شَعْرَائِهِ) عن ﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ الْفَيْئَتَانِ﴾ [الأنفال: ٤٨] فلا إمالة فيها لأحد.

قال أبو شامة: "ولفظ ﴿تَرَاءَا﴾ وزنه (تَفَاعَلْ)، ففيه أَلِفَان بينهما همزة، الأولى زائدة والثانية لام الكلمة منقلبة عن ياء، فإذا وَقَف عليها أميلت الثانية لحمزة والكسائي على أصلهما... غير أن حمزة يجعل الهمزة بين يين على أصله، وأضاف إلى ذلك إمالة الألف الأولى لمجاورة الثانية، فهو من باب (إمالة لإمالة)، ولهذا لم يمل الراء من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِئْتَانِ﴾ لَمَّا لم تكن فيها إمالة تسوغ ذلك، وليست الألف أصلية منقلبة عن ياء بل هي زائدة لأنها أَلِف (تَفَاعَلْ)، ولم يجاورها كسر، فلا إمالة فيها... ثم من ضرورة إمالة الألفين في ﴿تَرَاءَا﴾ إمالة الراء والهمزة قبلهما، فبقيت الهمزة المُسَهَّلة بين ألفين ممالتين، وهي في نفسها ممالاة، فتجاورت أربعة أحرف ممالاة في الوقف، فإذا وصلت سقطت الألف الثانية لوجود الساكن بعدها فبطلت الإمالة في الهمزة، وبقيت إمالة الألف الأولى والراء قبلها لحمزة وحده. " اهـ.

وقوله (وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَا حُكْمٌ صُحْبَةٌ أَوْ لَا) يعني أن البصري وشعبة وحمزة والكسائي أمالوا أَلِف ﴿أَعْمَى﴾ في الموضع الأول في الإسراء في ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، وقد سبق أن علمت في البيت السابق أن جماعة (صُحْبَةٌ) يميلون الموضع الثاني، فيؤخذ من هذا أن:

- جماعة (صُحْبَةٌ) يميلون ﴿أَعْمَى﴾ في الموضعين.
- والبصري يميل في الموضع الأول فقط.

إذا فالبصري أمال في الأول موافقاً (صُحْبَةٌ)، وخالفهم في الثاني، وذلك من باب الجمع بين اللغتين على الأرجح.

وقول الناظم (أَوْ لَا) ليس برمز، وإنما هو بيان لموضع ﴿أَعْمَى﴾ فهو من تنمة بيان الحرف المختلف فيه.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١١- وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا وَحَفْصُهُمْ ... يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُوْدٍ أَنْزِلًا

قوله (وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا) يعني أنه إذا جاءت أَلِفٌ تصح إمالتها مما سبق ذكره من أول الباب، وجاءت هذه الألف بعد راء نحو ﴿أَفْتَرَى﴾، فإن الإمالة لا تكون لحمزة والكسائي وحدهما، بل ينضم إليهما البصري.

وبناءً على ذلك فإن الإمالة في نحو ﴿أَشْتَرُهُ﴾، ﴿أَفْتَرَى﴾، ﴿ذَكَرَى﴾، ﴿الشَّعْرَى﴾، ﴿الْبُشْرَى﴾، ﴿الْكُبْرَى﴾، ﴿النَّصْرَى﴾ تكون لجماعة (شَاعَ حُكْمًا).
ومعنى (شَاعَ حُكْمًا) أي شاع حكمه في الإمالة.

وقوله (وَحَفْصُهُمْ ... يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُوْدٍ أَنْزِلًا) يقصد قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا﴾ [هود: ٤١]، فإن حفصاً عن عاصم يوافق جماعة (شَاعَ حُكْمًا) في إمالة الألف الواقعة بعد الراء مع إمالة الراء في لفظ ﴿مَجْرِبَهَا﴾.

وستعلم لاحقاً أن حفصاً وحمزة والكسائي يفتحون ميم هذه الكلمة فتكون قراءتهم هكذا ﴿مَجْرِبَهَا﴾، وأن الباقيين يضمون الميم فتكون قراءة البصري هكذا: ﴿مَجْرِبَهَا﴾^(١).

تدريب: اقرأ لجماعة (شَاعَ حُكْمًا) وحفص: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَلَهَا﴾ مع مراعاة أن (مُرْسَى) على وزن (مُفْعَل).

فائدة: ليس لحفص إمالة في القرءان إلا في هذا اللفظ.

(١) قال الناظم: (٧٥٦- ... فَعَمِيَّتِ اضْمُمُهُ وَثَقُلَ شَدًّا عَلَا، ٧٥٧- وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ).

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣١٢- نَأَى شَرْعُ يَمْنٍ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ... فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَّا تَلَا

وردت كلمة ﴿وَنَآ﴾ في ﴿أَعْرَضَ وَنَآ بِجَانِبِهِ﴾ في موضعين فقط هما: [الإسراء: ٨٣]، و[فصلت: ٥١].

وقوله (نَأَى شَرْعُ يَمْنٍ بِاخْتِلَافٍ) يعني أن الإمالة في كلمة ﴿وَنَآ﴾ قد وردت عن حمزة والكسائي بلا خلاف، وكذلك وردت عن السوسي بخُلفٍ عنه، وذلك في موضعَي الإسراء وفصلت معاً، والمقصود هنا إمالة الألف والهمزة قبلها.

ولكن أغلب المحققين على أن السوسي ليس له إلا الفتح هنا، وليس له إمالة، قال ابن الجزري في النشر: "وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره -الداني- له في المفردات ولا عَوَّلَ عليه." اهـ، وهذا هو الأرجح.

وفي قوله (وَشُعْبَةٌ... فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ)؛ الضمير في (وَهُمْ) عائد على جماعة (شَرْعُ يَمْنٍ)، والمعنى أن شعبة ينضم لجماعة (شَرْعُ يَمْنٍ) في كلمة ﴿وَنَآ﴾ في موضع الإسراء، فيميل معهم الألف والهمزة.

وقد ضم الناظم جماعة (شَرْعُ يَمْنٍ) إلى شعبة في قوله (وَهُمْ) لأنه لو لم يفعل لفهم أن موضع الإسراء يميله شعبة وحده، وليس كذلك.

وقوله (وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَّا تَلَا) يعني أن خلفاً عن حمزة صاحب ضاد (ضَوْءٌ)، وأبا الحارث صاحب سين (سَنَّا)، ودوري الكسائي صاحب تاء (تَلَا)، يقرؤون بإمالة النون أيضاً

في كلمة ﴿وَنَآ﴾، فتصير لهم الإمالة في النون والهمزة والألف، وقد أتى الناظم برمزین للراويين عن الكسائي ولم يأت بالراء رمز الكسائي لضرورة النظم.

فيتلخص من ذلك أن الإمالة في كلمة ﴿وَنَآ﴾:

- (ضَوْءٌ سَنَاءٌ تَلَا): يميلون النون والهمزة والألف في السورتين: ﴿وَنَبَا﴾.
- خلاد: يميل الهمزة والألف في السورتين: ﴿وَنَبَا﴾، ولا إمالة له في النون.
- شعبة: يميل الهمزة والألف في الإسراء: ﴿وَنَبَا﴾، ويفتح الكل في فصلت: ﴿وَنَآ﴾.
- السوسي: له الوجهان في الهمزة والألف على لفظ الشاطبي وعلى ما جاء في التيسير، وله الفتح فقط على اختيار ابن الجزري ومن تبعه من المحققين، وذلك في السورتين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١٣- إِنْأَهُ لُهُ شَافٍ وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا ... شَفَا وَلِكَسْرِ أَوْ لِيَاءٍ تَمِيَّالًا

قوله (إِنْأَهُ لُهُ شَافٍ) يقصد قوله تعالى ﴿غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فقد قرأ هشام وحمزة والكسائي بإمالة الألف مع النون في ﴿إِنَّهُ﴾.

ومعنى (لُهُ شَافٍ) أي لإمالاته دليل شافٍ، وهو أن ألفه منقلبة عن ياء، من (أَنْتَى يَأْنِي)، بمعنى (آن يئين)، أي (حان يحين)، ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد: ٥٣]، يقال أُنِيَ الطعام يَأْنِي إِنْأَةً إذا بلغ حال النضج.

وقوله (وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا ... شَفَا) يقصد قوله تعالى ﴿عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾

[الإسراء: ٢٣]، فقد أمال حمزة والكسائي اللام والألف من ﴿كِلاهُمَا﴾.

ثم بين سبب الإمالة في هذا اللفظ فقال: (وَلِكَسْرِ أَوْ لِيَاءٍ تَمَيُّلاً) أى أن سبب الإمالة هو:

- كسر الكاف، ولا يضرنا حجز اللام بين الكسر والألف الممالة، كما أمالت العرب (عماد).

- أو انقلاب الألف عن الياء، ولذلك لو سُمِّي به شيءٌ وثنيٌ لقليل: كِلْيَان.

وإنما احتاج الناظم إلى ذكر الإمالة في كلمة ﴿كِلَاهُمَا﴾ خوفاً من عدم دخولها في قاعدة ذوات الياء على قول من يقول إنها من ذوات الواو، ولأنها لم ترسم بالياء، فنص عليها لذلك تأكيداً على ثبوت الرواية بإمالتها.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١٤- وَذُو الرَّاءِ وَرَشُّ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا... كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ الْخُلْفُ جُمْلًا

بدأ الناظم في ذكر مذهب ورش في هذا الباب، واعلم أن ورشاً ليس له إمالة كبرى في القرءان الكريم إلا في الهاء من ﴿طِهْ﴾ فهو يفتح الطاء ويميل الهاء، وستعرف ذلك في فرش سورة يونس، أما في غير ذلك لورش فإما الفتح وإما التقليل بين بين على ما سيأتي من تفصيل. والتقليل بين بين يعني أن يكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة، كما تقول في الهمزة المسهلة بين بين إنها بين لفظي الهمز وحرف المد فلا هي همزة ولا هي حرف مد، فكذا التقليل؛ لا هو فتح ولا هو إمالة محضة.

وقوله (وَذُو الرَّاءِ وَرَشُّ بَيْنَ بَيْنَ) يعني أن ورشاً قد ورد عنه التقليل بين بين في كل الألفات التي سبق إمالتها من أول الباب إذا جاءت بعد راء، وذلك وجهاً واحداً بلا خلاف.

وذلك سواء كانت الألف منقلبة عن ياء أو مرسومة بالياء في المصاحف أو منصوفاً على إمالتها على حسب ما تقدم، ولعلك لاحظت أنها نفس الألفات التي أمالها جماعة (شاع حُكماً)، فقللها ورش.

تدريب: اقرأ لورش بالتقليل قولاً واحداً: ﴿أَشْتَرْنَهُ﴾، ﴿أَفْتَرَى﴾، ﴿ذِكْرَى﴾، ﴿الشَّعْرَى﴾، ﴿البُّشْرَى﴾، ﴿الكُبْرَى﴾، ﴿التَّصْرَى﴾.

ولا يدخل في هذا الحكم الألف التي بعد الراء في ﴿تَرَعًا أَجْمَعَانِ﴾، فإنها ليست بمتطرفة، والمشهور فيها أن إمالة الراء من انفرادات حمزة فقط.

خلاصة الألفات ذوات الراء (أي التي قبلها راء).

- الإمالة لجماعة (شاع حُكماً).
- التقليل لورش.

* * *

وقوله (وَفِي أَرَا... كَهْمُ وَذَوَاتِ الْيَاءِ الْخَلْفُ جُمْلًا) يعني أن ورشاً قد ورد عنه وجهان هما الفتح والتقليل في كلمة ﴿أَرَأَيْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وبذلك تعتبر هذه الكلمة مستثناة من ذوات الراء التي تقلل لورش بلا خلاف.

وكذلك ورد عنه هذان الوجهان في جميع الألفات الممالة من أول الباب - التي لم تقع بعد راء - سواء أمالها حمزة والكسائي معاً، أو الكسائي وحده، أو دوري الكسائي وحده.

(١) الوجه المقدم في هذه الكلمة وفي ذوات الياء التي ستأتي في الحكم القادم هو التقليل، لأنه من قراءة الداني على الخاقاني، وهذا هو طريق التيسير، وأما الفتح فمن قراءة الداني على أبي الفتح وليس بطريق التيسير.

وقول الناظم (وَدَوَاتِ الْيَا) يوهم بأنه لا تقليل في ما سبق من ذوات الواو، ولكن هذا وهم غير صحيح، فقد اتفق العلماء على أن التقليل لورش يكون في كل ما سبق إمالته.

تدريب: اقرأ لورش بالتقليل ثم بالفتح في: ﴿الْهُدَى﴾، ﴿الْمَوْتَى﴾، ﴿سَعَى﴾، ﴿تَوَلَّاهُ﴾، ﴿طَعَا﴾، ﴿طَوْبَى﴾، ﴿الْمَوْتَى﴾، ﴿نَجَّوْنَهُمْ﴾، ﴿الدُّنْيَا﴾، ﴿فُرْدَى﴾، ﴿بَلَى﴾، ﴿يَتَأَسَفَى﴾، ﴿أَعْمَى﴾، ﴿مَحْيَاهُمْ﴾، ﴿حَقَّ ثِقَاتِهِ﴾، ﴿ثِقَلَهُ﴾، ﴿وَقَدْ هَدَنْ﴾.

* * *

تنبيه: استثنى العلماء لورش أربعة ألفاظ ليس له فيها إلا الفتح، وهي: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ كيف وقع، و﴿كَمَشْكُوتَةٍ﴾، و﴿الرَّبَّوَاءُ﴾، و﴿كَلَاهُمَا﴾، وقد جمعت في هذا البيت: (مَمَالٌ شَيْخَيْنِ لَوْزِشٍ قَلَّلاً ... سِوَى الرِّبَا مَرَضَاتٍ مَشْكَاةٍ كِلَا).

تحريرات: عند اجتماع **ذات الياء مع مد بدل** فالوارد عن ورش من طريق الشاطبية أربعة أوجه فقط هي:

- قصر البدل وعليه فتح ذات الياء.
- توسط البدل وعليه تقليل ذات الياء.
- إشباع البدل وعليه فتح ذات الياء.
- إشباع البدل وعليه تقليل ذات الياء.

وهذا الاجتماع قد يكون في كلمة نحو ﴿وَأَتَّبِعْكُمْ﴾، أو في كلمتين نحو ﴿وَأَتَّبِعْتُمْ وَ

إِحْدَبْنَهُنَّ قِنطَارًا﴾.

فإذا انعكس الأمر وتقدمت ذات الياء في نحو ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ﴾ فالأوجه أربعة أيضًا مع

إعادة ترتيبها:

- فتح ذات الياء وعليه قصر البدل.

- فتح ذات الياء وعليه إشباع البدل.
- تقليل ذات الياء وعليه توسط البدل.
- تقليل ذات الياء وعليه إشباع البدل.

وعند اجتماع **ذات الياء مع لين مهموز نحو ﴿وَعَسَىٰ أَن تَحْبُوا شَيْئًا﴾** فالأوجه أربعة

هي:

- فتح ذات الياء وعليه توسط المهموز ثم إشباعه.
- تقليل ذات الياء وعليه توسط المهموز ثم إشباعه.

وعند اجتماع **مد البدل مع ذات الياء مع لين مهموز نحو ﴿وَأَتَيْتُمُوهُنَّ إِحْدَبُهُنَّ قِنطَارًا فَلَا**

تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ فالأوجه ستة:

شَيْئًا	إِحْدَبُهُنَّ	وَأَتَيْتُمُوهُنَّ
توسط	فتح	قصر
توسط	تقليل	توسط
توسط	فتح	إشباع
إشباع		
توسط	تقليل	إشباع
إشباع		

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣١٥- وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا ... لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

هذا البيت لبيان حكم ورش في رؤوس آيات السور الإحدى عشرة التي سبق إمالتها لحمزة والكسائي، والضمير في (لَهُ) عائد على ورش.
والمعنى أن ورشاً يقرأ رؤوس هذه الآيات بالتقليل وجهًا واحدًا بلا خلاف، سواء كانت يائية أم واوية، أو كانت ذوات راء أم غيرها.
و(قَلَّ فَتَحُهَا) يعني أنه فتحها فتحًا قليلًا، أي قللها.
فتكون رؤوس هذه الآي مستثناة من الألفات التي لورش فيها الفتح والتقليل في البيت السابق.

تدريب: اقرأ لورش بالتقليل في رؤوس الآيات: ﴿وَأَلْتَجِمُ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝٥﴾.

* * *

وقوله (غَيْرَ مَا "هَا" فِيهِ) يعني أن رؤوس الآيات المنتهية بـ "هَا" التي هي ضمير المؤنث **مستثناة** من حكم رؤوس الآيات المذكور في أول البيت، وإنما تعامل معاملة الكلمات التي ليست رؤوس آيات:

- فيكون له الوجهان في نحو ﴿وَضَحَّحَهَا﴾، عملاً بقوله (وَذَوَاتِ الْيَا لَهُ الْخُلْفُ جُمَلًا).
- ويكون له التقليل فقط في ذات الراء، وذلك في موضع واحد هو ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾، عملاً بقوله (وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌ بَيْنَ بَيْنَ).

واعلم أن رؤوس الآيات المنتهية بـ "ها" لم تأت في السور الإحدى عشرة إلا في سورتي الشمس والنازعات:

فأما سورة الشمس فجميع آياتها تنتهي بـ "ها"، وعليه فإن لورش في كل رؤوس آيات سورة الشمس الوجهين الفتح والتقليل.

تدريب: اقرأ لورش بالوجهين في رؤوس آيات قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَبَّهَا ۝١١﴾ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا ۝١١ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ۝١٢ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ۝١٣ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَحَسَّوْهَا ۝١٤﴾

وأما سورة النازعات فرؤوس آياتها - القابلة للإمالة - على ثلاثة أقسام:

- قسم ليس فيه "ها"، وهذا يقلله ورش بلا خلاف نحو ﴿فَكَذَّبَ وَعَصَى ۝٢١﴾ ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَى ۝٢٢ فَحَشَرَ فَنَادَى ۝٢٣﴾، عملاً بقوله (وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيَةِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا ... له).
 - وقسم فيه "ها" مع الراء، وهذا يقلله ورش بلا خلاف، وذلك في ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرُنَهَا ۝١١﴾ فقط، عملاً بقوله (وَذُو الرِّاءِ وَرُشٌ بَيْنَ بَيْنَ).
 - وقسم فيه "ها" بدون راء، وهذا لورش فيه الوجهان نحو ﴿إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَلَهَا ۝٤٤﴾ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا ۝٤٥﴾، عملاً بقوله (قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا ... له غَيْرَ مَا هَا فِيهِ).
- تدريب:** حدد أوجه ورش في رؤوس آيات قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ۝٤١﴾ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٤٢﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۝٤٣﴾ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا ۝٤٤﴾ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرُنَهَا ۝٤٥﴾ إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَلَهَا ۝٤٦﴾ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا ۝٤٧﴾.

تنبيه: إذا كانت الآية في داخلها ذات ياء، ورأسها ذات ياء نحو ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾، فهنا يكون لورش الوجهان في ﴿فَأَلْقَاهَا﴾، والتقليل فقط في ﴿تَسْعَى﴾، وعليه فنقرأ هذه الآية لورش هكذا:

- ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾.
- ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾.

تنبيه: إذا اجتمع بدل مع ذات ياء في رأس آية فلا تحرير، بل نقرأ بثلاثة البدل على تقليل رأس الآية نحو:

- ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾، وهنا اجتمع البدل وذات الياء في نفس الكلمة.
- ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾، وهنا جاء البدل في كلمة ﴿لَآيَاتٍ﴾، وجاءت ذات الياء في الرأس.

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ:**

٣١٦- وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَى وَءَاخِرُ ءَايٍ مَا ... تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِيِّ سِوَى رَاهُمَا اعْتَلَى

بمناسبة حديث الناظم في البيتين السابقين عن حكم التقليل لورش، عطف الناظم هذا البيت لبيان ما يُقَلَّلُ للبصري، فهذا البيت معطوف على ما قرئ بالتقليل من قبل. ولعلك تذكر أن البصري كان له الإمالة في الألفات ذوات الراء، وشرحنا ذلك عند قول الناظم: (وَمَا بَعْدَ رَأٍ شَاعَ حُكْمًا).

وهذا البيت الذي نحن بصدده قد بيّن أن التقليل قد ورد عن البصري في حالتين:

الحالة الأولى: كل كلمة جاءت على وزن (فَعْلَى) بفتح الفاء أو كسرهما أو ضمهما نحو:

- ﴿الْمَوْتَى﴾، ﴿وَالسَّلْوَى﴾، ﴿تَجْوِبُهُمْ﴾، ﴿تَقْبُولُهُمْ﴾، ﴿دَعْوَاهُمْ﴾.
- ﴿إِحْدَى﴾، ﴿ضِيْزَى﴾، ﴿بِسِيْبَاهُمْ﴾، ﴿سِيْبَاهُمْ﴾.
- ﴿الْقُصْوَى﴾، ﴿الدُّنْيَا﴾، ﴿أُنْثَى﴾، ﴿طُوبَى﴾، ﴿السَّوْبَى﴾.

الحالة الثانية: رؤوس آيات السور الإحدى عشرة السابق ذكرها نحو ﴿وَالتَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ

- ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾
عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾.

وقوله (سَوَى رَاهِمَا اَعْتَلَى) هو استثناء من الحالتين السابقتين، يعني أن ذوات الراء فيما

كان على وزن (فَعْلَى) أو في رؤوس الآيات ليس فيها تقليل للبصري، وإنما سبق حكمها بأن فيها الإمالة الكبرى عملاً بقول الناظم: (وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا)، وذلك في نحو: ﴿ذِكْرَى﴾، ﴿الشِّعْرَى﴾، ﴿الْبُشْرَى﴾، ﴿الْكُبْرَى﴾، ﴿الْأُخْرَى﴾.

الخلاصة:

- أمال البصري كل ما بعد راء سواء كانت في داخل الآية أم رأساً لها، وسواء كانت على وزن (فَعْلَى) أم كانت تحت أي نوع مما أميل من أول الباب.
- قلل البصري كل ما كان على وزن (فَعْلَى) ورؤوس الآيات (غير ذوات الراء).

فائدة: بناءً على ماسبق ستلاحظ أن البصري يتقلب بين التقليل والإمالة في كثير من

المواضع:

فمثلاً في رؤوس الآيات نحو ﴿وَنُيْسِرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾ (٨) فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾ سَيِّدَكَرُّ مَنْ يَحْيَىٰ ﴿١٠﴾ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَىٰ ﴿١١﴾ الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَىٰ ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿١٣﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ ستجد أنه يميل ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾، ﴿الذِّكْرَىٰ﴾، ﴿الْكُبْرَىٰ﴾، ويقبل الباقي.

ومثلاً في قوله تعالى ﴿فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ﴾ يقلل ﴿إِحْدَهُمَا﴾ لأنها على وزن (فعلَى) وليس قبل الألف راء، ويميل ﴿الْأُخْرَىٰ﴾ لأنها على وزن (فعلَى) وقبلها راء.

تنبيه: ﴿طه﴾ ليست رأس آية إلا على العد الكوفي، وعليه فهي ليست رأس آية عند ورش والبصري، وسيأتي حكمها في فرش سورة يونس، وخلاصة حكمها أن ورشاً والبصري يفتحان (طا)، ويميلان (ها)، وأن جماعة (صحبة) يميلون الحرفين، وللباقين فتح الحرفين.

لطفية: للبصري في كلمة ﴿يَحْيَىٰ﴾ ثلاثة أحوال:

- إذا كان مقصوداً بها اسم النبي سيدنا ﴿يَحْيَىٰ﴾ ﷺ فهي على وزن (فعلَى) فله التقليل نحو ﴿بُعْلِمْرِ اسْمُهُ وَيَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧].
- وإذا كانت فعلاً ورأس آية فله التقليل نحو ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣].
- وإذا كانت فعلاً وليست رأس آية فله الفتح في ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىٰ عَنْ بَيْتَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

تنبيه: اختلفت المصاحف في رؤوس بعض الآيات، فقد تكون الكلمة رأس آية على العد الكوفي وليست رأس آية على العد البصري أو المدني أو المكي، وهذا يترتب عليه اختلاف في الإمالة أو التقليل في بعض رؤوس آيات السور الإحدى عشرة.

فإذا قرأت للبصري فاعلم أن:

- في سورة طه: ﴿فَأَمَّا يَا تِينَنَّكُمْ مِنِّي هُدَىٰ﴾ (١١٨) رأس آية عند البصري.
- في سورة طه: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١٢٧) رأس آية عند البصري.
- في سورة النازعات ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ﴾ (٣٦) هي رأس آية على العد البصري (مثل العد الكوفي)، فيكون فيها التقليل، ولكن بعض المصاحف تأخذ للبصري بالعد المدني الأول فلا يعتبرونها رأس آية، فلا تقلل عندهم، والأرجح الأخذ بالعد البصري له.

وإذا قرأت لورش فاعلم أن:

- في سورة طه: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١٢٩) رأس آية عند ورش.
- في سورة النازعات ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ﴾ ليست رأس آية عند ورش.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١٧- وَيَا وَيَلْتَىٰ أَنَّىٰ وَيَا حَسْرَتَىٰ طَوَّوَا ... وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَهَا وَيَا أَسْفَىٰ الْعُلَىٰ

هذا البيت معطوف على ما قرئ بالتقليل في الآيات السابقة، والطاء من (طَوَّوَا) رمز لدوري البصري، والمعنى أنه قلل ألفات هذه الكلمات الأربع:

١. ﴿يَوَيْلَتَىٰ﴾ في نحو ﴿قَالَ يَوَيْلَتَىٰ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١].
٢. ﴿أَنَّىٰ﴾ حيث ورد، نحو ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾، ﴿قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥].

٣. ﴿يَحْسَرَتْنِي﴾ في ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرَتْنِي﴾ [الزمر: ٥٦].

٤. ﴿يَتَأَسَّفَنِي﴾ في ﴿وَقَالَ يَتَأَسَّفَنِي﴾ [يوسف: ٨٤].

ومعنى قوله (وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمًا) أن غير الدوري يقيس هذه الكلمات على أصله من الفتح أو الإمالة أو التقليل.

ولا يخفى أن هذه الكلمات تمال لحمزة والكسائي لاندراجها تحت أصولهما السالفة، وتقلل لورش بخلف عنه، وتفتح لباقي القراء ومنهم السوسي.

وقوله (الْعُلَى) صفة لهذه الكلمات أي هي العلى، وليست رمزًا لنافع، وليس مقصودًا بها اللفظ القراءني نحو ﴿وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ٤].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣١٨- وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاعَتْ بِمَاضِي... أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتَجَمَّلَا

٣١٩- وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ... وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي شَاءَ مَيَّالَا

٣٢٠- فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ... وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ وَاصْحَبْ مُعَدَّلَا

ذكر الناظم في هذه الأبيات عشرة أفعال ثلاثية ماضية، وفي هذه الأفعال وقعت الألف عيناً للكلمة، والألف ليست متطرفة، ومع ذلك فقد وردت إمالتها.

وهذه الأفعال كلها أمالها حمزة، ورمزه الفاء من (فُزَ)، وشاركه ابن ذكوان في إمالة ثلاثة منها، وشاركه شعبة والكسائي في إمالة فعل واحد، وليس في هذه الأفعال تقليل لورش بل له

الفتح قولاً واحداً، وهذه الأفعال العشرة هي:

١. (خَابَ) نحو ﴿وَقَدْ جَابَ﴾ [طه: ٦١].
 ٢. (خَافَ) نحو ﴿وَلَمَنْ جَافَ﴾ [الرحمن: ٤٦]، ﴿جَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨].
 ٣. (طَابَ) في ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وليس في القرآن غيره.
 ٤. (ضَاقَ) نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ﴾ [التوبة: ١١٨].
 ٥. (حَاقَ) نحو ﴿رَجَاقَ بِهِمْ﴾ [حيث وردت].
 ٦. (زَاغَ) نحو ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ﴾ [النجم: ١٧]، ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف: ٥]، ويُستثنى من هذا الفعل لفظ (زَاغَتْ) فلا إمالة فيه، وقد ورد في موضعين هما: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿أُمُّ زَاغَتْ عَنْهُمْ﴾ [ص: ٦٣]، وهذا معنى قول الناظم (غَيْرَ زَاغَتْ).
 ٧. (جَاءَ) نحو ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١]، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الصف: ٦]، ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٩٢]، ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠].
 ٨. (شَاءَ) نحو ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٠].
 ٩. (زَادَ) نحو ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿وَزَادَهُمْ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].
 ١٠. (زَانَ) في ﴿كَلَّا بَلْ زَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤].
- وقوله (وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي ... أَمِل ... فُز) يعني أن هذه الأفعال العشرة تمال لحمزة بشرطين هما:
- أن تأتي بصيغة الماضي، فلا إمالة في المضارع نحو ﴿فَأَخَافُ﴾ و﴿يَخَافُونَ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾، ولا إمالة في الأمر نحو ﴿وَخَافُونَ﴾.

- أن تأتي في صورة فعل ثلاثي، فلا إمالة في الرباعي من هذه الأفعال.
 - والمراد بالثلاثي هنا أن يكون الفعل على ثلاثة أحرف أصليّة، حتى وإن زاد في آخره ضمير أو علامة تأنيث نحو ﴿ضَاقَتْ﴾.
 - والمراد بالرباعي هنا أن تزيد همزة في أوله، لذلك لا إمالة في ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مرم: ٢٣] ولا ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].
- وهذه الأفعال الثلاثية الماضية تمال كيف أتت، سواء اتصلت بضمير نحو ﴿فَزَادَهُمْ﴾، أو ببناء التأنيث نحو ﴿ضَاقَتْ﴾، أو تجردت منهما نحو ﴿جَابَ﴾، عدا ﴿زَاغَتْ﴾ فلا إمالة فيها. وأما قوله ﴿حَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ، وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزَ﴾ فهذه تسعة أفعال من العشرة، ويتبقى ﴿زَانَ﴾ لينص عليه في الشطر الأخير من هذه الأبيات الثلاثة. وقوله ﴿وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءَ مَيْلًا﴾ يعني أن ابن ذكوان شارك حمزة فأمال الفعل ﴿جَاءَ﴾ والفعل ﴿بِشَاءَ﴾ حيث وكيف وردا.
- وأما قوله ﴿فَزَادَهُمُ الْأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفَةٌ﴾ يعني أن ابن ذكوان شارك حمزة في إمالة الفعل ﴿زَادَ﴾، ولكن ابن ذكوان:
 - أمال الموضع الأول في القراءان وهو ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠٠] بلا خلاف عنه، وهذا معنى قوله ﴿فَزَادَهُمُ الْأُولَى﴾.
 - وأما باقي مواضع هذا الفعل فقد أمالها ابن ذكوان بخلفٍ عنه، أي له الوجهان الفتح والإمالة، وهذا معنى قوله ﴿وَفِي الْغَيْرِ خُلْفَةٌ﴾^(١).

(١) الوجه المقدم هو الإمالة.

وقوله **(وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ)** يعني أن الفعل **(رَانَ)** في **﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ﴾** [المطففين: ١٤]، قد أماله جماعة **(صُحْبَةٌ)**، أي حمزة والكسائي وشعبة، واعلم أن حفصاً عن عاصم فقط هو من يسكت على لام **﴿بَلْ﴾** ^(١).

وقوله **(وَاصْحَبٌ مُّعَدَّلَا)** أي اصحب رجلاً مقوم الخلق، يرشدك إلى الحق ويهديك الصراط السوي.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ:**

٣٢١- **وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ ... بِكَسْرِ أَمِلٍ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلَا**

٣٢٢- **كَأَبْصَارِهِمْ وَالِدَارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ ... حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَاقْتَسَ لَتَنْضَلَا**

٣٢٣- **وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَاءِهِ ...**

بدأ الناظم في ذكر نوع جديد مما وردت فيه الإمالة، وهو إمالة الألف التي تأتي قبل راء متطرفة مكسورة نحو **﴿الْأَبْصِرِ﴾**.

وقوله **(وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرْفٍ أَتَتْ ... بِكَسْرِ أَمِلٍ تُدْعَى حَمِيدًا)** يعني أنه إذا جاءت راء متطرفة مكسورة وقبلها ألف فإن الإمالة قد رويت عن دوري الكسائي صاحب تاء **(تُدْعَى)**، وعن البصري صاحب حاء **(حَمِيدًا)**، ولعلك لاحظت أن حمزة وأبا الحارث ليس لهما هنا إمالة.

(١) قال الناظم : ٨٣٠- **وَسَكَنَتْ حَنْصٍ دُونَ قَطْعِ لَطِيفَةً ... عَلَى أَلْفِ التَّنْوِينِ فِي عَوَجَا بَلَا**

٨٣١- **وَفِي نُونٍ مِّنْ رَّاقٍ وَمَرْقِدْنَا وَلَا ... مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكَتَ مُوَصَّلَا**

ثم ذكر الناظم بعض الأمثلة على هذه الألفات وهي: ﴿أَبْصِرْهُمْ﴾ و﴿الْبَارِ﴾ و﴿الْحَبَارِ﴾ و﴿حِبَارِكَ﴾ و﴿الْكُبَارِ﴾.

وتنوع الأمثلة للدلالة على إمالة الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة سواء اتصل بالكلمة ضمير الغيبة نحو ﴿أَبْصِرْهُمْ﴾، أم ضمير الخطاب نحو ﴿حِبَارِكَ﴾، أم تجردت من الضميرين نحو ﴿الْكُبَارِ﴾.

وقوله (وَاقْتَس) أي قس على ما ذكرته ما لم أذكره، وقوله (لِتَنْضَلَا) أي لتغلب، يقال ناضلهم فضلهم إذا رامهم فغلبهم في الرمي.

ومن الأمثلة أيضًا كلمات ﴿بِقِنْطَارِ﴾، ﴿يَدِينَارِ﴾، ﴿وَالْتِهَارِ﴾، ﴿سَجَارِ﴾، ﴿بِمِقْدَارِ﴾، ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾.

تنبيهات:

- في قوله (طَرَفِ أُنْت) تقييد للراء بكونها متطرفة، لإخراج الراء المتوسطة في نحو ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، ﴿وَنَمَارِقُ﴾ فلا إمالة في ذلك.
- الراء ليست متطرفة في كلمة ﴿تُمَارِ﴾ من قوله تعالى ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، لأن أصل الكلمة (تُمَارِي) ثم حذفت الياء للجزم بسبب دخول لا الناهية، وعليه فلا إمالة لأحد فيها.
- الألف لا تمال إلا إذا اتصلت بالراء ولم يفصل بينهما فاصل، فإذا فصل بينهما فاصل امتنعت إمالة الألف نحو ﴿طَائِرِ﴾ فإن الهمزة فصلت بين الألف والراء، ونحو ﴿مُضَارِ﴾



[النساء: ١٢]، فإن أصله (مُضَارِرٍ) فسكنت الراء الأولى وأدغمت في الثانية، ومثله

﴿بِضَارِهِمْ﴾ [المجادلة: ١٠].

• الراء ليست متطرفة في كلمة ﴿الْجَوَارِ﴾ في مواضعها الثلاثة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٢]، ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾ [التكوير: ١٦]، لأن هذه الكلمة من باب المنقوص ووزنها فواعل، فحذفت الياء من آخرها للتخفيف في موضع الشورى، ولالتقاء الساكنين في موضعي الرحمن والتكوير، وعليه اختلف القارئان (تُدْعَى حَمِيدًا)، فالبصري يفتح اعتداديًا بالأصل، ودوري الكسائي يُميل اعتداديًا بما آلت إليه الكلمة، ولا تقليل فيها لورش، وسيأتي النص عليها بعد قليل.

• الراء ليست متطرفة في كلمة ﴿أَنْصَارِيٍّ﴾ في ﴿مَنْ أَنْصَارِيٍّ إِلَى اللَّهِ﴾ في موضعها [ال عمران: ٥٢، الصف: ١٤] لأن كسرة الراء عارضة، فالراء مرفوعة في الأصل لأن الكلمة خبر مرفوع بالضممة، ومنع من ظهور الضمة حركة المناسبة، لأن الياء الأخيرة المضافة لا بد أن يسبقها كسر، وهنا اختلف القارئان (تُدْعَى حَمِيدًا)، فالبصري يفتح اعتداديًا بالأصل، ودوري الكسائي يُميل اعتداديًا بما آلت إليه الكلمة، ولا تقليل فيها لورش، وسيأتي النص عليها بعد قليل.

وقوله (وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَأْتِيهِ) يعني أن دوري الكسائي والبصري صاحبي رمز

(تُدْعَى حَمِيدًا) يميلان لفظ ﴿كُفْرِينَ﴾ سواء كان مُتَكَرِّمًا نحو ﴿بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ

كُفْرِينَ﴾، أم معرفًا باللام نحو ﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ونحو ﴿أَعِدَّتْ

لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤، آل عمران: ١٣١] بشرط أن يكون هذا اللفظ بالياء كما قال الناظم (بِيَأْتِيهِ).

واحترز بالياء عما كان بالواو نحو ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، وعما تجرد من الياء والواو نحو ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ و﴿كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ﴾ فلا إمالة في ذلك.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

... وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلَا

٣٢٤- بَدَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَّمُوا ... وَوَرِثُ جَمِيعِ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا

٣٢٥- وَهَذَا مِنْ عِنْدِهِ بِاخْتِلَافٍ وَمَعَهُ فِي الْ... بَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلَّا

قوله (وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلَا بَدَارٍ) يعني أن الكسائي وابن ذكوان بِخُلْفٍ عنه وشعبة والبصري وقالون أمالوا ألف كلمة ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

فائدة: ليس لقالون إمالة كبرى في القراءان إلا في هذه الكلمة.

وقوله (مُرْوٍ) هو اسم فاعل من أروى غيره، أي نقل رجل عالم مُعَلِّمٌ، و(صَدٍ) نعت ومعناه العطشان، أي هو مرو لغيره بالعلم، صَدٍ إلى تعلم ما لم يعلم، أو يكون (صَدٍ) مفعولاً ولم ينصبه ضرورة.

و(بَدَارٍ) معناه بادر، مثل قولهم نَزَالَ أَي انزل، أي بادر إلى أخذه ومعرفته.

* * *

وقوله (وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَّمُوا) يعني أن دوري الكسائي ينفرد بإمالة ألف:

- لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ وقد ورد في موضعين هما: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠].

- ولفظ ﴿وَالْجَارِ﴾ في موضعيه في قوله تعالى ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ [النساء: ٣٦].

- وقوله ﴿وَوَرِثٌ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلَلًا﴾ يعني أن ورثًا قليل الألفات في هذا الباب من أول قوله ﴿وَفِي الْأَفْئَاتِ قَبْلَ رَا طَرْفِ أَنْتَ ... بِكَسْرِ﴾ إلى هنا، أي أن لورش التقليل في:
 - الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة نحو ﴿أَبْصُرْهُمْ﴾ و﴿الْبَارِ﴾ و﴿الْجَارِ﴾ و﴿جِبَارِكُ﴾ و﴿الْكُفَّارِ﴾ و﴿بِقِنْطَارِ﴾ و﴿بِدِينَارِ﴾، و﴿وَالنَّهَارِ﴾، و﴿سَجَّارِ﴾، و﴿بِمَقْدَارِ﴾، والتقليل في هذه الكلمات ونحوها بلا خلاف.
 - ولفظ ﴿كُفِّرِينَ﴾ بالياء، سواء كان مُنْكَرًا نحو ﴿بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كُفِّرِينَ﴾، أم معرفًا باللام نحو ﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾، والتقليل في هذه النقطة أيضًا بلا خلاف.
 - ولفظ ﴿هَارِ﴾ بلا خلاف.
 - و﴿جِبَارِينَ﴾ في موضعها، و﴿وَالْجَارِ﴾ في موضعها، إلا أنه اختلف عنه في هذين اللفظين، فروي عنه فيهما الفتح والتقليل، وهذا معنى قوله ﴿وَهَذَا مِنْهُ بَاخْتِلَافٍ﴾.

- تحرير: في قوله تعالى ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ يجتمع لورش:
 - اللين المهموز في كلمة ﴿شَيْئًا﴾ وله فيه التوسط والإشباع.
 - وكلمة ﴿وَالْجَارِ﴾ وفيها الفتح والتقليل.
 - وكلمة ﴿الْقُرْبَىٰ﴾ وهي على وزن (فُعَلَى)، وكلمة ﴿وَالْيَتَامَىٰ﴾ وهي على وزن (فَعَالَى)، وفيهما الفتح والتقليل.

وللعلماء في هذا الجزء من الآية ثلاثة مذاهب عن ورش:

المذهب الأول: ونقله الشيخ سلطان المزاحي عن ابن الجزري في أجوبته على المسائل

التبريزية، وهو مذهب التسوية، حيث يسوي بين ﴿الْقُرْبَى﴾ و﴿وَالْيَتَمَى﴾ وبين ﴿وَالْجَارِ﴾ من حيث الفتح والتقليل، وفيه أربعة أوجه هي:

رقم الوجه	﴿وَالْجَارِ﴾	﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿وَالْيَتَمَى﴾	﴿شَيْئًا﴾
١	فتح	فتح	توسط
٢	تقليل	تقليل	
٣	فتح	فتح	مد
٤	تقليل	تقليل	

المذهب الثاني: وهو مذهب الإطلاق، وعليه الجمهور، وهذا المذهب لا يمنع شيئاً من

الأوجه، فوجهي الفتح والتقليل في ﴿وَالْجَارِ﴾ جائزين مع وجهي الفتح والتقليل في ﴿الْقُرْبَى﴾ وكل جائز على وجهي التوسط والإشباع في ﴿شَيْئًا﴾، فيكون مجموع الأوجه هو حاصل ضرب الوجهين في الكلمات الثلاث، فيكون المجموع ثمانية أوجه هي:

رقم الوجه	﴿وَالْجَارِ﴾	﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿وَالْيَتَمَى﴾	﴿شَيْئًا﴾
٢،١	فتح ... تقليل	فتح	توسط
٤،٣	فتح ... تقليل	تقليل	
٦،٥	فتح ... تقليل	فتح	مد
٨،٧	فتح ... تقليل	تقليل	

المذهب الثالث: وفيه ستة أوجه، حيث منع تقليل ذات الياء مع فتح ﴿وَأَلْجَارِ﴾ مع توسط ﴿شَيْئًا﴾، ومنع تقليلهما مع مد ﴿شَيْئًا﴾، فتكزن الأوجه ستة، وهي

رقم الوجه	﴿وَأَلْجَارِ﴾	﴿الْقُرْبَى﴾، ﴿وَالْيَتَمَى﴾	﴿شَيْئًا﴾
٢،١	فتح ... تقليل	فتح	توسط
٣	تقليل	تقليل	
٥،٤	فتح ... تقليل	فتح	مد
٦	فتح	تقليل	

وهذا الثالث هو مذهب الشيخ المنصوري والميهي ومن تبعهما، ونظمه الميهي قائلاً:

تَقْلِيلُ ذِي الْيَا دُونَ جَارٍ مُنْعًا ... عَلَى تَوْسُطٍ لِشَيْءٍ فَاتَّبَعَا
كَمَنْعِ تَقْلِيلِهِمَا مَعَ مَدِّهِ ... فَاطْلُبْ لِمِيهِي بُلُوغَ قَصْدِهِ

قلت: لم أفق على دليل يؤيد المذهبين الأول ولا الثالث، فهذا المنع في المذهبين لا دليل عليه، وعليه فالأولى الأخذ بإطلاق المذهب الثاني، وذلك لأن كلاً من إشباع المهموز وفتح ذات الياء وفتح ﴿وَأَلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾؛ كل ذلك من زيادات الشاطبي، ولا نعلم من أي طريق روى هذه الزيادات، فطرق زيادات الشاطبية على التيسير غير معلومة على وجه التدقيق، وإذا كنا لا نعلم الطرق فلا يجب التحرير.

وبناء على ذلك فالأولى الإطلاق أيضاً في قوله تعالى ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا

جَبَّارِينَ﴾ فنقرأ بأربعة أوجه هي:

- فتح ﴿يَمُوسَى﴾ وعليه الوجهان في ﴿جَبَّارِينَ﴾.
- وتقليل ﴿يَمُوسَى﴾ وعليه الوجهان في ﴿جَبَّارِينَ﴾.



وقد روى بعض أهل العلم وجهان فقط وهما التسوية بين ﴿يَمُوسَى﴾ وبين ﴿جَبَّارِينَ﴾، فيكون الفتح مع الفتح، والتقليل مع التقليل، والله أعلم.

وقوله (وَمَعَهُ فِي آل... بَوَارٍ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلَّالًا) يعني أن حمزة اشترك مع ورش في تقليل الألف في:

- ﴿الْبَوَارِ﴾ في ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨].
- ﴿الْقَهَّارِ﴾ مجرورة الراء، وقد وردت في موضعين فقط هما: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، و﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٢٦- وَإِضْجَاعُ ذِي رَائِنٍ حَجَّ رُوَاتُهُ ... كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ جَادَلٌ فَيَصَلَا

قوله (وَإِضْجَاعُ ذِي رَائِنٍ حَجَّ رُوَاتُهُ ... كَالْأَبْرَارِ) يعني أن البصري والكسائي يميلان كل ألف متوسطة واقعة بين راءين الثانية منهما متطرفة مكسورة نحو ﴿الْأَبْرَارِ﴾، وقد ورد ذلك في عدة ألفاظ هي:

١. ﴿الْأَبْرَارِ﴾ في قوله تعالى ﴿وَتَوَقَّنا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، و﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨].
٢. ﴿الْأَشْرَارِ﴾ في ﴿كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِّنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٣].
٣. ﴿قَبْرَارِ﴾ مجرورة الراء حيث وقعت سواء المعرفة في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَبْرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، أو النكرة في نحو ﴿ذَاتِ قَبْرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠].

ويلزم من إمالة الألف إمالة الراء قبلها، وتقييد الراء الثانية بكونها مكسورة لإخراج الراء

المفتوحة فلا إمالة في الألف قبلها نحو ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣].

وقوله (حَجَّ رُوَاتُهُ) أي غلبوا في الحجة.

وقوله (وَالْتَقْلِيلُ جَادَلٌ فَيَصَلَا) يعني أن ورشاً وحمزة يقللان الألف الواقعة بين راعين

في الألفاظ السابقة.

فائدة: لم يرد لحمزة تقليل إلا في: ﴿الْبَوَارِ﴾، وفي ﴿الْقَهَّارِ﴾، وفي ﴿ذِي رَاعَيْنِ﴾ كـ

﴿الْأَبْرَارِ﴾، وفي ﴿التَّوْرَةِ﴾ وسيأتي النص عليها في فرش سورة آل عمران.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٢٧- وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا ... نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِئُكُمْ تَلَا

٣٢٨- وَعَإِذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيَسَارِعُ ... وَنَإِذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَّلَا

٣٢٩- يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ ...

هذه عدة كلمات انفرادية بإمالتها (تَمِيمٌ) أي دوري الكسائي، وفي هذا الرمز إشارة إلى أن

الإمالة هي لغة قبيلة تميم، وقد تكرر الرمز أيضاً في (تَلَا)، وفي (تَمَثَّلَا)، وهذه الكلمات هي:

• ﴿أَنْصَارِي﴾ في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ في موضعها [آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤].

• ﴿وَسَارِعُوا﴾ في ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

• ﴿نُسَارِعُ﴾ في ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

- ﴿الْبَارِئُ﴾ في ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمَصُورُ﴾ [الحشر: ٢٤].
 - ﴿بَارِيكُمْ﴾ في موضعها في ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].
 - ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ حيث وردت نحو ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، والمراد الألف التي بعد الذال.
 - ﴿طُعَيْنِهِمْ﴾ حيث وردت نحو ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، ولا إمالة في ﴿طُعَيْنًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠].
 - ﴿وَيُسْبِرْعُونَ﴾ حيث وردت نحو ﴿وَيُسْبِرْعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٤].
 - ﴿ءَاذَانِنَا﴾ في ﴿وَفِي ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥]، والمراد إمالة الألف التي بعد الذال أيضًا.
 - ﴿الْجَوَارِ﴾ في مواضعها الثلاثة: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٢]، ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦].
 - واختلف عنه في إمالة ألف ﴿يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ و﴿فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ وكلاهما في سورة العقود [المائدة: ٣١]، فروي عنه فيهما الفتح والإمالة، وقد منع ابن الجزري الإمالة في هذين اللفظ، واقتصر على الفتح لأن الإمالة هي انفرادة انفرد بها الداني على سبيل الحكاية ولم يقرأ بها، والله أعلم.
 - وتقبيده بالعقود للاحتراز عن ﴿يُورِي سَوْءَةَ تِكْمُ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فلا خلاف عنه في فتحه.
- تنبيه:** هذه الألفاظ جميعًا التي انفرد دوري الكسائي بإمالتها ليس للبصري ولا لورش فيها إلا الفتح.

قال الناظم رحمه الله:

... ضِعَافًا وَحَرَفًا النَّمْلِ ءَاتِيكَ قَوْلًا

٣٣٠- بِخُلْفٍ ضَمَمْنَاهُ وَمَشَارِبُ لَامِعٌ ... وَعَائِيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

٣٣١- وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ ... وَخُلْفُهُمْ وَفِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصَلَا

قوله (ضِعَافًا وَحَرَفًا النَّمْلِ ءَاتِيكَ قَوْلًا بِخُلْفٍ ضَمَمْنَاهُ) يعني أن خلادًا صاحب قاف (قَوْلًا) بِخُلْفٍ عنه، وخَلَفًا صاحب ضاد (ضَمَمْنَاهُ) بلا خلاف عنه قد أمالا كلمتين في ثلاثة مواضع هي:

- ﴿ضِعْفًا﴾ في ﴿مَنْ خَلْفَهُمْ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]، والإمالة في الألف التي بعد العين.
- ﴿ءَاتِيكَ﴾ في موضعين هما:

○ ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩].

○ ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

واعلم أن الألف في (وَحَرَفًا) للتثنية، يقصد كلمة ﴿ءَاتِيكَ﴾ في موضعها المذكورين.

* * *

وقوله (مَشَارِبُ لَامِعٌ) يعني أن هشامًا أمال ألف ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]، وقوله (مَشَارِبُ لَامِعٌ) مبتدأ وخبر، أي ظاهر في إمالته كالشيء اللامع.

وقوله (وَعَائِيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا) يعني أن هشامًا أمال ألف ﴿وَعَائِيَّةٌ﴾ في سورة (هَلْ أَتَاكَ) يقصد ﴿تَسْقَى مِنْ عَيْنٍ ءَائِيَّةٍ﴾ [الغاشية: ٥]، وقيدها بـ (هَلْ أَتَاكَ) للاحتراز عن ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِءَائِيَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥] فلا إمالة فيها لأحد.

وقوله (لِأَعْدَلًا) أي لقارئ زائد العدل، أي أماله من هذه صفته، والألف للإطلاق.
 وقوله (وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ) ما زال الكلام عما يميله هشام، فقد أمال هشام
 أَلِف ﴿عَبِيدُونَ﴾ في موضعها في سورة (الكافرون)، وأمال أَلِف ﴿عَابِدٌ﴾ في نفس السورة،
 فتكون قراءته هكذا: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَبِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ۝ وَلَا أَنْتُمْ
 عَبِيدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝﴾.

وقيد هذه المواضع بهذه السورة لإخراج ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿وَقَوْمَهُمَا
 لَنَا عَابِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، و﴿الَّذِينَ يَدْعُونَكَ عَلَىٰ الْأَعْدَاءِ عَادِلِينَ﴾ [التوبة: ١١٢].
فائدة: انفرد هشام بإمالة: ﴿وَمَشَارِبُ﴾، و﴿بِإِنِّيَّةٍ﴾، و﴿عَبِيدُونَ﴾، و﴿عَابِدٌ﴾.

وقوله (وَأَخْلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزِّ حُصَلًا) يعني أن كلمة ﴿الْبَائِسِ﴾ المجرورة حيث
 وردت في القرآن قد أمالها البصري صاحب حاء (حُصَلًا) بِخُلْفٍ عنه، نحو ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ
 الْبَائِسِ﴾ [الناس: ١].

وظاهر هذا أن الخلاف ثابت عن البصري من الروائتين فيكون لكل من الدورى
 والسوسى الفتح والإمالة، ولكن التحقيق على أن الإمالة للدورى عنه، والفتح للسوسى، فلا
 يُقرأ للدورى من طريق الناظم إلا بالإمالة، ولا يقرأ السوسى من هذه الطريق إلا بالفتح.

قال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ: "وكان شيخنا -الشاطبي- يقرأ بالإمالة له -أي لأبي عمرو- من
 طريق الدورى، وبالفتح من طريق السوسى، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك." اهـ.

وقال أبو شامة رَحِمَهُ اللهُ: "وكذلك أقرأنا شيخنا أبو الحسن -يقصد السخاوي- ولم يذكر
 أبو الحسن ابن غلبون غيره." اهـ.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٣٢- حِمَارِكَ وَالْمِحْرَابِ إِكْرَاهِيَنَّ وَأَلْ ... حِمَارِ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانَ مَثَلًا
٣٣٣- وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا ... يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَعْلَمَ لِتَعْمَلَا

هذه ست كلمات وردت إمالتها عن ابن ذكوان صاحب ميم (مَثَلًا)، وقد أعاد الناظم التصريح بِأَسْمِهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي.

وكلها يميلها ابن ذكوان بخلافٍ عنه^(١) إلا كلمة ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المجرورة فيميلها بلا خلاف، وينفرد ابن ذكوان بإمالة أربع منها، ويشاركه (تُدْعَى حَمِيدًا) في إمالة كلمتين، وهذه الكلمات هي:

- ﴿حِمَارِكَ﴾ فِي ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، يميلها ابن ذكوان بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَيَشَارِكُهُ فِي الْإِمَالَةِ (تُدْعَى حَمِيدًا)، وَيَقْلِلُ وَرَش.
- ﴿الْمِحْرَابِ﴾ وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ:

○ إذا كانت منصوبة فإن ابن ذكوان ينفرد بإمالتها بِخُلْفٍ عَنْهُ، وَذَلِكَ فِي ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَاءُ الْمِحْرَابِ﴾^(٢) [آل عمران: ٣٧]، وَ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابِ﴾ [ص: ٢١].

○ إذا كانت مجرورة فإن ابن ذكوان ينفرد بإمالتها بلا خلاف، وَذَلِكَ فِي ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وَ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١]، وَهَذَا

(١) الوجه المقدم في ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿الْحِمَارِ﴾ و﴿الْمِحْرَابِ﴾ هو الإمالة، والمقدم في الثلاث الباقية هو الفتح.

(٢) ستعلم لاحقاً أن الشامي يقرأ ﴿زَكَرِيَاءُ﴾ بالهمز، قال الناظم (٥٥٣- وَقُلْ زَكَرِيَّا ذُنَّ هَمَزٌ جَمِيعُهُ ... صِحَابٌ).

مستفادٌ من قول الناظم: (وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرٌ مَا ... يُجْرُ مِنْ الْمُحْرَابِ)،
ولا تقليل هنا لورش.

- ﴿إِكْرِهَيْنَ﴾ في ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهَيْنَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وينفرد ابن ذكوان بإمالتها بخُلْفٍ عنه، ولا تقليل هنا لورش.
- ﴿الْحِبَارِ﴾ في ﴿كَمَثَلِ الْحِبَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، يميلها ابن ذكوان بخُلْفٍ عنه، ويشاركه في الإمالة (تُدَعَى حَمِيدًا)، ويقلل ورش.
- ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ في ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(١) [الرحمن: ٧٨]، وينفرد بإمالتها ابن ذكوان بخُلْفٍ عنه، ولا تقليل هنا لورش.
- ﴿عِمْرَانَ﴾ حيث وردت في نحو ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وينفرد ابن ذكوان بإمالتها بخُلْفٍ عنه، ولا تقليل هنا لورش.

قال أبو شامة: "ووافق -ابن ذكوان- في ﴿جِبَارِكَ﴾ و﴿الْحِبَارِ﴾ مذهب أبي عمرو والدوري عن الكسائي في ذلك، فإن قلتَ فما له لم يذكرهما معه عندما ذكر ﴿جِبَارِكَ﴾ و﴿الْحِبَارِ﴾ كما أعاد ذكر حمزة والكسائي مع من وافقهما في إمالة (رَمَى) و(نَأَى) و(إِنَاهُ)، قلتُ لأنه نص على ﴿الْحِبَارِ﴾ و﴿جِبَارِكَ﴾ في إمالة أبي عمرو والدوري في قوله (كَأَبْصَارِهِمْ وَالْدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ ... حِمَارِكَ) فلم يضره بعد ذلك أن يذكر مذهب ابن ذكوان وحده. "اهـ.

(١) ستعلم لاحقاً أن الشامي يقرأ ﴿ذُو﴾ بالواو، (١٠٥٨- وءاخِرُهَا يَا ذِي الْجَلَالِ ابْنُ عَابِرٍ ... بِوَاوٍ).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٣٤- وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا ... إِمَالَةً مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مِثْلًا

عرفت فيما سبق أن بعض الكلمات قد أميلت من أجل الكسر الذي بعد الألف، نحو ﴿يَقْنَطَارٍ﴾، ﴿بِدِينَارٍ﴾، ﴿وَالْتَهَارٍ﴾، ﴿سَجَارٍ﴾، ﴿بِمَقْدَارٍ﴾، ﴿وَالْإِبْكَارِ﴾.

وهنا يوضح الناظم أنه إذا وُقف بالسكون على أواخر هذه الكلمات فإن هذا الإسكان لا يمنع الإمالة.

فالإسكان الذي يعرض في الوقف لا يمنع إمالة الألف التي تمال في الوصل بسبب الكسر الذي بعدها، لأنه سكون عارض لا يُعتد به.

وكذلك عند الوقف عليها بالرّوم، لأن الحرف الأخير في هذه الحال يكون متحركاً ولو ببعض الحركة، فيكون سبب الإمالة محققاً، ومعلوم أن الرّوم يأخذ أحكام الوصل.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٣٥- وَقَبْلَ سُكُونِ قَفِّ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ ... وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَى

٣٣٦- كَمَوْسَى الْهُدَى عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقُرَى أَل... لَتِي مَعَ ذِكْرِي الدَّارِ فَافْهَمَ مُحَصَّالًا

قد يأتي بعد الألف الممالة حرف ساكن، وهنا يتعين حذف الألف وصلًا لالتقاء الساكنين، وعليه فلا إمالة في هذه الحالة لزوال الألف التي هي محل الإمالة^(١).

(١) سيأتي استثناء للسوسي بعد قليل.

فمثلاً لا إمالة ولا تقليل في كلمة ﴿مُوسَى﴾ إذا وصلناها بما بعدها في ﴿مُوسَى الْهَدَى﴾ [غافر: ٥٣]، وكذلك لا إمالة ولا تقليل إذا وصلنا كلمة ﴿عِيسَى﴾ بما بعدها في ﴿عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧].

أما إذا وقفنا على كلمة ﴿مُوسَى﴾ و﴿عِيسَى﴾ في المثالين السابقين فإن كل قارئ يقف بما تقرر في أصل مذهبه، فيكون لورش في هاتين الكلمتين الفتح والتقليل، وللبصري التقليل، ولحمزة والكسائي الإمالة، وللباقيين الفتح، وهذا معنى قول الناظم (وَقَبْلَ سُكُونِ قَفِّ بَمَا فِي أُصُولِهِمْ).

وكذلك كلمة ﴿الْقُرَى﴾ في ﴿الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا﴾ [سبأ: ١٨]، وكلمة ﴿ذِكْرَى﴾ في ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، فإذا وقفنا على هاتين الكلمتين فنقف لورش بالتقليل، وللبصري وحمزة والكسائي بالإمالة، وللباقيين بالفتح، وهكذا.

* * *

وقول الناظم (وَدُو الرِّاءِ فِيهِ الخُلْفُ فِي الوَصْلِ يُجْتَلَى) يعني أن السوسي صاحب ياء (يُجْتَلَى) قد ورد عنه خلاف عند وصل الألف التي بعد راء بالساكن بما بعدها في نحو ﴿الْقُرَى الَّتِي﴾، فروى عنه بعض أهل الأداء في حال الوصل فتحها، وروى عنه آخرون إمالتها.

ولمّا كانت هذه الألف لا يتأتى فيها الفتح ولا الإمالة في الوصل نظراً لحذفها فيه؛ تعين حمل هذا الخلاف على الراء التي قبل الألف، فيكون فيها للسوسي الفتح والإمالة. وعلّة الإمالة في هذه الراء هي الدلالة على أن الألف المحذوفة بعدها تمال له عند الوقف على أصل قاعدته.

وعليه فإن السوسي إذا قرأ ﴿الْقُرَى أَلْتِي﴾ يكون له حال وصل الكلمتين وجهان هما:
فتح الراء وإمالتها^(١).

تدريب: اقرأ بالوجهين للسوسي: ﴿وَتَرَى الْمَجْرِمِينَ﴾، ﴿وَقَالَتِ الْتَصْرَى الْمَسِيحُ﴾.

تنبيه: إذا أمال السوسي الراء وصلًا ووقع بعدها لفظ الجلالة؛ جاز له في لام لفظ الجلالة التفخيم نظرًا للأصل، وجاز له الترقيق نظرًا لإمالة الراء، فحينئذ يكون للسوسي في نحو ﴿نَرَى اللَّهَ﴾، ﴿فَسَيَرَى اللَّهَ﴾ ثلاثة أوجه هي:

١. فتح الراء وتفخيم لام اسم الجلال.

٢. إمالة الراء وتفخيم لام اسم الجلال.

٣. إمالة الراء وترقيق لام اسم الجلال.

تنبيه: قال أبو شامة: "وشروط ما يميله السوسي من هذا الباب: ألا يكون الساكن تنوينًا، فإن كان تنوينًا لم يمل بلا خلاف نحو: ﴿قُرَى﴾، ﴿مُفْتَرَى﴾" اهـ.

ومعنى كلام أبي شامة أنك إن قرأت ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾، ﴿مُفْتَرَى وَمَا﴾ فليس لك حال وصل ﴿قُرَى﴾ و﴿مُفْتَرَى﴾ بما بعدهما إلا فتح الراء للسوسي، لأن الساكن تنوين.

تنبيه: قال أبو شامة: "وها هنا أمر لم أر أحدًا نبه عليه، وهو أن ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلًا فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمتنع ذلك حجز الساكن بينهما." اهـ.

(١) الوجه المقدم هو الإمالة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٣٧- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًّا وَرَقَّقُوا ... وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعَ أَشْمَلًا
 ٣٣٨- مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ ... وَمَنْصُوبُهُ غَزَى وَتَرًّا تَزْيِيلًا

هذا الحكم خاص بالوقف على الأسماء المنوَّنة المنتهية بألفٍ تقبل الإمالة، نحو ﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿وَأَجَلٌ مُسَمَّى عِنْدَهُ﴾، ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾، ﴿مُقْتَرَى وَمَا سَمِعَنَا﴾. وقد علمنا أنه عند وصل الكلمات ﴿هُدَى﴾ و﴿مُسَمَّى﴾ و﴿قُرَى﴾ و﴿مُقْتَرَى﴾ بما بعدها يلتقي ساكنان هما: الألف والتنوين، فتسقط الألف لالتقاء الساكنين، وعليه فلا إمالة ولا تقليل لأحد **وصلاً** لزوال الألف.

وهنا يظهر سؤال: ماذا عند الوقف على هذه الكلمات المنوَّنة؟ هل يوقف بالفتح للجميع؟ أم أن كلاً على مذهبه؟ أم غير ذلك؟

ولكي تفهم الإجابة يجب أن تعلم أن أهل اللغة اختلفوا في نوع الألف الموقوف عليها عند الوقف على هذه الكلمات.

فإذا وقفنا على كلمة ﴿هُدَى﴾ فهل الألف الموقوف عليها هي الألف الأصلية للكلمة؟ أم هي الألف المبدلة من التنوين (التي يعبر عنها بمد العوض)؟ وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول يرى أن الألف الموقوف عليها هي الألف الأصلية، وقد حُذفت للتنوين في الوصل، ثم عادت عند الوقف.

وأصحاب هذا المذهب يرون أنه عند الوقف على نحو ﴿هَدَى﴾ و﴿مُسَمَّى﴾ و﴿قُرَى﴾ و﴿مُقْتَرَى﴾ فالكل على أصل مذهبه من الفتح أو الإمالة أو التقليل.

المذهب الثاني يرى أن الألف الموقوف عليها هي الألف المبدلة من التنوين، مثل الألف في ﴿عَفُورًا﴾ و﴿رَجِيمًا﴾، وعليه فعند الوقف على نحو ﴿هَدَى﴾ و﴿مُسَمَّى﴾ و﴿قُرَى﴾ و﴿مُقْتَرَى﴾ لا إمالة ولا تقليل لأحد بل الفتح قولاً واحداً.

المذهب الثالث يفرق بين الكلمات حسب إعرابها:

- فإن كانت الكلمة منصوبة فإن الألف الموقوف عليها هي الألف المبدلة من التنوين مثل ﴿أَوْ كَانُوا غَزَى﴾، فكلمة ﴿غَزَى﴾ خبر (كان) منصوب، وعليه فيوقف عليها بالفتح للجميع.

- أما إذا كانت الكلمة مجرورة نحو ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أو مرفوعة نحو ﴿هَدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ فالأصل أن الكلمة مرفوعة بالضممة أو مجرورة بالكسرة المقدرة ومنع من ظهورها التعذر، وعليه فلو افترضنا أن الكلمة منوَّنة بالضم أو بالكسر فلن يبدل منه ألف، فتكون الألف الموقوف عليها هي الأصلية، ويكون كلُّ على مذهبه من حيث الفتح والتقليل والإمالة.

والتفخيم في قول الناظم (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًّا) يعني الفتح، والمقصود بـ (التَّنْوِينَ) ذو التنوين، أي اللفظ ذو التنوين.

وقوله **(وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا)** يعني أن جماعة قد وقفوا على الكلمات المنونة نحو **﴿هُدَى﴾** بالتفخيم (أي بالفتح) للجميع وفي كل الحالات، وهو إشارة للمذهب الثاني الذي يرى أن الألف الموقوف عليها هي الألف المبدلة من التنوين.

والترقيق في قول الناظم **(وَرَقَّفُوا)** يعني الإمالة، والتقدير: وقف جماعة آخرون بالترقيق، أي بالإمالة لمن مذهبه الإمالة، ويفهم منها التقليل لمن مذهبه التقليل.

وفي هذا إشارة للمذهب الأول الذي يرى أن الألف الموقوف عليها هي الألف الأصلية، وعليه فعند الوقف على نحو **﴿هُدَى﴾** و**﴿مُسَمَّى﴾** و**﴿قُرَى﴾** و**﴿مُفْتَرَى﴾** فالكل على أصل مذهبه من الفتح أو الإمالة أو التقليل، وهذا هو المذهب الصحيح المعمول به وعليه الإقراء.

قال الإمام الداني في التيسير: "كل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه (تنوين أو غيره) نحو: **﴿هُدَى﴾** و**﴿مُصَنَّى﴾** و**﴿مُصَلَّى﴾** و**﴿مُفْتَرَى﴾** فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن." اهـ.

وقال ابن الجزرى في النشر معقبًا على كلام الإمام الشاطبي: "إن قول الشاطبي: **(وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا ...)** إنما هو خلاف نحوي لا تعلق له بالقراءة." اهـ.

وقول الناظم **(وَتَفَخِّمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعِ أَشْمَلًا)** إشارة للمذهب الثالث الذي فرق بين المنصوب وبين المجرور والمرفوع، وتقدير الكلام: وذهب جماعة إلى فتح المنصوب للجميع، ويفهم منه الإمالة والتقليل لأصحابهما في المجرور والمرفوع.

و**(أَشْمَلًا)** جمع شمل، أي اجتمع شمل الأصحاب على فتح المنصوب، وهو يقصد أن المنصوب قد فُخِمَ على هذا المذهب وعلى مذهب من يرى الفتح في الجميع، فاجتمع

مذهبان على فتحه، وهذا لا يفهم منه أن الشاطبي اختار هذا الوجه أو رجحه، وإنما فقط بين أن مذهبين قد اجتمعا عليه.

وقول الناظم (مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ) يعني أن هذين اللفظين قد وردا مرفوعين ومجرورين، وقد ساقهما الناظم كأمثلة على المرفوع والمجرور، فأما الرفع ففي نحو ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾، و﴿يَوْمٌ لَا يُعْنَى مَوْلَى﴾، وأما الجر ففي نحو ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، و﴿عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا﴾.

وقوله (وَمَنْصُوبُهُ غُزَى وَتَتْرًا) يعني أن هذين اللفظين هما مثال على المنصوب، ولم يردا إلا منصوبين، وهما: ﴿أَوْ كَانُوا غُزَى﴾، ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾، وتمثيله بـ ﴿تَتْرًا﴾ لا يصح إلا على مذهب البصري فإنه الذي يقرأ بالتنوين من الممليين، وأما حمزة والكسائي فيقرءان بترك التنوين فلا خلاف عندهما في إمالة الألف وقفًا ووصلًا، وورش يقلله قولًا واحدًا.

وقوله (تَزْيَالًا) أي تميز المذكور وهو التنوين أي ظهرت أنواعه وتميز بعضها من بعض بالأمثلة المذكورة، ومنه قوله تعالى ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٣٩- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا ... مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرِ عَشْرِ لِيَعْدِلَا
 ٣٤٠- وَيَجْمَعُهَا حَقُّ ضِعَاطِ عَصٍ خَطَا ... وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيَالَا
 ٣٤١- أَوْ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ ... وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلَا
 ٣٤٢- لِعِبْرَةِ مَائَتِهِ وَجَهَهُ وَلَيْكِهِ وَبَعْضُهُمْ ... سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِيَالَا

هذا الباب من الأبواب التي انفرد بها الكسائي في الشاطبية^(١)، والمقصود بهاء التأنيث هنا تلك التي تكون في الوصل تاءً وفي الوقف هاءً، سواء:

- رسمت في المصاحف بالهاء، وهي المعروفة بالتاء المربوطة نحو ﴿الْقَيْمَةِ﴾.
- أو رسمت بالتاء المبسوطة نحو ﴿شَجَرَتَ﴾، ﴿رَحْمَتَ﴾، لأن مذهب الكسائي يقف على هذه التاءات بالهاء^(٢).

ويدخل تحت هاء التأنيث ما جاء على لفظها وإن لم يكن المقصود به الدلالة على التأنيث نحو: ﴿هُمَزَةٌ﴾، ﴿لَمَزَةٌ﴾، ﴿بَصِيرَةٌ﴾، ولذلك قال الداوي: "كان الكسائي يقف على هاء التأنيث وما ضارِعَهَا في اللفظ بالإمالة." اهـ، فزاد كلمة (وما ضارِعَهَا) ليدخل فيه ما ذكرنا.

(١) ويشاركه حمزة في الطيبة من بعض طرقه.

(٢) قال الناظم: (٣٧٨- إِذَا كُنِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ ... فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رَضَى وَمُعَوَّلًا).

وخرج بقولنا: (وفي الوصل تاء) كلُّ من:

- الهاء الأصلية نحو ﴿نَفَقَهُ﴾، ﴿تَوَجَّهَ﴾.
- وهاء السكت نحو ﴿مَالِيَهُ﴾، ﴿حِسَابِيَهُ﴾.
- وهاء الضمير نحو ﴿فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ﴾.
- والهاء من ﴿هَذِهِ﴾ فإنها وإن كانت دالة على التأنيث لا تكون تاءً في الوصل، بل هي هاء وصلًا ووقفًا.

وخلاصة هذا الباب أن الكسائي إذا وقف على كلمة تنتهي بهاء التأنيث نحو ﴿الْقَيْمَةِ﴾ و﴿حَامِيَةَ﴾، فإنه يميل الهاء والحرف الذي قبلها.

وقد وقع خلاف بين أهل الأداء في هذا الباب:

- **فريق** يرى أن الإمالة تكون في الحرف الذي قبل الهاء فقط، وأنه ليس في الهاء إمالة، لأنها يوقف عليها بالسكون، فلا توجد فتحة حتى تقرب من الكسرة، ولا توجد ألف حتى تقرب من الياء.
 - **والفريق الآخر** - ومنهم الشاطبي - يرى أن الإمالة تكون في الهاء وفي الحرف الذي قبلها، وإمالة الهاء هي الاستفال أو الضعف الذي يلحقها بسبب إمالة ما قبلها، فلو نظرت إلى قوة الهاء وإلى المسافة بين الفكين عند النطق بالهاء الساكنة المفتوح ما قبلها ستجد أنها أقوى منها إذا أميل ما قبلها.
- وهذا الخلاف هو خلاف لفظي لا يبنني عليه عمل، فالأداء واحد عند الجميع.

واعلم أن للكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها مذهبين:

١. **المذهب الأول:** وهو المعروف بالإمالة الخاصة، حيث يميل هاء التأنيث وما قبلها إذا سبقت الهاء بأحرف معينة وبشروط معينة.

٢. **المذهب الثاني:** وهو المعروف بالإمالة العامة، حيث يميل هاء التأنيث وما قبلها إذا سبقت بأي حرف من الحروف الأبجدية عدا الألف المد.

وقد بدأ الناظم ببيان **المذهب الأول** فقال:

(وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا ... مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرِ عَشْرِ لِيَعْدِلَا) أى أن الكسائي يميل هاء التأنيث والحرف الذي قبلها **وقفاً**، وهذه الإمالة تكون إذا سبقت الهاء بأي حرف من الحروف الأبجدية عدا عشرة حروف.

ثم بين الناظم هذه الحروف العشرة المستثناة فقال: (وَيَجْمَعُهَا حَقُّ ضِعْطِ عَصٍ خَطًّا) أى أن الحروف العشرة مجموعة في جملة (حَقُّ ضِعْطِ عَصٍ خَطًّا)، فإذا جاء قبل هاء التأنيث أحد هذه الأحرف فلا إمالة على هذا المذهب.

وعليه فلا إمالة على هذا المذهب في نحو ﴿الصَّيْحَةَ﴾، ﴿الْحَاقَّةُ﴾، ﴿خَافِضَةٌ﴾، ﴿بَلِغَةٌ﴾، ﴿الصَّلْوَةُ﴾، ﴿بَسْطَةٌ﴾، ﴿الْقَارِعَةُ﴾، ﴿خَالِصَةٌ﴾، ﴿الصَّاحَّةُ﴾، ﴿مَوْعِظَةٌ﴾.

وأشار بقوله (لِيَعْدِلَا) إلى أن تلك الحروف تناسب الفتح دون الإمالة فلهذا استثناها. و (ضِعْطًا) جمع ضغطة، و (عَصٍ) بمعنى عاصٍ، و (خَطًّا) بمعنى سُمْنٍ واكتنز لحمه، يشير إلى ضغطة القبر وضيقة، والعاصي حقيق بذلك، ولا سيما إذا كان سمينًا، وكأنه يشير بالسُمْنِ إلى كثرة ذنوبه، وأكله للمال الحرام.

وأما الحروف المتبقية بعد (حَقُّ ضِغْطًا عَصٍ خَطًّا) فهي على قِسْمَيْن: قسم فيه الإمالة بشروط، وقسم فيه الإمالة بغير شروط.

فأما القسم الذي فيه الإمالة بشروط فقد بيَّنه الناظم بقوله (وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مِيَالًا أَوْ الْكَسْرِ) أي أن حروف كلمة (أَكْهَرُ) - وهي الهمزة والكاف والهاء والراء - إذا جاءت قبل هاء التأنيث فإن الإمالة تتعين بأحد شرطين هما:

١. أن يكون الحرف بعد ياء ساكنة:

- فالهمزة بعد الياء الساكنة نحو ﴿حَطِيئَةٌ﴾: ﴿حَطِيئَةٌ﴾، و﴿كَهَيْئَةٌ﴾: ﴿كَهَيْئَةٌ﴾.
- والكاف نحو ﴿الْأَيْكَةُ﴾: ﴿الْأَيْكَةُ﴾.
- والراء نحو ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾.
- ولا مثال للهاء بعد ياء ساكنة في القرآن.

٢. أن يكون بعد كسرة نحو ﴿سَيِّئَةٌ﴾: ﴿سَيِّئَةٌ﴾، ﴿مَائَةٌ﴾: ﴿مَائَةٌ﴾، ﴿مَائَةٌ﴾: ﴿مَائَةٌ﴾، ﴿الْمَلِكَةُ﴾: ﴿الْمَلِكَةُ﴾، ﴿الْمَلِكَةُ﴾: ﴿الْمَلِكَةُ﴾، ﴿عَالِهَةٌ﴾: ﴿عَالِهَةٌ﴾، ﴿مُبْصِرَةٌ﴾: ﴿مُبْصِرَةٌ﴾.

وقوله (وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ) يعني أنه إذا وقع بين الكسر وبين حرف من حروف (أَكْهَرُ) حرف ساكن فإن هذا الساكن لا يعد حاجزًا يمنع الإمالة، بل تتعين الإمالة نحو: ﴿لَعِبْرَةٌ﴾: ﴿لَعِبْرَةٌ﴾، ﴿سِدْرَةٌ﴾: ﴿سِدْرَةٌ﴾، ﴿وَجْهَةٌ﴾: ﴿وَجْهَةٌ﴾، واختلَف في ﴿فِطْرَتٍ﴾ من حيث إن الحرف الساكن حرف استعلاء، وليس في القرآن مثال للهمزة والكاف.

وقوله (وَيَضَعُفٌ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا) يعني أن حروف (أَكْهَرُ) تضعف عن تحمل الإمالة إذا كان ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا، سواء وقعت بعد الحرف المفتوح أو المضموم، أو فصل بينه وبينهما ساكن، ومعنى ذلك: امتناع إمالتها إذا وقعت بعد الفتح أو الضم.

و(أَرْجُلًا) جمع (رِجْل)، وهو منصوب على التمييز المحوّل عن الفاعل؛ أي: تضعف رِجْلًا أَكْهَرُ عن تحمل الإمالة، وفي هذا التركيب استعارة، حيث شبه هذه الحروف بشخصٍ ضعيف لا تحمله رِجْلَاهُ.

- ومثال الهمزة بعد الحرف المفتوح المباشر لها ﴿أَمْرَاتٌ﴾، ومثالها بعد المفتوح المفصول بساكن ﴿بِرَاءَةٌ﴾ و﴿سَوْءَةٌ﴾ وليس للهمزة بعد الضم مثال في القرآن.
- ومثال الكاف بعد الحرف المفتوح المباشر ﴿مُبْرَكَةٌ﴾، وبعد الحرف المفتوح الذي فصل بينها وبينه ساكن ﴿الشُّوكَّةُ﴾، ومثالها بعد الحرف المضموم المباشر ﴿التَّهْلُكَةُ﴾، ولم تقع الكاف في القرآن بعد حرف مضموم فصل بينها وبينه ساكن.
- ومثال الهاء بعد الفتح مع الفصل بالألف ﴿سَفَاهَةٌ﴾، ولم يقع في القرآن غير ذلك.
- ومثال الراء بعد الفتح المباشر ﴿شَجْرَةٌ﴾، ومع الفصل بساكن: ﴿سَيَّارَةٌ﴾ و﴿نَضْرَةٌ﴾، ومثالها بعد الضم مع الفصل بالساكن: ﴿مَحْشُورَةٌ﴾.

والأَكْهَرُ هو الشديد العُبُوس، يقال كَهَرَهُ إذا استقبله عابس الوجه، والكَهْرُ ارتفاع النهار مع شدة الحر.

وأما القِسم الذي فيه الإمالة بغير شروط فهو في الحروف المتبقية بعد استبعاد جملة (حَقُّ ضِغْطًا عَصِي خَطًا) وكلمة (أَكْهَرُ).

وهذه الحروف المتبقية خمسة عشر حرفًا مجموعة في قولهم: (فَجَثَّتْ رَيْبٌ لِدَوْدِ شَمْسٍ)، فتتعيّن فيها الإمالة إذا وقعت قبل هاء التانيث، وذلك في نحو ﴿خَلِيفَةٌ﴾: (خَلِيفَةُ)، ﴿حَاجَةٌ﴾: (حَاجَةُ)، ﴿الثَّالِثَةُ﴾: (الثَّالِثَةُ)، ﴿سِتَّةٌ﴾: (سِتَّةُ)، ﴿سَبْتَةٌ﴾: (سَبْتَةُ)، ﴿أَلْعَزَّةُ﴾: (أَلْعَزَّةُ)، ﴿فَرِيَّةٌ﴾: (فَرِيَّةُ).

﴿قَرِيْبَةٌ﴾، ﴿الْحَبْتَةُ﴾: ﴿الْحَبْتَةُ﴾، ﴿صَحْبَةٌ﴾: ﴿صَحْبَةٌ﴾، ﴿الْعَاجِلَةُ﴾: ﴿الْعَاجِلَةُ﴾، ﴿أَخَذَةٌ﴾: ﴿أَخَذَةٌ﴾، ﴿قُوَّةٌ﴾: ﴿قُوَّةٌ﴾، ﴿وَأَحَدَةٌ﴾: ﴿وَأَحَدَةٌ﴾، ﴿عَيْشَةٌ﴾: ﴿عَيْشَةٌ﴾، ﴿الْحُطْمَةُ﴾: ﴿الْحُطْمَةُ﴾، ﴿الْمُقَدَّسَةُ﴾: ﴿الْمُقَدَّسَةُ﴾.

وقوله ﴿لَعِبْرَةٌ مِائَةٌ وَجْهَةٌ وَلَيْكَةٌ﴾ أمثلة على المذهب الأول هي: ﴿لَعِبْرَةٌ﴾، ﴿مِائَةٌ﴾، ﴿وَجْهَةٌ﴾، ﴿الْأَيْكَةُ﴾، وقد سبق تفصيلها.

خلاصة المذهب الأول

أمال الكسائي هاء التأنيث إذا جاء قبلها:

حروف ﴿فَجَحْتُ زَيْنَبٌ لِدَوْدِ شَمْسٍ﴾، وحروف ﴿أَكْهَرُ﴾ بشروطها السابقة.

وقوله ﴿وَبَعْضُهُمْ ... سَوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيْلًا﴾ هو بيان للمذهب الثاني عن الكسائي، وهو المعروف بالإمالة العامة، ومعناه أن البعض أمال للكسائي جميع الحروف الهجائية الواقعة قبل هاء التأنيث بلا شرط أو قيد، إلا الألف فلم يملها في نحو ﴿الْصَّلْوَةُ﴾. وعلى ذلك فإن الألف مستثناة على المذهبين، فأما على المذهب الأول فلوجودها ضمن حروف ﴿حَقُّ ضِعَاطُ عَصٍ خَطًّا﴾، وأما على المذهب الثاني فللنص عليها صراحة.

تنبيه: ليس سبب استثناء الألف من المذهبين أنها لا إمالة فيها مطلقاً، بل إن الإمالة تجري فيها بشروط، وإنما سبب استثناءها من المذهبين أنها تدخل ضمن باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

وقد سبق بيان أن الألف تمال في ﴿ثِقْلَةٌ﴾ و﴿مُرْجِنَةٌ﴾ و﴿التَّوْبَةُ﴾ و﴿مَرْضَاتٌ﴾ و﴿كَمْشِكُورَةٌ﴾ على ما سبق من تفصيل في الباب السابق، وتكون الإمالة وصلًا ووقفًا. ولا إمالة في ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿الزَّكَاةُ﴾، ﴿الْحَيَاةُ﴾، ﴿التَّجَاةُ﴾، ﴿وَمَنَوَةٌ﴾، ﴿هَيْهَاتُ﴾، ﴿ذَاتُ﴾، ﴿الَّتْ﴾، ﴿وَلَاتُ﴾^(١)، لأن الألف في هذه الكلمات العشر إما ذات واو أو مجهولة الأصل.

خلاصة الباب

- حروف ﴿فَبَحَّتْ زَيْبٌ لِدُودِ شَمْسٍ﴾ تمال قولًا واحدًا على المذهبين.
- [حروف ﴿أَكْهَرُ﴾ المسبوقة بياء ساكنة، أو كسر موصول أو مفصول بساكن] تمال قولًا واحدًا على المذهبين.
- [حروف ﴿حَقٌّ ضِعَاطٌ عَصٍ حَظًا﴾ عدا الألف] و[حروف ﴿أَكْهَرُ﴾ المسبوقة بفتح أو ضم موصول أو مفصول بساكن] فيها وجهان: الفتح على المذهب الأول، والإمالة على المذهب الثاني^(٢).
- الألف: لا تتبع هذا الباب وإنما تناقش في الباب السابق.

(١) ستعلم لاحقًا أن الكسائي يقف بالهاء على ﴿مَرْضَاتٌ﴾، ﴿هَيْهَاتُ﴾، ﴿ذَاتُ﴾، ﴿الَّتْ﴾، ﴿وَلَاتُ﴾.
(٢) إذا التزمنا بطريق التيسير فالمذهب الثاني هو المقدم في الأداء، لأن الداني قرأ به على أبي الفتح فارس صاحب طريق الروايتين عن الكسائي من التيسير، وإذا أخذنا بالأكثر طرُقًا قدمنا المذهب الأول.

تدريبات

قف للكسائي على الكلمات التالية موضحًا السبب:

- | | | |
|---------------------------------|------------------------------|-------------------------------|
| ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ ^(١) | ﴿غَشْوَةٌ﴾ ^(٢) | ﴿الضَّلَالَةَ﴾ ^(٣) |
| ﴿بِسُورَةٍ﴾ ^(٤) | ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ ^(٥) | ﴿بِعَوْضَةٍ﴾ ^(٦) |
| ﴿وَمَوْعِظَةٍ﴾ ^(٧) | ﴿الصَّعِقَةُ﴾ ^(٨) | ﴿جَهْرَةً﴾ ^(٩) |
| ﴿كَفَّارَةٌ﴾ ^(١٠) | ﴿خَالِصَةٌ﴾ ^(١١) | ﴿صِبْغَةً﴾ ^(١٢) |
| ﴿التَّهْلُكَةِ﴾ ^(١٣) | ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ ^(١٤) | ﴿الْحَيْرَةُ﴾ ^(١٥) |

وقد وقفت على تلخيص طيب لهذا الباب قد صممه أخي الشيخ ياسر السمري أفردت

له الصفحة التالية:

-
- (١) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (أَكْهَرُ) وقبله كسر، فتتعين الإمالة على المذهبين.
- (٢) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (فَجَحَّتْ زَيْنَبٌ لِدَوْدَ شَمْسٍ) فتتعين الإمالة على المذهبين بلا شرط.
- (٣) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (أَكْهَرُ) وقبله ساكن وقبله ضم، فلم تتحقق شروط الإمالة على المذهب الأول، فيكون فيها الفتح على المذهب الأول، وفيها الإمالة على المذهب الثاني.
- (٤) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (أَكْهَرُ) وقبله فتح، فلم تتحقق شروط الإمالة على المذهب الأول، فيكون فيها الفتح على المذهب الأول، وفيها الإمالة على المذهب الثاني.
- (٥) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (حَقٌّ ضِعَاطٌ عَصِ حَطًّا)، فيكون فيها الفتح على المذهب الأول، وفيها الإمالة على المذهب الثاني.
- (٦) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (أَكْهَرُ) وقبله ساكن وقبله فتح، فلم تتحقق شروط الإمالة على المذهب الأول، فيكون فيها الفتح على المذهب الأول، وفيها الإمالة على المذهب الثاني.
- (٧) هنا هاء التانيث مسبوقة بأحد حروف (أَكْهَرُ) وقبله ضم، فلم تتحقق شروط الإمالة على المذهب الأول، فيكون فيها الفتح على المذهب الأول، وفيها الإمالة على المذهب الثاني.

بالم على كلا المذهبين
لا مجال على كلا المذهبين
بالم على المذهب الإجمالي فقط

باب مذهب الكسائي في إمالة ما قبل هاء التانيث (وفقاً) من طريق الشاطبية

المذهب الأول: المذهب التفصيلي (الإمالة الخاصة)

قال الإمام الشاطبي:	قال الإمام العياشي:
٣٢١- رى حاء فأنبت الألفوف وزئبها ٣٢٠- وخبثتها: حججها عسي علسا ٣١٩- أو الكسر والأشكال ليس يحاخر ٣٢٢- لميزر مائة ريفية وأربعة زعمهم	شمال الكسائي غير غير يبعدها وأظهر بعد الألسا وتضمن بيلا ويختلف بعد الفتح والقلم أزيلا يسوي ألب عند الكسائي مزيلا

عدم الإمالة	عدم الإمالة	عدم الإمالة	عدم الإمالة
قبله ساكن مسوق بغير الكسر	قبله متحرك بغير الكسر	قبله باه ساكنة	قبله كسر / أو ساكن صحيح مسوق بكسر
في: ﴿بِرَاءةٌ سَوِيَّةٌ أَلْفَاءٌ﴾ حيث وقع	في: ﴿أَمْرًا﴾، ﴿وَلِصِقٍ بِهَا مَا يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، وَهِيَ: ﴿أَمْرًا﴾﴾ في: ﴿بَيْكَةً أَلْفَاكَةً﴾ نحو: ﴿بِنْتُكَ، وَتُرْتُ، فَتُرْتُ أَصْلَفْتُ﴾ ^{١٢٧}	في: ﴿حَطِيْبَةٌ كَوْبِيْبَةٌ﴾ حيث وقع	في: ﴿بِرَاءةٌ سَوِيَّةٌ أَلْفَاءٌ﴾ حيث وقع في القرآن ساكن مسوق في: ﴿أَلْفَاكَةً﴾، ﴿بِرَاءةٌ﴾، ﴿مَرِيْعٌ﴾ نحو: ﴿بِنْتُكَ، وَتُرْتُ، فَتُرْتُ أَصْلَفْتُ﴾
في: ﴿سَقَاةً﴾ حيث وقع نحو: ﴿جَهْرَةٌ عَسْرَةٌ وَأَلْحَاوَةٌ وَمِسْرَةٌ﴾	لم يقع في القرآن نحو: ﴿شَجْرَةٌ قُوَّةٌ كَسْرَةٌ﴾، ﴿وَلِصِقٍ بِهَا مَا يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، وَهِيَ: ﴿أَمْرًا﴾﴾ نحو: ﴿بِنْتُكَ، وَتُرْتُ، فَتُرْتُ أَصْلَفْتُ﴾ ^{١٢٧}	لم يقع في القرآن نحو: ﴿الْكَبِيْرَةُ﴾ نحو: ﴿بِنْتُكَ، وَتُرْتُ، فَتُرْتُ أَصْلَفْتُ﴾ ^{١٢٧}	في: ﴿عَالِيَةً، فَكَيْبَةٌ / رَجِيْبَةٌ﴾ حيث وقع نحو: ﴿زَوَالِجْرَةٌ / عَيْزَةٌ﴾، ﴿وَلِصِقٍ بِهَا مَا يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، وَهِيَ: ﴿أَمْرًا﴾﴾ نحو: ﴿بِنْتُكَ، وَتُرْتُ، فَتُرْتُ أَصْلَفْتُ﴾ ^{١٢٧}

عدم الإمالة قولاً واحداً	عدم الإمالة قولاً واحداً
١- أحرف مكونة جملة: حُصَّ صَفْطٍ فُطَّ بَخ	١- أحرف مكونة جملة: ألف الله
نحو: ﴿فَقَدْ كَانَتْ أَلْفٌ مَسَالَةً، فَالَوْفَقُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مُرْتَضَاتٍ مُرْتَضِيَّةٍ﴾ إِلا إِذَا كَانَتْ أَلْفٌ مَسَالَةً، فَالَوْفَقُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مُرْتَضَاتٍ مُرْتَضِيَّةٍ﴾	نحو: ﴿فَقَدْ كَانَتْ أَلْفٌ مَسَالَةً، فَالَوْفَقُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مُرْتَضَاتٍ مُرْتَضِيَّةٍ﴾ إِلا إِذَا كَانَتْ أَلْفٌ مَسَالَةً، فَالَوْفَقُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مُرْتَضَاتٍ مُرْتَضِيَّةٍ﴾

جميع الحروف وبلا شروط عند ألف الله
الإمالة قولاً واحداً

الكلمات المنكوتة باللون البرتقالي: وقع الخلاف في قراءتها بالأوزاد وبالجمع بين القراء المشهورة فقراءها الكسائي بالأوزاد، وإذا وقف عليها فبإلها مع إمالة ما قبلها على حسب مذهبه.

باب مذاهبهم في الراءات

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٣- وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا ... مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً

هذا الباب مكوّن من قِسْمَيْنِ، فالأبيات الستة الأولى خاصة بورش، وباقي الباب عام لجميع القراء.

وقد خالف ورش جمهور القراء في الراء المفتوحة والمضمومة، فمن المعلوم أن جمهور القراء يفخمون الراء المفتوحة والمضمومة قولاً واحداً دون النظر إلى ما قبلها أو بعدها.

أما ورش فإنه ينفرد بترقيق هذه الراء بشروط معينة، ويفخمها كالجمهور في غير ذلك. وقوله (وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا ... مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلاً) يعني أن ورشاً يرقق الراء المفتوحة والمضمومة إذا تحقق أحد شرطين:

- **الشرط الأول:** أن يأتي قبلها ياءٌ ساكنة متصلة بها في نفس الكلمة، سواء كانت ياء لين فقط، أو ياء مد ولين، وسواء كانت الراء في آخر الكلمة أو في وسطها. ومثال ذلك: ﴿خَيْرَاتٌ﴾، ﴿خَيْرٌ وَأَحْسَنُ﴾، ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّا﴾، ﴿مِيرَاتٌ﴾، ﴿قَدِيرًا﴾، ﴿بَصِيرًا﴾، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾، ﴿كَبِيرُهُمْ﴾، ﴿وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ﴾، ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، ﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

وقولنا: ياء ساكنة، احترزنا به عن المتحركة نحو: ﴿الْخَيْرَةُ﴾ و﴿يَرُونَ﴾، فلا ترقق الراء في نحو هذا.

وقولنا: متصلة بالراء في نفس الكلمة، احترزنا به عن الياء الواقعة قبل الراء وكانت هي في كلمة والراء في كلمة أخرى نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾ و﴿مُقْنَعِي رُءُوسِهِمْ﴾ فورش يفتح الراء في نحو هذا.

• **الشرط الثاني:** أن يأتي قبل الراء كسر متصل بها في نفس الكلمة، سواء كانت الراء في وسط الكلمة أم في آخرها، وسواء كان الحرف المكسور قبلها حرف استفال أم حرف استعلاء. ومثال ذلك: ﴿ذِرَاعِيَهُ﴾، ﴿فَالْمَدَبَرَاتِ﴾، ﴿قَرِدَةً﴾، ﴿مِرَاءَ ظَهْرًا﴾، ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾، ﴿السَّاحِرِ حَيْثُ﴾، ﴿شَاكِرًا﴾، ﴿مُنْذِرٍ مِّنْ﴾، ﴿قَصَصَاتِ الطَّرْفِ﴾، ﴿وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ ﴿٢١﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَنْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾، ﴿وَتُعْزِرُوهُ وَتُقِرُّوهُ﴾، ﴿فَطِرَانٍ﴾. واحترز بقوله (موصلاً) عن الكسر المنفصل عن الراء في كلمة أخرى نحو ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ و﴿عَلَيْكَ رُطْبًا﴾، فلا ترقيق في ذلك.

وكذلك لاترقيق لورش في نحو ﴿بِرَشِيدٍ﴾، ﴿لِرُقَيْكٍ﴾، ﴿بِرَبِيهِمْ﴾، ﴿بِرَأْسِي﴾، ﴿بِرُكْنَيْهِ﴾، ﴿لِرُسُلِهِمْ﴾، ﴿لِرَبِّهَا﴾، لأن حرف الجر وإن اتصل خطأ فهو في حكم المنفصل، لأنه مع مجروره كلمتان.

فإن قلت: كيف عرفت أن المقصود في هذا البيت الراء المفتوحة والمضمومة والناظم لم يصرح بذلك؟ قلت: لأنه سيتكلم في آخر الباب عن المكسورة والساكنة لكل القراء ومنهم ورش، فعلم أن الكلام هنا عن المفتوحة والمضمومة.

فإن قلت: هل حكم ورش هذا عند وصل الراء بما بعدها فقط أم يشمل الوقف عليها؟
قلت: الحكم هنا عند النطق بالراء متحركةً بالفتح أو الضم سواء وصلت بما بعدها أم وُقف
عليها بالروم.

أما عند الوقف بالسكون فإنه -كعموم القراء- يرقق الراء الساكنة بعد كسر أو ياء ساكنة
كما سيأتي في آخر الباب، وعليه فيمكن أن نقول إن الترقيق وصلًا ووقفًا.

وقوله (وَرَقَّقَ وَرَشُّ كُلِّ رَاءٍ) فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه، والواو في (وَقَبَلَهَا)
للحال، و(قَبَلَهَا) خبر مقدم، و(يَاءٌ) مبتدأ مؤخر، و(مُسَكَّنَةٌ) حال من المبتدأ.
وقوله (أَوِ الْكُسْرُ) عطف على (يَاءٌ)، و(مُوصَلًا) حال من الكسر.

وفي الكلام حال مقدرة لـ (يَاءٌ) حذفت لدلالة الحال الثانية عليها، والتقدير: وَقَبَلَهَا
مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ مُوصَلَةٌ، أي حال كون هذه الياء موصلة بالراء في كلمة واحدة، وحال كون
الْكَسْرُ مُوصَلًا بالراء في كلمة واحدة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٤- وَلَمْ يَرِ فَضْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كُسْرَةٍ ... سِوَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَا سِوَى الْحَا فَكَمَلًا

قوله (وَلَمْ يَرِ فَضْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كُسْرَةٍ) يعني أنه إذا وقع حرف ساكن بين الكسر وبين
الراء؛ فإن ورشًا لا يعتد بهذا الساكن، ولا يعتبره فاصلًا أو حاجزًا يمنع ترقيق الراء.

وعليه فإنه يرقق الراء في نحو ﴿وَرَزَّكَ﴾، ﴿ذِكْرَكَ﴾، ﴿أَلْمِحْرَابِ﴾، ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾،
﴿إِكْرَاهِ﴾، ﴿إِجْرَامِي﴾، ﴿الذِّكْرُ صَفْحًا﴾، ﴿سِحْرٌ مُبِينٌ﴾.

ويشترط في هذا الحكم أن يكون الكسر لازماً، وفي نفس الكلمة التي فيها الراء، كما في الأمثلة السابقة.

فإن كان الكسر في كلمة والراء في كلمة أخرى؛ امتنع ترقيق الراء نحو ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا﴾ و﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً حَافَتْ﴾.

على أن الكسر في ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً﴾ عارض، ففي هذه الكلمة مانعان من الترقيق هما: انفصال الكسر، وعروضه لأن النون مكسورة كسراً عارضاً لالتقاء الساكنين.

فإذا ابتدئ بكلمة ﴿أُمَّرَأَةً﴾ فُخِّمَت الراء رغم البدء بهمزة مكسورة، لأن همزتها همزة وصل عارضة جيء بها للنطق بالساكن بعدها، فتكون حركتها عارضة كذلك.

وقوله ﴿سَوِيَّ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سَوِيَّ الْخَا فَكَمَّلاً﴾ يعني أن حروف الاستعلاء - عدا الخاء - تعتبر مانعاً يمنع الترقيق إذا جاءت ساكنة بين الكسر والراء، وهذا استثناء مما ذكر في أول البيت، ومعلوم أن حروف الاستعلاء مجموعة في جملة (خُصَّ صَغُطٍ قَطُّ).

وعليه فلا ترقيق في نحو ﴿مِصْرًا﴾، ﴿إِصْرًا﴾، ﴿بِمِصْرَ بِيوتًا﴾، ﴿قِطْرًا﴾، ﴿فِطْرَتٍ﴾، ﴿وَقْرًا﴾.

ولم يقع في القرءان بين الكسر والراء ضاد أو غين أو ظاء ساكنة.

أما الخاء الساكنة فلا تعد فاصلاً، فلا تمنع الترقيق إذا وقعت بين الكسرة والراء، فهي تعامل مثل حروف الاستفحال في هذا الحكم، لأنها حرف مهموس يضعف الاعتماد عليه، وهذا معنى قوله ﴿سَوِيَّ الْخَا فَكَمَّلاً﴾، فهذا استثناء من استثناء.

وقد وقع ذلك في: ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾، ﴿إِخْرَاجِ﴾، ﴿إِخْرَاجِكُمْ﴾، ﴿إِخْرَاجًا﴾.

وقوله (وَلَمْ يَرَ) من الرؤية العلمية، و(سَاكِنًا) مفعول أول، و(فَصَلًّا) مصدر بمعنى فاصلاً، وهو المفعول الثاني.

تنبيه: مما يُستثنى أيضاً لورش أنه إذا جاء بعد الراء المستوفية لشروط الترقيق حرف استعلاء في نفس الكلمة سواء كان بعد الراء مباشرة أو كان مفصلاً عنها بساكن فإنه يمنع الترقيق، وذلك في نحو ﴿الْفِرَاقُ﴾، ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾، ﴿الصِّرَاطُ﴾.

أما إن كان حرف الاستعلاء في كلمة أخرى فإنه لا يمنع الترقيق، نحو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ﴿لَتُنذِرَ قَوْمًا﴾، وسيأتي النص على ذلك بعد قليل عند قوله (٣٥٠- وَمَا حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدَ فَرَاؤُهُ ... لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَدَلُّلًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٥- وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمٍ ... وَتَكَرَّرَ بِهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

فخَّم ورش الراء في كل اسم أعجمي وُجد فيه سبب الترقيق، والواقع منه في القراءان ثلاثة أسماء: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿عِمْرَانَ﴾، فالراء تفخّم في هذه الأسماء حيث وردت رغم وقوع الراء بعد ساكن وقبله حرف مكسور موصل.

وفخَّم ورش الراء أيضاً في ﴿إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، رغم أن الراء بعد كسرة، و﴿إِرْمَ﴾ أيضاً اسم أعجمي، وقيل عربي، فلأجل الخلاف فيه أفرده بالذكر.

ووجه تفخيم ذلك كله التنبيه على العُجْمَة، وأما ﴿عَزَيْرٌ﴾ فلم يرد فيه نص خاص، وهو أعجمي، وقيل عربي (وهو الراجح)، فيقرؤه ورش بترقيق الرءاء على القاعدة، ومعلوم أن ورشاً لا ينونه: ﴿عَزَيْرٌ﴾^(١).

وقوله (وَتَكَرَّيْرَهَا) يعني أنه إذا وجد في الكلمة رءان، ووجد سبب لترقيق الأولى فقط، فيترك ترقيقها وتفخم، وقد ورد ذلك في خمس كلمات حيث أتت: ﴿ضِرَارًا﴾، ﴿فِرَارًا﴾، ﴿الْفِرَارُ﴾، ﴿إِسْرَارًا﴾، ﴿مِدْرَارًا﴾.

ثم بين الناظم علة تفخيم الرءاء المكررة فقال (حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً) وذلك أن الرءاء الثانية مفخمة؛ إذ لا موجب لترقيقها، والرء الأولى وجد سبب لترقيقها، ولكنها فخمت ليتعدل اللفظ بتفخيم الرءين لما فيه من الانتقال من تفخيم إلى تفخيم فيكون أيسر في النطق.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٦- وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ ... لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحَلًا

(جِلَّةٌ) جمع جليل، و(أَعْمَرٌ) أفعل تفضيل من العمارة ضد الخراب، و(أَرْحَلًا) جمع (رَحَل) وهو المنزل، وهو منصوب على التمييز.

والمعنى أنه قد رُوي عن ورش تفخيم الرءاء في كلمتي ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿سِتْرًا﴾ وبأبهما؛ أي كل كلمة جاءت الرءاء فيها منوَّنة مفتوحة وقبلها ساكن وقبله كسر، وقد ورد ذلك في هاتين الكلمتين، وفي أربع كلمات أخرى هي: ﴿إِمْرًا﴾، ﴿وَزْرًا﴾، ﴿حِجْرًا﴾، ﴿وَصِهْرًا﴾.

(١) قال الناظم (٧٢٦- وَتَوَّنُوا ... عَزَيْرٌ رَضَى نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكَلًا).

وأسلوب التفضيل في (أَعْمُرُ أَرْحَلًا) يفهم منه أن التريق في هذه الكلمات صحيح مقروء به أيضًا، ولكن التفضيم أصح وأرجح، لأن عمارة الرحل تعني العناية به وتعاهده.

والخلاصة أن هذه الكلمات الست فيها وجهين هما التفضيم (وهو المقدم)، والتريق.

وأما نحو ﴿سِرًّا﴾ من كل ما كان الساكن قبل الراء مدغمًا فيها فلا خلاف عن ورش في تريقها، حيث إن المدغم والمدغم فيه كالشيء الواحد، فكأن الراء وَلِيَتِ الكسرة.

تحرير: إذا اجتمعت إحدى هذه الكلمات الست مع مد بدل في نحو ﴿وَقَدْ آتَيْنَكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ فالجائز خمسة أوجه هي: ثلاثة البدل مع تفضيم الراء، وقصر وإشباع البدل مع تريق الراء، ويمتنع توسط البدل مع تريق الراء، قال الشيخ خلف الحسيني في إتحاف البرية: (٩٣- وفي بابِ ذِكْرًا فَخِمْنَ مُثَلَّثًا... لِهَمْزٍ وَرَفَّقَ قَاصِرًا وَمُطَوَّلًا).

تدريب: اقرأ لورش بما يجوز من أوجه: ﴿كَذِكْرِكُمْ وَأَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾.

ج: نقرأ بقصر البدل وعليه الوجهان في ﴿ذِكْرًا﴾، ثم بتوسط البدل وعليه التفضيم فقط في ﴿ذِكْرًا﴾، ثم بإشباع البدل وعليه الوجهان في ﴿ذِكْرًا﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٧- وَفِي شَرِّرٍ عَنْهُ يُرَفَّقُ كُلُّهُمْ... وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبَّلًا

يرقق جميع الرواة عن ورش الراء الأولى من كلمة ﴿بَشَرٍ﴾ في قوله تعالى ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المسلات: ٣٢]، وذلك وصلًا ووقفًا، وهذا مخالف للأصل المتقدم (وهو أن سبب التريق وجود كسر قبل الراء)، وأما هنا فسببه وجود كسر بعدها، وأما الراء الثانية فترقق للجميع (وصلًا) لأنها مكسورة.

وإذا وقف غير ورش على ﴿بَشَرِّ﴾ فخم الرءاء الأولى، وله في الثانية السكون المحض مع التفخيم، والرَّوم مع الترقيق.

وإذا وقف ورش على ﴿بَشَرِّ﴾ رقق الرءاءين معاً، سواء وقف بالسكون المحض أو الرَّوم، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٩٤-) وَفِي شَرِّ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ ... وَرَقَّقَهُمَا فِي الْوَقْفِ أَيْضًا لِتَعْدِلًا).

فإن سألت: لِمَ لَمْ يَرَقِّقِ الرءاء الأولى من ﴿أُولَى الصَّرِّ﴾ كما رقق في ﴿بَشَرِّ﴾؟ قلتُ: استعلاء الضاد وإطباقها منع الترقيق.

أما كلمة ﴿سُرِّ﴾ فلم يرد في رائها الأولى إلا التفخيم.

ثم بين أن بعض أهل الأداء عن ورش تقبل لفظ ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] بتفخيم الرءاء، أي أخذوه ونقلوه عنه، ومفهوم هذا: أن البعض الآخر رواه عنه بالترقيق على الأصل. فيكون في لفظ ﴿حَيْرَانَ﴾ وجهان التفخيم والترقيق، والتفخيم مقدم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٨- وَفِي الرِّاءِ عَنُ وَرَشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ ... مَذَاهِبُ شَدَّتْ فِي الأَدَاءِ تَوَقُّلاً

(تَوَقُّلاً) تمييز بمعنى الصُّعود، يقال توقل في الجبل إذا صعد فيه، أي رُوي عن ورش مذاهب شاذة يصعب قبولها، ويحتاج قبولها إلى تكلف كتكلف صعود الجبال.

(شَدَّتْ فِي الأَدَاءِ) أي قَلَّتْ في النقل والدراية حال كونها بعيدة في النظر والقياس.

وهذه المذاهب التي أعرض عنها الناظم منها ما هو مقبول مقروء به من طرق الطيبة لثبوت طرقه، ومنها ما هو غير مقبول.

فمن المقبول مثلاً في الطيبة أنه قد ورد الوجهان - الترقيق والتفخيم - في بعض الكلمات التي اقتصرَت الشاطبية فيها على وجه واحد، وذلك في نحو ﴿إِزْمٌ﴾ و﴿بِشْرَرٍ﴾ و﴿طَهْرًا﴾ و﴿تَنْتَصِرَانِ﴾.

وأما غير المقبول فنحو ترقيق الراء التي بعدها كسرة نحو ﴿رَدْفٌ﴾، أو التي بعدها ياء ساكنة نحو ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، وستعرض لجانب من ذلك عن قول الناظم (٣٥٣- وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ ... بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثَبْتُ فَيَمْثُلًا)، وكذلك البيت التالي له.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٤٩- وَلَا بُدُّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ ... إِذَا سَكَنْتَ يَا صَاحِبَ السَّبْعَةِ الْمَلَا

بدأ الناظم في ذكر أحكام للراء متعلقة بكل القراء، ورش وغيره.

ومعنى هذا البيت أن الراء الساكنة بعد كسر ترقق للقراء السبعة، سواء كانت:

- متوسطة نحو ﴿فِرْعَوْنَ﴾، ﴿الْإِرْبَةَ﴾، ﴿مِرْيَةَ﴾.
 - أو متطرفة ذات سكون أصلي نحو ﴿أَسْتَعْفِرُ﴾، ﴿وَأَصْبِرُ﴾.
 - أو متطرفة ذات سكون عارض كالوقف بالسكون على نحو ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾، ﴿مُدَّكِرٍ﴾.
- وقد ذكر الناظم في هذا البيت شرطين هما: ١- سكون الراء، و٢- وقوعها بعد كسر. وسيذكر ثلاثة شروط أخرى في الأبيات التالية، هي:

٣. أن لا يأتي بعد الراء حرف استعلاء، كما في نحو ﴿وَأِزْصَادًا﴾، وسيأتي تفصيل ذلك عند قوله (٣٥٠- وَمَا حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ).

٤. أن تكون الكسرة أصلية، فإن كانت عارضة وجب التفخيم للجميع، كما في نحو ﴿أَمَّ﴾
 ﴿أَرْتَابُوا﴾، وعند البدء بهمزة الوصل في نحو ﴿أَرْتَابُوا﴾ و﴿أَرْتَضَى﴾.
٥. أن تكون الكسرة متصلة في نفس الكلمة، فإن كانت منفصلة في نحو ﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾
 فيجب التفخيم للجميع، وسيأتي تفصيل هذه النقطة والنقطة السابقة عند قوله (٣٥٢-
 وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ ...).
- و﴿يَا صَاحٍ﴾ منادى مُرَخَّم أي يا صاحبي، و﴿الْمَلَا﴾ الأشراف.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥٠- وَمَا حَرَفُ الْإِسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُهُ ... لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَدَلَّلَا
 ٣٥١- وَيَجْمَعُهَا قِطْ خَصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ ... بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلَا

- إذا وقع بعد الراء حرف من حروف الاستعلاء المجموعة في جملة ﴿قِطْ خَصَّ ضَغْطٍ﴾
 فإنه يجب تفخيم الراء لكل القراء، ورش وغيره، سواء كانت الراء:
- ساكنة وذلك في: ﴿وَأِرْصَادًا﴾ [التوبة: ٧١]، ﴿مِرْصَادًا﴾ [البأ: ٢١]، ﴿لِبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]،
 ﴿فِرْطَائِسٍ﴾ [الأنعام: ٧]، ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢].
 - متحركة حتى وإن حالت الألف بينها وبين حرف الاستعلاء، وقد وقع من حروف
 الاستعلاء بعد الراء المتحركة في القراءان الكريم: القاف والضاد والطاء، فأما القاف
 فوقعت في ثلاثة مواضع: ﴿فِرَاقٍ﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿الْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]، ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾

[ص:١٨]، وأما الضاد ففي موضعين: ﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء:١٢٨]، ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام:٣٥]، وأما الطاء ففي لفظ ﴿الصِّرَاطِ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم سواء كان منكرًا أم معرفًا. والكلام في هذه النقطة يخص ورشًا، لأن الرءاءات في الأمثلة السابقة عنده هي رءاءات مفتوحة بعد كسر، أو بعد ساكن قبله كسر، وأما باقي القراء فإنهم يفخمون هذه الرءاءات المفتوحة بصرف النظر عما قبلها أو بعدها.

فيجب تفخيم الرءاء في هذا لجميع القراء، بشرط أن يكون حرف الاستعلاء مع الرءاء في كلمة واحدة كما ذكر في المواضع السابقة.

فإن كانت الرءاء في كلمة وحرف الاستعلاء في كلمة بعدها؛ فلا اعتبار لحرف الاستعلاء حينئذٍ، فلا يمنع ترقيق الرءاء لورش سواء حال بينه وبين الرءاء حائل نحو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠]، أم وقع بعد الرءاء مباشرة نحو ﴿الَّذِي صَفَحًا﴾ [الزخرف:٥].

وكذلك لا يمنع الترقيق للجميع في نحو: ﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح:١]، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان:١٨].

وقوله ﴿وَخُلِفَهُمْ ... بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا﴾ يعني أن القراء اختلفوا في رءاء

﴿فِرْقٍ﴾ في ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء:٣٦]:

- فمنهم من فحّمها نظرًا لوقوع حرف الاستعلاء بعدها.
- ومنهم من رققها نظرًا لكسر حرف الاستعلاء، فكان الكسر أضعف من أثر صفة الاستعلاء.

قال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع." اهـ.

ويقاس على هذه الكلمة كلمة ﴿فِرْقَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] إذا وَقَفَ عليها بإمالة الكسائي، فيصير في الرءاء الوجهان وَقَفًا، قال ابن الجزري: "والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٌ﴾ حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصًّا." اهـ.

تنبيه: اعلم أن الخلاف في رءاء ﴿فِرْقٍ﴾ لا يكون إلا عند وصلها بما بعدها، أو عند الوقف عليها بالرَّوم، **أما عند الوقف عليها بالسكون فيتعين التفخيم**، وقد نص على ذلك الداني في الإبانة، وقد نقله عنه المُنْتَوِي (ت ٨٣٤ هـ) في شرحه على الدرر اللوامع فقال:

"قال -الداني في الإبانة-: على أن الوجهين من التفخيم والترقيق في ذلك إنما يكونان في حال الوصل لا غير، فأما إذا وَقَفَ على ذلك ولم يُشْرَ إلى جرة القاف -أي الرَّوم- ولا قُدِّرَتْ، وسكنت وعمول سكونها، وهو الاختيار في مذهب نافع، فحُخِّمَ الرءاء ولم ترقق رأسًا، كما فحخت ولم ترقق في قوله تعالى ﴿فِرْقَةٌ﴾ و﴿فِطْرَتٌ﴾ لانفتاح حرف الاستعلاء، كذلك حكمه إذا سكن سواء، يوجب التفخيم ويمنع من الترقيق." اهـ.

ومعنى (قَطُّ حُصَّ صَغُطٍ) أي أقم في القيط (أي في شدة الحر) في حُصَّ ذي ضَغَطٍ أي بيت ضيق من القصب أو الشجر؛ أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك واسلك طريق السلف الصالح ولا تهتم بزينتها، وقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي (ت ٨٣ هـ تقريبًا) وهو من أكابر التابعين أنه كان له حُصٌّ من قصب يكون فيه هو ودابته فإذا غزا نقضه وإذا رجع بناه.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥٢- وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ ... فَفَحِّمُ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

ذكر الناظم هنا حالتين بجب فيهما تفخيم الراء:

الحالة الأولى: أن تأتي الراء بعد كسر عارض (منفصل أو متصل)، ويكون ذلك (لكل

القراء) في الراء الساكنة التي تأتي بعد همزة وصل سواء:

• بدأت همزة الوصل كما في نحو ﴿أَرْتَابُونَ﴾، ﴿أَرْجِعُونَ﴾، ﴿أَرْكَعُونَ﴾، لأن همزة الوصل لا يوتى بها إلا حال البدء للتوصل إلى النطق بالساكن، إذا فهي عارضة، فتكون حركتها عارضة.

• أو كان قبل الهمزة ساكن تحرك لالتقاء الساكنين كما في نحو ﴿أَمَّ أَرْتَابُونَ﴾، ﴿لِمَنْ أَرْتَضَى﴾.

← ويكون ذلك أيضًا لورش عند البدء بنحو ﴿أَمْرَاتٍ﴾ و﴿أَمْرُونَ﴾، فالراء مفتوحة أو مضمومة وقبلها حرف مستفل ساكن وقبلها كسر، لكن هذا الكسر عارض، فلا يعتد به، وهذا بمثابة الاستثناء من قوله (وَلَمْ يَرَفْضًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ).

← ويكون ذلك أيضًا لورش في نحو ﴿وَإِنْ أَمْرَاءٌ﴾ و﴿وَإِنْ أَمْرُونَ﴾ لعروض الكسرة.

الحالة الثانية: أن تأتي الراء بعد كسر منفصل عنها، بأن يكون في كلمة غير كلمتها سواء

كان هذا الكسر المنفصل:

• لازمًا نحو ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾، ﴿الَّذِي أَرْتَضَى﴾ بالنسبة للجميع، ونحو ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا﴾، ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ بالنسبة لورش.

• أم كان عارضاً نحو ﴿أُمُّ أَرْتَابُوءَ﴾، ﴿لِمَنِ أَرْتَضَى﴾ بالنسبة للجميع، ونحو ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾، ﴿إِنِ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ﴾ بالنسبة لورش، وفي هذه النقطة اجتمع سببان للتفخيم هما عروض الكسر وانفصاله.

ومن الكسر المنفصل بالنسبة لورش نحو ﴿بِرَسُولٍ﴾، ﴿لِرُقَيْبِكَ﴾، وإنما كان الكسر منفصلاً هنا لأن حرف الجر منفصل تقديراً عن الكلمة التي دخل عليها؛ إذ الجار والمجرور كلمتان مستقلتان، فهما وإن اتصلا لفظاً وخطاً منفصلان حكماً وتقديراً. وقوله (مُتَّبِعًا) حال يشير به إلى أن التفخيم مشهور عند العلماء مبذول بينهم مستفيض.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥٣- وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ ... بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فِيمَثَلًا

٣٥٤- وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ ... فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتْكَفَلًا

أشار الناظم إلى أن بعض أهل الأداء رفقوا الرءاء إذا وقع بعدها كسرة نحو ﴿الْمَرْءِ﴾ و﴿رَدَفٍ﴾، أو وقع بعدها ياء ساكنة نحو ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، أو وقع بعدها ياء متحركة نحو ﴿مَرْيَمَ﴾. ويبيّن الناظم أن هؤلاء ليس لهم فيما ذهبوا إليه نص صريح يعتمد عليه فيظهر ويداع بين القراء، وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح ترقيق الرءاء في هذه الحالات.

وسبب ترقيقهم للرءاء في هذه الحالات أنهم قاسوها على الحالات التي رُفقت الرءاء فيها من أجل الكسر أو الياء قبلها، فقالوا هذه مثل تلك، ولذلك علّق الناظم في البيت التالي قائلاً: (٣٥٤- وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ ...).

والمعنى أنه لا يجوز ترقيق الراء التي بعدها كسر أو ياء قياساً على ترقيق الراء التي قبلها كسر أو ياء؛ إذ ليس للقياس مدخل في القراءة؛ لأن جميع الأوجه والقراءات إنما تعتمد على النقل المتواتر والتلقي الصحيح المضبوط، فالتزّم بما نُقل عن الأئمة وارتضوه من تفخيم وترقيق، وتكفّل بنقله لغيرك دون زيادة أو نقصان.

وقد يقال: إن بين هذا البيت وبين قوله في باب الإمالة (وَأَقْتَسَ لِنْتَضُلًا) تناقضاً؛ لأن هذا البيت نفى القياس في القراءة، وقوله (وَأَقْتَسَ لِنْتَضُلًا) أمر بالقياس فيها، فبين قوليه تدافع. ويمكن دفع التناقض بأن المراد بالقياس المنفي هنا قياس قاعدة كلية على أخرى مثلها، والمراد بالقياس المأمور به هناك هو قياس الأمثلة بعضها على بعض، فلا تناقض.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٥٥- وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَصْلِهِمْ ... وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا

٣٥٦- وَلَكِنَّهَا فِي وَفْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا ... تُرْفَقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَّى أَلَا

٣٥٧- أَوْ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ ... كَمَا وَصْلِهِمْ فَابِلُ الذِّكَاءِ مُصَقَّلًا

٣٥٨- وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ ... عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمَّلًا

قوله (وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةٌ عِنْدَ وَصْلِهِمْ) يعني أن الراء المكسورة ترقق لجميع القراء عند وصلها بما بعدها:

- فإذا كانت في أول الكلمة أو في وسطها فإنها توصل بما بعدها بدهاءةً نحو ﴿رَجَالٌ﴾، ﴿فَرَجِينٌ﴾.

• وإذا كانت في آخر الكلمة فإنها ترقق حال الوصل بالكلمة التي بعدها سواء كانت حركتها أصلية نحو ﴿وَالزُّبْرِ وَالْكَتَبِ﴾، أم عارضة ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾، أما إذا وُقف عليها ففيها تفصيل نعرفه في الحكم القادم.

وقوله ﴿وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا﴾ يعني أن الأصل في الوقف على الراء المكسورة هو التفخيم، وذلك عند الوقف عليها بالسكون، كالوقف بالسكون على ﴿وَالزُّبْرِ﴾ و﴿بِالصَّبْرِ﴾، إلا ما سيأتي استثناءؤه في البيت التالي.

و﴿أشْمَلًا﴾ جمع شمل، أي اجتمع شمل أهل الأداء على ذلك.

وقوله ﴿وَلَكِنَّهَا فِي وَفْقِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا ... تُرَقِّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلًا، أَوْ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُونِ﴾ يعني أن الراء المكسورة، مع غيرها (أي هي والمفتوحة والمضمومة) إذا وُقف عليها بالسكون فإنها ترقق في ثلاث حالات:

١. أن يكون قبلها كسر نحو ﴿وَأَنْذِرِ﴾، ﴿ذَابِرِ﴾، ﴿يَقْدِرِ﴾.

ويلحق بذلك ما إذا فصل بين الراء والكسر حرف ساكن مستفل نحو ﴿الْحَجْرِ﴾، ﴿وَزَرَ﴾، ﴿السَّحْرِ﴾.

فإن كان الحاجز حرف استعلاء، ففيها الترقيق والتفخيم^(١)، وقد وقع ذلك في ﴿الْفِطْرِ﴾، والترقيق أولى.

٢. أن يكون قبلها ألف مماله أو مقللة نحو ﴿فَقِنَا عَذَابَ الْبَارِ﴾ على مذهب من يميل أو يقلل.

(١) وهذان الوجهان ثابتان أيضًا في الوقف على ﴿مِصْرَ﴾ - وإن كانت راؤها مفتوحة - والتفخيم فيها أولى.

٣. أن يكون قبلها ياء ساكنة سواء كانت حرف لين نحو ﴿خَيْرٍ﴾ و﴿السَّيْرِ﴾ أو مد ولين نحو ﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿نَصِيرٌ﴾.

وقوله (وَرَوْمُهُمْ ... كَمَا وَصَلِهِمْ) يعني أن الوقف بالرَّوم يأخذ حكم الوصل:

- فالراء المضمومة حين يوقف عليها بالرَّوم تفخم للجهور، وترقق لورش على شرطه.
- والراء المكسورة حين يوقف عليها بالرَّوم ترقق للجميع.
- ولا رَوم في المفتوحة.

وقوله (فَابُلُ الذِّكَاءِ مُصَقَّلًا) يعني اختبر ذكاءك حال كونه مصقلاً، يقال صَقَّلَ السيف أي جلّاه وأظهره ولمّعه، والسيف المصقّل هو السيف المجلّو الحاد اللامع، وذلك كناية عن دقة هذه المسألة، واحتياجها لذكاء شديد.

وقوله (وَفِيمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ ... عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمَّلًا) يعني اعمل بالتفخيم في كل ما سكت عنه من أحكام، فهو الأصل في الرءات فيما عدا ما ذكرته من قواعد تقتضي الترفيق، و(كُنْ مُتَعَمَّلًا) أي عاملاً.

ويمكن أن نلخص أحكام الرء المرققة - لغير ورش - في جملة: (أَمِلْ رَبًّا فِرْعَوْنَ وَالسَّحْرَ.. تَكُنْ بِخَيْرٍ).

- فكلمة (أَمِلْ) تعني كل رء مصحوبة بالإمالة أو التقليل، سواء كانت الإمالة قبلها نحو (الْبَارِ)، أو بعدها نحو (أَفْتَرَى).
- وكلمة (رَبًّا) تعني الرء المكسورة، بصرف النظر عما قبلها أو بعدها.
- وكلمة (فِرْعَوْنَ) تعني كل رء ساكنة قبلها كسر أصلي لازم.

- وكلمة (وَالسَّحْرُ) تعني كل راء ساكنة قبلها ساكن قبله كسر.
- وكلمة (بِخَيْرٍ) تعني كل راء ساكنة قبلها ياء ساكنة، سواء لين أو مد.
- وما عدا ذلك فالتفخيم هو الأصل، ويمكن أن نلخص التفخيم - لغير ورش - في جملة:
(نَقُومُ فِي رَمَضَانَ مِنْ مَرَقِدِنَا الْفَجْرِ، وَالْكَافِرُونَ بِالْقُرْآنِ فِي خُسْرٍ، لِأَنَّ فِرْقَتَهُمْ قَدِ ارْتَابُوا).
- فكلمة (رَمَضَانَ) تعني كل راء مفتوحة.
- وكلمة (مَرَقِدِنَا) تعني كل راء ساكنة قبلها فتح.
- وكلمة (الْفَجْرِ) تعني كل راء ساكنة قبلها ساكن وقبله فتح، حتى وإن كان الساكن ألقاً نحو (الأنهار).
- وكلمة (الْكَافِرُونَ) تعني كل راء مضمومة.
- وكلمة (بِالْقُرْآنِ) تعني كل راء ساكنة قبلها ضم.
- وكلمة (خُسْرٍ) تعني كل راء ساكنة قبلها ساكن وقبله ضم، حتى وإن كان الساكن واوًا مدية، نحو (غفور).
- وكلمة (فِرْقَتَهُمْ) تعني كل راء ساكنة قبلها كسر وبعدها حرف استعلاء.
- وكلمة (قَدِ ارْتَابُوا) تعني كل راء ساكنة قبلها همزة وصل.

وتبقى ثلاث كلمات فيها وجهان:

- فكلمة ﴿فِرْقٍ﴾ فيها الوجهان وصلًا.
- وكلمة ﴿الْقَطْرِ﴾ فيها الوجهان وقفًا، والترقيق مقدم.
- وكلمة ﴿مِصْرٍ﴾ فيها الوجهان وقفًا، والتفخيم مقدم.

باب اللامات

قال الناظم رحمه الله:

٣٥٩- وَغَلْظَ وَرَشٌ فَتَحَ لَامٍ لِصَادِهَا ... أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلَ تَنْزُلِهَا

٣٦٠- إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ ... وَمَطَّلَعٍ أَيْضًا ثُمَّ ظَلٌّ وَيُوصَلًا

غَلظ ورش كل لام مفتوحة وقعت بعد (صاد أو طاء أو ظاء) إذا كانت هذه الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة، وذلك سواء كانت اللام مخففة أم مشددة، متوسطة أم متطرفة. والتغليظ هو التفخيم، فهما لفظان مترادفان على معنى واحد، غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الراءات، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات، وضدهما الترقيق.

- فاللام المفتوحة بعد صاد مفتوحة نحو ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿صَلَحَ﴾، ﴿يُصَلِّبُونَ﴾.
- وبعد صاد ساكنة نحو ﴿أَصْلَوْهَا﴾، ﴿يُصَلِّونَهَا﴾.
- وبعد طاء مفتوحة نحو ﴿الطَّلِقُ﴾، ﴿فَاطَّلَعَ﴾، ﴿طَلَّقْتُمْ﴾.
- وبعد طاء ساكنة في ﴿مَطَّلَعٍ﴾.
- وبعد ظاء مفتوحة نحو ﴿ظَلَمَ﴾، ﴿ظَلَمُونَا﴾، واللام الأولى من ﴿وَطَلَّلْنَا﴾.
- وبعد ظاء ساكنة نحو ﴿أَظْلَمَ﴾، واللام الأولى من ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾.

وصفوة القول أن اللام تغلظ لورش بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون اللام مفتوحة، ونص الناظم على هذا الشرط بقوله: (فَتَحَ لَامٍ)، فإذا كانت اللام مضمومة نحو ﴿الظَّلْمَتِ﴾، أو مكسورة نحو ﴿يُصَلِّي﴾، أو ساكنة نحو ﴿صَلِّصَلِّ﴾ فإنها ترقق لورش حينئذٍ.

الشرط الثاني: أن تقع (الصاد أو الطاء أو الظاء) قبل اللام، ونص الناظم على هذا الشرط بقوله: (قَبْلُ تَنْزُلًا)، فإذا وقع أحد هذه الحروف بعد اللام رقت نحو ﴿لَسَلَطُهُمْ﴾، ﴿فَأَسْتَعْلَظُ﴾.

الشرط الثالث: أن تكون (الصاد أو الطاء أو الظاء) مفتوحة أو ساكنة كما تقدم، ونص الناظم على هذا الشرط بقوله: (إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ)، فإذا كانت مضمومة نحو ﴿ظَلَّلِي﴾، أو مكسورة نحو ﴿فُصِّلَتْ﴾ وجب ترقيق اللام.

تنبيه: اعتبر قوم الصاد أيضًا فغلظوا اللام بعدها نحو ﴿صَلَّلْنَا﴾ و﴿صَلَّ﴾، وهذا قياس على رواية ضعيفة نقلًا ولغة، فلا يُقرأ في اللام بعد الصاد إلا بالترقيق، والله أعلم.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٦١- وَفِي طَالَ حُلْفٌ مَعَ فِصَالًا وَعِنْدَمَا ... يُسْكِنُ وَقَفًّا وَالْمُفْخَمُ فُضًّا

قوله (وَفِي طَالَ حُلْفٌ مَعَ فِصَالًا) يقصد: ﴿أَفْطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾ [طه: ٨٦]، ﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ولعلك لاحظت وجود ألفٍ فاصلة بين الطاء واللام في كلمة (طَالَ)، وبين الصاد واللام في كلمة (فِصَالًا)، ولأجل هذه الألف الفاصلة اختلف الرواة عن ورش، فبعضهم غلظ اللام، وبعضهم رققها، وعلى التعليل جمهور أهل الأداء، ورجحه في النشر.

قال الداني في جامع البيان: "في اللام وجهان: التفتيح اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، والترقيق للفواصل الذي فصل بينهما ... والأوجهُ التفتيح." اهـ.

وظاهر النظم يوهم اقتصار الخلاف على ﴿طَالَ﴾ و﴿فَصَالًا﴾، ولكن يلحق بهما ﴿بَصَلْحًا﴾ [النساء: ١٢٨]، حيث فصلت الألف بين الصاد واللام على قراءة غير الكوفيين^(١)، قال في الإتحاف: (٩٥- وفي طَالَ خُلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَمِثْلُ ذِي... نِ يَصَالِحًا قُلْ وَالْمُفَخَّمُ فَضَالًا).
وأما اللام المشددة في نحو ﴿بُصَلِّبُوا﴾ فلا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، لأن ذلك الفاصل أيضًا لام أدغمت في مثلها، فصارا حرفًا واحدًا مشددًا، فلم تخرج اللام عن أن حرف الاستعلاء ملاصقٌ لها غير مفصول عنها، وعليه فلا ينبغي أن يقال إن فيها وجهين، بل إن فيها التعليل فقط لورش، وقد فهم ذلك من ذكر الناظم لكلمة ﴿ظَلَّ﴾ في البيت السابق.

تحريم: منع بعض المحررين - كالشيخ المنصوري والطباخ - وجه تغليظ لام ﴿فَصَالًا﴾ على قصر البدل، فعند اجتماع ﴿فَصَالًا﴾ مع البدل في ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ في قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فَصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فالجائز خمسة أوجه:

﴿فَصَالًا﴾	﴿ءَاتَيْتُمْ﴾
ترقيق	ثلاثة البدل
تغليظ	توسط ومد فقط

تنبيه: خص المحررون هذا التحريم بكلمة ﴿فَصَالًا﴾ فقط، وأطلقوا الأوجه في ﴿طَالَ﴾، و﴿بَصَلْحًا﴾، فلا تحريم عندهم في ﴿وَعَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُسْرُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، وهو تقييد لا وجه له.

(١) قال الناظم (٦٠٨- وَيَصَالِحًا فَاضْمٌ وَسَكَنٌ مُخَفَّفًا... مَعَ الْقَصْرِ وَكَبِيرٌ لَامُهُ نَابِتًا تَالًا).

ولم يأخذ بهذا التحرير الإسقاطي ولا المتولي، ولم يمنعا شيئاً، وأطلقا الأوجه في الجميع، فيكون ثلاثة البدل على تغليظ اللام في الكلمات الثلاث، وثلاثة البدل أيضاً على ترقيق اللام فيهن.

قال الخليجي في حل المشكلات: "قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾: ذكر الشاطبي فيها وفي ﴿طَالَ﴾ خلافاً في ترقيق لامها وتفخيمها، ويلحق بهما ﴿يَصْلَحًا﴾ إذ العلة واحدة، وهي الفصل بألف في الجميع، ثم هل يمتنع من الوجهين شيء مع أوجه البدل؟ لم يمنعه الإسقاطي منها شيئاً، بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره، لأنه اختار في البدل القصر، وفي ﴿طَالَ﴾ وأختيها التغليظ حيث قال: (وَالْمُفَخَّمُ فُضَّلاً)، وحينئذ تكون أوجه ﴿طَالَ﴾ مع البدل ستة، وهي تغليظها و ترقيقها على كل من ثلاثة البدل، ولكن المنصوري والطباخ نقلاً عن شيوخهما منع التغليظ على القصر في ﴿فِصَالًا﴾ فقط دون أختيها، فالأوجه على قولهما خمسة لاتخفى، وقد نظم ذلك الميهي بقوله:

رَقَّقَ فِصَالًا ثَلَاثًا لِلْبَبِّ دَلٍ ... فَخَّمِ بِلَا قَصْرِ وَعَنْ عِلْمٍ سَلِ
وَقَالَ الْإِسْقَاطِي عَلَى الْقَصْرِ اجْتَلَى ... فَفَخَّمَنْ أَوْ رَقَّقَنْ لَا تَسْأَلَا

... وقد مشينا في كتابنا مقرب التحرير متناً وشرحاً على ما مشى عليه المنصوري والطباخ. "اهـ.

* * *

وقول الناظم (وَعِنْدَمَا ... يُسَكَّنُ وَقَفًا) معطوف على ما وقع فيه خلاف في الجملة السابقة، فإذا كانت اللام متطرفة مستحقة للتغليظ، ثم وقف عليها بالسكون في نحو ﴿يُوصَلُ﴾ و﴿فَصَلَ﴾ و﴿وَبَطَلَ﴾ فقد اختلف أهل الأداء في هذه الحالة:

- فمنهم من غلظ اللام اعتداداً بالأصل (وهو الأشهر).
- ومنهم من رقق اعتداداً بالعارض.

وعليه فإن لنا عند الوقف على هذه الكلمات ونحوها وجهين: **التفخيم والترقيق**.

وقوله **(وَالْمُفَخَّمُ فَضْلاً)** يعني أن التخليط هو المقدم في كل ما ورد في هذا البيت من خلاف، سواء في **(طَالَ)** وأختيها، أو في المسكن وقفاً.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٦٢- **وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ ... وَعِنْدَ رُؤُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَى**

قوله **(وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ)** يعني أن ذوات الياء التي تنتهي بألف قبلها لام مستحقة للتخليط نحو **(تَصَلَّى)**؛ هذه الكلمات فيها خلاف عن ورش كالخلاف الوارد في هذه الألفاظ المذكورة في البيت السابق، ففيها وجهان هما: **التخليط والترقيق**. وهذا الحكم خاص بالكلمات التي لم تقع رأس آية، لأن اللامات في رؤوس الآي ستذكر في الحكم التالي.

وقد علمنا من قبل أن ورشاً له في ذوات الياء -غير رؤوس الآي- **الفتح والتقليل**، وعلمنا الآن أن له في لاماتها **التخليط والتفخيم**، فتكون الأوجه الجائزة -نظرياً- أربعة.

ولكن المحققين اتفقوا أن المقروء به وجهين فقط هما:

- التخليط مع الفتح (وهو الأرجح).
- والترقيق مع التقليل.

وسبب ذلك التقييد أن التغليظ والتقليل لا يتأتى اجتماعهما في القراءة لتنافرهما.
قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (٩٦- وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ ... فَفَحْمٌ
بِفَتْحٍ ثُمَّ رَفَقَ مُقْلَلًا).

تدريب: اقرأ لورش هذه الكلمات بالوجهين: ﴿مُصَلَّى﴾ واقفاً عليها [البقرة: ١٢٦]،
﴿يُصَلِّئُهَا﴾ [الإسراء: ١٨، الليل: ١٥]، ﴿وَيُصَلِّي﴾ [الانشقاق: ١٢] (١)، ﴿تُصَلِّي﴾ [الغاشية: ٤]، ﴿سَيَصَلِّي﴾
[المسد: ٣].

وقوله (وَعِنْدَ رُوُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اَعْتَلَى) يعني أنه إذا كانت ذات الياء رأس آية، وجاء
قبل الألف لام مستحقة للتغليظ، فإن ترقيق اللام يَعْتَلِي أي يُقَدِّم.

وقد جاء هذا الحكم في كلمة ﴿صَلَّى﴾ في ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾
[القيامة: ٣١]، ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ١٠]، وقد عُلم في
باب الفتح والإمالة أن ورشاً ليس له في رُوُوسِ الْآيِ إلا التقليل.

ويُفهم من البيت أن وجهين جائزان، وهما: الترقيق وهو المقدم، والتغليظ، وكذلك قال
الداني في التيسير، ولكن أغلب أهل الأداء متفقون على الترقيق فقط، ولا يعتدُّون بالتفخيم،
لأن التفخيم يقتضي فتح ذات الياء مما يترتب عليه اختلاف في نسق رُوُوسِ الْآيِ.

قال الداني: "فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية، في سورةٍ أو آخر آياتها
على ياء، نحو ﴿وَلَا صَلَّى﴾ و﴿فَصَلَّى﴾، احتملت التَّغْلِيظُ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتى
الآي بلفظٍ واحد." اهـ.

قال الشيخ محمد عبد الدايم في النفحات الإلهية: "أما من جنح إلى فتحها، ولا يكون إلا
مع التفخيم، فهو انفرادة لا يعتد به ولا يعول عليه، ولذا لم يعرِّج عليه صاحب الطيبة." اهـ.

(١) يقرؤها جماعة (عَمَّ رِضًا ذَنَا) بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، قال الناظم (١١٠٦- يُصَلِّي تَقِيلاً ضَمَّ عَمَّ رِضًا ذَنَا).

وعليه فإن العمل لورش في هذه الرؤوس الثلاث على **ترقيق اللام مع تقليل ذات الباء**،
وأما التغليظ مع الفتح فلا يقرأ به لورش على الأرجح.

قال الناظم **رحمته**:

٣٦٣- **وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ ... يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلَاً**

٣٦٤- **كَمَا فَحَّمُوهُ وَبَعْدَ فَتْحٍ وَصَمَّةٍ ... فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلَاً وَفِيصَلَاً**

إذا وقع اسم الجلال ﴿اللَّهُ﴾ بعد كسرة نحو ﴿أَبِاللَّهِ﴾ و﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ فكل القراء يرققون اللام.

وإذا وقع اسم الجلال بعد فتحة نحو ﴿وَتَاللَّهِ﴾ و﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾، أو بعد ضمة نحو ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ و﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ فجميع القراء يغلظون اللام.

وتغليظ اللام في اسم الجلال هو من باب التعظيم، وأما الترفيق إذا سُبقت بكسر فإنه حفاظٌ على حُسن اللفظ وجماله، وهذا معنى قوله **(حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلَاً)** أي يروق الاسم الجليل في النطق به حال ترتيله، وذلك لكرهية التصعد بعد التسفل، وأما سائر اللامات فمرفقة مطلقاً كالليل والقمر والفجر.

والهاء في **(فَحَّمُوهُ)** عائدة على اسم الله تعالى، ولو قال **(فَحَّمُوها)** يعني اللام كما قال **(يُرَقِّقُها)** لكان صواباً أيضاً، ولكنه ربما تعمد تفخيم الاسم العظيم.

وقوله **(فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفَيْصَلًا)** أي كَمَلْ جَمْعُ المسائل في تغليظ اللام وترقيقها في حال وصلها بما بعدها، وهذا معنى قوله **(وَصَلًّا)**، وفي حال فصلها عما بعدها والوقف عليها، وهذا معنى قوله **(وَفَيْصَلًا)**.

وقد يكون المقصود بقوله **(فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًّا وَفَيْصَلًا)** الكلام عن لام اسم الجلال، أي سواء كانت الحركات المذكورة على حروف متصلة بالاسم العظيم، أو على حروف منفصلة عنه في كلمة أخرى، فلا يتغير الحكم بشيء من ذلك في الترقيق والتفخيم، فمثال المتصل: **﴿أَبَا اللَّهِ﴾**، ومثال المنفصل **﴿أَفِي اللَّهِ﴾**، وكذا ترقق اللام بعد الكسر العارض نحو **﴿قُلِ اللَّهُ﴾**، وهذا بخلاف ما سبق في ترقيق الراء، فإنه لا يرقق لورش نحو **﴿بِرَشِيدٍ﴾**.

هذا كله فيما إذا وصلت اسم الجلال بما قبله، فإن ابتدأت به فختمته لأن الهمزة قبل اللام مفتوحة، فهذه حركة متصلة، وذلك كأول آية الكرسي ونحوها، قال الجمزوري: **(كَمَا فَخَّمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَصَمَّةٍ ... وَفِي الْإِبْتِدَاءِ أَيْضًا بِهِ لِيَجَلَّ)**.

تنبيه: إذا رقق ورش الراء قبل اسم الجلال في نحو **﴿أَفَعَيْرِ اللَّهِ﴾**، فإنه يفخم اللام.

وإذا أمال السوسي الراء قبل اسم الجلال في نحو **﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾** فله في اللام التفخيم والترقيق، وإذا لم يُملّ تعين تفخيم اللام، فتصير الأوجه ثلاثة للسوسي، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف:

٩٧- وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ ... يُرَقِّقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مَرَّتَيْنِ

٩٨- وَعَنْ صَالِحٍ بَعْدَ الْمَمَالِ فَفَخَّمَنْ ... وَرَقَّقَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

باب الوقف على أواخر الكلم

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٦٥- وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اسْتِقَافُهُ ... مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا

٣٦٦- وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِه ... مِنَ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمَتْ تَجَمَّلَا

٣٦٧- وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا ... لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوَلَا

قوله (وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ) يعني أن إسكان الحرف الموقوف عليه هو الأصل في الوقف، لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك، وذلك لأن الإسكان أحف، والوقف موضع تخفيف.

وقوله (وَهُوَ اسْتِقَافُهُ ... مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا) يعني أن الوقف إنما سُمِّيَ وقفاً لأنك حين تصل إلى موضعه تكف عن تحريك الحرف، أي تمتنع عن النطق بالحركة، يقال: وقف عن الأمر إذا كف عنه وامتنع عن فعله، ووقف عن السير إذا ثبت في مكانه وامتنع عن الحركة.

ومعنى (تَعَزَّلَا) أن الحرف تجرد عن الحركة بسبب الوقف عنها، كما يقال: هذا جندي أعزل، بمعنى أنه تجرد من السلاح بسبب نزعه منه أو إلقائه له.

وقوله (وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِه ... مِنَ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمَتْ تَجَمَّلَا) يعني أن البصري والكوفيين قد ورد النص عنهم بالوقف بالرُّومِ وَالْإِشْمَامِ، وهو طريق جميل ومذهب حسن في الوقف، ولكنه ليس الأصل، بل الأصل هو الإسكان كما فهم من البيت السابق.

وقوله **(به)** أي فيه، والهاء ضمير عائد على الوقف، و**السَّمْتُ** هو الهيئة والطريق والقصد والمذهب، والتقدير: وعند البصري والكوفيين طريق جميل مؤلف من الرُّوم والإشمام، ووصفه بالتجمل كناية عن الاحتفال به، والاهتمام بشأنه، وقصد التلاوة به.

وقوله **(وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا ... لِسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوَلًا)** معناه أن أكثر أهل الأداء -الذين هم كالأعلام في الاهتداء بهم- يرون أن الرُّوم والإشمام أحق ما يُقرأ به للقراء جميعًا، سواء من ورد عنهم بذلك نص، أو من لم يرد عنهم به نص، وذلك من باب الاختيار والاستحباب.

قال في التيسير: "وردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعرابًا أو بناءً، والإشارة تكون رومًا وإشمامًا، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القراء أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان." اهـ.

وفهم من قوله **(وَأَكْثَرُ)** أن البعض من أهل الأداء يقصر الأخذ بالرُّوم والإشمام على من ورد عنهم النص والرواية بهما.

وَعَلَائِقُ جمع علاقة، وهي الرابطة التي تربط بين شيئين، و**المَطْوَلُ** هو الحبل، ومعلوم أن الحبل يربط بين الأشياء، والمعنى أن أهل الأداء يرون أن الرُّوم والإشمام من أولى الأمور التي تربط بين القراء السبعة، فكأن الرُّوم والإشمام حبلٌ واصل بينهم فصارت بينهم علاقة مشتركة.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٦٨- وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكِ وَاقْفَاءً ... بِصَوْتِ خَفِيِّ كُلِّ دَانٍ تَتَوَلَّأَ

أخذ الناظم في بيان حقيقة الرّوم فقال هو أن تُسمع كل قريب منك مُصغِر إلى قراءتك حركة الحرف بصوت خفيّ حال وقفك على هذا الحرف.

قال في التيسير: "هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدرکه الأعمى بحاسة سمعه." اهـ.

وتَنَوَّلَ فعل مضارع، والماضي نَوَّلَ، يقال: نولته فتناول أي أعطيته فأخذ، وفي قوله (تَتَوَلَّأَ) إشارة إلى قصد السماع أي: كل دانٍ سامع منصت لقراءتك فهو المدرك لذلك بخلاف غيره من غافل أو أصم، وهذا دليل على خفاء هذا الصوت فلا يدرکه إلا متنبه للقراءة. ولا يحكم الرّوم والإشمام ويضبطه إلا التلقي والأخذ من أفواه الشيوخ المهرة.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٦٩- وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعِيدَ مَا ... يُسَكِّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

معنى الإشمام أن تُطبق شفتيك -أي تضمهما- عقب تسكين الحرف مباشرة بدون أي صوت، ولا يدرک ذلك إلا بواسطة العين فلا يدرکه كيف البصر.

قال في التيسير: "الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرک معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماءً بالعضو إلى الحركة." اهـ.

ويقال **صَحِلَ يَصْحَلُ**: إذا صار في صدره بحةٌ تحول بينه وبين رفع صوته، بسبب مرض في الصدر، فيكون الصوت ضعيفاً.

ومعنى قوله (**لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا**) أي ليس هناك عند الإشمام صوت ما، ولا بالقدر الذي يجعله ضعيفاً كصوت الصَّحِلِ، فالمقصود: نفي وجود الصوت بالكلية.

وقوله: (**بُعَيْدٌ**) بالتصغير لإفادة اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى لصار سكوناً محضاً.

وفائدة الرُّوم والإشمام بيان الحركة الأصلية للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر نوع تلك الحركة، وفيه بيان لفصاحة القارئ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧٠- وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ ... وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَا
٣٧١- وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ ... وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

قوله (**وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ**) أي أن الرُّوم والإشمام **كِلَيْهِمَا** جائز عند الوقف على الحرف المضموم نحو أو المرفوع.

وقد علمنا في خطبة الكتاب أن الضم علامة بناء لا تتغير بتغير الإعراب نحو ﴿حَيْثُ﴾ و﴿نَحْنُ﴾، والرفع علامة إعراب تتغير حسب الإعراب نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿الْكِتَابُ﴾.

تدريب: قف على الأمثلة الأربعة السابقة بالسكون المحض، ثم بالرُّوم، ثم بالإشمام.

وقوله (وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلَا) أي أن الكسر والجر قد ورد فيهما الرّوم فقط، ولم يرد فيهما إشمام.

فالكسر علامة بناء في نحو ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ﴾ و﴿جِئْتِ﴾، والجر علامة إعراب في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الطَّيِّبَتِ﴾.

تدريب: قف على الأمثلة الأربعة السابقة بالسكون المحض مرة، ثم بالرّوم مرة أخرى.

وقوله (وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ) أي أن الرّوم لم يرد عن أي قارئ في المفتوح نحو ﴿فَأُولَئِكَ﴾ و﴿جَاءَ﴾، ولا في المنصوب نحو ﴿قُرْءَانَ﴾ و﴿تُؤْمِنَ﴾.

والضمير في (يَرَهُ) عائد على الرّوم، فإن قلت: لِمَ لَمْ يستثن الإشمام أيضًا؟ قلت لأن ذلك مفهومٌ بداهةً، فالإشمام ضم الشفاه، ولا يكون ذلك إلا في المضموم، وكذلك لأن الناظم قصرَ الإشمام على المضموم والمرفوع في قوله (وَفَعَلَهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ).

وقوله (وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا) أي أن الرّوم قد أُعمل وأُخذ به في الحركات جميعًا: الضم والرفع، والكسر والجر، والفتح والنصب، وذلك عند إمام النحو.

وقوله (إِمَامِ النَّحْوِ) يحتمل أن يريد به أئمة النحو، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم المقتدى به منهم وهو سيبويه الذي هو قدوة في هذا العلم.

والألف في (أَعْمَلًا) للإطلاق وليست للتثنية، والضمير عائد على الرّوم فقط، إذ لا إشمام إلا في المرفوع سواء عند القراء أو عند أئمة النحو.

الخلاصة	
الحركة	ما يجوز وقفاً
الفتح والنصب	السكون المحض.
الكسر والجر	السكون المحض، والرّوم.
الضم والرفع	السكون المحض، والرّوم، والإشمام.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧٢- وَمَا نَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْإِزْمِ... بِنَاءً وَإِعْرَابٍ غَدًا مُتَنَقِّلًا

هذا اعتذار من الناظم عن ذكره ستة أسماء للحركات، والمعلوم أنها ثلاث فقط، فكأنه قال: ما نوع التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأنصَّ على ألقاب البناء، وهي: **الضم والفتح والكسر**، وعلى ألقاب الإعراب، وهي: **الرفع والنصب والجر** أو الخفض، ليُعلم أن حكمهما واحد في دخول الرّوم والإشمام، وفي المنع منهما أو من أحدهما، ولو اقتصرْتُ على ذكر ألقاب أحدهما لثوَّهم أن الآخر غير داخل في ذلك، وأن الحكم خاص بالمنصوص عليه.

ولم يذكر الناظم الجزم والسكون وهما من ألقاب الإعراب لعدم تعلقهما بهذا الباب، إذ لا يدخلهما روم ولا إشمام.

وحركة البناء توصف باللزوم، لأنها لا تتغير ما دام اللفظ بحاله، وحركة الإعراب متنقلة تتغير حسب الموقع الإعرابي للكلمة، فلهذا قال الناظم: **(لِلْإِزْمِ... بِنَاءً، وَإِعْرَابٍ غَدًا**

مُتَنَقِّلاً) أي ما نوعته إلا لأجل أنه منقسم إلى لازم البناء، وإلى ذي إعراب صار منتقلاً من رفع إلى نصب إلى جر باعتبار موقعه الإعرابي.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧٣- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ ... وَعَارِضٍ شَكْلِ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

المعنى: لا يدخل الروم ولا الإشمام في ثلاث حالات حيث وقعت:

الحالة الأولى: هاء التأنيث التي تكون في الوصل تاء ويوقف عليها بالهاء نحو ﴿جَنَّةٌ﴾ و﴿الْمَلَيْكَةُ﴾ و﴿الْقِيَمَةَ﴾ و﴿الْآخِرَةَ﴾.

وقولنا: ويوقف عليها بالهاء؛ احترازاً من تاء التأنيث التي رسمت في المصحف بالتاء المبسوطة ويوقف عليها بالتاء، فإنها يدخلها الروم والإشمام إن كانت مرفوعة نحو ﴿وَرَحْمَتٌ﴾، والروم فقط إن كانت مجرورة نحو ﴿وَمَعْصِيَتٍ﴾، وهذا عند من يقف عليها بالتاء، وأما من يقف عليها بالهاء فلا يدخلها الروم ولا الإشمام عنده.

الحالة الثانية: ميم الجمع، وذلك عند من يصلها بواو وصلًا نحو ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ وَأَزْوَاجًا﴾، فلا يدخلها الروم والإشمام أيضًا، بل يوقف عليها بالسكون المحض، وأما من يقرؤها بالسكون وصلًا ووقفًا فلا يتأتى فيها دخول الروم ولا الإشمام عنده، وعليه فإن ميم الجمع لا تتحرك إلا للصلة أو لالتقاء الساكنين.

الحالة الثالثة: عارض الشكل، أي الحركة العارضة سواء كانت:

- للتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾، ﴿وَلَا تَنْسُوا﴾، ﴿الْفَضْلَ﴾، ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾، فعند الوقف على ﴿قُلِ﴾، ﴿يَكُنِ﴾، ﴿تَنْسُوا﴾، ﴿فَلْيَنْظُرِ﴾ لا يصح إلا السكون المحض.

أما كلمة ﴿يُشَاقِّ﴾، في ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر:٤] فيجوز الوقف عليها بالرّوم، وإن كانت القاف متحركة لالتقاء الساكنين، لأن الساكن الذي تحركت القاف من أجله هو الألف التي قبل القاف على الأرجح، وليس لام اسم الجلال، وعليه فإن كسرة القاف كأنها لازمة.

- أو كان عروضها للنقل نحو ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾، عند من يحذف الهمزة وينقل حركتها إلى ما قبلها، بشرط أن يكون الساكن في كلمة والهمزة المحذوفة المنقول حركتها في الكلمة التالية.

وأما إذا كانت الهمزة والساكن في نفس الكلمة فيصح الرّوم والإشمام عند النقل، وذلك كما ذكرنا في الوقف على ﴿جُزْءٌ﴾ و﴿مِلْءٌ﴾ و﴿دَفْءٌ﴾ إذا أُلقيت حركة الهمزة على ما قبلها في وقف حمزة وهشام، لأن الحركة الموجودة بعد النقل الغرض منها الدلالة على الهمزة، والهمزة مقدرة منوية، فكأن الهمزة ملفوظ بها، بخلاف ما كان في كلمتين فإن الهمزة غير مقدرة ولا منوية.

- ولا روم في الكلمتين: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾، لأن الأصل فيهما أن الذال ساكنة، ثم دخل عليها تنوين العوض، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنين.

وليس هذا بمنزلة ﴿غَوَائِشٍ﴾ و﴿قَاضٍ﴾، وإن كان التنوين في جميعه دخل عَوْضًا عن محذوف، لأن التنوين دخل في نحو ﴿غَوَائِشٍ﴾ و﴿قَاضٍ﴾ على متحرك، والتنوين في ﴿يَوْمِيذٍ﴾ دخل على ساكن فكسر لالتقاء الساكنين، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٧٤- وَفِي الْهَاءِ لِلْأَضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا ... وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا

٣٧٥- أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ ... يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

اعلم أن هاء الضمير بالنظر إلى ما قبلها سبعة أنواع:

١. أن يكون قبلها ضم نحو ﴿يَشْهَدُهُ﴾.
٢. أن يكون قبلها كسر نحو ﴿لِقَوْمِهِ﴾.
٣. أن يكون قبلها أمُّ الضم (أي الواو الساكنة)، سواء كانت مدية نحو ﴿نَتَلُوهُ﴾، أو لينة نحو ﴿وَشَرَوْهُ﴾.
٤. أن يكون قبلها أمُّ الكسر (أي الياء الساكنة)، سواء كانت مدية نحو ﴿فَأَلْقِيهِ﴾، أو لينة نحو ﴿لِوَالِدَيْهِ﴾.
٥. أن يكون قبلها فتح نحو ﴿نَفْسُهُ﴾.
٦. أن يكون قبلها أمُّ الفتح (أي الألف المد) نحو ﴿تَخَشَّهُ﴾.
٧. أن يكون قبلها حرف ساكن صحيح نحو ﴿فَلْيَصْمُهُ﴾.

وقوله (وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ صَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا، أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ) يعني أن قوماً من أهل الأداء أبوا (أي رفضوا ومنعوا) دخول الرّوم والإشمام في هاء الكناية في أربعة أنواع، وهي الأربعة الأولى من السبعة المذكورة آنفاً، والتي هي:

١. أن يكون قبلها ضم نحو ﴿يَشْهَدُ﴾، وهذا معنى قوله (وَمِنْ قَبْلِهِ صَمٌّ).

٢. أن يكون قبلها كسر نحو ﴿لِقَوْمِهِ﴾، وهذا معنى قوله (أَوْ الْكَسْرُ).

٣. أن يكون قبلها أمّ الضم (أي الواو الساكنة) نحو ﴿نَتَلُوهُ﴾ و﴿وَشَرَوْهُ﴾.

٤. أن يكون قبلها أمّ الكسر (أي الياء الساكنة) نحو ﴿فَأَلْقِيهِ﴾ و﴿لِوَالِدَيْهِ﴾.

وهاتان الأخيرتان هما المقصودتان بقوله (أَوْ أُمَّهُمَا) يعني (أَوْ أُمَّهُمَا) فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو، أي أمّ الضم وأمّ الكسر.

وخلاصة ما سبق أن جماعةً من أهل الأداء منعوا الرّوم والإشمام في الأنواع الأربعة الأولى من هاء الكناية، وأجازوا الرّوم والإشمام في الأنواع الثلاثة الباقية.

وقوله (وَبَعْضُهُمْ ... يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا) يعني أن بعض أهل الأداء قد أجاز دخول الرّوم والإشمام في هاء الكناية في كل حالاتها السبع المذكورة.

و(يُرَى) مبني للمجهول، والمفعول الأول مستتر تقديره (هو) عائد على (وَبَعْضُهُمْ)، والمفعول الثاني (مُحَلَّلًا) وهو اسم فاعل من التحليل ضد التحريم، أي مجيزاً.

والتقدير: وبعض أهل الأداء يُرى مُحَلَّلًا (أي مجيزاً) للرّوم والإشمام في هاء الضمير في كل حال، فيستفاد من النظم أن في هاء الضمير من حيث دخول الرّوم والإشمام فيها عند الوقف مذهبين:

• **المذهب الأول:** منع دخولهما في الأنواع الأربعة الأولى، وجواز دخولهما في الثلاثة الأخرى، وهذا هو المذهب المقدم لقول ابن الجزري عنه: "وهو أعدل المذاهب عندي." اه، ويسميه البعض **مذهب التفصيل**.

• **المذهب الثاني:** جواز دخولهما في جميع الأنواع، ويسميه البعض **مذهب الجواز مطلقاً**. ويؤخذ من المذهبيين أن دخول الروم والإشمام في الأنواع الثلاثة الأخيرة متفق عليه. وقد ذكر الداني في غير التيسير مذهباً ثالثاً وهو عدم الروم والإشمام في هاء الكناية مطلقاً، وذكر هذا المذهب ابن الجزري في النشر ولم يقدمه، ويسميه البعض مذهب المنع مطلقاً.

تدريبات

- عند الوقف على نحو ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ و﴿نَفْسَهُ﴾ لنا ثلاثة أوجه هي: السكون المحض، والسكون مع الإشمام، والروم، وذلك بلا خلافٍ بين المذهبيين.
- عند الوقف على نحو ﴿تَحْشَسُهُ﴾ لنا سبعة أوجه على كلٍّ من المذهبيين هي ثلاثة العارض مع السكون المحض، وثلاثة العارض مع السكون والإشمام، والروم مع القصر.
- عند الوقف على نحو ﴿يَشْهَدُهُ﴾ لنا وجه واحد على المذهب الأول هو السكون المحض، وثلاثة أوجه على المذهب الثاني هي: السكون المحض، والسكون مع الإشمام، والروم.
- عند الوقف على نحو ﴿لِقَوْمِهِ﴾ لنا وجه واحد على المذهب الأول هو السكون المحض، ووجهان على المذهب الثاني هما السكون المحض والروم.
- عند الوقف على نحو ﴿نَتَلَّوْهُ﴾ لنا على المذهب الأول ثلاثة العارض مع السكون المحض، وعلى المذهب الثاني سبعة أوجه هي ثلاثة العارض مع السكون المحض، وثلاثة العارض مع السكون والإشمام، والروم مع القصر.
- **س:** عند الوقف على ﴿فَأَلْقِيهِ﴾ لنا على المذهب الأول، وعلى المذهب الثاني

باب الوقف على مرسوم الخط

قال الناظم رحمته الله:

٣٧٦- وَكُوْفِيهِمْ وَالْمَازِنِيَّ وَنَافِعٌ ... عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِتِّبَالِ

٣٧٧- وَلَا بِنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ ... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِءَ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

المراد بمرسوم الخط هو خط المصاحف التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وانهقد إجماعهم عليها، وأنفذها عثمان إلى الأمصار الإسلامية، وهذا الخط معروف بالرسم العثماني.

ومن المعلوم أن هذه المصاحف نُسخت من الصحف التي كُتبت في عهد الصديق أبي بكر رضي الله عنه، وأن صحف الصديق إنما نُسخت مما كُتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم.

وكتابة المصاحف العثمانية في أغلبها توافق القواعد الإملائية المعروفة، ولكن بعض الكلمات خالفت المشهور إملائيًّا، وذلك لأسباب نعلم بعضها، ونُسلم ونؤمن ببعضها لخفاء الحكمة منها، فإن كل ما كُتب بين يدي النبي إنما كُتب برضاه صلى الله عليه وسلم، وبإشرافٍ من جبريل عليه السلام، وبعناية ربانية، وكذلك فعملية النسخ في صحف أبي بكر وفي المصاحف العثمانية تمت بموافقة وعناية الصحابة رضي الله عنهم.

ويمكننا أن نقسم الكلمات القرآنية حسب الرسم العثماني إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول (وهو الأغلب والأعم): وهو الكلمات التي كُتبت بما يوافق القواعد الإملائية المشهورة، وهذا القسم قد اتفق القراء فيه من ناحية الوقف، فالكل مثلاً يقف على ﴿الْقِيَمَةَ﴾ و﴿الْآخِرَةَ﴾ بالهاء الساكنة، فتتوافق القواعد الإملائية مع الرسم العثماني.

القسم الثاني: وهو الكلمات التي خالفت المشهور إملائياً، واتفق القراء على موافقة الرسم العثماني عند الوقف عليها.

فمن أمثلة ذلك: ﴿وَيَمُحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾^(١) [الشورى: ٢٤]، ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، فقد كُتبت الأفعال في هذه المواضع الأربعة بحذف الواو، رغم أن القواعد الإملائية تقتضي كتابة الواو لعدم وجود سبب لحذفها، لكن القراء جميعاً متفقون على الوقف عليها بحذف الواو اتباعاً للرسم.

القسم الثالث: وهو الكلمات التي خالفت المشهور إملائياً، واختلف القراء عند الوقف عليها، ومن أمثلته أن تاء التأنيث أحياناً كُتبت مبسوطةً مخالفةً المشهور إملائياً، نحو ﴿وَرَحْمَتٌ﴾، ﴿وَمَعْصِيَتٌ﴾، فالبعض وقف عليها بالهاء على ما هو مشهور لغةً، والبعض يقف بالتاء التزاماً بالرسم العثماني، ولأجل هذا القِسْمُ خُصصَ الناظم هذا الباب.

وقوله ﴿وَكُوفِيَهُمْ وَالْمَازِنِيَّ وَنَافِعٌ ... عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ﴾ يعني أنه قد ثبتت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو البصري (الملقب بالمازني) ونافع بأنهم كانوا يُعَنُونَ (أي يهتمون) بمتابعة الخط العثماني عند ﴿وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ﴾.

(١) بينما في ﴿يَمُحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩] كُتبت بإثبات الواو موافقةً للقواعد المعروفة، فالوقف عليه كذلك بالواو.

فما كُتِبَ بالتاء وقفوا عليه بالتاء، وما كُتِبَ بالهاء وقفوا عليه بالهاء، وما كان من كلمتين وُصِلت إحداهما بالأخرى لم يوقف إلا على الثانية منهما نحو ﴿إِنَّمَا﴾، وما كان من كلمتين مفصولتين يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما نحو ﴿إِنَّ مَا﴾.

وتخصيص الناظم هذا الكلام بـ (وَقَفِ الْإِبْتِلَاءَ) لأن أغلب هذه الكلمات ليست مواضع وقف، فوقف الابتلاء يعني الوقف الاختباري أو الاضطراري.

فأما الوقف الاختباري فالمقصود منه اختبار الطالب في مدى معرفته بالكلمات التي رسمت في المصاحف على خلاف مقتضى قواعد الإملاء المشهورة، وإرشاده إلى صحة الوقف عليها عند وجود طارئ من ضيق نفس، أو نسيان، أو غلبة عطاس أو غيره.

وأما الاضطراري فهو الذي يضطر إليه القارئ لضيق نفسه، أو نسيانه أو نحو ذلك.

وقوله (وَلِابْنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ) يعني أن شيوخ الإقراء ارتضوا واستحسنوا اتباع خط المصحف بالنسبة لابن كثير وابن عامر، رغم أنه لم ترد عنهم رواية بذلك.

قال في التيسير: "اعلم أن الرواية ثبتت لدينا عن نافع وأبي عمرو والكوفيين أنهم كانوا يقفون على المرسوم، وليس في ذلك عندنا شيء يُروى عن ابن كثير وابن عامر، واختيار أئمتنا أن يوقف في مذهبهما على المرسوم كالذين رُوي عنهم ذلك." اهـ.

وقوله (وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا) يعني أن الذي اختلف فيه القراء السبعة من الكلمات عند الوقف عليه حرٌّ وجدير بأن يُشرح ويفصّل في هذا الباب كما سترى الآن، وهو إشارة للقسم الثالث المذكور منذ قليل.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٧٨- إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ ... فَبِالْهَاءِ قِفٌ حَقًّا رِضِيٌّ وَمَعْوَلًا

يعني أن هاء التأنيث المرسومة بالتاء المبسوطة نحو ﴿وَرَحْمَتٌ﴾، ﴿وَمَعْصِيَتٌ﴾ يوقف عليها **بالهاء** لابن كثير والبصري والكسائي، ويوقف عليها للباقيين **بالتاء**.

قال أبو شامة: " كل هاء تأنيث في الوقف، وهي تاء في الوصل، منها ما رسم في المصحف على لفظ الوقف، ومنها ما رسم على لفظ الوصل بالتاء، فما كتب من ذلك بالهاء فلا خلاف في الوقف عليها كذلك، لأنها هي اللغة الفصحى، والرسم موافق لها، فلا معدّل عنها، وما كتب من ذلك بالتاء فوقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وخالفوا الرسم اتباعاً لأفصح اللغتين، ووقف الباقون بالتاء لأنها لغة ثابتة، وفي القراءة بها موافقة للرسم. " اهـ.

تدريب: قف على الكلمات ذات تاء التأنيث في الأمثلة التالية للقراء السبعة:

- ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ﴿وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأعراف: ١٥٤].
- ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦]، ﴿أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ﴾ [هود: ١١٦].
- ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٩].

ج: كلمات ﴿رَحْمَتٌ﴾ و﴿بَقِيَّتُ﴾ و﴿نِعْمَتٌ﴾ يقف عليها (حَقًّا رِضِيٌّ) بالهاء، والباقون بالتاء، وكلمات ﴿وَرَحْمَةً﴾ و﴿بَقِيَّةٍ﴾ و﴿نِعْمَةً﴾ يوقف عليها للكامل بالهاء.

وقوله (حَقًّا رِضِيٌّ وَمَعْوَلًا) أي حال كون هذا الوقف ذا حقٍّ وذا رِضِيٍّ، وحال كونك معوّلًا على ما نُقل عن الأئمة وارتضوه، وربما يقصد بكلمة (حَقًّا) ما ثبت نصًّا عن الكوفيين والمازني ونافع، ويقصد بكلمة (رِضِيٌّ) ما ارتضيه لابن كثير والشامي رغم عدم النص.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٧٩- وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتٍ بَهْجَةٍ ... وَلَا تَ رِضَى هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُفْلًا

- وقف الكسائي صاحب راء (رِضَى) على هذه الكلمات بالهاء:
- ﴿اللَّتِ﴾ في ﴿أَفْرَعَيْتُمْ اللَّتَّ وَالْعَزَى﴾ [النجم: ١٩]، ولاحظ ترقيق اللام وقفًا حتى لا تشبهه مع اسم الجلال، وإذا ابتدئ بها فبهزمة مفتوحة ثم لام مرققة.
 - ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حيث وقع في القرءان، نحو ﴿مَرَضَاتٍ أَرْوَجِكِ﴾ [التحريم: ١]، مع مراعاة الإمالة للكسائي.
 - ﴿ذَاتِ﴾ ذات في ﴿حَدَائِقِ ذَاتٍ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وقيد ﴿ذَاتِ﴾ بـ ﴿بَهْجَةٍ﴾ احترامًا عن نحو ﴿ذَاتِ بَيْنِكُمْ﴾ و﴿ذَاتِ الْيَمِينِ وَذَاتِ الشِّمَالِ﴾ فلا خلاف بين القراء في الوقف عليها بالتاء، وأما لفظ ﴿بَهْجَةٍ﴾ فهو مرسوم بالهاء في جميع المصاحف، والوقف عليه بالهاء لجميع القراء.
 - ﴿وَلَاتِ﴾ في ﴿فَتَادُوا وَّلَاتِ﴾ [ص: ٣].
- ووقف الباقر على الكلمات المذكورة بالتاء تبعًا للمرسوم، وقد علم أن وقف الكسائي بالهاء من العطف على البيت السابق.

* * *

ووقف البيزي والكسائي المرموز لهما بقوله (هَادِيهِ رُفْلًا) بالهاء على ﴿هَيْهَاتَ﴾ في موضعها ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ووقف غيرهما بالتاء. و(رُفْلًا) أي عَظْمٌ بانضمام البيزي إلى الكسائي في هذا اللفظ.

قال الناظم رحمه الله:

٣٨٠- وَقِفْ يَا أَبَهُ كَفُورًا دَنَا وَكَأَيِّنِ أَل... مَوْقُوفٌ بَنُونٍ وَهُوَ بِالْيَاءِ حُصَّالًا

وقف ابن عامر وابن كثير بالهاء على كلمة ﴿يَأَبْتِ﴾^(١) حيث وردت في القرآن الكريم، نحو ﴿يَأَبْتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤].

ويؤخذ الوقف على هذه الكلمة بالهاء لابن عامر وابن كثير من العطف على ما قبلها، أو من تلفظه بالهاء.

وأما كلمة ﴿كَأَيِّنِ﴾ حيث وكيف وردت فالجميع يقف عليها بالنون أتباعاً للرسم، ما عدا البصري فيقف عليها بالياء، سواء قرنت بالواو نحو: ﴿وَكَأَيِّنِ مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، أم بالفاء في ﴿فَكَأَيِّنِ مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، فالواو في قول الناظم ﴿وَكَأَيِّنِ﴾ للعطف ليشمل المقرون بالواو والفاء.

ووجه قراءة البصري أن أصل الكلمة (أَيٌّ) بالتنوين ثم دخل عليها كاف التشبيه، فهي مجرورة منونة: كَأَيٍّ مثل كَعَلِيٍّ، فوقف أبو عمرو على (أَيٍّ) بحذف التنوين، لأن التنوين يحذف وقفاً، وإنما كتبت في المصحف نوناً على لفظ الوصل.

* * *

(١) ستعلم لاحقاً أن الشامي يقرؤها حالة الوصل حيث وردت بفتح التاء، قال الناظم: (٧٧٢- وَيَا أَبَتِ افْتَحْ حَيْثُ جَا لِابْنِ عَامِرٍ).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨١-و (مَالٍ) لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَاءِ... وَسَالَ عَلَى (مَا) حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتَبًا

المقصود في هذا البيت كلمة ﴿مَالٍ﴾ في ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، ﴿مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦] وهي السورة المقصودة بقوله (وَسَالَ) ^(١) أي سورة (سَالَ).

ولعلك لاحظت أن لام الجر قد كتبت مفصولة عن مجرورها في هذه المواضع الأربعة، ولذلك وقف البصري على ﴿مَا﴾، ولم يقف على (اللام).

وقوله (حَجَّ) أي غلب في الحججة، لأن ﴿مَا﴾ كلمة مستقلة، فوقف البصري عليها، ولم يقف على اللام الخافضة لأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة وإن انفصلت خطأ.

واختلف عن الكسائي فرؤي عنه الوقف على ﴿مَا﴾، ورؤي عنه الوقف على (اللام)، وكلا الراويين عن الكسائي صحيحين.

ووقف باقي القراء على (اللام) اتباعاً للرسم.

وقد أجاز الإمام ابن الجزري لكل القراء الوقف على ﴿مَا﴾ وعلى (اللام)، قال الجمزوري: (وَفِي النَّشْرِ لِلْكَلِّ الْخِلَافُ فَفَقَ لَهُمْ... عَلَى اللَّامِ أَوْ مَا إِنْ أَرَدْتَ لِلْإِبْتِلَاءِ).

ويجب أن يُعلم أن هذا الوقف لا يكون إلا اختبارياً أو اضطرارياً، وليس وفقاً اختيارياً، وعليه فلا يصح البدء باللام أو بما بعدها، فإذا وقف على ﴿مَا﴾ أو على (اللام) اختباراً أو اضطراراً؛ وجب عليه أن يرجع ويتدبى باللفظ كاملاً من أول ﴿مَالٍ﴾ أو ﴿فَمَالٍ﴾.

* * *

(١) أتى بها على قراءة نافع حيث يقرؤها بدون همز وبألف بعد السين، قال الناظم (١٠٨١- وَسَالَ بِهِمْزٌ غُضِنَ دَانٍ وَعَيْرُهُمْ... مِنْ الْهَمْزِ أَوْ مِنْ وَآوِ يَاءِ ابْتِدَاءً).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٣٨٢- وَيَا أَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيُّهَا ... لَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقِنَ حُمَلَا
٣٨٣- وَفِيهَا عَلَى الْإِتْبَاعِ ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ ... لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلَا

في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ في [الزخرف: ٤٩] وهي السورة التي فوق الدخان، وفي ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، وفي ﴿سَنَفَرُغْ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]؛ لعلك لاحظت أن كلمة ﴿يَا أَيُّهُ﴾ و﴿أَيُّهُ﴾ قد رُسمتا بدون أَلِفٍ بعد الهاء رغم أن قواعد الإملاء تقتضي وجود أَلِفٍ كما في باقي المواضع من القرءان الكريم.

فأما (رَافِقِنَ حُمَلَا) وهما الكسائي والبصري فإنهما يقفان **بإثبات** الألف كما لفظ الناظم، وذلك على أصل الكلمة، فإن الألف قد حُذفت لالتقاء الساكنين في الوصل، وعلى اعتبار الوصل رُسمت الكلمتان.

فيُفهم من ذلك أن باقي القرءان يقفون **بحذف** الألف أي بالهاء الساكنة أتباعاً للرسم.

ثم أخبر الناظم أن ابن عامر يقرأ بضم الهاء وصلًا في هذه المواضع الثلاثة إتباعاً لضم الياء قبلها هكذا: ﴿يَا أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾، ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، فإذا وقف سكن الهاء، وذكر الجعبري جواز الروم والإشمام وقفًا.

قال الفرّاء: "هي لغة بني أسد يقولون: أيُّه الرجل أقبل، وذلك أنهم شبَّهوا هذه الهاء بهاء الضمير فضموها." اهـ.

وقرأ الباقر بفتح الهاء وصلًا، وقد فهم الفتح من ضد الضم، وقراءة الفتح هي الأشهر لأن (ها) في هذه الكلمات هي التي للتنبية، ثم حذفت أَلِفُهَا للساكن الذي بعدها.

وفي غير هذه المواضع الثلاثة المذكورة يكون الوقف بإثبات الألف بإجماع القراء نحو

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [حيث وردت].

وقوله (ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ) يصح قراءته بفتح ميم (ضَمَّ) على أنه فعل ماضٍ، ورفع (ابْنُ) على أنه فاعل، ويصح قراءته بضم الميم على أن (ضَمَّ) مبتدأ، وخفض (ابْنِ) على أنه مضاف إليه: (ضَمَّ ابْنِ عَامِرٍ)، وهذان الوجهان قد أجازهما الشاطبي نفسه، قال تلميذه السخاوي: "وأجاز صاحب القصيد (ضَمَّ ابْنِ عَامِرٍ) بالرفع على الابتداء، و(ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ) على أنه فعل وفاعل." اهـ.

و(حُمَلًا) جمع حامل مثل رُكَّع وراكع، يعني أن هذه الكلمات رافقت كثيرًا ممن اشتهروا بحمل الروايات ونقلها، وذلك كناية عن صحة النقل واستفاضته.

وأما قوله (وَالْمَرْسُومُ فِيهِنَّ أَخْيَالًا)؛ فيقال أخيل السحاب إذا كان حقيقًا بالمطر، يعني أنه لَمَّا رسمت هذه المواضع بغير أَلِفٍ إجماعًا كانت جديرة بأن يوقف عليها بالهاء على الرسم، وكانت حجةً لضم ابن عامر، فلولا الحذف رسمًا لَمَّا ضمها ابن عامر.

وقيل (أَخْيَالًا) بمعنى أظهر، يعني أن مرسوم المصاحف أظهر رسم هذه الكلمات بحذف الألف في هذه المواضع الثلاثة، وأظهر رسم غيرها بإثباتها.

قال الناظم رحمه الله:

٣٨٤- وَقِفْ وَيَكَاَنَّهُ وَيَكَاَنَّ بِرِسْمِهِ... وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلًّا

في قوله تعالى ﴿وَيَكَاَنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٨٢]، وفي ﴿وَيَكَاَنَّهُ وَلَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] يقف جمهور القراء - عدا الكسائي والبصري - على الرسم، فيقفون على النون في ﴿وَيَكَاَنَّ﴾، وعلى الهاء في ﴿وَيَكَاَنَّهُ﴾، وهذا معنى قوله (وَقِفْ وَيَكَاَنَّهُ وَيَكَاَنَّ بِرِسْمِهِ)، ثم استثنى الناظم فقال:

- (وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا) أي أن الكسائي يقف على الياء، ويصح عنده أن يبدأ بالكاف، لأنه جعل (وَي) كلمة و(كَاَنَّ) كلمة، و(وَي) كلمة يقولها المُنْتَدِم والمتعجب.
- (وَبِالْكَافِ حُلًّا) أي أن البصري يقف على الكاف، ويصح البدء عنده بالهمزة، لأنه جعل (وَيْكَ) كلمة ويكون أصلها: (وَيْلَكَ) حذفت منها اللام، وهي لغة، قال عنتره: (وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنَّتْ أقدامِ)، وفتح همزة (أَنَّ) بعدها على إضمار (اعلم)، أو إضمار لام الجر أي (لأنه).

والصحيح الوقف على الكلمة بأسرها وعدم فصلها، اتباعاً للرسم وعملاً بالقياس، قال في النشر: "المختار عند أكثر الأئمة عدم فصل ﴿وَيَكَاَنَّ﴾ و﴿وَيَكَاَنَّهُ﴾ مع وجود الرواية بفصله." اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨٥- وَأَيًّا بِ (أَيًّا مَّا) شَفَا وَسِوَاهُمَا ... بِ (مَّا) وَبِوَادِي النَّمْلِ بَالِيَا سَنًا تَلَا

- في قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]:
- يقف حمزة والكسائي على ﴿أَيًّا﴾ مع إبدال التنوين ألفًا، لقول الناظم (وَأَيًّا بِ أَيًّا مَّا شَفَا)، وذلك لأنها كلمة مستقلة مفصولة من ﴿مَّا﴾ خطأ ومعنى.
 - وأما الباقون فيقفون على ﴿مَّا﴾، لقول الناظم (وَسِوَاهُمَا ... بِ مَّا) باعتبار (أَيًّا مَّا) كلمة واحدة.

قال أبو شامة: "وقف الباقون على ﴿مَّا﴾ وهو مُشْكِلٌ، فإنها لم تتصل بما قبلها خطأً، فصارت مثل ﴿عَنْ مَّا﴾ المفصولة، فإنهم يقفون على ﴿عَنْ﴾ دون ﴿مَّا﴾ ... ولكن الفرق تحقُّق الانقطاع في نحو ﴿عَنْ مَّا﴾ لأن الاتصال كان ممكناً، وههنا لم يتحقق ذلك؛ فإن الألف لا يتصل بها شيء في الخط بعدها، والأكثر في الخط اتصال ﴿مَّا﴾ المزيدة بما قبلها، فاحتاطوا وأجروا هذا الموضع مجراها خوفاً من أن يكونوا قصدوا الاتصال ولحظوه - يقصد الصحابة عند كتابة المصاحف - حال الكتابة معنى وتعلقاً كما لحظوه فيما تحقق اتصاله ثم منعهم من ذلك خطأً أن الألف لا تقبل ذلك فتركوه، فقوله (وَأَيًّا بِ أَيًّا مَّا) أي والوقف على ﴿أَيًّا﴾ في قوله ﴿أَيًّا مَّا﴾ شَفَا لظهور دليله بالفصل في الخط. " اهـ.

ومعلوم أن من يقف على ﴿أَيًّا﴾ - اختباراً أو اضطراراً - لا يصح أن يبدأ بما بعدها بل يعيدها عند البدء، ومن يقف على ﴿مَّا﴾ كذلك لا يصح أن يبدأ بها، بل يجب أن يبدأ من ﴿أَيًّا﴾ ليقراً اللفظ كاملاً ﴿أَيًّا مَّا﴾.

وقد أجاز الإمام ابن الجزري في النشر الوقف على ﴿أَيَّا﴾ وعلى ﴿مَا﴾ لكل القراء دون استثناء لكونهما كلمتين منفصلتين، مع مراعاة البدء باللفظ كاملاً ﴿أَيَّا مَا﴾.

وقوله ﴿وَبَوَادِي النَّمْلِ بِأَلْيَا سَنًا تَلَا﴾ يعني أن الكسائي يقف بالياء على ﴿وَادٍ﴾ في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادٍ النَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨]، ويقف الباقر على الدال اتباعاً للرسم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨٦- وَفِيْمَهُ وَمِمَّهٖ قِفْ وَعَمَّهٖ لِمَهٖ بِمَهٗ ... بِخُلْفِ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلًا

اعلم أن (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر فإن الألف تحذف لَعَةً، وتتصل الميم بحرف الجر رسمًا، فمثلًا إذا سُبقت بلام الجر نقول: ﴿لِمَ﴾ بكسر اللام وفتح الميم وحذف الألف ولا نقول: ﴿لِمَا﴾، وكذلك مثلًا إذا سُبقت بحرف الجر ﴿فِي﴾ فنقول ﴿فِيْمَ﴾ ولا نقول ﴿فِيْمَا﴾، وهكذا مع كل حروف الجر، وذلك في نحو قوله تعالى ﴿لَمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥].

ومعنى هذا البيت أن البزي إذا وقف على (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جر فإنه يقف بزيادة هاء السكت، وذلك بخلاف عنه^(١)، وهذا من انفراداته، وقد ورد ذلك في:

- ﴿فِيْمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فِيْمَ أَنْتَ﴾ [النازعات: ٤٣]، و﴿فِيْمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧].
- ﴿مِمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥].

(١) الوجه المقدم هو عدم إلحاق هاء السكت، لنص ابن الجزري في النشر على أن صاحب التيسير قد خرج فيها عن طريقه.

- (عَمَّ) في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبي: ١].
- (لِمَ) في نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].
- (بِمَ) في قوله تعالى: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

واعلم أن هذه الكلمات ليست مواضع وقف، فلا تتعمد الوقف عليها إلا اختباراً أو اضطراراً.

وأما الباقيون فيقفون على الميم بالسكون وهو الوجه الثاني للبيز.

توجيه: سبب إثبات هاء السكت للبيز أن بعض العرب يلحقها في هذه المواضع جبراً لما حذف من (ما) وهو ألفها، وإبقاءً لحركة الميم لئلا تذهب في الوقف فيجتمع في لفظ (ما) - وهي حرفان - حذف أحدهما وإسكان الآخر.

وقوله (مُجَهَّلًا) منصوب على أنه مفعول به، أراد أن من يجَهِّل قارئ هذه القراءة فهو كالصائل الظالم فادفعه عنه، ويجوز أن يكون (مُجَهَّلًا) حالاً، أي ادفع من رد هذه القراءة مُجَهَّلًا له بقلة معرفته، فإن احتج أحدهم بالرسم قيل له: أليس ابن كثير وغيره يثبت الزوائد في الوقف وليست في الرسم؟! وقد وقف قوم بخلاف الرسم في مواضع، والمعول عليه صحة النقل لا غير، والله أعلم.

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٨٧- وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ ... وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ فَتَشْكِلَا

٣٨٨- وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا ... تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلَا

ياء الإضافة هي ياء تدل على المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف:

- فتكون مع الاسم مجرورة المحل على أنها مضاف إليه نحو ﴿رَبِّي﴾.
- وتكون مع الفعل منصوبة المحل على أنها مفعول به نحو ﴿خَلَقَنِي﴾.
- وتكون مع الحرف إما منصوبة المحل على أنها اسم الحرف الناسخ نحو ﴿إِنِّي﴾، أو مجرورة المحل إذا سبقت بحرف جر نحو ﴿لِي﴾.

وقد أطلق أئمتنا عليها اسم (ياء الإضافة) تجوزاً، لكنها كثيراً ما تكون غير مضاف إليه كما رأينا في الفقرة السابقة.

وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من أصل الكلمة.

واعلم أن أغلب الكلمات العربية تقبل الميزان الصرفي، وبعضها لا يقبل الميزان.

فإذا كانت الكلمة تقبل الميزان الصرفي فإن لامها لا يمكن أن تكون ياء إضافة، فمثلاً

الياء في ﴿فُضِي﴾ هي لام للفعل لأن الكلمة على وزن (فُعِلَ)، وكذلك الياء في ﴿الدَّاعِي﴾ لأن

الكلمة على وزن (الْفَاعِلِ)، وهذا معنى قول الناظم (وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ ... وَمَا

هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ).

وأما إذا كانت الكلمة مما لا يوزن كحروف الجر نحو ﴿فِي﴾، والضمائر نحو ﴿هِيَ﴾؛ فإذا كانت الياء من أصل الكلمة فهي ليست للإضافة، ولهذا نبه الناظم بقوله: (وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأُصُولِ).

وقوله (فَتَشْكِلًا) منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، والمعنى: إذا كانت الياء ليست لامًا للفعل وليست من أصل الكلمة فهي ياء إضافة بلا إشكال ولا لبس ولا غموض.

وكان ينبغي أن يأتي الناظم بما يحترز به أيضًا عن ياء ضمير المؤنث في نحو ﴿أَفْتِي﴾، وعن الياء في جمع السلامة نحو ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾، فهذا ليس من ياءات الإضافة، وكان يكفيه في تعريفها أن يقول هي ياء المتكلم.

ثم ذكر الناظم علامة سهلة لمعرفة ياء الإضافة فقال (وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا ... تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا)، أي أنها مثل هاء الضمير وكاف الضمير، فكل لفظ تليه ياء الإضافة (أي كل موضع تدخل فيه) فإنه يصح دخول الهاء والكاف مكانها.

فإذا أردت أن تعرف هل الياء للإضافة أم لا، فعليك أن تضع مكانها الكاف أو الهاء، فتقول في نفسي: نفسه ونفسك، وفي فطرنبي: فطره وفطرك، وفي يحزني: يحزنه ويحزنك، وفي إني: إنه وإنك، وفي لي: له ولك.

ولا يشترط صحة دخول الكاف والهاء كليهما، بل تكفي إحداهما، ففي نحو ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ لا يمكن دخول الكاف، بل الهاء فقط، ولو قال: (كُلُّ مَا ... تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ أَوْ الْكَافِ مَدْخَلًا) لكان أدق.

تدريب: حدد ياءات الإضافة والياءات الأصلية في النماذج التالية: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾، ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَقُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾.

واعلم أن ياءات الإضافة على ثلاثة أنواع:

- الأول: ما هو متفق على إسكانه، وجملته خمسمائة وست وستون ياءً، نحو تلك التي في قوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨) و﴿الَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمَيِّنُ لِي كُلَّ مَسْجِدٍ وَالَّذِي يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ فَسَوْفَ يَنْصَرِفُ (٨١) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (٨٢) رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ (٨٣) [الشعراء: ٧٨-٨٣].
- الثاني: ما هو متفق على تحريكه، وجملته ست وعشرون كلمة في ثمانية وتسعين موضعاً، نحو ﴿تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿نِعْمَتِي الَّتِي﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿بَلَّغَنِي الْكِبْرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، و﴿إِلَى﴾ و﴿عَلَى﴾ حيث وردتا، والغالب في التحريك هنا هو الفتح كالمثلة السابقة، ولكن ورد الكسر في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] و﴿يَبْتَى﴾؛ وفيها تفصيل سيأتي في الفرش.
- الثالث: ما اختلف القراء فيه بين الفتح والإسكان، وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة، وهذه الياءات المختلف فيها هي التي عقد الشاطبي من أجلها هذا الباب.

تنبيه: اعلم أن الخلاف في ياءات الإضافة هو خلاف دائر بين فتح الياء وإسكانها، (إلا في موضع واحد في الزخرف فالخلاف فيه بين حذف الياء وإثباتها، ومن أثبتوها اختلفوا في فتحها وإسكانها على ما سيأتي من تفصيل).

تنبيه: اعلم أن هذا الخلاف لا يكون إلا حالة الوصل، أما عند الوقف فالكل يقف بالسكون أي بياء مدية.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٨٩- وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ... وَثِنْتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

(مُنِيفَةٍ) أي زائدة، يقال: أنافت الدراهم على مائة إذا زادت عليها، والمعنى أن ياءات الإضافة التي اختلف فيها القراء عددها مائتان، وزاد عليها عشرة واثنتين، فصار المجموع مائتي ياءٍ واثنتي عشرة.

وقد عدّها صاحب التيسير مائتين وأربع عشرة ياءً، فزاد: ﴿عَاتِنِ اللَّهَ﴾ [النمل: ٣٦]، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ [الزمر: ١٧]، غير أن الناظم لم يذكرهما هنا، وإنما ذكرهما في ياءات الزوائد.

وقد قسّم الناظم هذه الياءات المختلف فيها لستة أقسام حسب الحرف الذي يليها:

١. ما بعدها همزة قطع مفتوحة، وعددها تسع وتسعون ياءً.

٢. ما بعدها همزة قطع مكسورة، وعددها ثنتان وخمسون ياءً.

٣. ما بعدها همزة قطع مضمومة، وعددها عشر ياءات.

٤. ما بعدها (ال) التعريف، وعددها أربع عشرة ياءً.

٥. ما بعدها همزة وصل بدون لام التعريف، وعددها سبع ياءات.

٦. ما بعدها حرف غير الهمزة، وعددها ثلاثون ياءً.

فإذا جمعت (٩٩+٥٢+١٠+١٤+٧+٣٠) صار مجموعها= ٢١٢

وقوله (خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا) أي أنه في هذا الباب سيذكر الأحكام بصورة مجملة

بضوابط عامة، وسيجعل تفصيل الياءات وبيان أعيانها في الفرش، حيث إنه سينص في آخر

فرش كل سورة على ما بها من ياءات إضافة واحدة واحدة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٩٠- فَتَسْعُونَ مَعَ هَمَزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا ... سَمَا فَتَحُّهَا إِلَّا مَوَاضِعَ هَمَّالًا

بدأ الناظم في بيان ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة، وقد وقعت في تسعة وتسعين موضعاً من القرآن الكريم.

والقاعدة العامة في هذا النوع أن جماعة (سَمَا) يفتحونها، وأن باقي القراء يسكنونها، وهذا معنى قوله (فَتَسْعُونَ مَعَ هَمَزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعُهَا ... سَمَا فَتَحُّهَا).

وقوله (إِلَّا مَوَاضِعَ هَمَّالًا) أي أن جماعة (سَمَا) يفتحون كل ياءات هذا النوع إلا بعض الياءات التي تم استثناءؤها، وهي التي سينص عليها في الأبيات التسعة التالية، حيث إن لها أحكاماً خاصة، و(هَمَّالًا) جمع هامل، أي متروك، من قولهم: بغير هامل، إذا ترك بلا راعٍ.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٩١- فَأَرْنِي وَتَفْتِنِي اتَّبِعْنِي سُكُونُهَا ... لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ وَلَقَدْ جَلًّا

بدأ الناظم في ذكر الياءات المستثناة من القاعدة العامة السابقة، ومعنى هذا البيت أن كل القراء اتفقوا على إسكان ياءات الإضافة في أربعة مواضع، رغم أنها جاءت قبل همزة قطع مفتوحة، وهذه المواضع هي:

١. ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

٢. ﴿وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩].

٣. ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ٤٣].

٤. ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْتِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

وهذه المواضع الأربعة ليست من جملة الياءات التسع والتسعين المختلف فيها والمشار إليها في البيت السابق، ولكن لما جاءت هذه الأربع قبل همزة قطع مفتوحة خشي الناظم أن يفهم أنها من جملة العدد المذكور، وأن يُظن أنها تفتح لجماعة (سَمًا) فنصَّ على سكونها للجميع، وكذلك فعل الناظم فيما بعده همزة قطع مكسورة أو مضمومة.

فإن قلت: كيف استثنى من الياءات -التسع وتسعين- ما ليس منها؟! قلت: هذا من قبيل الاستثناء المنقطع، وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقولك: جاء المسافرون إلا حقائبهم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٣٩٢- ذُرُونِي وَاذْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحَهَا ... دَوَاءٌ وَأَوْزِعْنِي مَعًا جَادَ هُطَلَا

٣٩٣- لِيَلُونِي مَعَهُ سَيْلِي لِنَافِعٍ ...

انفرد ابن كثير صاحب دال (دَوَاءٌ) بفتح ياء الإضافة في:

- ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾ [غافر: ٢٦].
- ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].
- ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

فتكون قراءة الباقيين بالإسكان في هذه المواضع الثلاثة.

وقرأ ورش والبزي المرموز لهما ب (جَادَ هُطَلَا) بفتح الياء في: ﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ في موضعها معاً: [النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥]، فتكون قراءة الباقيين بالإسكان.

وانفرد نافع بفتح الياء في:

- ﴿يَبْلُغُنِي أَشْكُرَ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠].
- ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨].

فتكون قراءة الباقيين بالإسكان في هذين الموضعين.

قال الناظم رحمه الله:

... وَعَنْهُ وَلِلْبَصْرِيِّ ثَمَانٍ تَنْخَلًا ٣٩٣-
 ٣٩٤- بِيُوسُفَ إِنِّي الْأَوْلَانِ وَلِي بِهَِا ... وَصَيْفِي وَيَسِّرْ لِي وَدُونِي تَمَثَّلَا
 ٣٩٥- وَيَاءَانِ فِي اجْعَلْ لِي

الضمير في (وَعَنْهُ) عائد على نافع، والمعنى أن نافعاً والبصري قرءا بفتح ياء الإضافة في ثمانية مواضع، وقرأ غيرهما بالسكون:

- الأول والثاني: كلمة ﴿إِنِّي﴾ التي بعدها همزة قطع مفتوحة في أول موضعين من سورة يوسف، وقد ورد الموضعان في نفس الآية: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرْنِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْأَخْرُ إِنِّي أَرْنِي أَعْجَلُ﴾ [يوسف: ٣٦]، وهذا معنى قوله (بِيُوسُفَ إِنِّي الْأَوْلَانِ).

تنبيه: ياء ﴿أَرْنَيْ﴾ المكررة مرتين في هذه الآية يفتحها جماعة (سَمًا) على القاعدة العامة، وعليه فإذا قرأت لنافع والبصري فإنك تفتح الياءات الأربعة، وإذا قرأت للمكي فإنك تسكن ياء ﴿إِنِّي﴾ وتفتح ياء ﴿أَرْنَيْ﴾، وإذا قرأت للباقيين سكنت للجميع.

تنبيه: احترز بقوله (الأَوْلَانِ) عن: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف: ٦٩]، و﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٩٦]، فهذه الياءات الثلاث يفتحها جماعة (سَمًا) على أصل القاعدة.

• **الثالث:** كلمة ﴿لِي﴾ التي بعدها همزة قطع مفتوحة في يوسف، يقصد: ﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٣٦]، والهاء في (وَلِي بِهَا) عائدة على سورة يوسف.

تنبيه: كلمة ﴿أَبِي﴾ هنا يفتحها جماعة (سَمًا) على أصل القاعدة، وكلمة ﴿لِي﴾ الثانية ساكنة للجميع، وهي من المتفق عليه.

• **الرابع:** كلمة ﴿صَيِّفِي﴾ في ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي صَيِّفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨].

• **الخامس:** ياء ﴿وَيَسِّرْ لِي﴾ في ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦]، واعلم أن ياء ﴿أَمْرِي﴾ من المتفق على إسكانها.

• **السادس:** كلمة ﴿دُونِي﴾ في ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، واعلم أن ياء ﴿عِبَادِي﴾ هنا من المتفق على إسكانها.

• **السابع والثامن:** ياء ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ في موضعها: [آل عمران: ٤١، مريم: ١٠].

و(تَنْخَلًا) مبني للمجهول أي اختير فتحها، قال أبو شامة: "ولو قال: تَنْخَلًا أي اختارها فتحها وتكون الألف ضمير التثنية كان أئين وأحسن." اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

وَأَرْبَعٌ إِذْ حَمَّتْ ... هُدَاهَا وَلَكِنِّي بِهَا اثْنَانِ وَكَلًّا ٣٩٥

٣٩٦- وَتَحْتِي وَقُلْ فِي هُودٍ إِنِّي أَرَاكُمْ و...

قرأ (إِذْ حَمَّتْ ... هُدَاهَا)، أي جماعة (سَمَا) عدا قنبلاً، بفتح ياء الإضافة في أربعة مواضع:

- الأول والثاني: ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ في موضعين اثنين [هود: ٢٩، الأحقاف: ٢٣].
- الثالث: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفْلا تَبْصُرُونَ﴾ [الرحرف: ٥١].
- الرابع: ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

... وَقُلْ فَطَرَنُ فِي هُودٍ هَادِيهِ أَوْصَلًا ٣٩٦

٣٩٧- وَيَحْزُنُنِي حِرْمِيهِمْ تَعِدَانِي ... حَشْرَتِي اَعْمَى تَأْمُرُونِي وَصَلًا

قرأ البزي ونافع المرموز لهما بـ (هَادِيهِ أَوْصَلًا) بفتح ياء الإضافة في ﴿إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي

أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [هود: ٥١]، وأسكنها الباقون.

وقرأ نافع وابن كثير المرموز لهما بـ (حِرْمِيهِمْ) بفتح ياء الإضافة في:

- ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣].
- ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧].
- ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشْرَتِي اَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥].
- ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٣٩٨- أَرْهَطِي سَمَا مَوْلَى وَمَا لِي سَمَا لَوْى ... لَعَلِّي سَمَا كَفُوًا مَعِي نَفْرُ الْعَلَى

٣٩٩- عِمَادٌ وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ ... إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَاقَفَ مُوَهَلًا

قرأ (سَمَا مَوْلَى) أي نافع والمكي والبصري وابن ذكوان بفتح ياء الإضافة في ﴿أَرْهَطِي أَعْرُ عَلَيْهِمْ﴾ [هود:٩٥]، وأسكنها الباقون.

وقرأ (سَمَا لَوْى) أي نافع والمكي والبصري وهشام بفتح ياء الإضافة في ﴿وَيَقُومُ مَا لِحِ أَدْعُوكُمْ إِلَى التَّجْوَةِ﴾ [غافر:٤١]، وأسكنها الباقون.

وقرأ (سَمَا كَفُوًا) أي نافع والمكي والبصري والشامي بفتح ياء الإضافة في ﴿لَعَلِّي﴾ التي بعدها همزة قطع مفتوحة حيث وردت، وأسكنها الباقون، وذلك في ستة مواضع هي:

﴿لَعَلِّي أَرْجِعْ إِلَى النَّاسِ﴾ [يوسف:٤٦]، ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ [طه:١٠٠]، ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [المؤمنون:١٠٠]، ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾ [القصص:٢٩]، ﴿لَعَلِّي أَظْلِعُ إِلَى إِلَهِي مُوسَى﴾ [القصص:٣٨]، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر:٣٦].

وقرأ (نَفْرُ الْعَلَا عِمَادٌ) أي المكي والبصري والشامي ونافع وحفص -أي الكل عدا صُحْبَةَ- بفتح ياء الإضافة في ﴿مَعِي﴾ التي بعدها همزة قطع مفتوحة، وأسكنها الباقون، وذلك في موضعين هما: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة:٨٣]، و﴿وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [الملك:٢٨].

وقرأ جماعة (حُسْنُهُ ... إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ) أي البصري ونافع والمكي بخُلْفٍ عنه -أي جماعة (سَمَا) بخُلْفٍ عن المكي- بفتح ياء الإضافة في ﴿عِنْدِي﴾ التي تحت النمل، أي في القصص، وأسكنها الباقون، بقصد: ﴿عَلَى عِلْمٍ عِنْدِيَّ أَوْلَمَ يَعْلَمُ﴾ [القصص:٧٨].

وظاهر النظم أن لكل من البزي وقنبل وجهين: الفتح والإسكان في الياء، ولكن ذكر بعض العلماء أن الخلاف فيه عن ابن كثير موزع: فالبزي يقرأ بسكون الياء، وقنبل يقرأ بفتحها، قال في الإتحاف: (١٠١- وَعِنْدِي تَحْتَ النَّمْلِ سَكْنٌ لِأَحْمَدٍ ... وَعَنْ قُنْبَلٍ فَافْتَحَ عَلَيَّ مَا تَأَصَّلًا).

قال في النشر: "وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي والصفراوي، وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه - أي عن ابن كثير -، غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير، وكذلك الإسكان عن قنبل". اهـ.

وعليه فإما أن نلتزم بهذا التحرير فنوزع الخلاف بين الراويين، وإما أن نطلق الخلاف على ما اختاره الشاطبي مع تقديم الإسكان للبزي، وتقديم الفتح لقنبل.

وقوله (وَأَفَقٌ مُوَهَّلًا) أي وافق قارئاً مجعولاً أهلاً للموافقة للصواب، من قولهم: أَهَّلَكَ اللهُ لكذا أي جعلك أهلاً له، أو وافق قارئاً ذا أهل، يشير إلى أن له أدلة وبراهين.

وإلى هنا يكون الناظم قد انتهى من ياءات الإضافة التي بعدها همزة قطع مفتوحة:

- فمنها أربعة متفق على إسكانها.
- ومنها تسع وتسعون مختلف فيها، وهذه التسع وتسعون:
 - منها خمس وثلاثون نصَّ عليها الناظم على سبيل الاستثناءات من القاعدة العامة، وهي التي ذكرها من أول: (ذُرُونِي وَادْعُونِي ...) حتى (... إِلَى ذُرِّي بِالْخُلْفِ).
 - ويبقى منها أربع وستون ياءً تتبع القاعدة العامة ويفتحها جماعة (سَمًا)، وقد سكت عنها الناظم هنا واكتفى بالرباط العام، وهو أنها كل ياء إضافة بعدها همزة قطع مفتوحة ولم يُنصَّ عليها في الاستثناءات، وسوف ينص عليها في الفرش في أواخر السور.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

- ٤٠٠- وَثَنَانٍ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ ... بِنْفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا
 ٤٠١- بِنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعْنَتِي ... وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالنْفَتْحِ أَهْمِلَا
 ٤٠٢- وَفِي إِخْوَتِي وَرُشِّ يَدِي عَنْ أُولِي حِمَى ... وَفِي رُسُلِي أَصْلُ كَسَا وَفِي الْمَلَا
 ٤٠٣- وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكْنَا دِينَ صُحْبَةٍ ... دُعَايَ وَعَابَائِي لِكُوفٍ تَجَمَّلَا
 ٤٠٤- وَحُزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ وَكُلُّهُمْ ... يُصَدِّقُنِي انظُرْنِي وَأَخَّرْتَنِي إِلَى
 ٤٠٥- وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ ...

هذا هو القسم الثاني من أقسام ياءات الإضافة، وهو ما يكون بعده همزة قطع مكسورة، والمختلف فيه من هذا القسم اثنتان وخمسون ياءً.

والقاعدة العامة فيه أن الفتح لنافع والبصري (أولي حُكْم).

وقوله (سِوَى مَا تَعَزَّلَا) أى سوى ما انفرد وخرج عن هذه القاعدة، ثم بدأ في بيان حكم حكم ما تعزَّل أو ما استثنى فقال:

(بِنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعْنَتِي ... وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالنْفَتْحِ أَهْمِلَا) والمعنى أن نافعاً صاحب همزة (أَهْمِلَا) ينفرد بفتح ياء الإضافة -ويسكنها غيره- في:

- ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الحجر: ٧١].
- ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤].
- ﴿يَعْبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ﴾ [الشعراء: ٥٢].

- ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨].
- ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ في ثلاثة مواضع: [الكهف: ٦٩، القصص: ٢٧، الصافات: ١٠٢]، وهذا معنى قوله ﴿وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ﴾، أي ياء الإضافة التي بعدها ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾.
- و﴿أَهْمَلًا﴾ أي أهمل فلم يجز عليه الحكم المتقدم وهو الفتح لـ ﴿أُولِي حُكْمٍ﴾، بل فُتِحَ لنافع وحده.
- وقوله ﴿وَفِي إِخْوَتِي وِرْشٌ﴾ أي أن ورشًا ينفرد بفتح ياء الإضافة في: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ويسكنها غيره.
- وقوله ﴿يَدِي عَنْ أُولِي حِمِّي﴾ أي أن حفصًا ونافعًا والبصري يفتحون ياء الإضافة في: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ويسكنها غيرهم.
- وقوله ﴿وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَسَا﴾ أي أن نافعًا والشامي يفتحان ياء الإضافة في: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَبِ بْنِ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١]، ويسكنها غيرهما.
- و﴿المُلا﴾ جمع مُلَاءة، وهي ما تلبسه المرأة فوق ثيابها، ومعنى قوله ﴿وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَسَا وَفِي الْمُلا﴾ أي: في فتح ياء رُسُلِي يوجد أصل أي دليل يُعتمد عليه -بعكس الضعيف الذي لا أصل له- وهذا الأصل قد كساها ملاءة وافية سابغة، شبه الفتح بالملاءة، ووصفها بالاتساع كناية عن كثرة أدلتها وحملتها.
- وقوله ﴿وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكْنَا دِينٌ صُحْبَةٍ﴾ أي أن المكي وشعبة وحمزة والكسائي يسكنون الياء في: ﴿عَأْنَتٌ قُلْتَ لِلنَّاسِ أَخَذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وفي ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ [في تسعة مواضع: موضع يونس، وموضعي هود، وخمسة الشعراء، وموضع سبأ]، وفتحها كلها غيرهم.

والدِّين العادة، أي عادة (صُحْبَةِ) إسكان ياءات الإضافة، أي مذهبه وطريقتهم وما يتدينون به في قراءة القرآن.

قال أبو شامة: "وعبر في هذا الباب تارة بالفتح وتارة بالإسكان على قدر ما سهل عليه في النظم، كما فعل في باب حروف قربت مخارجها، عبر تارة بالإدغام وتارة بالإظهار وتعبيره في هذا الباب بالإسكان أولى من تعبيره بالفتح لأنه إذا قال: فلان أسكن تأخذ لغيره بصد الإسكان وهو التحريك المطلق، والتحريك المطلق هو الفتح على ما تقرر في الخطبة، وأما إذا قال افتح فليس ضده أسكن إنما ضده عند الناظم اكسر، ولو قال موضع الفتح: حرك بفتح لصحت العبارة." اهـ.

وقوله (دُعَايِي وَءَابَائِي لِكُوفِي) معطوف على ما سكن في الجملة السابقة، أي أن الكوفيين يسكنون الياء في: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايِي إِلَّا﴾ [نوح: ٦]، ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وفتح الياءين غيرهم.

وقوله (وَحُزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ) أي أن ابن كثير والكوفيين يسكنون الياء في: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]، وفتح الياءين غيرهم.

والمعنى الظاهر لقوله (وَحُزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ) أن الحزن على ما سلف من تفريط، وأن توفيق الله للعبد هما ظلال واقية من النار.

وقوله (وَكُلُّهُمْ ... يُصَدِّقُنِي أَنْظِرْنِي وَأَخْرَجْنِي إِلَيَّ، وَدُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ) أي أن القراء السبعة اتفقوا على إسكان الياء في هذه المواضع التسعة، -وهي ليست من جملة الياءات الثنتين وخمسين-:

- ﴿رَدًّا يُصَدِّقُنِي^ط إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤].
 - ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤].
 - ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦، ص: ٧٩].
 - ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وأما ﴿لَسِنُ أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَسِبَنَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فمذكور في باب ياءات الزوائد، لأن ياءه محذوفة رسماً.
 - ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي^ط إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: ١٥].
 - ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣].
 - ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣]، وهما المقصودان بقوله (وَخِطَابُهُ) يعني أن لفظ ﴿يَدْعُونَنِي﴾ مسكنة ياؤه لجميع القراء سواء كان مبدوءاً بياء الغيبة أم بقاء الخطاب.
- وما عدا هذه الياءات كلها التي نص عليها الناظم وبيّن حكمها من قوله (بَنَاتِي) إلى هنا، تفتح ياؤه لنافع والبصري (أُولِي حُكْمٍ) على أصل القاعدة نحو ﴿فَاتَهُ مَتَىٰ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿فَاتَنَّهُمْ عُدُوِّي إِلَّا﴾ [الشعراء: ٧٧].
- تنبيه:** اجتمع القراء السبعة على الفتح في ﴿مَتَوَايَ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿رُءْيَايَ إِن﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [النمل: ٣٦]، من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين - أقصد الساكن الذي قبل الياء والياء -، ولم ينبه الناظم على ذلك.
- تنبيه:** في كلمة ﴿رَبِّي﴾ من ﴿وَلَسِنُ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِن لِّي﴾ [فصلت: ٥٠] اختلف عن قالون فله الفتح والإسكان، فيكون الفتح فيها لـ (أُولِي حُكْمٍ) بِخُلْفٍ عن قالون، ولم يذكر الناظم هذا الخلاف هنا، وإنما ذكره في فرش سورة فصلت في قوله (١٠١٧- وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بُجَلًا) لأن صاحب التيسير استدركه هناك فوافقه الناظم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

... وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا

٤٠٦- فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحَ وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ ... بَعْهَدِي وَعَاتُونِي لِتَفْتَحَ مُقْفَلًا

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يكون بعد ياء الإضافة همزة قطع مضمومة، وقد ورد الخلاف في عشر ياءات هي:

﴿وَأِنِّي أَعِيدُهَا﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩، القصص: ٢٧]، ﴿فَأِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿قُلْ إِنِّي أَمِرتُ﴾ [الأنعام: ١٤، الزمر: ١١]، ﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ [هود: ٥٤]، ﴿أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩]، ﴿إِنِّي أُلْقِي إِلَيْ﴾ [النمل: ٢٩].

والقاعدة العامة أن هذه الياءات العشر يفتحها نافع ويسكنها غيره.

ثم أمر الناظم بإسكان الياء لكل القراء في: ﴿بَعْهَدِي أُوْفٍ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿عَاتُونِي أُوْفِرْغَ﴾ [الكهف: ٩٦].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٠٧- وفي اللامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ ... فَأَسْكَانَهَا فَاشٍ وَعَهْدِي فِي عَلِيٍّ

٤٠٨- وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا وَفِي النَّدَا ... حِمِّي شَاعَ آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنْزِلًا

٤٠٩- فَخَمْسُ عِبَادِي أَعْدُدُ وَعَهْدِي أَرَادَنِي ... وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحُلَى

٤١٠- وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادٍ مَسْنِي ... مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلًا

هذا هو القسم الرابع من أقسام ياءات الإضافة، وهو أن يكون بعدها (ال) التعريف، والمختلف فيه من هذا النوع أربع عشرة^(١) ياءً.

والقاعدة العامة أن هذه الياءات يسكنها حمزة (فَاشٍ) ويفتحها غيره، ثم بدأ الناظم في ذكر الاستثناءات التي وافق فيها بعض القراء حمزة فقال:

(وَعَهْدِي فِي عَلِيٍّ) يقصد ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فقد سكن الياء هنا حفص وحمزة معاً، وفتحها الباقون.

وقوله (وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا) يقصد ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، فقد سكن الياء هنا ابن عامر وحمزة والكسائي، وفتحها الباقون.

(١) قول الناظم (أَرْبَعُ عَشْرَةَ) بالرفع ثم الجر لا يجوز إلا في الشُّعْر، لأن الأصل أن هذا العدد مبني على فتح الجزأين (دون تنوين) هكذا: (أَرْبَعُ عَشْرَةَ)، وعلى هذا الأصل جاء قوله تعالى ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، ولكن الناظم نَوَّنَ (عَشْرَةَ) لضرورة الشُّعْر، وقد أجاز ذلك الفراء في الشُّعْر فقال: "ولو نويت بـ (خمسة عشر) أن تضيف خمسة لعشر في شعرٍ لجاز، فقلت: ما رأيت خمسة عشرٍ قط خيراً منها، لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد." اهـ.
قال أبو شامة: "فعلى هذا يجوز في قول الشاطبي (أَرْبَعُ عَشْرَةَ) رفع (أَرْبَعُ) وجر (عَشْرَةَ) مع التنوين." اهـ.

وقوله (وَفِي النَّدَا ... حِمَى شَاعٍ) يقصد لفظ ﴿يَعْبَادِي﴾ المقترن بحرف النداء، وهو في موضعين: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] و﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، فقد سكن الياء في الموضعين البصري وحمزة والكسائي، وفتحها الباقون. وأما ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠] فلا خلاف فيه لحذف الياء رسمًا، ولا أحد من القراء يثبت هذه الياء، قال الشيخ السَّمُونُودِي: (حُكْمُ عِبَادِي فِي النَّدَا قَدْ انْخَصَرَ... فِي الْعَنْكَبُوتِ وَكَذَا ثَانِي الزُّمَرِ).

وقوله (ءَايَاتِي كَمَا فَاحَ مَنَزِلًا) يقصد ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، فقد سكن الياء هنا ابن عامر وحمزة، وفتحها الباقون، (والميم في مَنَزِلًا رمز مكرر لأنه لابن ذكوان عن ابن عامر).

ثم عدّد الناظم مواضع الياءات الأربع عشرة المختلف فيها ليفيد أن ما عداها متفق على فتحه، فقال:

(فَحَمْسُ عِبَادِي أَعْدُدُ) أي أن لفظ (عِبَادِي) ورد في خمسة مواضع - منها ثلاثة قد ذكرت منذ قليل - وهذه الخمسة هي:

- ﴿قُلْ لِّعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [إبراهيم: ٣١]، وسكن الياء (كَانَ شَرَعًا).
- ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، و﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وسكن الياء في الموضعين (حِمَى شَاعٍ).
- ﴿يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، و﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سج: ١٣]، وسكن الياء في الموضعين حمزة (فَاشٍ).

وقوله (وَعَهْدِي أَرَادَنِي إلخ) هو نص على باقي الياءات الأربع عشرة وهي:

٦. ﴿قَالَ لَا يَنْأَلُ عَهْدِي الظَّلِيمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وسكن الياء (في عُلَى).

٧. ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الزمر: ٣٨]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

٨. ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

٩. ﴿عَاتِلْنِي الكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

١٠. ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وسكن الياء (كَمَا فَاحَ مَنْرِلًا).

١١. ﴿إِنْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ﴾ [الملك: ٢٨]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

١٢. ﴿أَنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ﴾ [ص: ٤١]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

١٣. ﴿أَنِّي مَسْنِي الضُّرِّ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

وقد قيد ﴿مَسْنِي﴾ بسورتي ص والأنبياء للاحتراز عن ﴿وَمَا مَسْنِي السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]،

و﴿عَلَىٰ أَنْ مَسْنِي الكِبْرِ﴾ [الحجر: ٥٤]، المتفق على فتحهما.

١٤. ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وسكن الياء حمزة (فَاشٍ).

ولا يخفى أن من أسكن شيئاً من الياءات، فإنه يحذفه وصلاً لاجتماعه مع الساكن الذي

بعده، ويثبتته وقفاً.

قال أبو شامة: " وإنما عدَّ الشاطبي ياءات هذا النوع دون الأنواع التي سبقت لثلاث تشبته

بغيرها نحو ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ﴾، ﴿نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ﴾، ﴿بَلَّغْنِي الكِبْرُ﴾، لأنه لم يذكر

المجمع عليه من هذا القسم لكثرتة، فرأى عدّه أيسر عليه، والمجمع عليه من هذا القسم

مفتوح. " اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤١١- وَسَبْعُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتْحُهُمْ ... أَخِي مَعَ إِنِّي حَقُّهُ لَيْتَنِي حَلَا

٤١٢- وَنَفْسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا قَوْمِي الرِّضَا ... حَمِيدُ هُدَى بَعْدِي سَمَا صَفْوَةٌ وَلَا

هذا هو القسم الخامس من ياءات الإضافة، وهو أن يكون بعدها همزة وصل بدون لام تعريف، وهذا معنى قوله (فَرْدًا)، وقد وقعت في سبعة مواضع:

الأول: ﴿هَرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ﴾ [طه]، والثاني: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقد فتح الياء في الموضعين ابن كثير والبصري، وأسكنها غيرهما، وهذا معنى قوله (وَفَتْحُهُمْ ... أَخِي مَعَ إِنِّي حَقُّهُ).

الثالث: ﴿يَلَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، وانفرد البصري بفتح يائه، وهذا معنى قوله (لَيْتَنِي حَلَا).

الرابع والخامس: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴿٥١﴾ أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٥٢﴾ أَذْهَبَا﴾ [طه]، وفتح الياء فيهما نافع وابن كثير والبصري وأسكنها غيرهم، وهذا معنى قوله (وَنَفْسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا).

السادس: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [الفرقان: ٣٠]، فتح ياءه نافع والبصري والبزي وأسكنها غيرهم، وهذا معنى قوله (قَوْمِي الرِّضَا ... حَمِيدُ هُدَى).

السابع: ﴿مَنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، فتح ياءه نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة وأسكنها غيرهم، وهذا معنى قوله (بَعْدِي سَمَا صَفْوَةٌ).

قال الناظم رحمه الله:

٤١٣- وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خَلْفَهُمْ ... وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ حُوْلًا

هذا هو القسم السادس، وهو أن يكون بعد ياء الإضافة حرف من حروف الهجاء غير همزتي القطع والوصل، وقد أخبر أن اختلاف القراء وقع في ثلاثين موضعاً من هذا القسم، ثم أخذ يعددها ويذكر حكم كل منها فقال:

(وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ) أي اختلف عن ورش في ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، فرُوي عنه فيها الفتح والإسكان^(١).

وقوله (وَالْفَتْحُ حُوْلًا) أشار به إلى أن القراء السبعة غير نافع فتحوا ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بلا خلاف عنهم، فيفهم من ذلك أن لقالون فيها الإسكان قولاً واحداً، وعلى وجه الإسكان يتعين المد المشبع قبل الياء - سواء لورش أو لقالون -.

خلاصة ياء الإضافة في ﴿وَمَحْيَايَ﴾.

- قالون: الإسكان.
- ورش: الإسكان، والفتح (وَمَحْيَايَ جِيءَ بِالْخُلْفِ).
- الباقون: الفتح (وَالْفَتْحُ حُوْلًا).

* * *

تنبيه: معلوم أن لورش الفتح والتقليل في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ لأنها من ذوات الياء، والآن علمنا أن له الفتح والإسكان في ياء الإضافة، وستعلم بعد قليل أن لنافع الفتح في ياء ﴿وَمَمَاتِي﴾.

(١) الوجه المقدم هو الإسكان لأنه من قراءة الداني على ابن خاقان صاحب طريق الرواية من التيسير.

وعليه فإن لورش:

- **على مذهب الإسكان** وجهين فقط سواء وصلًا أو وقفًا:
 - فتح ذات الياء مع الإشباع وإسكان ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾.
 - والتقليل مع الإشباع وإسكان ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾.
 - **وعلى مذهب الفتح**:
 - وصلًا:
 - فتح ذات الياء مع القصر وفتح ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾.
 - التقليل مع القصر وفتح ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾.
 - وقفًا:
 - فتح ذات الياء مع ثلاثة العارض وسكون ياء الإضافة للوقف.
 - التقليل مع ثلاثة العارض وسكون ياء الإضافة للوقف.
- فإذا أردت أن تجمع هذه الآية لورش: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾:
- فتح ذات الياء مع إسكان ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾.
 - التقليل مع إسكان ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾.
 - فتح ذات الياء مع القصر وفتح ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾.
 - التقليل مع القصر وفتح ياء الإضافة: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾.
- وإذا أردت أن تقف على كلمة ﴿وَمَحْيَايَ﴾ لورش:
- فتح ذات الياء مع (القصر والتوسط والإشباع) وسكون ياء الإضافة، ويندرج مذهب إسكان ياء الإضافة على وجه الإشباع.
 - التقليل مع (القصر والتوسط والإشباع) وسكون ياء الإضافة، ويندرج مذهب إسكان ياء الإضافة على وجه الإشباع.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤١٤- وَعَمَّ عَلًا وَجْهِي وَبَيْتِي بِنُوحٍ عَنْ ... لَوْي وَسِوَاهُ عُدًّا أَصْلًا لِيُحْفَلَا

٤١٥- وَمَعَ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي دَوَّنُوا ... وَلِي دِينَ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحُلَى

٤١٦- مَمَاتِي أَتَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ ... وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلَا

من قوله (٤١٤- وَعَمَّ عَلًا وَجْهِي) حتى قوله (٤١٩- وَفَتَحَ وَلِي فِيهَا لُورَشٍ وَحَفْصِهِمْ)؛
كل ذلك معطوف على ما قرئ بفتح ياء الإضافة في آخر البيت السابق.

وقوله (وَعَمَّ عَلًا وَجْهِي) يعني أن نافعًا وابن عامر وحفصًا فتحوا الياء في ﴿وَجْهِي﴾ في
موضعها: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠] و﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وأسكن غيرهم الياء فيهما.

وقوله (وَبَيْتِي بِنُوحٍ عَنْ ... لَوْي) يعني أن حفصًا وهشامًا يفتحان الياء في: ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ
بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨]، وأسكنها غيرهما، ومنع (نوح) من الصرف للضرورة.

والضمير في قوله (وَسِوَاهُ عُدًّا أَصْلًا لِيُحْفَلَا) عائد على لفظ ﴿بَيْتِي﴾، أي أن هذا اللفظ
مفتوح الياء لحفص ونافع وهشام في ما سوى سورة نوح، وذلك في موضعين: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي
لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿وَوَطَّهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وقرأ الباقون بالإسكان.

وقوله (وَمَعَ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي دَوَّنُوا) يعني أن ابن كثير فتح الياء -منفردًا- في: ﴿أَيْنَ
شُرَكَائِي قَالُوا عَادَنَّاكَ﴾ [فصلت: ٤٧]، وفي ﴿مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ أُمَّرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مرم: ٥]، وأسكن
الياء في الموضعين غيرُه.

وقوله (وَلِي دِينَ عَن هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحَلَى) يقصد ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، فقد فتح الياء حفص والبيزي بخُلْفٍ^(١) عنه وهشام ونافع، وقرأ الباقر بالإسكان قولاً واحداً. وقوله (مَمَاتِي أَتَى) يقصد ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، فقد قرأ نافع بفتح الياء -منفرداً- وأسكنها غيره.

وقوله (أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ) يعني أن ابن عامر -منفرداً- فتح الياء في: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وفي ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وأسكنهما غيره. وقوله (وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقٌ نَوْفَلًا) يقصد ﴿فَقَالَ مَالِي لَا أَرَى أَلْهَدُهُدًا﴾ [النمل: ٢٠]، فقد فتح ابن كثير وهشام والكسائي وعاصم الياء، وأسكنها غيرهم.

وراق الشيء صفا، والنوفل هو البحر ويكنى به عن الرجل الكريم المعطاء، والمعنى: إذا صادفت من راق وصفا باطنه وظاهره، فداوم على مصاحبته وإكرامه، فإن مثل هؤلاء لا يكادون يُعثر عليهم.

* * *

(١) الإسكان مقدم لقول الداني في التيسير: "والإسكان هو المشهور عن البيزي وبه أخذ." اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤١٧- وَلِي نَعَجَةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي ... ثَمَانٍ عَلًّا وَالظَّلَّةُ الثَّانِي عَنْ جَلَا

فتح حفص - منفردًا - الياء في إحدى عشرة ياء وهي:

- ﴿وَلِي نَعَجَةٌ﴾ [ص: ٢٣].
- ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [ص: ٦٩]، وهذا معنى قوله ﴿مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ﴾.
- وفي كلمة ﴿مَعِي﴾ في ثمانية مواضع هي: ﴿فَأَرْسَلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿وَلَنْ تَقْتُلُوا مَعِيَ عِدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]، ﴿هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢] وهو الموضع الأول لهذه الكلمة في الشعراء، ﴿فَأَرْسَلُهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤].
وسكن هذه الياءات غير حفص.

وفتح (عَنْ جَلَا) - أي حفص وورش - الياء في ﴿مَعِيَ﴾ في قوله تعالى ﴿وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، وهو المراد بقوله (وَالظَّلَّةُ) أي الشعراء، و(الثَّانِي) أي الموضع الثاني فيها، وأما الأول فالفتح فيه لحفص فقط، وأسكن هذه الياء غيرهما.

فائدة: كلمة ﴿مَعِيَ﴾ وردت في أحد عشر موضعًا، اثْنَيْنِ منهما بعدها همزة قطع مفتوحة، ويفتحهما (تَفْرُ الْعُلَا عِمَادًا)، وتسعة بعدها حرف غير الهمزة، فالموضع الثاني من الشعراء يفتحه (عَنْ جَلَا)، ويبقى ثمانية مواضع يفتحها حفص (ثَمَانٍ عَلًّا).

تدريب: اقرأ للجميع: ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تَقْتُلُوا مَعِيَ عِدُوًّا﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤١٨- وَمَعَ تَوْمِنُوا لِي يَوْمِنُوا بِي جَا وَيَا ... عِبَادِي صِفْ وَالْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَا

٤١٩- وَفَتْحٌ وَلِي فِيهَا لَوْرَشٍ وَحَفْصِهِمْ ... وَمَالِي فِي يَاسِينَ سَكَّنَ فَتَكْمَلًا

قوله ﴿وَمَعَ تَوْمِنُوا لِي يَوْمِنُوا بِي جَا﴾ يعني أن ورشاً فتح - منفرداً - ياء: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعْتَزَلُونَ﴾ [الدخان: ٢١]، وياء ﴿وَلِيُّوْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وأسكنهما غيره.
وقوله ﴿وَيَا ... عِبَادِي صِفْ وَالْحَذْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَا﴾ يقصد ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وهذه الياء فيها تفصيل:

- فقد حذف الياء (عَنْ شَاكِرٍ دَلَا) أي حفص وحمزة والكسائي والمكي: ﴿يَعْبَادِ لَا﴾.
- وأثبتها الباقون (نافع والبصري والشامي وشعبة):
 - فأما شعبة فقد فَتَحَهَا عند الوصل، وأثبتها ساكنة عند الوقف: ﴿يَعْبَادِ لَا﴾.
 - وأما الباقون فيسكنونها وصلًا ووقفًا: ﴿يَعْبَادِ لَا﴾.

وسبب الخلاف في هذا الموضوع أن الياء مرسومة في بعض المصاحف ومحذوفة في بعضها، وأما ﴿يَعْبَادِ فَأَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦] فياؤها محذوفة في جميع المصاحف، أضف إلى ذلك أن حذفها في النداء أفصح لغةً، لذلك فالكل متفق على حذفها، وقد علم أن المقصود هنا موضع الزخرف من اشتهاار الخلاف في الرسم في هذا الموضوع.

وقوله ﴿وَفَتْحٌ وَلِي فِيهَا لَوْرَشٍ وَحَفْصِهِمْ﴾ يقصد ﴿وَلِي فِيهَا مَّارِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨]، وهذه الياء فتحها ورش وحفص، وأسكنها غيرهما، وهذا آخر المعطوف على الفتح.
وقوله ﴿وَمَالِي فِي يَاسِينَ سَكَّنَ فَتَكْمَلًا﴾ يقصد ﴿وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، فقد سكن حمزة الياء - منفرداً - وفتحها غيره.

باب ياءات الزوائد

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٢٠- وَدُونِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا ... لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزَلًا

المقصود بياءات الزوائد^(١) في هذا الباب الياءات المتطرفة التي يثبتها بعض القراء أو الرواة عند التلاوة **زيادةً** على رسم المصاحف العثمانية.

فمثلاً كلمة ﴿وَالْبَادِ﴾ في المصاحف العثمانية كانت هكذا: ﴿وَالْبَادِ﴾، ومعلوم أن أصلها: (والبادي)، فمن القراء من التزم بالرسم فلم يقرأ بياء، ومن القراء من قرأ بالياء على الأصل. وفي المصاحف التي تُضبط على رواية من يقرأ بالياء يتم إضافة الياء المعقوفة: (-) كعلامة ضبط كما تضاف الفتحة والشدة ونحوهما هكذا: ﴿وَالْبَادِءِ﴾، (وتسمى أيضاً المعقوفة أو المردودة)، ولكن لا يمكن إضافتها في صورة الياء الموقوفة: (ي) حتى لا يختلط ذلك برسم المصاحف العثمانية فتصير مخالفة في الرسم، ومخالفة الرسم العثماني عند كتابة المصاحف مرفوض باتفاق.

ولكونها زائدة في التلاوة على رسم المصاحف عند من أثبتها سميت زوائد، وهذا معنى قوله (لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزَلًا)، أي لأنهن كن ذوات معزل، أي عُزلن على رسم المصاحف فلم يكتبن فيها.

(١) يصح أن نقول (ياءات الزوائد) أو (الياءات الزوائد)، فعلى الأول تكون من باب إضافة الصفة للموصوف كقولك (باب الحديد وخاتم الفضة)، وعلى الثاني تكون من باب الصفة والموصوف.

وبين ياءات الزوائد وياءات الإضافة أربعة اختلافات رئيسة:

- **الأول:** أن الزوائد تكون في الأسماء نحو ﴿وَالْبَاءِ﴾، وفي الأفعال نحو ﴿يُنَادِي﴾، ولا تكون في الحروف.

وأما ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما تقدم فيها.

- **الثاني:** أن الزوائد محذوفة من المصاحف، وتضاف كعلامة ضبط على صورة ياء معقوفة: (ء).

وأما ياءات الإضافة فإنها ثابتة في المصاحف على صورة ياء موقوفة: (ي).

- **الثالث:** أن الخلاف في ياءات الزوائد بين القراء دائر بين الحذف والإثبات، وكل من يُثبتها يسكنها إلا مواضع قليلة سينص عليها.

وأما ياءات الإضافة فالخلاف فيها دائر بين الفتح والإسكان، إلا ما ذكرنا في موضع الزخرف.

- **الرابع:** أن الياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة، فمثال الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾، ومثال الزائدة: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾، وهذا لا ينافي تسميتها كلها زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف.

وأما ياءات الإضافة فلا تكون إلا زائدة عن بنية الكلمة.

تدريب: حدد ياءات الزوائد وياءات الإضافة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، والآية مضبوطة على رواية دوري البصري بقصر المنفصل.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٢١- وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرًّا لَوَامِعًا ... بِخُلْفٍ وَأُولَى النَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا

٤٢٢- وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شُكُورٌ إِمَامُهُ ... وَجُمَلْتُهَا سِتُونٌ وَائْتَانِ فَاعِقِلًا

اعلم أن عدد ياءات الزوائد المختلف فيها بين الإثبات والحذف -المذكورة في هذا الباب- اثنتان وستون ياءً، وهذا معنى قوله (وَجُمَلْتُهَا سِتُونٌ وَائْتَانِ فَاعِقِلًا). وقد اختص كل قارئ أو راوٍ بإثبات بعض الياءات دون غيرها، إلا شعبة فلا يُثبت من الزوائد المختلف فيها شيئاً^(١).

و القاعدة العامة أن من يُثبت ياءً زائدة من القراء فإنما يثبتها ساكنة، فمثلاً جماعة (سَمًا) يثبتون الياء الزائدة في ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصِيَّتَ﴾ [طه: ٣٩]، وإنهم كَثَبَتُونَهَا ساكنة رغم أن بعدها همزة قطع مفتوحة.

وقوله (وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرًّا لَوَامِعًا ... بِخُلْفٍ) يعني أنه:

- إذا قال لك إن ابن كثير يثبت الياء في موضع ما، فإنه يثبتها في الحالين أي وصلًا ووقفًا.
- تدريب:** اقرأ لابن كثير بإثبات الياء في الحالين: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصِيَّتَ﴾ [طه: ٣٩].

(١) يرى البعض أن إثبات شعبة لياء الزخرف ﴿يُعْبَادَةُ لَا﴾ هو من باب ياءات الزوائد، قلت: بل هو من باب ياءات الإضافة كما صنف الناظم لأن شعبة أثبتتها اعتمادًا على رسمها في بعض المصاحف، وأما إثبات شعبة لياء ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢]، فهي ليست من المختلف فيه، بل هي من المتفق عليه، بل الأصح أنها من ياءات الإضافة لثبوتها رسمًا، وإنما ذكرها الناظم في هذا الباب لنكتة سنعلمها بعد قليل.

• وإذا قال لك إن هشامًا يثبت الياء في موضع ما، فإنه يثبتها بخُلفٍ عنه في الحالين، أي إذا وصل الكلمة فإن له الإثبات والحذف، وإذا وقف على الكلمة فإن له الإثبات والحذف، فيصير مجموع الأوجه له أربعة: اثنين في الوصل واثنين في الوقف. واعلم أن هشامًا ليس له من الياءات الزوائد نصيب إلا في موضع واحد، وفيه تفصيل سيأتي بعد قليل.

وقوله (وَأُولَى النَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا) يعني أن لحمزة في الياء الزائدة الأولى من سورة النمل الإثبات في الحالين، ويقصد: ﴿قَالَ أَتَمِدُّونَنِي بِمَالِي﴾ [النمل: ٣٦]، واعلم أن حمزة يقرأ هذا الموضع بإدغام النون الأولى في الثانية مع إشباع المد لقول الشاطبي: (٩٣٧- تَمِدُّونَنِي الإِدْغَامُ فَازَ فَتَقَلَّأَ).

واعلم أن سورة النمل ليس فيها من الزوائد إلا ياءان، هذه واحدة، والثانية في ﴿فَمَا آتَيْنِي اللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، وليس لحمزة فيها إثبات.

وقوله (وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ) يعني أن البصري وحمزة والكسائي ونافعًا إذا أثبتوا ياءً زائدة وإنما يثبتونها عند وصل الكلمة بما بعدها فقط، ويحذفونها حال الوقف، وسترى بعد قليل أن حمزة لا يُطبَّق هذا الحكم إلا في موضع واحد فقط هو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

تدريب: إذا علمت أن جماعة (سَمَا) يثبتون الياء الزائدة في: ﴿لَيْنِ أَخْرَجْنِي إِلَى﴾ [الإسراء: ٦٢]، فاقرأ لكل من المكي والسوسي وصلًا ووقفًا على الياء.

تنبيه: لم يذكر الناظم في هذين البيتين ابن ذكوان وشعبة وحفصًا، فأما شعبة فلأنه لا يثبت من الزوائد المختلف فيها شيئًا، وأما حفص وابن ذكوان فلكل منهما ياء واحدة وسيتكلم عنها الناظم بالتفصيل داخل الباب، فاستغنى بالتفصيل هناك عن الإشارة هنا.

استطرد دقيق: الإمام حمزة لا يثبت من ياءات الزوائد إلا ثلاث ياءات، اثنتين منصوص عليهما في هذا الباب، وواحدة منصوص عليها في فرش سورة النمل، فأما الأولى فيثبتها وصلًا فقط، وأما الثانية فيثبتها في الحالين، وأما الثالثة فيثبتها وقفًا فقط:

• **الأولى:** ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَنَا﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ودليلها قول الناظم: (٤٢٥- وَدُعَائِي فِي جَنَّا حُلُوْ هَدِيْهِ)، ويثبتها وصلًا فقط لقوله: (٤٢٢- وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شُكُورٌ إِمَامَةٌ)، فإذا وقف حمزة فيقف بخمسة القياس.

• **الثانية:** ﴿قَالَ أَتَمِدُّونَنَّهُ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]، وتثبت وقفًا ووصلًا، والدليل قول الناظم: (٤٢٦- تَمِدُّونَنِّي سَمًا ... فَرِيْقًا)، وقوله: (٤٢١- وَتَثَبْتُ فِي الْحَالَيْنِ ذُرًّا لَوَامِعًا ... بِخُلْفٍ وَأَوْلَى النَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا).

• **الثالثة:** ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِيهِ الْعُمِّيُّ﴾ [الروم: ٥٣]، وذلك وقفًا فقط لقول الشاطبي: (٩٤٢- بِهَادِي مَعًا تَهْدِي فَشَا الْعُمِّيِّ نَاصِبًا ... وَبَالِيَا لِكُلِّ قَفٍ وَفِي الرُّومِ سَمَلًا)، وأما موضع النمل فالكل يثبت الياء لثبوتها رسمًا، فلا خلاف فيها.

توجيه: الإثبات هو لغة أهل الحجاز، ومن يثبت في الحالين يقرأ على الأصل، لأنه لا يلزم من الحذف في الرسم الحذف في القراءة، كما يقرأ الكل بإثبات الواو المحذوفة رسمًا في نحو ﴿دَاوُدَ﴾، وإثبات الياء المحذوفة رسمًا في نحو ﴿يَسْتَحْيِي﴾، فالحذف رسمًا في نحو هاتين الكلمتين لم يمنع من الإثبات في القراءة.

ومن يحذف في الحالين يلتزم رسم المصحف قولًا واحدًا، والحذف لغة هذيل. ومن يثبت وصلًا ويحذف وقفًا وإنما يجمع بين اللغتين، ففي الوصل يثبت على الأصل، ويقف بالحذف اتباعًا للرسم، وإنما اختص الوقف بالحذف لأنه محل التغيير غالبًا، ومحل التخفيف، وتخصيص بعض المواضع بالإثبات دون غيرها إنما تحكمه الرواية واتباع الأثر.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٢٣- فَيْسِرِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِيَهْ... مَدِينِ يُؤْتِينَ مَعَهُ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا
٤٢٤- وَأَخَّرْتَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَبَعَنُ سَمَاءَ...

أثبت جماعة (سَمَاءَ) الياء الزائدة في جميع المواضع المذكورة في هذا المقطع، فأما نافع والبصري فيثبتان في الوصل فقط، وأما المكي ففي الحالين، وهذه المواضع هي:

- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرَءُ﴾ [الفجر: ٤].
- ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [القمر: ٨].
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الشورى: ٣٣]، وهذا هو الموضع المقصود هنا، وأما ﴿الْجَوَارِ الْمُنشَأَتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] و﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسُ﴾ [التكوير: ١٦] فليسا مقصودين هنا، ودلنا على ذلك أنهما لا يمكن فيهما إثبات الياء وصلًا لأجل الساكن بعدهما فتعين موضع الشورى.
- ﴿الْمُنَادِءِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [ق: ٤١].
- ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]، ودلنا على أن مراده ﴿يَهْدِيَنِي﴾ التي في الكهف أن ﴿يَهْدِيَنِي﴾ التي في القصص يأوها مثبتة رسمًا وتلاوةً بالإجماع، وسيأتي النص على ذلك، وليس غيرهما فتعينت التي في الكهف.
- ﴿أَنْ يُؤْتِينَ خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠].
- ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَنِي﴾ [الكهف: ٦٦]، وقوله (وَلَا) من المتابعة يعني أن هذه المواضع الثلاثة تتابعت في سورة الكهف على هذا الترتيب.
- ﴿لَمِنَ الْآخِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتِنَاكَ﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقيد هذا الموضع بالإسراء احترازًا من موضع (المنافقون) الثابت رسمًا وتلاوةً بالإجماع والمذكور في الباب السابق.
- ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٣٩].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

... وَفِي الْكَهْفِ نَبْغِي يَأْتِ فِي هُودٍ رُفْلًا

٤٢٥- سَمَا وَدُعَايِ فِي جَنَا حُلُوٍ هَدِيهِ... وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بَلَا

٤٢٦- وَإِنْ تَرِنِي عَنْهُمْ تَمِدُّونِي سَمَا... فَرِيقًا وَيَدْعُ الدَّاعِ هَاكَ جَنِّي حَلَا

قوله (وَفِي الْكَهْفِ نَبْغِي يَأْتِ فِي هُودٍ رُفْلًا سَمَا) يعني أن الكسائي وجماعة (سَمَا) يشبتون الياء (في الحالين للمكي، ووصلًا للباقيين) في:

- ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَأَرْتَدَّا﴾ [الكهف: ٦٤]، وإنما قيدها بالكهف احترازًا من ﴿يَتَأَبَّأْنَا مَا نَبْغِي﴾ [يوسف: ٦٥]، فإنها مثبتة رسمًا وتلاوةً بالإجماع.
- ﴿يَوْمَ يَأْتِيَهُ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]، وقيدها بهود احترازًا مما أُجمع على إثباته نحو ﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ورفلٌ معناه عظم.

وقوله (وَدُعَايِ فِي جَنَا حُلُوٍ هَدِيهِ) يعني أن حمزة وورشًا والبصري والبخاري يشبتون الياء (في الحالين للبخاري، ووصلًا للباقيين) في: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ويراعى ثلاثة البدل لورش ووصلًا.

فإن قلت من أين علمنا أن مراده بقوله (وَدُعَايِ) التي في إبراهيم دون التي في نوح ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾، قلت لأن التي في نوح دخلت في حساب ياءات الإضافة، وقد نص عليها في قوله (دُعَايِ وَعَابَائِي لِكُوفٍ تَجَمَّلًا)، والفرق بينهما أن التي في نوح ثابتة في الرسم، والتي في إبراهيم محذوفة.

وقوله (وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بَلَا وَإِنْ تَرْنِي عَنْهُمْ) يعني أن ابن كثير (في الحالين) والبصري وقالون (وصلاً) يثبتون الياء في:

- ﴿يَلْقَوْمَ اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]، وقيد (اتَّبِعُونِي) بـ (أَهْدِكُمْ) احترازًا من موضع الزخرف وسيأتي النص عليه آخر الباب، ومن الذي أجمع على إثباته نحو ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].
- ﴿إِنْ تَرْنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

وقوله (تُمِدُّونِي سَمًا ... فَرِيقًا) يقصد قوله تعالى ﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]، فقد أثبت الياء هنا جماعة (سَمًا) وحمزة، فأما نافع والبصري ففي الوصل، وأما المكي وحمزة ففي الحالين، ولاحظ قراءة حمزة بإدغام النون الأولى في الثانية مع إشباع المد: ﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ ولاحظ أن هذا هو الموضع المقصود بقوله في أول الباب (وَأُولَى النَّمْلِ حَمَزَةٌ كَمَلًا).

وقوله (وَيَدْعُ الدَّاعِ هَاكَ جَنَى حَلَا) يقصد ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، فقد أثبت الياء هنا البزي (في الحالين) وورش والبصري (وصلاً).

وما أحلى قوله (هَّاكَ جَنَى حَلَا) أي خذ ثمرًا حلواً، وهو ما نظمه الناظم رَحِمَهُ اللهُ.

قال الناظم رحمه الله:

٤٢٧- **وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي دَنَا جَرِيَانُهُ ... وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهِينِ وَافَقَ قُنْبَلًا**
 ٤٢٨- **وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهَانِنِ إِذْ هَدَى ... وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلًا**

كل ما في هذين البيتين ورد في سورة الفجر، وقوله **(وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي دَنَا جَرِيَانُهُ)** أي أثبت المكي وورش الياء في **﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾** [الفجر: ٩].

وورش على أصله في الإثبات وصلًا.

وابن كثير على أصله في الإثبات في الحالين، غير أن لقبيل عند الوقف وجهين: الإثبات والحذف^(١)، وأما عند الوصل: فيثبتها قولاً واحداً، وهذا معنى قوله **(وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهِينِ وَافَقَ قُنْبَلًا)**، وأما البزي فيثبتها في الحالين على أصل مذهبه.

وقوله **(وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهَانِنِ إِذْ هَدَى)** أي أثبت نافع (وصلًا) والبزي (في الحالين) الياء في **﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾** [الفجر: ١٥]، وفي **﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِي﴾** [الفجر: ١٦].

وقوله **(وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلًا)** يعني أن حذف الياء في هذين اللفظين للبصري اعتبر أحسن وأجمل من إثباتهما له، فيفهم من ذلك جواز الإثبات، فحينئذ يكون له وجهان: الحذف والإثبات (وصلًا كما هو مذهبه)، والحذف هو المقدم لقوله **(عُدَّ أَعْدَلًا)**.

وأما عند الوقف فليس له إلا الحذف على أصل مذهبه.

(١) الأكثر تواترًا هو الإثبات في الوقف لقبيل، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، لكنه قرأ على أبي الفتح فارس بالحذف، وهو طريق الرواية من التيسير، فإن التزمنا بطريق الرواية تقدم الحذف، وإن أخذنا بالأكثر طرُقًا تقدم الإثبات.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٢٩- وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي ... حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَى عَلَا

في قوله تعالى ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، أثبت الياء جماعة (عَنْ أُولِي ... حِمَى) أي حفص ونافع والبصري، ولمَّا كانت الياء قبل ساكن فإنهم أثبتوها مفتوحة، وهذا الفتح جاء للتخلص من التقاء الساكنين.

أما عند الوقف عليها فقد اختلفوا:

- فأما ورش فقد حذفها وقفًا على أصل قاعدته.
- وأما الباقون والمشار لهم بـ (بَيْنَ حُلَا عَلَا) فإن لهم عند الوقف وجهين: الإثبات ساكنة والحذف^(١).

وقرأ الباقون بحذف الياء في الحالين.

وقوله (بَيْنَ حُلَى عَلَا) أي أن هذا الخلاف علا وارتفع شأنه بين مذاهب القراء في هذه الياء، وشبهه هذه المذاهب بالحلى جمع حلية، وهي ما يُتزين به من المصوغات، ويجوز أن تكون جمع حلة، وهي الثوب الجيد الجديد الذي تختص به بعض المناسبات، كملابس الأعياد.

(١) الإثبات وقفًا هو المقدم للثلاثة.

قال الناظم رحمه الله:

٤٣٠- وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقُّ جَنَاهُمَا ... وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَى

٤٣١- وَفِي اتَّبَعَنَ فِي ءَالِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا ... وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا

٤٣٢- بِخُلْفٍ وَتَوْتُونِي يُوْسُفَ حَقُّهُ ...

قوله (وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقُّ جَنَاهُمَا) أي أثبت ابن كثير (في الحالين) والبصري وورش (وصلاً) الياء في: ﴿وَجِجَانِ كَالْجَوَابِ﴾ [سيا: ١٣]، وفي ﴿الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].

وقوله (وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَى) أي أثبت نافع والبصري الياء (وصلاً) في: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ في [الإسراء: ٩٧]، وفي السورة التي تحتها يقصد [الكهف: ٢٥]، واحترز بذلك من ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨] فإن الياء فيه ثابتة بلا خلاف.

وفي قوله (وَفِي اتَّبَعَنَ فِي ءَالِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا) الضمير في (عَنْهُمَا) عائد على نافع والبصري، فقد أثبتنا الياء (وصلاً) في: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَنَ﴾ [آل عمران: ٢٠]، واحترز بذكر السورة عن ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فهي ثابتة رسماً وتلاوة بلا خلاف.

وقوله (وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا بِخُلْفٍ) أي أثبت البصري وهشام بخلفٍ عنه الياء في ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنظَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، فالبصري يثبتها وصلاً على قاعدته، وأما هشام فله الخلاف في الحالين عملاً بهذا البيت، وعملاً بقوله في صدر الباب (لَوَامِعًا بِخُلْفٍ)، أي أن هشامًا إذا وصل الكلمة فإن له الإثبات والحذف، وإذا وقف على الكلمة فإن له الإثبات والحذف، فيصير مجموع الأوجه له أربعة، اثنين في الوصل واثنين في الوقف.

تحريـر: اختلف المحققون في هذا الحكم لهشام، فمنهم من اكتفى له بالإثبات وصلًا ووقفًا، قال في الإتحاف: (١٠٣- وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ ... بِإِثْبَاتِهِ فَأَقْرَأَهُ وَقَفًّا وَمَوْصَلًا).

وأما ابن الجزري فقد أجاز الوجهين وقفًا، وأجاز الإثبات فقط وصلًا، قال في النشر: "ووافقهم هشامٌ في ﴿كَيْدُونٍ﴾ على اختلافٍ عنه فـقطع له الجمهور بالياء في الحالين... وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني... وهو الذي في طرق التيسير، ولا ينبغي أن يُقرأ من التيسير بسواه، وإن كان قد حكى فيها خلافًا عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية... وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف... وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصًا من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا... قلت: وكلا الوجهين صحيحان عنه نصًا وأداءً حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا." اهـ، وقد ذكـرت الأستاذة منال إسحاق في ذلك بيتًا -في منظومة فتح رب البرية بتحريرات الشاطبية- فقالت: (وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ ... بِإِطْلَاقِهِ وَقَفًّا وَأَثْبَتَهُ مُوَصَلًا).

قلت: وإن أخذنا بالإطلاق على ظاهر الشاطبية والتيسير فلا بأس، ولعل هذا السبب في إعادته لكلمة ﴿بِخُلْفٍ﴾ هنا رغم ذكرها في أول الباب: ﴿لَوَامِعًا بِخُلْفٍ﴾، قال أبو شامة: "إنما أعاد ذكر الخلف عن هشام لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده، فأبان بهذا أن له أيضًا في الوصل خلافًا، وقيل إنما أعاده تأكيدًا لأن بعض المصنِّفين لم يذكر له هذا الخلاف." اهـ.

وقوله (وَتُؤْتُونِي يُّوسُفَ حَقَّهُ) أي أثبت ابن كثير (في الحالين) والبصري (وصلًا) الياء في ﴿حَتَّى تُؤْتُونَهُ مَوْثِقًا﴾ [يوسف: ٦٦].

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

... وَفِي هُودَ تَسْأَلُنِي حَوَارِيهِ جَمَلًا

٤٣٣- وَتُخْزُونَ فِيهَا حَجَّ أَشْرَكْتُمُونَ قَدْ ... هَدَانِ اتَّقُونِي يَا أُولِي اخْشَوْنَ مَعَ وَلَا

٤٣٤- وَعَنْهُ وَخَافُونِي وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا ... يُوَسِّفُ وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا

قوله (وَفِي هُودَ تَسْأَلُنِي حَوَارِيهِ جَمَلًا) يعني أن البصري وورشاً أثبتا الياء (وصلاً) في ﴿فَلَا تَسْأَلُنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود:٤٦]، فتكون قراءة البصري^(١): ﴿فَلَا تَسْأَلُنِي مَا﴾، وورش: ﴿فَلَا تَسْأَلُنِي مَا﴾، وقيد الموضع بهود لأن موضع الكهف سيأتي بعد قليل.

وأما قوله (وَتُخْزُونَ فِيهَا حَجَّ أَشْرَكْتُمُونَ قَدْ ... هَدَانِ اتَّقُونِي يَا أُولِي، اخْشَوْنَ مَعَ وَلَا، وَعَنْهُ وَخَافُونِي) فكل هذه الكلمات أثبت ياءها البصري وحده (وصلاً):

- ﴿وَلَا تُخْزُونَ فِي ضَيْفِي﴾ [هود:٧٨]، والضمير في (فِيهَا) عائد على سورة هود، واحترز بذلك عن موضع الحجر ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾ فلا يثبتها أحد من السبعة.
- ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم:٢٢].
- ﴿وَقَدْ هَدَانِي﴾ [الأنعام:٨٠]، وقيده بقوله: (قَدْ) لإخراج الموضع الثاني في [الأنعام:٦١] ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي﴾، وإخراج موضع [الزمر:٥٧] ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾، فالياء ثابتة في هذين الموضعين للكل في الحالين لثبوتها رسماً.

(١) في موضع هود يقرأ البصري والكوفيون بسكون اللام وكسر وتخفيف النون، ونافع والشامي بفتح اللام وكسر وتشديد النون، والمكي بفتح اللام وفتح وتشديد النون، قال الناظم في فرش سورة هود: (٧٦٠- وَتَسْأَلُنِي خِفْتُ الْكَهْفِ ظِلُّ حِمِّي وَهَا ... هُنَا غُصْنُهُ وَافْتَحَ هُنَا نُورُهُ دَلَا).

- ﴿وَأَتَقُونَهُ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، واحترز بقوله (يا أولي) عن غير هذا الموضع.
- ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْا اللَّهَ وَلَا﴾ [المائدة: ٤٤]، وقيده بقوله: (مَعَ وَلَا) لإخراج موضع [البقرة: ١٥٠] ﴿وَأَخْشَوْنِي وَلَا تُؤْمِنُوا﴾، فالياء فيه ثابتة في الحالين لكل القراء، وإخراج موضع [المائدة: ٣] ﴿وَأَخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾، فالياء فيه محذوفة في الحالين لكل القراء.
- ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، والواو في قوله (وَخَافُونِي) من التلاوة وليست عاطفة في النظم.

* * *

وقوله (وَمَنْ يَتَّقِ زَكَ... يُوَسِّفَ وَافِي كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلًا) أي أثبت قبل (في الحالين) الياء في ﴿إِنَّهُ وَمَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

وأشار الناظم إلى توجيه إثبات الياء في هذه الكلمة بأن من العرب من يُجري المعتل مجرى الصحيح فلا يحذف من حروفه شيئاً عند دخول جازم عليه كما لا يحذف شيئاً من الصحيح ويكتفي بإسكان آخره، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر قيس بن زهير العبسي: (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي... بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَيْتِي زِيَادُ).

و(زَكَ) أي طهر من طعن من انتقد هذه القراءة بسبب إثبات الياء في محل الجزم وزيادة حرف على الرسم، فأما إثبات الياء في موضع الجزم فهي لغة فصيحة ولكنها خلاف الأشهر والأفصح، وأما إثبات حرف زائد فهو كعامية ياءات الزوائد ونحوها.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٣٥- وَفِي الْمُتَعَالِي ذُرَّةٌ وَالتَّلَاقِ وَالتَّ... تَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّالًا

٤٣٦- وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنِّي ... وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ العُرِّ سَبَّالًا

قوله (وَفِي الْمُتَعَالِي ذُرَّةٌ) أي أثبت المكي الياء (في الحالين) في: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي﴾ ٩

سَوَاءٌ مِّنْكُمْ ﴿[الرعد].

وقوله (وَالتَّلَاقِ وَالتَّ... تَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَّالًا) أي أثبت المكي (في الحالين)

وقالون (وصلاً بخلفٍ عنه) وورش (وصلاً) الياء في: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ١٥ ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾

[غافر]، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ ٣٢ ﴿يَوْمَ تُولُونَ﴾ [غافر].

و (دَرَا) أي دَرَأَ بمعنى دفع، والباغي هو الطالب للشيء كنى به عن مَنْ يقرأ بإثبات الياء،

و (جُهَّالًا) جمع جاهل، والمعنى: مَنْ يقرأ بهذه القراءة درأً قومًا جاهلين قد أنكروها.

تحرير: ذكر كثير من المحققين أن قالون ليس له من طريق النظم في هذين الموضعين

إلا الحذف فيقتصر له عليه، قال في إتحاف البرية: (١٠٤- لِعَيْسَى التَّلَاقِ وَالتَّنَادِ احْذِفْنَهُمَا).

قلت: إن قرأنا بظاهر الشاطبية - وهو الذي في التيسير - فلا بأس، وذلك على اختيار

الشاطبي والداني، فيصير لقالون وقفًا الحذف فقط، ووصلاً الحذف - وهو المقدم -

والإثبات.

وقوله (وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنِّي) أي أثبت ورش والبصري (وصلاً) الياء في

﴿الدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ في ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقوله (وَأَيْسًا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سُبَّالًا) أي أن هذين الياءين لم يثبتا لقالون عن النقلة الْغُرِّ (أي النقلة المشهورين)، ويؤخذ من هذا بطريق المفهوم أن الياءين تثبتان لقالون عن رواة غير مشهورين، فحينئذ يكون له في هذين الياءين الحذف والإثبات (وصلاً)، والمقدم الحذف.

و(الْغُرِّ) جمع الأغر وهو المشهور، و(سُبَّالًا) حال جمع سابلة وهم المختلفون في الطريق المتفرقون في السبل، وهذا كناية عن كثرة طرقهم وخبرتهم في النقل.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٣٧- نَذِيرِي لَوْرَشٍ ثُمَّ تَرْدِينِ تَرْجُمُو ... نِ فَاعْتَزِلُونِ سِتَّةَ نَذِيرِي جَلَا

٤٣٨- وَعَيْدِي ثَلَاثٌ يُنْقِذُونَ يُكْذِبُونَ ... نِ قَالِ نَكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وَصَلَا

جميع ما في هذين البيتين خاص بورش، فقد أثبت ورش الياء (وصلاً) في الكلمات الآتية وعددها تسع عشرة كلمة:

- ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِي﴾ (٧) ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ﴾ [الملك].
- ﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾ (٥٦) ﴿وَلَوْلَا﴾ [الصفات].
- ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ (٥١) ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاَعْتَزِلُونِ﴾ (٥١) ﴿فَدَعَا﴾ والموضعان في [الدخان].
- كلمة (وَنَذِيرِي) في ﴿عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ في ستة مواضع: [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].
- كلمة (وَعَيْدِي) في ثلاثة مواضع: ﴿وَوَخَافَ وَعَيْدِي﴾ (١٤) ﴿وَأَسْتَفْتَحُوا﴾ [إبراهيم]، ﴿فَحَقَّقَ وَعَيْدِي﴾ (١٤) ﴿أَفَعَيْنَا﴾ [ق]، ﴿مَنْ يَخَافُ وَعَيْدِي﴾ (٤٥) ﴿وَالذَّرِيَّتِ﴾، وفي هذا الأخير تثبت الياء

على وجه الوصل بين السورتين، وعلى وجه وصل الجميع في البسمة، أما على وجه السكت فلا^(١).

- ﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ ٢٣ ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [يس].
- ﴿أَنْ يُكْذِبُونَ﴾ ٢٤ ﴿قَالَ سَنَشُدُّ﴾ [القصص]، وقيد الناظم هذا الموضوع بـ (قَالَ) احترازًا عن ﴿أَنْ يُكْذِبُونَ﴾ ٢٤ ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾ [الشعراء] فلا ياء زائدة فيها لأحد.
- ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ في أربعة مواضع: [الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨]، ولا ياء زائدة في ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرِ﴾ [الشورى: ٤٧].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٣٩- فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا ... وَوَاتَّبِعُونِي حَجَّ فِي الرَّخْرِفِ الْعُلَى

قوله (فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا) يعني أن السوسي أثبت الياء مفتوحة وصلًا ساكنة وقفًا في قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ ٧ ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ [الزمر]. وهذه الياء وقع فيها خلاف بين العلماء من جهة ثبوتها عن السوسي من طريق التيسير، فجزم ابن الجزري في النشر بأن إثبات هذه الياء للسوسي ليس من طريق التيسير، ومن أخذ بهذا القول لابن الجزري لم يقرأ للسوسي من الشاطبية إلا بالحذف في الحالين.

(١) قال الشيخ السَّمُونِيُّ: (وَفِي السَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لَوَرْشِهِمْ ... يَخَافُ وَعِيدَ أَحْذِفْ كَوَقْفِ تَمَثُّلًا)، وقال الشيخ الخليجي في مقرب التحرير: (وَرَاعِ حَالَ الْوَقْفِ فِي السَّكْتِ وَرَأَى ... مَا أَتَى فِي الْوَصْلِ إِنْ وَصُلَّ جَرَى)، ثم قال شارحًا: "أمر القارئ أن يراعي حالة الوقف في السكت بين السورتين، فيأتي في المسكوت عليه إذا كان عارضًا للمسكون جميع أوجه العارض التي تتأتى فيه من قصر وتوسط ومد وروم وإشمام وكذلك هاء السكت ليعقوب" اهـ، قال لي د. وليد إدريس منيسي معلقًا على كلام الشيخ الخليجي: "وعليه حال السكت - بين السورتين - تحذف الياءات المحذوفة وصلًا مثل (وعيد. والذاريات) لورش لأن له إثباتها وصلًا وحذفها وقفًا." اهـ.

لكن أبا شامة وشيخه السخاوي قد نبها - في شرحهما - على الأخذ بهذا الوجه للسوسي رغم ما وقع من خلاف، قال أبو شامة: "وأشار الناظم بقوله (وَقَفَّ سَاكِنًا يَدًا) إلى ترك الحركة باليد، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه - أي في ثنياه - فكأنه قال لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف، هكذا ذكر الشيخ (السخاوي) ... وكان هذا زجر عن سؤال مقدر واعتراض وارد من حيث القياس والجدل ... أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل." اهـ.

وقوله (وَوَاتِبُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرَفِ الْعُلَى) أي أثبت أبو عمرو والبصري الباء (وصلاً) في ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦١]، و(الْعُلَى) ليس برمز.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٤٠- وَفِي الْكَهْفِ تَسَالْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ ... عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مَثَلًا

٤٤١- وَفِي تَرْعِي خُلْفٌ زَكَا وَجَمِيعُهُمْ ... بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ النَّمْلِ يَهْدِينِي تَلَا

أثبت القراء السبعة ياء ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [الكهف: ٧٠] في الحالين؛ لأنها ثابتة في رسم المصحف، ما عدا ابن ذكوان فله فيها الخلف بين الإثبات (في الحالين) والحذف (في الحالين)، قال في النشر: والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان^(١)، واعلم أن نافعاً والشامي يقرأ ان بفتح اللام وكسر وتشديد النون^(٢): ﴿فَلَا تَسْأَلْتَنِي﴾.

(١) الوجه المقدم هو الإثبات في الحالين لابن ذكوان.

(٢) قال الناظم: (٧٦٠- وَتَسْأَلْنِي خِفُّ الْكَهْفِ ظِلُّ حَمِي).

وكان على الناظم أن ينبه على أن الخلاف عن ابن ذكوان ثابت في الحالكين لأنه لم يشر لذلك في أول الباب، لكنه ربما اعتمد على الشهرة وعلى فطنة الطالب، وهذه الياء زائدة على العدة التي هي ستون واثنان، لأنها ثابتة رسماً.

واختلف عن قبل في ﴿نَزَّعَ وَنَلَعَبَ﴾^(١) [يوسف: ١٢]، فروي عنه فيها الإثبات (في الحالكين) والحذف (في الحالكين)، والإثبات خروج عن طريق الشاطبية واليسير، فمن قرأ به فليعلم ذلك^(٢).

ووجه إثبات الياء إجراء المعتل مجرى الصحيح، أو على أن يكون ﴿نَزَّعَ﴾ في موضع الحال وسكن ﴿وَنَلَعَبَ﴾ تخفيفاً.

وجميع القراء أثبتوا الياء في ﴿يَهْدِينِي﴾ في ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ في السورة التي تحت النمل وهي القصص [٢٢]، وإنما نص عليها من بين ما أجمعوا على إثباته لأنه ذكر فيما تقدم من جملة ما اختلفوا فيه ﴿يَهْدِينِي﴾، ولم يعين أنها التي في الكهف، فخشى أن تلتبس بهذه فاستدرك وبيّن أن هذه مجمع عليها، واعلم أن هذه الياء خارجة من عدة الياءات المختلف فيها أيضاً.

* * *

(١) قال الناظم: (٧٧٤-... وَنَزَّعَ وَنَلَعَبَ يَاءُ حِصْنٍ تَطَوَّلَا، وَيَزَّعُ سُكُونُ الْكَسْرِ فِي الْعَبْنِ ذُو حَمِيٍّ)، والخلاصة:

نافع يقرأ: ﴿يَزَّعُ وَيَلَعَبُ﴾، والبزري يقرأ: ﴿نَزَّعَ وَنَلَعَبَ﴾ وهو أحد وجهي قبل، وقبل يقرأ ﴿نَزَّعَ وَنَلَعَبَ﴾ بخلف في الياء في الحالكين، والبصري والشامي يقرءان: ﴿نَزَّعَ وَنَلَعَبَ﴾، والكوفيون يقرءون: ﴿يَزَّعُ وَيَلَعَبُ﴾.

(٢) لذا فالحذف هو المقدم.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٤٢- فَهَذِي أَصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطَّرَادِهَا ... أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَضَمَتْ حُلَى

٤٤٣- وَإِنِّي لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ ... نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ تُنْفِسُ عَطَّيًّا

٤٤٤- سَامِضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي ... وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا هُوَ حَسْبًا

الأصول جمع أصل، وهو القاعدة الكلية التي تنطبق على ما تحتها من الجزئيات الكثيرة، والمراد بها الأبواب السابقة التي تضمنت أصول كل قارئ وقواعده العامة. و**(الْقَوْمِ)** هم القراء السبعة ورواتهم.

و**(حَالَ اطَّرَادِهَا)** أي حال كون هذه الأصول مطردة، والمطرء هو المستمر الجاري، وهذا باعتبار الغالب، ولا يخفى أنه قد تعرض في الأصول لبعض الأحكام غير المطردة، وسيتعرض في الفرش لبعض الأحكام المطردة، ولكن الغالب في الأصول الاطراد، وفي الفرش بيان الحروف المنفردة.

و**(أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَضَمَتْ حُلَى)** أي دَعَوْتَهَا لِأَنْظِمَ عَقُودَهَا فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، فإنقادت لنظمي طيعة بتوفيق الله تعالى وتيسيره، فاجتمعت متسقة الألفاظ متعانقة التركيب كعقد نضيد التأمّت حياته وتناسقت خرزاته.

و**(حُرُوفِهِمْ)** يقصد الكلمات القرائية المختلف فيها بين القراء التي لم تطرد ولم تندرج تحت قاعدة كلية، وهو ما يعرف بالفرش.

و**(نَفَائِسَ)** جمع نفيسة أو جمع نفيس.

و**(أَعْلَاقٍ)** جمع علق وهو الشيء النفيس.

و**(نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ)** أي نفيس النفيس، كقولك خيار الخيار، أو أجود الجيد.

و(عُطَّلًا) جمع عاطل وهو العُنُق الخالي من الزينة.

و(تُنْفَسُ عُطَّلًا) تضع الزينة النفيسة على العُنُق الخالي، فيصير مزينًا بالنفيس من الحُلَى.

والمعنى: وإني لأرجو الله سبحانه أن يتم عليَّ نعمته بتيسير نظم كلمات الفرش بطريقة لطيفة حتى تصير كالعقد النضيد الذي تتزين به الأعناق، وفي الكلام إشارة إلى أن من يحفظ هذه القصيدة يصير بها ذا شرف ونفاسة كالجيد العاطل إذا حُلِّي بالقلائد النفيسة.

وقوله (سَأْمِضِي عَلَى شَرْطِي) أي سأستمر على ما التزمته من بيان القراءة والترجمة والرمز والقيود وما يتعلق بذلك كما فعلت في الأصول.

وقوله (وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي) أي أجعل الله حسبي، فهو سبحانه يكفيني، ولذا قال بعدها: (وَمَا خَابَ دُوَّ جِدِّ إِذَا هُوَ حَسْبًا) أي إذا قال المُجِدُّ المجتهد في شيء: «حسبي الله» لا يخيب أمله ولا يضيع رجاءه.

والمعنى أني لن أخيب فيما قصدته لأنني اكتفيت به سبحانه وتعالى في تتمه ذلك، واستعنت به عليه، وما خاب **رَضِيَ اللَّهُ** بل اشتهر ذكره وطاب، وانتفع بما نظمه أولو الألباب.

وهذا آخر شرح الأصول، والحمد لله وصلاته وسلامه على سيدنا محمد

وآله وصحبه الأكرمين، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كيفية جمع القراءات السبع [والعشر]

جمع القراءات هو وسيلة تعليمية يتوصل بها الطالب إلى تحمل أكثر من رواية وقراءة في وقت قصير، وللجمع أكثر من طريقة، ولكن سأكتفي هنا بشرح الجمع بالوقف^(١) وهو الأشهر في هذا العصر.

ولن أتعمق كثيرًا في هذا الموضوع، بل سأشير إلى بعض من جوانبه ومبادئه التي تجعل الطالب ذا خلفية جيدة تسمح له بالإبحار في كتب الجمع على بصيرة جيدة وأساس متين. وسأشرح طريقة جمع القراءات السبع، وسأضع ما زاد للقراء العشرة بين هاتين المعكوفتين: []، فمن أراد تعلم جمع القراءات السبع فقط فليتجاوز ما بين المعكوفتين، ومن أراد تعلم جمع العشر فليقرأ الكل.

وللبداء في تعلم الجمع لا بد أن تحفظ القراء والرواة بهذا الترتيب: **نافع** - قالون - ورش - **المكي** - البزي - قنبل - **البصري** - دوري البصري - السوسي - **الشامي** - هشام - ابن ذكوان - **عاصم** - شعبة - حفص - **حمزة** - خلف عن حمزة - خلاد - **الكسائي** - أبو الحارث - دوري الكسائي - [**أبو جعفر** - ابن وردان - ابن جمار - **يعقوب** - رويس - روح - **خلف العاشر** - إسحاق - إدريس].

(١) قال ابن الجزري في النشر: "الجمع بالوقف: وهو إذا شرع القارئ بقراءة من قَدَّمه لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى وقف يسوغ الابتداء مما بعده فيقف، ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن دخل خلفه فيما قبله، ولا يزال حتى يقف على الوقف الذي وقف عليه، ثم يفعل بقارئ قارئ حتى ينتهي الخلف، وبيدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم، وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد في الاستحضار وأشد في الاستظهار وأطول زمانًا، وأجود إمكانًا، وبه قرأت على عامة من قرأت عليه مصرًا وشامًا." اهـ.

قاعدة ١: عند الجمع نبدأ بقالون^(١)، فإذا اتفق الجميع معه نكون قد قرأنا المقطع لقالون، واندرج معه جميع القراء.

مثال: في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) لا يوجد أي خلاف بين القراء، فنقرأ هذا المقطع مرة واحدة فقط لقالون، ونقول: (قرأنا لقالون واندرج معه الجميع)، أو نقول (قرأنا للجميع).

أمثلة لمقاطع اتفق فيها القراء: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾، ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾، ﴿وَأْتُوا بِهِ مُمْتَشِبَهَا﴾، ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾، فكل هذه المقاطع الكريمة نقرأها مرة واحدة فقط لقالون ويندرج معه الكل.

قاعدة ٢: إذا وجد خلاف بين القراء في كلمة واحدة فإننا نقرأ لقالون ويندرج معه من يقرأ مثله، ثم نقرأ للأعلى رتبة حسب الترتيب السابق^(٣)، ويندرج معه من يقرأ مثله، ثم للأعلى رتبة من الباقين، وهكذا.

(١) فإن كان لقالون أكثر من وجه في المقطع فإننا نبدأ بوجه قصر المتفصل وسكون ميم الجمع.

واعلم أن البدء بقالون (عن نافع) في الجمع هو من باب الاصطلاح فقط لأنه الأعلى رتبة في الشاطبية وبه بدأ الداني في التيسير، وقال البعض: لأن قراءة نافع هي قراءة أهل المدينة والقراءة بها سنة على مذهب الإمام مالك، وبعض أصحاب الجمع يبدؤون بورش.

(٢) المد العارض للسكون هنا هو من الخلاف الجائز الذي لا يلزم الطالب الإتيان فيه بكل الأوجه، بل يكفي بوجه واحد فقط منه، وكذلك الوقف بالزوم والإشمام، لكن من حق المعلم إلزام الطالب بكل الأوجه من باب التدريب فقط، ولفترة مؤقتة حتى يتأكد من إحاطة الطالب بهذه الأمور.

(٣) فمثلاً إن اختلف السوسي وحمزة في كلمة نقدم السوسي، وإذا اختلف ورش وعاصم نقدم ورشاً.

أمثلة لمقاطع فيها قراءتان في نفس الكلمة:

← في قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ توجد قراءتان، فالكسائي وعاصم يقرآن ﴿مَلِكِ﴾ بالمد^(١)، [وكذلك يعقوب والعاشر^(٢)]، والباقون يقرؤون ﴿مَلِكِ﴾ بالقصر، فنجمع هكذا:

- ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: قالون واندرج معه الكل عدا مَنْ سيأتي.
- ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: عاصم واندرج معه الكسائي [ويعقوب والعاشر].

← في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣): توجد قراءتان، توسط المتصل للكل عدا ورشاً وحمزة فإن لهما الإشباع:

- فنقرأ لقالون بالتوسط ويندرج معه الكل عدا ورشاً وحمزة.
- ثم نقرأ لورش بالإشباع ويندرج معه حمزة.

← في قوله تعالى ﴿الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾: توجد قراءتان، فتح ﴿النَّاسِ﴾ للكل عدا دوري البصري فإن له الإمالة^(٤):

- فنقرأ لقالون بالفتح ويندرج معه الكل عدا دوري البصري.

(١) ١٠٨- وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَأَوِيهِ نَاصِرٌ.

(٢) ١٠- وَمَالِكِ حَزْفٌ. (درة).

(٣) لعلك لاحظت أن كلمة ﴿وَأُولَئِكَ﴾ فيها أحكام الوقف لحمزة، ولكن في الجمع لا نغيّر لحمزة في الهمزات إلا إذا وقفنا عليها.

(٤) ٣٣١- وَخُلِفَهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزِّ حُصَّالًا.

- ثم نقرأ لدوري البصري بالإمالة، ولا داعي هنا لإعادة المقطع من أوله، بل نعيد من أول موضع الخلاف، إلا إذا ترتب على ذلك معنى غير لائق فيبدأ من موضع مناسب^(١).

مثال لمقاطع فيها ثلاث قراءات في نفس الكلمة:

- ← في قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: في كلمة ﴿الصِّرَاطَ﴾ يقرأ قنبل^(٢) [ورويس^(٣)] بالسين، ويقرأ حمزة بالإشمام، والباقون بالصاد الخالصة:
- فنقرأ لقالون بالصاد الخالصة، ويندرج معه الكل عدا قنبلًا وحمزة [ورويسًا].
- ثم نقرأ لقنبل بالسين [ويندرج معه رويس].
- ثم نقرأ لحمزة بالإشمام.

- ← في قوله تعالى ﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾: في هذا المقطع اختلف القراء في حكم المد المنفصل^(٤):
- فنقرأ لقالون بوجه قصر المنفصل، ويندرج معه باقي أصحاب القصر: المكي والسوسي ووجه لدوري البصري [وأبو جعفر ويعقوب].
- ثم نقرأ لقالون بوجه التوسط، ويندرج معه باقي أصحاب التوسط: وجه لدوري البصري، والشامي وعاصم والكسائي [والعاشر].
- ثم نقرأ بالإشباع لورش ويندرج معه حمزة.

(١) مثال ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، فعند القراءة لورش مثلاً يُفْضَلُ أن لا نبدأ من كلمة ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ بل الأحسن أن نبدأ من أول المقطع.

(٢) ١٠٨ - ... وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبَلًا، بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايَا أَشْمَهَا ... كَدَى خَلْفٍ وَأَشْمِمٌ لِخَلَادِ الْآوَلَا.

(٣) ١٠ - وَالصِّرَاطُ فِيهِ اشْجَالٌ وَبِالسَّيْنِ طِبٌ... (درة)

(٤) ١٦٩ - فَإِنْ يَنْفُصِلْ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِيًا ... بِخُلْفِهِمَا يُرْوِكُ دَرًا وَمُخْضَلًا.

٢٢ - وَمَدَّهُمْ وَسَطٌ وَمَا انْفُصَلْ أَفْصُرُنْ ... أَلَا حُرْ. (درة)

مثال لمقاطع فيها أربع قراءات في نفس الكلمة:

← في قوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾: في كلمة ﴿جَاءَ﴾ يقرأ ورش بالفتح وإشباع المتصل، وابن ذكوان^(١) [والعاشر^(٢)] بالإمالة والتوسط، وحمزة بالإمالة والإشباع، والباقون بالفتح والتوسط:

- نقرأ لقالون بالفتح والتوسط، ويندرج معه الكل عدا ورشاً وابن ذكوان وحمزة [والعاشر].
- ثم نقرأ لورش بالفتح والإشباع.
- ثم نقرأ لابن ذكوان بالإمالة والتوسط [ويندرج معه العاشر].
- ثم نقرأ لحمزة بالإمالة والإشباع.

قاعدة ٣: إذا اختلف القراء في أكثر من كلمة فنقرأ أولاً لقالون ثم نقدم المتأخر في المقطع (أكرم من جاء متأخراً)^(٣).

← فمثلاً في قوله تعالى ﴿رُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾: الخلاف في كلمتين، فخَلَفَ عن حمزة يقرأ بإدغام التنوين في الياء دون غنة^(٤)، والكسائي يميل هاء التأنيث وفقاً في ﴿نَّاعِمَةٌ﴾^(٥):

(١) ٣١٨- وَكَيْفَ الثَّلَاثِي عَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي ... أَمِلَ حَابَ خَافُوا طَابَ صَافَتْ فَتُجْمَلَا

٣١٩- وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادُفَزُ ... وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ وَفِي شَاءَ مِيَلَا

(٢) ٤٣- وَبِالْفَتْحِ فَهَارِ الْبُورِ صِعَافَ مَع ... هُ عَيْنُ الثَّلَاثِي، رَانَ شَا جَاءَ مِيَلَا

٤٤- كَالْأَبْرَارِ رُءْيَا اللَّامِ تَوْرَاةٍ فِذْ. (درة)

(٣) هذه جملة يذكرها بعض الشيخ لتيسير هذه القاعدة، ومعناها الظاهر أن من تأخر ترتيبه في المقطع يتعين إكرامه بتقديمه في الجمع، لأن كلهم قراء كرام ورواة فضلاء، فمن تأخر لسبب خارج عن أيدينا قدمناه جبراً لخاطره.

(٤) ٢٨٧- وَكُلُّ يَبْنُمُو أَدْعَمُوا مَعَ غَنَّةٍ ... وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا ذُونَهَا خَلَفٌ تَلَا.

(٥) ٣٣٩- وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُفُوفِ وَقَبْلَهَا ... مِمَّالِ الْكِسَائِي عَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدَلَا

- فنقرأ لقالون بالغنة وفتح هاء التأنيث، ويندرج معه الكل عدا خَلْفًا عن حمزة والكسائي.
- ثم نكرم من جاء متأخرًا فنقرأ للكسائي بإمالة هاء التأنيث، ولا داعي لأن نقرأ من أول الآية، بل نقرأ الكلمة فقط.
- ثم نقرأ لخلف عن حمزة بترك الغنة ونكمل الآية حتى ءاخرها.

قالون ومعه الكل عدا خَلْفًا عن حمزة والكسائي.	وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ
الكسائي (وقفًا).	نَّاعِمَةٌ
خلف عن حمزة.	وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ

- ← وفي قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: تلاحظ أن الخلاف في كلمتين، فَخَلَفٌ عن حمزة يقرأ بإدغام التنوين في الياء دون غنة، وقالون بِخُلْفٍ وابن كثير [وأبو جعفر^(١)] يقرؤون بصلة ميم الجمع:
- فنقرأ لقالون بالغنة وبسكون ميم الجمع، ويندرج معه الكل عدا خَلْفًا عن حمزة، وعدا الوجه الثاني لقالون، وابن كثير [وأبا جعفر].
 - ثم نكرم من جاء متأخرًا فنقرأ لقالون بصلة ميم الجمع، ويندرج معه ابن كثير [وأبو جعفر].
 - ثم نقرأ بترك الغنة لخلف عن حمزة.

(١) ١١١- وَصِلَ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكَ ... دِرَاكًا وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا.

١٣- وَصِلَ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ أَصْلٌ ... (درة).

قالون ومعه الكل عدا من سيأتي.	فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
قالون بوجه الصلة وابن كثير [وأبو جعفر].	وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
خلف عن حمزة.	أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

← وفي قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَى﴾: تلاحظ أن الخلاف في كلمتين، ففي ﴿جَمَعْنَاكُمْ﴾ صلة ميم الجمع لقالون بخلف ابن كثير [وأبو جعفر]، وفي ﴿وَالْأُولَى﴾ النقل لورش^(١)، والنقل والسكت لحمزة.

- فنقرأ لقالون بسكون ميم الجمع، ونقف بالتحقيق، ويندرج معه الكل عدا من سيأتي.
- ثم نقرأ بالنقل لورش، ويندرج معه حمزة على وجه النقل وقفاً.
- ثم نقرأ لحمزة بالسكت.
- ثم نقرأ بصلة ميم الجمع لقالون بوجهه الثاني، ويندرج معه ابن كثير [وأبو جعفر].

قالون ومعه الكل عدا من سيأتي.	هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَى
ورش بالنقل ومعه وجه النقل لحمزة وقفاً	وَالْأُولَى
حمزة بالسكت.	وَالْأُولَى ^س
قالون بوجه الصلة ومعه المكي [وأبو جعفر].	جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَى

قاعدة ٤: إذا كان للقارئ أو الراوي خلاف في أكثر من كلمة فلا بد أن يُقرأ له من أول مواضع الخلاف مراعاة لاكتمال الرواية (يقف القارئ عند أول مواضع خلافه).

(١) ٢٢٦- وَحَرَّكَ لَوْزِشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ ... صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْدِفُهُ مُسْهَلًا.

٢٢٧- وَعَنْ حَمْزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ

← فمثلاً في قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾: تلاحظ أن الخلاف في مد ﴿أُولَئِكَ﴾، وفي صلة ميم ﴿لَهُمْ﴾، وفي ترقيق راء ﴿مَغْفِرَةٌ﴾ لورش، وفي ترك غنة ﴿مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ﴾ لخلف عن حمزة.

وعليه فلا يمكن أن نقرأ بترقيق الراء لورش ولا بترك الغنة لخلف عن حمزة إلا بعد أن نأتي بإشباع المتصل، فيكون الجمع كما يلي:

- نقرأ لقالون بتوسط المتصل وسكون ميم الجمع ويندرج معه الجميع عدا من سيأتي.
- ثم نقرأ بصلة ميم الجمع لقالون ويندرج معه ابن كثير [وأبو جعفر].
- ثم نقرأ بإشباع المتصل وترقيق راء ﴿مَغْفِرَةٌ﴾^(١) لورش.
- ثم نقرأ بترك الغنة لخلف عن حمزة عطفاً على وجه الإشباع.
- ثم نقرأ لخلاد بالغنة عطفاً على الإشباع.

قالون ومعه الكل عدا من سيأتي.	أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ^٤
قالون بوجه الصلة ومعه ابن كثير [وأبو جعفر].	لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ
ورش بإشباع المتصل وترقيق الراء.	أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ^٦
خلف عن حمزة بترك الغنة.	مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ
خلاد بالغنة.	مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ

(١) ٣٤٣- وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا... مُسَكَّنَةً يَاءً أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلاً.

قاعدة ٥: إذا كان للقارئ أو الراوي أكثر من وجه فاعتبر كل وجه قارئاً مستقلاً.

- ← فمثلاً في قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾: تلاحظ أن لقالون سكون وصلة ميم الجمع، فنقرأ له بالسكون، ولا نأتي بالصلة إلا بعد أن نكرم من جاء متأخراً:
- فنقرأ لقالون بسكون ميم الجمع ويندرج معه الكل عدا من سيأتي.
 - ثم نقرأ لورش بوجه تقليل ﴿وَسُقْيَاهَا﴾^(١) ويندرج معه دوري البصري.
 - ثم نقرأ لحمزة بإمالة ﴿وَسُقْيَاهَا﴾^(٢) ويندرج معه الكسائي [والعاشر].
 - ثم نقرأ بصلة ميم الجمع لقالون ويندرج معه ابن كثير [وأبو جعفر].
 - ثم نقرأ بإدغام السوسي ﴿فَقَالَ لَهُمْ﴾^(٣) ومعه تقليل ﴿وَسُقْيَاهَا﴾.

قالون ومعه الكل عدا من سيأتي.	فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا
ورش بوجه التقليل ومعه دوري البصري.	وَسُقْيَاهَا
حمزة بالإمالة ومعه الكسائي [والعاشر].	وَسُقْيَاهَا
قالون بوجه الصلة ومعه المكي [وأبو جعفر].	لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا
السوسي بالإدغام والتقليل.	فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا

(١) ٣١٥- وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ فَتَحَهَا ... لَهُ عَيْرٌ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

٣١٦- وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَى وَءَاخِرُ آيٍ مَا ... تَقَدَّمَ لِلْبُصْرِيِّ سِوَى رَاهِمَا اعْتَلَى

(٢) ٢٩١- وَحَمَزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ ... أَمَالًا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلَا

٣٠٦- وَمِمَّا أَمَّالَاهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا ...

(٣) ١١٨- وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلاً.

ولا يلزم الإتيان بثلاثة العارض للإدغام، لأنها من الأوجه الجائزة، بل يُكتفى بوجه واحد.

قاعدة ٦: اقرأ على وصلك أنت ووقفك أنت ما لم يُطلب منك غير ذلك.

← فمثلاً في قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾: لا نقرأ إلا مرتين فقط، الأولى بالتوسط

لقالون ويندرج معه الكل عدا ورشاً وحمزة، والثانية بالإشباع لهما.

ولكن ليس عليك أن تأتي بخمسة القياس لهشام وحمزة طالما وصلت كلمة ﴿وَالسَّمَاءِ﴾ بما بعدها، ففي الجمع: **للموصول حكم الوصل، وللموقوف عليه حكم الوقف**، ولكن يتعين على المعلم أن يسأل الطالب عن هذه الكلمات، كقوله: كيف تقف لحمزة على كذا وكذا، وما الأدلة، حتى يتأكد المعلم أن الطالب وصل إلى مرحلة الإتقان، ثم يتجاوز بعد ذلك.

قاعدة ٧: يغتفر في الجمع ما لا يغتفر في غيره من حيث الوقف والابتداء:

قال ابن الجزري في النشر: "يغتفر في طول الفواصل، والقصص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك في حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يُغتفر في غير ذلك، فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي: المرخص ضرورة، ومثله بقوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ بِنَاءً﴾، والأحسن تمثيله بنحو ﴿وَالنَّبِيِّنَ﴾، وبنحو ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَعَآتَى الزَّكَاةَ﴾، وبنحو ﴿عَهْدُوا﴾، ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ إلى آخره." اهـ.

ثم قال: "كما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يُغتفر ولا يحسن فيما قُصر من الجمل ... نحو ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾، ﴿وَعَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ﴾ لقرب الوقف على: ﴿بِالرُّسُلِ﴾، وعلى: ﴿الْقُدْسِ﴾، ونحو ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ لم يغتفروا القطع عليه لقربه من ﴿تُوْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ﴾، وأكثرهم لم يذكر ﴿تُوْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾، ... وقد يُغتفر ذلك في حالة الجمع وطول المد وزيادة التحقيق وقصد التعليم فيلحق بما قبل لما ذكرنا." اهـ.

نصيحة من مُحب: على الطالب أن يقوم بالتحضير بخط يده، فإن لذلك تأثير شديد على قوة الاستحضار والأداء، ثم يراجع ما كتبه على أحد كتب الجمع ليتأكد من استيفائه لكل الأوجه، وهذه صورة لما دونته إحدى الأخوات أثناء تحضيرها قبل القراءة على العبد الفقير:



الرحمة الجميع	علم القرآن قالوه أبد كثير/ حمزة نقل	خلعه الإنسان قالوه ورش/ حمزة نقل	سكت
علمه البياض الجميع	الشمس والقمر جباه الجميع	والنجم والتجر يسجدانه الجميع	
والسماء رفعها ووضع الميزانه قالوه ورش/ حمزة توسط	ألا تطغوا في الميزانه الجميع		
وأقيموا الوزنه بالقط ولا تخردوا الميزانه قالوه ورش ترتيب الرء			
والأرض وضعها للأنام قالوه خلاد ورش/ حمزة نقل	نقل	سكت + سكت/ نقل؟	حمزة
فيها خالفة والنخل ذات الأكلام قالوه ورش/ خلاد نقل	سكت	سكت	خلف ترك الغنة + سكت/ نقل

باب فرش الحروف

الْفَرَشُ مصدر فَرَشَ أي نشر وبسط، فَالْفَرَشُ معناه: النشر والبسط.

وَالْحُرُوفُ جمع حَرْفٍ، وَالْحَرْفُ هنا يعني القراءة، يقال: حَرَفُ نافع أي قراءة نافع.

و(فَرَشُ الْحُرُوفِ) يعني القراءات المنتشرة في السُّور وليس لها قاعدة تجمعها، فكأنها انفرشت وانبسطت على مدار القراءان الكريم، وذلك بخلاف الأصول فإن الحكم الواحد منها ينسحب على الجميع.

وهذا باعتبار الغالب في الفرش والأصول؛ إذ قد يوجد في الفرش ما يطرد الحكم فيه، كقوله (٤٤٩- وَهَا هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مِهَا ... وَهَا هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا).

وقد يُذكر في الأصول ما لا يطرد كقوله (١٠٨- وَمَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ)، فالتسمية في كلٍّ من الأصول والفرش باعتبار الكثير الغالب.

تنبيه: سأحاول -إن شاء الله- ضبط الكلمات المختلف فيها حسب قراءتها أو روايتها، وعلى الطالب الكريم أن يراعي الأصول عند اجتماع أكثر من قارئ على الحرف، فإذا قلتُ مثلاً إن حمزة وشعبة يقرآن ﴿فَأَذِنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وغيرهما يقرأ ﴿فَأَذِنُوا﴾، فعلى الطالب أن يراعي إبدال الهمزة الساكنة لورش والسوسي، وأحكام المتوسط بزائد لحمزة.

سورة البقرة

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٤٥- وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ ... وَبَعْدُ ذَاكَ وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْ لَا

في قوله تعالى ﴿يُخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، قرأ الشامي والكوفيون أصحاب ذال (ذَكَا): ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بفتح الحرف الذي قبل الساكن وهو الياء، وفتح الحرف الذي بعده وهو الدال، وأراد بالساكن الخاء.

← إذا فقراءتهم بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال.

ولمَّا كانت قراءة الباقيين لا تُفهم من الضد فقد نص عليها صراحة فقال: (وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْ لَا)، أي أن قراءة الغير مثل الحرف الأول (أي الكلمة الأولى) من الآية الكريمة، والكلمة الأولى هي ﴿يُخْدِعُونَ﴾.

← إذا فالغير يقرأ بياء مضمومة ثم خاء مفتوحة ثم ألف ثم دال مكسورة هكذا: ﴿وَمَا يُخْدِعُونَ﴾، ولعلك لاحظت أن المقصود بـ (وَالْغَيْرُ) هم نافع والمكي والبصري أي جماعة (سَمَا).

الخلاصة

- جماعة (سَمَا): ﴿وَمَا يُخْدِعُونَ﴾.
- جماعة (ذَكَا): ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾.

تنبيه: خلاف القراء إنما هو في الموضع الثاني من الآية؛ لأنه قيده بـ (وَمَا)، فكأنه قال لفظ ﴿يَخْدَعُونَ﴾ المقرون بـ ﴿وَمَا﴾، وأيضًا لأنه قال: (وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْ لَا) فعلم أن اختلاف القراء

في الموضوع الثاني، وأما الأول الذي هو ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ فلا خلاف فيه بينهم، وكذلك لا خلاف بينهم في ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، لأنه غير مقترن بـ (وَمَا)، ولا توجد قرينة تشير إليه.

تنبيه: أحال الناظم قراءة جماعة (سَمَا) على الموضوع الأول؛ لأن قراءتهم لا يمكن أخذها من الضد؛ لأن ضد الفتح - في الياء والdal - الكسر، وضد السكون - في الخاء - التحريك بالفتح، فمن أجل ذلك اضطر إلى إحالة قراءة الباقيين على أول الآية.

تنبيه: إطلاق الحرف على الكلمة مجاز مرسل، من إطلاق الجزء وإرادة الكل. و(ذَكَأ) من ذكت النار أي اشتعلت وأضاءت، وذكت ريح المسك أي فاحت، وذكا العقل أي اشتدت فطنته.

توجيه: الفعل (خَادَع) على وزن (فَاعَلْ)، وهذه الصيغة تأتي غالباً حين يكون الفعل من طرفين نحو (قَاتَلَ وَجَاهَدَ)، أما الفعل (خَدَعَ) فهو على وزن (فَعَلَ)، وهذه الصيغة تأتي حين يكون الفعل من طرف واحد مثل (ضَرَبَ وَأَكَلَ).

وعليه فإن قراءة ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ تعني أن المخادعة من الطرفين، فخداعهم لأنفسهم بأنهم يظنون أن في نفاقهم نجاة لأنفسهم، وهو في الحقيقة باب هلاك لهم، وخداع أنفسهم لهم بتصديق باطلهم وتزيينه لهم وعدم اللوم، وفي ذلك هلاكهم أيضاً، وأما قراءة ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ فتعني أنهم يخدعون أنفسهم من جانب واحد.

ولكن قد يأتي الفعل بصيغة (فَاعَلْ) للدلالة على المبالغة في فعل من جانب واحد، فتكون (خَادَع) بمعنى (خَدَعَ) مع المبالغة، وعليه فقد قيل بأن قراءة ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ هي نفس قراءة ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ أي من جانب واحد مع المبالغة.

وقد تأتي صيغة (فَاعَلْ) لنفس معنى (فَعَلَ) أي من جانب واحد نحو (عَاقَبَ) و(سَافَرَ) بدون مبالغة، وعليه فقد قيل بأن القراءتين بمعنى واحد.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٤٦- وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ ... بَفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمٌّ وَثَقْلًا

في قوله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠] قرأ الكوفيون ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بتخفيف الذال وفتح الياء، ويلزم من ذلك إسكان الكاف.

وقرأ الباقون -أي جماعة (سَمًا) والشامي- بضم الياء وتشديد الذال، ويلزم من هذا فتح الكاف هكذا: ﴿يُكْذِبُونَ﴾.

وأخذت قراءة الباقين من النص عليها في قوله (وَلِلْبَاقِينَ ضُمٌّ وَثَقْلًا)، وإنما نص عليها لأن ضم الياء لا يمكن أن يؤخذ من الضد؛ ف ضد الفتح الكسر، وأمّا النص على التثقيل وهو التشديد فهو مفهوم من الضد، ولعله نص عليه زيادة في البيان.

الخلاصة

- قرأ جماعة (سَمًا) والشامي: ﴿يُكْذِبُونَ﴾.
- قرأ الكوفيون: ﴿يَكْذِبُونَ﴾.

وقد أخذ البعض على الناظم أن إطلاقه الحكم في هذه الكلمة يتناول لفظ ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧] مع اتفاق القراء على تخفيف هذا الموضع، ويتناول ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٢] مع اتفاقهم على تشديده، فكان عليه تقييد هذا الحكم بموضع البقرة كأن يقول: (هنا) أو نحو ذلك.

ويُجاب على ذلك بأنَّ عادة الناظم في الفرش أنه إذا أطلق الحكم يكون مقصورًا على ما في سورته، ولا يكون عامًا إلا بقريضة تدل على العموم كقوله: (بِحَيْثُ أَتَى)، و(جَمِيعِهِ)، ونحو ذلك، إلا في بعض الكلمات التي لم يلتزم فيها بذلك وسُنَّبه عليها في مواضعها إن شاء الله.

توجيه: قراءة ﴿يَكْذِبُونَ﴾ من كَذَبَ أي أخبر بخلاف الواقع، فإنهم قد قالوا ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ والواقع: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾، وإنهم إذا لقوا الذين آمنوا ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾، والواقع أنهم إذا خلوا إلى شياطينهم ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وأما قراءة ﴿يُكْذِبُونَ﴾ من كَذَبَ، أي اتهم غيره بالكذب ولم يصدقه، وهي أعم من القراءة الأخرى، لأن من كَذَبَ صادقاً فقد ارتكب منكراً، الأول أنه كَذَبَ بادعائه هذا، والثاني أنه اتهم غيره بالكذب.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٤٧- وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيَءٌ يُشْمُهُا ... لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لِتَكْمَلَا

٤٤٨- وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا ... وَسِيعٌ وَسِيعٌ كَانَ رَاوِيَهُ أَنْبَلَا

قرأ (رِجَالٌ لِتَكْمَلَا) - أي الكسائي وهشام - ثلاث كلمات بإشمام كسر الحرف الأول منها ضمًّا، وهي:

١. ﴿قِيلَ﴾ حيث وقع في القرآن الكريم، نحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١].

٢. ﴿وَغِيضَ﴾ في ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٤]، ولا ثاني له في القرآن.

٣. ﴿وَجَائِءَ﴾ في ﴿وَجَائِءَ بِالنَّبِيِّنَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿وَجَائِءَ يَوْمِيذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣].

تنبيه: المقصود بكلمة ﴿قِيلَ﴾ في هذا الحكم هي الفعل، أما الأسماء فلا إشمام فيها نحو ﴿إِلَّا قِيَلًا سَلَمًا سَلَمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، و﴿وَقِيلَهُ يَرْبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨]، قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (١٠٥- وقِيلَ بِمَاضٍ حَيْثُ جَاءَ أَشْمُهُ ... فَيَخْرُجُ قِيَلًا قِيلَهُ فَتَأْمَلًا).

وقرأ (كَمَا رَسَا) - أي الكسائي وابن عامر - بالإشمام في كلمتين هما:

١. ﴿وَجِيلٌ﴾ في ﴿وَجِيلٌ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤]، ولا ثاني له في القراءان.
٢. ﴿وَسِيقٌ﴾ في ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الزمر: ٧١]، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر: ٧٣].
ولعلك لاحظت أن (كَمَا رَسَا) هم نفس (رَجَالٌ لِيَتَكْمَلَا) وزاد عليهم ابن ذكوان.

وقرأ (كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلًا) - أي ابن عامر والكسائي ونافع - بالإشمام في كلمتين هما:

١. ﴿سَيِّءٌ﴾ في ﴿سَيِّءٌ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧، العنكبوت: ٣٣].
٢. ﴿سَيِّئٌ﴾ في ﴿سَيِّئٌ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الملك: ٢٧].
ولعلك لاحظت أن (كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلًا) هم نفس (كَمَا رَسَا) وزاد عليهم نافع.

والإشمام في هذه الأفعال له كفتان منقولتان عن أهل الأداء قد صحت بهما الرواية:

- **الكيفية الأولى هي إشمام الإفراس:** وهي أن تبدأ بضم الحرف زماً قليلاً، ثم يُفَرِّز من هذا الضم كسرة خالصة تستغرق أكثر زمن الحرف، وتكون الياء خالصة لا إشمام فيها، وقال بهذه الكيفية أكثر القراء ومنهم الجعبري والنويري والنوري الصفاقسي والبنا الدمياطي.
- **الكيفية الأخرى هي إشمام الشيوخ:** وهي أن تبدأ بكسرة مخلوطة بالضم، فيشيع الضم في كل الحرف وفي الياء المدية، فلا تكون ياء محضة، بل ياء مشوبة بالواو، وقال بهذه الكيفية أبو الحسن طاهر ابن غلبون والداني وابن البادش وغيرهم.
وهاتان الكفتان لا يمكن ضبطهما إلا بالمشافهة والتلقي.

س: كيف نفهم أن الناظم يقصد ﴿قِيلَ﴾ حيث وردت في القراءان؟

ج: صحيح أن إطلاق الناظم الحكم يوهم قصر حكم الإشمام في ﴿قِيلَ﴾ على ما في هذه السورة فقط، **ولكنه** لما ضَمَّ إلى هذه السورة ألقاظاً ليست فيها نحو ﴿وَعِضُّ﴾، ﴿وَجَائِءٌ﴾

إلخ، كان ذلك قرينة على عموم الحكم وشموله لـ ﴿قِيلَ﴾ وأخواتها جميعاً حيث وقعت في القرآن الكريم، وهذا من الفرش الذي يشبه الأصول.

توجيه: اعلم أن جميع هذه الأفعال ثلاثية مبنية للمجهول، والأصل في بنائها للمجهول ضم الحرف الأول وكسر الثاني، مثل (فَعَلَ ← فُعِلَ).

ولما كانت هذه الأفعال معتلة الوسط، وأصل الألف فيها الواو أو الياء^(١)، فعند بنائها للمجهول يضم الحرف الأول وتقلب الألف واوًا مكسورة في الواوية فنقول: (قَالَ ← قُوِلَ)، أو ياءً مكسورة في اليائية فنقول: (عَاصَ ← عُيِّصَ).

ثم استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الحرف الأول بعد نزع حركته وقلبت الواو ياءً فصار هذان الفعلان: (قِيلَ) و(غِيَّصَ).

إذا فالحرف الأول صار مكسورًا بالرغم من أن أصله الضم.

فمن يقرأ بالكسر الخالص فقد قرأ على اللغة الأفشى وهي الأفصح وعلى ما انتهت إليه الكلمة من تغييرات، ومن يقرأ بالإشمام فللتنبية على أصل الحركة وهي الضمة، وعلى ما حدث للفعل من تغييرات، ولهذا قال: (لِتَكْمُلَا) أي لتكمل الدلالة على أصل الفعل وعلى ما حدث له من تغيير.

واعلم أن الإشمام هو لغة قيس وأسد، وأن الكسر الخالص هو لغة باقي قبائل العرب.

(١) نعلم أن أصلها الواو أو الياء عن طريق الإتيان بالمصدر أو المضارع نحو (يقول قَوْلًا) و(يغيض غَيْضًا).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٤٩- وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مَهَا ... وَهَآ هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا

٤٥٠- وَثُمَّ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ ... وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمَلُّ هُوَ أَنْجَلَى

إذا وقع الضمير ﴿هُوَ﴾ أو ﴿هِيَ﴾ بعد (الواو أو الفاء أو اللام) فإن جماعة (راضياً بارداً

حَلَا) - أي الكسائي وقالون والبصري - يسكنون الهاء، وذلك في نحو:

- ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].
- ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].
- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿لَهُنَّ الْحَيَاةُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

تنبيه: يشترط أن تكون (الواو أو الفاء أو اللام) زائدة وليست من أصل الكلمة، وأن

تكون ﴿هُوَ﴾ أو ﴿هِيَ﴾ ضمير، وعليه فهذا الحكم لا ينطبق على نحو ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ [لقمان: ٦] و﴿لَهُوَ وَلَعِبٌ﴾ [حيث وردت].

وإذا وقع الضمير ﴿هُوَ﴾ بعد ﴿ثُمَّ﴾ فالإسكان في الهاء لـ (رِفْقًا بَانَ) - أي الكسائي

وقالون فقط-، وذلك في قوله سبحانه ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، ولا ثاني له في

القرءان، واعلم أنهما حين يبدآن بكلمة ﴿هُوَ﴾ في هذا الموضوع فإنهما يبدآن بهاء مضمومة.

وقوله (وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ ... وَكَسْرٌ) أي أن باقي القراء يقرءون بالضم في ﴿هُوَ﴾، وبالكسر

في ﴿هِيَ﴾ بعد هذه الحروف، وإنما بين قراءة الباقيين لأنها لا تفهم من ضد الإسكان المطلق،

فإن ضده الفتح، إلا أنه كان يمكنه أن يكتفي باللفظ في قوله (وَهَا هُوَ ... وَهَا هِيَ).

وقوله (وَعَنْ كُلِّ يُمَلِّ هُوَ أَنْجَلِي) يعني أن القراء السبعة اتفقوا على ضم الهاء في ﴿يُمَلِّ

هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وهذا الحكم المذكور في هذين البيتين أيضاً مطرد حيث جاءت هذه الألفاظ، لا يختص بهذه السورة، ولم يصرح الناظم بذلك، وكأنه اكتفى بضابط قوله (بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَلَا مَهَاً) لأن المجموع ليس في سورة البقرة، والله أعلم.

توجيه: تسكين الهاء في هذا الحكم هو لغة أهل نجد، وهو للتخفيف، حيث إن (الواو واللام والفاء) لما كانت ملتصقة بالضمير ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾، ولما كانت لا تستطيع الاستقلال عن الضمير والقيام بنفسها، عوملت مع الضمير ككلمة واحدة، فسكن الوسط تخفيفاً كما سكنت الضاد من (عَضِد) وكانت مضمومة أصلاً، والتاء من (كَتَف) وكانت مكسورة أصلاً. وأما السكون في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ فهو حُمْلٌ لكلمة ﴿ثُمَّ﴾ على (اللام والواو والفاء) لمشاركتها لهم في الحرفية، ولمشاركتها للواو والفاء في العطفية.

ولم يسكنها البصري رغم أنه سَكَنَ في الألفاظ السابقة لأن ﴿ثُمَّ﴾ ليس اتصالها بـ ﴿هُوَ﴾ كاتصال الواو والفاء واللام بها، لأن ﴿ثُمَّ﴾ كلمة مستقلة.

وأما قراءة تحريك الهاء في هذا الحكم فهي على الأصل، وهي لغة أغلب القبائل. وأما عدم التسكين في ﴿يُمَلِّ هُوَ﴾ للجميع فلأن ﴿يُمَلِّ﴾ كلمة مستقلة وليست حرفاً، وعليه فلم تُحْمَلْ على الحروف السابقة، وإنما نبه عليها لأن ﴿هُوَ﴾ جاءت فيها بعد لام، فخشى أن تدخل في عموم قوله (وَلَا مَهَاً)، علماً بأن الإسكان قد ورد فيها عن أبي جعفر (من غير السبعة).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٥١- وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ حَفَّفَ لِحَمْزَةٍ ... وَزِدْ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتَكْمَلًا

في قوله تعالى ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]، قرأ حمزة ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بتخفيف اللام وزيادة ألف مد قبلها، فتكون قراءة غيره بتشديد اللام وحذف الألف قبلها. ومعنى القراءتين واحد؛ أي فَنَحَّاهُمَا عنها أي أذهبهما عنها، وقيل يجوز أن يكون معنى ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أوقعهما في الزلة وهي الخطيئة، أي أزلهما إزلاً ناشئاً عن أكلهما من الشجرة. والهاء في ﴿قَبْلِهِ﴾ تعود إلى اللام، والفاء في ﴿فَتَكْمَلًا﴾ ليست برمز لأنه قد صرح بقوله ﴿لِحَمْزَةٍ﴾، وأراد فتكمل الألف الكلمة، أو تكمل أنت الكلمة بزيادتك للألف.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٥٢- وَعَادَمَ فَارْفَعْ ناصِبًا كَلِمَاتِهِ ... بِكَسْرِ وَلِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحَوَّلًا

في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] قرأ الكل -عدا المكي- برفع ﴿آدَمُ﴾ بالضممة، ونصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾ بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم، فيكون ﴿آدَمُ﴾ فاعلاً، و﴿كَلِمَاتٍ﴾ مفعولاً به.

أما المكي فإنه يعكس هذه القراءة، فينصب ﴿آدَمَ﴾ بالفتحة على أنه مفعول به، ويرفع ﴿كَلِمَاتٍ﴾ بالضممة على أنها فاعل، هكذا: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾. والمعنى واحد، لأن ما تلقته فقد تلقاك، وقيل في توجيه قراءة المكي إن الكلمات هي التي تلقت آدم فكانت سبباً في نجاته، فرجح كونها هي الفاعل، والمعنى قريب.

وقوله (وَلِلْمَكِّيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلًا) أي عكس ما ذكر، أي تحول النصبُ فصار لأدم، وتحول الرفعُ فصار للكلمات.

ومعلوم أن نصب ﴿ءَادَمَ﴾ يكون بالفتحة، لأن النص هنا لو أخذ حرفياً لتعين كسر ميم ﴿ءَادَمَ﴾ لقوله (نَاصِبًا ... بِكَسْرٍ)، ولكن قواعد اللغة تقتضي أن يؤخذ هذا النص في إطار المقبول لغةً، فهو عكسٌ بصرف النظر عن لفظ الكسر.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٥٣- وَيُقْبَلُ الْأُولَى أَثَوَا دُونَ حَاجِرٍ ... وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفٍ حَلَا

في قوله تعالى ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، قرأ (دُونَ حَاجِرٍ) -أي ابن كثير وأبو عمرو- بقاء التانيث هكذا: ﴿وَلَا تُقْبَلُ﴾، فتكون قراءة الباقيين بياء التذكير: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾. والتقييد بالأولى للاحتراز عن الثانية وهي ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، فلا خلاف بين القراء في قراءتها بالتذكير.

ووجه التانيث ظاهر لأن الشفاعة مؤنثة، ولهذا قال: (دُونَ حَاجِرٍ) أي دون مانع يمنع التانيث لأن في ذلك مشاكلة لفظية، وقد جاء في بعض الشروح (حَاجِرٍ) بالراء، والمعنى قريب.

ووجه التذكير أن الشفاعة مؤنث غير حقيقي -أي لا يلد ولا يبيض وليس له مذكر من نوعه- وكل ما كان كذلك جاز تذكيره، ولا سيما وقد وقع بينه وبين فعله فاصل، وسيأتي له نظائر كثيرة، ولم يرد خلاف في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ لأنه مسند إلى مذكر وهو ﴿عَدْلٌ﴾.

وقرأ البصري صاحب حاء (حَلَا) الفعل ﴿وَعَدْنَا﴾ بحذف المد الذي بعد الواو هكذا: ﴿وَعَدْنَا﴾، وذلك في ثلاثة مواضع في القرآن العظيم هي: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠]، وقرأ غيره بإثبات الألف بعد الواو.

واعلم أن هذه المواضع الثلاثة فقط هي مواضع الخلاف بين القراء، وهي المقصودة بقوله: (جَمِيعًا)، أما موضع ﴿أَقْمَنَ وَعَدْنَاهُ وَعَدَّا حَسَنًا﴾ [القصص: ٦١]، وموضع ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٤٢]، فالكل متفق على القصر فيهما، وكان على الناظم أن يأتي بما يحترز به من هذين الموضعين، كأن يقول: (وَعَدْنَا مَعَ الْأَعْرَافِ طَهَ حُلَى حَلَا).

وقراءة ﴿وَعَدْنَا﴾ من الوعد لأن الله تعالى هو الذي وعد موسى بأن ينجيه، وقراءة ﴿وَأَعَدْنَا﴾ من المواعدة، وقد تكون القراءتان بنفس المعنى، كما ذكرنا في (خَدَعَ وَخَادَعَ)، وقد يُقصد من المفاعلة أن الله وعد موسى، وموسى قبِلَ، فكان قبول موسى بمثابة الوعد بالمجيء للميقات.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٥٤- وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ ... وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا
 ٤٥٥- وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا

الضمير في (لَهُ) عائد على البصري المشار له في آخر البيت السابق برمز (حَلَا).

فقد قرأ البصري بإسكان الهمزة من كلمة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في موضعها من قوله تعالى ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ولعلك تذكر أن السوسي ليس له إبدال هنا، لقول الناظم من قبل (٢٢١- وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالٌ سُكُونِهِ).

وكذلك قرأ البصري بإسكان الراء من خمسة أفعال مضارعة مرفوعة حيث وردت، وهي: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، فيقرأ مثلاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَمُهُمْ بِهَذَا﴾ [الطور: ٣٢].

وقوله (وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا) يعني أن كثيراً من العلماء الأجلاء رَوَوْا عن الدوري اختلاس كسرة الهمزة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾، واختلاس ضمة الراء في بقية الألفاظ، فيكون للدوري وجهان هما الإسكان والاختلاس، والإسكان هو المقدم.

ويؤخذ مما ذكر أن السوسي ليس له في شيء من هذه الألفاظ إلا الإسكان، وأما الدوري فله في كل منها الإسكان والاختلاس.

فتكون قراءة الباقيين بإتمام الكسري في ﴿بَارِئِكُمْ﴾، وإتمام الضم في البواقي.

الخلاصة في هذه الكلمات الست

دوري البصري: الإسكان والاختلاس.

السوسي: الإسكان فقط.

باقي القراء: القراءة بحركة تامة.

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "والاختلاس هو الإتيان بثلاثي حركة الحرف بحيث يكون المنطوق به من الحركة أكثر من المحذوف منها، ويرادفه الإخفاء، فاللفظان معناهما واحد، ويقابلهما الروم فهو الإتيان ببعض الحركة بحيث يكون الثابت منها أقل من المحذوف." اهـ، وقال أبو علي الأهوازي: "ولا يؤخذ ذلك إلا من أفواه الرجال." اهـ.

توجيه: قال السخاوي: "ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وقد عزا الفراء ذلك إلى بني تميم وبني أسد وبعض النجديين، وذكر أنهم يخففون مثل ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ فيسكنون الراء لتوالي الحركات.... وأما من أخذ للدوري بالاختلاس وهي رواية العراقيين عن أبي عمرو، فكم فيهم من جليل كابن مجاهد وغيره، وإنما أشار إلى وجه هذه القراءة بالمدح لأنه تخفيف لا ينقص من الوزن ولا يغير الإعراب... ومن قرأ بالإشباع فهو الأصل." اهـ.

وقوله (تَلَا) ليس برمز، وهو مُشْكِل، ولو استبدله بـ (وَلَا) لزال الإشكال، والله أعلم.

قال الناظم رحمه الله:

٤٥٦- وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بُنُونَهُ... وَلَا ضَمَّ وَاكْسِرُ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا

٤٥٧- وَذَكَرْنَا هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَثُّو... وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا

الضمير في (وَفِيهَا) عائد على سورة البقرة، وهنا يناقش الناظم حكم كلمة ﴿نَغْفِرُ﴾ في موضعين أحدهما هنا في البقرة [٥٨] وهو: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾، والآخر في الأعراف [١٦١] وهو: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾.

فقد قرأ جماعة (حِينَ ظَلَّلَا) -أي البصري والمكي والكوفيون- الفعل ﴿نَغْفِرُ﴾ في الموضعين بنون العظمة في أوله.

وقوله (وَلَا ضَمَّ) أي أنهم قرؤوا هذه النون بعكس الضم وهو الفتح.

وقوله (وَاكْسِرُ فَاءَهُ) أي أنهم قرؤوا بكسر الفاء.

← فتكون قراءة جماعة (حِينَ ظَلَّلَا) في الموضعين: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

وبقي من القراء السبعة (عَمَّ) -أي نافع والشامي-:

فأما نافع صاحب همزة (أَصْلًا) فيقرأ -هنا في البقرة- بياء التذكير المضمومة بدلاً من النون المفتوحة، ويؤخذ له ضم الياء من الضد؛ لأنه نفي الضم عن النون في قراءة الجماعة، فيكون الضم ثابتاً في الحرف الذي في مكان النون لغيرهم، ويقرأ نافع بفتح الفاء؛ لأنه ضد الكسر المذكور للجماعة، فتكون قراءة نافع في البقرة: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ يُغْفِرْ لَكُمْ﴾.

وأما ابن عامر المقصود بكلمة (وَلِلشَّامِ) فيقرأ هنا بتاء التانيث المضمومة بدلاً من النون

المفتوحة، ويفتح الفاء، فتكون قراءته في البقرة: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ تُغْفِرْ لَكُمْ﴾.



وقوله (وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا) يُفْهَمُ مِنْهُ أَمْرَيْنِ:

١. أن الشامي يقرأ في الأعراف مثل البقرة هكذا: ﴿تُغْفِرُ﴾، وهذا مفهوم من كلمة (وَصَلَا).
٢. أن نافعاً يقرأ مثل الشامي في الأعراف، وهذا مفهوم من كلمة (مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ).

← فتكون قراءة نافع والشامي في الأعراف: ﴿تُغْفِرُ لَكُمْ﴾.

وقوله (حِينَ ظَلَّلَا) إشارة إلى ظل غفرانه سبحانه وتعالى وستره للعباد على ما يقترفونه.

الخلاصة:

- جماعة (حِينَ ظَلَّلَا) في الموضعين: ﴿تَغْفِرُ﴾.
- الشامي في الموضعين: ﴿تُغْفِرُ﴾.
- نافع: في البقرة: ﴿يُغْفِرُ﴾، وفي الأعراف: ﴿تُغْفِرُ﴾.

* * *

استطرد دقيق: في موضع البقرة الكل متفق -فرشياً- على قراءة ﴿حَطَّيْتُكُمْ﴾ بهذا

اللفظ، فتكون خلاصة موضع البقرة:

- نافع: ﴿يُغْفِرُ لَكُمْ حَطَّيْتُكُمْ﴾.
- الشامي: ﴿تُغْفِرُ لَكُمْ حَطَّيْتُكُمْ﴾.
- جماعة (حِينَ ظَلَّلَا): ﴿تَغْفِرُ لَكُمْ حَطَّيْتُكُمْ﴾.

أما في الأعراف فستعلم لاحقاً أن نافعاً يقرأ: ﴿حَطَّيْتُكُمْ﴾ بالجمع والرفع، والبصري

يقرأ ﴿حَطَّيْتُكُمْ﴾ على وزن (فعالي)، والشامي يقرأ ﴿حَطَّيْتُكُمْ﴾ بالتوحيد والرفع،

والباقيون ﴿حَطَّيْتُكُمْ﴾ بالجمع والنصب بالكسر، فتكون خلاصة موضع الأعراف:

- نافع: ﴿تُعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾.
- الشامي: ﴿تُعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾.
- البصري (حين): ﴿تُعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾.
- الباقون (ظلالاً): ﴿تُعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾.^(١)

توجيه: قراءة ﴿تُعْفِرْ﴾ بنون العظمة لمناسبة ما قبلها نحو ﴿وَوَلَّلْنَا﴾، ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾، ﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾، ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، ولمناسبة ما بعدها: ﴿وَسَنزِيدُ﴾.

وقراءة البناء لغير الفاعل ﴿يُعْفِرُ﴾ و﴿تُعْفِرُ﴾ جارية على كلام العظماء حين لا ينسبون الفعل لأنفسهم، على طريقة الإيهام للتعظيم، فيقولون: مَنْ صَنَعَ كَذَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِكَذَا وَوُلِّيَ مِنَ الْأُمُورِ كَذَا، وهذا أفخم من قولهم: أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَوَلَّيْنَاهُ، ولذلك يعبرون عن أنفسهم بألفاظ الغيبة، نحو: السلطان يعطي كذا، وهذا أفخم من قوله: أَنَا أَعْطِي كَذَا.

وأما قراءة التأنيث والتذكير: فإذا كان الفعل مسنداً لجمع نحو ﴿خَطَايِكُمْ﴾ و﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ فاعلم أن كل فعل مسند لجمع -غير المذكر السالم- يجوز تذكيره وتأنيثه، قال ابن مالك: (وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ)، وعليه فنقول (قال الرجال، وقالت الرجال)، (تُعْفِرُ الخَطِيئَاتِ، وَيُعْفِرُ الخَطِيئَاتِ).
وقراءة الشامي بالأعراف ﴿تُعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾ واضحة.

(١) قال في فرش سورة الأعراف: ٧٠١-..... وَءَاصَرَهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدَّ كَلَلًا

٧٠٢ - خَطِيئَاتِكُمْ وَحَدَّهُ عَنْهُ وَرَفَعَهُ ... كَمَا أَلْفَوْا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَلًا

٧٠٣ - وَلَكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَتَوَحَّهَا....

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٥٨- وَجَمَعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُو... ءَةَ الْهَمْزِ كُلِّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلَا

٤٥٩- وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعُ... بِيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَدَ مُبْدَلَا

اعلم أن كلمة (نَبِيّ) أصلها في اللغة (نَبِيء)، مشتقة من النبأ، و(نَبِيء) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، أي هو (مُنْبِيءٌ) عن الله ﷻ، أو بمعنى (مفعول) أي هو (مُنْبَأٌ) من الله تعالى بما أوحى إليه.

والمشهور والأفصح في اللغة العربية هو تخفيف هذه الكلمة بكل ما تصرف منها سواء كانت مفردة أو جمعاً أو مصدرًا، وهذا التخفيف يجري على نحو ما قد سبق من قواعد لحمزة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

فكلمة (النَّبِيءُ) تبدل همزتها ياءً، ثم تدغم الياء الأولى في الثانية فتصير: (النَّبِيّ). والجمع السالم منها (النَّبِيُّونَ) و(النَّبِيِّينَ): تبدل همزته ياءً ثم تدغم الياء الأولى في الثانية فتصير (النَّبِيُّونَ)، (النَّبِيِّينَ).

وجمع التكسير منها (الأَنْبَاءُ) تبدل همزته ياءً بلا إدغام فتصير (الأَنْبَاءُ). والمصدر منها (النَّبْوءُ) تبدل همزته واوًا ثم تدغم الأولى في الثانية فتصير (النَّبْوءُ).

وقول الناظم (وَجَمَعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُو... ءَةَ الْهَمْزِ كُلِّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلَا) يعني أن كل القراء - ما عدا نافعا - يقرؤون هذه الألفاظ - حيث وردت - بالإبدال على ما سبق من تفصيل، فتكون قراءتهم على هذا النحو: ﴿النَّبِيّ﴾، ﴿نَبِيّ﴾، ﴿نَبِيَّ﴾، ﴿النَّبِيِّينَ﴾، ﴿النَّبِيُّونَ﴾، ﴿الأَنْبَاءُ﴾، ﴿أَنْبَاءً﴾، ﴿النَّبْوءُ﴾.

فُفهم من ذلك أن نافعاً لا يُبدل، ويقرأ بالهمز على الأصل هكذا: ﴿النَّبِيُّ﴾، ﴿نَبِيٌّ﴾، ﴿نَبِيًّا﴾، ﴿النَّبِيِّنَّ﴾، ﴿النَّبِيِّيْنَ﴾، ﴿النَّبِيِّيُونَ﴾، ﴿النَّبِيِّيَاتُ﴾، ﴿النَّبِيِّيَاتُ﴾، ﴿النَّبِيِّيَاتُ﴾.

تنبيه: المد المتصل المتولد بسبب الهمز في هذه الكلمات يكون كل من قالون وورش فيه على أصلهما.

وكذلك يراعى لورش ثلاثة البدل في ﴿النَّبِيِّنَّ﴾ و﴿النَّبِيِّيُونَ﴾.

وقول الناظم (وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَع ... يُبُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدَلًا) يعني

أن قالون خالف القاعدة في موضعين، فقرأ فيهما بالإبدال وتشديد الياء كالجماعة، وهما:

- ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠].
- ﴿يُبُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وإطلاق كلام الناظم يفيد أن قالون يقرأ بترك الهمز في الوصل والوقف، ولكن المحققين على أن ذلك في الوصل فقط، فإذا وقف رجع لأصله فقرأ بالهمز في الموضعين، قال في إتحاف البرية: (١٢٦- وَقَالُونَ حَالِ الْوُصْلِ فِي النَّبِيِّ مَع ... يُبُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدَلًا).

قال أبو شامة معلقاً على استثناء هذين الموضعين لقالون: "لأجل أن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة، ومذهبه في اجتماع الهمزتين المكسورتين أن يُسهل الأولى إلا أن يقع قبلها حرف مد فتبدل، فيلزمه أن يفعل ههنا ما فعل في ﴿بِالسَّوَةِ إِلَّا﴾، أبدل ثم أدغم، غير أن هذا الوجه متعين هنا لم يرو غيره^(١)، وهذا يفعله قالون في الوصل دون الوقف،

(١) يعني أن وجه تسهيل الهمزة الأولى لم يرد هنا عن قالون، كما كان يفعل في الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، على قاعدة: (٢٠٤- وَقَالُونَ وَالْبَرِّي فِي الْفَتْحِ وَافَقًا ... وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا).

لأن الوقف لا يجتمع فيه الهمزتان، فإذا وقف وقف على همزة لا على ياء، وقد أشار صاحب التيسير إلى ذلك حين قال: وتَرَكَ قالون الهمز في قوله في الأحزاب ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾^(١) في الموضعين في الوصل خاصة على أصله في الهمزتين المكسورتين. " اهـ.

تدريب ١: اقرأ لقالون: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾:

ليس لقالون عند الوصل في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ إلا الإبدال والتشديد.

أما إن وقف علي ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ فيقف بالهمز.

وله في ﴿النَّبِيِّ أَنْ﴾ همز ﴿النَّبِيِّ﴾، وإبدال همزة ﴿أَنْ﴾ واوًا مفتوحة وصلًا.

تدريب ٢: في ضوء ما درست هنا وما درست في الأصول، اقرأ لورش بما ورد له من أوجه:

﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾:

يقرأ ورش بهمز ﴿لِلنَّبِيِّ﴾، ﴿النَّبِيِّ﴾ مع إشباع المد قبل الهمزة، ويقرأ في ﴿أَرَادَ﴾

بحذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها.

وله في همزة ﴿إِنْ﴾ ثلاثة أوجه هي: التسهيل بين بين، والإبدال مع المد والقصر.

وليس له في همزة ﴿أَنْ﴾ إلا الإبدال واوًا مفتوحة وصلًا.

(١) ستعلم لاحقاً أن قالون يقرأ بكسر الباء من (بيوت) و(البيوت) لقول الناظم: (٥٠٣- وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَابْتِوَاتِ بِضَمِّ

عَنْ ... جَمَى جَلَّةٍ وَجَهَّاءَ عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٠- وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِئُونَ خُذْ... وَهَزُؤًا وَكُفْرًا فِي السَّوَائِنِ فَصَلَا
٤٦١- وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةٌ وَقَفُّهُ... بِوَاوٍ وَحَفْصٍ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصَّلًا

أصحاب خاء (خُذْ) - أي السبعة إلا نافعاً - قرؤوا بهمزة مكسورة بعد الباء في لفظ ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢، الحج: ١٧]، وبهمزة مضمومة بعد الباء في ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].
فيُفهم من ذلك أن نافعاً يقرأ بترك الهمز في اللفظين هكذا: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾، ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ مع ضم الباء في الثانية.

توجيه: قراءة الهمز من (صَبَأً يَصْبَأُ) إذا خرج من دين إلى آخر، يقال: صَبَأَ نَابُ الصَّيْبِ أي خَرَجَ، وقيل صَبَأَ بمعنى طرأ أي وَرَدَ أو أَقْبَلَ، والصابئون فيهم المعنيان المذكوران، فهم قوم من اليهود أو النصراني خرجوا من دينهم وطرؤوا على دين آخر بأن عبدوا الملائكة، وقيل عبدوا النجوم.

وأما قراءة نافع ففيها احتمالان، الأول أن الأصل فيها الهمز ثم خففت على غير قياس، والثاني أنها من (صَبَأَ) بلا همز بمعنى مأل، أي مالوا عن دينهم إلى دين آخر، يقال صبا صابٍ مثل دعا داعٍ، والجمع الصابون والصابين مثل الداعون والداعين.

وقول الناظم (وَهَزُؤًا وَكُفْرًا فِي السَّوَائِنِ فَصَلَا) يعني أن حمزة صاحب فاء (فُصَلَا) قرأ بسكون الحرف الثاني من هذين اللفظين هكذا: ﴿هَزُؤًا﴾ [حيث ورد] و﴿كُفْرًا﴾ [الإخلاص: ٤].
فإذا وصل حمزة هاتين الكلمتين بما بعدهما فإنه يحقق الهمزة على قاعدته في الهمزات.



أما إذا وقف حمزة على هاتين الكلمتين فقد نص الناظم هنا على أنه يقف بإبدال الهمزة
 وأوًا مفتوحة وبعدها مد العوض هكذا: (هُزَّوًا)، و(كُفَّوًا)، وهذا معنى قول الناظم (وَحَمَزَةٌ
 وَقَفُّهُ... بِوَاوٍ).

ولعلك تذكر أننا من قبل قد ذكرنا وجهًا آخر له في الوقف على هاتين الكلمتين، وهو
 حذف الهمزة ونقل حركتها للساكن قبلها هكذا: (هُزَّا)، و(كُفَّا).

خلاصة حمزة في الكلمتين:

- وصلًا: ﴿هُزَّوًا﴾ بسكون الزاي والهمز المحقق، و﴿كُفَّوًا﴾ بسكون الفاء وهمز محقق.
- وقفًا: بالإبدال: ← (هُزَّوًا)، و(كُفَّوًا)، والنقل: ← (هُزَّا)، و(كُفَّا).

وقوله (في السَّوَاكِينِ فَصَّلًا) أي ذكرنا في السواكن مفصّلين، أي عدّا من جملة الأسماء التي
 سكن وسطها نحو: شُكْرٌ وكُفْرٌ، وهذا من أبواب علم الصرف.

وقوله (وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ) أي قرأ الباقون -بعد حمزة- بضم الزاي والفاء هكذا: ﴿هُزَّوًا﴾
 و﴿كُفَّوًا﴾.

وقوله (وَحَفِصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصِّلًا) أي أن حفصًا يقرأ بإبدال الهمزة وأوًا في الحالين:
 الوصل والوقف هكذا: ﴿هُزَّوًا﴾، ﴿كُفَّوًا﴾.

فتكون الخلاصة:

- حفص: ﴿هُزَّوًا﴾، ﴿كُفَّوًا﴾، وذلك في الحالين.
- حمزة: وصلًا: ﴿هُزَّوًا﴾، ﴿كُفَّوًا﴾، وقفًا: (هُزَّوًا - هُزَّا)، (كُفَّوًا - كُفَّا).
- الباقون: ﴿هُزَّوًا﴾، ﴿كُفَّوًا﴾، وذلك في الحالين.

توجيه: تسكين الزاي والفاء لحمزة إما من باب التخفيف، أو أنهما لغتان بنفس المعنى، والضم إما على الأصل بلا تخفيف أو أنه إحدى اللغتين. ووقف حمزة بالواو اتباع للرسم لأن الهمزة مرسومة على واو. وأما عن إبدال حفص فقد علق أبو شامة قائلاً: "ومن شأن حفص تحقيق الهمزة أبداً، وإنما وقع له الإبدال في هاتين الكلمتين، وسهل ﴿ءَأَعْجَمِي﴾ جمعاً بين اللغات، ومن عاداته مخالفة أصله في بعض الكلم كصلته ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾، وإمالته ﴿مَجْرَبَهَا﴾. " اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٢- وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا ... وَعَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا

قرأ ابن كثير صاحب دال (دَنَا) الفعل ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بياء الغيب في قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة]، وقرأ غيره بياء الخطاب. وعلم أن مراده هذا الموضع من قوله: (هُنَا دَنَا) أي دنا مما فرغنا منه، أي في المكان القريب من لفظ ﴿هُزُوا﴾.

ووجه الغيب قطعه عن الأول واستثناف كلام جديد عنهم موجه للمؤمنين، وذلك تمهيداً لقوله تعالى ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ...﴾، ووجه الخطاب مناسبة الأسلوب في صدر الآية: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

وقرأ نافع وشعبة وابن كثير المرموز لهم بـ (إِلَى صَفْوِهِ دَلَا) الفعل ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بياء الغيب من قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة]، وقرأ غيرهم بياء الخطاب.

ووجه الغيب موافقة ما قبله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ وموافقة ما بعده، ولهذا قال: (إِلَىٰ صَفْوِهِ دَلًا) أي أخرج دلوه ممتلئة بعد أن أدلاها إلى صفوه، والصفو مقصود به الماء الرائق الصافي، وهنا يشبه هذه القراءة بماءٍ صافٍ لِمَا فيها من تناسقٍ مع قبلها وما بعدها، ووجه الخطاب مناسبة قوله ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٣- حَطِيئَاتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ ... وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبَ شَائِعَ دُخْلًا

في قوله تعالى ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ حَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، قرأ القراء السبعة إلا نافعًا بالتوحيد أى الأفراد، فتكون قراءة نافع بالجمع أى بزيادة ألف بعد الهمزة هكذا: ﴿حَطِيئَتُهُ﴾. ووجه الجمع أن الذنوب متعددة (كالكفر والظلم والرياء ونحوها)، ووجه الأفراد موافقة قوله تعالى قبله ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾، أى وأحاطت به تلك السيئة، وقد يكون مفردًا أريد به جنس السيئات، فهو مفرد أدنى غرض الجمع مع حِفَّتِهِ، ومثله قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وفي قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، قرأ جماعة (شَائِعَ دُخْلًا) - أى حمزة والكسائي وابن كثير - بياء الغيب هكذا: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾، فتكون قراءة الباقيين بقاء الخطاب.

و(شَائِعَ) أى تابع، والدُّخْلُ هو القريب منك الذي يداخلك في أمورك.

وفي قوله (شَايَعَ دُخْلًا) توجيهُ لقراءة الغيب، أي أن القراءة بالغيب من باب المشايعة والمتابعة والموافقة لأقرب أسلوب من الفعل، وهو قوله ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، فإنهم ذُكروا على سبيل الغيب لا الخطاب.

ووجه الخطاب أن بعده ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ﴾ وهو حكاية حال الخطاب في وقته، ولهذا يقال: قلت لزيد لا تضرب عمراً، وقلت لزيد لا يضرب عمراً.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٤- وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بَضْمَهُ... وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَاحْسِنُ مُقَوِّلاً

في قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، قرأ حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين كما لفظ به هكذا: ﴿حَسَنًا﴾، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين، وقد لفظ الناظم بالقراءتين.

فإن قلت: لم قيّد قراءة الباقيين رغم أنه لفظ بالقراءتين معاً؟ قلت: لأن كلمة (حَسَنًا) في البيت يمكن - من ناحية وزن الشعر - أن تُقرأ بضمّتين هكذا: (حُسْنًا)، وهكذا قرئت في الشاذ، فلمّا لم يأمن الناظم هذا الالتباس قيّد قراءة الباقيين بالضم ثم السكون، ليؤكد أن قراءة حمزة والكسائي بعكس الضم (وهو الفتح في الحاء)، وبالعكس السكون المطلق (وهو الفتح أيضاً في السين).

و(شُكْرًا) حال، أي حال كونك شاكراً لله، أو مفعول لأجله، أي لأجل شكر الله.



وقوله **(وَإِحْسِنُ مُقَوَّلًا)** أي أحسن حال كونك **مُقَوَّلًا** أي ناقلاً القول؛ لأن الناقل يُقَوِّلُ غيره ما ينسبه إليه، أي أحسن في نقلك بأن تنقل عن الأئمة بصدق وأمانة.

والقراءتان بمعنى واحد، فكلا اللفظين نعت مصدر محذوف، أي وقولوا للناس قولاً **حَسَنًا**، وقولاً **حُسْنًا**، هذا إن قلنا هما لغتان كالرُّشْد والرَّشْد، والبُخْل والبَحْل، والحَزْن والحَزَن، وقد يكون (الحُسْنُ) مصدرًا، فيكون التقدير: قولاً ذا حُسْنٍ.

* * *

قال الناظم **رَحِمَهُ اللهُ:**

٤٦٥- **وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءَ خُفِّفَ ثَابِتًا ... وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلَّلًا**

في قوله تعالى ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، قرأ الكوفيون أصحاب ثاء **(ثَابِتًا)** بتخفيف الظاء، فتكون قراءة غيرهم بالتشديد: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾.

وكذلك قرأ الكوفيون بتخفيف الظاء في ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، فتكون قراءة غيرهم بالتشديد: ﴿تَظَاهَرَا﴾.

توجيه: الأصل أن هذين الفعلين يبدآن بتاءين خفيفتين هكذا: (تتظاهرون) و(تتظاهرا)، فلما استثقل اجتماع التاءين أُريد التخفيف، فأما الكوفيون فحذفوا إحدى التاءين، وأما الباقون فأدغموا التاء الثانية في الظاء.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٤٦٦- وَحَمْزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ ... تُفَادُوهُمْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفْلًا

في قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، قرأ حمزة هكذا: ﴿أُسْرَى﴾ بفتح الهمزة وسكون السين، وقرأ الباقون هكذا: ﴿أُسْرَى﴾ بضم الهمزة وفتح السين وألف بعدها، وقد لفظ الناظم بالقراءتين معاً فلم يحتج إلى تقييد.

وفي قوله تعالى ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، قرأ جماعة (إِذْ رَاقَ نُفْلًا) - أي نافع والكسائي وعاصم - بضم التاء وتحريك الفاء بالفتح وألف بعدها، وأخذ فتح الفاء من إثبات الألف بعدها؛ إذ لا تثبت الألف إلا حيث يكون ما قبلها مفتوحاً.

وقرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء والقصر هكذا: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾، وأخذ فتح التاء من ضد الضم، والقصر من ضد المد^(١).

الخلاصة:

- (إِذْ رَاقَ نُفْلًا): ﴿أُسْرَى تَفَادُوهُمْ﴾.
- جماعة (نَفَر) المكي والبصري والشامي: ﴿أُسْرَى تَفَادُوهُمْ﴾.
- حمزة: ﴿أُسْرَى تَفَادُوهُمْ﴾.

(١) ولم ينص الناظم على سكون الفاء، فيؤخذ السكون من الشهرة ومن الرجوع للتيسير ونحوه، وقد يؤخذ سكون الفاء من ضد التحريك بالفتح الذي دل عليه المد، وقال الفاسي وابن القاصح بأن القصر يلزمه السكون، وقال السمين والجعبري بأن القصر لا يلزمه السكون.

توجيه: قراءة ﴿أَسْرَى﴾ على أنها جمع (أسير) مثل (قتيل وقتلى)، و(جريح وجرحى)، و(مريض ومرضى).

وأما قراءة ﴿أُسْرَى﴾ ففيها أكثر من وجه:

- فقيل إنها جمع (أسير) مثل (قديم وقُدَامِي).
- وقيل إنَّ جَمَعَ (كَسْلَان) هو (كُسَالِي)، وَلَمَّا كَانَ (الكسلان) و(الأسير) بينهما وجه شبه، وذلك أن الأسر والكسل يدخلان على صاحبهما عنوة، وكلاهما فيهما عدم النشاط، فإن (أسير) جُمِعَ على (أَسَارِي) تشبيهاً له بـ (كُسَالِي).
- وقيل إنَّ (أَسَارِي) جمع الجمع، فكلمة (أسير) جمعها (أَسْرَى)، و(أَسْرَى) جمعها (أَسَارِي).
- وقيل إنَّ (أَسَارِي) أصلها (أَسَارِي) بفتح الهمزة، مثل (عَطَاشِي) و(نَدَامِي)، ثم ضُمت الهمزة تشبيهاً لها بكُسَالِي وسُكَارِي.

ووجه قراءة ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ من فَدَى يُفْدِي فِدَى وفِدَاءً، بمعنى خَلَّصَهُ مِنَ الْأَسْرِ بِمَالٍ أَوْ سِوَاهُ، وذلك على أن الفعل في الحقيقة من جانب واحد.

ووجه قراءة ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ بالمد من المفاداة، وفيها معنى المفاعلة من طَرَفَيْنِ، أي أن الأسير يُعْطِي الفدية، ومن يأخذ الفدية يعطيه الإطلاق والحرية، وقيل إن فداه وفاداه واحد، وليس فيها مفاعلة، بل هي مثل (عاقب) و(عالج)، فتتحد القراءتان في المعنى.

وَرَأَقَ الشَّرَابَ أَي صَفَا، وَرَأَقِي الشَّيْءَ أَعْجَبَنِي، وَنُقِّلَ أَي أُعْطِيَ النِّفْلَ وَهُوَ الْغَنِيمَةُ، يشير بذلك إلى حُسن قراءة المد والثناء عليها.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٧- وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ... دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلًا

قرأ ابن كثير صاحب دال (دَوَاءٌ) لفظ ﴿الْقُدْسِ﴾ حيث وقع في القراءان العظيم بإسكان الدال هكذا: ﴿الْقُدْسِ﴾، وقرأ غيره بضم الدال، ونصَّ على قراءة الباقيين لأنها لا تعلم من الضد، فصد الإسكان التحريك بالفتح.

ومعنى (أُرْسِلًا) نُقل ورُوي، أو أُطلق في جميع المواضع، والألف للإطلاق.

وإنما كان إسكان داله دواء لأنه أخفُّ، وهما لغتان: الضم لأهل الحجاز، والإسكان لتميم، وقيل هما لغة واحدة الأصل فيها الضم، والإسكان للتخفيف.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٦٨- وَيُنزِلُ خَفِّفَهُ وَتُنزِلُ مِثْلَهُ... وَنُنزِلُ حَقٌّ وَهُوَ فِي الْحَجْرِ ثَقَلًا

٤٦٩- وَخَفَّفَ لِلْبَصْرِيِّ سُبْحَانَ وَالَّذِي... فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّيِّ عَلَى أَنْ يُنَزَّلًا

٤٧٠- وَمُنزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شَفَاؤُهُ... وَخَفَّفَ عَنْهُمْ يُنزِلُ الْغَيْثَ مُسَجَلًا

قوله (وَيُنزِلُ خَفِّفَهُ وَتُنزِلُ مِثْلَهُ... وَنُنزِلُ حَقٌّ) يعني أن المكي والبصري يقرءان هذه الأفعال الثلاثة حيث وردت بتخفيف الزاي ويلزمه سكون النون، فتكون قراءة غيرهما بتشديد الزاي وفتح النون:

- فمثال الفعل الأول: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠]، فالمكي والبصري يقرءان: ﴿يُنزِلُ﴾.

- ومثال الثاني: ﴿أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣]، فالمكي والبصري يقرءان: ﴿تُنَزَّلُ﴾.
- ومثال الثالث: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ﴾ [الشعراء: ٤]، فيقرءان: ﴿نُنَزِّلُ﴾.

ولعلك لاحظت أن الأفعال الثلاثة السابقة مبنية للمعلوم، فماذا عن الأفعال المبنية لغير الفاعل في نحو ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، ونحو ﴿أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]؟ والحقيقة أن هذين الفعلين مشمولان في هذا الحكم، وكان على الناظم أن يوضح ذلك، فتكون قراء المكي والبصري فيهما هكذا: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ﴾، و﴿أَنْ تُنَزَّلَ﴾.

ولعلك لاحظت أن جميع الأفعال السابقة مضمومة الأول، فماذا عن المفتوح الأول، وذلك في ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٢، التغابن: ٤]؟ والإجابة أن هذا الفعل غير مشمول في الحكم، فقد اتفق كل القراء في هذا الفعل على تخفيف الزاي وسكون النون، وكان على الناظم أن يوضح ذلك.

ولذلك يمكن أن نضبط مواضع الخلاف فنقول: كل مضارع من هذا اللفظ ضمَّ أوله سواء كان مبنياً للفاعل أو للمفعول.

والضمير في قوله ﴿وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقَلًا﴾ عائد على هذا الفعل المختلف فيه، وقد ورد هذا الفعل في سورة الحجر مرتين هما: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(١) [الحجر: ٨]، و﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، فقد اتفق القراء جميعاً على تشديد الزاي وفتح النون في هذين الموضوعين معاً كما يفيد الإطلاق.

(١) قراءة ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ في هذا الموضوع خاصة بـ(صحاب)، ويقرأ شعبة ﴿مَا تُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾، ويقرأ الباقون ﴿مَا تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾، قال الناظم: (٨٠٢-.... تَنْزَلُ ضَمُّ التَّاءِ لِشُعْبَةَ مُثَلًّا، وَبِالنُّونِ فِيهَا وَكَسْبِ الزَّايِ وَانْصِبِ أَلْ... مَلَائِكَةُ الْمَرْفُوعِ عَنْ شَائِدِ عَلِيٍّ)، والكل متفق على تشديد هذا الفعل بكل قراءاته.

وقوله **(وُخْفَفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ)** يعني أن البصري خفف كل ما في سورة سبحان (أي سورة الإسراء) من لفظ هذا الفعل، وقد ورد هذا الفعل في سورة الإسراء مرتين هما: **﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾** [الإسراء: ٣٢]، **﴿حَتَّى تُنزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا﴾** [الإسراء: ٩٣]، فتكون قراءة الباقيين - ومنهم ابن كثير - بالتشديد.

وقوله **(وَالَّذِي ... فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّي عَلَى أَنْ يُنزَّلًا)** معطوف على ما قرئ بالتخفيف في الجملة السابقة، فقد خفف ابن كثير موضع الأنعام [٣٧] هكذا: **﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنزِلَ آيَةً﴾**، فتكون قراءة الباقيين ومنهم البصري بالتشديد.

وقوله **(وَمُنزِلَهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ)** يعني أن ابن كثير والبصري وحمزة والكسائي يخففون الزاي ويسكنون النون في: **﴿قَالَ اللَّهُ إِنْ يُنزِلُهَا﴾** [المائدة: ١١٥]، فتكون قراءة الباقيين: **﴿قَالَ اللَّهُ إِنْ مُنَزَّلُهَا﴾**.

وقوله **(وُخْفَفَ عَنْهُمْ يُنزِلُ الْغَيْثَ مُسَجَلًا)** يعني أن جماعة **(حَقٌّ شِفَاؤُهُ)** يخففون الزاي ويسكنون النون في: **﴿وَيُنزِلُ الْغَيْثَ﴾** [لقمان: ٣٤]، **﴿يُنزِلُ الْغَيْثَ﴾** [الشورى: ٢٨]، فتكون قراءة الباقيين بالتشديد.

(مُسَجَلًا) أي مطلقاً، وهو نعت مصدر محذوف أي تخفيفاً مطلقاً ليعم الموضعين. توجيهه: قراءة التخفيف من (أنزل)، والتشديد من (نزل)، وهما لغتان بنفس المعنى، وقيل في التشديد دلالة على التكثير والتكرير.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٧١- وَجَبْرِيلَ فَتَحَ الْجِيمِ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا ... وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةً وَلَا
٤٧٢- بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذِفُ شُعْبَةً ... وَمَكِّيَّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكُلًّا

قرأ جماعة (صُحْبَةً) - أي شعبة وحمزة والكسائي - لفظ (جَبْرِيلَ) حيث وقع في القرآن [البقرة: ٩٧، ٩٨، التحريم: ٤] بفتح الجيم وفتح الراء وزيادة همزة مكسورة بعد الراء، غير أن شعبة يحذف الياء؛ فتكون قراءة حمزة والكسائي هكذا: (جَبْرَئِيلَ)، وشعبة هكذا: (جَبْرِيلَ).
وقرأ المكي بفتح الجيم، مع إثبات الياء، وبدون همزة: (جَبْرِيلَ)، وقد علمنا أنه يثبت الياء لأن حذفها منصوص عليه لشعبة فقط، وعلمنا أنه يحذف الهمزة لأن إثباتها منصوص عليه لجماعة (صُحْبَةً) فقط.
فتكون قراءة الباقيين بكسر الجيم مع إثبات الياء، وبدون همزة: (جَبْرِيلَ)، وكل هذه لغات في هذا الاسم، وفيه لغات غير ذلك.

فيكون فيه أربع قراءات: (جَبْرِيلَ)، (جَبْرَئِيلَ)، (جَبْرَئِيلَ).

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٧٣- وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ ... عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحْذِفُ أَجْمَلًا

ورد في (مِيكَائِيلَ) ثلاث قراءات: ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾، ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾، ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].
فقرأ (عَلَى حُجَّةٍ) أي حفص والبصري يحذف الياء والهمزة هكذا: ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾.

ويفهم من ضد هذه القراءة أن غيرهما يقرأ بإثبات الياء وهمزة قبلها، ما عدا نافعًا صاحب همزة (أَجْمَلًا) فإنه يثبت الهمز ويحذف الياء، فتكون قراءة نافع: ﴿وَمِيكَئِيلَ﴾، وقراءة الباقيين هكذا: ﴿وَمِيكَئِيلَ﴾، وراع المد المتصل.

وقوله (قَبْلَهُ) نص على أن الخلاف هو في الياء الثانية، وكل هذه لغات في هذا الاسم.

تدريب: في ضوء ما علمت من البيتين السابقين اقرأ للجميع: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَئِيلَ﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٧٤- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ ... كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَى

في قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، قرأ جماعة (كَمَا شَرَطُوا) - أي الشامي وهمزة والكسائي - بتخفيف نون (وَلَكِنَّ)، وهذه النون المخففة يوقف عليها بسكون مخفف، وإذا وُصِلت بما بعدها تعيَّن كسرهما لالتقاء الساكنين، وقرؤوا أيضًا برفع الكلمة التالية، فتكون قراءتهم هكذا: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينُ﴾.

وقرأ الباقون - عاصم وجماعة (سَمَا) - بالعكس، أي بتشديد نون ﴿وَلَكِنَّ﴾ وفتحها، ونصب ﴿الشَّيَاطِينُ﴾، ولم يقيد نون ﴿وَلَكِنَّ﴾ في قراءة الباقيين بالفتح اعتمادًا على الشهرة. وقوله (كَمَا شَرَطُوا) أي كما شرط أهل اللغة العربية، وذلك أن كلمة (لَكِنَّ) إذا خُففت بطل عملها كحرف ناسخ، فيصير الاسم الذي بعدها مبتدأ مرفوعًا، أما إذا ثَقُلَتْ فإنها تصير حرفًا ناسخًا ينصب الاسم بعدها.

وقوله (وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَى) أي أن العكس - يعني تشديد ﴿وَلَكِنَّ﴾ - ونصب

﴿الشَّيَاطِينُ﴾ - هو وجه من وجوه علم النحو طال العلى، يعني أنه وجه قوي أيضًا.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٧٥- وَنُنَسِّخُ بِهِ، ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْذِرُ... سِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى

في قوله تعالى ﴿مَا نُنَسِّخُ﴾ [البقرة: ١٠٦]، قرأ ابن عامر صاحب كاف (كَفَى) بضم النون الأولى وكسر السين هكذا: ﴿مَا نُنَسِّخُ﴾، فتكون قراءة غيره بفتح النون والسين، لأن ضد الضم الفتح، وضد الكسر الفتح. وقوله (كَفَى) أي كفى ذلك في الدلالة على القراءتين لفظاً وضدّاً، فإن ضد الضم والكسر معاً الفتح.

توجيه: قراءة الشامي من (أُنَسِّخُ) أي أمر بالنسخ، والنسخ هو الإزالة، أي أن الله تعالى يأمر جبريل ﷺ بنسخ بعض الآيات، وقراءة الجمهور من (النَّسِّخ) وهو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر.

وفي قوله تعالى ﴿أَوْ نُنَسِّهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، قرأ جماعة (ذَكَتْ إِلَى) - أي ابن عامر والكوفيون ونافع - بضم النون الأولى وكسر السين هكذا: ﴿أَوْ نُنَسِّهَا﴾، كقراءة ابن عامر في ﴿نُنَسِّخُ﴾، وقد اتفق في الكلمتين أن المضموم فيهما حرف النون والمكسور حرف السين، وكذلك قرؤوا من غير همزة بعد السين.

فتكون قراءة الباقيين - وهما ابن كثير والبصري - بفتح النون والسين وزيادة همز ساكن بعدها هكذا: ﴿نُنَسِّهَا﴾.

والناظم لم يقيد الهمز بكونه ساكناً أو متحرراً فمن أين علم سكونه؟ قال أبو شامة: "ومطلق الهمز لا يقتضي حركته، فيقتصر على أقل ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة." اهـ.

وقد يكون الناظم اعتمد على ما هو مشهور من قواعد العربية، وذلك أن الفعل ﴿نَسَّهَا﴾ معطوف على فعل الشرط فيكون مجزومًا، وقد يكون اعتمد على أنه أشار لجزمه في الأصول حين قال: (٢١٦- ... غَيْرَ مَجْرُومٍ اِهْمِلًا ... وَنَسَّأَهَا ...).

توجيه: ﴿نُسِيَهَا﴾ من النسيان، وهو إما بمعنى الترك، أو عكس الحفظ، و﴿نَسَّهَا﴾ من الإساءة أي التأخير، أي تؤخر إنزالها إلى وقت هو أولى بها وأصلح للناس. والضمير في (ذَكَتْ) عائد على القراءة، أي ذكت وانتشرت وفاحت وطابت، وذلك كناية عن انتشارها وتلقيها بالقبول، و(إِلَى) مفرد ءالاء، وهي النعم، أي ذكت حال كونها ذات نعمة، أو ذكت نعمتها، فكل نسخ أو تأخير أو بيان طالما أنه صادر من الله تعالى فهو نعمة.

الخلاصة:

- نافع والكوفيون: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِيَهَا﴾.
- المكي والبصري: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَّهَا﴾.
- الشامي: ﴿مَا نُسِخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِيَهَا﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٧٦- عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُولَى سُقُوطُهَا ... وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُنْفًا

٤٧٧- وَفِي ءَالِ عَمْرَانَ فِي الْوَأُولَى وَمَرِيَمٍ ... وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا

٤٧٨- وَفِي النَّخْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ ... كَفَى رَاوِيًا وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا

في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (١١٥) وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة]، قرأ ابن عامر صاحب كاف (كُفَلًا) بحذف الواو الأولى من ﴿وَقَالُوا﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (١١٥) قَالُوا، والتقيد بالواو الأولى للاحتراز عن الثانية فلا خلاف بين القراء في إثباتها، وقرأ الباقر بإثبات الواو قبل القاف.

وقد قيد الناظم هذا الموضع بقوله (عَلِيمٌ) للاحتراز عن ﴿بَصِيرٌ﴾ (١١٠) وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة].

توجيه: هذه الواو التي أسقطها ابن عامر أتبع فيها مصاحف أهل الشام، فإنها لم ترسم فيها، والقراءة بحذفها على الاستثناف، أو على العطف مع الاستغناء عن العاطف لوضوح موقعه، وفي اللغة يحسن حذف العاطف إذا اشتد الانفصال أو اشتد الاتصال.

وقوله (وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفَلًا) يقصد ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١١٧) وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة]، فقد قرأ ابن عامر بالنصب في مكان الرفع هكذا: ﴿فَيَكُونُ﴾. وقوله (وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيمَ ... وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ) يعني أن الشامي قرأ بالنصب أيضًا في:

- ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١١٧) وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ﴾^(١) وهي الكلمة الأولى في آل عمران، واحتراز بالأولى عن الثانية: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٥٩) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ فقد اتفق القراء على الرفع فيها.
- ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣٥) وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [مريم].

(١) قراءة ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء خاصة بنافع وعاصم، والباقر بالنون، قال الناظم: (٥٥٧- نُعَلِّمُهُ بِالْيَاءِ نَصُّ آيَةٍ).

- ﴿فَاتَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٦٨﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ [غافر، وهي سورة الطول].

توجيهه: قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "وقوله: (وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا) توجيهه لقراءة ابن عامر بالنصب، فوجهه أنه منصوب بعد فاء السببية في جواب الأمر وهو ﴿كُنْ﴾، وهذا الفعل وهو ﴿كُنْ﴾ ليس أمراً حقيقة؛ لأن المعنى أن الله تعالى إذا أراد شيئاً ما تحقق، ولا يحول دون تحققه حائل، ولكن لما كان على صورة الأمر ولفظه لفظ الأمر أُجري مجرى الأمر الحقيقي، فنصب المضارع في جوابه." اهـ، وأما قراءة الرفع فهي على الاستئناف، والتقدير: فهو يكون، أو على العطف على (يقول) كما اختاره الطبري.

وقرأ ابن عامر والكسائي صاحبي رمز (كَفَى رَاوِيًا) بالنصب في موضعين هما:

- ﴿أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٦٨﴾ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ [النحل].

- ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَانَ الَّذِي﴾ [يس].

وسبب النصب في هذين الموضعين هو العطف على الفعل المنصوب قبله، وهو

﴿تَقُولُ﴾ في النحل، و﴿يَقُولُ﴾ في يس، وهذا معنى قوله (بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ).

- واتفق القراء على الرفع في موضعين: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥٩﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾

[آل عمران]، ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ومعنى (وَأَنْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا) أي سهل النصب وظهر وجهه في هذين الموضعين لعطفه

على ما قبله حال كونه في سهولته يشبه يعملاً، واليَعْمَلُ هو الجَمَلُ القوي في السير المطبوع

على العمل، والجمع يَعَامِلُ، واليَعْمَلَةُ هي الناقة النجيبة، والجمع يَعْمَلَاتُ.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٧٩- وَتَسْأَلُ ضُمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَّكُوا ... بَرِّفِعِ خُلُودًا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْيِ لَا

في قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، قرأ أصحاب خاء (خُلُودًا) - وهم السبعة إلا نافعًا - بضم التاء وتحريك اللام بالرفع هكذا: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾، وعلى هذه القراءة تكون (لا) نافية، ويكون الفعل بعدها مرفوعًا.

فتكون قراءة نافع بفتح التاء؛ لأنه ضد الضم، وبسكون اللام؛ لأنه ضد التحريك هكذا: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾، وعلى هذه القراءة تكون (لا) ناهية، ويكون الفعل المضارع بعدها مجزومًا. وقراءة ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ أي أنك غير مسؤول عنهم، وإنما عليك البلاغ، ولن نسألك عن كفر من كفر بك بعد البلاغ، وقراءة نافع: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ بجزم الفعل على النهي، أي لا تسأل عنهم، أي احتقرهم ولا تعدّهم، وقيل لا تسأل عن مَنْ ماتوا على كفرهم، وذلك من باب التعظيم لهول ما سيقونونه، كما يقال: لا تسأل عن فلان! أي قد بلغ من الحال فوق ما تظن.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٤٨٠- وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النَّسَاءِ ثَلَاثَةٌ ... أَوْ آخِرُ إِبْرَاهِيمَ لَاحٍ وَجَمًّا لَا

٤٨١- وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً ... آخِرًا وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزَلًا

٤٨٢- وَفِي مَرِيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةٌ أَحْرَفٍ ... وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزَلًا

٤٨٣- وَفِي النَّجْمِ وَالشُّورَى وَفِي الدَّارِيَاتِ وَالْ... حَدِيدٍ وَيَرْوِي فِي امْتِحَانِهِ الْأَوْلَى

٤٨٤- وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَلْهَنَا ... وَوَاتَّخَذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلَا

اعلم أن كلمة **(إِبْرَاهِيمَ)** وردت في القرآن الكريم في تسعة وستين موضعاً، ولها في المصحف رسمان، الأول بحذف الياء هكذا: **(إِبْرَاهِيمَ)**^(١) وهذا خاص بمواضع سورة البقرة وعددها خمسة عشر، والآخر بإثبات الياء هكذا: **(إِبْرَاهِيمَ)** وهذا خاص بما سوى البقرة.

و**(إِبْرَاهِيمَ)** لفظ أعجمي، وهو بالعبرانية بألفٍ بعد الهاء هكذا: (إبراهام)، فلما تكلمت به العرب منهم من تركه على حاله ولم يغيّره، ومنهم من كسر الهاء وأبدل الألف بعدها ياءً هكذا: (إبراهيم)، وهذا هو الأشهر، وفيه لغات أخرى منها: **إِبْرَاهِمَ**، و**إِبْرَاهَمَ**، و**إِبْرَاهُمَ**، و**إِبْرَاهُومَ**، ولم يتواتر في القرآن الكريم من هذه اللغات إلا **(إبراهيم)** و**(إبراهام)**.

والضمير في قول الناظم **(وَفِيهَا)** يعود على سورة البقرة، يعني أن صاحب لام **(لَاخ)** وهو هشام قرأ لفظ **(إِبْرَاهَامَ)** بفتح الهاء وألفٍ بعدها، وذلك في جميع مواضع سورة البقرة كما يدل على ذلك إطلاق الناظم، وقد وردت في البقرة في خمسة عشر موضعاً، أولها: **(وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ)** [البقرة: ١٢٤]، وءاخرها: **(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي)** [البقرة: ٢٦٠].

وتضبط رواية هشام في المصاحف في سورة البقرة هكذا: **(إِبْرَاهِمَ)**، وفي غير سورة البقرة هكذا: **(إِبْرَاهِمَ)**.

وقوله **(وَفِي نَصِّ النَّسَاءِ ثَلَاثَةٌ ... أَوْ آخِرٌ)** يعني أن هشاماً قرأ بفتح الهاء وألفٍ بعدها في المواضع الثلاثة الأخيرة من سورة النساء وهي: **(وَأَتَّبَعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)** [النساء: ١٢٥]، **(وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ)** [النساء: ١٦٣].

(١) الياء المعقوفة (ء) الموضوعية بين الهاء والميم هي علامة ضبط مثل الفتحة والكسرة ونحوهما، وقد وضعها علماء الضبط إشارةً للقراءة بالياء عند من يقرأ بالياء، ولكنها غير ثابتة في رسم المصاحف العثمانية.

واحترز بقوله **(أَوْ آخِرُ)** عن الموضع الأول منها وهو **﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾** [النساء: ٥٤] فإن هشامًا يقرؤه بالياء كالجماعة.

وقوله **(وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ)** يعني أن هشامًا قرأ أيضًا بفتح الهاء وألفٍ بعدها في الموضع الأخير من سورة الأنعام وهو **﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾** [الأنعام: ١٦١]، والتقييد بالآخر احتراز عن جميع ما فيها من لفظ **﴿إِبْرَاهِيمَ﴾** فإن هشامًا يقرؤه بالياء كالجماعة.

وقوله **(حَرْفًا بَرَاءَةً ... أَحْيَرًا)** يعني أن هشامًا قرأ بفتح الهاء وألفٍ بعدها في الموضعين الأخيرين من سورة التوبة وهما في نفس الآية: **﴿وَمَا كَانَ أَسْتَعْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾** [التوبة: ١١٤]، واحترز بآخر السورة عن الموضع الأول منها: **﴿وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ﴾** [التوبة: ٧٠].

وقوله **(وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزَلًا)** يقصد قوله تعالى **﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾** [إبراهيم: ٣٥]، وهي السورة التي تحت الرعد، وليس في السورة إلا هذا الموضع.

وقوله **(وَفِي مَرِيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ)** يقصد كل ما ورد في السورتين: **﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾** [النحل: ١٢٠]، **﴿أَنْ أَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾** [النحل: ١٢٣]، **﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾** [مريم: ٤١]، **﴿عَنْ آلهِ يَتَّبِعُ إِبْرَاهِيمَ﴾** [مريم: ٤٦]، **﴿وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾** [مريم: ٥٨].

وقوله **(وَعَاخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزَلًا)** يقصد قوله تعالى **﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾** [العنكبوت: ٣١]، واحترز بالآخر عن قوله تعالى فيها **﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾** [العنكبوت: ١٦].

وقوله **(وَفِي النَّجْمِ وَالشُّورَى وَفِي الذَّارِيَاتِ وَال... حَدِيدٍ وَيَرْوِي فِي امْتِحَانِهِ الْأَوْلَى)** يقصد: **﴿وَأِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾** [النجم: ٣٧]، **﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾** [الشورى: ١٣]، **﴿هَلْ أَتَاكَ﴾**

حَدِيثٌ صَيَّفَ **إِبْرَاهِمَ** [الذاريات: ٢٤]، **﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِمَ﴾** [الحديد: ٢٦]، **﴿أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾** [المتحة: ٤] وهي سورة الامتحان، وهذا هو الموضوع الأول في الممتحنة واحترز به عن الموضوع الثاني في نفس الآية: **﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾** [المتحة: ٤].

فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً قرأها هشام بفتح الهاء وألف بعدها، وقرأ باقي المواضع بكسر الهاء وياء ساكنة بعدها كالجماعة.

وقوله **(وَوَجَّهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا)** معناه أن ابن ذكوان قرأ كل ما في سورة البقرة بوجهين: الأول كهشام: **﴿إِبْرَاهِمَ﴾** وهو المقدم، والثاني كالجماعة: **﴿إِبْرَاهِيمَ﴾**، قال صاحب التيسير: "وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين." اهـ.

ويفهم من هذا أن ابن ذكوان يقرأ غير ما في البقرة من سائر المواضع بالياء كالجماعة. فإن قلت لماذا قرأ هشام هذه المواضع الثلاثة والثلاثين بالألف، وقرأ غيرها بالياء؟ قلت: قيل بأن هذه المواضع كانت مرسومة في المصاحف الشامية بالألف، والأصح أن يقال إن ذلك اتباع للرواية.

وإن قلت: لم اختص ابن ذكوان سورة البقرة بالوجهين، وقرأ باقي المواضع كالجماعة؟ قلت: رَسَمَ **﴿إِبْرَاهِمَ﴾** في سورة البقرة بدون ياء يحتمل القراءتين، أما في غير البقرة فوجود النبرة بعد الهاء **﴿إِبْرَاهِيمَ﴾** ترجح قراءة الياء، والأصح أن يقال إن ذلك اتباع للرواية.

وقوله **(وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْعَلًا)** يقصد قوله تعالى **﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾** [البقرة: ١٢٥]، والمعنى أن المشار إليهما بكلمة **(عَمَّ)** وهما نافع والشامي يقرءان هكذا: **﴿وَاتَّخِذُوا﴾** بفتح الخاء، فتكون قراءة غيرهما بكسرهما.

توجيه: قراءة ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ على سبيل الأمر، وقراءة ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ على سبيل الخبر، وإنما جعل الفتح أعمّ لأن الضمير يرجع إلى عموم الناس، فيكون الفعل موجّهًا إلى الأمم قبلنا نصًّا، وإلينا بطريق الاتباع لهم، لأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ.

وأما قراءة الكسر فتختص بالمأمورين، ويجوز أن يكون التقدير: وقلنا لهم اتخذوا، فيتحد العموم في القراءتين.

وقوله (وَأَوْغَلًا) من الإيغال، يقال: أوغل في العلم أي تعمق فيه، وأوغل في البلاد أي ذهبَ وبالغ وأبعد، وهو تأكيد لمعنى العموم في قراءة الفتح.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨٥- وَأَرْزَنَا وَأَرْزِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمٌ يَدًا ... وَفِي فَصَّلَتْ يُرْوِي صَفَا دَرِّهِ كُلِّي

٤٨٦- وَأَخْفَاهُمَا طَلَقٌ وَخِيفُ ابْنِ عَامِرٍ ... فَأُمْتِعُهُ أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَى

قوله (وَأَرْزَنَا وَأَرْزِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمٌ يَدًا) أي أن ابن كثير والسوسي يقرءان بسكون الراء من كلمة ﴿أَرْزَنَا﴾ ومن كلمة ﴿أَرْزِي﴾، حيث وردتا وذلك في خمسة مواضع:

١. ﴿وَأَرْزَنَا مَنَاسِكِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].
٢. ﴿رَبِّ أَرْزِي كَيْفَ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠].
٣. ﴿فَقَالُوا أَرْزَا اللهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].
٤. ﴿قَالَ رَبِّ أَرْزِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

٥. ﴿رَبَّنَا أَرْزُقْنَا الَّذِيْنَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وفي هذا الموضع الأخير - وهو موضع

فصلت - يشاركهما شعبة والشامي، فيكون الإسكان في هذا الموضع للسوسي

وشعبة والمكي والشامي، وهذا معنى قوله (وَفِي فَضَّلَتْ يُرْوِي صَفَا دَرَّهُ كَلِّي).

وقوله (وَأَخْفَاهُمَا طَلَّقَ) أي أن دوري البصري قرأ بإخفاء كسرة الراء - أي اختلاسها - في

هاتين الكلمتين في المواضع الخمسة.

فتكون قراءة الباقيين بإتمام كسر الراء في الجميع، وقد أخذ الكسر من النص عليه في قوله

(سَاكِنَا الْكَسْرِ).

خلاصة ﴿أَرْزُقْنَا﴾ و﴿أَرْزُقْنَا﴾:

- المكي والسوسي (دُمُ يَدَا): إسكان الراء.
- دوري البصري (طَلَّقَ): اختلاس كسرة الراء.
- الشامي وشعبة: الكسر التام في الجميع ما عدا موضع فصلت فيسكنان فيه.
- الباقيون: إتمام كسرة الراء.

و(دُمُ يَدَا) دعاء للقارئ بدوام النعمة، كقولهم (طَبُّ نَفْسًا) و(قَرِّي عَيْنًا)، أي دامت

نعمتك، أو دُمُ ذا نعمة، والعرب تُعَبِّرُ باليد عن النعمة.

و(يُرْوِي) من الإرواء، أي يُسَكِّنُ الظمأ، والدَّرُّ هو الكثير من اللبن، وصف الدَّرُّ أي اللبن

الكثير الصافي، من باب إضافة الصفة للموصوف، و(صَفَا) فاعل، و(كَلِّي) جمع كَلْيَة، وهي

عضو في الجسم له علاقة وثيقة بالرِّي والعطش.

وقوله (يُرْوِي صَفَا دَرَّهُ كُلى) ثناء على القراءة بأنها كاللبن الصافي الكثير الذي يروي الكلى التي قد تأثرت بالعطش.

والطَّلَق هو السَّمْح، أي السهل اللين، أو الجواد الكريم، وكلا المعنيين مقصود، فإن من يقرأ بالإخفاء هو سهل لين حيث اختار طريقاً وسطاً بين السكون والإتمام، وكذلك من قرأ بالاختلاس -وهو الدوري- هو جواد كريم كناية عن سعة علمه وكثرة عطائه.

توجيه: السكون في هذين اللفظين حيث وقعا للتخفيف، وذلك لتوالي ثلاث حركات أوسطهما كسرة، ولكون الحرف المكسور هو الراء الذي هو حرف تكرر. ومن أتمَّ الحركات فهو على الأصل، وللإشارة إلى وجود ياء محذوفة بعد الراء. ومن اختلس سلك طريقاً وسطاً، فخفف وأشار معاً.

وقوله (وَخِفُّ ابْنِ عَامِرٍ ... فَأَمْتَعُهُ) أي قرأ ابن عامر هذه الكلمة بتخفيف التاء هكذا: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، ويلزم منه سكون الميم، وقرأ غيره بتشديد التاء ويلزمه فتح الميم: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾.

وقوله (أَوْصَى بَوْصَى كَمَا اعْتَلَى) أي قرأ ابن عامر ونافع ﴿وَأَوْصَى بِهَا﴾ [البقرة: ١٣٢]، بزيادة همزة قطع بين الواووين مع سكون الواو الثانية وتخفيف الصاد. وقرأ الباقون بحذف الهمزة مع فتح الواو الثانية وتشديد الصاد: ﴿وَوَصَّى بِهَا﴾، وقد لفظ الناظم بالقراءتين معاً.

وقراءة ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ و﴿فَأَمْتَعُهُ﴾، وقراءة ﴿وَوَصَّى﴾ و﴿وَأَوْصَى﴾، كلها لغات بنفس المعنى مثل (نَزَلَ) و (أَنْزَلَ)، وقيل في التشديد دلالة على التكثير والتكرير.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨٧- وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابُ كَمَا عَلَا ... شَفَا وَرَّءُوفٌ قَصْرٌ صُحْبِيَّةٌ حَلَا

في قوله تعالى ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، قرأ جماعة (كَمَا عَلَا ... شَفَا) - أي الشامي وحفص وحمزة والكسائي - بتاء الخطاب في الفعل ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾، فتكون قراءة الباقيين بياء الغيبة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾.

ووجه الخطاب أن قبله ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾ وبعده ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ﴾، ووجه الغيبة أن قبله ﴿فَإِنْ ءَأَمْتُمْ...﴾، أو يكون على الالتفات.

وقرأ جماعة (صُحْبِيَّةٌ حَلَا) - أي شعبة وحمزة والكسائي والبصري - لفظ ﴿رَّءُوفٌ﴾ حيث نزل بالقصر؛ أي حذف المد بعد الهمزة، هكذا: ﴿رُؤُفٌ﴾، وقرأ الباقيون بالمد، وكان على الناظم أن يأتي بما يفيد الإطلاق في جميع المواضع بالقرءان. و﴿رَّءُوفٌ﴾ و﴿رُؤُفٌ﴾ لغتان بنفس المعنى.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨٨- وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا ... وَلَا أَمْ مَوْلِيَّهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمَّلَا

في قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤١] وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ]، قرأ جماعة (كَمَا شَفَا) - أي ابن عامر وحمزة والكسائي - بتاء الخطاب هكذا: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، فتعين لغيرهم القراءة بياء الغيبة، والخطاب للمؤمنين والغيبة لأهل الكتاب.

ودلنا على هذا الموضوع وقوعه بعد ترجمة ﴿رَعُوفٌ﴾، ويفهم من ذلك أن موضع ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٥] تِلْكَ أُمَّةٌ ليس فيه خلاف بين القراء.

وفي قوله تعالى ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، قرأ ابن عامر صاحب كاف (كُمَلًا) بفتح اللام، وحينئذٍ تنقلب الياء ألفًا هكذا: ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾، وقرأ غيره بكسر اللام وياء مدية بعدها.

توجيه: اعلم أن الفعل (وَلَّى) يحتاج إلى مفعولين، كقولك: ولَّيتُ فلانًا أمرًا، فعلى قراءة ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾ حذف المفعول الثاني، أي لكل فريق وجهةٌ، وهو يُؤلِّي نفسه هذه الوجهة.

وعلى قراءة الشامي: ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾ بالبناء للمجهول، لا يوجد محذوف، فثاب الفاعل مستتر تقديره (هو) قام مقام المفعول الأول، والمفعول الثاني هو الضمير الظاهر (ها) - وهذا الضمير الظاهر مفعول به معنًى، لكنه في الإعراب مضاف إليه - ولذلك قال الناظم (كُمَلًا) لأن الجملة على قراءة ابن عامر مكتملة ولا تحتاج إلى تقدير مفعول محذوف.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٨٩- وَفِي تَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلَّ وَسَاكِنٌ... بِحَرْفَيْهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثَقَلًا

٤٩٠- وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ

في قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٥] وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ قرأ البصري ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بياء الغيب، وقرأ غيره بتاء الخطاب، والذي دلنا على موضعه وقوعه بعد ترجمة ﴿مُؤَلِّيهَا﴾.

خلاصة مواضع ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالبقرة:

١. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٥٦ ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾: (وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا).
٢. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٨٥ ﴿أُولَئِكَ﴾: (وَعَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا).
٣. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٤٠ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ﴾: لا خلاف فيها.
٤. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ ١٤٤ ﴿وَلَيْنَ أُتِيَّتْ﴾: (وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا).
٥. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ١٤٩ ﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾: (وَفِي تَعْمَلُونَ الْغَيْبِ حَلَّ).

وفي قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وفي ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قرأ (شاع) - أي حمزة والكسائي - ﴿يَطَّوَّعَ﴾ بسكون العين وثنقيل الطاء، وبالياء في مكان التاء، وذلك في الحرفين - يقصد الموضعين -، فتكون قراءة الباقيين ﴿تَطَوَّعَ﴾ بناء مفتوحة ثم طاء مفتوحة مخففة وفتح العين.

وقراءة ﴿يَطَّوَّعَ﴾ على أنه فعل الشرط مضارع مجزومٌ بـ (من) الشرطية، وأصل الكلمة عندهما (يتطوع) ثم أدغمت التاء في الطاء، وقراءة ﴿تَطَوَّعَ﴾ على أنه فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط.

قال أبو شامة: "وعلامة الجزم هنا السكون، وإنما عدل عن لفظ الجزم إلى لفظ السكون ... لأن الجزم في اصطلاحه ضده الرفع، وضد السكون الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه الفتح، وهو المراد هنا في قراءة الباقيين لا الرفع، فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه." اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٩٠- شَاعَ وَالرَّيْحَ وَحَدَا ... وَفِي الْكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَلَا

- ضمير الشنية في (وَحَدَا) عائد على حمزة والكسائي المرموز لهما بـ (شَاعَ)، ففي قوله تعالى ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، قرأ (شَاعَ) بالتوحيد - أي بحذف الألف وسكون الياء - هكذا: ﴿الرِّيْحِ﴾، وكذلك يقرءان بالتوحيد في:
- الكهف [٤٥]: ﴿هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيْحِ﴾.
 - وفي الشريعة - أي الجاثية - [٥]: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٍ﴾^(١).

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٩١- وَفِي النَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا ... وَفَاطِرِ دُمِّ شُكْرًا وَفِي الْحَجْرِ فَصَلَا

٤٩٢- وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ ... خُصُوصٌ وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَلَا

- ما زال الناظم يتحدث عن مواضع ﴿الرِّيْحِ﴾ و﴿الرِّيْحِ﴾، فقد قرأ (دُمِّ شُكْرًا) - أي ابن كثير وحمزة والكسائي - بالتوحيد في أربعة مواضع:
١. ﴿وَمَنْ يُرْسِلِ الرِّيْحَ﴾ [النمل: ٦٣].
 ٢. ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، مع مراعاة سكون الهاء للكسائي.
 ٣. ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ﴾ [الروم: ٤٨]، واحترز بقوله (وَالرُّومِ ثَانِيًا) عن الموضع الأول: ﴿وَمَنْ عَائِيَتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ﴾ [الروم: ٤٦]، فلا خلاف في قراءته بالجمع، وذلك لثبوت الألف في الرسم، وهو الموضع الوحيد الذي ثبتت ألفه.
 ٤. ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيْحَ﴾ [فاطر: ٩].

(١) يقرأ حمزة والكسائي ﴿عَائِيَتٍ﴾ بكسر التاء، قال الناظم: (١٠٣١ - مَعَارِفُ عَائِيَاتٍ عَلَى كَسْرِ شَفَا).

وانفرد حمزة صاحب فاء (فَصَّلاً) بقراءة هذا اللفظ بالإفراد في سورة الحجر [٢٢]: ﴿وَأَرْسَلْنَا

الرَّيْحَ لَوَاقِحَ﴾، وقرأ جماعة (خُصُوصً) - أي السبعة إلا نافعاً - بالتوحيد في موضعين:

١. سورة الشورى [٣٣]: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾.

٢. وفي السورة التي تحت الرعد، وهي إبراهيم [١٨]: ﴿كَرَّمَادٍ أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾.

فتكون قراءة نافع بالجمع في السورتين.

وقرأ (زَاكِيهِ هَلَلًا) - أي البزي وقنبل، أي ابن كثير براوييه - بالتوحيد في سورة الفرقان [٤٨]:

﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾، وقرأ الباقر بالجمع.

توجيه: قراءة ﴿الرِّيحَ﴾ بالجمع جاءت نظراً لاختلاف أنواع الرياح فهناك الجنوبية

والشمالية، والدَّبُورُ والصَّبَا، والباردة والحارة، واللينه والعاصفة، وغير ذلك، وقراءة التوحيد إما

لقصد نوعٍ واحدٍ منها، وإما مفردٌ أريد به الجمع كقولهم: جاءت الرياح من كل مكان.

قال الناظم رحمه الله:

٤٩٣- وَأَيُّ خِطَابٍ بَعْدَ عَمٍّ وَلَوْ يَرَى ... وَفِي إِذِ يَرُونَ الْيَاءَ بِالضَّمِّ كَلَّلًا

(بَعْدُ) يعني بعد ذكر ﴿الرِّيحَ﴾ في المسألة السابقة.

في قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥]، قرأ (عَمٍّ) - أي نافع والشامي - بناء

الخطاب: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾، وقرأ غيرهما بياء الغيبة.

ويشير بقوله (وَأَيُّ خِطَابٍ) إلى تفخيم شأن هذا الخطاب وتهويل أمره لما فيه من الدلالة

على تفضيع العذاب الذي ادخره الله ﷻ لمتخذي الأصنام أنداداً.

وفي قوله (عَمَّ) إشارة إلى أن الخطاب هو خطاب عامٌ لكل إنسان، أي ولو ترى -أيها الإنسان- الظالمين حين يرون العذاب يوم القيامة لرأيت أمرًا فظيماً وشدة لا يماثلها شدة، وإن كان الخطاب للنبي ﷺ فهو من باب مخاطبة رئيس القوم بما هو مطلوب منه ومن جميع قومه.

وفي قوله تعالى ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قرأ ابن عامر صاحب كاف (كُلَّلاً) بضم الياء (على البناء لغير الفاعل) هكذا: ﴿إِذْ يَرُونَ﴾، فتكون قراءة غيره بفتحها. ومعنى (كُلَّلاً) أن الياء كُلتت بالضمة، شبه الضمة بالإكليل وهو تاج الملوك.

الخلاصة:

- نافع: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾.
- الشامي: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يُرُونَ الْعَذَابَ﴾.
- الباقون: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٤٩٤- وَحَيْثُ أَتَى خُطَوَاتِ الطَّاءِ سَاكِنٌ ... وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدِ كَيْفَ رَتَّلَا

قرأ جماعة (عَنْ زَاهِدِ كَيْفَ رَتَّلَا) -أي حفص وقنبل وابن عامر والكسائي- بضم الطاء من كلمة ﴿خُطَوَاتٍ﴾ حيث وردت، وذلك في نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقرأ الباقون بالسكون هكذا: ﴿خُطَوَاتٍ﴾، وذكر الناظم القراءتين؛ لأن إحداهما لا تؤخذ من الضد إذ ضد السكون الفتح، وضد الضم الفتح.

والضم والإسكان لغتان، فالإسكان موافق للفظ المفرد، لأنه جمع خُطوة، والضم في الجمع للإتباع، فضمة الطاء تتبع ضمة الخاء.

قال الناظم رَحْمَةً:

٤٩٥- وَضُمَّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ ... يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نِدِّ حَلَا

٤٩٦- قُلِ ادْعُوا أَوْ انْقُصْ قَالَتْ اخْرُجْ أَنْ اَعْبُدُوا ... وَمَحْظُورًا أَنْظُرْ مَعَ قَدْ اسْتَهْزَيْ اعْتَلَى

٤٩٧- سِوَى أَوْ وَقُلِ لِابْنِ الْعَلَا وَبِكَسْرِهِ ... لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مُقْوَلًا

٤٩٨- بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْثَةٍ ...

اعلم أن للتخلص من التقاء الساكنين صورًا شتى، وقد اتفق القراء في كل الصور إلا في صورة واحدة هي التي ذكرها الناظم في هذه الآيات، وإليك بيان الخلاف:

في نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ﴾ التاء ساكنة أصلاً لأنها تاء التأنيث، ثم تحركت لالتقاء الساكنين، وهذان الساكنان في كلمتين كما ترى.

ولعلك لاحظت أن كلمة ﴿أَخْرُجْ﴾ تبدأ بهمزة وصل، وهذه الهمزة تضم عند الابتداء، وأن الحرف الثالث في هذه الكلمة مضمومٌ ضمةً لازمة.

وفي هذا المثال ونحوه اتفق القراء على تحريك الساكن الأول، ولكن اختلفوا في نوع الحركة:

← فأما جماعة (في نِدِّ حَلَا) - أي حمزة وعاصم البصري - فيكسرون الساكن الأول، وذلك في نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ﴾، ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾، ﴿مَحْظُورًا أَنْظُرْ﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾.

وعلة اختيارهم للكسر أنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

← وأما باقي القراء - نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي - فيضمون الساكن الأول هكذا: ﴿وَقَالَتْ أَخْرُجْ﴾، ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾، ﴿مَحْظُورًا أَنْظُرْ﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾.

وسبب ضمهم للساكن الأول هو ضم الحرف الثالث في الكلمة الثانية، فيكون الضم للإتباع، كراهة الانتقال من كسر إلى ضم، ولا اعتداد بالساكن بينهما، لأنه حاجز غير حصين. وهناك علة ثانية وهي أن ضم هذا الساكن يدل على حركة همزة الوصل التي حذفت في الوصل وهي الضمة.

ويؤخذ مما ذكرنا أن الساكن الأول لا يضم إلا بشرطين:

الأول: أن يكون الساكن الثاني في كلمة ثانية مبدوءة بهمزة وصل تضم عند الابتداء بها، وهذا الشرط للاحتراز مما إذا كان الساكن الثاني في كلمة مبدوءة بهمزة وصل لا تضم في الابتداء، وعند ذلك لا يضم الساكن الأول لأحد من القراء، بل يكسر باتفاق، حتى وإن كان الحرف الثالث في هذه الكلمة مضمومًا ضمًّا لازمًا نحو: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾، ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾، فالهمزة هنا تفتح في الابتداء كما هو معلوم.

الثاني: أن يكون الحرف الثالث من الكلمة الثانية مضمومًا ضمًّا لازمًا، وهذا الشرط للاحتراز مما إذا كانت ضمة الحرف الثالث عارضة، فلا يضم الساكن الأول بل يكسر لجميع القراء في نحو: ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾، لأن ضمة الراء عارضة؛ فهي تابعة لضمة الهمزة، ولذلك لو فُتحت الهمزة لُفُتحت الراء نحو ﴿أَمْرًا﴾، ولو كسرت الهمزة لكسرت الراء نحو ﴿أَمْرِي﴾. ومن ذلك ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، فإن ضمة الشين عارضة؛ لأن الأصل: ﴿أَمْشُوا﴾ بكسر الشين، فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين ثم حذفت الياء، فيبتدأ بهمزة الوصل مكسورة نظرًا لعروض ضمة الحرف الثالث.

ومن الضمة العارضة ضمة القاف في ﴿أَنْ أَتَقُولُ﴾ لأن الأصل ﴿اتَّقُوا﴾ كالمثال السابق، وقال بعضهم إن القاف هي الحرف الرابع، لأن قبلها التاء مشددة، فهي حرفان.

ومن الحركة العارضة حركة الإعراب في نحو ﴿يُعَلِّمُ أَسْمُهُ﴾ لأن ضمة الميم ضمة إعراب تتحقق في حالة الرفع، وتحل الفتحة محلها في حالة النصب، والكسرة عند الجر. وقال بعض المحققين: إن الشرط الأول كافٍ ولا حاجة إلى الثاني؛ لأنه إذا تحقق الشرط الأول خرج مثل: ﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ وما شاكلة لفتح همزة الوصل عند الابتداء، وخرج ﴿إِنَّ أَمْرًا﴾ و﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ ونحوها لكسر همزة الوصل، وحينئذ لا يضم الساكن الأول في شيء مما ذكر، بل يكسر للجميع.

وقول الناظم (سَوَى أَوْ وَقُلْ لِابْنِ الْعَلَا) يعني أن البصري الذي سبق ذكره ضمن جماعة (فِي نِدِّ حَلَا) له استثناءين، وذلك أنه يضم الساكن الأول إذا كانت الكلمة الأولى لفظ (أَوْ) نحو ﴿أَوْ أَنْقَضَ﴾، أو كانت لفظ (قُلْ) نحو ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾، فيقرأ مثلاً: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فتكون قاعدة البصري أنه يكسر الساكن الأول مثل جماعة (فِي نِدِّ حَلَا) إلا في (أَوْ) و(قُلْ) فقط.

تدريب: اقرأ للبصري: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا﴾ [النساء: ٦٦].
وقول الناظم (وَبِكْسَرِهِ ... لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا) استثناء من مذهب ابن ذكوان؛ لأن مذهبه ضم الساكن الأول، لأنه ليس من جماعة (فِي نِدِّ حَلَا)، فإذا كان الساكن الأول تنويناً فإن ابن ذكوان يكسره نحو: ﴿مَحْظُورًا ١٠ أَنْظُرْ﴾، ﴿مُنِيبٌ ٣٣ أَدْخُلُوهَا﴾.
وقول الناظم (بِخَلْفِ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَيْبَةٍ) يعني أن ابن ذكوان اختلف عنه في موضعين: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: ٤٩] و﴿خَيْبَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] فروي عنه في كل منهما الضم والكسر، والكسر مقدم.

و(مَقُولًا) مأخوذ من أقوله مثل قوله، أي جعله قولاً له، وهو منصوب على الحال.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

... وَرَفَعَكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عِلَا

٤٩٩- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعَ الْبِرَّ عَمَّ فِي... هِمَا وَمَوْصٍ ثَقْلُهُ صَحَّ سُئِلَ سَلَا

في قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، قرأ
(في عِلَا) - أي حمزة وحفص - بنصب الراء هكذا: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾، وقرأ الباقيون برفعها هكذا:
﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾.

وأخذت قراءة الباقيين من النص عليها في قوله (وَرَفَعَكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ)، فيكون قد
نص على القراءتين، ولو لم ينص على الرفع لفهم أن قراءة الباقيين بالجر لأنه ضد النصب،
وليست القراءة الثانية كذلك.

وقول الناظم (لَيْسَ الْبِرُّ) - من غير واو - يفهم منه أن موضع الخلاف إنما هو المجرد
من الواو، وأما المقترن بها وهو ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] فقد
اتفق القراء على قراءته برفع الراء.

توجيهه: سبب اتفاقهم على الرفع في الموضوع الثاني أن الخلاف فيه لا يسوغ لغةً، لأن الباء
الزائدة لا تدخل على اسم (ليس) وإنما تدخل على الخبر فقط، فوجود الباء في ﴿بِأَنْ﴾
جعلت ﴿الْبِرُّ﴾ اسم (ليس) قولاً واحداً.

أما في الموضوع الأول فعلى قراءة الرفع تكون ﴿الْبِرُّ﴾ اسم (ليس)، والمصدر المؤول
﴿أَنْ تُولُوا﴾ في محل نصب خبر (ليس).

وعلى قراءة النصب تكون ﴿الْبِرُّ﴾ خبر (ليس) مقدم، والمصدر المؤول ﴿أَنْ تُولُوا﴾ في
محل رفع اسم (ليس) مؤخر.

وقوله **(وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَازْفَعِ الْبِرِّ عَمَّ فِيهِمَا)** يقصد قوله تعالى **(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ)** [البقرة: ١٧٧]، وقوله تعالى **(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى)** [البقرة: ١٨٩]، وقد علم أنه يقصد الموضوعين من قوله **(عَمَّ فِيهِمَا)**.

والمعنى أن نافعاً والشامي يقرءان الموضوعين بتخفيف النون وسكونها، ثم كسرها وصلًا لالتقاء الساكنين، ثم يرفع ما بعدها فتكون قراءتهما في الموضوعين هكذا: **(وَلَكِنَّ الْبِرُّ)**. وتكون قراءة الباقيين بتشديد النون وفتحها ونصب الراء.

توجيه: معلوم أن نون (لَكِنَّ) إذا خففت فإن الكلمة تفقد عملها كحرفٍ ناسخ، ويصبح الاسم بعدها مبتدأً مرفوعاً، أما إذا شددت فتكون حرفاً ناسخاً وتنصب الاسم بعدها.

وقوله **(وَمَوْصٍ ثِقَلُهُ صَحَّ شُلُشْلَا)** يقصد قوله تعالى **(مِنْ مَّوَصٍ)** [البقرة: ١٨٢]، فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي - أي **صُحْبَةَ** - بتشديد الصاد ويلزمه فتح الواو هكذا: **(مَّوَصٍ)**، فتكون قراءة الباقيين بتخفيف الصاد ويلزمه سكون الواو.

توجيه: **(مَّوَصٍ)** اسم فاعل من أوصى، و**(مَّوَصٍ)** اسم فاعل من وصى، وقد تقدم أنهما لغتان مثل (أنزل) و(نزل)، مع احتمال التكرار والتكثير في قراءة التشديد.

ومعنى **(شُلُشْلَا)** أي خفيفاً، وهو حال، أي صح تشديده في حال كونه خفيفاً، وإنما خفَّ بسبب كثرة نظائره في القرآن المجمع عليها نحو **(وَوَصَّيْنَا)**، **(وَصَلَّكُم)**، أو يكون **(شُلُشْلَا)** بمعنى طيب النفس، وهو ثناء على القراءة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٠- وَفِدْيَةُ نُونٍ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي ... طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلَا

٥٠١- مَسَاكِينَ مَجْمُوعًا وَلَيْسَ مُنَوَّنًا ... وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلَا

في قوله تعالى ﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ مِسْكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قرأ جماعة (لَدَى غُصْنٍ دَنَا) - أي هشام والبصري والكوفيون وابن كثير - بتنوين ﴿فِدْيَةُ﴾ ورفع ﴿طَعَامٍ﴾.

ووجه هذه القراءة أن ﴿طَعَامٍ﴾ بدل من ﴿فِدْيَةُ﴾ أو عطف بيان، ولقرب هذه القراءة من الأفهام جعلها كالغصن الداني المتذلل الذي لا يعجز الضعيف عن نيل ثمره.

فتكون قراءة نافع وابن ذكوان بحذف التنوين وخفض الميم هكذا: ﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ﴾، وذلك على أنهما مضاف ومضاف إليه، كقولك: خاتمٌ حديدٍ أو بابٌ صاجٍ.

وأما كلمة ﴿مِسْكِينَ﴾ فقد قرأها (عَمَّ) - أي نافع والشامي - بالجمع وترك التنوين وفتح النون هكذا: ﴿مَسْكِينَ﴾، وقرأ الباقون بالإفراد وتنوين النون وكسرها.

توجيه: قراءة ﴿مَسْكِينَ﴾ بالفتح وعدم التنوين لأنها ممنوعة من الصرف، فتكون علامة الجر الفتحة، مثل قناديل، و﴿مِسْكِينَ﴾ بالكسر والتنوين على الإضافة وجواز الصرف.

وقراءة ﴿مَسْكِينَ﴾ بالجمع لأن الذين يطيقونه جماعة، وعلى كل واحد إطعام مسكين، فعلى الجماعة إطعام مساكين، وقراءة ﴿مِسْكِينَ﴾ بالإفراد على أن المراد: على كل واحد ممن يطيقونه إطعام مسكين.

و(أَبْجَلَا) كفى أو أفرح، يقال: أبجله الشيء إذا كفاه أو أفرحه.

الخلاصة:

- نافع وابن ذكوان: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾.
- هشام (لدى): ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾.
- (عُصْنِ دَنَا): ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٢- وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا ... وَفِي تَكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا

قرأ ابن كثير بنقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها مع حذف الهمزة في لفظ (قُرْآنٍ) حيث وكيف وقع نحو ﴿وَقُرْآنٍ﴾، ﴿وَقُرْآنًا﴾، ﴿قُرْآنَهُ﴾، ﴿الْقُرْآنُ﴾، فتكون قراءة ابن كثير هكذا: ﴿وَقُرْآنٍ﴾، ﴿وَقُرْآنًا﴾، ﴿قُرْآنَهُ﴾، ﴿الْقُرْآنُ﴾، وهذا الحكم شبيهه بوقف حمزة، غير أن المكى ينقل في الحالين، وقرأ الباقون بإثبات الهمز وسكون الراء. وما أحلى قوله (وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا)، وظاهره أن نقل القرءان وهو قراءته وتلاوته وتعليمه دواء لقلوبنا، قال تعالى ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢].

توجيه: قراءة ابن كثير تحتمل أن تكون من باب نقل حركة الهمزة كما ذكر الناظم، وهذا اختيار الناظم، ولذا لم يذكر غيره، وابن كثير ليس من أصله النقل أو التسهيل إلا في مواضع يسيرة، ويكون الغرض من ذلك الجمع بين اللغتين.

ويحتمل أن تكون قراءة ابن كثير من (قَرَنْتُ) بلا همز أي جمعت، ومنه القِرَانُ في الحج عندما يُجمع بين الحج والعمرة في إحرام واحد، وكذلك سمي (القرآن الكريم) لأنه يجمع

بين الآيات والسور في كتاب واحد كريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والقرءان بالهمز مصدر من (قَرَأْتُ) كالشكران والغفران.

وفي قوله تعالى ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قرأ شعبة هكذا: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ بتشديد الميم ويلزمه فتح الكاف، وقرأ غير شعبة بتخفيف الميم وسكون الكاف، وهما لغتان مثل (أنزل) و(نزل).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٣- وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتَ يُضْمُّ عَنْ ... حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًّا عَلَى الْأَصْلِ أَفْبَلًا

قرأ جماعة (عَنْ حِمَى جِلَّةٍ) - أي حفص والبصري وورش - بضم كسر الباء في لفظ (بِيُوتٍ) حيث وكيف أتى نحو ﴿وَأَتُوا الْبِيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بِيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، و﴿فِي بِيُوتٍ أَدْنَى اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦] وقرأ الباقون بكسر الباء هكذا: ﴿الْبِيُوتَ﴾، و﴿بِيُوتِهِنَّ﴾، و﴿بِيُوتٍ﴾.

وقد أشار الناظم إلى توجيه قراءة الضم بأنها الأصل؛ إذ الأصل في جمع (فَعُول) أن يكون على (فُعُول) مثل: قلب وقلوب، وشيخ وشيوخ. ووجه قراءة الكسر مجانسة الياء استثنائاً لضمة الياء بعد ضمة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٤- وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يُقْتَلُوكُمْ ... فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَانْجَلَى

في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]:

- قرأ حمزة والكسائي بقصر الكلمات الثلاث المذكورة - على أنها مشتقة من الفعل (قَتَلَ) مع ما يلزم من تغييرات كما لفظ بها الناظم في البيت - هكذا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾.
- وقرأ الباقون بالمد في الكلمات الثلاث (على أنها مشتقة من الفعل (قَاتَلَ) مع ما يلزم من تغييرات مشهورة).
- ولا خلاف في ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾.

توجيه: معنى القراءتين معاً أي لا تبدو وهم بقتال ولا قتل حتى يبدووكم به، ومعنى ﴿فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ أي فإن قتلوا منكم أحداً فاقتلوا منهم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٥- وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفْثٌ وَلَا ... فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجَمَّلاً

في قوله تعالى ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، قرأ المكي والبصري برفع وتنوين الكلمتين المذكورتين هكذا: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾، وقرأ غيرهما الكلمتين بالبناء على الفتح (دون تنوين)، ولا خلاف بين السبعة في ﴿جِدَالٌ﴾.

توجيهه^(١): اعلم أن توجيه القراءات في هذا الموضوع قد اختلف فيه المحققون على عدة أقوال، وكلها قريبة من بعضها في المعنى، وأختار منها ما يلي:

قراءة الفتح في الكلمات الثلاث على أن (لا) نافية للجنس في المواضع الثلاثة، وأن كُلاً من (رفث) و(فسوق) و(جدال) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح (والمبني لا يُنَوَّن)، ونفي الجنس يأتي للاستغراق في النفي، أي فلا يكون هناك شيء من جنس الرفث، ولا شيء من جنس الفسوق، ولا شيء من جنس الجدال في الحج، وقد أتت الألفاظ الثلاثة في صيغة الإخبار، مع أن المراد بها النهي، وذلك من قبيل التشبيه، حيث شُبهت حالة المأمور وقت الأمر بالحالة الحاصلة بعد امتثاله للأمر، فكأنه امتثل وفعل ما أمر به، فصار بحيث يُخبر عنه بأنه فعل.

ومن قرأ بالرفع في الكلمات الثلاث -أقصد أبا جعفر- فعلى أن (لا) بمعنى (ليس) وتعمل عملها، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، فيكون (رفث) و(فسوق) و(جدال) أسماء (لا) العاملة عمل (ليس)، وتفيد أيضاً معنى النهي، أي فلا يكن منكم رفث ولا فسوق ولا جدال.

ومن قرأ برفع (رفث) و(فسوق) فقط، فعلى أن (لا) الأولى بمعنى (ليس)، و(رفث) اسمها مرفوع، و(لا) الثانية مكررة للتوكيد، و(فسوق) معطوفة على (رفث)، وذلك على معنى النهي، أي فلا يكونن رفث ولا فسوق، ثم حدث تغيير في أسلوب الكلام، فجاءت (لا) نافية للجنس، و(جدال) اسمها مبني على الفتح وذلك على معنى الإخبار بانتفاء جنس الجدال في مواقيت الحج، حيث كان أهل مكة يغيرون مواقيت الحج من حيث زمنه ومن حيث أماكنه، أما بعد الإسلام فقد صدر التشريع بالأزمنة والأماكن، فلا مجال للجدال في ذلك.

* * *

(١) اعلم أن كلمة ﴿جِدَالٌ﴾ ورد فيها الرفع والتنوين في قراءة أبي جعفر، فيقرأ هكذا: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾، قال في الدرر: (٧٧-) وَأَزْفَعُ رَفْثٌ وَفُسُوقٌ مَسْعٌ... جِدَالٌ وَخَفْضٌ فِي الْمَلَكَةِ انْقِطَاعًا.

قال الناظم رحمه الله:

٥٠٦- وَفَتْحُكَ سَيْنَ السَّلْمِ أَصْلُ رِضَى دَنَا ... وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوْلًا

في قوله تعالى ﴿أَدْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَأَقَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، قرأ جماعة (أَصْلُ رِضَى دَنَا) - أي نافع والكسائي وابن كثير - بفتح السين هكذا: ﴿السَّلْمُ﴾، وقرأ الباقر بكسرها، وهذا الحكم خاص بهذا الموضع فقط، وأما حكم موضعي الأنفال والقتال فسيأتي في فرش سورة الأنفال. توجيهه: فتح السين وكسرها لغتان، وقيل الكسر بمعنى الإسلام، والفتح بمعنى الاستسلام والمصالحة، ولهذا كَسَرَ أكثر القراء هنا وفتحوا في الأنفال والقتال، لظهور معنى الإسلام في البقرة، وظهور معنى المصالحة في الأنفال والقتال.

وفي قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، انفرد نافع صاحب همزة (أُوْلًا) برفع اللام هكذا: ﴿حَتَّى يَقُولُ﴾، وقرأ غيره بنصبها.

توجيهه: في قوله (أُوْلًا) إشارة إلى تأويل قراءة نافع، وهو أن الفعل بمعنى الماضي، أي: حتى قال الرسول، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد (حتى) رُفِعَ، ووجه النصب أن الفعل مستقبل، فنصب بعد (حتى) على تقدير: إلى أن يقول، أو: كي يقول.

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٥٠٧- وَفِي التَّاءِ فَاضْمُكُمْ وَافْتِحِ الْجِيمِ تَرْجِعُ أَل... أُمُورٌ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا

قرأ جماعة (سَمًا نَصًّا) - أي نافع وابن كثير والبصري وعاصم -: ﴿وَأِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم بضم التاء وفتح الجيم، وقرأ الباقون بفتح التاء وكسر الجيم هكذا: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾.

توجيه: قراءة ﴿تَرْجِعُ﴾ بالبناء لغير الفاعل من (رَجَعَ) المتعدي الذي يحتاج مفعولاً به، بمعنى أن الله رَجَعَ الأمور إليه، ومنه في القرآن ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٤]، و﴿الْأُمُورُ﴾ نائب فاعل، وقراءة ﴿تَرْجِعُ﴾ بالبناء للفاعل، من (رَجَعَ) اللازم الذي لا يحتاج مفعولاً به، مثل قولك: رَجَعَ فلان إلى بيته، و﴿الْأُمُورُ﴾ فاعل، والقراءتان قريبتان في المعنى.

* * *

قال الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ:

٥٠٨- وَإِثْمٌ كَبِيرٌ شَاعَ بِالثَّاءِ مُثَلَّثًا... وَعَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلًا

في قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرأ حمزة والكسائي بالثاء هكذا: ﴿كَبِيرٌ﴾، وقرأ غيرهما بالباء هكذا: ﴿كَبِيرٌ﴾.

وأجمع الكل على الباء في ﴿أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾، وقيد الثاء بقوله (مُثَلَّثًا) أي بثلاث نقاط فوقها، والباء بقوله (نُقْطَةٌ اسْفَلًا)، وذلك للاحتراز من التصحيف (والذي من أنواعه تغييرٌ في نقط أو تشكيل الكلمة مع بقاء الصورة). والقراءتان بمعنى واحد، لأن ما كُبر فقد كُثر.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٠٩- قُلِ الْعَفْوُ لِلْبَصْرِيِّ رَفْعٌ وَبَعْدَهُ ... لَأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرأ البصري برفع الواو هكذا: ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾، فتكون قراءة غيره بنصبها.

والعفو هنا بمعنى الفضل، أي ما يزيد عن الحاجة ويتيسر إخراجه، وتقدير قراءة الرفع (قل: الذي ينفقونه العفو)، وتقدير قراءة النصب (قل: أنفقوا العفو).

وفي قوله تعالى: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، قرأ أحمد البزي عن ابن كثير بتسهيل الهمزة بين بين هكذا: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ وذلك بخلفٍ عنه، فيكون له وجهان هما: التسهيل - وهو المقدم - والتحقيق، وقرأ غيره بالتحقيق قولاً واحداً (مع مراعاة ما لحمزة وقفاً).
وليس من أصل البزي تسهيل الهمز المفرد، ففي قراءته جمع بين اللغتين.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٠- وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَأْوُهُ ... يُضْمُ وَخَفَا إِذْ سَمَّا كَيْفَ عَوْلًا

في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قرأ جماعة (إِذْ سَمَّا كَيْفَ عَوْلًا) - أي الكل عدا صُحْبَةَ - بسكون الطاء وضم الهاء وتخفيفهما، والألف في (وَخَفَاً) للثنية.

فتكون قراءة (صُحْبَةَ) بفتح الطاء والهاء وتشديدهما هكذا: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾.

ومعنى (سَمَا كَيْفَ عَوْلًا) أن قراءة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ كيف ما عُوِّل في تأويلها فهي سامية رفيعة، لأنها دليل على سمو الإسلام وطهارته ونقاته.

وقراءة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ من الطُّهْر، وهو انقطاع دم الحيض، وهو المراد هنا، سواء اشترط معه الاغتسال كما عند جمهور الفقهاء، أو لم يشترط كما عند أبي حنيفة (على ما عند الحنفية من تفصيل)، ومن اشترط معه الاغتسال - وهو الظاهر - فقد أخذ من القراءة الأخرى والتي هي بمعنى الاغتسال، أو من الشرط الذي جاء في الآية التالية ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾، أي فإذا اغتسلن فأتوهن.

وقراءة ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ أي حتى يغتسلن، وأصلها (يتطهرن) فأدغمت التاء في الطاء، والمعنى: لا تقربوهن حتى ينقطع الدم ويغتسلن، فإن مجرد الاغتسال قبل انقطاع الدم لا يبيح الوطء، وفي الأمر تفصيل وأدلة يرجع إليها في كتب الفقه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١١- وَصَمُّ يَخَافًا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْعَمُوا ... تَضَارِرُ وَصَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جِلًّا

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، قرأ حمزة ﴿يُخَافًا﴾ بضم الياء، فتكون قراءة غيره بفتحها.

وقراءة ﴿يُخَافًا﴾ على البناء للمجهول، (مثل يُقال ويُبَاح)، فيكون قوله تعالى ﴿إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ بدلاً من ضمير التثنية في ﴿يُخَافًا﴾، (كقولك: خِيفَ زيدٌ شُرَّهُ)، فالخائف هو غير الزوجين من الولاية والأقارب ونحو ذلك، وقراءة ﴿يُخَافًا﴾ على البناء للمعلوم، أي أن الزوجين هما الخائفان، و﴿إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ مفعول به.

وفي قوله تعالى ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أدغم كل القراء الرء الأولى في الثانية فقرأوا براء واحدة مشددة، وضمَّ هذه الرء (حَقُّ) - أي ابن كثير والبصري - هكذا: ﴿لَا تُضَارُّ﴾، وفتحها غيرهما.

توجيه: قراءة ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالتشديد والرفع على أن الفعل أصله (تُضَارُّ) بفتح الرء الأولى (على البناء للمجهول) أو كسرهما (على البناء للمعلوم) - على اختلاف في تفسيره - ثم أدغمت الرء الأولى في الثانية، فصارت راءً مشددة، فلما دخلت عليه (لا) النافية بقي الفعل على حاله مضارعاً مرفوعاً، وهو خبر بمعنى النهي.

وقراءة ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالتشديد والفتح على أن (لا) ناهية تجزم الفعل بعدها، ومعلوم أن الفعل المنتهي بحرف مشدد إذا جُزم فإن الحرف الأخير يُفتح منعاً من التقاء الساكنين، وهذا التحريك بالفتح على غير قياس، وقيل إنما حُرِّك بالفتح لأن الفتحة أخف الحركات، ولمناسبتها للألف قبلها، ولم تحرك بالضم حتى لا تشبهه بالمضارع.

وإنما قال الناظم (وَضَمَّ الرَّاءِ) ولم يقل: ورفع الرء، لأن القراءة الأخرى بالفتح لأنها حركة بناء فلا بد من التجوُّز في إحدى العبارتين.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٢- وَقَصْرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً وَأَتَيْتُمْ... هُنَا دَارٌ وَجَهًا لَيْسَ إِلَّا مُبَجَّلًا

في قوله تعالى في سورة الروم [٣٩]: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً﴾، وفي قوله تعالى هنا: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قرأ ابن كثير بقصر الهمزة هكذا: ﴿آتَيْتُمْ﴾، والمراد بالقصر هنا حذف الألف بعد الهمزة، وقرأ الباقون بإثبات الألف في الموضعين.

وقراءة القصر بمعنى فعلتم أو جئتم، يقال: أتيتُ هذا الأمر أي فعلته أو جئته، والتقدير في موضع الرُّوم: وما فعلتم من ربًّا أو جئتموها، والتقدير في موضع البقرة: إذا سلمتم ما جئتم، أي ما قصدتم، فالإتيان حينئذٍ مجاز عن القصد، ومنه ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩]، أو إذا سلمتم ما جئتم به، وحُذِفَ الجار والمجرور للعلم به.

وقراءة المد بمعنى أعطيتهم، ومنه ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حَيْهَةٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]، والتقدير في موضع الرُّوم: وما أعطيتهم الناس من ربًّا فلا يربو، وفي البقرة: إذا سلمتم الزوجات ما أعطيتموهن من أجرة.

وقوله (دَارٌ وَجَهًا) أي انكشف وجه القصر وظهر وانتشر، وقوله (لَيْسَ إِلَّا مُبَجَّلًا) ثناء على وجه القصر، فهو وجه مبجل أي معظَّم، وسبب الثناء عليه أن قراءة القصر بمعنى فعلتم أو جئتم، فليس فيها ما يفضِّل أحد الطرفين، أما معنى الإعطاء فقد يُفهم منه تفضيل المُعطي.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٣- مَعَا قَدْرٌ حَرَكٌ مِنْ صَحَابٍ وَحَيْثُ جَا... يُضْمُ تَمَسُّوهُنَّ وَأَمْدُدُهُ شُلُشْلَا

في قوله تعالى ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، قرأ جماعة (مِنْ صَحَابٍ) - أي ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي - كلمة ﴿قَدْرُهُ﴾ في موضعها بتحريك الدال، والتحريك المطلق يعني الفتح، وضده السكون.

فتكون قراءة الباقيين بإسكان الدال في الموضعين هكذا: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾، وهما لغتان.

وقوله (مِنْ صَحَابٍ) أي ءاخذا لهذا الوجه من صحاب، أي منقولاً عن جماعة ثقات متصاحبين يؤازر بعضهم بعضاً.

وقول الناظم (وَحَيْثُ جَا ... يُضْمُ تَمْسُوهُنَّ وَأَمْدُهُ شُلْشَلَا) يعني أن لفظ ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ حيث جاء في القرآن يُقرأ لحمزة والكسائي بضم التاء وإثبات ألف بعد الميم مع مد مشبع للساكنين هكذا: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾، فتكون قراءة الباقيين بفتح التاء وحذف الألف. وقد ورد هذا اللفظ في ثلاثة مواضع: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦، الأحزاب: ٤٩].

توجيه: قراءة ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ من (فَاعَلَّ) بمعنى (فَعَلَّ) مثل عاقب وعالج، أي أن الفعل من جانب واحد، والفاعل الرجل، لأن المقصود به الوطاء، والواطىء هو الرجل دون المرأة، وبهذا تتحد القراءتان، فيكون ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ و﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ بمعنى واحد. وقد يكون ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ من المفاعلة من جانبيين، فإن كلاً من الزوجين يباشر الآخر عند الوطاء.

والمراد بالقراءتين الجماع لا خلاف في ذلك، وإن اختلفت في معنى ﴿لَمَسْتُمُ﴾ و﴿لَمَسْتُمُ﴾ على ما سيأتي في سورة النساء إن شاء الله.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٤- وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رِضَى ... وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلَى

٥١٥- وَبِالسَّيْنِ بَاقِيَهُمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً ... وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

في كلمة ﴿وَصِيَّةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، قرأ جماعة (صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رِضَى) - أي شعبة ونافع وابن كثير والكسائي - برفع التاء هكذا: ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾، فتكون قراءة غيرهم بالنصب.

توجيه: قراءة الرفع على أنها مبتدأ خبرها محذوف قبلها، أي عليهم وصية، أو على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي أمرهم وصية، أو على حذف مضاف قبلها، أي أهل وصية أو ذوو وصية، أو حذف مضاف قبل المبتدأ، أي وحكم الذين يتوفون وصية، وقراءة النصب على أنها مفعول مطلق، أي يوصون وصية.

وقوله (وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرُ قُنْبُلٍ اَعْتَلَى) يعني أن جماعة (صَفُو حَرَمِيَّهٖ رَضَى) ما عدا قنبلاً يقرؤون ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالصاد.

وقوله (وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ) يعني أن الباقيين - ومنهم قنبل - يقرؤون بالسين، وتضبط هكذا: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾.

وقوله (وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) يعني أيضاً أن جماعة (صَفُو حَرَمِيَّهٖ رَضَى) ما عدا قنبلاً يقرؤون بالصاد في ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، وأن غيرهم يقرأ بالسين: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾.

وقوله (وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُّوَصَّلًا) يعني أن خلاداً^(١) وابن ذكوان اختلفت عنهما في الموضعين، فرؤي عنهما الصاد والسين فيهما.

الخلاصة:

- (صَفُو حَرَمِيَّهٖ رَضَى) غير قنبل: ﴿وَيَبْصُطُ﴾، ﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ بالصاد.
- خلاد وابن ذكوان (قَوْلًا مُّوَصَّلًا): الوجهان.
- الباقيون: ﴿وَيَبْصُطُ﴾، ﴿فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ بالسين.

وتوجيه القراءتين نحو ما تقدم في الصراط (في شرح البيت ١٠٨).

(١) المقدم لخلاد هو وجه الصاد في الموضعين.

وقد قيد (بَصْطَةً) بـ (الْخَلْقِ) للاحتراز عن قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فقد اتفق الكل على قراءته بالسين.

تحرير: الخلاف الذي ذكره الشاطبي عن ابن ذكوان فيه بعض التحقيق:

فالداني في التيسير قال: "وروى النقّاش عن الأخفش هنا -في البقرة- بالسين وفي الأعراف بالصاد." اهـ، والنقّاش عن الأخفش هو طريق رواية ابن ذكوان من التيسير، فمن يلتزم بالتيسير لا يأخذ لابن ذكوان في ﴿وَبَيَّضُط﴾ إلا بالسين، ولا يأخذ له في ﴿فِي الْخَلْقِ﴾ بَصْطَةً إلا بالصاد.

وقال الداني في غير التيسير: "وقرأتها على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً بالصاد." اهـ، فبالجمع بين هذا القول وبين ما في التيسير يفهم أن الداني قرأ بالوجهين في البقرة، وبالصاد فقط في الأعراف، ولم يرد عنه أنه قرأ بالسين في الأعراف، ومن يأخذ بهذا الرأي يمنع وجه السين في الأعراف.

قال الشيخ خلف الحسيني في الإتحاف: (١١٧- وفي بَصْطَةً بِالصَّادِ لَا غَيْرَ فَأَقْرَأَنَّ... مِنْ الْحَرْزِ أَعْنِي لِابْنِ ذَكْوَانَ فَاعْقِلًا)، وقال ابن الجزري في النشر: "ولم يقع ذلك للداني تلاوةً - يقصد وجه السين في موضع الأعراف- والعَجَبُ كيف عوّل عليه الشاطبي، ولم يكن من طريقه، ولا من طرق التيسير، وعدّل عن طريق النقّاش التي لم يذكر في التيسير سواها، وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه، فليعلم ولينبه عليه." اهـ.

قلتُ: ورأيت بعض شيوخنا الكرام يأخذ بالإطلاق لابن ذكوان على ظاهر الشاطبية ويقرأ بالوجهين في البقرة والأعراف معاً تبعاً لاختيار الشاطبي، وهو ما أميل إليه، والله أعلم.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٦- يُضَاعَفُهُ أَرْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَلْهُنَا ... سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقُلًا

٥١٧- كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَاعَفَةٍ وَقُلْ ... عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أَتَى أَنْجَلَى

في قوله تعالى: ﴿فِيضْعِفُهُ وَ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١]، قرأ جماعة (سَمَا شُكْرُهُ) برفع الفاء، فتكون قراءة الشامي وعاصم بنصبها.

وقرأ (كَمَا دَارَ) بتشديد العين وحذف الألف قبلها في الموضوعين.

وقرأ (كَمَا دَارَ) أيضًا بتشديد العين وحذف الألف قبلها (فِي الْكُلِّ) أي في كل فعل مضارع ماضيه (ضَاعَفَ)، وقد ورد ذلك في ستة مواضع (غير الموضوعين السابقين، وغير موضع الأحزاب الذي سيأتي تفصيله في سورتته): ﴿وَاللَّهُ يُضْعِفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ﴿حَسَنَةً يُضْعِفُهَا﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(١) [الفرقان: ٦٩]، ﴿يُضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]، ﴿يُضْعِفُهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٧]، وأشار الناظم إلى هذا العموم بقوله: (كَمَا دَارَ) أي حيث وقع.

وقرأ (كَمَا دَارَ) أيضًا بتشديد العين وحذف الألف قبلها في لفظ ﴿مُضَاعَفَةٍ﴾ في قوله تعالى ﴿أَضْعَفًا مُّضَاعَفَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

توجيه: وجه الرفع في ﴿فِيضْعِفُهُ وَ لَهُ﴾ على الاستئناف، أي فهو يضاعفه، أو يكون معطوفًا على ﴿يُقْرَأُ﴾، ووجه النصب أنه جواب الاستفهام فنصب بأن مضمرة بعد الفاء. والتشديد والتخفيف في الجميع لغتان، ضاعف وضعف واحد.

(١) يقرأ الشامي وشعبة بالرفع، والباقون بالجزم، قال الناظم: (٩٢٤- يُضَاعَفُ وَيُخْلَدُ رَفَعُ جَزْمٌ كَلْبِي صِلًا).

← الخلاصة في: ﴿فِيضَعِفُهُ لَهُ﴾ في الموضعين:

- جماعة (سَمَا شُكْرُهُ) - عدا ابن كثير - بالرفع والمد والتخفيف: ﴿فِيضَعِفُهُ﴾.
- ابن كثير بالرفع والقصر والتشديد: ﴿فِيضَعِفُهُ﴾.
- ابن عامر بالنصب والقصر والتشديد: ﴿فِيضَعِفُهُ﴾.
- عاصم بالنصب والمد والتخفيف: ﴿فِيضَعِفُهُ﴾.

← الخلاصة في الأفعال المضارعة الستة ولفظ ﴿مُضَعَفَةٌ﴾:

- (كَمَا دَارَ) بالقصر والتشديد: ﴿يُضَعِفُ﴾، ﴿مُضَعَفَةٌ﴾، ﴿يُضَعِفُهَا﴾، وهكذا.
- الباقيون بالمد والتخفيف: ﴿يُضَعِفُ﴾، ﴿مُضَعَفَةٌ﴾، ﴿يُضَعِفُهَا﴾، وهكذا.

وقوله (وَقُلْ ... عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ آتَى أَنْجَلِي) يقصد كلمة ﴿عَسَيْتُمْ﴾ في موضعها من قوله تعالى ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، والمعنى أن نافعاً قرأ بكسر السين في الموضعين هكذا: ﴿عَسَيْتُمْ﴾، فتصير الياء بعد السين ياء مدية.

فتكون قراءة الباقيين بفتح السين فيهما، وتكون الياء بعد السين ياءً لينة.

وهما لغتان، وقيل الكسر لغة أهل الحجاز، يكسرونها مع بعض الضمائر فقط، فيقولون: عَسَيْتَ يا زيد، وعَسَيْتَ يا هند، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتَنَّ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥١٨- دِفَاعٌ بِهَا وَالْحَجِّ فَتَحُ وَسَاكِنٌ ... وَقَصْرٌ خُصُوصًا عَرَفَةٌ ضَمَّ ذُو وَلَا

في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ في البقرة [٢٥١] والحج [٤٠]، قرأ جماعة (خُصُوصًا) -أي السبعة إلا نافعًا- ﴿دَفَعُ﴾ بفتح الدال وسكون الفاء والقصر.

فتكون قراءة نافع بكسر الدال وفتح الفاء وإثبات ألف بعدها كما لفظ بها هكذا: ﴿دَفَعُ﴾. توجيهه: كلا القراءتين مصدر (دَفَعُ)، يقال (دَفَعَ دَفْعًا) مثل (ضَرَبَ ضَرْبًا)، و(دَفَعَ دِفَاعًا) مثل (كَتَبَ كِتَابًا)، ويصح أن تكون (دِفَاع) مصدر (دَافِع) بمعنى (دَفَع) نحو ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ أي قتلهم الله، ولا يصح أن تكون من باب المفاعلة حيث لا يليق ذلك بمقام الألوهية.

وفي قوله سبحانه ﴿إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، قرأ جماعة (ذُو وَلَا) -أي الشامي والكوفيون- ﴿غُرْفَةً﴾ بضم الغين، فتكون قراءة جماعة (سَمًا) بفتحها: ﴿غُرْفَةً﴾.

توجيهه: قيل هما لغتان بمعنى واحد، وهما بمعنى الاعتراف، وقيل هما مصدران للفعل (اعترف) مع حذف الزوائد مثل (العطاء والإعطاء)، وقيل ﴿غُرْفَةً﴾ اسم مرّة نحو (ضرب ضربة)، و﴿غُرْفَةً﴾ أي المقدار المعروف.

* * *

قال الناظم رحمه الله:

٥١٩- وَلَا بَيْعَ نُونُهُ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا ... شَفَاعَةَ وَأَرْفَعُهُنَّ ذَا أُسْوَةٍ تَلَا

٥٢٠- وَلَا لَعْوًا لَا تَأْتِيَهُمْ لَا بَيْعَ مَعَ وَلَا ... خِلَالَ إِبْرَاهِيمَ وَالطُّورِ وَصَلَا

في قوله تعالى ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ في البقرة [٢٥٤]، وفي قوله تعالى ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ في إبراهيم [٢١]، وفي قوله تعالى ﴿يَتَنَزَّعُونَ فِيهَا كَأَسَا لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَهُمْ﴾ في الطور [٢٣]: قرأ جماعة (ذَا أُسْوَةٍ) - أي نافع وابن عامر والكوفيون - برفع هذه الكلمات السبع المذكورة وتنوينها.

فتكون قراءة (حَقٌّ) - أي ابن كثير والبصري - بفتحها بلا تنوين: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾، ﴿لَا لَعْوُ فِيهَا وَلَا تَأْتِيَهُمْ﴾. والتوجيه هنا قريب من التوجيه السابق في قوله تعالى ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] في (شرح البيت ٥٠٥).

فتكون قراءة الفتح على أن (لا) نافية للجنس، وما بعدها اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح (والمبني لا يُنَوَّن)، ونفي الجنس يأتي للاستغراق في النفي. وقراءة الرفع على أن (لا) بمعنى (ليس) وتعمل عملها، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وما بعدها أسماء (لا) العاملة عمل (ليس)، واعتراض على ذلك بأن الرفع يوحى بأن النفي للواحد وليس للجنس، فقبل بأن (لا) نافية للجنس هنا أيضًا ولم تعمل لأنها كررت، ومعنى القراءتين واحد على كل التوجيهات والله أعلم.

ولكن هناك في آية ﴿فَلَا رَفَثٌ﴾ كان النفي على معنى النهي، أما هنا فالنفي على حقيقته. ولعلك لاحظت أن (حَقٌّ) قرءا بالتنوين هناك وبدون التنوين هنا، وعكسهم الباقيون.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢١- وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ ... وَفَتْحِ أَتَى وَالْخُلْفِ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا

من المتفق عليه أن لفظ ﴿أَنَا﴾ تثبت الألف المد فيه عند الوقف، وذلك لكل القراء في كل الحالات.

وتسقط هذه الألف عند الوصل إذا جاء بعدها أي حرف غير همزة القطع، في نحو ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾ [المؤمنون: ٥٢].

أما إذا جاء بعدها همزة قطع فالكل يحذف الألف وصلًا إلا نافعًا فعنده تفصيل:
وقول الناظم (وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ ... وَفَتْحِ أَتَى) يعني أن لفظ ﴿أَنَا﴾ إذا وقع بعده همزة قطع مضمومة أو مفتوحة، فنافع يمدُّه - أي يثبت فيه الألف - وصلًا.
وقد وقع ﴿أَنَا﴾ قبل همزة قطع مضمومة في موضعين هما: ﴿قَالَ أَنَا أُخِيءُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]،
﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ﴾ [يوسف: ٤٥].

ووقع ﴿أَنَا﴾ قبل همزة قطع مفتوحة في عشرة مواضع أولها: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وثانيها: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَحْفَيْتُمْ﴾ [المتحنة: ١].

وفي نحو هذه الأمثلة لنافع تكون الألف من قبيل المد المنفصل، فلقالون القصر والتوسط، ولورش الإشباع.

وقوله (وَالْخُلْفُ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا) يعني أن كلمة ﴿أَنَا﴾ إذا جاءت قبل همزة قطع مكسورة، فإن قالون فقط هو من يثبت الألف وصلًا بخلاف عنه، فيكون له حال الوصل ثلاثة أوجه هي: الحذف، والإثبات مع القصر، والإثبات مع التوسط.
وفهم من اختصاص قالون بالخلف هنا أن ورشًا لا يثبت الألف في هذا النوع وصلًا.

أما باقي القراء ومنهم ورش فيحذفون الألف وصلًا - قبل همزة قطع مكسورة-، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع هي: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ١١٥]، ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

الخلاصة (وصلًا):

- ﴿أَنَا﴾ قبل همزة مضمومة أو مفتوحة: الإثبات لنافع، والحذف للباقيين.
 - ﴿أَنَا﴾ قبل همزة مكسورة: الإثبات لقالون بخلافٍ عنه، والحذف للباقيين ومنهم ورش.
 - ﴿أَنَا﴾ قبل أي حرف آخر: الحذف وصلًا للجميع.
- أما وقفًا فالإثبات للجميع بلا استثناء، سواء كان بعدها همزة قطع أو غيرها.

توجيه: الحذف في الوصل هو الأفضح، وإثباتها لغهٌ بعض بني قيس وربيعة، قال الأعشى: (فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَافِي) بالمد، وقيل في قراءة نافع إنها إجراءٌ للوصل مجرى الوقف لأن الألف تثبت وقفًا باتفاق، وقيل إنها إتيانٌ بالكلمة على الأصل.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٢- وَنُنْشِرُهَا ذَاكٍ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ ... وَصِلْ يَنْسَنَّهُ دُونَ هَاءٍ شَمْرَدَلَا

قرأ جماعة (ذَاكٍ) - أي الشامي والكوفيون- ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بالزاي كما نطق به، وقرأ غيرهم - أي جماعة (سَمَا)- بالراء: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾.

توجيه: ﴿نُنْشِرُهَا﴾ من النشز وهو الرفع، يعني تركيب العظام بعضها على بعض، و﴿نُنْشِرُهَا﴾ من أنشر الله الموتى أي أحياهم.



وفي قوله تعالى ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قرأ (شَمْرَدَلَا) - أي حمزة والكسائي - بحذف الهاء وصلًا، وإثباتها وقفًا، وتضبط بوضع صفر مستطيل قائم فوقها هكذا: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾، وقرأ غيرهما بإثبات الهاء في الحالين، و(شَمْرَدَلَا) أي خفيًا أو كريماً.

توجيه: إذا قلنا إن الهاء للسكت، فيكون الفعل أصله (يَتَسَنَّى) وحذفت الألف للجزم، ثم أضيفت هاء السكت، وهي هاء يؤتى بها في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه. والجميع يثبتونها وقفًا لثبوتها في رسم المصحف وبيان حركة الحرف الموقوف عليه. ووجه حذفها في الوصل أن ذلك هو الأصل، فإنها في اللغة تثبت وقفًا فقط. وإثباتها وصلًا إما لاتباع الرسم، أو إجراءً للوصل مجرى الوقف، أو الوصل بنية الوقف. وقيل بأن الهاء ليست للسكت، وإنما هي من أصل الكلمة، وأن (يَتَسَنَّى) و(يَتَسَنَّهْ) لغتان كلاهما على وزن (يَتَفَعَّلُ)، يقال (تَسَنَيْتُ عنده) و(تَسَنَّهُتُ عنده) أي أقيمت عنده سنة، و(سَانَهُتُ) القَوْمَ و(سَانَيْتُهُمْ) إذا عاملتهم بالسنة كما في نحو عقود الإيجار. وعلى هذا تكون قراءة حمزة والكسائي جامعة بين اللغتين، فهي في الوقف من (يَتَسَنَّهْ) وسكنت الهاء للجزم، وفي الوصل من (يَتَسَنَّى) وحذفت الألف للجزم، وتكون قراءة الباقيين من (يَتَسَنَّهْ) وقفًا ووصلًا، و(لم يَتَسَنَّهْ) أي لم يتغير بمرور السنوات عليه.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٣- وبِالْوَصْلِ قَالَ أَعْلَمَ مَعَ الْجَزْمِ شَافِعٌ ... فَصُرْهُنَّ صَمُّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فُصِّلَا

في قوله تعالى ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، قرأ حمزة والكسائي هكذا: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ بوصل الهمزة - أي بهمزة وصل تثبت في الابتداء وتُحذف في الدرج - وذلك مع جزم الميم، فإذا ابتداء بـ ﴿أَعْلَمُ﴾ فبهمزة مكسورة.

وعلى هذه القراءة يكون ﴿أَعْلَمَ﴾ فعل أمر مبنيًا على السكون، وتعبير الناظم بالجزم لتؤخذ القراءة الأخرى من ضد الجزم وهو الرفع.

وقرأ غيرهما ﴿قَالَ أَعْلَمَ﴾ بهمزة قطع مفتوحة تثبت وصلًا ووقفًا، ويرفع الميم على أنه فعل مضارع مرفوع.

توجيه: قراءة ﴿قَالَ أَعْلَمَ﴾ على الأمر، والأمر قد يكون ضميرًا عائدًا على اسم الجلال، أي: قال الله تعالى له: اعلم...، وهذا كما قال تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أو يجوز أن يكون هو قد خاطب نفسه أمرًا إياها بهذا الأمر بعد أن تبين عظمة الله تعالى، وهذا في البلاغة يسمّى التجريد.

وقراءة ﴿قَالَ أَعْلَمَ﴾ على الإخبار، فهو يخبر عن نفسه، كما إذا رأيت شيئًا بديعًا فقلت: أشهد أن الله على كل شيء قدير.

وفي قوله تعالى ﴿فَصْرُهِنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قرأ حمزة هكذا: ﴿فَصْرُهِنَّ إِلَيْكَ﴾ بكسر ضم الصاد، وقرأ غيره بضمها.

توجيه: القراءتان لغتان بنفس المعنى، يقال (صَارَه يَصِيرُهُ صِرُهُ) مثل (بَاعَهُ يَبِيعُهُ بِعُهُ)، ويقال: (صَارَه يَصُورُهُ صُرُهُ) مثل (قَالَه يَقُولُهُ قُلُهُ)، والمعنى (الإمالة) أو (التقطيع)، وقد أمر بإمالتهم إليه أي بتقريبهم إليه ليتأمل قدرة الله فيهن ثم تقطيعهن وتوزيعهن على الجبال.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٤- وَجُزْءًا وَجُزْءً ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِيفٌ وَحَيْدٌ... ثُمَّ أَكَلَهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حَلَى

قرأ شعبة بضم إسكان الزاي في ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب، وهو في موضعين: ﴿عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]، وفي ﴿جُزْءٍ﴾ المرفوع وهو في موضع واحد: ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، وقرأ غيره بإسكان الزاي في الجميع.

وقوله (وَحَيْدٌ ... ثُمَّ أَكَلَهَا ذِكْرًا) معطوف على ما قرئ بضم الإسكان، أي وقرأ جماعة (ذِكْرًا) - أي ابن عامر والكوفيون - بضم إسكان الكاف في كلمة ﴿أَكَلَهَا﴾ المنتهية بضمير المؤنث (هَا) حيث وردت نحو ﴿فَقَاتَتْ أَكَلَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥].

فتكون قراءة جماعة (سَمًا) بإسكان الكاف: ﴿فَقَاتَتْ أَكَلَهَا﴾، و﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ﴾. وقوله (وَفِي الْغَيْرِ ذُو حَلَى) أي أن لفظ ﴿أَكَلَهَا﴾ إذا تجرد من ضمير المؤنث (هَا)، فإن البصري ينضم لمن يضم، فيصير ضم الإسكان لجماعة (ذُو حَلَى)، وذلك نحو ﴿عَلَى بَعْضِ فِي الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿ذَوَاتِي أَكُلِي خَمَطٍ﴾^(١) [سبا: ١٦]، و﴿مُخْتَلِفًا أَكَلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١]. فتكون قراءة الحرمين بإسكان الكاف هكذا: ﴿فِي الْأَكْلِ﴾، و﴿أَكُلِي﴾، و﴿أَكَلُهُ﴾.

الخلاصة:

- نافع وابن كثير يقرءان بإسكان الكاف في الجميع.
- أبو عمرو يسكن مع ضمير المؤنث، ويضم في الغير.
- ابن عامر والكوفيون يضمونها في الجميع.

(١) البصري يقرأ هذا الموضع بدون تنوين هكذا ﴿ذَوَاتِي أَكُلِي خَمَطٍ﴾، قال الناظم: (٩٧٩- أَكُلِي أَضِفْ حَلَى).

توجيه: سكون الوسط وضمه لغتان، وقيل إن كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه وجهان هما السكون والضم، والضم لغة أهل الحجاز والإسكان لغة تميم وأسد، وقيل هما لغة واحدة والضم هو الأصل والسكون للتخفيف.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٥- وَفِي رُبُوعٍ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَهَهُنَا ... عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبَّهْتُ كُفْلًا

قرأ عاصم وابن عامر ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿وَأَوَيْنَهُمَا إِلَى رُبُوعٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] بفتح ضم الراء في الموضعين، وقرأ غيرهما بالضم هكذا: ﴿بِرُبُوعٍ﴾، و﴿رُبُوعٍ﴾.

والفتح والضم في الراء لغتان، والرُبُوعُ هي المكان المرتفع من الأرض، و﴿كُفْلًا﴾ جمع كافل وهو الضامن والذي يَعُولُ غيره، وكنى به عن طلاب العلم وخُدامه والمتكفلين بتعلمه وتعليمه، فكأنه يقول: نبهت من هذه صفته على هذه القراءة، أما من هم على ضد هذه الصفة فلا ينفعهم تنبيهي.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٦- وَفِي الْوَصْلِ لِلْبَزِيِّ شَدُّدٌ تَيَمَّمُوا... وَتَاءٌ تَوَفَّى فِي النِّسَاءِ عَنْهُ مُجْمَلًا

في هذا البيت والأبيات التسعة التالية سوف ينص الناظم على ما يعرف بتاءات البزي، وهي ثلاث وثلاثون تاء وقعت في أوائل أفعال مضارعة.

والبزي يشدد هذه التاءات عند وصلها بما قبلها في واحد وثلاثين موضعاً باتفاق، وفي موضعين باختلاف.

وسبب التشديد أن هذه الأفعال الأصل فيها أنها على وزن (تَفَعَّلَ) أو (تَتَفَاعَلَ)، فأما البزي فأدغم التاء الأولى في الثانية، وأما جمهور القراء فحذفوا إحدى التاءين تخفيفاً. وهذا التشديد للبزي لا يكون إلا عند وصل الكلمة بما قبلها، أما إذا بدأ بها فإنه يبدأ بتاء مخففة مفتوحة مثل غيره من القراء، وذلك لأن الابتداء بحرف مشدد غير ممكن.

وقد ذكر الناظم في هذا البيت تاءين هما:

١. ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ويتعين إشباع المد قبل التاء المشددة في هذا الموضع - وفي

ما يشابهه من باقي المواضع - وهذا هو الموضع المقصود بقوله (شَدُّدٌ تَيَمَّمُوا).

وأما ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، فلا تشديد في تائه لأحد، وذلك لأنه فعل أمر وزنه (فتفعَّلوا)، ولا يبدأ بتاءين، وأما موضع البقرة فأصله: تيمموا، ووزنه (تتفعَّلوا).

٢. ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ﴾ [النساء: ٩٧]، وهذا هو الموضع المقصود بقوله (وَتَاءٌ تَوَفَّى فِي النِّسَاءِ).

أما ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّيْتُمُ﴾ [النحل: ٢٨، ٣٢]، فلا تشديد فيه لرسما بتاءين.

قال الناظم رحمه الله:

٥٢٧- وَفِي ءَالِ عِمْرَانَ لَهُ لَا تَفَرَّقُوا... وَالْأَنْعَامُ فِيهَا فَتَفَرَّقَ مَثَلًا

٥٢٨- وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فِي لَا تَعَاوَنُوا... وَيَرَوِي ثَلَاثًا فِي تَلَقَّفَ مَثَلًا

شدد البزي التاء في:

٣. ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقيدتها بسورة ءال عمران فخرج ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾

[الشورى: ١٣]، لأن فيه تاءين، وخرج ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ﴾ [الشورى: ١٤] و﴿وَمَا تَفَرَّقَ

الَّذِينَ﴾ [البينة: ٤] لأن كلاً منهما فعل ماضٍ يبدأ بتاء واحدة، والتشديد خاص بالمضارع.

٤. ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، و﴿مَثَلًا﴾ بالبناء للمفعول أي أحضر وأظهر، ويُقرأ

﴿مَثَلًا﴾ بالبناء للمعلوم أي أحضره البزي وأظهره، وفي ذلك ثناء على البزي بأنه قد أظهر

كل ما لديه من علم فلم يكتف منه شيئاً.

٥. ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ﴾ [المائدة: ٢]، وقيد هذا الموضع في العقود بالواقع بعد (لَا) ليخرج

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] لأنه فعل أمر فليس فيه تشديد.

٦-٨. ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ في موضعين: [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥]، وفي ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ

تَلَقَّفُ﴾^(١) [طه: ٦٩]، وهذه الثلاثة هي المقصودة بقوله (وَيَرَوِي ثَلَاثًا فِي تَلَقَّفَ مَثَلًا).

و﴿مَثَلًا﴾ جمع ماثل، مثل رُكَّع وراكع، من قولهم مثلٌ بين يديه إذا حضر أمامه، والمعنى

أن هذه المواضع حاضرات ماثلات كناية عن شهرتها.

(١) ينفرد حفص بسكون اللام وتخفيف القاف في كلمة (تلقف) في مواضعها الثلاثة، ويقرأ الباقيون بفتح اللام وتشديد

القاف، قال الناظم: (٦٩٤- وفي الكُلِّ تَلَقَّفَ خِفُّ حَفْصِ).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٢٩- تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصَرُوا... نَ نَارًا تَلْطَى إِذْ تَلَقَّوْنَ نُقْلًا

شدد البزي التاء في:

٩-١٢. ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلٰٓئِكَةُ اِلَّا﴾^(١) [الحجر: ٨]، ﴿عَلٰٓى مَن تَنْزَلُ الشَّيْطٰنُ﴾^(٢) تَنْزَلُ عَلٰٓى [الشعراء]،

﴿خَيْرٌ مِّنْ اَلْفِ شَهْرٍ﴾^(٣) تَنْزَلُ الْمَلٰٓئِكَةُ [القدر]، وهذه المواضع الأربعة هي المقصودة بقوله (تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ).

وقد حصر الناظم ﴿تَنْزَلُ﴾ في هذه المواضع الأربعة فخرج نحو ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهٖ الشَّيْطٰنُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]، فليس فيه تشديد لأنه ماضٍ.

١٣. ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥].

١٤. ﴿نَارًا تَلْطَى﴾ [البلبل: ١٤].

١٥. ﴿اِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]، مع مراعاة إظهار الذال وعدم إدغامها.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٠- تَكَلَّمُ مَعَ حَرْفِي نَوَلُوا بِهُودِهَا ... وَفِي نُورِهَا وَالْإِمْتِحَانِ وَبَعْدَ لَا

٥٣١- فِي الْأَنْفَالِ أَيْضًا ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا ... تَبَرَّجْنَ فِي الْأَحْزَابِ مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا

شدد البزي التاء في:

١٦. ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥].

(١) قال الناظم: (٨٠٢- تَنْزَلُ صَمُّ النَّاسِ لِشُعْبَةِ مَثَلًا، وَبِالنُّونِ فِيهَا وَكَسِرِ الرَّايِ وَانصِبِ أَل... مَلٰٓئِكَةُ الْمَرْفُوعِ عَنْ شَائِدِ عَلِي).

١٧- ٢١. ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ﴾ [هود:٣]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ [هود:٥٧]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور:٥٤]، ﴿وَوَلَّاهُمْ عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ [الامتحان:٩]، ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَ أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال:٢٠].

وقد حصر الناظم لفظ ﴿تَوَلَّوْا﴾ في هذه المواضع الخمسة فقط، أما غير ذلك فلا تشديد فيه نحو ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ﴾ [الأنبياء:١٠٩]، وذلك لأنه - ونحوه - فعل ماضي. وأما ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:٣٢]، و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة:١٢٩]، فيحتمل أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فلم يشدد لعدم القطع بكونه مضارعاً، ولعدم النص عليه في هذه التاءات.

٢٢. ﴿وَلَا تَنْزِعُوا فَأْتَفْشَلُوا﴾ [الأنفال:٤٦].

٢٣. ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب:٣٣].

٢٤. ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٢].

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٢- وَفِي التَّوْبَةِ الْغَرَاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوا... نَ عَنْهُ وَجَمْعُ السَّاكِنِينَ هُنَا اَنْجَلَى

٢٥. شدد البزي التاء في: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبة:٥٢]، ولاحظ إظهار لام ﴿هَلْ﴾.

وقوله (وَجَمْعُ السَّاكِنِينَ هُنَا اَنْجَلَى) له تفسيران:

الأول: أنه أراد أن هذا آخر مواضع جمع الساكنين في تاءات البزي، فقد ورد في الآيات السابقة تسعة مواضع - متفرقة - اجتمع فيها ساكنان، وهذا هو الموضع العاشر، والمقصود بجمع الساكنين هنا جمعهما على غير حدّهما (أي على غير الشرط الذي اشترطه أهل النحو

في التقاء الساكنين وهو أن يكون أحدهما حرف مد أولين، وأن يكون الآخر مشدداً نحو دابةً والحاقة)، أما نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ فالساكنان مجتمعان على حدهما.

و(انجلى) أي انكشف وذهب، لأن انقضاءه في النظم وقع ههنا ولن يأتي اجتماع ساكنين -على غير حدهما في تاءات البزي- بعد ذلك.

وهذه المواضع العشرة التي اجتمع فيها الساكنان على غير حدهما هي: ﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ﴾، ﴿شَهْرٍ ۝ تَنَزَّلُ﴾، ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ مواضعان، ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمُ﴾، ﴿أَنْ تَبَدَّلَ﴾، ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾.

الثاني: أنه يقصد بقوله (هنا) رواية البزي، وأنها قد تميزت بالجمع بين الساكنين -على غير حدهما-، وقد ذكر بعض الشراح أن في ذلك إشارة إلى عسر هذه القراءة، فيكون معنى (انجلى) أي انكشف أمر اجتماع الساكنين وبان عسره وظهر تعذره. قلت: لا أفهم ذلك من النص! وما المانع أن يكون في كلام الناظم هذا تنبيه على ثبوت الروايات بجمع الساكنين على غير حدهما في نحو هذه المواضع، وعليه فلا يجوز رده حتى وإن اعترض بعض أهل اللغة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٣- تَمَيِّزُ يَرَوِي ثُمَّ حَرْفَ تَخَيْرُ... نَ عَنْهُ تَلَهَّى قَبْلَهُ الْهَاءَ وَصَلَا

شدد البزي التاء في:

٢٦. ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾ [الملك: ٨]، ولاحظ إظهار الدال وضمها.

٢٧. ﴿لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٨].

٢٨. ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ٥٢]، ويجب هنا إثبات صلة الهاء قبل التاء - على أصل ابن كثير في صلة هاء الكناية بعد ساكن وقبل متحرك - ثم مداها مدًا مشبعًا لوقوع حرف مشدد بعدها، وهذا معنى قوله (قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلًا).

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٤- وَفِي الْحُجْرَاتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا... وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلًا

شدد البزي التاء في ثلاثة مواضع في سورة الحجرات:

٢٩. ﴿وَقَبَائِلٍ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

٣٠-٣١. ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، فهذان موضعان كل واحد منهما بعد لفظ ﴿وَلَا﴾ وهما من قبل ﴿لِتَعَارَفُوا﴾، وهذا معنى قوله (وَبَعْدَ "وَلَا" حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلًا)، والجيم ليست رمزًا.

فهذا آخر الكلمات المشددة للبزي بلا خلاف، وعددها إحدى وثلاثين؛ منها سبعة بعد متحرك، وعشرة بعد ساكن صحيح، وأربعة عشر بعد حرف مد، والذي قبله حرف مد منه واحد بعد واو الصلة، وثلاثة عشر بعد الألف.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمَنُونَ الَّذِي مَعَهُ تَفَكَّهُو... نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمُ مُحَصَّلًا

هذان هما الموضعان المختلف عن البزي فيهما:

٣٢. ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنُونَ أَلَمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

٣٣. ﴿فَطَلَّيْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ولاحظ صلة ضم ميم الجمع وإشباعها في الموضعين.



وقد منع البعض تشديد هذين الموضعين، لأنه ليس من طريق الحرز ولا التيسير، قال في إتحاف البرية: (١١٥- وَكُتِّمْتُمْ تَمَنُّونَ الَّذِي مَعَ تَفَكُّهُو... نَ عَنْ أَحْمَدٍ خَفَّفَ مِنَ الْحِرْزِ تَعْدِلًا). قلتُ: وإن قرأنا بالوجهين على اختيار الداني والشاطبي فلا بأس، قال في النشر متحدثاً عن هذين الموضعين: "ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط نص البيزي لَمَا ذَكَرْتَهُمَا... وذكر الداني لهما في تيسيره اختياراً، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طُرُق كتابيَهما -يعني التيسير والشاطبية-. " اهـ.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٦- نِعْمًا مَعَا فِي النَّونِ فَتَحٌ كَمَا شَفَا... وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَى

في كلمة ﴿نِعْمًا﴾ من قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١]، وفي كلمة ﴿نِعْمًا﴾ في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]:
قرأ جماعة (كَمَا شَفَا) -أي الشامي وحمزة والكسائي- بفتح النون، فتكون قراءة الباقيين بكسرهما.

وقرأ جماعة (صِيغَ بِهِ حُلَى) -أي شعبة وقالون والبصري- بإخفاء كسر العين (أي بالاختلاس)، فتكون قراءة غيرهم بإتمام كسر العين.

الخلاصة:

- (كَمَا شَفَا): فتح النون، وكسر العين كسرًا كاملاً: ﴿فَنِعِمَّا﴾ و﴿نِعْمًا﴾.
- (صِيغَ بِهِ حُلَى): كسر النون واختلاس كسرة العين.
- الباقون (ورش والمكي وحفص): كسر النون والعين كسرًا كاملاً: ﴿فَنِعِمَّا﴾ و﴿نِعْمًا﴾.

تنبيه: ورد النص عن جماعة (صِيغَ بِهِ حُلَى) بإسكان العين أيضًا هكذا: ﴿فَنِعْمًا﴾

﴿نِعْمًا﴾ - مع مراعاة تشديد الميم - وصرح بجواز هذا الوجه صاحب التيسير فقال: "وقالون وأبو بكر - شعبة - وأبو عمرو وبكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس." اهـ.

لكن الشاطبي لم يختر وجه الإسكان وأثنى على وجه الاختلاس لما فيه من جمع بين اللغتين، وتجنب لالتقاء الساكنين، فمن قرأ بإسكان العين فلا بأس، ولكن ليعلم أن ذلك على اختيار الداني وليس في الشاطبية.

توجيه: كلمة ﴿نِعْمًا﴾ أصلها: (نِعَمَ مَا)، وأتقَّ على إدغام الميم الأولى في الثانية، وذلك من باب الإدغام الكبير في المثلثين، وذلك الاتفاق سببه أن الكلمتين موصولتان رسمًا في كل المصاحف.

وكلمة (نِعَمَ) أصلها الفعل الماضي (نَعِمَ) مثل (عَلِمَ وَشَهِدَ)، فمن قرأ ﴿نِعْمًا﴾ فهو يقرأ على الأصل في النون والعين، مع إدغام الميم في الميم.

وبعض العرب يكسر نون (نَعِمَ) على الإنباع، لأن الحروف الحلقية إذا كانت مكسورة وكانت عينًا للكلمة جاز كسر ما قبلها، مثل (شَهِدَ وَشَهِدَ) و(لَعِبَ وَلَعِبَ) وهذه لغة هذيل، فعلى لغة هذيل تصير الكلمة (نِعِمَ)، وهذه قراءة ﴿نِعْمًا﴾.

وأغلب العرب بعد أن يكسر النون (كما عند هذيل) يقوم بتسكين العين للتخفيف فرارًا من توالي كسرتين، فتصير هكذا (نَعِمَ)، وهذه قراءة ﴿نِعْمًا﴾.

ولكن البعض استثقل الجمع بين العين الساكنة والميم المشددة، فقرأ بالاختلاس مع الكسر، وهذا الاختلاس فيه فرار من الجمع بين الساكنين، وفيه فرار من توالي الكسرتين، وفيه إشارة لأصل حركة العين وهي الكسر، وهذه قراءة من يختلس.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٥٣٧- وَيَا وَنُكْفِرُ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ ... أَتَى شَافِيًا وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلَامًا

في قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ﴾

[البقرة: ٢٧١]:

قرأ (عَنْ كِرَامٍ) - أي حفص وابن عامر - ﴿وَيُكْفِّرُ﴾ بالياء، فتكون قراءة غيرهما بالنون.
وقرأ (أَتَى شَافِيًا) - أي نافع وحزمة والكسائي - بجزم الراء، فتكون قراءة غيرهم برفعها.
وقوله (وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلَامًا) زيادة في الإيضاح لأن الحكم مفهوم من الضد.

الخلاصة:

- (أَتَى شَافِيًا): ﴿وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ﴾.
- (عَنْ كِرَامٍ): ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ﴾.
- الباقون (ابن كثير وأبو عمرو وشعبة): ﴿وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ﴾.

توجيه: قراءة النون ظاهرة، فهي نون العظمة، والمتكلم هو الله سبحانه، وأما في قراءة الياء فضمير الفاعل عائد على اسم الجلال فهو تعالى يخبر عن نفسه بصيغة الغيب، أو قد يكون الضمير عائداً على الإخفاء والإيتاء اللذين دلَّ عليهما قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا﴾، أي هذا الفعل هو خير لكم وهو يكفر عنكم.

وقراءة الجزم على أن الفعل معطوف على موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وهو في موضع جزم على جواب الشرط.

وقراءة الرفع على الاستئناف، واستقل جواب الشرط بما قبل ذلك.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٥٣٨- وَيَحْسَبُ كَسْرُ السَّيْنِ مُسْتَقْبَلًا سَمًا ... رِضَاهُ وَكَمْ يَلْزَمُ قِيَاسًا مَوْصَلًا

قرأ جماعة (سَمًا ... رِضَاهُ) - أي نافع والمكي والبصري والكسائي - الفعل ﴿يَحْسَبُ﴾ بكسر السين إذا كان مستقبلًا مضارعًا، سواء كان مبدوءًا بالياء نحو: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ وَآخِلْدَهُ﴾ [المؤمن: ٣]، أم بالتاء نحو ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾ [الفرقان: ٤٤]، وسواء تجرد عن الضمير - كما سبق - أم اتصل به نحو ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وسواء كان مجردًا من التوكيد - كما سبق - أم مصاحبًا له نحو ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فإطلاق الناظم تناول هذه الأنواع كلها.

ومن المعلوم أن الفعل المضارع صالح للحال والاستقبال، ويعينه لأحدهما قرينة لفظية أو حالية، وظاهر كلام الناظم يفيد أن محل الاختلاف بين القراء هو الفعل المضارع الدال على الاستقبال فهل الحكم كذلك؟ أم إن محل الاختلاف هو المضارع مطلقًا؟ وإذا كان كذلك، فما معنى (مُسْتَقْبَلًا)؟ ويجب عن هذا بأن محل اختلاف القراء هو الفعل المضارع مطلقًا، سواء كان للحال أو للاستقبال.

وأما قول الناظم: (مُسْتَقْبَلًا) فمعناه الصالح للاستقبال سواء استعمل فيه أم في الحال، فالمراد الاحتراز عن الماضي، فالماضي لا خلاف فيه نحو ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ﴾ [العنكبوت: ٢].
وأما أبو شامة فقرأ (مُسْتَقْبَلًا) بفتح الباء، وقال: " (مُسْتَقْبَلًا) حال من (يَحْسَبُ) ولولا هو كما كان الخلاف إلا في الذي في سورة البقرة فقط ... فقال (مُسْتَقْبَلًا) ليشمل كل فعل مستقبل في القراءان - أي في باقي السور - ... ولو قال موضع (مُسْتَقْبَلًا): كيف أتى، كان أصرح، لكنه خاف أن يلتحق بذلك الفعل الماضي. " اهـ.

وقرأ الباقون - أي ابن عامر وعاصم وحمزة - بفتح السين في هذا الفعل المضارع المستقبل حيث ورد وكيف أتى في القرآن العظيم.

وقوله (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُؤَصَّلًا) الضمير فيه يعود على الكسر، و(قِيَاسًا) مفعول به للفعل (يَلْزَمُ)، و(مُؤَصَّلًا) صفة (قِيَاسًا).

والمعنى أن كسر السين في ﴿يَحْسَبُ﴾ لم يوافق القياس، بل خرج عنه، لأن الفعل الماضي المكسور العين مثل (فَهَمَ وَعَلِمَ) القياس في مضارعه فتح العين (يَهْمُ وَيَعْلَمُ)، وحينئذ تكون قراءة الكسر سماعية وقراءة الفتح قياسية، والفتح لغة تميم، والكسر لغة أهل الحجاز.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٣٩- وَقُلْ فَأَذْنُوا بِالْمَدِّ وَاكْسِرْ فَتَى صَفَا... وَمَيْسِرَةَ بِالضَّمِّ فِي السِّينِ أَصْلًا

في قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، قرأ (فَتَى صَفَا) - أي حمزة وشعبة - ﴿فَأَذْنُوا﴾ بالمد أي بإثبات ألفٍ بعد الهمزة - ويلزم فتح الهمزة - وبكسر الذال، وقرأ غيرهما بهمزة ساكنة وفتح الذال كما نطق به: ﴿فَأَذْنُوا﴾.

وقرأ نافع: ﴿مَيْسِرَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٠] بضم السين، وقرأ غيره: ﴿مَيْسِرَةَ﴾ بفتحها.

توجيه: قراءة ﴿فَأَذْنُوا﴾ من الإعلام، من ءاذنتك بكذا أي أعلمتكَ، والمعنى: فأعلموا من وراءكم بحربٍ من الله ورسوله.

وقراءة ﴿فَأَذْنُوا﴾ من أَذِنَ به أي عَلِمَ به، يقال (أَذِنَ بالخبر فأشاعه) أي عَلِمَ به فأشاعه، أي كُونوا على علم بحرب من الله ورسوله.

وأما ﴿مَيْسِرَةَ﴾ بالفتح والضم فلغتان، والضم لأهل الحجاز، والفتح لباقي العرب.

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٥٤٠- وَتَصَدَّقُوا خِفْ نَمَا تَرْجَعُونَ قُلْ ... بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنِ سِوَى وَلَدِ الْعَلَا

في قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، انفرد عاصم صاحب نون (نَمَا) بتخفيف الصاد، فتكون قراءة غيره بتشديدها: ﴿تَصَدَّقُوا﴾.

وأصله (تتصدقوا) فحذف عاصم إحدى التاءين للتخفيف، وغيره أدغم الثانية في الصاد.

وقرأ السبعة غير وَلَدِ الْعَلَا (أبي عمرو البصري) قوله تعالى ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، بضم التاء وفتح الجيم.

وانفرد البصري بفتح التاء وكسر الجيم: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، والتوجيه هنا كما سبق عند قوله (٥٠٧- وَفِي التَّاءِ فَاضُكُمْ وَافْتَحِ الْجِيمِ تَرْجِعُ أَلْ ... أُمُورٌ سَمًا نَصًّا).

قال الناظم رَحْمَةُ اللهِ:

٥٤١- وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَازَ وَخَفَّفُوا ... فَتَذَكِّرُ حَقًّا وَارْفَعَ الرَّاءَ فَتَعْدِلَا

في قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]:

قرأ حمزة بكسر همزة ﴿أَنْ﴾، ورفع راء ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ هكذا: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾، فيكون للباقيين فتح الهمزة ونصب الراء.

وقرأ المكي والبصري بتخفيف الكاف هكذا: ﴿فَتُذَكِّرُ﴾، ويلزمه سكون الذال، فيكون للباقيين تشديد الكاف وفتح الذال.



فتكون **الخلاصة** مع التوجيه:

حمزة: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ﴾، وعلى هذه القراءة تكون ﴿إِنْ﴾ شرطية، و﴿تَضِلَّ﴾ فعل الشرط مجزوم وتحركت اللام بالفتحة للتشديد، والفعل (تُذَكِّرُ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهي تُذَكِّرُ، وجملة (فهي تُذَكِّرُ) في محل جزم جواب الشرط. قال السمين الحلبي: "ولك ألا تُقدِّر مبتدأ فتقول: رُفِع لوقوعه في حيز الفاء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]" اه، واختار القرطبي رأي سيبويه بأن الرفع على الاستئناف، وقد أثنى الشاطبي على هذه القراءة بقوله (فَازَ) لأن وجهها ظاهر من حيث أنه أسلوب شرط، أي إن ضلت إحداهما ذكَّرتا الأخرى.

المكي والبصري (حَقًّا): ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ﴾: فتح ﴿أَنْ﴾ على أنها مصدرية ناصبة للمضارع، و﴿تَضِلَّ﴾ مضارع منصوب، و﴿فَتُذَكِّرْ﴾ معطوف على ﴿تَضِلَّ﴾ فهو منصوب، وقراءته بالتخفيف لغة، يقال (أَذَكَرَ وَذَكَرَ) مثل (أَنْزَلَ) و(نَزَلَ).
نافع والشامي وعاصم والكسائي: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ﴾ والقراءة واضحة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٤٢- تِجَارَةٌ أَنْصَبَ رَفْعُهُ فِي النَّسَاءِ نَوَى ... وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا هُنَا عَاصِمٌ تَلَا

في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] قرأ الكوفيون ﴿تِجْرَةً﴾ بنصب التاء، وقرأ غيرهم برفعها: ﴿تِجْرَةٌ﴾.

وفي قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قرأ عاصم -منفردًا- ﴿تِجْرَةً حَاضِرَةً﴾ بنصب الكلمتين، وقرأ غيره برفعهما: ﴿تِجْرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾.

توجيه: النصب في الموضعين على أن ﴿تَكُونُ﴾ ناقصة ناسخة، واسمها مضمَر تقديره الأموال، و﴿تَجْرَةٌ﴾ خبر منصوب، و﴿حَاضِرَةٌ﴾ صفة منصوبة.
والرفع على أن ﴿تَكُونُ﴾ تامة بمعنى تُوجد أو تحدث، و﴿تَجْرَةٌ﴾ فاعل، و﴿حَاضِرَةٌ﴾ صفة مرفوعة، وقيل: ﴿تَكُونُ﴾ أيضاً هنا ناقصة، والخبر في البقرة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، ويجوز أن يقدَّر الخبر في موضع النساء: دائرة بينكم، والله أعلم.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٤٣- وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةٍ ... وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَدِّبُ سَمَا الْعُلَى

٥٤٤- شَذَا الْجَزْمِ وَالتَّوْحِيدِ فِي وَكِتَابِهِ ... شَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعُ حِمَى عَلَا

في قوله تعالى ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، قرأ (حَقُّ) - أي المكي والبصري - هكذا: ﴿فَرِهْنٌ﴾، بضم كسر الراء، وضم فتح الهاء، وبالقصْر (أي حذف الألف). فتكون قراءة الباقيين: ﴿فَرِهْنٌ﴾ بكسر الراء، وفتح الهاء، وإثبات ألف بعدها كما لفظ به.
توجيه: (رِهَان) جمع (رَهْن) نحو (كِلَاب) و(كَلْب)، و(كِعَاب) و(كَعْب)، والرَّهْن هو الشيء المرهون.

و(رُهْن) فيها وجهان: الأول أنه جمع (رَهْن) نحو سُقْفٍ وَسُقْفٍ، والثاني أنه جمع الجمع: (رَهْن) ← (رِهَان) ← (رُهْن) مثل (ثَمْر) ← (ثَمَار) ← (ثُمْر).

وقوله (وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَدِّبُ سَمَا الْعُلَى شَذَا الْجَزْمِ) يقصد قوله تعالى ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ

وَيُعَدِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]:

فقد قرأ جماعة (سَمَا الْعَلَى شَدَا) بجزم راء ﴿فَيَغْفِرُ﴾ وباء ﴿وَيُعَذِّبُ﴾، مع مراعاة ما يلزم من إدغام وإظهار بناء على ما سبق عند قول الناظم: (٢٨٠- وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا ... كَوَاصِبِرٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْخُلْفِ يَذُبُّلًا)، وقوله: (٢٨٥- وَفِي الْبَرَّةِ فَقُلْ ... يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا).

فتكون قراءة الباقيين أي -الشامي وعاصم- برفع الفعلين.

الخلاصة

- الشامي وعاصم: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.
- المكي: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وله الخلف في إدغام الباء.
- ورش: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.
- دوري البصري: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ وله الخلف في إدغام الراء.
- السوسي: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.
- الباقون (قالون وحمزة والكسائي): ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، مع مراعاة ترك غنة خلف.

توجيه: قراءة الجزم عطفٌ على ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾، وقراءة الرفع على الاستئناف، أي فهو سبحانه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.

وفي قوله (سَمَا الْعَلَى شَدَا الْجَزْمُ) الفاعل: (شَدَا)، والشدا قوة الرائحة أو كسر العود الصغار يُطَيَّبُ بها، والمفعول: (الْعَلَى)، و(شَدَا الْجَزْمُ) مضاف ومضاف إليه، والمعنى أن شدا جزم يغفر مع يعذب طال العلى من حيث شهرته وقبوله.

وقوله (وَالتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ... شَرِيفٌ) يقصد قوله تعالى ﴿كُلُّ ءَامِنٍ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: فقد قرأ (شَرِيفٌ) - أي حمزة والكسائي - هكذا: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد كما لفظ به.

فتكون قراءة الباقيين بضم الكاف والتاء وحذف الألف على الجمع: ﴿وَكِتَابِهِ﴾.

وقوله (وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعٌ حِمِّيٌّ عَلَاً) يقصد قوله تعالى ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتٍ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [التحریم: ١٢]، فقد قرأ (حِمِّيٌّ عَلَاً) - أي البصري وحفص - هكذا: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ بضم الكاف والتاء من غير ألف على الجمع.

وقرأ غيرهما هكذا: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد.

توجيه: توحيد الكتاب هنا أريد به القراءان، وفي التحريم أريد به الإنجيل، وقد يراد به جنس الكتاب في الموضوعين، وقراءة الجمع لتعدد الكتب المنزلة من عند الله تعالى.

* * *

قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ:

٥٤٥- وَيَبِيَّتِي وَعَهْدِي فَادْكُرُونِي مُضَافُهَا... وَرَبِّي وَبِي مَنِّي وَإِنِّي مَعًا حُلِّي

أي في هذه السورة من ياءات الإضافة المختلف في فتحها وإسكانها ثماني ياءات، وإنما ذكر في آخر كل سورة ما فيها من ياءات الإضافة لأنه لم ينص عليها بأعيانها في بابها، وإنما ذكرها على الإجمال، فبيّن ما في كل سورة من الياءات المختلف فيها لتعرف وتتميز عن المجمع عليها في نفس السورة، وهذا زيادة حرص وإتقان منه رَحِمَهُ اللهُ، ولم يذكر الزوائد لأنها كلها منصوص عليها بأعيانها في بابها.

وإليك ياءات الإضافة المختلف فيها في سورة البقرة، نذكرها مع أدلتها استذكّارًا لِمَا

سبق بيانه:

١. ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ودليلها (٤١٤- وَيَبْتِي بِنُوحٍ عَنْ ... لِيُؤَى وَسِوَاهُ عُدًّا أَصْلًا لِيُحْفَلَا).
٢. ﴿قَالَ لَا يِنَالُ عَهْدِي الظَّلْمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ودليلها (٤٠٧- وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ ... فَأَسْكَانَهَا فَاشٍ وَعَهْدِي فِي عَلِيٍّ).
٣. ﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ودليلها (٣٩٢- أَذْكُرُونِي فَتَحَهَا ... دَوَاءً).
٤. ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ودليلها (٤٠٧- وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ ... فَأَسْكَانَهَا فَاشٍ)، (٤٠٩- وَرَبِّي الَّذِي ءَاتَانِ ءَايَاتِي الْحَلَى).
٥. ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ودليلها (٤١٨- وَمَعَ تَوْمُنُوا لِي يَوْمُنُوا بِي جَا).
٦. ﴿فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ودليلها (٤٠٠- وَثِنْتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرٍ هَمْزَةً ... بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا).
٧. ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ودليلها (٣٩٠- فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعَهَا ... سَمًا فَتَحَهَا).
٨. ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، ودليلها (٣٩٠- فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتَسْعَهَا ... سَمًا فَتَحَهَا).

انتهى فرش سورة البقرة

وبذلك انتهى الجزء الأول من كتاب الوسيط في شرح الشاطبية

ولله الحمد والمنة

المراجع

- ١- مصاحف التيسير بالقراءات العشر المتواترة، للدكتور حازم البردوني، نسخة إلكترونية.
- ٢- متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، للإمام القاسم ابن فيرّه الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ٣- التيسير في القراءات السبع، للإمام عثمان بن سعيد أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق الدكتور أوتو يّرْتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٤- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، تأليف الإمام: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
- ٥- العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، وقد حقق أجزاءه جماعة من طلبة الماجستير بجامعة أم القرى تحت إشراف فضيلة الدكتور عبد القيوم السندي.
- ٦- الوافي في شرح الشاطبية، للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، السعودية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- ٧- إرشاد المرید إلى مقصود القصيد في القراءات السبع للشيخ علي محمد الضباع، (ت ١٩٦١م)، دار الصحابة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٨- النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية، للشيخ محمد عبد الدايم خميس، (ت ١٤٢٧هـ)، دار المنار، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- ٩- النشر في القراءات العشر، للإمام شمس الدين محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، صححه الشيخ علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ١٠- نظم توضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، للشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، (ت ١٣١٣هـ)، دار الصحابة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.



- ١١- متن سفينة القراء في تحريرات القراءات، لناظمها الشيخ عثمان سليمان مراد (ت ١٩٦٣م) بشرح الشيخ علي محمد حسن العريان، نسخة إلكترونية.
- ١٢- إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام بشرح توضيح المقام في وقف حمزة وهشام، للشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي، (ت ١٣١٣هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- ١٣- مختصر بلوغ الأمنية، للشيخ علي محمد الضباع، (ت ١٩٦١م)، وهو شرح لمنظومة إتحاف البرية في تحريرات الشاطبية، للشيخ حسن بن خلف الحسيني، (ت ١٩٣٩م)، مكتبة دار الصحابة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ١٤- الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمان في القراءات، للشيخ سليمان الجمزوري، (ت ١٢٩٨هـ)، تحقيق شريف أبو العلا، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ١٥- الشموس النيرات في جمع القراءات العشر المتواترات من طريقي الشاطبية والدرة، للشيخ ياسر السمري، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م.
- ١٦- الجامع لأحكام القراء والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، حققه الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ١٧- شرح منظومة فتح رب البرية بتحريرات الشاطبية، للأستاذة منال عادل عبد القادر إسحاق، نسخة إلكترونية، طبعة أغسطس ٢٠٢٢م.
- ١٨- شرح مقرب التحرير للنشر والتحرير، للشيخ محمد عبد الرحمن الخليجي الأسكندراني، تحقيق الشيخ عبد الغفار بن محمد فيصل الدروبي، دار المنهاج، جدة، ٢٠١١م.
- ١٩- الرسالة المتضمنة بيان ما هو مقدم أداء لرواة البدور السبعة، للعلامة محمد بن يالوشه (ت ١٣١٤هـ)، ملحق بآخر كتاب النجوم الطوالع للعلامة المارغنيي (ت ١٣٤٩هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٠- الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء، للدكتور علي محمد توفيق النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

- ٢١- حل المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات، للشيخ محمد عبد الرحمن الخليجي الأسكندراني، وكيل مشيخة مقارئ الأسكندرية، تحقيق الشيخ عمر المراطي، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ٢٢- غيث النفع في القراءات السبع، للشيخ علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٢٣- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، تحقيق إبراهيم نجم الدين محمود أحمد، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٥م.
- ٢٤- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، للشيخ محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٢٥- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للإمام شمس الدين محمد بن خليل القباقبي (ت ٨٤٩هـ)، دراسة وتحقيق د. أحمد خالد شكري، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.



الفهرس

٥	مقدمة المؤلف
٦	اصطلاحات الضبط في هذا الكتاب
٧	الرحلة القرآنية المباركة
١١	جمع أبي بكر للقرآن خشية موت القراء
١٢	جمع عثمان للقرآن خشية وقوع الأمة في العداوة
١٥	نزول القراء على سبعة أحرف
٢٠	الحكمة من نزول القراء على سبعة أحرف
٢٢	علاقة القراءات السبع بالأحرف السبعة
٢٣	تعريفات مختصرة
٢٥	تعريف بالمنظومة والناظم
٢٧	خطبة الكتاب
١٣٨	باب الاستعاذة
١٤٥	باب البسملة
١٥٨	سورة أم القراء
١٧٥	باب الإدغام الكبير
١٩٣	باب إدغام الحرفين المتقارِبين في كلمة وفي كلمتين
٢٢٦	باب هاء الكناية
٢٤٨	باب المد والقصر
٢٨٨	باب الهمزتين من كلمة
٣١٣	باب الهمزتين من كلمتين
٣٣٧	باب الهمز المفرد
٣٥٤	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

- ٣٨١ باب وقف حمزة وهشام على الهمز
- ٤٧٢ باب الإظهار والإدغام
- ٤٧٥ ذكر ذال (إذ).....
- ٤٧٩ ذكر دال (قد).....
- ٤٨٣ ذكر تاء التأنيث.....
- ٤٨٧ ذكر لام هل وبل.....
- ٤٩١ باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل.....
- ٤٩٣ باب حروف قرئت مخارجها.....
- ٥٠٠ باب أحكام النون الساكنة والتنوين.....
- ٥٠٦ باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.....
- ٥٦٩ باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف.....
- ٥٧٨ باب مذاهبهم في الرءاء.....
- ٥٩٦ باب اللامات.....
- ٦٠٤ باب الوقف على أواخر الكلم.....
- ٦١٥ باب الوقف على مرسوم الخط.....
- ٦٢٨ باب مذاهبهم في ياءات الإضافة.....
- ٦٥٤ باب ياءات الزوائد.....
- ٦٧٥ كيفية جمع القراءات السبع [والعشر].....
- ٦٨٦ باب فرش الحروف.....
- ٦٨٧ سورة البقرة.....
- ٧٨٢ المراجع.....
- ٧٨٥ الفهرس.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ نَزِيهَةُ الشَّاطِبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ بِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ وَالنَّبَارِكِ رَحْمَانًا حَمِيمًا وَمَرْوُومًا
 وَثَبَّتْ صَلَّى اللَّهُ وَرَحِمَ عَلَى الرَّضِيِّ مُحَمَّدٍ الْمَهْدِيِّ إِلَى النَّاسِ مِنْ سَلَا
 وَعَنْهُ ثُمَّ الصَّحَابَةُ ثُمَّ مِنْ تَلَاهُمُ عَلَى الْأَحْسَانِ بِأَجْمَلِهِ وَبَسَلَا
 وَتَلَّتْ أَنْ حَلَّ اللَّهُ حَامِيًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُؤُهُ أَبَدًا لِحَدِّمِ الْعَالَا
 وَبَعْدُ فِجْرُ اللَّهِ فَيُنَاكِبُهُ فَجَاهِدْ بِهِ جِبِلَّ الْعَبْدِيِّ مُجْتَبِلَا
 وَرَجُوْتِهِ إِذْ لَيْسَ كَلُوجًا . وَجَلَّ بِرَأْسِهِ إِلَيْهِ عَلَى الْهَرَمِ قَوْلَا
 وَتَارِيخُ الرَّضِيِّ فَرَمَتْهُ كَالْأَنْجَحِ جَلَا . مَرْكَزُ مَكَا
 وَرَضِيَ أَمَّا إِذَا كَانَ مَبْدُؤُهُ وَرَمَتْهُ طَلَّ الرَّزَاةُ نَعْمًا
 وَكَانَ إِذَا كَانَ مِنْ رَأْيَالِهِ فَجَمْعُهُ إِلَى أَنْ

الرَّسْمُ
 الرَّسْمُ
 الرَّسْمُ

فِي نَزْمِ الشَّاطِبِيِّ

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ